

تقرير مجلس الأمن

١٦ حزيران / يونيه ١٩٧١ — ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٢

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة السابعة والعشرون
الملحق رقم ٢ (A/8702)



الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٧٥

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق
الأمم المتحدة

الفهرست

الصفحة

١	مقدمة
	الباب الأول	
	المسائل التي نظر فيها مجلس الأمن بمقتضى مسؤوليته من صيانة السلم والأمن الدوليين	
٤	الفصل الأول — شكوى السنغال
٤	الفرع الأول — الرسائل الواردة الى المجلس وطلب اجتماعه
٥	الفرع الثاني — النظر في المسألة في الجلسات ١٥٦٩-١٥٧٢ (١٢ - ١٥ تموز/ يوليه ١٩٧١)
١١	الفرع الثالث — التقارير والرسائل الواردة الى المجلس في الفترة الواقعة بين ١٥ تموز/ يوليه و ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١
١٣	الفرع الرابع — استئناف النظر في المسألة في الجلسات ١٥٨٦ و ١٥٩٩ و ١٦٠١ (٢٩ أيلول/ سبتمبر و ٢٣ - ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١)
٢١	الفرع الخامس — الرسائل اللاحقة الموجهة الى المجلس
٢٢	الفصل الثاني — شكوى غينيا
٢٢	الفرع الأول — نظر المجلس في المسألة في الجلستين ١٥٧٣ و ١٥٧٦ (٣ و ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٧١)
٢٥	الفرع الثاني — التقارير والرسائل الموجهة الى المجلس
٢٥	الفرع الثالث — استئناف النظر في المسألة في الجلستين ١٥٨٦ و ١٦٠٣ (٢٩ أيلول/ سبتمبر و ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١)

٣٠	الفصل الثالث - الحالة في الشرق الأوسط
	الفرع الأول - الرسائل الواردة ، وتقارير الأمين العام ،
٣٠	ومناقشات المجلس بشأن حالة وقف إطلاق النار
	الفرع الثاني - المسائل المتعلقة بمعاملة السكان المدنيين في
٤٦	الأقاليم التي تحتلها إسرائيل والمسائل المتصلة
	بذلك
	الفرع الثالث - الحالة في القدس وما حولها وفي أماكنها
٥٠	المقدسة
	الفرع الرابع - البيانات العامة والمسائل الأخرى التي لفت
	إليها نظر مجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة
٥٩	في الشرق الأوسط
	الفرع الخامس - نشاطات الممثل الخاص للأمين العام في الشرق
٦٤	الأوسط
٦٧	الفصل الرابع - الحالة في ناميبيا
	الفرع الأول - الرسائل الموجهة الى مجلس الأمن وطلب
٦٧	اجتماعه
	الفرع الثاني - النظر في المسألة في الجلسات من ١٥٨٣ الى
	١٥٨٥ ومن ١٥٨٧ الى ١٥٨٩ ومن ١٥٩٣
	الى ١٥٩٥ ومن ١٥٩٧ الى ١٥٩٨ (٢٧ أيلول /
٧٠	سبتمبر - ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧١)
٩٣	الفرع الثالث - الرسائل اللاحقة
٩٥	الفصل الخامس - شكوى زامبيا
٩٥	الفرع الأول - الرسائل الموجهة الى مجلس الأمن وطلب اجتماعه
	الفرع الثاني - النظر في المسألة في الجلسات ١٥٩٠ الى ١٥٩٢
٩٦	(٨ - ١٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧١)

الصفحة

٢٩٦	الفصل الرابع والعشرون — رسالة بشأن العلاقات بين بولندا والولايات المتحدة الأمريكية
٢٩٧	الفصل الخامس والعشرون — رسائل بشأن العلاقات بين ايران والعراق
٢٩٨	الفصل السادس والعشرون — رسائل بشأن العلاقات بين عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
٢٩٩	الفصل السابع والعشرون — رسائل بشأن نزع السلاح
٣٠١	الفصل الثامن والعشرون — رسالة بشأن الحالة الناجمة عن ازدياد حوادث اختطاف الطائرات التجارية
٣٠٢	الفصل التاسع والعشرون — الرسائل المتصلة بتنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي
٣٠٥	الفصل الثلاثون — الرسائل المتصلة بالممارسات المتبعة في تعميم وثائق مجلس الأمن
٣٠٧	الفصل الحادي والثلاثون — رسالة متصلة بقرار الجمعية العامة ٢٧٨٧ (٢٦-٥)

تذييلات

٣٠٨	التذييل الاول — اعضاء مجلس الامن خلال سنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢
٣٠٨	التذييل الثاني — الممثلون والممثلون المساعدون والممثلون المناوبون والممثلون بالنيابة المحضرون لدى مجلس الامن
٣١٣	التذييل الثالث — رؤساء مجلس الامن
٣١٥	التذييل الرابع — جلسات مجلس الامن خلال الفترة المستعرضة من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧١ — ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٢

— ط —

١٠٥	الفصل السادس - المسألة المتعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية
	الفرع الأول - الرسائل الموجهة الى مجلس الأمن وطب
١٠٥	اجتماع
	الفرع الثاني - النظر في المسألة في الجلسات ١٦٠٢ الى
	١٦٠٥ و ١٦٠٩ و ١٦٢٢ و ١٦٢٣ (٢٥)
	و ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر و ٢ و ٨ و ٢٩ و
١٠٦	٣٠ كانون الأول / ديسمبر (١٩٧١)
١٢٥	الفرع الثالث - الرسائل الأخرى الموجهة الى المجلس
	الفرع الرابع - النظر في المسألة أثناء الاجتماعات التي
١٢٦	عقدتها المجلس في خارج المقر
	الفرع الخامس - طلب اجتماع المجلس ، ونظرة في المسألة
	المتعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية وفي
	تقارير اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس
	الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) (S/10229 و Add.1-2)
	و S/10408) في الجلسات ١٦٤٠ - ١٦٤٢
	والجلسة ١٦٤٥ (١٦ - ٢٥ و ٢٨ شباط /
١٢٦	فبراير ١٩٧٢)
١٣٥	الفرع السادس - التقارير والرسائل اللاحقة
١٤٠	الفصل السابع - الحالة في شبه القارة الهندية - الباكستانية
	الفرع الأول - التقارير والرسائل الواردة الى مجلس الأمن
	في الفترة الممتدة من ٢٠ تموز / يولييه الي
١٤٠	٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١
	الفرع الثاني - طلب اجتماع المجلس ، ونظرة في المسألة في
	الجلسات من ١٦٠٦ الى ١٦٠٨ (٤ - ٦)
١٤٣	كانون الأول / ديسمبر (١٩٧١)

الفرع الثالث — التقارير والرسائل الواردة الى مجلس الأمن	
خلال الفترة الممتدة من ٧ الى ١٢ كانون	
الأول / ديسمبر ١٩٧١	١٦٣
الفرع الرابع — النظر في المسألة في الجلسة ١٦١١ وفي	
الجلسات من ١٦١٣ الى ١٦٢١ (١٢ — ٢١	
كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١)	١٦٣
الفرع الخامس — التقارير والرسائل الواردة خلال الفترة من	
٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ الى	
١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٢	١٨٨
الفصل الثامن — المسألة المتعلقة بجزر أبوموسى والطنب الكبرى	
والطنب الصغرى	١٩٣
الفصل التاسع — المسألة القبرصية	١٩٧
الفرع الأول — الرسائل والتقارير الواردة خلال الفترة من	
١٦ حزيران / يونيه الى ١٣ كانون الاول /	
ديسمبر ١٩٧١	١٩٧
الفرع الثاني — النظر في المسألة في الجلستين ١٦١٢ و ١٦١٣	
(١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١)	١٩٨
الفرع الثالث — الرسائل والتقارير الواردة خلال الفترة من	
١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ الى ١٥	
حزيران / يونيه ١٩٧٢	٢٠٤
الفرع الرابع — النظر في المسألة في الجلستين ١٦٤٦ و ١٦٤٧	
(١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٢)	٢٠٨
الفصل العاشر — بحث المسائل المتعلقة بافريقيا التي هي قيد نظر	
مجلس الأمن حاليا وتنفيذ قرارات المجلس المتصله بها	٢١٦

الفرع الأول	— طلب منظمة الوحدة الافريقية بشأن عقد اجتماعات للمجلس في احدى العواصم الافريقية	٢١٦
الفرع الثاني	— اجتماعات مجلس الأمن في أديس أبابا في الفترة الممتدة من ٢٨ كانون الثاني / يناير الى شباط / فبراير ١٩٧٢	٢٢٥
الفرع الثالث	— الرسائل الأخرى	٢٦٢

الباب الثاني

المسائل الأخرى التي نظر فيها مجلس الأمن

الفصل الحادي عشر	— قبول الأعضاء الجدد	٢٦٦
الفرع الأول	— طلب البحرين	٢٦٦
الفرع الثاني	— طلب قطر	٢٦٧
الفرع الثالث	— طلب عمان	٢٦٧
الفرع الرابع	— طلب الامارات العربية المتحدة	٢٦٨
الفصل الثاني عشر	— التوصية بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة	٢٧٠
الفصل الثالث عشر	— المسألة المتعلقة بعقد اجتماعات للمجلس خارج المقر	٢٧١

الباب الثالث

لجنة الأركان العسكرية

الفصل الرابع عشر	— أعمال لجنة الأركان العسكرية	٢٧٤
------------------	-------------------------------------	-----

الباب الرابع

المسائل التي لفت نظر مجلس الأمن اليها
ولكنه لم ينظر فيها خلال الفترة المستعرضة

الفصل الخامس عشر - الرسائل المتعلقة بمسألة النزاع العنصرى فى
افريقيا الجنوبية الناجمة عن سياسة الفصل
العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا
الجنوبية ٢٧٦

الفصل السادس عشر - الرسائل المتعلقة بالحالة فى الاقاليم الواقعة
تحت الادارة البرتغالية ٢٨٠

الفصل السابع عشر - رسالة من مالطة ٢٨٢

الفصل الثامن عشر - الرسائل الواردة من جمهورية خمير ٢٨٣

الفصل التاسع عشر - الرسائل المتعلقة بفيتنام ٢٨٥

الفصل العشرون - الرسائل الواردة من اللاوس ٢٩١

الفصل الحادى والعشرون - الرسائل المتصلة بمركز أو كيناوا ٢٩٢

الفصل الثانى والعشرون - التقارير الواردة عن اقليم جزر المحيط
الهادى الاستراتيجى المشمول بالوصاية ٢٩٣

الفصل الثالث والعشرون - رسالة بشأن العلاقات بين اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة
الامريكية ٢٩٤

الصفحة

التذييل الخامس — القرارات التي اتخذها مجلس الأمن خلال الفترة الممتدة من ١٦ حزيران / يونية ١٩٧١ الى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٢	٣٢٧
التذييل السادس — جلسات هيئات مجلس الأمن الفرعية المنعقدة خلال الفترة الممتدة من ١٦ حزيران / يونية ١٩٧١ الى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٢	٣٢٨
التذييل السابع — الممثلون في لجنة الأركان العسكرية ورؤساء اللجنة — وامنائها الرئيسيون	٣٣٠

مقدمة

- ١ - يرفع مجلس الأمن تقريره هذا (١) الى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ والفقرة ١ من المادة ١٥ من الميثاق .
- ٢ - والتقرير ، في جوهره ، دليل موجز يبين الخطوط الكبرى للمناقشات التي دارت في مجلس الأمن ، وليس المقصود من وضعه أن يقوم مقام محاضر جلسات مجلس الأمن ، فهذه المحاضر وحدها هي التي تؤلف المرجع الشامل الموثوق لمداد لالت المجلس .
- ٣ - ويجدر بنا أن نشير ، فيما يتعلق بعضوية مجلس الامن خلال الفترة المستعرضة ، الى ان الجمعية العامة قامت ، في جلستها العامة ١٩٩٣ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧١ ، بانتخاب باناما ، والسودان ، وغينيا ، والهند ، ويوغوسلافيا أعضاء غير دائمين في مجلس الامن لملء المقاعد الشاغرة بانتهاء مدة عضوية بوروندي ، وبولندا ، والجمهورية العربية السورية ، وسيراليون ، ونيكاراغوا في ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧١ .
- ٤ - ومن الجدير بالذكر ، فيما يتعلق بتمثيل الصين ، ان الجمعية العامة قد اتخذت في جلستها العامة ١٩٧٦ المعقودة في ٢٥ تشرين الاول /أكتوبر ١٩٧١ ، قرارها ٢٧٥٨ (الدورة ٢٦) الذي ينص على ما يلي :

" ان الجمعية العامة ،

" ان تذكر مبادئ ميثاق الامم المتحدة ،

" وان ترى ان اقرار الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية أمر جوهري لحماية ميثاق الامم المتحدة ، ولل قضية التي يتعين على الامم المتحدة ان تخدمها بمقتضى الميثاق ،

" وان تعترف بأن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم وحدهم الممثلون الشرعيون للصين لدى الامم المتحدة ، وبأن جمهورية الصين الشعبية هي أحد أعضاء مجلس الامن الدائمين الخمسة ،

(١) تؤلف هذه الوثيقة التقرير السنوي السابع والعشرين المرفوع من مجلس الامن الى الجمعية العامة . وقد رفعت التقارير السابقة بالرموز الآتية : A/93 و A/366 و A/620 و A/945 و A/1361 و A/1873 و A/2167 و A/2437 و A/2712 و A/2935 و A/3157 و A/3648 و A/3901 و A/4190 و A/4494 و A/4867 و A/5202 و A/5502 و A/5802 و A/6002 و A/6302 و A/6702 و A/7202 و A/7602 و A/8002 و A/8402 .

تقرر أن تقر لجمهورية الصين الشعبية جميع حقوقها ، وأن تعترف بممثلي حكومتها بوصفهم وحدهم الممثلين الشرعيين للصين لدى الأمم المتحدة ، وأن تطرد ممثلي تشان كاي شيك فوراً من المكان الذي يشغلونه بصورة غير مشروعة في الأمم المتحدة وفي جميع المنظمات المتصلة بها . ”

٥ - هذا وقد أحال الأمين العام نص هذا القرار الى مجلس الأمن في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ (S/10378) . وعملاً بالمادة ١٥ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، قدم الأمين العام للمجلس في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر تقريراً في موضوع التفويضات (S/10382) أفاد فيه بأنه تلقى برقية مؤرخة في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧١ من وزير الخارجية بالنيابة لجمهورية الصين الشعبية ، مفادها أن السيد هوانغ هوا قد عين ممثلاً لجمهورية الصين الشعبية لدى مجلس الأمن وأن السيد تشن تشو قد عين نائياً له . وفي الجلسة ١٥٩٩ المصقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، وهي أول جلسة تنعقد بعد انتخاب الجمعية العامة قرارها ٢٧٥٨ (لاندجوة ٣٣٦) ، رحب رئيس وأعضاء المجلس بممثلي الصين .

٦ - وعلى ذلك ينبغي النظر الى الاشارات التي ترد في هذا التقرير الى ممثل الصين ، في ضوء التطورات الجديدة المشار اليها أعلاه .

٧ - وتمتد الفترة التي يتناولها هذا التقرير من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧١ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٢ . وقد عقد المجلس تسعاً وسبعين جلسة خلال هذه الفترة .

الباب الأول

المسائل التي نظر فيها مجلس الأمن بمقتضى
مسؤوليته عن صيانة السلم والأمن الدوليين

الفصل الأول

شكوى السنغال

— ٠ —

الفرع الأول

الرسائل الواردة الى المجلس وطلب الاجتهاد

٨ — وجه ممثل السنغال الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٦ تموز/يوليه (S/10251) ، شكا فيها من أن القوات المسلحة البرتغالية النظامية المرابطة في غينيا (بيساو) قد ارتكبت انتهاكات للسلامة الاقليمية لبلده نجم عنها ازهاق للأرواح واصابات وتدمير للأموال ، وذكرت الرسالة ان الانتهاكات قد تضمنت بث الغام مضادة للدبابات والعربات ، وشن اعتداء على قرية سنغالية ، وتحليق الطائرات النفاثة البرتغالية في سماء الاقليم السنغالي . وقال الممثل انه بالنظر الى وقوع هذه الحوادث ، بالإضافة الى الحوادث الاخرى المشار اليها في رسالتين سابقتين قدمتا الى المجلس بتاريخ ٢٧ نيسان/ابريل و ١٦ حزيران/يونيه (S/10182 و S/10227) ، فانه يطلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن .

٩ — ووجه ممثل البرتغال الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٠ تموز/يوليه (S/10255) ، أنكر فيها اتهامات السنغال معربا عن أسفه لأن حكومة السنغال قد طلبت عقد اجتماع للمجلس قبل أن تتحقق أولا من صحة اتهاماتها بواسطة الاتصال المباشر بالبرتغال . وأكد ان السنغال لم يقدم أدلة كافية لاثبات صحة هذه الاتهامات . وأضاف ان البرتغال مازال يعاني من الأعمال العدوانية التي ترجع الى التسهيلات التي منحها السنغال الى الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر ، الذي يتألف من جماعة هدامة تم تنظيمها في اقليم السنغال وهي التي تقوم باعداد الهجمات المسلحة ضد غينيا (بيساو) وتحمل المسؤولية عن جميع المشاكل التي نشأت في مناطق الحدود في كل من البلدين .

١٠ — ووجهت ٣٧ دولة افريقية الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٢ تموز/يوليه (S/10259 و Add.1 - 2) ايدت فيها طلب السنغال عقد الاجتماع ، ودعت فيها المجلس الى اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين التزام البرتغال للقرارات الصادرة في الموضوع من مجلس الامن والجمعية العامة ، وذلك بوضع حد لأعماله العدوانية الصارخة وبمنح حق تقرير المصير والاستقلال لمستعمراته ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (بالدرجة ١٥) .

الفرع الثاني

النظر في المسألة في الجلسات ١٥٦٩ - ١٥٧٢
(١٢ - ١٥ تموز/يوليه ١٩٧١)

١١ - قرر مجلس الأمن ، في جلسته ١٥٦٩ المعقودة في ١٢ تموز/يوليه ، إدراج الهند في جدول أعماله ، ونظر فيه في أربع جلسات عقدها في الفترة بين ١٢ و ١٥ تموز/يوليه . وقد دعا رئيس المجلس ، وزير خارجية السنغال ومثلي التوغو ، وزامبيا ، والسودان ، وغينيا ، ومالي ، وموريتانيا ، وموريس ، الى الاشتراك في المناقشة ، بناءً على طلبهم ، دون أن يكون لهم حق الاقتراع .

١٢ - وتكلم وزير خارجية السنغال في الجلسة ذاتها ، فقال ان آخر أعمال العدوان التي ارتكبتها القوات البرتغالية تمثل اضافة جديدة الى قائمة طويلة للانتهاكات السابقة للسلامة الإقليمية لبلده التي هي انتهاكات وثيقة الصلة بالمحاولات التي يبذلها البرتغال لقمع الحركات الوطنية في غينيا (بيساو) . ومضى يحدد بالتفصيل مختلف الحوادث التي وقعت منذ نيسان/ابريل ١٩٦٣ . وأكد أن أعمال العنف البرتغالية تتصاعد الآن وتتخذ شكلا جديدا يتمثل في بث الألغام المضادة للدبابات والمضادة للأفراد في إقليم السنغال . ومضى يقول ان جميع الدول الافريقية مقتنعة من ان البرتغال ما كان ليستطيع النهوض بالعبء الباهظ الذي تلقيه على عاتقه سياسته الاستعمارية القسرية لولا التأييد الذي يلقاه من حلفائه في منظمة حلف شمال الأطلسي . وذكر ان حكومته تقدمت ، على الرغم من جميع الأعمال العدوانية المرتكبة ضد السنغال ، بخطة لاحلال السلام ، يتم بموجبها انهاء الكفاح المسلح القائم في غينيا (بيساو) بين البرتغال والوطنيين ، وهي تتضمن وقف لاطلاق النار تتبعه فترة من الحكم الذاتي الداخلي لغينيا (بيساو) ، ثم يجري في النهاية التفاوض على الاستقلال في اطار مجتمع برتغالي - افريقي . واستطرد قائلا ان حركة التحرير قد وافقت على هذا الاقتراح ، غير ان البرتغال لم يرد عليه بأية صورة . واختتم كلامه بقوله ان حكومته تطلب الآن من مجلس الامن اتخاذ تدابير فعالة ضد البرتغال ، وفقا لما جاء في الفقرة ٣ من القرار ٢٧٣ (١٩٦٩) الصادر في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ .

١٣ - وتكلم ممثل غينيا ، فأعاد الى الأذهان ان غينيا كانت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ ضحية لعدوان برتغالي . وبين ان البرتغال يعد حاليا لغزو جديد لبلده . واتهم البرتغال قائلا انه ، في جهوده الرامية الى ادامة استعمارها في القارة الافريقية ، قد لجأ الى استعمال القنابل المحرقة ، والنابالم ، والمواد التي تجرد الاشجار من اوراقها . و اضاف انه يعتقد انه لا يكفي البتة ان يصدر المجلس قرارا آخر يدين بالبرتغال الانتهاكات ، ولعله يُلحظ ان يتخذ المجلس تدابير فعالة لوضع نهاية للانتهاك الصارخ لسيادة السنغال وسلامته الإقليمية .

١٤ - وفي الجلسة ١٥٧٠ ، المعقودة في ١٣ تموز/يوليه ، تكلم ممثل مالي فقال ان من الواضح ، بصرف النظر عن الناحية العسكرية البهتة في شكوى السنغال ، ان البرتغال ، انسياقا مع

رغبته في استمرار سيطرته الاستعمارية ، يحاول أن يخلق في افريقيا مناطق كاملة تحول فيها
الديكتاتورية والأعمال التحكيمية دون تحقيق التطور السياسي ، والاقتصادى ، والاجتماعي للشعب
المحلي . ولفت النظر الى القرار الذى اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في ٨ كانون الاول /
ديسمبر ، والذى يعلن ان وجود الاستعمار البرتغالي في القارة الافريقية هو تهديد خطير لسلم
وأمن الدول الافريقية المستقلة ، وأضاف قائلا ان على مجلس الامن ان يواجه الآن تحدى البرتغال
بعزم وتصميم .

١٥ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الاستعمار البرتغالي ،
في سراعته ضد حركات التحرر القومية في افريقيا ، قد وجد صفوفه مع العنصريين في افريقيا الجنوبية
وروديسيا الجنوبية الذين يحظون بالمساندة والحماية من حلفاء الامبرياليين في منظمة حلف شمال
الاطلسي . وأضاف ان البرتغال بارتكابه أعمالا عدوانية ضد السنغال انما ينتهك بشكل فاضح نصا
أساسيا في الميثاق وفي الاعلان الخاص بتميز الامن الدولي هو النص على امتناع الدول الاعضاء في
علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة واستعمالها ضد السلامة الإقليمية للدول الاخرى .
وذكر ان الاستعمار ، والعنصرية ، والفصل العنصرى ' أبرتهيد ' ليست بأى حال من المسائل
الداخلية التي تخص البرتغال ، وجمهورية افريقيا الجنوبية ، وروديسيا ، بل هي مصادر دائمة
وخطيرة للنزاعات الحادة ، والحروب ، والتوتر الدولي ، وهي بمثابة تحدٍ لافريقيا المستقلة جمعاء ،
وللإنسانية المحبة للتقدم ، يجب القضاء عليه قضاء تاما . واستطرد قائلا ان السياسة الأساسية
لحكومته تقضي بمنح مساندة دائمة للشعوب المكافحة في سبيل تحريرها القومي ، ضد الاستعمار
والعنصرية . واختتم كلمته بحث مجلس الامن ، بوصفه الهيئة الرئيسية في الامم المتحدة المسؤولة عن
السلم والأمن الدوليين ، على اتخاذ تدابير فورية هازمة ضد البرتغال .

١٦ - وتكلم ممثل السودان بوصفه الرئيس الحالي لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ،
فلفت النظر الى قرار المنظمة بشأن انتهاء الاستعمار الذى يستنكر تصرف الدول الاعضاء في منظمة
حلف شمال الاطلسي الملتي تساعد البرتغال في حروبه القمعية ضد الشعوب الافريقية ، والذى يشجب
بشدة الانتهاكات الصارخة والمستمرة لسيادة السنغال وسلامته الإقليمية المتمثلة في الاغارات التي
تشنها عليه القوات النظامية البرتغالية ، ولا سيما بث الألغام في أراضيه .

١٧ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فلاحظ أن القرارات التي اتخذها مجلس
الأمن في ١٩٦٣ و ١٩٦٥ و ١٩٦٩ ، والتي شجب فيها انتهاكات البرتغال لسيادة السنغال
وسلامته الإقليمية لم تؤد الا الى تمادى البرتغال في مسلكه المتفطرس واستمراره في تحدى المجتمع
الدولي . وقال ان قرار المجلس الصادر في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ ، قد هدد البرتغال
باتخاذ التدابير اللازمة ضده اذا تكررت أعماله العدوانية ضد السنغال . وتساءل قائلا أما الآن
الأوان لكي يبدأ المجلس وضع هذه التدابير موضع النفاذ ، ويتخذ اجراء حازما لعزل المعتدى ؟

١٨ — وتكلم ممثل بولندا ، فقال ان الطابع العدواني للسياسة الاستعمارية البرتغالية في افريقيا قد تبدى بصورة خاصة خلال الفترة الاخيرة وتجلى في شكل محاولات واسعة النطاق لاعادة ارساء وتعزيز الحكم الاستعماري في انغولا ، وموزامبيق وغينيا (بيساو) ، بواسطة استخدام القوة العسكرية على نطاق واسع ، والمخططات الاقتصادية الضخمة والاعلان الكاذب عن خطط للاصلاح الدستوري . وأضاف أن للشعوب الواقعة تحت حكم الاستعمار البرتغالي الحق في ان تمنح فوراً حريتها واستقلالها . واختتم كلمته قائلاً ان وفده يرى ان على المجلس ان يدين السلطات البرتغالية ، وان يتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم تكرار أعمالها العدوانية .

١٩ — وتكلم ممثل موريتانيا ، فأشار ان على مجلس الامن ، ازاء عدوان البرتغال المتكرر ضد الدول الافريقية المستقلة ، ان يتخذ تدابير قوية لوقف هذا التهديد المستمر للمسلم والامن في افريقيا .

٢٠ — وتكلم ممثل بوروندي ، فقال ان شكاوى السنغال وغيره من الدول الافريقية المجاورة ضد البرتغال ، قد أيدتها مختلف المصادر المستقلة ، ومنها بعثة تقصى الحقائق التابعة للجنة حقوق الانسان ، التي استقبلت بالقنابل . وذكر أن البرتغال لم يحاول ، منذ مدة طويلة ، ان ينكر الاتهامات الموجهة اليه ، سواء في مجلس الامن او في هيئات الامم المتحدة الاخرى . واستطرد قائلاً ان البرتغال لا يملك ، حتى في الحالة الراهنة ، الشجاعة الكافية للدفاع عن نفسه ، غير انه يتمسك بعناد بسياسة ضم اراضي الغير . وأضاف يقول ان التحدي الذي يواجهه البرتغال الامم المتحدة ينبغي ان يُقابل ، وان البرتغال يجب ان يرعوى وان يفرض عليه احترام حرمة الحدود وقداسة الحرية والمساواة بين البشر .

٢١ — وفي الجلسة ١٥٧١ المعقودة في ١٤ تموز/يوليه ، تكلم ممثلو موريس ، والتوغو ، وزامبيا ، فلفتوا النظر الى ان السياسة الاستعمارية التي ينتهجها البرتغال في انغولا ، وموزامبيق ، وغينيا (بيساو) ، تمثل تهديداً مستمراً لامن الدول الافريقية المستقلة المجاورة كتنزانيا ، وزامبيا ، وزاير ، والسنغال ، وغينيا ، والكونغو . ورأوا أنه ليس يكفي مجرد ادانة البرتغال . ودعا كل منهم المجلس الى اتخاذ اجراءات فعالة وقوية ضد البرتغال ، بمقتضى الأحكام المنطبقة من الميثاق . كذلك استذكر ممثل زامبيا كون دول منظمة حلف شمال الاطلسي قد اختارت لشبونة مكاناً لاجتماع مجلس وزرائها في حزيران/يونيه ١٩٧٠ ، فأضفت بذلك مظهر الاحترام على استعمار البرتغال واستغلاله في افريقيا .

٢٢ — وتكلم ممثل بلجيكا ، فوصف الاقتراحات التي قدمها السنغال لتسوية المشاكل القائمة بينه وبين البرتغال بأنها اقتراحات ملموسة وواقعية ، وأعرب عن أمله في ان يتسنى الشروع في حوار يفضي الى حل هذه المشاكل عن طريق التفاوض . وأضاف انه يعتقد أن هذا هو السبيل القويم الذي ينبغي سلوكه ، لأن اللجوء الى العنف لم يسبق أن أدى قط الى اية تسوية نهائية للنزاعات .

٢٣ — وتكلم ممثل سيراليون ، فقال ان على السنغال ، شأنه شأن جميع الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، التزاما اديبا بمساعدة حركات التحرر في أفريقيا . واضاف ان البرتغال قد قام ، على اثر اتخاذ منظمة الوحدة الافريقية قرارا يقضي بزيادة مساعدتها لحركات التحرر القومي ، بتشديد اعماله العدوانية . كما أبدى استخفافه بالامم المتحدة ، بقصفه لكازامانس بالقنابل ، اثناء قيام فريق الخبراء الذي عينته لجنة حقوق الانسان بتقصي الحقائق في موقع الأحداث . وقال ان حكومته تعتقد انه لم يمد ثمة داع للبحث عن أدلة جديدة على الاعمال العدائية البرتغالية ، ولكنهم ارضا للذين ربما لا تزال تساورهم في هذا الشأن بعض الشكوك ، تحت المجلس على ايفاد بعثة خاصة للتحقيق في شكاوى السنغال .

٢٤ — وفي الجلسة ١٥٧٢ المعقودة في ١٥ تموز/يوليه ، تكلم ممثل اليابان فقال ان الخطو الاولى التي ينبغي لمجلس الامن اتخاذها هي تقصي الحقائق . وأعاد الى الأذهان ، في هذا الصدد ، السابقة التي حصلت في العام المنصرم ، حين أوفد المجلس بعثة خاصة الى غينيا . وحبذا أن تنشأ على الفور بعثة مماثلة لتقصي الحقائق فيما يتعلق بالاتهامات السنغالية . وأضاف ان البعثة ينبغي ان تمنح ولاية واسعة وان تُمكن من أداء مهمتها بحرية واستقلال ، وان تحظى بالتعاون التام من جانب السلطات المعنية .

٢٥ — وتكلم ممثل الأرجنتين ، فأشار الى الشكاوى السابقة التي قدمها السنغال ضد البرتغال قائلا ان المجلس لا يجابه الآن حالة جديدة أو منفردة ، بل تكرارا خطيرا للحوادث . وأبدى أسفه من أن البرتغال لم ير ضرورة تمثيله في المداولات الجارية ، بل اكتفى بتوجيه رسالة الى رئيس المجلس . وأضاف ان الادعاء الوارد في الرسالة بأن حزب الاستقلال الافريقي لغينيا والرأس الأخضر مسؤول عن الحوادث التي وقعت ، ليس مقنعا تماما . وأعرب عن اعتقاده بأن اي اجراء يتخذه المجلس ينبغي ان يكون موجها الى الحيلولة دون تكرار الحوادث المشكو منها .

٢٦ — وتكلم ممثل الصومال فأشار ، استنادا الى تقرير فريق الخبراء العامل الخاص التابع للجنة حقوق الانسان المؤرخ في ٢ شباط/فبراير ١٩٧١ (E/CN.4/1050) ، الى ان هذا الفريق الذي تجول على نطاق واسع في منطقة كازامانس بالسنغال ، قد عاين فعلا عددا من القرى السنغالية الواقعة على الحدود التي تهدمت بفعل القنابل . وأضاف قائلا انه يعتقد أن على مجلس الامن ان يستخدم كامل الاستعداد سلطاته في تقصي الاحوال بمقتضى المادة ٣٤ من الميثاق ، كي يتمكن اتخاذ اجراء فعال لصيانة السلم في المنطقة يكون مبنيا على أسس سليمة وعلى علم بمجريات الأمور . ثم قدم مشروع قرار اشتركت فيه بوروندي ، والجمهورية العسربية السورية ، وسيراليون ، والصومال ، واليابان ، (S/10266) ، وهو ينص على ما يلي :

” ان مجلس الأمن ،

” ان يحيط علما بالشكويين المقدتين من السنغال ضد البرتغال والواردتين فـي الوثيقتين S/10182 و S/10251 ،

" وان يحيط علما برسالة القائم بأعمال البرتغال بالنيابة ،

" وقد استمع الى البيان الذي أدلى به وزير خارجية السنغال ،

" وان لا يفرب عن باله ان على جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ان يمتنعوا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ،

" وان يعمى واجبه في اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع وإزالة التهديدات التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر ، ولقمع أعمال العدوان ،

" وان يشعر بالانزعاج للحالة السريضة الخطورة الناجمة عن أعمال العنف التي ارتكبتها القوات المسلحة البرتغالية ضد السنغال ، منذ اتخاذ مجلس الأمن قراره ٢٧٣ (١٩٦٩) في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٩ ،

" وان يشعر بعميق الأسف لتكرار بث الألفام في اقليم السنغال ،

" وان يساوره شديد القلق لأن مثل هذه الاحداث ، بتهديد لها لسيادة السنغال وسلامته الإقليمية ، قد تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر ،

" وان يذكر قراره ١٧٨ (١٩٦٣) المتخذ في ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٦٣ ، وقراره ٢٠٤ (١٩٦٥) المتخذ في ١٩ أيار / مايو ١٩٦٥ ، وقراره ٢٧٣ (١٩٦٩) المتخذ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٩ ،

" وقد أحاط علما بتقرير فريق الخبراء العامل الخاص التابع للجنة حقوق الانسان عن أعمال العنف التي ارتكبتها البرتغال في اقليم السنغال ،

" وان يلاحظ أن البرتغال لم يمثل لأحكام الفقرة ٢ من القرار ٢٧٣ (١٩٦٩) ،

" ١ — يطلب من البرتغال الكف فوراً عن أي عمل من أعمال العنف والتدمير في اقليم السنغال ، واحترام سيادة السنغال وسلامته الإقليمية وأمنه ؛

" ٢ — ويشجب أعمال العنف والتدمير التي ارتكبتها منذ عام ١٩٦٣ القوات المسلحة البرتغالية لغينيا (بيساو) ضد أهل السنغال وقراه ؛

" ٣ — ويشجب القيام ، بصورة غير مشروعة ، ببث الألفام المضادة للدبابات والمضادة للأفراد ، في اقليم السنغال ؛

" ٤ — ويرجو رئيس مجلس الأمن والأمين العام القيام على سبيل الاستعجال بإيفاد بعثة خاصة من أعضاء المجلس ، يعاونهم خبراءهم العسكريون ، الى موقع الأحداث ، للتحقيق في الوقائع

التي أبلغ بها المجلس ، ودراسة الحالة على الحدود بين غينيا (بيساو) والسنگال ، وتقديم تقرير الى المجلس يتضمن أية توصيات تهدف الى ضمان السلم والأمن في المنطقة . ”

٢٧ - وتكلم ممثل الصين (٢) ، فأعرب عن تأييده لمشروع القرار ، وقال انه وان لم يوجد داع للشك في النية الحسنة التي عرض بها وزير خارجية السنغال قضيته ، فلعله من الحصادة والفائدة تكليف بعثة خاصة بالتحقيق في ظروف القضية في موقع الأحداث .

٢٨ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثلاً لفرنسا ، فقال ان مشروع القرار ينسجم مع واجب المجلس في ان يعالج الحالة معالجة فعالة . وأشار الى ان المجلس انما ينظر للمرة الرابعة في مدى خمس سنوات في شكاوى السنغال من الاغارة على اقليمه وقصف قراه بالقنابل . وأضاف قائلاً ان المجلس ينظر الآن في حوادث تضمنت بالاضافة الى ما سبق ، بث للألغام أعقبته انفجارات تركت ضحايا في الأوساط الرسمية والعسكرية والمدنية . وادف يقول ان التواتر المتزايد لهذه الحوادث فيه تهديد لسلامة المواصلات والنقل والأمن الداخلي في جميع ارجاء منطقة كازامانس . وذكر أن منشأ الحوادث جلبي للأسف ، وان فرنسا تعتقد أن العلاج يكمن في الاعتراف بحق الشعوب المعنية في تقرير مصيرها بنفسها . وأعرب عن أمله في ان يدرك البرتغال أن أواصر الصداقة أقوى من أي اكراه . وقال ان السنغال بلجوهته الى المجلس ، قاوم الاغراء المتمثل في سلوك طريق سهل هو طريق الانتقام ، وبرهن على تفضيله للوسائل السلمية والقانونية في تأمين حماية رعاياه واقليمه . ونادى بان يمنح المجلس السنغال تأييده ، وأن يؤكد له أن سيادته وسلامته الإقليمية ستكونان موضع احترام . واختتم كلمته قائلاً ان وفده قد وافق على ايفاد بعثة لتلك المنطقة ، وانه سيقترح تأييدا لمشروع القرار ، هذا المشروع الذي يبذل وينسجما مع واجب المجلس .

٢٩ - وتكلم ممثل ايطاليا ، فقال ان وفده ينوي تأييد مشروع القرار برمته ، وان تكن تساوره بعض الشكوك بشأن الفقرة ٢ من المنطوق ، لأن هذه الفقرة قد تضمنت حكماً مبنياً على النتائج التي توصل اليها فريق عامل لم يبت مجلس الأمن في أمر تعيينه وولايته .

٣٠ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان حكومته تأسف بشدة لاستمرار أعمال العنف ، غير أنها لا ترتاح الى بعض النواحي في مشروع القرار ، ذلك ان المشروع يتضمن في الفقرة السادسة من الديباجة ، التي تربي الى التعبير عن عميق أسف المجلس ازاء تكرار بث الألغام في اقليم السنغال ، حكماً مسبقاً بالادانة قبل أن تشرع البعثة الخاصة في اجراء تحقيقها . وأضاف ان حكومته وان كانت تؤيد الاقتراح الوارد في الفقرة ٤ والمتضمن فكرة ارسال بعثة خاصة الى المنطقة ، ستمتنع ، للسبب الذي أوضحه ، عن الاقتراح على مشروع القرار برمته . وطلب ممثل الولايات المتحدة اجراء اقتراح مستقل على الفقرة ٤ من المنطوق .

قرار : في الجلسة ١٥٧٢ المعقودة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧١ ، اعتمد المجلس بالاجماع الفقرة ٤ من نطاق مشروع القرار الخماسي (S/10266) . ثم اعتمد مشروع القرار برمته بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع عضوين ، عن الاقتراع (المملكة المتحدة والولايات المتحدة) ، فصدر بوصفه القرار ٢٩٤ (١٩٧١) .

٣١ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، تعليلا لاقتراحه ، فقال ان البرتغال لم ينكر شكاوى السنغال ضده حين انعقد المجلس في كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ للنظر فيها ، وان وفده رأى بالتالي ان بوسعه ان يؤيد القرار ٢٧٣ (١٩٦٩) ؛ اما في حالة الشكاوى موضوع النظر ، فان وفده امتنع عن الاقتراع لأنه حيث انه لم يجر بعد أى تحقيق فسي الأمر ، فان الفقرة ٢ وبعض اجزاء القرار الاخرى تعتبر قد ذهبت شوطا أبعد مما ينبغي في ادانة البرتغال الذي أنكر مسؤوليته عن الحوادث المنسوبة اليه ، وبذلك يظل هنالك شك بشأن حقيقة ما حدث .

الفرع الثالث

التقارير والرسائل الواردة الى المجلس

ففي الفترة الواقعة بين ١٥ تموز/يوليه و ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧١

٣٢ - احيل نص القرار ٢٩٤ (١٩٧١) الى حكومتي البرتغال والسنغال .

٣٣ - ووفقا للفقرة ٤ من القرار المذكور ، أعلن رئيس مجلس الامن والامين العام فسي ٢١ تموز/يوليه (S/10274) ان البعثة الخاصة التابعة لمجلس الامن ستكون مؤلفة من نيكاراغوا (الرئيس) ، وبلجيكا ، وبوروندي ، وبولندا ، والجمهورية العربية السورية ، واليابان .

٣٤ - واستجابة لطلب موجه من رئيس البعثة الخاصة الى حكومتي البرتغال والسنغال لتقديم كافة التسهيلات التي قد تحتاج اليها البعثة ، ارسلت حكومة البرتغال رسالة مؤرخة فسي ٢٤ تموز/يوليه (S/10284) ذكرت فيها ان الاقليم البرتغالي يتعرض باستمرار للهجمات التي تشنها عليه جماعات مسلحة قادمة من السنغال . وازافت ان مجلس الامن قد ادان البرتغال دون مبرر ودون اي دليل يؤيد اتهامات السنغال ، ولذلك فانها لا تستطيع ان تتعاون مع البعثة لأن ذلك سيكون معناه قبول ادانة ترفضها . وأعلنت الرسالة ان البرتغال ، اثباتا لرغبته في الوصول الى حل عادل ومنصف ، يجدد اقتراحه القائل بانشاء لجنة تكلف بمراقبة الحدود اللوزيتانية السنغالية وتتألف من ممثلين عن البرتغال والسنغال ، ويكون على رأسها شخص يثق البلدان في حيدته .

٣٥ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ، قدمت البعثة الخاصة تقريرها (S/10308 و Corr.1) الى مجلس الامن . وقد تضمن التقرير وصفا مفصلا للتحقيقات التي اجرتها البعثة في منطقة الحدود ،

بما في ذلك التحقيق في حادثين وقعوا بين ٢٥ و ٣٠ تموز (يولييه) اثناء وجود البعثة في السنغال ، كما تضمن بياننا بالمشاورات التي اجرتها البعثة مع السلطات السنغالية ، ومقابلتها مع الامين العام لحزب الاستقلال الافريقي لغينيا والرأس الاخضر . وعبرت البعثة عن امتنانها لحكومة السنغال لما لقيته منها من تعاون ، لكنها اسفّت بشدة لعدم تعاون البرتغال معها الأمر الذي منعها من اداء مهمتها على الوجه الكامل . وذكرت البعثة الخاصة ، في النتائج التي انتهت اليها ، ان من الواضح ان السنغال يلتزم بدقة في سياسته الخارجية مبدأ تجنب الاشتباك مع القوات البرتغالية الا لمقتضيات الدفاع الفعلي ؛ وان الاعتداءات المسلحة المتكررة الموجهة ضد السنغال سببت خسائر جسيمة في الارواح وفي الاموال ؛ وان هذه الاعتداءات قد اوجدت جوا من عدم الطمأنينة ، وانها تنطوى على تهديد للسلم والأمن في المنطقة . و اضاف التقرير ان جميع اعمال العنف والتدمير التي شهدها اللجنة حدثت على الحدود بين السنغال وغينيا (بيساو) ، وهي منطقة لم يكن حزب الاستقلال الافريقي لغينيا والرأس الاخضر يمارس فيها اى نشاط عسكري ، وان الدلائل تشير الى ان السلطات البرتغالية في غينيا (بيساو) هي المسؤولة عن هذه الاعمال .

٣٦ - واستنادا الى القرار ٢٩٤ (١٩٧١) ، والى النتائج التي توصلت اليها هي ، أوصت البعثة الخاصة مجلس الامن بتوفير الشروط اللازمة للقضاء على اسباب التوتر في المنطقة ، ولخلق جو من الثقة والسلم والأمن ، وذلك فيما يتعلق بالسنغال ، باحترام سيادته وسلامته الإقليمية والكف فورا عن أعمال العنف والتدمير ضد اقليمه وشعبه ؛ وفيما يتعلق بغينيا (بيساو) ، باحترام مبدأ تقرير المصير والاستقلال ، وممارسة الحق المترتب عليه دون مزيد من الابطاء . وبناء على ذلك ، اوصت البعثة بأن يتخذ مجلس الامن جميع الخطوات والمبادرات اللازمة لحمل البرتغال على احترام التوصيات المذكورة وتنفيذها تنفيذا كاملا . وأوصت البعثة ايضا بأن يُبقي المجلس المسألة قيد نظره وان يراجع رئيس المجلس والامين العام متابعة دراسة الحالة . واخيرا ، أوصت البعثة الخاصة بأن يقدم الامين العام الى مجلس الامن تقريراً خلال فترة مناسبة على ان لا تتجاوز ستة اشهر .

٣٧ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ وموجهة الى رئيس مجلس الامن (S/10343) ، رفض وزير خارجية البرتغال النتائج التي انتهت اليها البعثة الخاصة رفضا باتا . وقال ان هذه النتائج تتعارض تماما مع الحقائق التي تثبتت منها البعثة في السنغال ، ومع تصريح الامين العام لحزب الاستقلال لغينيا والرأس الاخضر بأن حركته تمارس اعمال العنف ضد الأهالي البرتغاليين . وجاء في الرسالة ان كل ما فعلته السلطات في غينيا البرتغالية هو انها مارست حقها المشروع في الدفاع عن النفس بمقتضى المادة ٥١ من الميثاق . وذكر وزير الخارجية ان البرتغال لا يزال على استعداد للسعي الى الوصول الى صيغة تتيح الفرصة لقيام جو من انفراج الأزمة . وكرر الوزير اقتراح حكومته انشاء لجنة لمراقبة الحدود ، وذكر انه سبق ان تم التوصل ، في اجتماع عقد بين وزير خارجية البرتغال والسنغال ، الى اتفاق على انشاء تلك اللجنة ، غير ان السنغال لم ينفذ هذا الاتفاق .

الفرع الرابع

استئناف النظر في المسألة

في الجلسات ١٥٨٦، و ١٥٩٩ و ١٦٠١
(٢٩ أيلول / سبتمبر و ٢٣ — ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١)

٣٨ — درس مجلس الأمن تقرير البعثة الخاصة في جلساته ١٥٨٦ و ١٥٩٩ و ١٦٠١ المعقودة في الفترة الواقعة بين ٢٩ أيلول / سبتمبر و ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر . ودُعي وزير خارجية السنغال ، وممثلو التوغو وزامبيا والسودان وغينيا ومالي وموريتانيا وموريس ، الى الاشتراك في المناقشة .

٣٩ — وفي الجلسة ١٥٨٦ المعقودة في ٢٩ أيلول / سبتمبر ، قدم ممثل نيكاراغوا التقرير ، بوصفه رئيسا للبعثة الخاصة ، فقال ان هذه البعثة يمكن اعتبارها من أهم ما عينه المجلس من بعثات ، لأنها كانت أول بعثة من نوعها يمنحها المجلس سلطة وضع التوصيات اللازمة لضمان السلم والأمن في المنطقة . وشكر سلطات السنغال على التعاون الذي أبدته والتسهيلات التي اتاحتها للبعثة ، وأعرب عن أسفه لأن حكومة البرتغال لم تدع البعثة لزيارة غينيا (بيسار) .

٤٠ — وتكلم ممثل السنغال ، فقال ان ايمان حكومته بالأمن المتحدة هو الذي حدا بها الى اللجوء الى مجلس الأمن بوصفه الهيئة المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين . وان اف ان حكومته قد سرت للتقرير ، وهي تأمل ان تُنفذ التوصيات الواردة فيه على نحو مرض . وذكر ان الأمر الذي يهم حكومته ليس مجرد صد الأعمال العدوانية ضد شعبه بل الايقاف الفوري والنهائي لهذه الأعمال . وقال ان حكومته تعتقد أن المشكلة التي سببتها لها غينيا (بيسار) لا يمكن حلها الا اذا اقر لشعب هذا الاقليم حقه في تقرير مصيره بنفسه .

٤١ — وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان مما لا ريب فيه ان لنتائج البعثة الخاصة وتوصياتها قيمة كبيرة بالنسبة للمجلس ، وان التقرير قد اوضح عددا من الحقائق الهامة ، كما اظهر بجلاء ان الحالة برمتها ناتجة عن رفض البرتغال المستمر منحه الشعوب الافريقية الخاضعة لحكمه حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وأشار الى ان هذه هي المرة الثالثة التي يتعيّن فيها على المجلس ان يدين البرتغال ويطلب اليه الكف عن انتهاك السلامة الاقليمية للسنغال . فقال ان تجديد الادانات والمناشدات لن يكون له اثر ما لم يتأكد للبرتغال ان المجلس سيتخذ اجراء قهريا . واقترح لذلك ان يؤكد المجلس من جديد حق شعب غينيا (بيسار) في تقرير المصير والاستقلال ، وان يدعو الى فرض حظر على توريد السلاح الى البرتغال طالما استمرت الحروب الاستعمارية في افريقيا .

٤٢ — وتكلم ممثل سيراليون ، فقال ان النتائج التي توصلت اليها البعثة الخاصة لا تدع مجالا للشك في ان وحدات من القوات المسلحة البرتغالية المرابطة في غينيا (بيسار) قد قامت

مرارا بعبور الحدود الى داخل السنغال حيث شنت الغارات وارتكبت اعمال السلب والتهريب الممتلكات وازهاق الارواح . واستطرد يقول بما انه قد تعذر حمل البرتغال على الامتثال لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (لدية ١٥) أو أى من اعلانات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع ، فان وفده لن يتردد في الاشتراك في تقديم قرار يضم توصيات البعثة الخاصة .

٤٣ - ولا حظ ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، مع الارتياح ، ان العودة الى تقليد ارسال بعثات مؤلفة من أعضاء من مجلس الأمن ومغولة سلطات واسعة للاضطلاع بتحقيقات في مواقع الأحداث هي عودة الى وسائل العمل المجدية المفروضة في المجلس ان يتبعها بموجب الميثاق وبموجب نظامه الداخلي المؤقت . وأعرب عن أمله في ان يستمر المجلس في هذا التقليد حيث ان من شأنه ترسيخ دور المجلس في تعزيز الامن الدولي والمساعدة على حل المشاكل المتصلة بصيانة السلم .

٤٤ - وتكلم ممثل فرنسا ، فوافق على ان هذا الاجراء اجراء عظيم الفائدة ومن شأنه ان يفيد الامم المتحدة ويعزز مكانة مجلس الامن ، على الرغم من ان الامر قد يقتضي اختلافا في تكوين كل بعثة من البعثات وفي التوازن الواجب توفره فيها ، حيث ان كل حالة تعد فريدة في نوعها .

٤٥ - وارسل ممثل السنغال الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر (Corr.l S/10388) ، شكا فيها من وقوع حوادث جديدة قال انها وقعت على الحدود بين السنغال وغينيا (بيساو) يوم ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر وليلة ٣ / ٤ تشرين الثاني / نوفمبر .

٤٦ - وفي الجلسة ١٥٩٩ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ، تكلم ممثل السنغال فأعرب عن امتنان حكومته لأعضاء البعثة الخاصة لموضوعيتهم وحيادهم في تأدية المهمة الموكولة اليهم . وأكد أن القصد من رسالة البرتغال المؤرخة في ٢٩ ايلول / سبتمبر هو تحويل الانظار بالايهام بأن السنغال قد عرض النزاع على المجلس بعد أن توصل الى اتفاق مع البرتغال . وبين انه لم ينقد سوى اجتماع واحد في ايار / مايو ١٩٧١ بين وزير خارجية السنغال ووزير خارجية البرتغال ، بناء على طلب الأخير ، وانه لم يتم التوصل الى أى قرار ايجابي . وبعد أن اشار الى ما وقع مؤخرا من حوادث بث الفحش الجديدة ، قال ان المجلس لا يستطيع ان ينظر في اتخاذ تدابير جديدة ضد البرتغال دون ان يأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي تكمن وراء عدم الاستقرار المزمع في المنطقة .

٤٧ - وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان دور مجلس الأمن في صيانة السلم له أهمية خاصة حين يكون موضوع العدوان دولة محبة للسلام صغيرة نسبيا . و اضاف قائلا ان النتائج التي توصلت اليها البعثة الخاصة والمعروضة الآن على المجلس لا تترك امام المجلس مناصا من ان ينهي السلطات البرتغالية بأن أى عمل عدواني جديد ضد السنغال أو أى من الدول الافريقية الاخرى المتاخمة للأقاليم التي يحتلها البرتغال سيقابل بفرض التدابير القهرية التي تتطلبها الحالة . ومضى

يقول ان على المجلس ان يبرر الثقة التي وضعتها في سلطته دولة صغيرة ، وان يساند بكامل ثقله الأدبي والسياسي كل جهد تبذله الأمم المتحدة من اجل تطبيق قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الادوية هـ ١١) على اقليم غينيا (بيساو) والاقاليم الاخرى التي يحتلها البرتغال في افريقيا .

٤٨ - وطرح ممثل بوروندي مشروع قرار (S/10395) مقدم من بوروندي وسيراليون والصومال ، قال عنه انه مبني أساسا على العناصر الرئيسية التي تضمنها التقرير . وأضاف ان اصحاب المشروع كانوا يفضلون تقديم مشروع قرار أشد لهجة من هذا المشروع ، غير أنهم اضطروا الى تخفيفه لكسي ينال قبول جميع الاعضاء . وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان مجلس الأمن ،

" بالنظر الى الشكوكيين المقدمتين من جمهورية السنغال ضد البرتغال والواردتين في الوثيقة S/10182 المؤرخة في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧١ ، والوثيقة S/10251 المؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٧١ ،

" وان يذكر قراره ١٧٨ (١٩٦٣) المتخذ في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٦٣ ، وقراره ٢٠٤ (١٩٦٥) المتخذ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٥ ، وقراره ٢٧٣ (١٩٦٩) المتخذ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ ،

" وقد درس تقرير البعثة الخاصة التابعة لمجلس الأمن ، المنشأة وفقا للقرار ٢٩٤ (١٩٧١) المتخذ في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧١ ،

" وان يساوره شديد القلق لجوانب انعدام الأمن والاستقرار المشحون بالخطر على السلم والأمن في المنطقة ،

" وان يؤكد ضرورة تأمين الشروط المحتم توفرها لازالة أسباب التوتر في المنطقة ، واشاعة جو من الثقة والسلم والأمن ، وفقا لما أوصت به البعثة الخاصة في تقريرها ،

" ١ - يحيط علما مع الارتياح بما أوردته اللجنة الخاصة التابعة لمجلس الأمن المنشأة بمقتضى القرار ٢٩٤ (١٩٧١) من توصيات في النبذة ١٢٨ من تقريرها (S/10308) ؛

" ٢ - ويؤكد من جديد أحكام قراره ٢٩٤ (١٩٧١) التي تشجب اعمال العنف والتدمير التي ترتكبها منذ ١٩٦٣ القوات المسلحة البرتغالية لغينيا (بيساو) ضد أهالي السنغال وقراه ؛

" ٣ - ويأسف أشد الأسف لعدم تعاون البرتغال مع البعثة الخاصة ، الأمر الذي منعه البعثة من القيام على اكمل وجه بالمهمة الموكولة اليها بمقتضى الفقرة ٤ من القرار ٢٩٤ (١٩٧١) ؛

" ٤ - ويدعو حكومة البرتغال الى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق ما يلي :

- " (أ) احترام سيادة السنغال وسلامته الإقليمية احتراماً تاماً ؛
- " (ب) الايقاف الفوري لأعمال العنف والتدمير الموجهة ضد إقليم وشعب جمهورية السنغال ، بغية الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة ؛
- " ٥ — ويدعو حكومة البرتغال الى احترام حق شعب غينيا (بيساو) ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال احتراماً تاماً ؛
- " ٦ — ويدعو حكومة البرتغال الى ان تعتمد ، في مراعاة تامة لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ، الى اتخاذ التدابير اللازمة للسماح لشعب غينيا (بيساو) بأن يمارس ، دون مزيد من التأخير ، هذا الحق غير القابل للتصرف ؛
- " ٧ — ويرجو رئيس مجلس الأمن والأمين العام أن يتابعا المسألة وان يقدموا الى المجلس تقريراً عن تنفيذ القرار ، وذلك خلال فترة مناسبة لا تتجاوز ستة أشهر على اية حال ؛
- " ٨ — ويعلن أنه في حالة تخلف البرتغال عن تنفيذ أحكام هذا القرار ، يجتمع مجلس الأمن للنظر في اتخاذ المبادرات والخطوات التي تقتضيها الحالة ؛
- " ٩ — ويقرر ابقاء المسألة قيد نظره . "
- ٤٦ — وفي الجلسة ١٦٠٠ المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ، تكلم ممثل الجمهورية العربية السورية فقال ان تقرير البعثة قد أثبت بجلاء مسؤولية السلطات الاستعمارية البرتغالية في غينيا (بيساو) عن الهجمات التي شنت ضد السنغال . ودع بالزيف والنفاق محاولات البرتغاليين غزو هذه الأعمال الى حركة التحرر القومي قائلاً ان هذه الحركة تركز هجماتها على الوجود الاستعماري البرتغالي في المراكز الحضرية ، لا في منطقة الحدود .
- ٥٠ — وتكلم ممثل اليابان ، فقال ان التوصيات التي تضمنها التقرير متزنة ، ومن شأنها ، لو طبقت كلياً ، ان تزيل أسباب التوتر في المنطقة وتشجع جواً من الثقة والسلم والأمن . وأضاف انه يرى ان مشروع القرار يمثل خطوة بناءة نحو تسوية سلمية ومرضية للمشاكل موضوع البحث .
- ٥١ — وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال ان العمل الذي انجزته اللجنة بكفاءة تامة ينبغى ان يُقدّر حق قدره ، واقترح أن تدخل على مشروع القرار فقرة يعبر فيها المجلس عن تقديره لهذا العمل . كما طلب ايضاً من اصحاب المشروع بشأن التقرير المرجو تقديمه فيما يتعلق بتنفيذ القرار فسي الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار .
- ٥٢ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الامبريالية الدولية والاستعمار العالمي يعتمدان وضع افريقيا الجنوبية والبرتغال في طليعة الصراع ضد حركات التحرر القومي الافريقية . وأضاف أنهما بمساندتهما للبرتغال انما يحاولان الحيلولة دون انهاء الاستعمار في الجنوب الافريقي ، والاحتفاظ في القارة الافريقية برأس جسر استعماري عنصري مناهض للاستقلال

الافريقي . وأشار الى ان البعثة الخاصة قد خلصت في تقريرها الى ان عمليات القمع والتدمير التي ترتكبها القوات البرتغالية هي نتيجة للحالة الخاصة التي خلقها المستعمرون البرتغاليون في غينيا (بيساو) ، والتي تتعارض مع اعلان منج الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . واختتم كلمته قائلاً ان تقرير البعثة هو بمثابة دليل جديد على انتهاك البرتغال المستمر لسيادة السنغال وسلامته الإقليمية .

٥٣ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة فأسف لعدم تعاون البرتغال مع البعثة الخاصة . وقال انه لو جرى تحقيق على نطاق أوسع لأمكن للمجنة ان تكون صورة أوفى عن الحالة مما كان يمكنها من ان تساعد المجلس مساعدة أكبر على ان يساهم بدور بناء في حل المشكلة . وذكر أن البعثة قد حرصت على الاشارة الى ان الكثير من الأدلة المقدمة كان في صورة شهادات سماعية . وأضاف قائلاً ان البعثة لم تحدد المسؤولية عن حوادث بث الألغام وانها عبرت عن النتائج التي انتهت اليها بالخطر الذي يتسبب مع عدم وجود أدلة ملموسة في كثير من الحالات . وانتقل الى الكلام عن مشروع القرار ، فلاحظ انه لم يبذل أي جهد لتذليل العقبة التي لا ينكر أحد أنها عرقلت مهمة البعثة الخاصة . وأضاف ان المشروع قد اسقط من حسابه ما لاحتماء الجماعات المتمردة بأقاليم الغير من دور في ايجاد حالة التوتر على الحدود . وقال ان وفده يحن انشاء لجنة يقبلها جميع الأطراف لتتولى التحقيق في حوادث الحدود ورفع تقارير دورية الى المجلس . واختتم كلمته قائلاً انه مع ان هذا الاقتراح لا يتوقع له الحصول على التأييد الكافي ، فانه يبدو لو فده انه يمثل خطوة الى الامام تتماشى مع توصيات البعثة .

٥٤ — وتكلم الرئيس بوصفه ممثلاً لبولندا ، فقال ان اول نتيجة شاملة يمكن استخلاصها من تقرير البعثة الخاصة هي ان موقف البرتغال كان سلبياً تماماً ، فقد رفض البرتغال ، حتى قبل ان تبدأ البعثة عملها ، كل نتيجة يحتمل ان تصل اليها . وأضاف ان اقل ما يمكن ان يفعله المجلس هو أن يُنبئ البرتغال بشجبه لأعماله العدوانية المتكررة ضد السنغال ، وان يعمل على ازالة معقبات الاستثمار البرتغالي في غينيا (بيساو) ، وان يكفل حق شعب هذه المنطقة في تقرير المصير والاستقلال وحق الشعوب المجاورة في الأمن والسلامة الإقليمية ، وأخيراً ان يقنع البرتغال بتصميم المجلس على تحقيق هذه الأهداف .

٥٥ — وتكلم ممثل بوروندي ، رداً على استفسار ممثل الأرجنتين بشأن الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار ، فبين بأن أصحاب المشروع يقصدون بالتقرير تقريراً يشترك في وضعه رئيس المجلس والأمين العام .

٥٦ — وفي الجلسة ١٦٠١ المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ، تلا ممثل بوروندي نصاً منقحاً للفقرتين ٤ و ٦ من منطوق مشروع القرار الثلاثي (S/10395) أقرهما أصحاب المشروع أثناء مشاوراتهم مع سائر أعضاء المجلس . كذلك قيل ممثل بوروندي ، باسم أصحاب المشروع ، ادراج فقرة أولى جديدة في المنطوق ، اقترحها ممثل الأرجنتين .

٥٧ — وتكلم ممثل بلجيكا ، فرحب بروح التوفيق التي أبدتها اصحاب المشروع . وقال ان وفده يفضل لو اقتصر مشروع القرار على الخلوصل الى النتائج المستمدة من تقرير البعثة الخاصة ، ولذلك فان لديه بعض التحفظات بشأن صيغة الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار المنقح ، الا انه نظرا الى تعلق بلده بمبدأ تقرير المصير والاستقلال لشعب غينيا (بيساو) ، مبدأ السيادة والسلامة الاقليمية للسفنال ، فان وفده سيقترح مع مشروع القرار بصيغته المعدلة .

٥٨ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان انتهاء حالة اختلال الأمن في المنطقة رهن باتاحة الفرصة لشعب غينيا (بيساو) كي يختار مصيره بنفسه . و اضاف قائلا ان مشروع القرار بصيغته المعدلة ، وان لم يبلغ الكمال ، فانه يعطي ، فيما يبدو ، وصفا دقيقا للحالة ، ويشير الى السبيل القويم فسي علاجها ولذلك فان وفده سيؤيده .

٥٩ — وتكلم ممثل نيكاراغوا ، فقال انه يعتقد ان مشروع القرار المنقح يبين بعبارات عامة النتائج التي توصلت اليها البعثة الخاصة ، وان نصه يبرز توصيات البعثة التي هي توصيات اعتمدت باجماع أعضائها الستة . وقال انه لذلك سيقترح تأييدا له .

٦٠ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال انه يبدو له ان مشروع القرار المنقح يمضي شوطا أبعد مما تضمنته النتائج التي توصلت اليها البعثة الخاصة والتي تتسم بالحرص . وبين انه كان يفضل ، في هذا الصدد ، ان تشير الفقرة هـ (ب) من المنطوق الى جميع أعمال العنف والتدمير ضد اقليم السنغال وشعبه ايا كان مرتكبوها . ولكنه اردف قائلا انه بالنظر الى التعديلات التي قبل اصحاب المشروع ادخالها على هذه الفقرة ، وبالنظر الى ان مشروع القرار بصيغته المعدلة مقبول ، في مجموعه ، لدى وفده ، فانه سيقترح تأييدا له .

قرار : في الجلسة ١٦٠١ المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ ، اعتمد المجلس مشروع القرار الثلاثي المعدل (S/10395) بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (الولايات المتحدة الامريكية) ، فصدر بوصفه القرار ٣٠٢ (١٩٧١) .

٦١ — وفيما يلي نص القرار :

" ان مجلس الأمن ،

" بالنظر الى الشكويين المقدّمين من السنغال ضد البرتغال ، والواردتين في الوثيقتين S/10182 و S/10251 ،

" وان يذكر قراره ١٧٨ (١٩٦٣) المتخذ في ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٦٣ ، وقراره ٢٠٤ (١٩٦٥) المتخذ في ١٩ أيار / مايو ١٩٦٥ ، وقراره ٢٧٣ (١٩٦٩) المتخذ في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ ،

- " وقد درس تقرير البعثة الخاصة التابعة لمجلس الأمن ، المنشأة وفقا للقرار ٢٩٤ (١٩٧١) المتخذ في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧١ ،
- " وان يساوره شديد القلق لجو فقدان الأمن والاستقرار المشحون بتهديد للسلم والأمن في المنطقة ،
- " وان يؤكد ضرورة تأمين الشروط اللازمة لزالة اسباب التوتر في المنطقة ، واشاعة جو من الثقة والسلم والأمن ، وفقا لما أوصت به البعثة الخاصة في تقريرها ،
- " ١ — يعرب عن تقديره للأعمال التي انجزتها البعثة الخاصة التابعة لمجلس الأمن المنشأة بمقتضى القرار ٢٩٤ (١٩٧١) ؛
- " ٢ — ويحيط علما مع الارتياح بتوصيات البعثة الخاصة الواردة في النبذة ١٢٨ من تقريره —
- " ٣ — ويؤكد من جديد قراره ٢٩٤ (١٩٧١) الذي شجب فيه اعمال العنف والتدمير التي ترتكبها منذ ١٩٦٣ القوات المسلحة البرتغالية لفينيا (بيساو) ضد سكان السنغال وقراه ؛
- " ٤ — ويأسف أشد الأسف لعدم تعاون البرتغال مع البعثة الخاصة ، الأمر الذي منع البعثة من القيام ، بصورة كاملة ، بالسهمة الموكولة اليها بمقتضى الفقرة ٤ من القرار ٢٩٤ (١٩٧١) ؛
- " ٥ — ويدعو حكومة البرتغال الى اتخاذ تدابير فورية فعالة لتحقيق ما يلي :
- " (أ) احترام سيادة السنغال وسلامته الإقليمية احتراما كاملا ؛
- " (ب) منع ارتكاب أعمال العنف والتدمير الموجهة ضد اقليم وشعب السنغال ، وذلك اسهاما في الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة ؛
- " ٦ — ويدعو حكومة البرتغال الى احترام حق شعب غينيا (بيساو) ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال احتراما تاما ؛
- " ٧ — ويدعو حكومة البرتغال الى اتخاذ التدابير اللازمة ، دون مزيد من التأخير لتمكين شعب غينيا (بيساو) من ممارسة هذا الحق غير القابل للتصرف ؛
- " ٨ — ويرجو رئيس مجلس الأمن والأمين العام أن يتابعا هذه المسألة ويعلموا المجلس عن تنفيذ القرار ، وذلك خلال فترة مناسبة وفي غضون ستة أشهر على الأكثر ؛
- " ٩ — ويعلن أنه في حالة تخلف البرتغال عن تنفيذ أحكام القرار ، يجتمع مجلس الأمن للنظر فيما تقتضي الحالة اتخاذه من مبادرات وخطوات ؛
- " ١٠ — ويقرر ابقاء المسألة قيد نظره . "

٦٢ — وتكلم ممثل الصين بعد الانتهاء من عملية الاقتراع ، فقال انه بالنظر الى موقف التحدى المستمر الذى يقفه الاستعماريون البرتغاليون ، يجدر بالمجلس ان لا يعلق آمالا وهمية على نتيجة القرار الذى اتخذه منذ قليل . وتساءل قائلا : من ذا الذى يستطيع ان يضمن ان لا يكون مصير هذا القرار مثل مصير العديد من القرارات السابقة ، التي لم تقابلها السلطات البرتغالية الا بالازدراء والمقاومة والتعطيل . واضاف ان حكومته تساند بقوة الكفاح العادل الذى تخوضه شعب غينيا (بيساو) ، وانضولا ، وموزامبيق من أجل الاستقلال القومي والسيادة .

٦٣ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة معللا اقتراعه ، فقال انه كان في وسع وفده ان يؤيد معظم بل ما يقرب من كل ما جاء في مشروع القرار المعدل الا انه وجد صعوبة في قبول بعض التعبيرات ، ولا سيما في الفقرة ٣ ، وفي التجاوز عن اغفاله بعض الأمور ، ولذلك فقد امتنع عن الاقتراع على مشروع القرار المعدل في مجموعه .

٦٤ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه يرى ان القرار الذى اتخذ منذ قليل تنقصه الفعالية ، ولا حظ أن نص المشروع الأصلي قد أضعف اثناء المشاورات ، ان اسقطت منه ، نتيجة لهذه المشاورات ، الاشارة الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وادف قائلا انه نظرا الى ان اصحاب المشروع قد قبلوا التغييرات ، فقد رأى وفده أن بإمكانه الاقتراع تأييدا له .

٦٥ — وتكلم ممثل ايطاليا ، فقال ان القرار مبني برمته على تقرير البعثة الخاصة ، وانه أعطى النقطتين الرئيسيتين في التقرير حقهما من الاعتبار ، وهما ان حرص السنغال على السلم أمر لا ريب فيه ، وان أعمال العنف والتدمير التي وقعت تقع المسؤولية فيها على القوات البرتغالية في غينيا (بيساو) وان هذه الاعمال ناتجة عن الحالة السائدة في هذا الاقليم والتي هي مفارقة تاريخية .

٦٦ — وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فأعرب عن أسفه لأن الفقرة ٧ قد عدلت على نحو أغفلت فيه الاشارة الى الطريقة التي يمكن بها لغينيا (بيساو) ان تمارس حقها في تقرير المصير . واستدرك فقال ان وفده قد اقترح مع ذلك تأييدا لمشروع القرار المنقح لأن الفقرة ١ نوهت بتوصيات البعثة الخاصة ، التي دعت الى احترام مبدأ تقرير المصير والاستقلال فيما يتعلق بغينيا (بيساو) ، كما هو محدد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (١٥٤١) .

٦٧ — وتكلم ممثل السنغال ، فأعرب عن تقديره لأعضاء المجلس للتأييد الذى منحوه لبلده . وقال انه رغم ان حكومته كانت تفضل اتخاذ موقف أشد حزما ، غير أنها تفهم الضرورة التي تقضي بأن تؤخذ في الحساب مختلف الاعتبارات التي أعرب عنها أعضاء المجلس على انفراد . واضاف ان وفده لم يكن راغبا في التنازل عن موقفه بشأن ضرورة اداة البرتغال ، بوصف البرتغال السلطة المسؤولة بجلاء عن الأعمال التي ارتكبت في المنطقة وكانت محل شجب المجلس .

الفرع الخامس

الرسائل اللاحقة الموجهة الى المجلس

٦٨ - نشر الأمين العام ، عملاً بالقرار ٣٠٢ (١٩٧١) ، تقريراً بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٢ (S/10662 و Corr.1) أفاد فيه انه احال نص القرار فور اتخاذه ، برقياً ، الى وزير خارجية البرتغال ، كما أفاد وزير خارجية السنغال بصدور القرار . وذكر انه لم يتلق منذ ذلك التاريخ ، لا هو ولا رئيس مجلس الأمن ، أية رسالة بشأن القرار . وأضاف انه يقدم الآن التقرير المطلوب بعدد أن بحث المسألة مع رئيس مجلس الأمن .

٦٩ - وفي رسالة مؤرخة في ١ حزيران/يونيه وموجهة الى رئيس مجلس الأمن (S/10672/Rev.1) ، شكك ممثل السنغال من وقوع حوادث خطيرة على الحدود الفاصلة بين السنغال وغينيا (بيساو) في ٢٦ أيار/مايو . وجاء في الرسالة انه على أثر نزاع على ملكية حقول أرز ، عمدت عصابات مسلحة يقودها أفراد من القوات المساعدة في الجيش البرتغالي ، الى تهديد القرية السنغالية الموضحة في الرسالة ثم الاعتداء الفعلي عليها ، وان ستة من الجنود السنغاليين قد قتلوا ، وان خمسة آخرين قد جرحوا في الاشتباك الذي وقع على أثر ذلك مع وحدة من جيش الدفاع السنغالي . وأضافت الرسالة ، ان حكومة السنغال قد قامت ، على سبيل الرد ، باتخاذ اجراء ليلة ٣٠ / ٣١ أيار/مايو ، وان هذه هي المرة الأولى التي يعبر فيها جنود سنغاليون الحدود الفاصلة بين السنغال وغينيا (بيساو) .

٧٠ - وفي رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه وموجهة الى رئيس مجلس الأمن (S/10682) ، رد ممثل البرتغال قائلاً ان التحقيق قد أثبت ان الرصاصة الأولى قد أطلقها في يوم ٢٨ أيار/مايو أحد افراد القوات المسلحة السنغالية على قروى مسالم كان يعمل داخل الاقليم البرتغالي . وقال ممثل البرتغال أن هذا الحادث قد أعقبته في ٣٠ و ٣١ أيار/مايو غارات من الجنود السنغاليين على الاقليم البرتغالي ، وطلقات أسلحة نارية عبر الحدود . وأكد ممثل البرتغال ان القوات المسلحة البرتغالية لم تتدخل في أى وقت من الأوقات في هذه الحوادث .

الفصل الثاني

شكوى غينيا

— ٠ —

الفرع الأول

نظر المجلس في المسألة في الجلستين ١٥٧٣ و ١٥٧٦
(٣ و ٢٦ آب / أغسطس ١٩٧١)

٧١ — ذكر ممثل غينيا ، في رسالة مؤرخة في ٣ آب / أغسطس ١٩٧١ (S/10280) ، ان دائرة الاستخبارات التابعة لحكومته قد سجلت مكالمات متبادلة بين الوحدات البحرية الخارجية التابعة لجيش المستعمرات البرتغالي وبين وحدتين أخريين من وحدات قيادة ذلك الجيش ، تتناول أمر عدوان مسلح يوشك البرتغال على شنه ضد غينيا ، ويشمل الاعتداء على النقاط الرئيسية على الحدود المشتركة بين غينيا وغينيا (بيساو) ، وعلى العاصمة كوناكري ، وذلك ، فيما يبدو ، بهدف إطلاق سراح المرتزقة وغيرهم من الأفراد الضالعين في العدوان على غينيا يوم ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ . وطلبت الرسالة عقد اجتماع فوري لمجلس الأمن للنظر في التهديد الوشيك الوقوع للسلم والأمن الدوليين .

٧٢ — وقد أدرج مجلس الأمن هذه الشكوى في جدول أعماله في الجلسة ١٥٧٣ المعقودة في ٣ آب / أغسطس . ودعا الرئيس ، بموافقة المجلس ، ممثل غينيا الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون له حق الاقتراع .

٧٣ — وتكلم ممثل غينيا ، فقال ان البرتغال لم يوقف سياسة العدوان على غينيا ، التي ينتهجها منذ أكثر من اثني عشر عاما . وأشار الى ان البعثة الخاصة الموفدة الى غينيا عملا بقرار مجلس الأمن ٢٨٩ (١٩٧٠) المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ ، قد وجدت أدلة دامغة على أعمال العدوان البرتغالية ، وانه بناء على تقرير البعثة ، فقد عمد مجلس الأمن فسي قراره ٢٩٠ (١٩٧٠) المتخذ في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ ، الى اداة البرتغال بقوة لفرضه جمهورية غينيا . وأضاف ممثل غينيا ان البرتغال قد انحى باللائمة على غينيا لمساعدتها حركة التحرر ، الا أن الأمم المتحدة قد اعترفت بشرعية كفاح الشعوب الخاضعة لكبت الاستعمار البرتغالي . وقال ان المشكلة الحقيقية هي ان حدود غينيا متاخمة لحدود الجيب الاستعماري الذي يحتفظ به البرتغال في غينيا (بيساو) ، متشبثا بابقائه تحت سيطرته بالرغم من قرار

الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورية هـ) . واستطرد يقول انه بالنظر الى العدوان الذي يدبره الان ضد بلده ، فقد قررت حكومته ان تناشد المجلس اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوعه . واختتم كلمته قائلاً انه يأمل ان يتخذ المجلس كل ما يلزم من تدابير لمساعدة غينيا في الحفاظ على سلامتها الإقليمية .

٧٤ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فقال ان التهديد باعتداء وشيك الوقوع من البرتغال على غينيا ينبغي ان يحمل على حمل الجدد ، على ضوء أعمال البرتغال العدوانية المستمرة ضد غينيا والسنغال كليهما . ولا حظ بأن مجلس الأمن قد قرر في قراره ٢٩٠ (١٩٧٠) ، بمناسبة الحوادث التي وقعت في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ ان يبقي المسألة قيد نظره .

٧٥ - وتكلم ممثل الصومال ، فأكد ضرورة اجراء تحقيق محايد في الوقائع . وقال ان الاعضاء الآسيويين الأفريقيين في مجلس الأمن قد توصلوا بعد التشاور الى النتيجة الآتية وهي ان الحالة تبرر اتخاذ مجلس الأمن قرارا على الفور . ثم قدم نيابة عن بوروندي والجمهورية العربية السورية وسيراليون والصومال مشروع القرار الآتي (S/10281) :

" ان مجلس الأمن ،

" وقد أحاط علما بالرسالة التي وجهها الممثل الدائم لغينيا الى رئيس مجلس الأمن ،

" وقد استمع الى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لغينيا ،

" وان لا يفرب عن باله انه ينبغي على الدول الأعضاء في الامم المتحدة جميعا ان تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة واستعمالها ضد السلامة الإقليمية او الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة ،

" وان يشير الى قرارى مجلس الأمن ٢٨٩ (١٩٧٠) و ٢٩٠ (١٩٧٠) ،

" ١ - يطالب باحترام السلامة الإقليمية لجمهورية غينيا واستقلالها السياسي ؛

" ٢ - ويقرر ايفاد ممثل خاص لمجلس الأمن الى جمهورية غينيا للتشاور مع سلطاتها ورفع تقرير عن الحالة فورا ؛

" ٣ - ويقرر أن يتم تعيين هذا الممثل الخاص بعد التشاور فيما بين رئيس مجلس الأمن والأمين العام ؛

" ٤ - ويقرر بقاء المسألة مدرجة في جدول أعماله . "

٧٦ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأشار الى أن المجلس قد دعي مرارا لبحث موضوع عدوان البرتغال على عدد من الدول الأفريقية ، وانه قد سبق في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ ان أوفدت على وجه السرعة الى المنطقة بعثة مؤلفة من خمسة من أعضاء

مجلس الأمن للتحقيق في عدوان من هذا القبيل . وأضاف ان المجلس قد عمد ، بناءً على تقرير البعثة ، الى اصدار البرتغال بأنه في حالة حدوث أى تكرار للاعتداءات المسلحة على الدول الأفريقية المستقلة ، فان مجلس الأمن سينظر فوراً في أمر اتخاذ الخطوات او التدابير الفعالة المناسبة طبقاً لأحكام الميثاق المتصلة بالموضوع . واستطرد قائلاً ان العمل الذى ارتكبه البرتغال مؤخراً يدل على ان الاستعماريين لا يريدون ان يتركوا في سلام الدول الأفريقية المستقلة المتاخمة لمستعمراتهم حيث يحاولون قمع حركات التحرر القومية بواسطة الحروب الاستعمارية التي يشنونها بمساندة القوى الامبريالية الاخرى .

٧٧ - وبعد استراحة قصيرة ، تلا ممثل الصومال التغييرات التي تم الاتفاق على ادخالها على المشروع الرباعي (S/10281) نتيجة للمشااورات التي دارت في هذا الشأن . وتتضمن هذه التغييرات حذف الفقرة الرابعة من الديباجة ؛ والاستعاضة في الفقرة ١ من المنطوق عن كلمة " يطالب " بكلمة " يؤكد " ؛ والاستعاضة في الفقرة ٢ من المنطوق عن لفظتي " ممثل خاص " بعبارة " بعثة خاصة تتكون من ثلاثة من أعضاء المجلس " ؛ والاستعاضة ، في الفقرة ٣ من المنطوق عن عبارة " هذا الممثل الخاص " بعبارة " هذه البعثة الخاصة " .

قرار : في الجلسة ١٥٧٣ المعقودة في ٣ آب/اغسطس ١٩٧١ ، اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار الرباعي (S/10281) ، فصدر بوصفه القرار ٢٩٥ (١٩٧١) .

٧٨ - وأرسل ممثل غينيا الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٤ آب/اغسطس (S/10283) طلب اليه فيها ارجاء ايفاد البعثة الخاصة . غير انه عاد فأرسل الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ١٢ آب/اغسطس (S/10287) بين فيها ان حكومته مستعدة لاستقبال البعثة ومساعدتها .

٧٩ - وتلا رئيس مجلس الأمن ، في الجلسة ١٥٧٦ المعقودة في ٢٦ آب/اغسطس ، البيان التالي تعبيراً عن اتفاق عام في الآراء فاعتمد المجلس دون اعتراض : " ان رأى مجلس الأمن قد اتفق على ان البعثة الخاصة ستتكون من عضوين بدلاً من ثلاثة أعضاء . وسوف تتوجه البعثة الخاصة الى كوناكرى ، للتشاور مع حكومة جمهورية غينيا بشأن شكواها ، وستقوم باعلام المجلس عن اعمالها في أقرب وقت ممكن . "

٨٠ - وأعلن رئيس مجلس الأمن والأمين العام ، في مذكرة قدمت في ٢٦ آب/اغسطس (S/10299) ، انه عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٩٥ (١٩٧٠) ، وتمشيا مع الاتفاق العام فبني الآراء الذي اعتمدته المجلس في جلسته ١٥٧٦ ، ستتألف البعثة من الارجنتين ، والجمهورية العربية السورية .

الفرع الثاني

التفسير والرسائل الموجهة الى المجلس

٨١ - أصدر الأمين العام في ١٣ أيلول / سبتمبر مذكرة (S/10180/Add.1) تتضمن الأجزاء الموضوعية من الردود التي تلقاها من ثماني حكومات على مذكرته المؤرخة في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ التي أحال بها نص القرار ٢٩٠ (١٩٧٠) طالبا تزويده بمعلومات عن تنفيذه .

٨٢ - وفي ١٤ أيلول / سبتمبر ، قدمت البعثة الخاصة التابعة لمجلس الأمن الموفدة الى جمهورية غينيا والمنشأة بمقتضى القرار ٢٩٠ (١٩٧١) تقريرها (S/10309) . وقد أفادت البعثة الخاصة ، بعد أن استعرضت الظروف التي أدت الى انشائها ، انه اثر وصولها الى كوناكري في ٣٠ آب / أغسطس ، اجتمع اعضاؤها بوفود من كبار المسؤولين الغينيين على رأسهم رئيس جمهورية غينيا الذي عرض بالتفصيل شكوى بلده ضد البرتغال ، والظروف الأخرى المتصلة بالموضوع . وقد حصلت اللجنة على ايضا حات جديدة لنقاط كانت قد أثارتها غينيا في شكواها الأصلية المقدمة الى مجلس الأمن ، وقامت بزيارة مدينة كنديا ، بناء على دعوة من الحكومة الغينية . وجاء في التقرير ان البعثة قد زودت بخريطة ووثائق أخرى متصلة بالاتهامات الموجهة من غينيا الى البرتغال ، وأطلعت على مجموعة من البزات العسكرية مماثلة لتلك التي يرتديها افراد الجيش الغيني ، غير انها مصنوعة في غينيا (بيساو) ومنقوش عليها الحروف الأولى من اسم حزب الاستقلال الافريقي لغينيا والسرأس الأخضر . وأعلنت البعثة ان الغرض من هذه البزات هو أن يرتديها المغيرون لا شاعة البلبله فـي صفوف القوات الغينية . ويحتوى تقرير البعثة على المحاضر الحرفية للمجلسات الثلاث التي عقدتها مع ممثلي حكومة جمهورية غينيا ، مشفوعة بما تسلمته من وثائق .

٨٣ - ووجه ممثل البرتغال الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٩ أيلول / سبتمبر (S/10344) أعلن فيها انه يتضح من الاطلاع على تقرير البعثة الخاصة ان هذه الأخيرة لم تجد دليلا يؤيد اتهامات غينيا بشأن قرب وقوع عدوان عسكري من جانب البرتغال ، بل ان التقرير يدل على ان المحادثات المزعومة التي بنت غينيا شكواها عليها قد جرت بين اثنين من المواطنين الغينيين . وأعرب ممثل البرتغال عن أسفه لكون المجلس قد طلب اليه ان يجتمع بصورة عاجلة استنادا الى معلومات تتسم بمثل هذا الغموض والتضليل .

الفرع الثالث

استئناف النظر في المسألة في الجلستين ١٥٨٦ و ١٦٠٣
(٢٩ أيلول / سبتمبر و ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١)

٨٤ - في الجلسة ١٥٨٦ ، المعقودة في ٢٩ أيلول / سبتمبر ، أعلن ممثل الجمهورية العربية

السورية ، في معرض تقديمه تقرير البعثة الخاصة الى المجلس ، ان البعثة الخاصة عقدت مشاورات تتسم بالصراحة البالغة مع حكومة جمهورية غينيا ، وأعرب عن عميق تقدير البعثة للتعاون الذي لقيته من رئيس جمهورية غينيا وحكومتها ، وقال انه يأمل أن يدرس المجلس التقرير ببالغ العناية .

٨٥ - وتكلم ممثل غينيا ، فأعلن ان تقرير البعثة الخاصة هو في حد ذاته سجلاً أميناً لوقائع عاينتها ، وهي وقائع تشهد بجلاء على تهديد البرتغال لأمن غينيا . وطلب ان يؤمن مجلس الأمن لحكومته الأمن اللازم لانماء غينيا ، وذلك بدراسته الطرق والوسائل العملية لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) الذي يضمن حق تقرير المصير لجميع الشعوب ، لا سيما الشعوب الافريقية ، هذا القرار الذي دأب البرتغال على رفض تنفيذه . ورجا مجلس الأمن ان يستخلص النتائج المناسبة من تقرير البعثة الخاصة ، وان يعكف على دراسة ضرورة تطبيق الجزاءات على البرتغال لارغام حكومته على الامثال لما سبق أن اتخذته المجلس من قرارات متصلة بالموضوع .

٨٦ - وتكلم ممثل بوروندي ، فأكد ان البرتغال لا يزال يمضي في ارتكاب الأعمال الاستفزازية ضد البلدان الخاضعة لحكمه الاستعماري ، وكذلك ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، لأنه يبغى ابقاء شعوب المنطقة في حالة دائمة من هوس الحرب .

٨٧ - وتكلم ممثل الصومال ، فلاحظ أن تقرير البعثة الخاصة يقوم على مجرد عرض الوقائع ولا يتضمن تقييماً للوقائع ولا الاتهامات ولا أية توصيات ، تاركا ذلك لأعضاء مجلس الأمن ليتولوه هم بأنفسهم . وقال انه ما لم تقرر الأمم المتحدة أن تفعل شيئاً بالنسبة للأقاليم الواقعة تحت الاستعمار البرتغالي في افريقيا ، فسيبقى السلم والامن دوما عرضة للتهديد في هذه المنطقة من العالم .

٨٨ - وتكلم ممثل نيكاراغوا ، فقال ان وفده يشاطر الرأي القائل بأن للبعثات الخاصة وبعثات التحقيق وتقصي الحقائق والمعلومات ، كتلك التي أوفدت الى جمهورية غينيا ، أهميتها ، وبأن على مجلس الأمن ان يعين بعثات من هذا القبيل كلما لمس ضرورة ذلك للحفاظ على السلم والأمن في أية منطقة من العالم .

٨٩ - وتكلم ممثل سيراليون ، فقال ان التقرير يحوى ، في رأيه ، أدلة وافية على وجود بعض العناصر خارج غينيا ، منها البرتغال ، تريد احداث تغيير في حكومة غينيا ، وعلى ان هذه العناصر سعت للمرة الثانية الى تدبير عملية غزو منظمة لغينيا . وقال ان العمل السريع الذي قامت به حكومة غينيا باعلام مجلس الأمن بهذه الخطط هو الشيء الوحيد الذي أحبط الغزو .

٩٠ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فنوه بأن التقرير لم يتضمن مقررات او تقديرات او توصيات لأن أعضاء البعثة قد قرروا أن دورهم استشاري ، وان مهمتهم هي تقديم تقرير عما يحصلون عليه من حكومة غينيا من معلومات وأدلة مستندية .

٩١ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فرحب بالمعلومات التي عرضتها على مجلس الأمن ببعثته الخاصة . ولا حظ مع الارتياح استئناف العمل بتقليد انشاء بعثات

لمجلس الأمن لأداء مهام مباشرة فورية لها صلة بمهمة حفظ السلم وتعزيزه التي هي مهمة المجلس . وأعرب أيضا عن رأيه بأن على المجلس ان يدرس بصفة جدية التدابير العملية المحددة التي يتعين عليه اتخاذها لضمان السلم والأمن في افريقيا ، منعاً لاعتداءات الدول من امثال البرتغال ، التي ترفض التخلي عن احلام الماضي الاستعماري .

٩٢ — وارسل ممثل ساحل العاج الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر (S/10393) قال فيها انه يبدو أن التصريحات التي أدلى بها كبار المسؤولين في غينيا أمام أعضاء البعثة الخاصة تتهم ساحل العاج بالاشتراك في المؤامرات التي تهدف الى قلب نظام الحكم الغيني وذلك بالقيام بأعمال من قبيل السماح بانشاء معسكرات للتدريب على الأعمال التخريبية في اقليم ساحل العاج ، واقامة قواعد لعمليات الفدائيين والمرتزة على الحدود الفاصلة بين ساحل العاج وغينيا . ورفض ممثل ساحل العاج في رسالته هذه الاتهامات رفضا باتا باعتبارها عديمة الأساس كليا . وذكر أن ساحل العاج على استعداد لاستقبال أية بعثة يوفدها مجلس الأمن لغرض التثبت من وجه الحقيقة في مثل هذه الاتهامات .

٩٣ — وقد أدلى رئيس مجلس الأمن ، في الجلسة ١٦٠٣ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، باسم المجلس وبأذن من أعضائه بالبيان التالي تعبيرا عن الاتفاق العام في الآراء :

" من المعروف أن المجلس قد قرر في ٣ آب / أغسطس ايفاد بعثة خاصة الى جمهورية غينيا . وقد زارت هذه البعثة الخاصة المكونة من السفير جورج طعمة ممثل سورية ، والوزير المفوض خوليو سيزار كارساليس نائب ممثل الأرجنتين ، غينيا في الفترة من ٣٠ آب / أغسطس الى ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ وأجرت مشاورات مستفيضة مع ممثلي حكومة غينيا .

" وقد تعاونت السلطات الغينية ، اثناء هذه المشاورات ، تعاوننا تماما مع البعثة الخاصة ، ومنحتها جميع التسهيلات اللازمة لتمكينها من اداء مهمتها بنجاح .

" وقد رفعت البعثة الخاصة الى مجلس الأمن ، لدى عودتها الى نيويورك ، ووفقا لصلاحياتها ، تقريرها الذي عوم في الوثيقة S/10309 . وقد شرع المجلس في دراسة تقرير البعثة الخاصة فني جلسته ١٥٨٦ المعقودة في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ .

" ويتضح من هذا التقرير أن هناك قلقا مستمرا في غينيا ازاء احتمال القيام من جديد بأعمال ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لذلك البلد ، من قبيل الأعمال التي افضت اليها حوادث تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ . وفي هذا الصدد ، أعربت حكومة غينيا عن رأيها القائل بأن على مجلس الأمن ان يتخذ اجراء لمنع البرتغال من انتهاك السلامة الإقليمية لغينيا واستقلالها السياسي .

" ومن الواضح كذلك ان تخلف البرتغال عن تطبيق مبدأ تقرير المصير ، المتضمن لحقوق غينيا (بيساو) في الاستقلال ، امر من أثره اشاعة جو من عدم الاستقرار في أحوال المنطقة .

" ان مجلس الأمن ، وقد أحاط علما مع التقرير بتقرير البعثة الخاصة وبالبيانات المقدمة من حكومة غينيا ، يكرر تأكيد له للفقرة ١ من قراره ٢٩٥ (١٩٧١) التي " تؤكد وجوب احترام السلامة الإقليمية لجمهورية غينيا واستقلالها السياسي . "

٩٤ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، فقال ان نص الاتفاق العام في الآراء المتعلقة بغينيا (بيساو) مطابق لرأي حكومته القائل بأن ممارسة حق تقرير المصير يمكن ان تؤدي الى نتيجة من عدة نتائج احدها الاستقلال .

٩٥ — وتكلم ممثل الأرجنتين ، فامتدح السرعة التي اتخذ بها المجلس اجراءه بشأن شكوى غينيا . وذكر ان نص الاتفاق العام في الآراء جاء مراة لتقرير البعثة الخاصة ، وأكد من جديد اقتناعه بأن استمرار بقاء الأوضاع الاستعمارية سيؤدي دوما الى اثاره نزاعات لم يعد لها فيحلها ففلي للذين الزمن ،

٩٦ — وتكلم ممثل الصين ، فقال ان حكومة الصين وشعبها قد أعربا عن بالغ السخط للعمل العدواني السافر الذي ارتكبه البرتغال ضد غينيا وشعبه بقوة . و اضاف ان الصين ، حكومة وشعبا ، تثني ثناء حارا على الشعب الغيني للروح الشورية التي دفعته الى الوقوف في وجه القوة الفاشية ، والتمسك بوحدة ومقاومة المدويدا واحدة . واستطرد يقول لقد اثبتت وقائع لا تحصى ان السياسة الاستعمارية التي تنتهجها السلطات البرتغالية تشكل تهديدا لسيادة الدول الافريقية المستقلة وأمنها ، وتحديا لحق الشعوب الافريقية في الاستقلال القومي ، وانتهاكا خطيرا لروح ميثاق الأمم المتحدة . و اضاف أن الأعمال العدوانية التي يرتكبها الاستعماريون البرتغاليون تلقى مساندة وتواطؤا من الامبرياليين الآخرين ، وان هدفها لا يقتصر على العمل على اسقاط حكومة جمهورية غينيا ، بل يمتد الى قمع حركة التحرر القومية التي يشهد ساعدها في أفريقيا . وذكر ان حكومة جمهورية غينيا قد أثبتت بالأدلة الوافرة التي لا تقبل الدحض أن الاستعماريين البرتغاليين يهيكون منذ عهد قريب خطة جديدة لغزو غينيا مرة اخرى . وطالب بأن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لمنع تكرار عمليات الغزو الضخمة . واختتم كلامه قائلا ان الوفد الصيني يساند بقوة المطلب العادل للحكومة الغينية .

٩٧ — وتكلم ممثل الصومال ، فقال انه يرى ان نص الاتفاق العام في الآراء الذي توصل اليه المجلس لم يذهب شوطا كافيا ، غير أن وفده قد أيده لأنه يمثل الحد الأدنى الأساسي الذي امكن لأعضاء المجلس الاتفاق عليه بشأن ما تواجهه غينيا من تهديد مستمر بالعدوان نتيجة لاضطهاد البرتغال للشعوب الافريقية الواقعة تحت حكمه .

٩٨ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فقال انه وان تكن حكومته تقر بلا تحفظ مبدأ تقرير المصير ، بما فيه حق جميع الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الاستقلال ، الا انها ترى ان المسؤولية عن تنفيذ هذا المبدأ وتوقيت هذا التنفيذ انما تعود الى الدولة القائمة بالادارة .

٩٩ — وتكلم ممثل بوروندي ، فقال ان أمن البلدان الافريقية مرتبط ارتباطا وثيقا بعملية انهاء الاستعمار ، وان الأحداث التي نظر فيها المجلس مؤخرا تدل على الشعور العام بعدم الأمن في المنطقة بسبب دوا م السيطرة البرتغالية . وقال ان على مجلس الأمن ، كي ينجح في فرض احترام سيادة جميع الدول في المنطقة واستقلالها ، ان يسهم في ازالة وجود البرتغال في غينيا (بيساو) ازالة نهائية .

١٠٠ — وتكلم ممثل سيراليون ، فأكد انه يتبين من الدراسة المتعمقة لتقرير البعثة الخاصة ، وغيره من التقارير المتصلة بالعلاقات بين غينيا والبرتغال ان الاعتداءات العسكرية البرتغالية ضد غينيا متواصلة منذ عام (١٩٦١) ، وان على المجلس لذلك اتخاذ التدابير اللازمة ضد البرتغال .

١٠١ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأشار الى أن سياسة البرتغال الامبريالية العدوانية ضد غينيا توضح بمنتهى الجلاء انه مادام هناك اى نظام استعماري باق بقواته وقواعده العسكرية ، فان الاستقلال السياسي لأفريقيا وأمنها سيظلان مهددين على الدوام . وقال انه من الجلي ان البرتغال قد تجاهل التحذير الذي وجهه مجلس الأمن فسي قراره ٢٩٠ (١٩٧٠) ، وأنه ينسق تصرفاته مع الامبرياليين والمستعمرين والعنصريين في انتهاجه لسياسته الموجهة ضد الدول الافريقية المستقلة . واختتم كلمته قائلا ان الوفد السوفياتي يرى ان على مجلس الأمن ان يتخذ كل التدابير الممكنة لحماية الاستقلال السياسي لغينيا وسلامتها الاقليمية ، ولحماية البلدان الافريقية الأخرى من خطط الاستعماريين البرتغاليين العدوانية .

١٠٢ — وتكلم الرئيس بصفته ممثلا لهولندا ، فأعلن أن التصفية النهائية للاستعمار البرتغالي والعنصرية في افريقيا ، ونيل جميع الشعوب المستعمرة استقلالها ، هما الأمران الوحيدان الكفيلان بتهيئة الأحوال اللازمة لقرار السلم والأمن في المنطقة .

١٠٣ — وتكلم ممثل غينيا ، فأشار الى الظروف التي حدثت بحكومته ان تقدم شكواها ، وأكد احترام حكومته لمجلس الأمن وثقتها به ، الأمر الذي لا يشاركها فيه البرتغال لسوء الحظ . وحث مجلس الأمن على اتخاذ تدابير ملموسة لمنع البرتغال من الاستخفاف مرة اخرى بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ببدء عمليات عسكرية عدائية ضد غينيا انطلاقا من أى من الأقاليم الواقعة تحت سيطرته . واختتم كلمته قائلا انه اذا كان هنالك تشكك في صحة البيانات التي قدمتها غينيا الى المجلس والى بعثته الخاصة ، يصبح على المجلس ان يقرر اجراء تحقيق في غينيا (بيساو) .

الفصل الثالث

الحالة في الشرق الأوسط

— . —

الفرع الأول

الرسائل الواردة ، وتقارير الأمين العام ،
ومناقشات المجلس بشأن حالة وقف إطلاق النار

١ — شكاوى الأردن وإسرائيل

١٠٤ — لم يتلق مجلس الأمن ، خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير ، أية شكاوى من الأردن أو إسرائيل بشأن انتهاكات وقف إطلاق النار في هذه المنطقة ، ولم يعقد أية اجتماعات لهذا الغرض .

٢ — تقارير الأمين العام بشأن قطاع قناة السويس

١٠٥ — فيما يتعلق بالحالة في قطاع قناة السويس ، لم تقدم إلى المجلس أية شكاوى من إسرائيل أو مصر بشأن وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار . غير أن الأمين العام واصل نشر معلومات إضافية بناءً على التقارير التي تلقاها من رئيس المراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة والمتضمنه في الوثائق الآتية رؤوسها : (S/7930/Add.1227 و Add/1230 و 1232 و 1235 و 1238 و 1244 و 1250 و 1252 و 1256 و 1257 و 1259 و 1262 و 1264 و 1268 و 1270 و 1277 و 1281 و 1286 و 1289 و 1292 و 1300 و 1299 و Corr.1 و 1307 و 1311 و 1314 و 1315 و 1319 و 1321 و 1325 و 1329 و 1331 و 1334 و 1337 و 1341 و 1344 و 1348 و 1351 و 1353 و 1363 و 1368 و 1375 و 1378 و 1381 و 1386 و 1388 و 1390 و 1393 و 1397 و 1400 و 1407 و 1414 و 1416 و 1422 و 1426 و 1737 و 1441 و 1451 و 1459 و 1504 و 1515 و 1524 و 1539 و 1596 و 1598 و 1605 و 1620 و 1626 و 1631 و 1633) . وقد أشارت هذه التقارير إلى تحليق طائرات نفثة إسرائيلية ومصرية فوق القطاع . وكانت هذه التحليقات تتم أحياناً فوق مواقع الجانب الآخر ، وكانت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة تتلقى بشأنها اتهامات واتهامات مضادة بانتهاك وقف إطلاق النار .

١٠٦ — وقد ذكر رئيس المراقبين بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، في رسالته المعلومات الإضافية المؤرخة في ٨ أيار/ مايو ١٩٧٢ (S/7930/Add.1596) ، بأنه تلقى شكوى من إسرائيل ، لم يؤكد صحتها مراقبو الأمم المتحدة العسكريون ، مفادها ان سفينة مصرية قد اقتربت من الساحل قرب خط وقف اطلاق النار .

٣ — شكوى إسرائيل ولبنان

(أ) الرسائل الواردة الى المجلس
من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧١ الى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٢
والباقي عقد اجتماع مجلس الأمن

١٠٧ — قدم لبنان ، في رسائل مؤرخة في ١٦ و ٢٣ حزيران/يونيه ، و ١ تموز/يوليه ، و ١٠ آب/اغسطس ، و ٤ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ (S/10226 و S/10235 و S/10247 و S/10286 و S/10305 و S/10329) ، شكوى تتضمن ان القوات الاسرائيلية استخدمت في مناسبات متعددة المدفعية ومدفعية الهاون لقصف قرى الحدود الواقعة في جنوب لبنان ، وانها اجتازت الحدود في نقاط متعددة للقيام بتدمير منازل لبنانية وممتلكات ومحاصيل نخس المدنيين ، وان عملها قد أسفر عن قتل أو جرح أو اختطاف كثيرين من المدنيين ، واتهم لبنان إسرائيل بأنها تنتهك باعتماداتها ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الهدنة العامة ، وتحاول تقويض جميع الجهود الرامية الى اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . واحتج لبنان على انتهاك إسرائيل لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ، وعلى ازراءها بميثاق الأمم المتحدة ، واستخفافها بقرارات مجلس الأمن المتصلة بالموضوع .

١٠٨ — وفي رسائل مؤرخة في ٢١ و ٣٠ حزيران/يونيه ، و ١٢ آب/اغسطس ، و ٧ و ٢٤ أيلول/سبتمبر (S/10281 و S/10244 و S/10289 و S/10307 و S/10335) قدمت إسرائيل شكوى مضادة مفادها أن جماعات ارامية قادمة من الاقليم اللبناني قد هاجمت ، في مناسبات متعددة ، منشآت مدنية وقرى في الاقليم الاسرائيلي مما تسبب في وقوع ضحايا بين السكان والحاق اضرار بالممتلكات . واعلنت الرسائل المذكورة انه من المعروف لدى الجميع ان القواعد التي انطلقت منها هذه الاعمال العدوانية تقع في الاقليم اللبناني ، وان هذه الاعمال قد وقعت بمعرفة الحكومة اللبنانية ~~وكانت~~ ، كما يتبين من عدد من التقارير الصحفية والبيانات الرسمية الصادرة في لبنان . وجاء في الرسائل ان إسرائيل تملك حق الدفاع عن اقليمها ومواطنيها وحمايتهم ، وانها تنتهج سياسة قائمة على مراعاة وقف اطلاق النار على اساس المعاملة بالمثل ، الامر الذي يفرض على لبنان ان يمنع وقوع الاعتداءات المسلحة المنطلقة من اقليمه على إسرائيل .

١٠٩ - وفي رسالة مؤرخة في ١١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ (S/10502) ، أكد لبنان أن قوات اسرائيلية قد تغلغلت في ١٠ و ١١ كانون الثاني /يناير داخل الاقليم اللبناني ودمرت عددا من المنازل ، وان نيران المدفعية الاسرائيلية قد هددت منازل اخرى وجرحت مواطنين لبنانيين . وردت اسرائيل على اتهامات لبنان ، في رسالتين مؤرختين في ١٢ و ١٣ كانون الثاني /يناير (S/10505 و S/10507) ، أعلنت فيهما ان الأعمال الارهابية الموجهة ضد اسرائيل انطلاقا من الاقليم اللبناني قد ازدادت بصورة ملحوظة خلال الاسابيع الاخيرة . وأوردت اسرائيل عددا من الحوارات التي وقعت بين ١٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧١ و ١١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ هوجمت فيها منشآت مدنية انطلاقا من الاقليم اللبناني . وقالت انها لا يسعها قبول اعمال العدوان المسلح المرتكبة ضد اقليمها وشعبها ، وانها ترى نفسها ملزمة باتخاذ كل ما يلزم من تدابير الدفاع الشرعي ، وان الحكومة اللبنانية عليها التزام بأن تنهي فورا هذه الاعتداءات المسلحة والا اعتبرت مسئولة عن انتهاك القانون الدولي ، وميثاق الامم المتحدة ووقف اطلاق النار المقرر في سنة ١٩٦٧ .

١١٠ - وفي رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني /يناير (S/10508) ، ذكر لبنان ان مفرزة من الكوماندوز الاسرائيليين قد تغلغلت في قرية الكفرة ، الواقعة على مسافة ٩ كيلومترات داخل الاقليم اللبناني ، ودمرت أربعة منازل . وأضافت الرسالة انه يستفاد من تقارير موثوقة ان اسرائيل تقوم باستعدادات عسكرية على الحدود اللبنانية ، وانها تهدد بشن عمليات عسكرية واسعة النطاق في جنوب لبنان ، معرضة بذلك للخطر السلم والأمن لا في لبنان فحسب بل في الشرق الاوسط كله .

١١١ - وأعلم لبنان رئيس مجلس الامن ، في رسالة أخرى مؤرخة في ١٤ كانون الثاني /يناير (S/10509) ، بأن اسرائيل سلّمت ممثلي لبنان في لجنة الهدنة المشتركة الاسرائيلية اللبنانية " تحذيرا شديدا " بأنه اذا لم تتوقف النشاطات الارهابية الموجهة انطلاقا من لبنان ضد اسرائيل ، فان اسرائيل قد تقرر أن تبقى ، بشكل أو بآخر ، بصورة دائمة في المنطقة ، الأمر الذي قد يحمّل الأهالي اللبنانيين على النزوح عن المنطقة . وقد احتج لبنان على تهديدات اسرائيل التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . وأضافت الرسالة انه اذا سلّكت اسرائيل هذا المسلك ، فعليها ان تتحمل كامل المسؤولية عن أعمالها . وذكرت انه اذا لم تعدل اسرائيل فورا عن الاستمرار في تهديداتها هذه ، فانه سيصبح من المحتم على مجلس الأمن ان يضطلع بمسؤولياته .

١١٢ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٤ شباط /فبراير (S/10543) ، ذكرت اسرائيل ان مدنيين اسرائيليين قد قتلوا بفعل صاروخ اطلقته جماعة ارهابية دخلت اسرائيل من الاقليم اللبناني . وأكدت اسرائيل من جديد أن واجب لبنان يقضي بوضع حد لمثل هذه الاعتداءات المسلحة المنطلقة من اقليمه .

١١٣ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير (S/10546) ، شكّا لبنان الى رئيس مجلس الأمن من أعمال اسرائيل العدوانية المستمرة ضد الاقليم اللبناني ، وذكر أن هذه الاعمال قد بلغت ذروتها في هجوم واسع النطاق في الجو والبر ، شنته اسرائيل صباح ذلك اليوم . وقال ممثل لبنان انه بالنظر الى الحالة البالغة الخطورة ، التي تهدد سلم لبنان وأمنه ، فانه يطلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن .

١١٤ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير (S/10550) ، اشارت اسرائيل الى شكواها المقدمة الى المجلس في ٢٤ شباط/فبراير (S/10543) ، بشأن الاعتداءات التي قام بها الارهابيون ضد قراها انطلاقاً من لبنان ، وذكرت أن ثلاثة من الارهابيين قد توغلوا في اليوم السابق الى داخل اسرائيل قادمين من الاقليم اللبناني ، وانه على أثر الاشتباك الذي وقع بينهم وبين دورية اسرائيلية ، أصيب ثمانية من الاسرائيليين ، وكانت اصابة أحد هم قاتلة . وقالت الرسالة ان اسرائيل ، أمام هذه الاعتداءات من هؤلاء الارهابيين الذين أعلنوا مسئوليتهم عن هجوم آخر ، قد وجدت نفسها مضطرة لاتخاذ اجراء ، في ٢٥ شباط/فبراير ، على سبيل الدفاع الشرعي ، ضد معسكرات الارهابيين . وقال ممثل اسرائيل انه بالنظر الى ما تنطوي عليه هذه الاعتداءات من خطورة ، فانه يطلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن .

(ب) النظر في المسألة في الجلستين ١٦٤٣ و ١٦٤٤ :
(٢٦ و ٢٧ شباط / فبراير ١٩٧٢)

١١٥ - في الجلسة ١٦٤٣ المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٢ ، أدرج مجلس الأمن شكوي لبنان (S/10546) واسرائيل (S/10550) في جدول أعماله مع وضعهما منفصلتين تحت البند المعنون " الحالة في الشرق الأوسط " . ودعا المجلس ممثلي لبنان واسرائيل ، ثم دعا فيما بعد ممثلي الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية ، بناءً على طلبهما ، الى الاشتراك في المناقشة دون التمتع بحق الاقتراع .

١١٦ - وتكلم ممثل لبنان ، فأكد أن قوة عسكرية مؤلفة من ٦٠ دبابة وعربة مدرعة اجتازت الحدود يوم ٢٥ شباط/فبراير تحت غطاء جوى كثيف وهاجمت عدداً من القرى اللبنانية . وقال ان الطائرات الاسرائيلية قصفت في الوقت ذاته قرى لبنانية أخرى فتركت فيها الموت والدمار . وأضاف ان اسرائيل قد سلّمت في اليوم ذاته تهذيراً الى لبنان بواسطة لجنة الهدنة المشتركة ، مفاده ان العمل الذي قامت به القوات الاسرائيلية موجه ضد ارهابيين كانوا قد قدموا من لبنان ثم عادوا اليه ، وان اسرائيل ستواصل غاراتها داخل لبنان ان لم تتوقف نشاطات الارهابيين . واعلن ممثل لبنان انه بالاضافة الى هذين الاعتدائين في البر والجو ، تقوم الجارات الاسرائيلية بفتح طرق داخل الاقليم اللبناني وتمهد السبيل لشن عمليات عسكرية جديدة . وبعد أن أعاد الى الانهان

قرارات المجلس السابقة التي أدان فيها اسرائيل لاعتداءاتها على لبنان في ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، قال ان لبنان كان يأمل ان تردع هذه القرارات اسرائيل عن ارتكاب اعتداءات جديدة ، غير أن اسرائيل لم تعبأ بهذه القرارات وراحت تتحدى سلطة المجلس . وأنكر ادعاءات اسرائيل بأن الحوادث التي وقعت في الاراضي التي تحتلها اسرائيل قد انطلقت من لبنان ، وأضاف انه لو لم تشل اسرائيل عمل لجنة الهدنة المشتركة ، لأمكن للمراقبين الدوليين تحديد منشأ هذه الحوادث . وذكر أن وفده يطلب من المجلس ، في الظروف الراهنة ، ان يتخذ ضد اسرائيل تدابير ايجابية حاسمة تكون كفيلة بمنعها من ارتكاب أعمال عدوانية جديدة ضد لبنان ، وتشمل هذه التدابير خاصة تطبيق الجزاءات المناسبة المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق .

١١٧ — وتكلم ممثل اسرائيل ، فأعلن ان لبنان ، خلافا لالتزاماته الدولية ، ولميثاق الأمم المتحدة ووقف إطلاق النار الذي قرره مجلس الامن ، يسمح منذ زمن طويل للمنظمات الارهابية باقامة قواعد في اقليمه تشن منها هجمات ضد اسرائيل فتسبب أضرارا بالمتلكات وضحايا . وقال ان حكومة لبنان عقدت اتفاقا مع المنظمات الارهابية ، ولم تعتمد الى وضع نهاية لنشاطات هذه المنظمات بل أولتها مساندتها . ومضى يقول ان حكومته قد لفتت نظر المجلس الى مئات الهجمات التي شنها الارهابيون العاملون من الاقليم اللبناني ضد المدن والقرى الاسرائيلية ، والأهالي المدنيين والعسكريين ، غير أن المجلس لم يفعل شيئا من شأنه اقناع لبنان بأنه لا يستطيع ان يتعاون مع الارهابيين وان يتوقع في الوقت ذاته من اسرائيل ان تمتنع عن حماية مواطنيها وممتلكاتها . واستطرد يقول ان اسرائيل قامت كذلك في أواخر كانون الثاني /يناير بلفت نظر المجلس الى ارتكاب اعمال ارهابية جديدة ، وهي أعمال أدت في نهاية شباط /فبراير الى وفاة اثنين من المدنيين . وذكر انه في الفترة نفسها تقريبا ، وقع حادث اشتبكت فيه شرطة الحدود الاسرائيلية مع الارهابيين ، وجرح فيه ثمانية اشخاص ، توفي اثنان منهم فيما بعد . وأضاف ان اسرائيل ، حماية منها لمواطنيها ، قد اتخذت اجراء موجهها الى الارهابيين ومعسكراتهم فقط ، وان قواتها قد عادت الى قواعد هـا بعد العملية . وقال انه مادام لبنان غير راغب في منع الهجمات التي تشن من اقليمه ضد اسرائيل او غير قادر على ذلك ، فليس له ان يشكو من اجراء اتخذ د فاعا عن النفس . واختتم قائلا ان المجلس يجب ان لا يقدم ، في اى قرار يتخذه ، اى تشجيع للبنان وان لا يهون عليه الأمر بل يجب ان يطلب اليه وقف جميع النشاطات الارهابية التي تشن من اقليمه ضد اسرائيل .

١١٨ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأعلن ان الهجوم الجديد وغيره من اعمال العدوان المتعددة ضد لبنان ما هي الا حلقات في سلسلة محاولات اسرائيل المستمرة لاحتباط الجهود الرامية الى الوصول الى تسوية سلمية . وقال ان من الجدير بالملاحظة ان الاعتداء الجديد قد وقع في نفس اليوم الذي كان فيه الممثل الخاص للأمين العام في اسرائيل لاجراء محادثات مع زعماء هذا البلد بشأن ايجاد تسوية في الشرق الاوسط . وأضاف ان اسرائيل ، بهجومها هذا ، قد دأست بالأقدام القرارات التي أدانها فيها مجلس الامن لعدوانها على لبنان

والتي انذر بها باتخاذ تدابير أخرى وفقا للميثاق اذا استمرت هذه الأعمال العدوانية . واختتم يقوله ان مصلحة السلم والأمن الدوليين تقتضي بأن يدين المجلس اسراييل وينزل بها العقاب بمقتضى أحكام الميثاق بما فيها أحكام الفصل السابع .

١١٩ — وتكلم ممثل المملكة العربية السعودية ، فقال ان لبنان بلد صغير لم يعتد على أحد في الأزمنة الحديثة . وأضاف قائلا ان الفلسطينيين المغلوبين على أمرهم هم الذين يجدون انفسهم مضطرين للأسف الى اللجوء ، في محاولتهم استعادة بلدهم ، الى قتل أولئك الذين سلّوهم وطنهم . واستطرد قائلا ان اسراييل قد استندت الى وقوع أعمال القتل هذه في اقليمها فقامت بعملية مدبرة ضد لبنان بدعوى مطاردة مرتكبي هذه الأعمال . وأشار الى عدم جدوى قرارات مجلس الأمن التي تطالب بفرض جزاءات ، فقال ان السبيل الوحيد لمنع اسراييل من مواصلة سياستها العدوانية هو أن توقف الولايات المتحدة تزويدها بالأسلحة .

١٢٠ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان مجلس الأمن اتخذ ، منذ الاعتداء الاسرائيلي على مطار بيروت الدولي سنة ١٩٦٨ ، خمسة قرارات يشجب فيها تدخل اسراييل العسكري في لبنان . وأضاف قائلا ان الاعتداء الحالي قد تجاوز ، في نطاقه وعنفه ، الاعتداءات السابقة ، وان التهديدات الصادرة يوم ١٤ كانون الثاني/يناير تعرض المخطر السلامة الاقليمية للبنان . وأعلن ان لبنان سيبدل بالتأكيد كل ما في وسعه للحد من نشاطات الفدائيين ، وانه لا يمكن اعتباره مسئولا عما يحدث في الاقليم الاسرائيلي . واستطرد يقول ان اسراييل لو أتاحت للجنة الهدنة المشتركة ولمراقبي الأمم المتحدة الوسائل اللازمة لاداء مهمتهم ، لكان من الأسر التحقق من وقائع الحالة . واختتم يقول ان الحكومة الفرنسية أعلنت اسراييل بأنها تعارض الأعمال الانتقامية ضد أية دولة مهما تكن ، وانها ترى أن على المجلس ان يعتبر لبنان ضحية لتدابير انتقامية وان يقدم له المساعدة اللازمة .

١٢١ — وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال ان على المجلس أن يواجه الحالة بصورة أكثر جدية من أي وقت مضى وان يتخذ تدابير فعالة لمنع تكرار الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان .

١٢٢ — وتكلم ممثل اليابان ، فأعاد الى الأذهان اقتراح الأمين العام في ١٨ آب/اغسطس ١٩٦٩ على اسراييل ولبنان كليهما وضع مراقبي الأمم المتحدة على جانبي الحدود لمراقبة وصيانة وقف إطلاق النار الذي قرره مجلس الأمن ، وتحسين الحالة في قطاع اسراييل — لبنان . وقال انه لو كان هذا الاقتراح قد قبل لحال دون تكرار وقوع حوادث الحدود المفجعة .

١٢٣ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فقال ان وفده يستهجن أشد الاستهجان أعمال القتل والارهاب التي يرتكبها الفدائيون في اسراييل ، لكن حكومته ترى ان العمل العسكري الواسع النطاق الذي شنته القوات البرية والجوية الاسرائيلية على لبنان ليس له ما يبرره . وأضاف ان وفده يأمل أن تكف اسراييل عن مثل هذه الأعمال . ورأى ان خير

ما يمكن عمله في سبيل انهاء هذه الحوادث هو اظهار الدعم العام لبعثة السفير يارنغ والسعي الى تسوية مشاكل الشرق الاوسط وفقا للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) .

١٢٤ — وتكلم ممثل ايطاليا ، فقال ان وفده قد تألم حين علم بمضمون شكوى لبنان ، لما تكبده لبنان من خسائر بسبب الهجمات الاسرائيلية ، ولوقوع عملية عسكرية في الوقت الذي يقوم فيه الممثل الخاص للأمين العام ببذل جهود مع الطرفين لاستئناف مهمته في سبيل السلم . وأضاف ان الوفد الايطالي يستهجن ، في الوقت ذاته ، كل أعمال العنف ، بصرف النظر عن مصدرها ، وسيؤيد اي قرار يصدره المجلس لمنع تكرار مثل هذه الحوادث المفجعة .

١٢٥ — وتكلم ممثل بلجيكا ، فقال ان حكومته ناشدت جميع بلدان الشرق الاوسط مراعاة وقف اطلاق النار ، وهي تنادي مرة اخرى باحترام السلامة الاقليمية لجميع دول المنطقة وسيادتها . وبعد أن أعاد الى الازهان أن المجلس قد حذر اسرائيل مرارا من الاعتداء على لبنان ، حثت اسرائيل على الامتناع عن ارتكاب أية اعتداءات جديدة . كما ناشد لبنان الحيلولة دون اغتنام الفلسطينيين فرصة ضيافته لهم بشن اعتداءات داخل اقليم اسرائيل . وقال انه يعتقد ، بالنظر الى خطورة الحالة في المنطقة ، انه ينبغي تمكين هيئة المراقبة الدولية المنشأة بمقتضى اتفاقية الهدنة لسنة ١٩٤٩ من ممارسة عملها بدون تأخير ، وذلك باشتراك اسرائيل .

١٢٦ — وتكلم ممثل الصين ، فقال ان العدوان المسلح السافر الذي شنته اسرائيل ضد لبنان يشكل انتهاكا خطيرا للميثاق . وأضاف ان الصين حكومة وشعبا تشعر ببالغ السخط أمام هذا العدوان الجديد السافر الذي ارتكبه الصهاينة الاسرائيليون ضد لبنان ، وان الوفد الصيني يؤكد بأن على مجلس الأمن ان يشجب بأقصى الشدة الأعمال العدوانية التي ارتكبتها اسرائيل ، وان يدعو اسرائيل الى ان تضع حدا على الفور لعدوانها المسلح على لبنان ، وان تسحب جميع قواتها المسلحة من الاقليم اللبناني ، وان تمتنع عن العودة الى ارتكاب أعمال عدوانية من هذا القبيل .

١٢٧ — وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان على مجلس الأمن أن يقرر فوراً مطالبة اسرائيل باحترام سيادة لبنان وسلامته الاقليمية والامتناع عن اي عمل عسكري ضد هذا البلد ، اما بحسب الملاحظات التاريخية والسياسية لشكوبي الطرفين فيجب ان يرجأ الى ما بعد صمود هذا القرار .

١٢٨ — وفي الجلسة ١٦٤٤ التي عقدها المجلس في ٢٧ شباط / فبراير ، تكلم ممثل لبنان فقال انه طلب مرة اخرى عقد اجتماع عاجل للمجلس لأن اسرائيل قد شنت اعتداء جديدا واسع النطاق على لبنان . وأضاف انه وان تكن القوات الاسرائيلية قد انسحبت ، من الوجهة الشكلية ليضع لحظات الى ما وراء الحدود اللبنانية ، فان العدوان الاسرائيلي ما زال مستمرا . وذكر ان سلاح اسرائيل الجوي ومدفعيتها يقصفان مناطق في الجنوب والجنوب الشرقي من لبنان ، وان وحدات من القوات الاسرائيلية قد اجتازت الحدود مرة اخرى فاشتبكت معها القوات اللبنانية ،

ونجم عن هذا العدوان الجديد مقتل ١٠ أشخاص وإصابة ٣٠ شخصا معظمهم من الأطفال ، وتدمير المنازل جملة . واستطرد يقول ان سكان المنطقة قد تركوا بيوتهم تحت تأثير الذعر ، يمينين صوب الاجزاء الوسطى والشمالية من لبنان . وبعد أن ذكر يأنه كان قد أعلم المجلس في ١٤ كانون الثاني/يناير بالانذار الذي وجهته اسرائيل الى السلطات اللبنانية بواسطة لجنة الهدنة المشتركة ، قال انه بالنظر الى تحذيرات المجلس المتكررة باتخاذ تدابير جديدة في حالة استمرار عدوان اسرائيل على لبنان ، يتحتم على المجلس اتخاذ تدابير لا رغام الفزة على سحب قواتهم من الاقليم اللبناني واحباط أي عدوان محتمل .

١٢٩ - وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال ان الاعتداء الاسرائيلي على لبنان لا يتناسب في حجمه ومداه مع الأسباب التي تدعت بها اسرائيل وهو بمثابة حملة تاديبية تتعارض ومبادئ الميثاق لا عمل من أعمال الدفاع الشرعي . وأضاف ان الأنباء الواردة عن استمرار الاعتداء تثير القلق لأن القذائف التي تطلقها الطائرات والمدفعية لا تميز بين الفدائيين والمواطنين المسالمين . واستطرد يقول انه لمن الجلي ، في هذه الازمة العسيرة ، ان مضي الوقت ليس في مصلحة السلم ولا ييسر جهود السفير يارنغ ، الذي قوبل أثناء وجوده في اسرائيل بمشاعر عدائية . واختتم قائلاً ان وفد الأرجنتين يرى أن على المجلس ان يطلب الى اسرائيل وقف عملياتها العسكرية في الاقليم اللبناني وسحب قواتها فوراً .

١٣٠ - وتكلم ممثل غينيا ، فقال انه يرى أن الموقف المتفجر في الشرق الأوسط هو نتيجة مباشرة لاحتلال اسرائيل للأقاليم العربية ، وان أقل ما يمكن للمجلس فعله هو المطالبة بأن توقف اسرائيل فوراً عدوانها على لبنان وتسحب قواتها منه . وان على المجلس ان ينظر في مرحلة لاحقة في فرض جزاءات على اسرائيل بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .

١٣١ - وتكلم ممثل اسرائيل ، فقال ان القوات الاسرائيلية انسحبت من لبنان في اليوم السابق ، ولكن الارهابيين المتخذين قواعد لهم في لبنان ، عمدوا صبيحة اليوم الى فتح النيران من جديد على القوات الاسرائيلية خارج لبنان ، مما اضطر القوات الاسرائيلية الى الرد على النيران بالمثل ، واتخاذ اجراء ضد قواعد الارهابيين في لبنان ، ممارسة منها لحق الدفاع الشرعي . وقال انه خلافاً لما أوما اليه البعض ، فان القوات التي استخدمتها اسرائيل متناسبة مع العدد الكبير من الارهابيين التي يتعين عليها مواجهته ، ومع طبيعة الأرض التي تدور فيها العملية ، وأبدى أسفه ان كان القتال قد تسبب في وقوع ضحايا بين المدنيين ، الأمر الذي لم يمكن تفاديه رغم جميع الاحتياطات التي اتخذتها القوات الاسرائيلية . ومضى يقول ان واجب لبنان يقتضيه وضع حدود لنشاطات المنظمات الارهابية في اقليمه . وأضاف ان أحداً لا يطلب الى لبنان السهر على مصالح اسرائيل ، ولكن لبنان ملزم بوصفه عضواً في الامم المتحدة بالحوّل دون استخدام اقليمه ، على يد قوات غير نظامية أو سواها ، للعدوان على دولة عضو أخرى .

تأخير أحلال السلم . واستطرد يقول انه ما لم يتخذ لبنان تدابير أفضل لاغلاق حدوده ، فستبقى اسرائيل مرغمة على اتخاذ أعمال انتقامية جديدة في معرض الدفاع الشرعي . وأضاف ان الولايات المتحدة تحث الجانبين على التعاون وعلى الاكثار من الاستفادة من الأجهزة الدولية لغرض تبادل المعلومات والمشاورات ، وذلك بغية وضع حد للاعتداءات وأعمال الارهاب التي تشن عبر الحدود . ومضى يقول ان وفده ان يشعر بالقلق البالغ ازاء ضياع أرواح الأبرياء ، يقترح ادخال عبارة " في الجانبين كليهما " . في ديباجة مشروع القرار ، بحيث تصبح كالآتي :

" ان يأسف لجميع الأعمال التي تسبب ضياع أرواح الأبرياء في الجانبين كليهما . "

١٣٦ — وبعد أن القى ممثلاً نسا والمملكة المتحدة ببيانين ، تكلم ممثل الولايات المتحدة فقال انه لن يصّر على ادخال التعديل الذي اقترحه .

١٣٧ — ثم تكلم ممثل الصين ، فقال ان الانطباع الذي تخلفه فقرة الديباجة هو انها تخلط بين المعتدى وضحيته . وقال ان وفده يقترح ما يلي : اما أن تشجب الفقرة عدوان اسرائيل ، أو أن تحذف الفقرة كلياً .

١٣٨ — وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان مشروع القرار لا يفي بمتطلبات الحالة ، فينبغي ان يتضمن اشارة محدودة لأرواح المدنيين الأبرياء ، واقترح تعديل مشروع القرار على هذا النحو . وأضاف بأنه قد قيل مراراً بأن تاريخ العلاقة بين اسرائيل ولبنان حافل بالأمثلة على انتهاك اسرائيل للاقليم اللبناني واستخفافها بذلك استخفافاً تاماً بالقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ؛ ولذلك يجب ان تفرض على اسرائيل العقوبات المنصوص عليها في الميثاق . وأردف يقول انه لا يطلب فرض الجزاءات في هذه المرحلة ، غير ان فرضها ينبغي ان لا يستبعد باعتبارها من التدابير التي يصح ان يتخذها المجلس اذا واصلت اسرائيل انتهاك اقاليم جيرانها .

١٣٩ — وبعد استراحة قصيرة ، تكلم الرئيس بوصفه ممثلاً للسودان ، فقال ان المجتمع الدولي طالما شجب عدوان اسرائيل على لبنان باعتباره انتهاكاً للميثاق ، وقد حان الوقت للمتصرف بطريقة حاسمة واتخاذ تدابير تأديبية ضد اسرائيل وفقاً لاحكام الميثاق .

١٤٠ — وتكلم ممثل ايطاليا ، فقال ان أصحاب المشروع قد خلبوا بعد التشاور الى انه يتعذر عليهم الاتفاق على حذف الديباجة ، غير أنهم يوافقون على ان يتم الاقتراع على فقرتي الديباجة والمنطوق ، كل على حدة .

قرار : في الجلسة ١٦٤٤ المعقودة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٧٢ ، جرى الاقتراع على فقرة الديباجة من مشروع القرار (S/10552) فنالت ٨ أصوات ، مقابل ٤ أصوات ، (السودان ، والصين ، وغينيا ، ويوغوسلافيا) مع امتناع ٣ أعضاء عن الاقتراع (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والصومال ، والهند) فلم تعتمد لعدم توفر الأغلبية اللازمة . واعتمد المجلس بقية مشروع القرار ، بالاجماع ، فصدر بوصفه القرار ٣١٣ (١٩٧٢) .

- ١٤١ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة بعد انتهاء الاقتراع ، فقال ان اقتراحه بتأييد القرار لا يعني بأى حال تفاضيه عن الأعمال التي حملت اسرائيل على القيام بعملها .
- ١٤٢ — وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال انه اقترح بتأييد فقرة الديباجة لأنها وثيقة الصلة بفقرة المنطوق .
- ١٤٣ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان وفده يعارض المساواة في المعاملة بين المعتدى وضحاياه . وقال انه يحبذ مواصلة بحث المسألة ببقية اتخاذ تدابير أشد صرامة ضد اسرائيل .
- ١٤٤ — وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان الديباجة كانت غامضة ولم تكن تنصب على الاعتداءات التي شنت على أهالي لبنان .
- ١٤٥ — كذلك تكلم ممثل غينيا ، فقال ان الديباجة قد صيغت بشكل غامض ، وان وفده لا يرضى بوضع المعتدى على قدم المساواة مع ضحاياه .
- ١٤٦ — وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال انه يرى بدوره ان الديباجة خلطت بين الضحية والمعتدى ، ولهذا اقترح ضدها .
- ١٤٧ — وتكلم ممثل لبنان ، فشكر أعضاء المجلس ، بما فيهم أصحاب القرار ، لاجتماعهم فسي الاقتراع . وقال انه يجرى ان القرار الذى اعتمد لتوه هو تدبير مؤقت ، وان على المجلس لذلك ان يتعمق في بحث المسألة وان يتخذ الاجراء الذى طلبه لبنان .
- ١٤٨ — وتكلم ممثل اسرائيل ، فأعرب عن أسفه لأن المجلس لم يشر الى السبب الجذرى للمسألة ، وهو تخلف لبنان عن وضع حد لاعتداءات الارهابيين على اسرائيل . وأشار الى الديباجة فقال ان من دواعي أسى وفده انها لم تعتمد .

(ج) اتفاق آراء أعضاء مجلس الأمن

- ١٤٩ — صدر في ١٩ نيسان / ابريل (S/10611) نص يعبر عن اتفاق عام في آراء المجلس صيغته كالآتي :
- " عقد رئيس مجلس الأمن مشاورات مع أعضاء المجلس على اثر الطلب الذى قدمه اليه الممثل الدائم للبنان ورجا فيه المجلس اتخاذ الاجراء اللازم لوضع عدد اضافي من مراقبي الأمم المتحدة في قطاع اسرائيل — لبنان ، وهو الطلب الوارد في المرفق ١ لمذكرة رئيس مجلس الأمن الى الأمين العام ، المؤرخة في ٣١ آذار / مارس ١٩٧٢ ، وفي النبذة ١ من مذكرة الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن المرفقة بهذا النص والمؤرخة في ٤ نيسان / ابريل ١٩٧٢ . وقد قام رئيس المجلس باعلام الأمين العام

والتشاور معه في الأمر . وقد رأى ، بصفة استثنائية ، عدم ضرورة عقد اجتماع رسمي للمجلس في هذه الحالة .

" وقد توصل أعضاء مجلس الأمن أثناء هذه المشاورات ، دون اعتراض ، الى اتفاق في الآراء بشأن الاجراء الذي يلزم اتخاذه تلبية لطلب حكومة لبنان ، ودعوا الأمين العام الى السير في الموضوع على النحو الملخص في مذكرته المشار اليها اعلاه . كما دعوه الى التشاور مع السلطات اللبنانية بشأن أعمال الترتيبات المشار اليها في تلك المذكرة .

" كذلك دعا أعضاء المجلس الأمين العام الى افادة المجلس بصورة دورية بوجهات نظره بشأن ضرورة استمرار هذه التدابير وما لها . "

١٥٠ - وفي أثناء المشاورات التي جرت بصدد المسألة المشار اليها اعلاه ، أصدر الوفد الصيني البيان التالي ، الذي عُُمم بمذكرة من رئيس مجلس الامن (S/10612) :

" (أ) ان الصين ، حكومة وشعبا ، تؤيد بشدة لبنان والبلدان العربية الأخرى في مقاومتها للعدوان ، ودفاعها عن سيادة دولها وسلامتها الإقليمية ، كما تؤيد بشدة الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل لاسترداد حقوقه القومية . (ب) نظرا لاقصاء جمهورية الصين الشعبية ، بصورة غير مشروعة ، عن الامم المتحدة زمتنا طويلا ، فان الحكومة الصينية غير قادرة على تكوين فكرة واضحة بالقدر الكافي عن تفاصيل بعض القرارات التي اتخذها مجلس الامن في الماضي . وعلى ذلك فمن العسير جدا علينا في الوقت الحاضر اجراء تقييم شامل لاتفاقية الهدنة المعقودة بين لبنان واسرائيل في عام ١٩٤٩ . على أن الحكومة الصينية ترى أن اتفاقية الهدنة المذكورة قد وقعت في ظروف غير مواتية للشعب العربي والشعب الفلسطيني ، وان أحكام الاتفاقية لم تميز بين المعتدى وضحية العدوان . كما ان هذه الأحكام لم تشر الى حقوق شعب فلسطين القومية . وان لدى الحكومة الصينية تحفظات بهذا الشأن . (ج) ويرى الوفد الصيني أن منع وقوع العدوان الاسرائيلي يتوقف أساسا على تعزيز قوة البلدان التي تقع ضحايا لهذا العدوان ، وتوطيد وحدة البلدان العربية ، وأن تقوية جهاز مراقبي الامم المتحدة ليس طريقة فعالية لمنع العدوان الاسرائيلي . على انه اذا اتفق أغلبية الأعضاء في مجلس الامن على تلبية هذا الطلب المودع الذي قدمته الحكومة اللبنانية ، فان الوفد الصيني لن يعارض في ذلك . "

١٥١ - وقد ورد في مذكرة الأمين العام المؤرخة في ٤ نيسان /ابريل ، والتي نشرت كمرق للوثيقة المتضمنة نص اتفاق الآراء الذي وصل اليه مجلس الأمن ، ان رئيس المجلس قد تسلم ، في ٢٩ آذار /مارس ، طلبا من لبنان بأن يقوم مجلس الأمن باتخاذ الاجراء اللازم لزيادة عدد المراقبين في قطاع لبنان - اسرائيل ، استنادا الى اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ ، نظرا لعدوان اسرائيل المتكرر على لبنان . وأضافت المذكرة ان رئيس المجلس قد انتهى الى الأمين العام فسي ٣١ آذار /مارس أن أعضاء المجلس يرون تلبية طلب لبنان ، وانه طلب الى الأمين العام ان يقوم ،

ريثما يتخذ المجلس قراراً نهائياً في الموضوع ، بتحديد عدد المراقبين الإضافيين اللازمين لقطاع إسرائيل — لبنان . واستطردت المذكرة انه بناءً على ما تقدم ، فقد طلب الأمين العام الحى رئيس المراقبين في هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة موافقة بتوصياته بشأن الترتيبات التي يجب ان تتخذ في هذا الصدد ، وبيّن له بجلاء ان العمل المطلوب منه ذو طابع تمهيدي الغرض الوحيد منه هو تزويد المجلس بمعلومات قبل اتخاذه قراراً نهائياً في المسألة . وأردفت المذكرة ان رئيس المراقبين في هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة أعلم الأمين العام في ٣ نيسان /ابريل بأن لبنان اقترح انشاء ثلاثة مخافر مراقبة في الناقورة وبنت جبيل ومرجعيون . وأن رئيس المراقبين ابدى فسي هذا الصدد ، ان عدد المراقبين الجدد اللازمين في المرحلة الأولى سيكون ١٤ مراقبا بالاضافة الى المراقبين السبعة الموجودين في الأصل ، على ان يضاف الى هؤلاء جميعا ثمانية آخرون ، اذا اقتضت الضرورة . وأضافت المذكرة ان رئيس المراقبين بيّن أيضا ان مخافر المراقبة المقترحة من الممكن انشاؤها في أمد قصير وذلك بتدبير العدد اللازم من العاملين والمعدات من المـــوارد الحالية بهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، وانه أشار الى أنه يتعين النظر الى مخافر المراقبة المقترحة على أنها تمثل وجوداً محدوداً للأمم المتحدة على جانب واحد من الخط ، الأمر الذى سيوفر قدراً معيناً من المراقبة ، وتدفقا أسرع نوعاً ما مما هو حاصل في الوقت الحاضر للمعلومات الآتية من مصادر هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة .

(د) الرسائل والتقارير اللاحقة

١٥٢ — في ١٣ آذار /مارس ، عمم رئيس مجلس الأمن برقية مؤرخة في ٦ آذار /مارس (S/10563) وردته من وزير خارجية جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وتضمنت البرقية اتهام إسرائيل بارتكاب عدوان صارخ على الدول العربية المجاورة ، منتهكة بذلك القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، وشجب هذه الأعمال التي تعرض سلم شعوب المنطقة وأمنها للخطر . وأضافت البرقية ان الوقت قد حان لاتخاذ تدابير فعالة تمشياً مع ميثاق الامم المتحدة لمنع إسرائيل من ارتكاب جرائم جديدة .

١٥٣ — وأصدر الأمين العام تقريراً مؤرخاً في ٢٥ نيسان /ابريل (S/10617) بشأن تنفيذ اتفاق الآراء الذى توصل اليه المجلس في ١٩ نيسان /ابريل ، ذكر فيه انه قد أصدر تعليمات الى رئيس مراقبي هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة تقضي بتنفيذ الترتيبات المقترحة في مذكرته المؤرخة في ٤ نيسان /ابريل والمرفقة بالوثيقة S/10611 . وقال الأمين العام في تقريره ان رئيس المراقبين قد انهى اليه ، على اثر المباحثات التي اجراها مع السلطات العسكرية اللبنانية فيما بين ٢٠ و ٢٢ نيسان /ابريل ، انه تم انتقاء مواقع لمخافر المراقبة المقترحة ، والاتفاق التام على مختلف الترتيبات المتعلقة بسير عمل لجنة الهدنة الاسرائيلية — اللبنانية المشتركة .

١٥٤ — وأضاف الأمين العام في تقريره أنه وان يكن مخفرا المراقبة الجديداً في الخيام

ومارون الراس يبعدان بعض الشيء عن خط الهدنة ، إلا أنهما واقعان على أرض مرتفعة بحيث يتيحان إجراء المراقبة على مسافة واسعة تشمل اجزاء مختلفة من هذا الخط . وذكر أن مخفر المراقبين التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في الناقورة ، سيصبح مخفر المراقبة الثالث . وأن مخافر المراقبة الثلاثة أصبحت تؤدي عملها في ٢٤ نيسان /ابريل ، وأن رئيس المراقبين قد أعلم السلطات الاسرائيلية بالترتيبات المتخذة بشأن مواقعها وتاريخ بدء عملها .

١٥٥ — وأوضح الأمين العام في تقريره ان عدد المراقبين تجرى زيادته من ٧ الى ٢١ مراقبا ، وان العدد الاضافي يأتي من المراقبين الحاليين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، كما ان المؤن والمعدات اللازمة تؤخذ من مخزونات الهيئة المذكورة . وذكر كذلك ان قافلة امداد الهيئة القادمة من مقرها في القدس قد عبرت ، بلا عائق وبدون تأخير ، نقطتي التفتيش الاسرائيلية واللبنانية ، خلال الساعات المبكرة من يوم ٢٤ نيسان /ابريل . وقال انه سيعمم ، ابتداءً من يوم ٢٥ نيسان /ابريل ، المعلومات المتصلة بالموضوع استنادا الى التقارير التي ترد من المراقبين ، وسيقدم الى المجلس تقارير دورية عن ضرورة استمرار التدابير المشار اليها أعلاه وعن مداها .

١٥٦ — وبناءً على ما تقدم ، شرع الأمين العام ، ابتداءً من ٢٥ نيسان /ابريل ، في نشر تقارير عن الحوادث التي تقع في قطاع اسرائيل - لبنان ، كانت تدرج مع المعلومات الاضافية المنشورة عن الحالة في قطاع سورية - اسرائيل ، وقطاع قناة السويس . وفي هذه التقارير (S/7930/Add.1582 و 1584 و 1585 و 1587 و 1588 و 1593) أحوال المراقبون العاملون في مخافر المراقبة الجديدة الواقعة في قطاع اسرائيل - لبنان ، شكواى قدمها لبنان تفيد أن عدداً من الجنود الاسرائيليين قد اجتازوا الحدود ، في الاتجاهين ، في ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ نيسان /ابريل . كذلك ابلغ المراقبون عن حوادث عرضية تنطوي على تحليق الطائرات الاسرائيلية وعبورها خط الهدنة لفترات قصيرة . وأصدر الأمين العام وثيقة من وثائق المعلومات الاضافية مؤرخة في ٢٦ نيسان /ابريل (S/7930/Add.1583) ، عدد فيها مواقع مخافر المراقبة الجديدة في قطاع اسرائيل - لبنان ، كما أورد فيها قائمتين جديدتين بمخافر ومراكز المراقبة في قطاع قناة السويس وقطاع اسرائيل - سورية .

١٥٧ — وقدّم المراقبون العاملون في قطاع اسرائيل - لبنان ، خلال شهر أيار /مايو وحتى ١٥ حزيران /يونيه ١٩٦٣ ، تقارير جديدة (S/7930/Add.1595 - 1601 و 1603-1604 و 1610 و 1611 و 1622 - 1613 و 1628 - 1624 و 1630 و 1632 - 1633) بشأن حوادث مختلفة تنطوي على نشاطات في الجو والبحر ، كما أحوالوا شكواى قدمها لبنان بشأن انتهاكات مجاله الجوي ومياهه الإقليمية ، وكذلك بشأن عبور القوات الاسرائيلية الحدود الى الاقليم اللبناني . كما أبلغ المراقبون عن تحليقات متكررة للنفاثات الاسرائيلية في سماء الاقليم اللبناني ، بعضها فوق مدينة بيروت . وذكروا أن السلطات اللبنانية وقد مت ، في أواخر الفترة المشار اليها شكواى ، تأكدوا هم من صحتها ، مفادها ان بعض السفن الحربية الاسرائيلية كانت تدخل المياه الإقليمية اللبنانية ، وتبقى فيها فترات تتراوح بين ساعتين وثلاث ساعات قبل عودتها الى المياه الإقليمية الاسرائيلية . كذلك شكوا لبنان من ان الجنود

الاسرائيليين اجتازوا الحدود مرارا للقيام بدوريات وبأعمال المراقبة . وذكر في مناسبات أخرى ، ان سيارات الشحن والجرافات عبرت الحدود لحفر مواقع في الاقليم اللبناني ، وانها انسحبت الى الاقليم الاسرائيلي محملة بالتراب . ولم يؤكد المراقبون صحة بعض هذه الشكاوى لأن مواقع الحوادث المشار اليها فيها كانت ، حسبما ذكروا في تقاريرهم ، واقعة خارج مدى الرؤية من مخافر المراقبة .

١٥٨ — وجاء في تقرير مؤرخ في ٥ حزيران /يونيه (S/7930/Add.1624) ان لبنان شكى من أن أحد المدنيين اللبنانيين قد وجد ميتا يوم ٣ حزيران /يونيه على مقربة من حدوده الجنوبية ، ووجدت على مسافة ١٠ أمتار من جثته قبلة يدوية من صنع اسرائيل وكذلك آثار عربية متجهة نحو الحدود ، غير أن الشكاوى اللبنانية لم يتم التأكد من صحتها على يد مراقبي الأمم المتحدة ، لأن موقع الحوادث المشار اليها في الشكاوى تقع خارج مدى الرؤية من مخافر المراقبة .

١٥٩ — وفي رسالة مؤرخة في ٥ حزيران /يونيه (S/10679) ، أثار لبنان اتهاما مفاده ان ١١ طائرة عسكرية اسرائيلية قامت في اليوم المذكور بانتهاك المجال الجوي اللبناني وحلقت فوق المدن الواقعة في لبنان الجنوبي . ولفتت الرسالة النظر الى الشكاوى العديدة ذات الطابع المماثل التي سبق أن قدمها لبنان الى هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، والتي اشير اليها في المعلومات الاضافية التي نشرها الامين العام منذ ٢٦ نيسان /ابريل . وقد أعلنت الرسالة ان اسرائيل تتحدى في انتهاكاتهما للمجال الجوي اللبناني ، وانها تواصل حملة التهديدات التي تطلقها ضد لبنان ، الأمر الذي يحتاج عليه لبنان بشدة .

٤ — شكاوى اسرائيل والجمهورية العربية السورية

الرسائل الواردة الى المجلس ،
وتقارير الامين العام بشأن مراعاة وقف اطلاق النار

من ١٦ حزيران /يونيه الى ١٥ حزيران /يونيه ١٩٧٢

١٦٠ — واصل الامين العام ، خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير ، تعميم معلومات اضافية تتضمن تقارير وردت من رئيس المراقبين بهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة بشأن حالة وقف اطلاق النار في قطاع اسرائيل — سورية . وفيما يلي بيان برموزها : (S/7930/Add.1223-1226)
و Add.1228 و 1229 و 1231 و 1233 و 1234 و 1236 و 1237 و 1239-1243 و 1245-1249 و 1251 و 1253-1255 و 1258 و 1260 و 1261 و 1263 و 1265-1267 و 1269 و 1271-1276 و 1278-1280 و 1282-1285 و 1287 و 1288 و 1290 و 1291 و 1293 و 1295-1299 و 1301-1306 و 1308-1310 و 1312 و 1313 و 1316-1318 و 1320 و 1322-1324 و 1326-1328 و 1330 و 1332 و 1333 و 1335 و 1336 و 1338-1340 و 1342 و 1343 و 1347 - 1345 و 1349 و Coor.1 و 1350 و 1354-1362 و 1364-1367 و 1369-1374 و 1376 و 1377

و 1379 و 1380 و 1382-1385 و 1387 و 1389 و 1391 و 1392 و 1396-1394 و 1398 و 1399 و Corr.1 و 1401-1405 و 1406 و Corr.1 و 1408-1413 و 1415 و 1417-1421 و 1423-1425 و 1427-1436 و 1438-1440 و 1442-1450 و 1452-1458 و 1460-1503 و 1505-1514 و 1516-1523 و Corr.1 و 1525-1532 و 1533-1538 و 1540-1582 و 1584-1592 و 1594 و 1596-1615 و 1618-1623 و 1625-1634 . وأشارت هذه التقارير الى حوادث اطلاق نار استخدمت فيها الدبابات ، والأسلحة الخفيفة ، والمدفعية ، والأسلحة الثقيلة . كما تناولت هذه التقارير نشاطات جوية تمثل معظمها في عبور الانفاثات الاسرائيلية خط وقف اطلاق النار لمهاجمة المواقع العسكرية السورية ، ورد القوات السورية في بعض المناسبات باطلاق نيران المدافع المضادة للطائرات . وقد أدرج رئيس المراقبين في هذه التقارير شكاوى مقدمة من كل من اسرائيل والجمهورية العربية السورية الى رئيس لجنة الهدنة الاسرائيلية - السورية المشتركة بشأن انتهاكات لوقف اطلاق النار . وطلب الطرفان في شكاويهما اتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع انتهاكات في المستقبل .

١٦١ - وأشار رئيس المراقبين في معلومات اضافية نشرت في أواخر حزيران / يونيه ومستهل تموز / يولييه (S/7930/Add.1240 و Add.1241 و 1242 و 1243 و 1245 و 1246) الى ان القوات الاسرائيلية قد اجتازت حدود المواقع الاسرائيلية الامامية المحصنة وتغلغلت حوالى ٨٠٠ الى ١٠٠٠ متر داخل الاقليم السوري ثم عادت ادراجها عبر خط وقف اطلاق النار . وذكر رئيس المراقبين ، في معلومات اضافية مؤرخة في ٢٢ تموز / يولييه (S/7930/Add.1273) ، ان ضابط الاتصال الاسرائيلي قد طعن في صحة التقارير المشار اليها . كما ذكر رئيس المراقبين ان النتيجة العامة للتحقيقات التي اجرتها هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في شكاوى اسرائيل هي انه وان تكن الافادات الشفهية والأدلة المستندية تؤكد دقة تقارير المراقبين ، فانه لم يتم العثور على اى دليل مادى على الفارات المبلغ عنها .

١٦٢ - وفي رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ (S/10511) ، ادعت اسرائيل بأنه وقعت منذ ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ انتهاكات لوقف اطلاق النار انطلاقاً من الاقليم السوري بلغ عددها ١١ انتهاكا وتسببت في وفاة اثنين من المدنيين . وقالت اسرائيل ان عام ١٩٧١ شهد ١٤٩ انتهاكا لوقف اطلاق النار من الاقليم السوري ، تمثلت في القصف بالقنابل ، واطلاق الاسلحة النارية ، واث اللغام ، والتسلل الجوى . وقالت ان الحكومة السورية مسئولة عن هذه الانتهاكات بالنظر الى الدعم الذى تقدمه للمنظمات الارهابية .

١٦٣ - وفي رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الثاني / يناير (S/10518) ، ردت الجمهورية العربية السورية قائلة بأن من الثابت ان القوات الاسرائيلية ارتكبت في عام ١٩٧١ انتهاكات لوقف اطلاق النار بلغ عددها ١٤٩١ انتهاكا ، أكدها جميعا مراقبو الامم المتحدة . وأشارت الجمهورية العربية السورية الى مزاعم اسرائيل القائلة بأن سورية ارتكبت ١١ انتهاكا لوقف اطلاق النار منذ ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ ، فقالت ان تقارير رئيس المراقبين في الفترة الممتدة من ٣ الى

٢٠ كانون الثاني /يناير تبين بجلاء ان القوات الاسرائيلية كانت تنتهك باستمرار خط وقف اطلاق النار ، وان الشكاوى التي قدمتها اسرائيل الى هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة لم يؤكد صحتها مراقبو الامم المتحدة في حين انهم أكدوا صحة الشكاوى التي قدمتها سورية .

الفرع الثاني

المسائل المتعلقة بهدم الممتلكات السكنية المدنيين
ففي الأقاليم التي تحتلها اسرائيل والمسائل المتصلة بذلك

الرسائل الواردة الى المجلس من ١٦ حزيران /يونيه ١٩٧١ الى
١٥ حزيران /يونيه ١٩٧٢

١٦٤ — في رسالة مؤرخة في ١٧ حزيران /يونيه (S/10228) ، قالت اسرائيل ، بعد أن اشارت الى رسالة الجمهورية العربية السورية المؤرخة في ١٥ حزيران /يونيه (S/10220) ، ان الرد السوري جاء آية على الحرب التي تشنها الحكومة السورية ضد حق الشعب اليهودي في المساواة مع باقي الأمم ، وأضافت ان الجمهورية العربية السورية رفضت قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الداعي الى الوصول الى سلم مع اسرائيل ، ورفضت المشاركة في الجهود التي بذلت لهذا الغرض برعاية الممثل الخاص للأمين العام . وأشارت الى المقتطفات التي تضمنتها الرسالة السورية من القرار ٩ (د - ٢٧) الصادر عن لجنة حقوق الانسان والقائلة بوجود انتهاك لحقوق الانسان في الاقاليم التي تسيطر عليها اسرائيل ، فقالت ان ما تجدر ملاحظته ان أغلبية أعضاء اللجنة قد رفضوا تأييد هذا القرار ، وان ممثلي الدول العربية والسوفياتية والاسلامية واتباعهم التقليديين هم وحدهم الذين اقترحوا تأييداً له . وأضافت اسرائيل ان القرارات من هذا النوع انما تبرهن بجلاء على استهالة معالجة الحالة في الشرق الاوسط على نحو منصف وفعال باصدار قرارات من الأمم المتحدة لا تستند الى موافقة الأطراف في النزاع .

١٦٥ — وفي رسالتين مؤرختين في ٢١ و ٢٥ حزيران /يونيه (S/10232 و S/10238 و Corr.1) ذكرت الجمهورية العربية السورية ان اسرائيل تتحدى المنظمة الدولية برفضها وانتهاكها لعدد من القرارات الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة بشأن مختلف النواحي في النزاع الاسرائيلي - العربي . وردت اسرائيل في ٢٣ حزيران /يونيه (S/10234) قائلة بأن سورية حاولت دائماً الاعتماد على قرارات متحيزة تخلصا من ضرورة البحث عن تسوية للنزاع في الشرق الاوسط عن طريق التفاوض مع اسرائيل .

١٦٦ — واحال العراق ، برسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران /يونيه (S/10256) ، نص مقابله منشورة في المجلة الفرنسية " تيموانياج كريتيان " مع استاذ اسرائيل ابدى احتجاجه على السياسة

التي تنتهجها اسرائيل تجاه العرب في الاقاليم المحتلة ، واحتجاجة خاصة على ما هو منسوب الى اسرائيل من اتباع سياسة العقاب الجماعي وهدم البيوت ، وسوء معاملة السجناء والاعتقال الإداري . وردت اسرائيل برسالة مؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه (S/10271) ذكرت فيها ان المقابلة المشار اليها تتضمن أمورا مختلفة وتشويهات للحقائق ، وبأن من المعروف عن الاستاذ المعني انه ينطق باسم حفنة من المؤيدين علنا لمواقف العرب المناهضة بمحاربة اسرائيل . ثم ارسل العراق رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه (S/10278) رفض فيها معجج اسرائيل قائلًا انها لم تستطع انكار التهم المحددة التي وجهت اليها فلجأت الى التهجيم على الأشخاص .

١٦٧ — وفي رسالة مؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه (S/10270) بشأن نشاطات اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان المملوكة لسكان الاقاليم المحتلة ، ذكرت اسرائيل ان اللجنة ما زالت تقوم بدورها كأداة للدعاية العربية ووسيلة لنشـر الأكاذيب عن الحالة في الأقاليم التي تحتلها اسرائيل . واقتبست الرسالة من بيان أدلى به وزير خارجية اسرائيل في الكنيست مقاطع مفادها ان اللجنة تجمع شهادات كاذبة عن اساءات اسرائيل المزعومة للسكان العرب في اقليمها ، وان المئات من الزائرين الذين يفدون على اسرائيل هم خير شاهد على الصورة الحقيقية .

١٦٨ — وفي رسالتين مؤرختين في ٢٥ آب/اغسطس ١٩٧١ و ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ (S/10300 و S/10495) ، لفتت الجمهورية العربية السورية النظر الى السياسة التوسعية التي تنتهجها اسرائيل ، واقتبست من بيان نشرته الوكالة التضارفية اليهودية ما مفاده أن عدد السكان الاسرائيليين في مرتفعات الجولان سيبلغ حوالي ١٥٠٠٠ خلال سبع سنوات . كذلك استشهدت سورية بعدد من البيانات التي تعد رسمية تأييدا لاتها مها لاسرائيل بأنها تواصل انتهاج سياسة تقوم على التوسع والضم باقامتها مستعمرات جديدة في الأقاليم المحتلة ، منتهجة بذلك قرارات الأمم المتحدة .

١٦٩ — وفي رسالة مؤرخة في ١٦ آب/اغسطس (S/10293) ، شكت مصر من تدهور الحالة في غزة نتيجة للتدابير التي تتخذها اسرائيل والتي تشمل طرد السكان وتدمير المنازل بغية تجريد المنطقة من سكانها ، انتهاكا لاتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ . وقالت مصر أنه بالنظر الى خطورة الحالة ، فانها تطلب من الامم المتحدة اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع نهاية لخرق اسرائيل للقانون ، والاخلاق ، والسلم والأمن الدوليين .

١٧٠ — وردت اسرائيل برسالة مؤرخة في ١٩ آب/اغسطس (S/10295) ، فقالت، انه على أثر حملة ارهاب تساندها مصر والدول العربية الاخرى ، وقع الكثير من أعمال العنف التي نجم عنها وفاة الكثيرين من السكان المحليين في المنطقة . وأضافت ان اسرائيل اضطرت نتيجة لذلك الى اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين سلامة السكان وأمنهم ، وان هذه التدابير قد اقتضت بناء بعض الطرق الداخلية في مخيمات اللاجئين ، كما اقتضت في بعض الحالات هدم بعض البيوت . واستدركت قائمة

ان الذين أجلوا عن البيوت قد عوضوا بمساكن بديلة ، ومنحوا تعويضات مقابل ما تحمّلوه من نفقات من جراء عملية الانتقال الى بيوت جديدة .

١٧١ — وفي رسالة مؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر (S/10328) ، أحالت مصر الى الأمين العام نص برقية وجهتها اليه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، تتضمن الاحتجاج على التدابير التي اتخذتها اسرائيل في غزة بحجة الأمن والتخطيط الحضري ، وطالبت فيها حـمـل اسرائيل على وقف النقل الاجباري للسكان وقتل الأبرياء . وطالبت أيضا ان تقوم الأمم المتحدة بارسال لجنة تحقيق لدراسة الحالة في غزة وبأمر اسرائيل بأن توقف فوراً سياسة الارهاب والاضطهاد الموجهة ضد السكان هناك .

١٧٢ — واحال العراق ، برسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ (S/10496) ، التماس وقّعه عدد من الفلسطينيين العرب في المنفى يحثون فيه الأمين العام على المثابرة في العمل على تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المتخذ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ .

١٧٣ — وفي رسالة مؤرخة في ١٥ و ٢٩ آذار/مارس ، و ٦ نيسان/ابريل ، و ٢٣ أيار/مايو ، و ١٢ حزيران/يونيه (S/10565 و S/10582 و S/10590 و S/10663 و S/10694) اتهمت مصر اسرائيل بأنها ، انتهاكا منها لاتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ وللغثير من قرارات مجلس الأمن ، ولالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي ، قامت بترحيل آلاف من المواطنين المصريين القاطنين في سيناء ونقلهم الى مناطق اخرى . وقالت مصر ان اسرائيل قد دمرت كذلك الكثير من المنازل ونزعت ملكية الأراضي في منطقة رفح . واتهمت الرسالة اسرائيل بأنها تنتهج سياسة منهجية مدبرة ترمي الى تجرييد المناطق المحتلة من سكانها بغية ادخال هذه المناطق ضمن خططها التوسعية وضمها اليها في نهاية الأمر . وضمت مصر تقول ان اسرائيل ، تحقيقا لهذه الغاية ، قد عززت قبضتها العسكرية على قطاع غزة وأنشأت عدة مستعمرات يهودية فيه . وأضافت ان السكان الفلسطينيين قد شردوا وأجبروا على الرحيل وأحل محلهم مهاجرون يهود . واختتمت مصر بأن على الأمم المتحدة ، نظرا الى انتهاكات اسرائيل الخطيرة لميثاق الأمم المتحدة واستخفافها التام بقرارات الأمم المتحدة ، ان تتخذ الاجراءات اللازمة لاحترام الميثاق والقرارات المتصلة بالموضوع .

١٧٤ — وفي رسائل مؤرخة في ٢١ آذار/مارس ، و ٣ نيسان/ابريل ، و ٣٠ أيار/مايو ، و ١٥ حزيران/يونيه (S/10570 و S/10587 و S/10667 و S/10700) ، رفضت اسرائيل اتهامات مصر ، وأكدت أن سياستها والاعمال التي تقوم بها في غزة وفي المناطق المحتلة بسيناء انما تهدف الى تأمين سلامة سكان المنطقة ورفاههم وأمنهم ، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) . وقالت ان التدابير التي اضطرت اليها طبقا لالتزاماتها الدولية أصبحت لازمة بسبب حملات الارهاب التي تهدف الى زعزعة الحياة المدنية الطبيعية .

١٧٥ — وفي رسالة مؤرخة في ١٤ نيسان/ابريل (S/10598) ، اتهم الاردن اسرائيل

بأنها اتخذت تدابير جديدة طردت بموجبها عنوة من الاقاليم المحتلة ١٤ من السكان العرب .
وذكر أن هؤلاء الاشخاص وصلوا مؤخرا الى الضفة الشرقية . وقال الاردن ان عمليات الترحيل هذه
تشكل انتهاكا مباشرا لأحكام المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الموقعة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، وان
الأمر يقتضي اتخاذ تدابير فعالة وفقا لأحكام الميثاق لوضع حد لمثل هذه السياسة .

١٧٦ — وفي رسالة مؤرخة في ٢٠ نيسان/ابريل (S/10614) ، ذكرت مصر ، مستشهدة بما
جاء في بلاغ عسكري اسرائيلي نشرته الصحف ، ان القوات الاسرائيلية اطلقت النار على اسرى الحرب
المصريين وقتلت واحدا منهم . وبعد أن اعادت مصر الى الانه ان اتفاقية جنيف الثالثة تعتبر
السلطة المحتجزة مسئولة عن المعاملة التي يلقاها اسرى الحرب ، احتجت على هذا الخرق الجديد
للاتفاقية ، وطلبت من الامين العام التحقيق في الظروف التي وقعت فيها هذه الحوادث فضلا عن
احوال اسرى الحرب من المصريين ، وتأمين تنفيذ اسرائيل التام لاتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩
المتعلقة بمعاملة اسرى الحرب .

١٧٧ — وفي رسالة مؤرخة في ٢ أيار/مايو (S/10628) ، ردّت اسرائيل قائلة انه في اثناء
البحث عن أسلحة مخبأة في معسكر اسرى الحرب ، قام هؤلاء بالاعتداء على رجال الشرطة العسكرية ،
فجرحوا ضابطين اسرائيليين ، ثم أشعلوا النار في المعسكر وحاولوا الفرار . و اضافت الرسالة انه
بعد أن رفض الأسرى اطاعة رجال الشرطة العسكرية ، أطلقت طلقات انذار في الهواء فارتدت
رصاصة من أحد الجدران فجرحت أسيرا توفي فيما بعد . وذكرت رسالة اسرائيل ان السلطات
الاسرائيلية شكّلت لجنة للتحقيق في هذا الحادث وان اللجنة الدولية للصليب الأحمر ابلغت بوقوعه .
وأشارت اسرائيل الى ان ممثلي الصليب الاحمر قد أجروا زيارات دورية لأسرى الحرب ، وقالت ان
تقاريرهم اثبتت ان اسرائيل تراعي احكام اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة اسرى الحرب . وذكرت
اسرائيل ان تبادل جميع اسرى الحرب بين مصر وبينها هو الحل الانساني الأمثل للمشكلة ، وكررت
اقتراحها بأن توافق مصر على ذلك .

١٧٨ — وفي رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه (S/10698) ، ذكرت الجمهورية العربية
السورية ان اسرائيل ، تبريرا منها لأعمالها العسكرية ضد الدول العربية ، بما فيها سورية ، تتخذ
من الحديث عن حالة اليهود في سورية ذريعة لتدخلها . وقالت ان اسرائيل تنوى ، حسب قول
بيان رسمي صدر مؤخرا ، القيام بعمل منظم جرى لانقاذ اليهود المقيمين في سورية . وأضاف
الرسالة ان هذا جزء من الحملة العالمية الرامية الى تهجير اليهود الى اسرائيل تخلصا من
الاضطهاد والاسامية المزعومين . وبعد أن رفضت الرسالة المزاعم القائلة بأن يهود الجمهورية
العربية السورية يحملون بطاقات هوية خاصة ، وأشارت الى ان جميع السوريين يحملون بطاقات هوية
تبين ديانتهم ، وجهت اتهاما مضادا مفاده ان العرب المقيمين في اسرائيل قد فرض عليهم ان
يحملوا ارقاما خاصة تمكينا للتعرف عليهم بصفاتهم عربا ، وانه يوجد مقابل أربعة من اليهود

السوريين المعتقلين في سورية . . . ٤ عربي ملقى بهم في غياهب السجون في اسرائيل . كذلك أشارت الرسالة الى ان اسرائيل أدمنت منذ عام ١٩٦٧ أكثر من ١٦ مرة في الجمعية العامة وفي بعض هيئاتها ، وذلك لانتهاكها حقوق الانسان المملوكة للعرب .

الفرع الثالث

الحالة في القدس وما حولها
وفي أماكنها المقدسة

١ - تقرير الأمين العام

١٧٩ - الحاقا بتقرير الأمين العام المؤرخين في ١٨ شباط/فبراير و ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٧١ المقدتين عملا بقرارات مجلس الامن ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٢٧١ (١٩٦٩) ، وقرار الجمعية العامة ٢٢٥٤ (د ل ط - ٥) بشأن القدس ، أصدر الأمين العام في ٢٠ آب / اغسطس تقريراً يهتوى على مبادلة رسائل جديدة بينه وبين ممثل اسرائيل بشأن أبنية مقر الأمم المتحدة في دار المندوب بالقدس ، ذكر فيه ان اسرائيل ارسلت اليه مذكرة مؤرخة في ١٨ آب / اغسطس ، وذلك رداً على مذكرته المؤرخة في ١٢ نيسان / ابريل التي كرر فيها طلبه بأن تعاد الى الامم المتحدة بدون أى تحفظ الأجزاء الباقية من أبنيتها في دار المندوب ، وانها أفادت في هذه المذكرة انها لا تنوى احداث أى تغيير في الحالة المبينة في مبادلة الرسائل التي جرت فـي تموز/يوليه وآب/اغسطس ١٩٦٧ . وبين الأمين العام انه ارسل في اليوم التالي مذكرة الى ممثل اسرائيل اوضح فيها ان فهمه لمذكرة الممثل هو ان حكومته ، وقد أوقفت جميع الانشاءات والأشغال الاخرى داخل منطقة أبنية الأمم المتحدة في دار المندوب ، ستمتنع عن استئناف أعمال الانشاء المذكورة الى ان يُحل بشكل مرض الخلاف في الرأي الذي تجلى في مبادلة الرسائل التي جرت في سنة ١٩٦٧ . وقال الأمين العام انه اذا كان مخطئاً في فهمه هذا ، فانه يود أن يكرر أن أحد السبل لحل أية خلافات قد تنشأ هو الرجوع الى الاجراء الخاص بالتسوية المنصوص عليه في اتفاقية امتيازات الامم المتحدة وحصاناتها .

٢ - طلب اجتماع المجلس ، ونظره في المسألة في

الجلسات ١٥٧٩ إلى ١٥٨٢

(١٦ - ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧١)

١٨٠ - في رسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول / سبتمبر (S/10313) ، طلب ممثل الاردن عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في التدابير غير القانونية التي اتخذتها اسرائيل في القدس

متحدية بها قرارات مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٢٧١ (١٩٦٩) . واتهم ممثل الاردن اسرائيل بأنها ، خلافا لهذه القرارات ، ورغم احتجاج الأوساط المحلية والدولية ، قد مضت في اتخاذ تدابير لا قانونية وانفرادية تهدف الى تغيير طابع المدينة وضواحيها . وأضاف ان الحالة التي خلقتها تدابير اسرائيل اللاقانونية تشكل تهديدا مباشرا لطابع المدينة ، ولحيياة أهاليها ، وللسلم والأمن الدوليين .

١٨١ — وفي الجلسة ١٥٧٩ ، المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ، أدرج مجلس الأمن فـي جدول أعماله رسالة الاردن المؤرخة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ . كذلك أدرج المجلس فـي جدول أعماله ، بناء على الطلب الذي قدمته الجمهورية العربية السورية ، تقارير الأمين العام المتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن مسألة القدس . ودعي باء الأمر ممثلو الاردن واسرائيل ومصر ، ومن بعدهم ممثلو تونس ولبنان ومالي والمغرب والمملكة العربية السعودية ، الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق الاقتراع .

١٨٢ — وتكلم ممثل الاردن ، فأعلن ان التدابير التي اتخذتها اسرائيل في القدس تهدف الى تغيير مركز المدينة المقدسة وطابعها ، كما تهدف في الوقت ذاته الى الحؤول دون الوصول الى تسوية عادلة وسلمية للنزاع في الشرق الأوسط ، أملا في أن تصبح خطوط وقف إطلاق النار ، في النهاية ، الحدود الجديدة لاسرائيل . وأضاف ان اسرائيل تفكر بالفعل في اصدار تشريع جديد يقضي بتوسيع حدود القدس بحيث تشمل ضم ثلاث مدن عربية و ٢٧ قرية عربية علاوة على ما سبق لها ضمه ، بصورة انفرادية وغير قانونية ، في حزيران/يونيه ١٩٦٧ . وأشار الى ان انباء محاولات اسرائيل سن تشريع يحصر الأماكن المقدسة الاسلامية الواقعة في منطقة الحرم الشريف بحيث لا تشمل سوى المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة ، مما ينطوي على تجاهل للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ ، وللمادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . ومضى يقول ان الكثير من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن قد تضمن استنكار تدابير الضم ودعوة اسرائيل الى ابطال مثل هذه التدابير والكف عن اتخاذ اي اجراء من شأنه تغيير مركز القدس ، ولكن اسرائيل أبدت استخفافها بهذه القرارات ، وهي لا تزال ترفض تزويد الأمين العام بأية تفاصيل أو معلومات مفيدة عن " المخطط الرئيسي للقدس " الذي يشمل فيما يشمل اجراء أشغال تمس أبنية الامم المتحدة الكائنة في دار المندوب . وقال ان تصميم اسرائيل على تهويد القدس العربية قد تجلّى في التدابير التشريعية والضريبية والبلدية التي تطبع المدينة بصورة متزايدة بطابع متميز على حساب سكانها من غير اليهود . وأضاف انه نظرا لتجاهل اسرائيل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، يصبح على المجلس ان يفرض ما يعتبره مناسبا من الجزاءات بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، تأمينا لاحترام اسرائيل لهذه القرارات .

١٨٣ — وفي الجلسة ١٥٨٠ المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ، تكلم ممثل اسرائيل فقال ان شكوى الاردن ما هي الا مناورة لتحويل الأنظار عما تعانیه من صعوبات داخلية . وأردف قائلا

ان الأردن الذي غزا القدس في عام ١٩٤٨ واحتل قطاعها الشرقي، يحاول الآن ان يتجاوز على حق المدينة في الحياة والتطور الطبيعيين . وذكر أن الجمعية العامة ومجلس الأمن قد أبديا عدم اهتمام فريدا في نوعه برفاه القدس في أحلك ساعاتها ، أما الآن وقد تم توحيد المدينة فقد صارت الجهود تبذل لتعبئة مجلس الأمن للعمل على تأخير التقدم وعرقلة التطور في المدينة . وأشار الى أشغال البناء القائمة في المدينة ، فقال ان التخطيط هو عنصر طبيعي لا غنى عنه في سبيل تطور أية مدينة . وأضاف ان نشاطات البناء في القطاع الشرقي تتمثل في ازالة الأحياء المتخلفة ، وإعادة بناء الحي اليهودي ، ومباني الجامعة العبرية ، ومستشفى الهاداسا ، وبناء مساكن جديدة للسكان العرب واليهود الذين كانوا يقيمون في الأحياء المتخلفة . ومضى يقول انه سعيه الى مواجهة متطلبات نمو سكان المدينة من عرب ويهود على السواء ، جرى اقتناء بعض الأراضي ويجري دفع تعويض كامل لمالكها من العرب واليهود . وذكر انه خلافا للمزاعم الاردنية لا يوجد أى " مخطط رئيسي " . واستدرك يقول انه بالنظر الى الاهتمام العالمي بالمدينة ، فقد دعا عمدة مدينة القدس مجموعة دولية من الأشخاص البارزين ليشكلوا مجلسا استشاريا لمساعدة بلدية القدس . واختتم كلمته بالقول بأن السلطات الاسرائيلية قد أمنت وستؤمن حرمة الأماكن المقدسة ، وحرية الوصول اليها ، وما لمختلف الطوائف الدينية من ولاية عليها .

١٨٤ — وفي الجلستين ١٥٨٠ و ١٥٨١ المعقودتين في ١٦ و ١٧ أيلول /سبتمبر ، اشترك ممثلو مصر ، والمملكة العربية السعودية ولبنان وتونس والمغرب في المناقشة مساندين شكوى الاردن . وأكدوا أن اسرائيل قد تحدت جميع قرارات المجلس السابقة التي دعا فيها الى ابطال جميع التدابير التي تهدف الى تغيير طابع المدينة المقدسة . وذكروا أن على المجلس ان يضع نهاية لهذا التحدي وان يتخذ أية خطوات جديدة لازمة لتنفيذ قراراته ، بما في ذلك تطبيق الفصل السابع من الميثاق . وتكلم ممثل المغرب فأعرب عن الأمل في أن يقرر المجلس ايفاد ممثل أو بعثة للبت في أمر مدى امتثال اسرائيل للقرارات المتخذة بشأن القدس . وأشار ممثل المملكة العربية السعودية بأن على المجلس ، في معالجته لمشكلة القدس ، ان يذكر أنه مهما يكن ادعاء اسرائيل ، فهناك مئات الملايين في العالم العربي والعالم الاسلامي لن يقبلوا بأن تكون السيادة على القدس لمليونين من الصهاينة .

١٨٥ — وتكلم ممثل مالي ، فأشار بأن مسألة القدس ما هي الا أحد الجوانب العديدة للنزاع في الشرق الأوسط . وقال ان أى تدبير يخالف قرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع سيعرقل التفاوض من أجل ايجاد تسوية سلمية .

١٨٦ — وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية مارسا حقه في الرد ، فقال ان الموضوع الحقيقي المعروض على المجلس هو شكوى الاردن وتقارير الامين العام بشأن القدس . وأضاف ان الجمعية العامة ومجلس الامن قد اتخذا ، منذ سنة ١٩٦٧ ، خمسة قرارات بشأن المدينة المقدسة ،

لكن اسرائيل لم تحترم أيا من هذه القرارات . واختتم بأن اهتمام المجلس يجب ان ينصب بالتالي على ايجاد وسيلة لوضع حد لتحدى اسرائيل .

١٨٧ — وفي الجلسة ١٥٨٢ المعقودة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ، تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فذكر أن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة والتي شجبت ضم اسرائيل للجزء العربي من القدس جاءت متمشية مع مبادئ القانون الدولي القائمة على عدم جواز اكتساب الأقاليم عن طريق الحرب . وقال ان هذا المبدأ هو أيضا الأساس الذي يقوم عليه قرار المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) . وأضاف ان تحدى اسرائيل لقرارات الامم المتحدة وموقفها السلمي منها يدلان على سياستها التوسعية والعدوانية ازاء العالم العربي . واستطرد يقول ان التدابير التي اتخذتها اسرائيل في القدس تستهدف تغيير الطابع العربي للمدينة القديمة وذلك بطرد السكان العرب ، وتهديم البيوت العربية وفرض المستعمرات السكنية الاسرائيلية في الجزء العربي . وأردف قائلا ان من الواضح ان مشاريع اسرائيل انما ترمي الى تقويض الحل السياسي السلمي الذي توخاه قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) . وقال ان على المجلس ، لذلك ، ان يتخذ اجراءً أفعلاً لا رغام اسرائيل على احترام ارادة المجتمع الدولي . واختتم قائلا انه يرى ان طلب تطبيق الفصل السابع من الميثاق ضد اسرائيل له ما يبرره ، وأيد مطلب البلدان العربية القاضي بايفاد بعثة خاصة الى القدس .

١٨٨ — وتكلم ممثل بلجيكا ، فذكر أن من المستحسن ، في الوقت الذي لا تزال فيه الفرصة قائمة للوصول الى حل عن طريق التفاوض ، تحاشي كل مناقشة من شأنها ان تسيء الى المحاولات التي تجرى في هذا الصدد . وبعد أن أشار الى عدم تطبيق اسرائيل أحكام اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ ، أعرب عن الأمل في أن يتخذ المجلس قرارا يدعو فيه اسرائيل الى إلغاء التدابير التي تهدف الى تغيير مركز القدس ، واقترح ان يقدم الامين العام تقريرا يبين فيه ما في التدابير التي اتخذتها اسرائيل من انتهاك لقرارات المجلس السابقة واتفاقيات لاهي المتعلقة بقوانين الحرب .

١٨٩ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان شكوى الاردن الجديدة هي النتيجة المنطقية للقرار الأخير ٢٦٧ (١٩٦٩) الذي اتخذته مجلس الأمن في ٣ تموز/يوليه ١٩٦٩ ، المسبوق بالقرار ٢٥٢ (١٩٦٨) ، المتخذ في ٢١ أيار/مايو ١٩٦٨ ، فاسرائيل لم تنفذ قط أحكام هذين القرارين ، وبالتالي ، يجد المجلس نفسه مرة أخرى أمام المشكلة ذاتها . وأضاف ان اسرائيل تتبع منذ احتلالها القدس العربية سياسة تهدف الى ادماج المدينة العربية نهائيا في قدس موحدة اداريا . وقال ان السياسة الاسرائيلية التي تقوم على المواجهة بالأمر الواقع انما تشدد المضغائن بين الأطراف المعنيين ، وتزيد من حدة التوتر في الشرق الأوسط ، وتعرض فرص الوصول الى تسوية سلمية للخطر .

١٩٠ — وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال ان قلق العالم على القدس له كل ما يبرره نظرا الى الأهمية التاريخية للمدينة بالنسبة لثلاثة أديان . وأضاف قائلا انه لا ينبغي القيام بأية تجديدات ، في المدينة الى ان يتم تحديد مركزها على اساس الاحترام الواجب للمصالح التاريخية والدينية . وواصل قائلا ان على اسرائيل أن تكيّف سلوكها بحيث يتماشى مع مقتضيات قرارات الامم المتحدة ، وان على مجلس الامن ان يؤكّد من جديد موقفه من القدس .

١٩١ — وتكلم ممثل بولندا ، فقال ان تطورات الحالة في القدس تكشف عن جانب من جوانب سياسة اسرائيل العدوانية المبنية على الاحتلال العسكري ومحاولات خلق الأمر الواقع . وحث المجلس على دراسة الموضوع من زاوية عدم مشروعيته بموجب مبادئ القانون الدولي ، آخذاً في الاعتبار موقف اسرائيل وأعمالها المستخفة بإرادة المجتمع الدولي . وقال ان المجلس يجب ألا يكتفي بأن يؤكّد من جديد قراراته السابقة في هذه المسألة ، بل يجب ان ينظر أيضا في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين تنفيذها .

١٩٢ — وتكلم ممثل إيطاليا ، فقال ان مستقبل القدس يجب ان يحدد وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع ، لا بواسطة أعمال انفرادية . وأضاف ان التدابير التي اتخذتها اسرائيل في القسم المحتل من القدس تتناقض وأحكام القانون الدولي واتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ .

١٩٣ — وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان ما اتخذته اسرائيل من تدابير إدارية وتشريعية في القدس يخالف العديد من قرارات الامم المتحدة ، وان هذه التدابير قد عوّقت بلا ريب فرص الوصول الى تسوية سياسية لمشكلة الشرق الأوسط . وأكد ان على المجلس اتخاذ تدابير أفعّل . وقدّم ممثل الصومال مشروع القرار التالي (S/10337) ، باعتباره يمكن الأمم المتحدة من أن تخطو خطوة الى الأمام في سبيل النهوض بمسؤولياتها :

” ان مجلس الأمن ،

” ان يشير الى قراره ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) والى قرار الجمعية العامة ٢٢٥٣ (د ١ ط - ٥) و ٢٢٥٤ (د ١ ط - ٥) المتخذين قبل ذلك في تموز/يوليه ١٩٦٧ بشأن التدابير والاعمال التي تقوم بها اسرائيل ، والتي تهدف الى تغيير مركز الجزء الذي تحتله من مدينة القدس؛ ” وقد نظر في رسالة الممثل الدائم للأردن عن الحالة في القدس (S/10313) وتقارير الأمين العام (S/8052 و S/8146 و S/9149 و Add.1 و S/9537 و S/10124 و Add.1 و Add.2) ، وأطلع على بيانات الأطراف المعنيين حول الموضوع .

” وان يؤكّد من جديد المبدأ القائل بعدم جواز اكتساب أى اقليم بالفتح العسكرى ،

” وان يلاحظ بقلق عدم امتثال اسرائيل للقرارات المشار اليها أعلاه ،

" وان يلاحظ بقلق أيضا أن إسرائيل قد قامت ، منذ اعتماد القرارات المذكورة أعلاه باتخاذ تدابير جديدة تهدف الى تغيير مركز الجزء المحتل من القدس وطابعه ،

" ١ — ويؤكد من جديد قراريه ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) ؛

" ٢ — ويأسف لعدم احترام إسرائيل القرارات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن التدابير والاحكام التي اتخذتها إسرائيل بقصد تغيير مركز مدينة القدس ؛

" ٣ — ويؤكد بأوضح العبارات الممكنة ان جميع التدابير التشريعية والادارية التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مركز مدينة القدس بما فيها نزع ملكية الاراضي والعقارات ، ونقل السكان ، والتشريعات التي تهدف الى استيعاب الجزء المتل ، هي تصرفات باطلة تماما ولا تستطيع تغيير مركز المدينة ؛

" ٤ — ويطلب بالحاح من اسرائيل ، ألا تتخذ أية خطوات جديدة في الجزء المحتل من القدس ترمي الى تغيير مركز المدينة ، أو يكون من شأنها الاضرار بحقوق السكان ومصالح المجتمع الدولي ، أو بتحقيق السلم العادل الدائم ؛

" ٥ — ويرجو الأمين العام ان يعود ، بالتشاور مع رئيس مجلس الأمن ، ومستخدما ما يراه مناسبا من الوسائل ، بما فيها ايفاد ممثل أو بعثة ، الى اعلام مجلس الأمن في الوقت المناسب ، وخلال ٦٠ يوما في كل الأحوال ، عن تنفيذ هذا القرار .

١٩٤ — وقدم ممثل الجمهورية العربية السورية أربعة تعديلات (S/10338/Rev.1) على مشروع القرار الصومالي . فاقترح ان تضاف الكلمات الآتية " أن تلغى جميع التدابير والتصرفات السابقة و . . الى السطر الأول من الفقرة ٤ من المنطوق ، بعد كلمة " إسرائيل " ، واقترح ان يستعاض عن عبارة ما يراه مناسبا ، الواردة في الفقرة ٥ من المنطوق ، بعبارة " ما يريانه مناسبا " . كما اقترح ان تنص الفقرة ذاتها على ان يعلم الأمين العام المجلس خلال ٣٠ يوما بدلا من ٦٠ يوما . واقترح أخيرا اضافة الفقرة الجديدة الآتية الى المنطوق :

" ٦ — ويقرر أن يجتمع مجلس الأمن من جديد دون ابطاء للنظر في التقرير المشار اليه في الفقرة ٥ من المنطوق ، وفي التدابير الأخرى التي يلزم اتخاذها بمقتضى الميثاق . "

١٩٥ — وأشار ممثل الجمهورية العربية السورية الى ان عددا من المتكلمين في المجلس قد أعربوا عن معارضتهم لانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي ومختلف قرارات الأمم المتحدة . وقال انه كان ينبغي ترجمة هذه المعارضة في قرار يكون أكثر اتساقا مع الالتزام الواقع على المجلس . وأضاف ان المجلس يجب ان يطلب الى جميع الدول الأعضاء التسليم بعدم شرعية تصرفات إسرائيل في القدس ، والامتناع عن تقديم أى شكل من أشكال المساعدة لإسرائيل . واختتم قائلا ان الخطوة الأخيرة ستكون تطبيق الجزاءات وفقا للفصل السابع من الميثاق .

١٩٦٦ — وتكلم رئيس المجلس بوصفه ممثلاً لليابان ، فقال ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) أكد بجلاء عدم جواز اكتساب أقاليم بواسطة الحرب ، وهو مبدأ ينطبق على الحالة في القدس . وذكر أن وفده يأسف لرفض إسرائيل تزويد الأمين العام بمعلومات مفصلة عن " المخطط الرئيسي " ، وكرر الاعراب عن رأى حكومته القائل بأن من المستصوب وضع نظام دولي لمدينة القدس . وأضاف أن وفده يؤيد مشروع القرار الصومالي ، وكذلك فكرة تعيين بعثة تحقيق لتقدم الى المجلس تقريراً عن الأحوال في القدس .

١٩٦٧ — وتكلم ممثل بوروندي ، فدعا الى احترام جميع الأطراف المعنيين لمركز القدس والى امتناعهم عن القيام بأى عمل من شأنه أن يؤدى الى تفاقم الحالة في المنطقة . وقال ان وفده يعتقد أن مسئولية المجلس تقضي بأن يعمل على اعادة ايجاد جو مناسب للصلاة والتأمل في المدينة المقدسة ، وأنه يرى أن على الأمم المتحدة أن تجد الوسائل الكفيلة باقناع إسرائيل بالعدول عن قراراتها المتعلقة بالمدينة ، بما في ذلك تدابير الضم التي قد تعتبر تدابير نهائية لا رجعة فيها .

١٩٨١ — وتكلم ممثل سيراليون ، فقال ان حكومته تعتقد بأن لا سبيل الى اشاعة السلم في الشرق الأوسط الا بانسحاب إسرائيل من الاقاليم المحتلة ، عملاً بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . وذكر ان إسرائيل ، اعتماداً منها على قوتها العسكرية ، قد رفضت التسوية السلمية واستمرت في تهديها لارادة المجتمع الدولي . وأضاف أن إسرائيل ماضية في اتخاذ تدابير ترمي الى تفتير مركز المدينة المقدسة ، دون أن تولي أى اعتبار لمشاعر المسيحيين والمسلمين في شتى القاطات العالم . وقال انه ما لم توضع نهاية لهذه السياسة فانها ستؤدى الى عاقبة وخيمة هي تشديد روح العداء في المنطقة .

١٩٩١ — ونتيجة للندائين اللذين وجههما ممثلاً فرنسا والولايات المتحدة وأيد هما فيما بعد ممثلو المملكة المتحدة والصومال وايطاليا ، سحب ممثل الجمهورية العربية السورية ثلاثة — من التعديلات التي اقترح ادخالها على مشروع القرار الصومالي ، وطالب اجراء اقتراع على التعديل الأول . وطالب ممثل الاتحاد السوفياتي الاقتراع بصورة مستقلة على الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار .

قرارات : في الجلسة ١٥٨٢ ، المعقودة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ اعتمد المجلس التعديل الأول الذي اقترحه الجمهورية العربية السورية (S/10338/Rev.1) بأغلبية ١٣ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع عضوين عن الاقتراع (نيكاراغوا ، الولايات المتحدة الأمريكية) . واعتمد الفقرة ٥ من مشروع القرار الصومالي (S/10337) بأغلبية ١٢ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع ٣ أعضاء عن الاقتراع (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبولندا ، والجمهورية العربية السورية) .

واعتمد مشروع القرار في مجموعه ، بصيغته المعدلة ، بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (الجمهورية العربية السورية) ، فصدر بوصفه القرار ٢٩٨ (١٩٧١) .

٢٠٠ — وعلى أثر الاقتراع ، تكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال انه اقترح تأييدا للقرار لأنه يتسق مع موقف حكومته بشأن القدس . وأعرب عن الأمل في أن تستجيب اسرائيل الى النداء الذي تضمنه القرار وان تتعاون تعاوننا تاما مع الأمن العام في انجازه مهمته .

٢٠١ — وتكلم ممثل الاردن ، فقال انه اذا استمرت اسرائيل في رفضها الامتثال لقرارات المجلس ، فلن يكن هنالك سبيل سوى تطبيق الفصل السابع من الميثاق .

٢٠٢ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، فقال انه أيد القرار ، لأن الوقت قد حان لكي يكرر الاعراب عن حرص حكومته على ان لا يجرى في القدس اى شيء قد يسيء الى الحل السلمي النهائي .

٢٠٣ — وتكلم ممثل اسرائيل ، فقال ان القرار الذي اتخذ منذ قليل لا يقيم وزنا لحقوق اسرائيل الأساسية ، وانه يهدف الى الاخلال بالوحدة الطبيعية للمدينة ، ويعبر ، فوق هذا كله ، عن رأى الدول المناوئة لاستقلال اسرائيل .

٢٠٤ — وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فقال ان وفده قد امتنع عن الاقتراع لأنه وان يكن يؤيد بعض العناصر البناءة في المشروع ، فانه يعتقد أنه كان ينبغي على المجلس ان يبدأ انطلاقا من الفقرتين ٦ و ٧ من القرار ٢٦٧ (١٩٦٩) الذي كان قد اتخذه بالاجماع .

٣ — التقارير والرسائل اللاحقة

٢٠٥ — أعلن الأمين العام في تقرير مؤرخ في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر قدمه عملا بقرار مجلس الأمن ٢٩٨ (١٩٧١) ، المتخذ في ٢٥ ايلول / سبتمبر ١٩٧١ بشأن القدس ، انه بموجب هذا القرار ، اجرى مشاورات مع رئيس مجلس الامن بشأن تنفيذه . ثم اعلّم اسرائيل بانتوابع تعيين بعثة تتألف من ثلاثة من أعضاء المجلس ، بغية تمكينه من اعلام مجلس الأمن بتلبية لطلبه . وقال انه بين لوزير خارجية اسرائيل ، في ١ تشرين الاول / اكتوبر بأنه ينتوى ان يعين كأعضاء في البعثة ممثلي الأرجنتين وايطاليا وسيراليون ، وان حكوماتهم اعلنت استعدادها للاشتراك في البعثة . وأشار الأمين العام الى انه ذكر اسرائيل بأن لديه ، بمقتضى أحكام القرار ، مهلة قدرها ٦٠ يوما ليعلن المجلس بشأن تنفيذ القرار وبأنه ملزم ، لذلك ، برفع تقرير الى المجلس خلال الفترة المذكورة . وأضاف انه نظرا لعدم تسلمه أى رد من اسرائيل ، فقد عمد مرة اخرى ، في ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر الى لفت نظرها الى أنه سيكون شاكرا لو تسلم ملاحظاتها في أقرب وقت ممكن . وفي ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، احال ممثل اسرائيل الى الأمين العام رسالة تتضمن وجهات نظر حكومته بشأن الفقرة ٤ من القرار ٢٩٨ (١٩٧١) ، غير أنها لم تتناول مسألة رد اسرائيل على الاقتراح المتعلق بايفاد بعثة بمقتضى هذا القرار . وفي ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، وجه الأمين العام من جديد الى ممثل اسرائيل رسالة ذكره فيها بأن رد اسرائيل لم يشر الى مسألة البعثة ، وأوضح انه بما ان المهلة المحددة لتقديم تقريره ستنتهي في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ، فلا معدى له من ان يقدم تقريره الى مجلس الأمن دون اتخاذ اجراء جديد لاتاحة بدء عمل البعثة المؤلفة من ثلاثة

لحق المهمة المحددة لتقديم تقريره ستنتهي في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر، فلا معدى له من ان يقدم تقريره الى مجلس الأمن دون اتخاذ اجراء جديد لاتاحة بدء عمل البعثة المؤلفة من ثلاثة أعضاء . وعلى ذلك ، أعلم الامين العام المجلس بأنه لا يملك اية وسيلة ، منذ أيلول / سبتمبر ١٩٦٧ ، للحصول على المعلومات المباشرة التي يحتاج اليها لتقديم التقرير الذى طالب اليه المجلس تقديمه فـ في قراره ٢٩٨ (١٩٧١) . وذكر أنه بعد أن درس هذا القرار بدقة ، هو ورئيس مجلس الأمن ، خلاصا الى ان أفضل طريقة للاضطلاع بمهام اعلام المجلس هي تعيين بعثة تتألف من ثلاثة من أعضاء المجلس ، الأمر الذى يحتاج بداهة الى تعاون اسرائيل ، لكن اسرائيل لم تبين رغبة في تنفيذ القرار . وأعلن الامين العام انه نظرا الى عدم التزام السلراييل قرار مجلس الامن ، فانه لم يتمكن من الاضطلاع بالولاية المسندة اليه بمقتضى القرار ٢٩٨ (١٩٧١) .

٢٠٦ — وأرفق الامين العام بتقريره نسخا من الرسائل المتبادلة مع حكومة اسرائيل . وقد كررت اسرائيل في رسالتها المؤرخة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، اعلان موقفها من الحكم الوارد في القرار ٢٩٨ (١٩٧١) ، الذى يطلب اليها " الفاء جميع التدابير التي صار اتخاذها والامتناع عن اتيان اى عمل " من شأنه تغيير مركز القدس . وأدعت اسرائيل ان اعادة المدينة الى ما كان عليه قبل عام ١٩٦٧ يعني الفاء ما تنعم به المدينة الآن من وحدة وسلم وحرمة للرجوع الى حالة الانقسام والنزاع . وأضافت انها ترى انه لا يعقل ان ترغب اقلية المجلس في اعادة تلك الحالة . وبالنسبة لما أشير اليه من نية اسرائيل في اتخاذ تدابير لتغيير طابع السكان المتسم بالتنوع ، أكدت الرسالة بأنه ليس من المتوقع ان تتغير النسب بين الطوائف السلافية المختلفة . ولما بالنسبة لمصالح المجتمع الدولي ، فقد أكدت الرسالة من جديد ان حماية الأماكن المقدسة مؤمنة بموجب القانون ، وان الحرية متاحة للجميع لزيارة الأماكن المقدسة لدى الديانات الثلاث الكبرى والمصلاة فيها .

٢٠٧ — واحال ممثل الاردن ، برسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ (S/10517) ، نص بيان صادر عن البعثة الاردنية بشأن رسالة اسرائيل المؤرخة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ + وقال الاردن ، ردا على ادعاء اسرائيل بأن عودة القدس الى المركز الذى كان قائما قبل عام ١٩٦٧ يعني العودة الى خط عسكري فاصل ، ان الخط الفاصل وكل ما تفرع عنه من ترتيبات اخرى كان نتيجة لعدوان اسرائيل ، وانه قد ثبت ، خلافا للادعاء الوارد في رسالة اسرائيل بشأن موضوع سكان القدس ، ان ما اصبح يسمى بالقدس الجديدة كان قبلا مدينة ذات طابع عربي غالب . وأضاف الاردن ان هذه المدينة الآن أصبحت مدينة محتلة ترتكب فيها اسرائيل اعمال السلب والنهب ، انتهاكا منها لجميع الاتفاقيات الدولية وقرارات الامم المتحدة . وبعد ان أشار الاردن الى ان مشكلة القدس انما هي جزء لا يتجزأ من مشكلة انتهاء الاحتلال الاسرائيلي لجميع الاقاليم العربية ، رفض ادعاء اسرائيل بأن لجميع مواطني القدس صوتا في ادارتها . وأضاف ان اسرائيل قد أبعدت عمدة هذا القطاع المنتخب حسب الأصول . وعقب الاردن على موضح

التشريعات التي سنتها اسرائيل لحماية الأماكن المقدسة ، فقال انه ليس لطرف واحد أن ينتهك لنفسه حق وضع صيغة جديدة لتشريع يشمل ألفي عام من التاريخ والتقاليد والحقوق . وقال الاردن في ختام بيانه انه مهما تكن المبررات التي تسوقها اسرائيل لضم المدينة ، فان التدابير التي اتخذتها لتغيير مركزها تتناقض مع جميع الاتفاقيات الدولية ، وقرارات الامم المتحدة وميثاقها ، ومن ثم فان على مجلس الامن ان يضطلع بمسؤولياته ويؤمن لجميع من في القدس الحياة في ظل الحرية والسلم والكرامة والوثام .

الفرع الرابع

البيانات العامة والمسائل الاخرى التي لفت اليها
نظر مجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة فـي
الشرق الأوسط.

٢٠٨ — أحوال ممثل منظمة الوحدة الافريقية في نيويورك ، برسالة مؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٧١ (S/10272) ، نص القرارات التي اتخذها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية في دورته الثامنة المنعقدة في أديس أبابا في الفترة من ٢١ الى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٧١ . وقد دعا المؤتمر في أحد هذه القرارات الى الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من جميع الاقاليم العربية ، وأعرب عن تأييده التام للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في جهود الرامية الى تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) . كما دعا اسرائيل الى تقديم رد ايجابي على المبادرة التي قام بها الممثل الخاص من اجل السلام في ٨ شباط/فبراير ١٩٧١ .

٢٠٩ — وفي رسالة مؤرخة في ١٣ آب/اغسطس (S/10290) ، اشار ممثل الجمهورية العربية السورية الى ما تحدث عنه الانباء من اصدار المصرف الدولي للانشاء والتعمير قرارا بمنح اسرائيل قرضا مقداره ٣٠ مليون دولار لتوسيع شبكة الطرق الرئيسية فيها ، وقال ان اصدار القرض المشار اليه أمر مذهل بالنظر الى تجاهل اسرائيل لجميع قرارات الامم المتحدة بشأن النزاع العربي الاسرائيلي وتحديدها لها . وذكر انه بالاضافة الى ما استولت عليه اسرائيل بالقوة مما تربو قيمته على الألفي مليون دولار من الممتلكات العربية في فلسطين في عام ١٩٤٨ ، فان آلاف الملايين من الدولارات الامريكية تتدفق على اسرائيل لتجعل المستوطنين فيها فئة مميزة عن سائر سكان المنطقة . ومضت الرسالة تقول ان الولايات المتحدة راحت تقدم لاسرائيل ، حتى بعد عدوان ١٩٦٧ ، مساعدات عسكرية واقتصادية بلغت آلاف الملايين من الدولارات ، وذلك رغم الادانات القاطعة التي اصدرتها الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بحق اسرائيل .

٢١٠ — وفي رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/اغسطس (S/10297) ، لفت ممثل اسرائيل نظر مجلس الامن الى اعلان مشترك اصدده في دمشق في ٢٠ آب/اغسطس رؤساء جمهورية مصر والجمهورية العربية

السورية والجمهورية العربية الليبية ، احتفالاً بتوقيع الدول الثلاث لدستور اتحاد الجمهوريات العربية . وذكرت الرسالة ان هذا الاعلان الذي جاء مرآة لسياسة رفض السلم مع اسرائيل يمثل انتهاكا لميثاق الامم المتحدة وتحدياً للالتزام القاضي بالوصول الى تسوية سلمية للنزاع الاسرائيلي العربي بمقتضى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) .

٢١١ - وأحالت اسرائيل ، برسالة مؤرخة في ٨ تشرين الاول / اكتوبر (SS/10632) ، نص رسالة كانت قد وجهتها في ٣٠ ايلول / سبتمبر الى منظمة الطيران المدني الدولية وذكرت فيها ان اثنين من الارهابيين العرب حاولا في الفترة الواقعة بين ٢٣ آب / اغسطس و ٣ ايلول / سبتمبر ١٩٧١ التسبب في تدوير طائرة تابعة لخط الطيران القومي الاسرائيلي ' العمال ' أثناء طيرانها . وقالت حكومة اسرائيل انها تعتقد ان هناك أعمال تخريب جديدة متوادة ، ولذلك فانها تحث منظمة الطيران المدني الدولية على اتخاذ التدابير اللازمة للحوادث وتكرر أعمال العنف ضد الطيران المدني الدولي مما يعرض سلامة الأفراد والممتلكات للخطر ، ويؤثر بشكل خطير على سير الخدمات الجوية الدولية .

٢١٢ - وفي رسالة مؤرخة في ١١ ايار / مايو ١٩٧٢ (S/10639) ، أفادت اسرائيل الأمين العام بأنه في ٨ ايار / مايو قام عملاء مسلحون تابعون للمنظمة الارهابية المسلحة " ايلول الأسود " بالاستيلاء على طائرة مدنية تابعة للخطوط الجوية البلجيكية (سابينا) أثناء رحلة جوية من بلجيكا الى اسرائيل ؛ وانه بعد أن هبطت الطائرة في مطار اللد باسرائيل ، هدد مختطفو الطائرة بنسف الطائرة بركابها وطاقمها ان لم تطلق اسرائيل سراح أعضاء المنظمات الارهابية العربية المحتجزين في اسرائيل ؛ وان وحدة من القوات الاسرائيلية استطاعت في اليوم التالي السيطرة على الطائرة والافراج عن جميع الركاب ، لكنها قتلت في العملية اثنين من المختطفين وأسرت اثنين آخرين . ولا حظت اسرائيل ان رد فعل الحكومات العربية ووسائل الاعلام العربي قد انطوى على تأييد مختطفي الطائرة ، وأوضح ان المنظمات الارهابية ليست مستمرة فحسب في التمتع بتأييد الحكومات العربية بل لا تزال تحتفظ كذلك بقواعد لها في اقاليم تلك الحكومات حيث تتلقى المساعدة العسكرية والتدريب . واختتمت اسرائيل رسالتها بقولها ان هذا العمل من أعمال القرصنة الجوية يثبت الطابع الاجرامي لنشاطات المنظمات الارهابية ، فضلا عن مسؤولية الحكومات العربية عن تلك النشاطات .

٢١٣ - وفي رسالة مؤرخة في ٣١ ايار / مايو (S/10668) ، أفادت اسرائيل رئيس مجلس الأمن بأن اعتداء مسلحا قد وقع في اليوم الماضي في مطار اللد حيث دخل صالة المطار ثلاثة رجال كانوا قد وصلوا على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية قادمين من روما وفتحوا النيران دون تمييز على الناس المتجمعين هناك فقتلوا ٢٥ شخصا وجرحوا ٧٠ . وقالت اسرائيل ان اثنين من المهاجمين قد قتلوا ، أما الثالث فقد تم القبض عليه وقد أعلن انه وزميله من اليابانيين وان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد استخدمتهم لارتكاب هذه الجريمة . وذكرت اسرائيل

ان تلك الجبهة أعلنت بعد ذلك مسئوليتها عن عملية القتل الجماعية . وأشارت اسرائيل الى انها سبق لها أن لفتت نظر المجلس الى مسئولية الحكومات العربية ، لاسيما لبنان ، عن العمليات الاجرامية التي تقوم بها المنظمات الارهابية العربية . وقالت اسرائيل ان هذه المنظمات تحتفظ بمكاتب لها في بيروت حيث تتلقى المساعدة من لبنان والبلدان العربية الأخرى . وطلبت اسرائيل في ختام رسالتها بأن تضع الحكومات العربية ، لاسيما حكومة لبنان ، نهاية فورية لنشاطات هذه المنظمات .

٢١٤ - وأحال ممثل اسرائيل ، برسالة أخرى مؤرخة في ٣١ أيار/مايو (S/10671) ، مقتطفات من بيان أدلت به رئيسة وزراء اسرائيل في الكنيست ، بصدور حادث مطار اللد ، وأشارت فيه ، بعد ان اسفث للحادث وقد مت تعازيها لأولئك الذين تضرروا من جرائه ، الى وقوع عشرات الحوادث الجوية منذ كارثة الطائرة السويسرية التي وقعت قبل عامين . وأكدت مسئولية لبنان لايوائسه ومساندته للمنظمات الارهابية المسؤولة عن هذه الحوادث ؛ وحدّثت من أن اسرائيل لن تكون الهدف الوحيد للارهابيين ؛ وناشدت جميع الحكومات والخطوط الجوية التعاون في هذا الأمر واتخاذ التدابير اللازمة لمنع انتشار وباء اختطاف الطائرات .

٢١٥ - وفي رسالة مؤرخة في ٣١ أيار/مايو (S/10670) ، قال ممثل لبنان ان اسرائيل باسنادها المسئولية عن حادث المطار الى منظمة فلسطينية مقرها الرئيسي في بيروت انما تسعى الى القاء المسئولية عن الحادث على عاتق لبنان . وذكر ان حكومته تشجب جميع أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين الأبرياء ، وانه ليس لها اي ضلع او شأن بالحادث ، ولذلك فان الاتهامات الصادرة عن اسرائيل جديرة بالرفض باعتبارها عديمة الأساس .

٢١٦ - وردت اسرائيل برسالة مؤرخة في ١ حزيران/يونيه (S/10673) ، فقالت ان لبنان لم يذكر أن المقر الرئيسي للمنظمة المسؤولة عن حادث مطار اللد يقع على أرضه . وكررت اسرائيل من جديد القول بمسئولية لبنان التامة لايوائسه المنظمات التي تقوم بقتل المدنيين الأبرياء ولتقصيره في النهوض بالتزاماته الدولية التي تقضي بوضع حد لنشاطات هذه المنظمات .

٢١٧ - وفي رسالة مؤرخة في ٢ حزيران/يونيه (S/10675) ، لفتت اسرائيل نظر مجلس الأمن الى بيان صادر عن رئيس وزراء مصر أذاعته الداعة القاهرة . وقالت الرسالة ان هذا البيان يمنح تأييدا رسميا لحادث مطار اللد ، بما يدل على مساندة الحكومة المصرية لنشاطات المنظمات الارهابية العربية . وأشارت اسرائيل الى دور مصر في العمليات التي نفذتها المنظمات الارهابية ، فقالت ان مصر بتواطؤها مع المنظمات الارهابية وباقرانها اسمها بلا تحفظ بنشاطات تلك المنظمات قد أوغلت في طريق الاجرام ولذلك فمسئوليتها في الأمر واضحة . وردت مصر ، برسالة مؤرخة في ٨ حزيران/يونيه (S/10688) ، قائلة ان اسرائيل تحاول القاء المسئولية عن الحادث على عدد من الحكومات ، وان بيانات اسرائيل الرسمية وتهديداتها بالثأر تهدف الى تعزيز عدوانها على

للشعب الفلسطيني وتدعيم خططها التوسعية ضد الدول العربية في المنطقة ، وأنه ينبغي ، في ضوء هذه البيانات ، اعتبار إسرائيل مسئولة عن الصواب الخطيرة لآلية أعمال قد تقوم بها في المستقبل .

٢١٨ - وأحال ممثل لبنان ، برسالة مؤرخة في ٢ حزيران/يونيه (S/10677/Rev.1) ، نص بيان أدلى به رئيس جمهورية لبنان بشأن حادث اللد وأنكر فيه مسؤولية بلده متساءلاً كيف يمكن للبنان أن يعد مسئولا عن عمل قام به فدائيون أجانب نقلوا الى إسرائيل من عاصمة أجنبية على يد شركة أجنبية . وقال البيان ان صدور بلاغ في بيروت عن منظمة فلسطينية تدعي المسؤولية عن الحادث أمر لا يعني سوى ان بيروت هي مركز لنشر المعلومات على نطاق عالمي . وأردف قائلاً ان هنالك مع ذلك تدابير جديدة اتخذت للتحول دون جعل لبنان مركزاً إعلامياً لتلك المنظمة . وأرسلت إسرائيل رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه (S/10683) أشارت فيها الى بيان الرئيس اللبناني ثم شكت من ان لبنان الجنوبي الشرقي قد أصبح قاعدة لـ . . . من أعضاء المنظمات الارهابية ، ومن أن بيروت هي مركز هذه المنظمات ومنها تبدأ الاعتداءات وتخطط وتوجه ، بما في ذلك مذبحة مطار اللد . وأضافت ان الادعاء بأنه لا ضلع لاقليم لبنان في الحادث ما هو الا مجرد محاولة من جانب لبنان لاساءة تفسير الوقائع والتوصل من التزامه بوضع حد لعمليات الارهاب . ثم استشهدت إسرائيل ببيانين أدلى بهما في عام ١٩٦٩ رئيس الجمهورية اللبنانية السابق وأدلى به ثانيهما رئيس الوزراء اللبناني في كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ ، فقالت ان هذين البيانين يدلان على ان لبنان يساند حرب الارهاب التي تشن ضد إسرائيل . وأضافت ان لبنان بإشارته الى مشكلة اللاجئين في معرض تبرير ارتكاب عمليات الارهاب ضد إسرائيل ، انما يتذرع بأية ذريعة لتبرير مساندته للحرب الارهابية . وقد رفض لبنان ، في رد مؤرخ في ٨ حزيران/يونيه (S/10689 و Corr.1) ، اتهامات إسرائيل وقال ان إسرائيل تتعمد تشويه البيانين اللذين أدلى بهما الرئيس اللبناني السابق ورئيس الوزراء اللبناني . وقالت إسرائيل ، في رسالة مؤرخة في ٩ حزيران/يونيه (S/10690) ، رداً على الرسالتين اللبنانية والمصرية المؤرختين في ٨ حزيران/يونيه (S/10688 و S/10689 و Corr.1) ، ان هذين البلدين لم ينگرا أن المدنيين الأبرياء قد قتلوا في مطار اللد على يد منظمات ارهابية عربية تعمل انطلاقاً من لبنان . وأضافت ان كلا البلدين يواصلان تأييدهما للمنظمات الارهابية ، وانهما قد قصرا في وضع حد لنشاطاتها . وذكرت انه منذ الاتفاق الذي تم في سنة ١٩٦٩ بين لبنان وهذه المنظمات ، ارتكبت من الاقليم اللبناني اعتداءات عددها ٤٨٥ اعتداءً مما تسبب في قتل ٤٤ من الاسرائيليين وجرح ١٩٠ ، وبالإضافة الى ذلك ، فقد قتل ٧٣ مدنياً وجرح حوالي ٩٠ ، نتيجة لاعتداءات الارهابيين العرب الصادرة من لبنان والموجهة ضد الطيران الدولي .

٢١٩ - وفي رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه (S/10695) ، أعلن لبنان ان إسرائيل حاولت مرة أخرى دون طائل اقحامه في حادثة المطار ، غير أن مجلس الأمن لم يأخذ ، فـ مناسبات متعددة ، بالاتهامات التي ساقتها إسرائيل ضد لبنان ، ومن جهة أخرى ، فقد قامت

اسرائيل ، منذ اعتدائها على مطار بيروت في ١٩٦٨ ، بارتكاب المئات من أعمال العدوان المنطوية على انتهاك المجال الجوي للبنان ومياهه الإقليمية ، بالإضافة الى قصفها اقليم لبنان بالقنابل و اغارتها على قراه ، و نتيجة لهذه الاعمال العدوانية قتل ٤٢ مدنيا و ٤ من العسكريين ، و جرح ١٢٨ مدنيا و ١٦ من العسكريين ، و اختطف ٥٤ مدنيا و ١١ من العسكريين . و أضف زلبنان ان على اسرائيل ، عوضا عن اطلاق الاتهامات الباطلة ضد لبنان ، ان تنفذ قرارات الأمم المتحدة التي تهدف الى ايجاد سلم قوامه العدل في المنطقة . وفي رد مؤرخ في ١٣ حزيران/يونيه (S/10696) ، قالت اسرائيل ان لبنان قد عدّ تدابير اتخذتها اسرائيل على سبيل الدفاع الشرعي وبغية وضع حد لاعتداءات الارهابيين ، لكنه لم يتخذ التدابير اللازمة ضد المنظمات الارهابية ، ولم يف بالتزاماته الدولية التي ترتب عليه اتخاذ مثل هذه التدابير . و اضافت اسرائيل ان على لبنان ان يدرك ان واجبه يقضي بانهاء هذه الحالة بصورة فورية وفعالة .

٢٢٠ - و أحال ممثل الجمهورية العربية الليبية الى الامين العام ، برسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه (S/10684) ، نص مذكرة صادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بحادثة مطار اللد . و تقول المذكرة انه ينبغي النظر الى الحادثة على انها جزء من نزاع نجم عن اغتصاب أرض فلسطين و انكار حقوق الفلسطينيين . و مضت المذكرة قائلة ان التوتر في المنطقة هو نتيجة مباشرة للعنف الذي ادخلته ومارسته الحركة الصهيونية ، ومارسته من بعدها دولة اسرائيل ، والذي ردّ عليه الفلسطينيون بالققاومة المسلحة . و استطردت المذكرة قائلة ان اعمال العنف التي ارتكبتها الحركة الصهيونية واسرائيل ، قبل انشاء دولة اسرائيل وبعدها ، قد نجم عنها سقوط المئات من الضحايا بين المدنيين الابرياء ، و ان الغرض من هذه الاعمال كان ترسيخ غنائمها الناتجة عن اعمال العدوان السابقة و زيادة توغلها في العالم العربي ، و بذلك فان المسؤولية عن حادثة المطار لا تقع على عاتق أية دولة عربية بل على عاتق الحركة الصهيونية واسرائيل . و اعربت المذكرة عن اسفها مع ذلك لفقد ارواح بريئة ، ولكنها حذرت من أن الشرق الاوسط في حالة حرب ، و ان المسافرين الذين يدخلونه ، شأنه في ذلك شأن اية منطقة حربية ، عليهم ان يتحللوا بالمخاطر الناجمة عن عملهم هذا .

٢٢١ - وفي رسالة مؤرخة في ٨ حزيران/يونيه (S/10687) ، ذكرت اسرائيل ان منظمة التحرير الفلسطينية هي على رأس الجماعات الارهابية التي تزاوّل بشكل هافر أعمال قتل المدنيين . و قالت انه بينما اصيب العالم المتمدن بصدمة قوية ازاء الاعتداء الذي وقع في مطار اللد ، فقد تبدت مظاهر الابتهاج في الدول العربية ومحاولات التمويل والتبرئة من الجرم . و اضافت ان تقديم الجمهورية العربية الليبية لمذكرتها ما هو الا مثل جديد على المسؤولية العربية في هذه المسألة . وفي رد مؤرخ في ١٢ حزيران/يونيه (S/10697) ، أكدت الجمهورية العربية الليبية ان اسرائيل مسئولة عن استمرار العنف في المنطقة ، و أعلنت ان سياسة ليبيا تسير على تأييد الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في سبيل حقوقه القومية .

٢٢٢ — وارسل ممثلو الاردن ، وأفغانستان ، والامارات العربية المتحدة ، واندونيسيا ، وايران ، وباكستان ، والبحرين ، وتونس ، والجزائر ، والجمهورية العربية السورية ، والجمهورية العربية الليبية ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال ، وعمان ، وغينيا ، وقطر ، والكويت ، ولبنان ، ومالي ، وماليزيا ، ومصر ، والمملكة العربية السعودية ، والمملكة المغربية ، وموريتانيا ، والنيجر ، واليمن رسالة مؤرخة في ٢٦ أيار/مايو (S/10665 و Add.1) احوالوا بها الى الامين العام نص قرار بشأن الشرق الاوسط اتخذته المؤتمر الاسلامي الثالث . وقد أدان القرار اسرائيل لعدوانها على البلدان العربية في ١٩٦٧ وانتهاكها لميثاق الامم المتحدة ، وأصر على ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاقاليم العربية المحتلة ، وطالب الأعضاء الدائمين في مجلس الامن باتخاذ جميع التدابير المناسبة لاقناع اسرائيل بالانسحاب من هذه الاقاليم ، وبالاتناع عن تزويدها بأية مساندة عسكرية أو اقتصادية لكيلا تتماذى في رفضها الانسحاب .

الفرع الخامس

نشاطات الممثل الخاص للأمين العام في الشرق الأوسط

(أ) تقرير الأمين العام

٢٢٣ — قدم الامين العام ، في تقرير مؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ (S/10403) وموجه الى الجمعية العامة كذلك ، عرضا شاملا للنشاطات التي قام بها ممثله الخاص ، السفير غونار يارنغ ، منذ كانون الثاني / يناير ١٩٧١ .

٢٢٤ — وأعاد الامين العام ذكر تفاصيل المباحثات التي اجراها الممثل الخاص مع الأطراف ، والمذكورة التي قدمها الممثل الخاص الى اسرائيل ومصر في ٨ شباط / فبراير ١٩٧١ ، وكذلك تفاصيل ردّي هاتين الحكومتين اللذين سبق ان أدرجا في التقارير المقدمة الى مجلس الامن في أوائل عام ١٩٧١ ، كما تناولهما بالوصف تقرير مجلس الامن السابق .

٢٢٥ — وقد أعاد الامين العام الى الأذهان انه كان قد لاحظ مع الارتياح في تقريره المؤرخ في ٥ آذار / مارس ١٩٧١ (S/10070/Add.2) ، الرد الايجابي الذي أبدته مصر ، وناشد اسرائيل ان تستجيب لمبادرة السفير يارنغ . وقال انه كان قد ناشد كذلك الطرفين الاستمرار في مراعاة وقف اطلاق النار والمحافظة على الهدوء الذي ساد المنطقة منذ آب (اغسطس) ١٩٧٠ . وقال ان اسرائيل ، تلبية منها لذلك النداء ، قد أبدت مرة اخرى استعدادها للاستمرار في مراعاة وقف اطلاق النار على أساس المعاملة بالمثل . ومضى يقول ان رئيس جمهورية مصر أعلن في ٧ آذار / مارس أن حكومته لا تعتبر نفسها ملتزمة بعد الآن بوقف اطلاق النار .

٢٢٦ - وقال الأمين العام في تقريره ان المحادثات التي كانت جارية برعاية السفير يارنغ قد توقفت بعد ذلك ، وان السفير يارنغ عاد الى موسكو في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧١ لاستئناف مهام منصبه كسفير للسويد .

٢٢٧ - وذكر الأمين العام ان السفير يارنغ قد زار مرة اخرى مقر الامم المتحدة في الفترة من ٥ الى ١٢ أيار/مايو ، وفي الفترة من ٢١ أيلول/سبتمبر الى ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧١ ، ولكنه لم يجد سبيلا الى مواصلة مهمته على وجه فعال .

٢٢٨ - ولا حظ الأمين العام في تقريره أنه اتخذت في هذه الفترة مبادرتان مختلفتان لتشجيع الاتفاق بين الطرفين : الأولى هي ما بذلته الولايات المتحدة الأمريكية من جهد تشجيعا للوصول الى اتفاق مؤقت يفضي الى اعادة فتح قناة السويس ، وهو جهد لم يحرز حتى الآن أية نتائج ايجابية ؛ والمبادرة الثانية هي بعثة التحقيق المؤلفة من بعض رؤساء الدول الافريقية نيابة عن منظمة الوحدة الافريقية والتي لا تزال تقوم بمهمتها . وقال ان كون هاتين المبادرتين مازالتا مستمرتين سبب اضافي لامتناع السفير يارنغ عن الاضطلاع بأية مبادرة شخصية من جانبه .

٢٢٩ - وأعلن الأمين العام في ختام تقريره أن الأحداث الاخيرة في الشرق الاوسط انما تزيد من الأهمية الملحة للآراء التي أعرب عنها بشأن الحالة في الشرق الاوسط في مقدمة تقريره السنوي عن اعمال المنظمة في ١٩٧٠ - ١٩٧١ . وقال انه يعتقد ان على الأجهزة المختصة في الامم المتحدة ان تستعرض الحالة مرة اخرى كي تجد الطرق والوسائل التي تمكن السفير يارنغ من السير قدما في مهمته .

(ب) الرسائل الاخرى

٢٣٠ - احال ممثل اسرائيل الى الأمين العام ، برسالة مؤرخة في ٩ كانون الاول/ديسمبر (S/10436) ، نصرد اسرائيل على المقترحات التي ابدتها لجنة العشرة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن الحالة في الشرق الاوسط . وقد دارت نقاشات اسرائيل في هذا الرد على استئناف المفاوضات دون شروط مسبقة برعاية السفير يارنغ وبمقتضى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ووافقت على ان يتم تقرير الحدود الآمنة المعترف بها عن طريق التفاوض بين الطرفين وعلى ان تدرج في اتفاقية السلم ، وعلى امكان التفاوض بشأن الترتيبات الاخرى التي تهدف الى ضمان أمن هذه الحدود . كذلك وافقت اسرائيل على ان تدرج في معاهدة السلم الشروط التي يتم بمقتضاها الانسحاب الى الحدود التي يكون قد تم التفاوض والاتفاق عليها ، وعلى ان تنص اتفاقية السلم ، وفقا لما جاء في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، على حرية الملاحة في جميع الطرق المائية الدولية ، بما فيها قناة السويس ومضيق تيران ، لجميع السفن والحمولات ، بما فيها السفن والحمولات الاسرائيلية .

٢٣١ - وأحال ممثل مصر ، برسالة مؤرخة في ١٠ كانون الاول / ديسمبر (S/10443) وموجهة الي الأمين العام ، نص مذكرة قد متها حكومته الي رئيس اللجنة الفرعية لرؤساء الدول الأفريقية الأربعة ، ردا على الاقتراحات التي قد متها لجنة منظمة الوحدة الأفريقية . وقد أعلنت مصر في هذه المذكرة انها ستقبل عقد مفاوضات غير مباشرة برعاية السفير يارنغ من اجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٧٦) بجميع اجزائه ولتطبيق المقترحات التي يادر السفير يارنغ الي تقديمها فــــي ٨ شباط / فبراير ١٩٧١ بغية عقد اتفاقية سلم . وقالت المذكرة ان مصر على استعداد لاتخاذ اللتريبات اللازمة لاعادة فتح قناة السويس مقابل اتمام المرحلة الاولى من الانسحاب الاسرائيلي وان مصر ستقبل كذلك ادراج حدود آمنة ومعترف بها في اتفاقية السلم شريطة انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاقاليم العربية الي الخطوط التي كانت قائمة قبل حزيران / يونيه ١٩٦٧ . وأضافت ان مصر ستقبل على سبيل ضمان السلم ، ضمانات الامم المتحدة ، وانشاء مناطق مجردة من السلاح على جانبي الحدود ، ووضع قوات دولية في بعض النقاط الاستراتيجية ، بما فيها شرم الشيخ .

الفصل الرابع الحالة في ناميبيا

- ٠ -

الفرع الأول

الرسائل الموجهة الى مجلس الامن وطلب اجتماعه

٢٣٢ - ارسل ممثل فنلندا الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧١ (S/10240) احوال بها اليه نص بيان أصدرته حكومة فنلندا في ذلك اليوم وأعربت فيه عن ارتياحها للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ وفقا لقرار مجلس الامن ٢٨٤ (١٩٧٠) الذي كان قد أعتد بناء على مبادرة من فنلندا . كما أعربت حكومة فنلندا عن اقتناعها بأن هذه الفتوى تشكل حسما فعليا للمشكلة القانونية المتعلقة بمسألة ناميبيا ، وانها ستكون عاملا هاما لدى استئناف مجلس الأمن والجمعية العامة النظر في مسألة ناميبيا .

٢٣٣ - وارسل الامين العام فذكره مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه (S/10267) احوال بها الى أعضاء المجلس فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ تلبية للطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٨٤ (١٩٧٠) المتخذ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٠ . وقد أعلنت المحكمة ردا على السؤال التالي : " ما هي الآثار القانونية التي تترتب على الدول من جراء استمرار وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا ، على الرغم من قرار مجلس الامن ٢٧٦ (١٩٧٠) ؟ " ما يلي :

" قررت المحكمة بأغلبية ١٣ صوتا مقابل صوتين ،

" (١) انه بالنظر الى ان استمرار وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا غير قانوني ، فان افريقيا الجنوبية ملزمة بسحب ادارتها من ناميبيا فورا منهية بذلك احتلالها لهذا الاقليم ؛

" وقررت بأغلبية ١١ صوتا مقابل ٤ أصوات ،

" (٢) ان جميع الدول الأعضاء في الامم المتحدة ملزمة بالاعتراف بعدم قانونية وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا وبعدم صحة الاعمال التي تقوم بها باسم ناميبيا لأشأنها ، وبالامتناع عن اتيان أى اعمال ، وخاصة عن اجراء أية معاملات مع حكومة افريقيا الجنوبية ، تنطوي ضمنا على اعتراف بقانونية هذا الوجود وهذه الادارة أو تنطوي على دعم أو مساعدة لهذا الوجود وهذه الادارة ؛

" (٣) ان على الدول غير الأعضاء في الامم المتحدة ان تقدم مساعدتها ، في نطاق البند (٢) أعلاه ، لعمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا . "

٢٣٤ — وأرسل الأمين التنفيذي لمنظمة الوحدة الإفريقية في نيويورك الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٣ تموز/يوليه (S/10272) احوال اليه بها نصوص القرارات التي اتخذتها ، في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٧١ ، مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته الثامنة المنعقدة في أديس أبابا . ولقد أحاط المؤتمر ، في القرار المتعلق بناميبيا ، علما مع الموافقة بفتوى محكمة العدل الدولية ، ودعا الى عقد اجتماع خاص لمجلس الامن لمناقشة الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة السابقة في ضوء الفتوى المذكورة .

٢٣٥ — وأنهى الأمين العام الى رئيس مجلس الامن ، برسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه (S/10277) ، انه تلقى رسالة مؤرخة في ١٢ تموز/يوليه من وزير خارجية السودان ، بصفته رئيسا للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية ، يطلب فيها عقد اجتماع لمجلس الامن في ٢٧ أيلول/سبتمبر للنظر في مسألة ناميبيا في ضوء الفتوى .

٢٣٦ — وقد م الأمين العام في ١٢ آب/اغسطس تقريرا (S/10288) وفقا لقرار مجلس الامن ٢٨٣ (١٩٧٠) الذي كان قد طلب فيه المجلس من الأمين العام ان يضطلع بدراسة واستعراض مفصلين لجميع المعاهدات المتعددة الاطراف التي تكون افريقيا الجنوبية طرفا فيها ، والتي يمكن ان تعتبر سواء بنص مباشر أو بالاستناد الى ما يتصل بها من أحكام القانون الدولي ، منطبقة على اقليم ناميبيا .

٢٣٧ — وأرسل الرئيس بالنيابة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الى مجلس الامن رسالتين مؤرختين في ٢ و ١٠ أيلول/سبتمبر (S/10303 و S/10312) احوال بهما اليه نص اتفاق عام في الآراء اعتمدته اللجنة الخاصة في ٢ أيلول/سبتمبر ، وأعربت فيه عن قلقها الشديد ازاء الحالة الراهنة في ناميبيا نتيجة لاستمرار افريقيا الجنوبية في تحدي سلطة الامم المتحدة ؛ وشجبت فيه السياسة التي تطبقها افريقيا الجنوبية في لاسيليا ، كما شجبت العون الذي تتلقاه من حلفائها في متابعتها لهذه السياسة ؛ ودعت الحكومات المعنية بسحب مثل هذا العون في الحال .

٢٣٨ — وأرسل ممثلو ٣٧ دولة افريقية أعضاء في الامم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر (S/10326) ، طلبوا فيها ان يجتمع المجلس في ٢٧ أيلول/سبتمبر لمناقشة طرق ووسائل تنفيذ قرارات الامم المتحدة السابقة في ضوء الالتزام القانوني الذي يفرضه على المجتمع الدولي حكم محكمة العدل الدولية . وأعلنوا ان طلبهم قد قدم وفقا لقرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورته الثامنة .

٢٣٩ — وقد مت اللجنة الفرعية الخاصة لناميبيا تقريراً في ٢٣ أيلول/سبتمبر (S/10330) و Add.1 و Corr.1) وصفت فيه أعمالها في ١٧ جلسة عقدتها بين ٢١ آب/أغسطس ١٩٧٠ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧١، ودرست فيها التدابير التي يمكنها، وفقاً لاختصاصاتها المبينة في الفقرة ١٤ من القرار مجلس الأمن ٢٨٣ (١٩٧٠)، أن توصي مجلس الأمن باتخاذها في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية. وقد أرفقت بالتقرير مضمون الردود الواردة من ٤٠ دولة استجابة لطلب الحصول على المعلومات الوارد في الفقرة ١٣ من القرار المذكور. وتضمن الجزء 'ألف' من التقرير مجموعة من المقترحات التي يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها، أما الجزء 'باء' فقد تضمن مجموعة مقترحات مقدمة من بوروندي والجمهورية العربية السورية وسيراليون والصومال لم يكن قد تم الوصول إلى اتفاق بشأنها؛ كذلك تضمن الجزء 'جيم' اقتراحاً مقدماً من إيطاليا والولايات المتحدة لم يكن قد تم الوصول إلى اتفاق بشأنه. وتتعلق المقترحات الواردة في الجزئين 'ألف' و 'باء' بالنواحي السياسية والاقتصادية والقانونية والعسكرية وغيرها من نواحي مسألة ناميبيا. أما الاقتراح الوارد في الجزء 'جيم' فيتعلق بدعوة أفريقيا الجنوبية إلى الدخول فوراً في مباحثات مع الأمين العام أو مع إحدى الهيئات المختصة بالأمم المتحدة بغية تمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير.

٢٤٠ — وأرسل رئيس الاجتماع المشترك التاسع للجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا، رسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر (S/10331) أحال بها نص اتفاق عام للآراء اعتمد في ١٣ أيلول/سبتمبر.

٢٤١ — وأرسل ممثلو بوروندي وسيراليون والصومال إلى رئيس مجلس الأمن، رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر (S/10346) يطلبون فيها أن يتم، خلال الاجتماعات التي يعقدها المجلس بشأن ناميبيا، توجيه دعوة، وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، إلى رئيس المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية السيد سام نوجوما.

٢٤٢ — وأرسل رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا إلى مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/10356) أحال بها إليه نص رسالة مؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ من الزعيم الناميبى كليمينز دابويو موجهة إلى محاميه في لندن يشكو فيها من قيام الشركات الأجنبية باستغلال الموارد المعدنية الطبيعية لناميبيا بحكم تام من حكومة أفريقيا الجنوبية وبأنها وعلى نحو يشكل اضطراباً بمصالح سلان الاقليم الأصليين.

الفرع الثاني

المنظر في المسألة في الجلسات

ممن ١٥٨٣ الى ١٥٨٥ ومن ١٥٨٧ الى ١٥٨٩

ومن ١٥٩٣ الى ١٥٩٥ ومن ١٥٩٧ الى ١٥٩٨

(٢٧ أيلول / سبتمبر - ٢٠ تشرين الاول / أكتوبر (١٩٧١))

٢٤٣ - في الجلسة ١٥٨٣ التي عقدها مجلس الامن في ٢٧ أيلول / سبتمبر ، ادرج المجلس في جدول أعماله الطلب والتقرير اللذين قدمتهما اللجنة الفرعية الخاصة لناميبيا . ودعا سمسعادة مختار ولد داداه ، رئيس جمهورية موريتانيا ، الى القاء خطاب أمام المجلس بوصفه الرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية .

٢٤٤ - وقد أشار السيد ولد داداه في خطابه الى ان منظمة الوحدة الافريقية ترحب بالنتائج التي انتهت اليها محكمة العدل الدولية في فتاوها التي اعلنت فيها بصورة قاطعة ان استمرار وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا غير قانوني ، وأن على افريقيا الجنوبية ان تسحب فوراً ادارتها من ناميبيا وتنهى احتلالها لهذا الاقليم . وذكر ان منظمة الوحدة الافريقية طلبت ، بناءً على ذلك ، من مجلس الامن ان يطبق الأحكام المناسبة من الفصل السابع ملتأمين انسحاب افريقيا الجنوبية الفوري من ناميبيا . وقال ان مجلس الامن يجب ان يعتمد ، بالتشاور مع الشعب الناميبي ومنظمة الوحدة الافريقية وبلاستعانة بالامين العام ، الى خلق الاحوال اللازمة لاستقلال الاقليم وأضاف انه ينبغي دعوة المجتمع الدولي الى فرض الجزاءات المناسبة ، من سياسية وعسكرية واقتصادية ، على افريقيا الجنوبية . وأردف قائلاً ان الجمعية العامة ومجلس الامن ومحكمة العدل الدولية قد أعلنوا رأيهم بصورة قاطعة وان الوقت قد حان لكي يضطلع المجلس بمسؤولياته ويؤمن احترام أهداف الامم المتحدة وقراراتها .

٢٤٥ - وفي الجلسة ١٥٨٤ المعقودة في ٢٧ أيلول / سبتمبر ، جرت مناقشة اجرائية بشأن طلب افريقيا الجنوبية الاشتراك في مناقشة المجلس للبند المدرج في جدول أعماله بشأن افريقيا الجنوبية الغربية . ولم يعترض احد على ما قرره الرئيس بأنه ينبغي توجيه دعوة لافريقيا الجنوبية ، على الرغم من عدم صحة التسمية التي استخدمتها افريقيا الجنوبية ، بالنظر الى ان التسمية التالية هي " ناميبيا (افريقيا الجنوبية الغربية) " هي التسمية التي استخدمتها المحكمة في فتاوها .

٢٤٦ - وحينئذ دعا الرئيس ، بموافقة المجلس ، ممثلي اثيوبيا وافريقيا الجنوبية ، والسودان ، وغيانا ، وليبيريا ، الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق الاقتراع . وبعد ذلك دعي ، على النحو نفسه ، ممثلو غوغندا ، والتشاور ، والسنگال ، والمملكة العربية السعودية ، وموريتانيا ، ونيجيريا ، والهند . كما دعي رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، الذي كان قد طلب توجيه دعوة اليه

زغوتقا لقرار اتخذه المجلس المذكور ، الى الاشتراك في المناقشة بناء على المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت .

٢٤٧ — وبعد ذلك قدم ممثل بوروندي ، بوصفه رئيس اللجنة الفرعية الخاصة لناميبيا ، تقرير اللجنة الفرعية ، فأشار الى ان التوصيات الواردة فيه قد وضعت في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية . وذكر انه يتحتم على جميع الدول الأعضاء نبذ كل محاولة لتأويل هذه الفتوى بالطريقة الأكثر ملاءمة لمصالح كل منها . وأضاف يقول ان عدم الوفاء بالالتزام الذي يفرض على الدول الأعضاء ان تصون حرمة المحكمة سيكون معناه المساس بصورة خطيرة بهيئة من هيئات الأمم المتحدة .

٢٤٨ — وتكلم ممثل نيجيريا بوصفه رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، فقال ان محكمة العدل الدولية قد رفضت نهائيا ادعاء افريقيا الجنوبية بأن لها أى مركز في الاقليم ، وأكدت من جديد المركز الدولي لناميبيا ومسؤولية الامم المتحدة تجاه هذا الاقليم وشعبه ، وبذلك اعترفت المحكمة بمجلس ناميبيا بوصفه الحكومة الشرعية لناميبيا . وأضاف يقول ان وثائق الهوية والسفر التي يصدرها المجلس لناميبيين أصبحت تعترف بها اكثر من ٧٠ حكومة ، وان مفوض الامم المتحدة لناميبيا بالنيابة قد انشأ مكتباً اقليمياً في لوساكا لاصدار وثائق السفر ستناط به قريبا مهام جديدة لتمكينه من العمل كمصدر للمعلومات . وأردف يقول ان المجلس يملك بالتأكيد السلطات القانونية لكيان ذات سيادة فيما يتعلق بناميبيا ولكنه غير قادر على ممارسة هذه السلطات في داخل الاقليم . وأعلن ان الشرط الذي لا غنى عنه لنجاح أى تدابير يتخذها مجلس الامم هو انتهاء احتلال افريقيا الجنوبية غير القانوني لناميبيا . وأوضح ان ذلك سيقضي ممارسة اقوى الضغوط الممكنة على افريقيا الجنوبية ، بما في ذلك تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة اذا اقتضى الأمر ذلك . وقال انه ينبغي ، حين يتم تحقيق انسحاب افريقيا الجنوبية ، تزويد مجلس ناميبيا بما تتطلبه ادارة الاقليم من أموال وموارد من ميزانية الامم المتحدة العادية .

٢٤٩ — وتكلم ممثل افريقيا الجنوبية ، فقال ان حكومته ترفض فتوى محكمة العدل الدولية رفضاً تاماً ، وان المسألة الأساسية هي البت فيما اذا كان في الميثاق أى حكم يسمح للجمعية العامة بأن تنهي حق افريقيا الجنوبية في ادارة الاقليم . وذكر ان للمحكمة ان تبحث الأمر وتبدي توصيات بشأنه ولكن ليس لها ان تتخذ قرارات ملزمة او تدابير مباشرة ، وقد تجنبت المحكمة المسألة الأساسية ولم تبين الحكم الذي يمكن الاستناد اليه من احكام الميثاق تبريراً لاتخاذ الجمعية العامة قراراً تدعي فيه ان الانتداب قد أصبح منتهياً . وأضاف يقول ان المحكمة اعلنت انه اذا رغب مجلس الامن في ذلك ، فان أى قرار يتخذه سيكون له طابع الزامي بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ولكن المحكمة اتخذت هذا الخوف دون ان تسوق اية حجة تؤيده . وأردف يقول ان المحاولة التي قامت بها المحكمة لكي تنسب الى الجمعية العامة ومجلس الامن سلطات لم يقصد أبداً اعطاؤها لهما بموجب الميثاق ، هي محاولة يمكن ان تترتب عليها نتائج بعيدة المدى . وأوضح ان فتوى المحكمة تستتبع انه يمكن للجمعية العامة ، بمجرد الاستناد الى المادة ١٠ من الميثاق ، إلزام الدول بتقديم

تقارير وبقبول اشراف الجمعية العامة في مسألة تشاء هذه ان تبحثها بل ان الجمعية العامة تستطيع بذلك الغاء الحقوق الاقليمية او تغييرها ، وأضاف ان السلطة الواسعة التي يملكها مجلس الامن ستزداد اتساعا حسب تأويل المحكمة للأمور ، فهو لن يقتصر بعد الآن على معالجة الحالات التي تشكّل تهديدا للسلم أو التي يحتمل ان تعرض السلم للخطر بل سيكون ان تكون الحالة حالة يمكن ان تؤدي ، في نظر المجلس ، الى الاخلال بالسلم . ومضى يقول ان من الواضح ان هدف المحكمة من شجب سياسة افريقيا الجنوبية هو هدف سياسي أكثر منه قانوني ، وان الفتوى تهدف الى منح الجمعية العامة ومجلس الامن سلطات تتجاوز كثيرا كل ما اتفق عليه واضعوا الميثاق ، لاستعمالها كغطاء اراد ثلثا أعضاء المنظمة فرض ارادتهم على دولة معينة او مجموعة معينة من الدول . وأعلن ان افريقيا الجنوبية الغربية تنعم بالسلم والرخاء والتقدم وليس فيها اي تهديد للسلم والامن الدوليين ناجم عن الاحوال القائمة فيها ، وان افريقيا الجنوبية تبذل جهودا صادقة لايصال سكان افريقيا الجنوبية الغربية الى الحكم الذاتي . وقال ان هذه العملية ستستمر حتى يتم الوصول الى مرحلة تقرير المصير الكامل ، وان الاقتراح الذي قدمته افريقيا الجنوبية ، في هذا الصدد ، لعقد استفتاء من اجل معرفة ما اذا كان سكان الاقليم راغبين في البقاء تحت ادارة افريقيا الجنوبية أو في ان تتولى الامم المتحدة ادارتهم ، قد رفضته المحكمة الدولية بالاستناد الى أوهى الحجج . وذكر ، فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي ، ان الدخل الفردي في الاقليم هو من اعلى الدخول في افريقيا ، وان افريقيا الجنوبية قد انشأت اساسا هيكليا متينا في الاقليم . وأضاف ان موارد المياه في الاقليم شحيحة وان افريقيا الجنوبية انفقت خلال ٢٠ سنة ١١٤ مليون دولار على تأمين حصول سكانه على المياه اللازمة . وقال ان تكلفة الطاقة الكهربائية مرتفعة نسبيا في افريقيا الجنوبية ولا توجد فيها ايهة ترسبات فحمية يمكن استغلالها ، ولذلك بدأت افريقيا الجنوبية والبرتغال اول مرحلة للاستفادة من نهر كويني كمصدر للطاقة . وأشار الى ان أجور غير البيض تضاهي الأجور في البلدان الافريقية الاخرى بل هي أعلى منها بدرجة ملموسة في حالات عديدة ، ولا سيما فيما يتعلق بالعمال غير المهرة . وذكر ، فيما يتعلق بالتعليم ، ان حكومته تؤكد على اهمية الثقافات الافريقية ، وان مستوى التعليم يعادل مستوى البيض في افريقيا الجنوبية وفي افريقيا الجنوبية الغربية وانه يوجد في الاقليم ١٥٦ مستشفى ومستوصفا وان غير البيض يعملون في المستشفيات مجانا . وقال انه ، تدليلا على حسن نية حكومته ، يدعو مرة أخرى الامين العام او مثله الى زيارة الاقليم لكي يتحقق بنفسه من الأحوال السائدة فيه .

٢٥٠ - وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان الفتوى تعتبر نقطة انطلاقا لبيتين على مجلس الامن ان يبدأ منها اتخاذ تدابير ايجابية لتوكيد سلطته على ناميبيا . وأضاف ان مسؤولية الامم المتحدة المباشرة عن اللاندا الاقليم هي حقيقة سياسية ، والحقيقة السياسية الاخرى هي ان حق افريقيا الجنوبية في ان توجد في ناميبيا لم يعد قائما ، ولذلك ، يعتبر وجودها المستمر هناك احتلالا غير قانوني للاقليم . ومضى يقول انه ينبغي على للمجلس الامن مرة أخرى ان يطلب رسميا من افريقيا الجنوبية ان تنسحب من ناميبيا ، وان يطلب منها أيضا الدخول فورا في مباحثات مع الامين العام او مع اية

جهة مناسبة في الامم المتحدة بشأن الترتيبات اللازمة لهذا الانسحاب بغية تسهيل نقل الادارة الى سكان الاقليم . وأردف يقول انه ينبغي على المجلس ايضا ان يملن ان اى رفض جديد من جانب النظام العنصرى الافريقي الجنوبي للانسحاب من ناميبيا سيشكل ، فيما يشكل ، عملا عدوانيا ضد اقليم ناميبيا وتهديدا للسلم والامن الدوليين بالمعنى الوارد في الفصل السابع من الميثاق . واستطرد يقول انه يتعين أيضا على المجلس ان يعترف بشرعية الكفاح الذى يخوضه شعب ناميبيا ضد الاحتلال غير القانوني لاقليمه ، وينبغي عليه ، بالتالي ، اما ان يؤكد من جديد قراره ٢٨٢ (١٩٧٠) بشأن حظر شحن الأسلحة الى افريقيا الجنوبية فيما يخص ناميبيا ، او ان يطلب مباشرة من جميع الدول الامتناع عن تزويد النظام العنصرى الافريقي الجنوبي بالأسلحة او المعدات العسكرية .

٢٥١ — وتكلم ممثل غيانا ، فقال انه ينبغي على مجلس الامن ، في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية ، ان يطلب في الحالة من حكومة افريقيا الجنوبية الدخول في مباحثات مع الامين العام بغية وضع الترتيبات اللازمة لتأمين انسحابها من ناميبيا بصورة منظمة ووفقا لمشروطة . واستدرك يقول انه يتعين مع ذلك على المجلس ان ينظر في أمر احتمال استمرار افريقيا الجنوبية على تحديدها وان يعكف على البحث عن الوسائل المشروعة التي يسمح له الميثاق باستخدامها لتأمين امثال افريقيا الجنوبية . وأشار الى ان مجلس الامن يستطيع ان يفرض على الدول التزامات قانونية بغية تأمين احترام القرارات والتشريعات الصادرة عن مجلس ناميبيا في جميع المسائل المتعلقة بادارة هذا الاقليم ، بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بسير جميع النشاطات التجارية والصناعية والاستثمارية ، والانهظمة المتعلقة بمنح الامتيازات في ناميبيا والانهظمة المتعلقة بالولاية البحرية لناميبيا وعيبتها القارية . وأضاف انه يرى أيضا ان الوقت قد حان لتعيين مفوض متفرغ لناميبيا .

٢٥٢ — وفي الجلسة ١٥٨٥ ، المعقودة في ٢٨ أيلول / سبتمبر ، تكلم ممثل ليبيريا فقال ان الجمعية العامة ومجلس العدل الدولية قد قرروا جميعهم أنه بالنظر الى حل عصبية الامم فان الامم المتحدة هي الاداة المناسبة لتنفيذ التزامات الانتداب ، ولذلك فان من واجب الامم المتحدة ان تتخذ خطوات تهدف الى ارغام افريقيا الجنوبية على احترام التزاماتها الدولية فيما يتعلق بناميبيا . واستدرك قائلا ان هناك ، مع ذلك ، مؤثرات خارجية مختلفة قد شجعت افريقيا الجنوبية على الاستمرار في تحديدها وأن هذا التشجيع قد أتى بصورة أساسية من الدول الكبرى التي قدمت مساعدات اقتصادية للنظام الافريقي الجنوبي . وقال ان دولاهامة في الامم المتحدة تعمل بهذا على اضعاف فعالية المجلس خارقة التزاماتها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق . وأضاف يقول انه ينبغي ان يقوم الامين العام بجمع جميع البيانات والمعلومات عن المصالح الاجنبية والاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تمارس نشاطاتها في ناميبيا على نحو يفيد حكومة افريقيا الجنوبية والشركات الافريقية الجنوبية ويضر بمصالح سكان ناميبيا ، وان هذه البيانات والمعلومات يجب ان توزع على الدول الاعضاء . وأعلن ان استمرار وجود افريقيا الجنوبية غير القانوني في ناميبيا يشكل عملا عدوانيا بالمعنى الوارد في المادة ٣٩ من الميثاق ، وبالتالي فانه يمكن للمجلس اتخاذ التدابير المذكورة في المادة ٤١ .

٢٥٣ — وتكلم ممثل سيواليون ، فقال انه بالنظر الى فتوى محكمة العدل الدولية القائلة بأن الانتداب قد انتهى من الناحية القانونية وبأن وجود افريقيا الجنوبية غير قانوني ، فان افريقيا الجنوبية ملزمة بالانسحاب فورا ، وان الدول الأعضاء ملزمة بالاعتراف بعدم قانونية وجود افريقيا الجنوبية وببطلان التصرفات التي تقوم بها باسم ناميبيا او بشأنها ، كما ان الدول غير الأعضاء ملزمة بتقديم مساعدتها للامم المتحدة في اعمال المنظمة المتصلة بناميبيا . وأضاف قائلا ان افريقيا الجنوبية لا تستطيع التنازل للمادة ٩٣ من ميثاق الامم المتحدة التي تنص على ان جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة تعتبر بتحكم عضويتها في الامم المتحدة أطرافا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية . وقال انه خلافا لبعض الأنباء الصحفية التي أوجت بها افريقيا الجنوبية والتي تعطى انطبعا ملائما عن الأحوال السائدة في ناميبيا ، فان حقيقة الأمر هي ان الفصل العنصري يصدر الى ناميبيا وان كل قبيلة مجبرة على العيش في منطقة منفصلة . ومضى يقول ان الهدف الحقيقي لافريقيا الجنوبية هو الاحتفاظ بحكمها الى اجل غير مسمى وتنظيم استفتاء صوري لايهاجم الناس بأن الناميبيين يرغبون في البقاء متحدين مع افريقيا الجنوبية . وذكر أن فكرة الاستفتاء مقبولة كشرط أولي للاستقلال ، ولكن لا يمكن ان يكون هناك استفتاء مادامت افريقيا الجنوبية تدير الاقليم . وأوضح ان الانتخابات الحرة تعني وجود احزاب سياسية حرة لها برامجها المختلفة واطلاق سراح السجناء السياسيين .

٢٥٤ — وفي الجلسة ١٥٨٧ ، المعقودة في ٣٠ ايلول /سبتمبر ، لفت الرئيس نظر المجلس الى رسالة من ممثلي بوروندي وسيراليون والصومال (S/10346) يطلبون فيها توجيه دعوة الى رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، السيد سام نوجوما ، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس . وقد تم ، بموافقة المجلس ، توجيه هذه الدعوة .

٢٥٥ — وتكلم ممثل اثيوبيا ، فقال ان فتوى محكمة العدل الدولية يجب ان تكون منطلقا لمجلس الأمن نحو اتخاذ تدابير فعالة لانهاء احتلال افريقيا الجنوبية غير القانوني لناميبيا . وأضاف انه متفق على تم اقرار المركز الدولي لناميبيا ، اصبحت على الامم المتحدة ان تساعد الشعب الناميبى على نيل حريته واستقلاله . وذكر ان من الواضح ان افريقيا الجنوبية لم تكن لتستطيع تحدى سلطة الامم المتحدة والرأي العام العالمي لولا اعتمادها على المزايا الاقتصادية الضخمة التي تحصل عليها من بعض الدول الكبرى . وأشار الى فكرة عقد استفتاء تعده وتنظمه اجهزة القمع التابعة للنظام الافريقي الجنوبي ، فقال ان مثل هذا الاستفتاء سيكون تزيفاً لعملية تقرير المصير الديموقراطية ، وانه اذا كانت افريقيا الجنوبية راغبة حقا في الاعتراف بتغيير في الاوضاع في ناميبيا ، فانه ينبغي عليها ان تنهي ، طواعية واختيارا ، احتلالها غير القانوني للاقليم ، والا فسيكون من واجب مجلس الأمن ان يتخذ التدابير القهرية اللازمة لارغامها على ذلك .

٢٥٦ — وتكلم ممثل نيجيريا ، فقال ان حكومته أعلنت ، بعد صدور فتوى المحكمة ، ان يعكف الاعضاء الدائمون على معالجة مشكلة استمرار افريقيا الجنوبية في تحدّيها ، غير ان لتقرير اللجنة الفرعية الخاصة لناميبيا لا يدعو أبدا الى التفاؤل ، فهو يشير الى ان أربعة أعضاء دائمين لا يجدون

أية صعوبة في الاشتراك في اصدار تصريحات خيرة ولكن حين يصل الأمر الى مرحلة اعتماد مقترحات عملية فانهم يجدون ان من المتعذر عليهم ان يوافقوا . ومضى يقول انه يبدو أن العائدات المالية للاستثمارات في ناميبيا تفوق في اهميتها رفاه شعب ناميبيا . وأضاف انه لا يمكن لأحد ان ينظر نظرة جدية الى ادعاء افريقيا الجنوبية بأن شعب ناميبيا يتقدم في طريق الحكم الذاتي . وارف يقول انه اذا كانت افريقيا الجنوبية جادة في موضوع عقد استفتاء ، فعليه ان تسمح للأمم المتحدة بتنظيم هذا الاستفتاء ، وان تسحب قواتها المسلحة من الاقليم لضمان عدم تأثر نتيجته بعوامل الخوف ، وان تسمح بعودة جميع المبعدين السياسيين الناميبيين ، وان تمنح ممثلي الأمم المتحدة حرية التنقل في جميع انحاء الاقليم للاشراف على الاستفتاء . واستطرد يقول ان امتناع افريقيا الجنوبية عن القيام بذلك يفرض على المجلس واجبا صريحا هو اخراج افريقيا الجنوبية من ناميبيا ، حتى لو فضضت الضرورة باللجوء الى أحكام الفصل السابع من الميثاق .

٢٥٧ — وتكلم ممثل موريس ، فقال ان قرار محكمة العدل الدولية واضح لا لبس فيه ، وان وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا غير قانوني . وأضاف ان حالة ناميبيا تشكل تحديا مباشرا لسلطة الأمم المتحدة ذاتها ، وانه ينبغي على مجلس الامن اتخاذ كل التدابير الضرورية لايفاء مسؤوليات الأمم المتحدة تجاه ناميبيا واخراج افريقيا الجنوبية من الاقليم ، بما في ذلك التدابير التي ينص عليها الفصل السابع من الميثاق .

٢٥٨ — وفي الجلسة ١٥٨٨ المعقودة في ٥ تشرين الاول / اكتوبر ، تكلم ممثل فرنسا فقال ان لمحكمة العدل الدولية قد بينت في فتواها عددا من الملاحظات العامة بشأن سلطات الجمعية العامة ومجلس الامن ، وهي ملاحظات يرفض وفده تأييدها . وأوضح ان وفده يرفض رفضا قاطعا الفكرة القائلة بأن الجمعية العامة تستطيع اتخاذ قرارات ملزمة للدول ، وذلك بشرط واحد هو ابقاء الجمعية ضمن اطار اختصاصاتها ، كما يرفض الفكرة القائلة بأن مجلس الامن يستطيع اتخاذ قرارات ملزمة لجميع الدول ، وذلك خارج اطار الفصل السابع من الميثاق . ومضى يقول ان هناك حقيقة تتجاوز حدود المجادلات القانونية الدائرة بشأن استمرار الانتداب أو الفناء من قبل الجمعية العامة ، وهذه الحقيقة هي ان الطرفين نبذا الانتداب فعلا من الناحية العملية . واستدرك يقول ان افريقيا لا تزال ، مع ذلك ، ملزمة بالتفاوض بحسن نية مع الامم المتحدة بشأن اقامة نظام دولي يمكن الأهالي المعنيين من تقرير مصيرهم بحرية ، وهذا التزام لا تنفوي حكومته ان تسمح لافريقيا الجنوبية بالتهرب منه . وأردف يقول انه اذا لم تحترم افريقيا الجنوبية الالتزام الأكيد المترتب عليها بأن تتفاوض مع الامم المتحدة لاقامة نظام دولي لافريقيا الجنوبية الغربية فان فرنسا ستستخلص ، ازاء هذا التقاعس عن العمل من جانبها ، النتائج اللازمة فيما يتعلق بلقانونية الادارة التي يحتفظ بها في مثل تلك الظروف .

٢٥٩ — وتكلم ممثل التشاد ، فقال ان فتوى محكمة العدل الدولية قد أكدت المركز الدولي لناميبيا ومسؤولية الامم المتحدة تجاه الاقليم وسكانه . وأشار الى وجود مصالح اجنبية مختلفة

تشجع افريقيا الجنوبية على تحدى الأمم المتحدة ، ومن بينها دول ذات مسؤوليات خاصة فيما يتعلق بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين . وأكّد ان على جميع الدول ، الأعضاء وغير الأعضاء في الأمم المتحدة على السواء ، احترام قرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا وفقا لفتوى المحكمة . ومضى يقول ان مدى تنفيذ الدول غير الاعضاء لالتزاماتها تجاه ناميبيا يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار عند النظر فيما تقدمه من طلبات للانضمام الى عضوية الأمم المتحدة . وشدد على وجوب انهاء وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا ، واتخاذ قرارات الزامية في هذا الصدد .

٢٦٠ — وتكلم ممثل السودان ، فقال ان افريقيا تتوقع من مجلس الأمن ان يتخذ تدابير حاسمة ، كما انها تتوقع من الدول الغربية الكبرى ان تنهي كل مالايلزال قائما حتى الآن من نشاطات وعلاقات ، سياسية كانت أم عسكرية أم دبلوماسية أم اقتصادية ، تمكّن افريقيا الجنوبية من مواصلة احتلالها غير المشروع لناميبيا أو تضفي على وجودها في هذا الاقليم صبغة الشرعية . وأضاف قائلا ان وزير خارجية افريقيا الجنوبية لم يقتصر في بيانه على الطعن في قانونية قرار المحكمة بل عمد الى التشكيك في نزاهتها ، وحاول ان يرسم صورة خلافة عن المنجزات المتحققة في مجال الانماء الاقتصادي ، ولكن فاته ان يشير الى ان ثلثي مساحة ناميبيا مؤلف من مناطق خاضعة لحكم الشرطة ، كما انه لم يشير الى نظام العمل بالمقاولة الذي يعتبر نوعا من الرق . وأردف يقول ان سياسة التعليم في بريتوريا تهدف الى استبعاد غير البيض من المناصب الادارية والأعمال الاختصاصية ، وان متوسط ما ينفق على الفرد الواحد من الأولاد البيض يعادل (١١) مثلا لمتوسط ما ينفق على الفرد الواحد من الاولاد غير البيض . واستطرد يقول انه يتعين على المجلس ان يأخذ بفتوى المحكمة بجميع اجزائها ، وان يؤكّد من جديد قراراته السابقة ، وان يتخذ التدابير اللازمة لارغام جميع الدول على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع وايفاء مسؤوليتها تجاه شعب ناميبيا وحرمان افريقيا الجنوبية من اية مساعدة تمكّنها من مواصلة عدوانها . وأكّد على ضرورة اتخاذ المجلس جميع التدابير اللازمة المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق .

٢٦١ — ودعا الرئيس ، بناء على القرار الذي اتخذته المجلس في السابق ، السيد نوجوما الى الجلوس الى طاولة المجلس والقاء كلمة أمامه ، وذلك وفقا للمادة ٣٩ .

٢٦٢ — وتكلم السيد نوجوما ، فقال ان محكمة العدل الدولية قد أصدرت حكما واضحا لا لبس فيه بأن استمرار وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا غير قانوني وان افريقيا الجنوبية ملزمة بالانسحاب من الاقليم فورا . وأضاف ان مجلس الأمن هو الذي يصود اليه أمر الاضطلاع بمسؤولياته عن طريق اتخاذ تدابير محددة فورية وفقا للفصل السابع من الميثاق ، وانه لم يعد يشك في نشوء حالة تسوغ قيام المجلس باتخاذ التدابير اللازمة وفقا للفصل السابع من الميثاق سوى الدول الغربية الكبرى التي تريد أن يواصل عملاؤها في افريقيا الجنوبية تزويدها باليد العاملة الرخيصة تحقيقا للارباح الطائلة المستثمريها . وأردف يقول انه خلافا لما ألمح اليه وزير خارجية افريقيا الجنوبية ، فان اغلبيه الافريقيين لا تستفيد ، لا ماليا ولا ماديا ، من انماء ناميبيا الاقتصادية ، وان كل شيء في

ناميبيا ، كما في افريقيا الجنوبية مسخر لفائدة السكان البيض . ومضى قائل ان استخدام ممثل افريقيا الجنوبية لعبارة منح الحكم الذاتي لشعوب افريقيا الجنوبية هو من قبيل الاساءة الصارخة لمفهوم تقرير المصير والكفاية عن الفصل العنصرى والبانتيستانات في حقيقة الأمر ، وذكر أن ادعاء ممثل افريقيا الجنوبية بأن الدخل الفردى في الاقليم يعتبر من أعلى الدخول في افريقيا ، هو ادعاء لا معنى له بالنظر الى التفاوت الشاسع بين الدخول في الاقليم ، اما تأكيده بأن نظام التعليم في الاقليم يتمشى مع أسلوب التعليم الحديث في افريقيا فهو أيضا غير صحيح لأن تعليم الولد الأسود يهدف الى اعداده لدور التابع . وأضاف انه من المؤكد ان التعليم في البانتويستانات لا يمكن ان يعد الناميبين لادارة حكومة عصرية حين تصبح ناميبيا مستقلة . وقال ان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية قامت ، خلال فترة وجودها القصيرة البالغة ١٠ سنوات ، بتعليم عدد من الناميبين يفوق عدد الذين قامت افريقيا الجنوبية بتعليمهم خلال الـ ٥٠ سنة الماضية . وذكر انه يؤيد ان يعلن ، باسم شعب ناميبيا ، انه ما لم يتخذ مجلس الامن تدابير حاسمة لتأمين انسحاب افريقيا الجنوبية ، فانه لن يكون امام الناميبين خيار آخر سوى مواصلة الكفاح المسلح على نحو أشد .

٢٦٣ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان جوهر المشكلة في ناميبيا هو انه على الرغم من ان الامم المتحدة قد قامت منذ زمن بعيد بإعلان عدم قانونية استيلاء افريقيا الجنوبية على ناميبيا ، وبالمطالبة بانسحابها منها ، وعلى الرغم من ان محكمة العدل الدولية قد أكدت قرارات الامم المتحدة السابقة ودعت الى انسحاب افريقيا الجنوبية من ناميبيا ، فقد عمدت افريقيا الجنوبية لا الى الانسحاب بل الى مد نطاق الفصل العنصرى الى ناميبيا عن طريق الارهاب الجماعى والقمع الوحشى . وأضاف ان افريقيا الجنوبية تعتمد ، في سياستها على الدعم الاقتصادى والسياسى والعسكرى الذى تتلقاه من حلفائها في منظمة حلف شمال الاطلسي ولا سيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، ومن الأوساط المالية التابعة للاحتكارات الامبريالية الدولية . وادف ي قول ان القرارات الهامة التى اتخذتها الامم المتحدة لحظر توريد الاسلحة والمعدات العسكرية الى افريقيا الجنوبية يجرى انتهاكها الآن ، وانه مادامت الدول الغربية واحتكاراتها تدعم افريقيا الجنوبية فسيكون من الصعب على الامم المتحدة تغيير مركز ناميبيا الاستعمارى . واستطرد يقول انه ينبغي على مجلس الامن ان يشجب ، بأوضح طريقة ممكنة ، هذا الدعم وان يطالب بانهاء جميع أشكال التعاون مع النظام المذكور . وأشار الى ان افريقيا الجنوبية قد لجأت مؤخرا الى جميع انواع الحيل السياسية لتدعيم قبضتها على ناميبيا وخداع الرأى العام العالمى عن طريق التلويح بأفكار مزيفة كفكرة الاستفتاء او الحوار السلمى المزعوم . وأعرب عن تأييد حكومته القاطع لمنح الاستقلال لناميبيا فوراً ، واخراج قوات افريقيا الجنوبية العسكرية وقوات الشرطة التابعة لها وادارتها من ناميبيا ، والانهاء الفورى لكل مظاهر وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا . كما أعرب عن استعداد حكومته للاشتراك فع الفير في البحث عن التدابير الفعالة التى يمكن للمجلس ان يتخذها لتأمين نيل للسيتيل لاسقلالها .

٢٦٤ — وفي الجلسة ١٥٨٩ المعقودة في ٦ تشرين الأول / أكتوبر ، تكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، فقال ان لدى حكومته ، رغم موافقتها على ان افريقيا الجنوبية قد تجاهلت الالتزامات الأدبية المترتبة عليها بموجب الانتداب ، بعض الاعتراضات على فتوى محكمة العدل الدولية . وأوضح ان تأكيد المحكمة ان بعض قرارات مجلس الامن ملزمة قانونا هو مثار لأشد الاعتراضات من الناحية القانونية ، فان المجلس لا يستطيع اتخاذ قرارات ملزمة الا بعد اصداره قرارا بموجب المادة ٣٩ من الميثاق ، الأمر الذي لم يحدث بالنسبة لناميبيا . وتطرق الى موضوع سلطات الجمعية العامة فقال انها تقتصر ، مع بعض الاستثناءات ، على اصدار توصيات فحسب ، وان الجمعية لا تملك سلطة انهاء الانتداب ، ولذلك لا تستطيع المملكة المتحدة قبول حجة المحكمة القائلة بأن القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) هو قرار اتخذته الجمعية العامة بصورة قانونية . واستدرك يقول ان بلده يوافق ، مع ذلك ، كل الموافقة على أهمية الحفاظ على وحدة ناميبيا وسلامتها الإقليمية ، ويشجب أية تدابير يكون من شأنها تقويضها خلافا لرغبات السكان . وأردف قائلا ان افريقيا الجنوبية تضطلع فعلا بإدارة الاقليم ولذلك تقتضي الواقعية ان ندرك انه لا يمكن احراز أى تقدم نحو تأمين رفاه شعب الاقليم الا عن طريق التفاوض مع حكومة افريقيا الجنوبية . و اضاف يقول انه يجب ان يكون الغرض الاساسي لأية مناقشة العمل على تمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير ، وانه ينبغي على المجلس ، تقسي جميع الامكانيات للحيلولة دون السير في طريق لا يؤدي الا الى المجاهدة والصدام .

٢٦٥ — وتكلم ممثل افريقيا الجنوبية ، فقال ان بلده خلافا لما ذكره بعض المتكلمين لا يدعي ولم يدع أبدا ملكية الاقليم ، وليس غرضه في الاقليم التوسع او الشراء بل الأخذ بيد كل شعب من شعوب افريقيا الجنوبية الضريبة في طريق تقرير المصير وفقا لرغباته . وأضاف ان بلده قد وعد أهلا الاقليم بالاستقلال اذا كان هذا هو ما يرغبونه .

٢٦٦ — وتكلم ممثل اليابان ، فقال ان وفده ، وان يكن لا يوافق تماما على جميع حيثيات فتوى محكمة العدل الدولية ، لا يشك أبدا في صحة النتائج التي انتهت اليها المحكمة والتي ينبغي على المجلس ان يحترمها حين يحدد طرق ووسائل تنفيذ قراراته . وأضاف ان اليابان لا تعترف بسلطة افريقيا الجنوبية على ناميبيا وتعتبر استمرار وجود افريقيا الجنوبية فيها غير قانوني ، وهي ترى أيضا ان الامم المتحدة تضطلع بالمسؤولية المباشرة عن ناميبيا الى ان ينال شعب الاقليم استقلاله . وأشار الى ان اليابان ليس لديها أى تمثيل دبلوماسي او قنصلي مع ناميبيا أو أية استثمارات فيها ، والى انها أيدت بقوة فكرة انشاء صندوق الامم المتحدة لناميبيا . ومضى يقول ان وفده يؤيد الكثير من الأفكار الواردة في تقرير اللجنة الفرعية الخاصة ، وانه ، قبل كل شيء ، يعترف بأهمية حظر شحن الاسلحة فيما يتعلق بناميبيا ، كما يؤيد اقتراح دعوة افريقيا الجنوبية الى الدخول فورا في مباحثات مع الامين العام او مع اية هيئة مختصة من هيئات الامم المتحدة بغية العمل على تمكين شعب هذا الاقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير .

٢٦٧ — وتكلم ممثل إيطاليا ، فقال انه بالنظر لوجود اتفاق واسع النطاق جدا على لا قانونية وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا ، فان النواحي القانونية للمسألة لم تعد لها أهمية فائقة . وأضاف ان فتوى المحكمة سليمة في أساسها ، غير ان بلده لا يوافق على تفسير المحكمة الواسع للمادة ٢٤ و ٢٥ من الميثاق ، وذهبها الى ان مجلس الامن هو الذي يعود اليه وحده ان يقرر ما اذا كان لقراراته طابع الزامي . وأردف يقول ان من الواضح ان سلوك افريقيا الجنوبية يشكل خرقا لالتزاماتها المنبثقة عن الانتداب ، وان على الامم المتحدة ان تدرس بعناية النتائج القصيرة الأجل والطويلة الأجل لما ستقوم به من أعمال في المستقبل ، اما في الوقت الحاضر فانه ينبغي على المجلس ان يتصرف على اساس الاقتراحات الواردة في النبهة ١٨ من الجزء ' ألف ' من تقرير اللجنة الفرعية الخاصة لناميبيا .

٢٦٨ — وتكلم ممثل المملكة العربية السعودية ، فقال ان قيام الجمعية العامة بانهاء انتداب افريقيا الجنوبية على افريقيا الجنوبية الغربية ، قاطعة بذلك الصلة القانونية التي تربط افريقيا الجنوبية الغربية بالامم المتحدة ، كان خطأ فاحشا لأنئ الأمم المتحدة في الواقع أطلقت بذلك يد افريقيا الجنوبية في ناميبيا . واقترح اجراء مفاوضات مع افريقيا الجنوبية لوضع ناميبيا تحت سلطة مجلس الوصاية على ان تكون افريقيا الجنوبية الدولة الرئيسية القائمة بالادارة ، بحيث تكون ملزمة بتقديم تقارير دورية الى مجلس الوصاية . وأضاف انه يقترح أيضا ان تطرح افريقيا الجنوبية سندات لتحديد قيمتها بسعر التعادل للذهب على ان تستخدم حصيلتها لتسهيل الانماء الاقتصادي لناميبيا ، وحينئذ تتمكن ناميبيا من الوقوف على قدميها ككيان سياسي قابل للحياة ، ومن ممارسة حقها في تقرير المصير بمساعدة الامم المتحدة وتحت اشرافها .

٢٦٩ — وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان البيانات التي أدلى بها في السابق ممثلو افريقيا الجنوبية توحي بأن افريقيا الجنوبية راغبة في تطبيق مبدأ تقرير المصير في ناميبيا في اطار وحدات قومية متعددة على غرار الوحدات القائمة بها ، ولكن شعب ناميبيا يريد أن يعتبر وحدة سياسية واحدة دون تقسيم على اساس اللون او الدين او المعتقد . وأعرب عن امله في ان يقوم ممثل افريقيا الجنوبية الآن بالافلاضة في شرح تأويل حكومته لعبارة " تقرير المصير " . وأضاف انه يود أيضا ان يعرف كيفية تفسير فرنسا والمملكة المتحدة لتلك العبارة .

٢٧٠ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان حكومته قد أوضحت مفهومها لحق تقرير المصير فسي الأقاليم التي كانت في السابق خاضعة لادارتها ، فهي ترى ان تقرير المصير يجب ان يكون ضمن الاطار القومي للأقاليم الواحد ، لا ضمن اطار كيانات صغيرة مجزأة .

٢٧١ — وفي الجلسة ١٥٩٣ المعقودة في ١٣ تشرين الاول / اكتوبر ، رد ممثل المملكة المتحدة على السؤال الذي طرحه مندوب الصومال ، فقال ان حكومته ترى أن يكون تطبيق تقرير المصير بالنسبة لشعب ناميبيا ضمن الاطار القومي وان ينفذ على صعيد الاقليم لا على اساس جزئي .

٢٧٢ — وتكلم ممثل بولندا ، فقال ان حكومته ترى ان القرارات السياسية الأساسية بشأن ناميبيا واردة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) وفي اعلان منح الاستقلال للمبلدان والشعوب المستعمرة ، وقد زادها ايضا القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي انهى انتداب افريقيا الجنوبية ، كما وردت تأكيدات جديدة لها في قرارات مجلس الامن ٢٦٤ (١٩٦٩) و ٢٦٩ (١٩٦٩) و ٢٧٦ (١٩٧٠) التي أمرت جمهورية افريقيا الجنوبية بسحب ادارتها من ناميبيا ، وأعلنت ان وجود سلطات افريقيا الجنوبية في هذا الاقليم غير قانوني . و اضاف يقول ان فتوى محكمة العدل الدولية قد أكدت ضرورة المطلقة لاتخاذ تدابير سياسية محددة ضد حكومة افريقيا الجنوبية لتأمين انسحابها من ناميبيا ، وان مجلس الامن لا يمكنه ان يقتصر على ممارسة الاقناع واسداء النصائح او تقديم اقتراحات لبلد حوار في الأمر ، بل ينبغي عليه اتخاذ تدابير محددة للرد على التحدي المتمثل في وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا .

٢٧٣ — وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال انه لا يليق بمجلس الامن ان يبدي رأيا ، على الصعيد القانوني ، في فتوى محكمة العدل الدولية . و اضاف انه وان كانت فتوى المحكمة مجرد رأى استشاري فحسب ، غير انه لا يمكن لأى أحد انكار آثارها القانونية والأدبية . وأعلن ، فيما يتعلق بالأرجنتين ، ان موقفها تجاه ناميبيا متفق تماما مع فتوى المحكمة ، وانها أيدت مبادرة انشاء صندوق الأمم المتحدة لناميبيا . وأعرب عن رأيه بأن الجزء ' ألف ' من تقرير اللجنة الفرعية الخاصة لناميبيا يتضمن مقترحات يمكن للمجلس وضعها موضع التطبيق في الحال ولكنه رأى ان المقترحات الواردة في الجزء ' ب ' تحتاج الى مزيد من الدراسة . وأعرب عن اهتمامه بالفكرة التي قدمها ممثل فرنسا بأن افريقيا الجنوبية ملزمة بأن تتفاوض مع الامم المتحدة من اجل وضع نظام دوالي جديد لناميبيا . ومضى يقول انه يتعين على افريقيا الجنوبية ان تظهر حسن نيتها بالتفاوض من اجل التوصل الى اتفاق للوصاية على ناميبيا ، يلزمها بأن تقود شعب ناميبيا نحو الحكم الذاتي والاستقلال خلال مهلة محددة . وأشار الى انه يمكن ، في الوقت المناسب ، ان تدرج في الاتفاق فكرة افريقيا الجنوبية الداعية الى عقد استفتاء ، شرط أن يتم ذلك بلشرف الامم المتحدة .

٢٧٤ — وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فقال ان المسألة المطروحة ليست مسألة السلطات الخاصة لكل من الجمعية العامة ومجلس الامن ولكنها مسألة السياسة العنصرية القائمة على الفصل العنصري والمطبقة بالقوة في ناميبيا . وأضاف ان استقلال ناميبيا يجب ان يظل الهدف الأول للامم المتحدة ، وان الدول الاعضاء ملزمة قانونا بأن تعرف بالقانونية وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا ، وان تمتنع بالتالي عن اتيان أية اعمال تنطوي ضمنا على اعتراف بالقانونية او تقديم مساعدة لهذا الوجود وهذه الادارة . ومضى يقول ان حركة التحرير القومي في ناميبيا يحق لها ان تشن كفاحها بجميع الوسائل المتاحة لها من اجل نيل الاستقلال وفقا للقوانين ١٥١٤ (د - ١٥) . وذكر انه ينبغي على جميع الدول ان تنفذ بدقة حظر شحن الأسلحة وان تمتنع عن توريد أية اسلحة او معدات عسكرية الى افريقيا الجنوبية ، وأنه يتعين على المجلس ان

يعلن ان اى رفض جديد من جانب افريقيا الجنوبية للانسحاب من ناميبيا سيشكل عملا عدوانيا وتهديدا للمسلم والا من الدولين حسب مفهوم الفصل السابع من الميثاق } واستطرد يقول انه ينبغي على المجلس ان يستخلص من الفتوى ان قراراته الزامية وملزمة فيما يتعلق بافريقيا الجنوبية ، وكذلك فيما يتعلق بالالتزامات التي ترتبها هذه القرارات على شتى الدول ، وان المجلس هو الذى يعود اليه أمر تقرير أى تدبير جديد يتناول للقرارات التي سبق له ان اتخذها بشأن مسألة ناميبيا .

٢٧٥ - وتكلم ممثل فرنسا ، فاقترح ان يدعو المجلس افريقيا الجنوبية الى اقامة اتصال مع الامين العام من اجل التفاوض على عقد اتفاق لاقامة نظام دولي مؤقت يمكّن السكان المعنيين من ان يمارسوا ، خلال مهلة معقولة من الزمن ، حقوقهم في تقرير المصير . وأضاف انه يصح تضمين اى قرار بهذا المعنى اشارة الى الحقيقة التالية وهي ان فكرة تقرير المصير تشمل امكانية الاستقلال . وادف يقول ان الأساس القانوني لهذه المفوضات هو أحكام عهد عصبة الامم وميثاق الامم المتحدة والقرارات المتخذة في عام ١٩٤٦ بشأن تغيير مركز الانتداب الى مركز الوصاية .

٢٧٦ - وفي الجلسة ١٥٩٤ المعقودة في ١٤ تشرين الاول / اكتوبر ، تكلم ممثل افريقيا الجنوبية فقال ان بلده يرى ، فيما يتعلق بمبدأ تقرير المصير ، انه ينبغي ان يكون لكل أمة حق تقرير مستقبلها بنفسها ، وعرف " الأمة " بأنها جماعة لديها لغتها الخاصة بها والوعي بهويتها المستقلة والرغبة في الاحتفاظ بهذه الهوية . وأضاف ان الأمة التي لم تحدد بعد مستقبلها لا يجوز أن تحرم من هذا الحق لمجرد انها تجد نفسها تعيش في اقليم واحد مع أمة أو أم أخرى ، ان أنها تستطيع ان تختار الاستقلال التام او شكلا من اشكال الوحدة السياسية او الاتحاد السياسي مع امة او ام أخرى توافق على ذلك . وادف قائلا انه لا يجوز ، على النحو نفسه ، ارغام الأمة على الاتحاد مع أم أخرى ، ان لم تكن رغبة في ذلك .

٢٧٧ - وتكلم ممثل ليبيريا ، فقال ان رأى حكومته هو ان جميع الدول المنتدبة بموجب عهد عصبة الامم عليها التزامات قانونية فيما يتعلق بالاقليم الموضوعة تحت انتدابها ، وليس مجرد التزامات أدبية كما يزعم ممثل المملكة المتحدة . وذكر فيما يتعلق باختصاص الجمعية العامة في إنهاء الانتداب على افريقيا الجنوبية الغربية ، ان هذا الاختصاص يتوقف على معيارين : أولهما ما اذا كان قد حدث من جانب افريقيا الجنوبية خرق للالتزامات المفروضة عليها بموجب الانتداب ، وثانيهما ما اذا كانت الجمعية العامة تملك ، في حالة حدوث مثل هذا الخرق ، سلطة إنهاء الانتداب . وقال انه فيما يتعلق بالنقطة الاولى ، لا يبد وأن هناك اى شك في ان افريقيا الجنوبية قد خقرت فعلا التزاماتها . وأضاف ان هذه الالتزامات تشكل ، في رأى ليبيريا ، الأساس اللازم لانتهاء الانتداب ، حتى وان لم يكن قد ورد في عهد العصبة أى نص محدد بشأن سلطة الانهاء . وأضاف ان الامم المتحدة ، باعتبارها وريثة للعصبة ، اكتسبت سلطات العصبة .

٢٧٨ - وتكلم ممثل بلجيكا ، فقال ان وفده يوافق على النتائج التي انتهت اليها محكمة العدل الدولية ولكن لديه بعض الملاحظات بشأن بعض النقاط . وأوضح ان وفده يرى ان مجلس

الأمن لا يستطيع اتخاذ قرارات الزامية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء الا حين يرى ، وفقا للفصل السابع من الميثاق ، ان هناك تهديدا للسلم أو اخلالا به أو ان هناك عملا عدوانيا قد ارتكب ، ولكن المجلس لم يتخذ قرارا من هذا القبيل فيما يتعلق بناميبيا . وأضاف ان وفده لا يزال يؤيد قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) وهو يعترف بالمركز الدولي لناميبيا ويأمل في ان يتسنى السير قدما في تحقيق اهداف الأمم المتحدة عن طريق محادثات تعقد بين الأمم المتحدة وأفريقيا الجنوبية .

٢٧٩ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال انه لو كانت افريقيا قد اعطيت حق تقرير المصير علي أساس قبلي ، لكان هناك الآن عدد لا يحصى من الدول الافريقية لا مجرد عشرات قليلة منها . وأضاف ان تاريخ افريقيا الحديث يتألف من محاولات لتذليل الخلافات القبلية بغية خلق شعور قومي واحد ، وان الاطار الذي خلفه المستعمرون ، مهما كان مصطنعا ، قد سمح فعلا بانشاء دول مستقلة وأتاح لهذه الدول تنمية الشعور القومي فيها ، وهذا أمر يموّك حدوثة في ناميبيا اذا اتاحت للناميبيين الفرصة للجهر برأيهم .

٢٨٠ — وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان البيان الذي ادلى به ممثل افريقيا الجنوبية يظهر مدى اختلاف نظرة حكومته الي تقرير المصير حين يتعلق الأمر بغير البيض من سكان افريقيا الجنوبية وافريقيا الجنوبية الغربية . وأوضح ، فيما يتعلق بأفريقيا الجنوبية ، ان الأبيض يعد ، بصورة آلية ، عضوا في وحدة سياسية واحدة ، ولكن السود يقال لهم انهم مختلفون بعضهم عن بعض وانهم ينتمون الي قبائل ، وان كل قبيلة من هذه القبائل يجب ان تتطور بصورة مستقلة عن سائر القبائل . وأضاف ان افريقيا الجنوبية قد انتهجت سياسة تهدف الي ابقاء سكان ناميبيا في مجتزمات قبلية لارغامهم على التطور ضمن الاطار القبلي .

٢٨١ — وفي الجلسة ١٥٩٥ المعقودة في ١٥ تشرين الاول / اكتوبر ، تكلم ممثل بوروندي فذكر أن للسياسة التي تتبعها بريتوريا في ناميبيا هي صورة وضيفة من سياسة الفصل العنصري المطبقة في افريقيا الجنوبية . وأضاف يقول ان زعماء النظام الافريقي الجنوبي يخشون من ان يؤدي استقلال ناميبيا الي ارقام البيض على الهرب من الاقليم ، ولكن هذه الخشية لا مبرر لها . واعلن ان افريقيا مستعدة لاعطاء تأكيدات وضمائن في هذا الصدد لأنها تعتبر فكرة الانتقام فكرة ممجوجة . ومضى يقول ان خير دليل على شهامة افريقيا وتسامحها هو بيان لوساكا والمبادئ السياسية والدبلوماسية التي قام بها مؤخرا الزعماء الافريقيون من اجل الوصول الي تسوية سلمية . وأردف يقول ان على الأوروبيين ، بصرف النظر عن الالتزام الادبي والسياسي المترتب عليهم ، ان يقرروا ، حتى ولو على سبيل بعد النظر ليس الا ، الرجوع عن تحالفهم مع افريقيا الجنوبية . وأشار الي ان افريقيا المستقلة لن تنطوي على نفسها بل ستمد يد التعاون والتضامن الي الجميع سواء في ذلك العالمان الاشتراكي والرأسمالي ودون استثناء افريقيا الجنوبية . وذكر أن افريقيا الجنوبية

تحاول خداع العالم وتشويه طبيعة المشكلة . وأكد انه بصرف النظر عن كون النظام نظام انتداب أو وصاية فان بلوغ تقرير المصير والاستقلال هو ، بالنسبة لشعب ناميبيا ، حق أساسي غير قابل للتصرف .

٢٨٢ — وتكلم ممثل أوغندا ، فقال ان بعض الدول المساندة لافريقيا الجنوبية ترفض ، بسبب مصالحها المستقرة ، الاعتراف بأن ناميبيا ينبغي ان تصبح حرة ، بل ان الأمر وصل ببريطانيا الى حد رفض فتوى محكمة العدل الدولية . وأضاف ان أوغندا قبلت فتوى المحكمة وانها ستؤيد كل تدبير يرمي الى تحرير ناميبيا باستثناء اجراء حوار مع افريقيا الجنوبية . وأوضح انه لا يمكن ان يكون هناك حوار فيما يتعلق بناميبيا لأن ذلك سيعني قبول الفصل العنصري وقبول نهج الأجانب لموارد ناميبيا وحرمان شعب ناميبيا من حق تقرير المصير . وأكد ان على المجلس ، بوصفه أعلى سلطة في الأمم المتحدة ، ان يتخذ تدابير فورية لانهاء سيطرة افريقيا الجنوبية على ناميبيا .

٢٨٣ — وتكلم ممثل الهند ، فقال انه يتعين على المجلس أولاً ان يقبل فتوى محكمة العدل الدولية ويعلم تأييده لها ثم يدعو افريقيا الجنوبية الى ان تنهي في الحال احتلالها غير القانوني لناميبيا . وأضاف انه ينبغي على جميع الدول ، الأعضاء منها في الامم المتحدة وغير الأعضاء ، الاعتراف بالاقانونية وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا ، واتخاذ جميع التدابير التي تترتب على هذا الموقف . وأردف يقول انه ينبغي تطبيق جميع أحكام الفصل السابع ، وان هذا التطبيق الزامى بالنسبة لجميع الدول ، بما في ذلك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن والدول غير الأعضاء في الامم المتحدة . ومضى يقول ان الهند ترى ان ادعاء افريقيا الجنوبية بأن حقها في ادارة اقليم غير مستمد من الانتداب بل من الغزو العسكري ، واستمرار احتلالها لناميبيا ، يضران افريقيا الجنوبية في مركز المعتقد الذي يواصل عدوانه . واستطرد يقول انه يتعين كذلك على مجلس الأمن ان يصدر اعلاناً رسمياً يضع بموجبه ناميبيا تحت اشراف مجلس الوصاية على ان يتولى ادارتها مجلس الامم المتحدة لناميبيا . ورأى انه اذا رفضت افريقيا الجنوبية الانسحاب ، أصبح بوسع المجلس ان يتخذ جميع التدابير اللازمة وفقاً للفصل السابع من الميثاق لتأمين هذا الانسحاب .

٢٨٤ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان فكرة تقرير المصير انما تتصل بحق كل شعب حقاً أكدوا في ان يحدد مستقبله بنفسه ، بما في ذلك حقه في انشاء دولة ذات سيادة واختيار نظامه الاجتماعي والسياسي على أساس ارادته ورغبته المعبر عنهما بحريته . وأضاف ان هذا الحق لا يمكن ان يحرم منه شعب ناميبيا ، وانه لا ينبغي صرف اهتمام المجلس عن سمعيه الى ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بإعمال قراراته والقرارات الاخرى الصادرة عن الأمم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا .

٢٨٥ — وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال ان وفده لا يستطيع الموافقة على التعريف الافريقي الجنوبي الذي يربط تقرير المصير بفكرة الأمة . وأضاف انه ينبغي المحافظة على السلامة الاقليمية لناميبيا ، وان افريقيا الجنوبية لا تستطيع التملص من مسؤوليتها عن المحافظة على الاقليم الذي استلمته بموجب الانتداب .

٢٨٦ — وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان المسؤولية عن حل مشاكل الجنوب الافريقي تعود الى أعضاء الامم المتحدة مجتمعين وليس الى الدول الافريقية أو الآسيوية وحدها . وأكد انه يتعين على الامم المتحدة ان تسعى الى تهيئة أحوال تمكّن شعب ناميبيا من ان يمارس حقوقه . وأضاف ان المجلس قد رفض فكرة تجزئة الاقليم وحرمان شعب ناميبيا من حقه في انشاء وحدة سياسية واحدة ضمن الاطار القومي . ثم عرض مشروع قرار اشتركت في تقديمه بروندي ، والجمهورية العربية السورية ، وسيراليون ، والصومال (S/10372) ، وينص على ما يلي :

" ان مجلس الأمن ،

" ان يؤكّد من جديد حق شعب ناميبيا ، غير القابل للتصرف ، في الحرية والاستقلال ، الذي اعترفت به الجمعية العامة في قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ،

" وان يدرك ان الامم المتحدة أصبحت لها المسؤولية المباشرة عن ناميبيا على أثر صدور قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) ، وان على الدول ان تقيم جميع علاقاتها مع ناميبيا أو فيما يخصها على نحو يتفق مع هذه المسؤولية ،

" وان يؤكّد من جديد قراراته ٢٦٤ (١٩٦٩) و ٢٧٦ (١٩٧٠) و ٢٨٣ (١٩٧٠) ،

" وان يشير الى قراره ٢٨٤ (١٩٧٠) الذي طلب فيه من محكمة العدل الدولية اصدار فتوى بشأن السؤال التالي :

" ماهي النتائج القانونية التي تترتب على الدول من جراء استمرار وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا ، على الرغم من قرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠) ؟ ' ،

" وان يشعر بقلق شديد لرفض حكومة افريقيا الجنوبية الامتثال لقرارات مجلس الأمن بشأن ناميبيا ،

وان ينوّه بقراره ٢٨٢ (١٩٧٠) المتخذ في ٢٣ تموز / يولييه ١٩٧٠ بشأن فرض الحظر على شحن الأسلحة الى حكومة افريقيا الجنوبية ، وبأهمية هذا القرار بالنسبة لاقليم ناميبيا ،

" وان يعترف بشرعية حركة شعب ناميبيا المناوئة للاحتلال غير القانوني لاقليمه من قبل سلطات افريقيا الجنوبية ، وبحق هذا الشعب في تقرير المصير والاستقلال ،

" وقد استمتمع الى البيانات التي ادلى بها وفد منظمة الوحدة الافريقية برئاسة رئيس جمهورية موريتانيا ،

" وان يحيط علما بالبيان الذي ادلى به رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ،

" وقد درس تقرير اللجنة الفرعية الخاصة لناميبيا (S/10330) ،

" ١ - ويؤكد من جديد ان اقليم ناميبيا يدخل في المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ، وان هذه المسؤولية تتضمن الالتزام بتأييد وتعزيز حقوق شعب ناميبيا وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (٥ - ١٥) ؛

" ٢ - ويؤكد من جديد الوحدة القومية والسلامة الإقليمية لناميبيا ؛

" ٣ - ويشجب جميع محاولات حكومة افريقيا الجنوبية الرامية الى القضاء على هذه الوحدة وهذه السلامة الإقليمية ، كانشاء البانتوستانات ؛

" ٤ - ويعلن ان استمرار وجود افريقيا الجنوبية غير القانوني في ناميبيا يشكل عملا جائرا من الناحية الدولية واخلالا بالالتزامات الدولية ، وان افريقيا الجنوبية لا تزال مسؤولة امام المجتمع الدولي عن اى خرق لالتزاماتها الدولية او لحقوق شعب اقليم ناميبيا ؛

" ٥ - ويحيط علما بفتوى محكمة العدل الدولية ، وخاصة النتائج التالية التي خلصت اليها المحكمة :

" (١) انه بالنظر الى ان استمرار وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا غير شرعي ، فان افريقيا الجنوبية ملزمة بسحب ادارتها من ناميبيا فورا منهيبة بذلك احتلالها لهذا الاقليم ؛

" (٢) ان جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ملزمة بالاعتراف بعدم شرعية وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا وعدم صحة الأعمال التي تقوم بها بالنيابة عن ناميبيا او فيما يخصها ، وبالامتناع عن اتيان اى أعمال ، وخاصة عن اجراء اى معاملات مع حكومة افريقيا ليستفاد منها الاعتراف بشرعية هذا الوجود وهذه الادارة ، او تقديم الدعم او المساعدة لهما ؛

" (٣) ان على الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة ان تقدم مساعدتها في نطاق البند (٢) أعلاه ، للعمل الذي قامت به الامم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا ؛

" ٦ - ويعلن ان جميع المسائل التي تمس حقوق شعب ناميبيا تهم بصورة مباشرة جميع اعضاء الامم المتحدة ، وانهم يجب ان يضعوا ذلك نصب أعينهم عند التعامل مع حكومة افريقيا الجنوبية ، وخاصة في اى تعامل ينطوى ضمنا على اعتراف بشرعية مثل هذا الوجود وهذه الادارة غير الشرعيين أو يقدم اليهما التأييد او المساعدة ؛

" ٧ - ويدعو مرة اخرى افريقيا الجنوبية الى الانسحاب من اقليم ناميبيا ؛

" ٨ - ويعلن ان اى رفض جديد ، من جانب حكومة افريقيا الجنوبية ، للانسحاب من ناميبيا يمكن ان يوجد احوالا تضر بصيانة السلم والامن في المنطقة ؛

" ٩ - ويؤكد من جديد أحكام قراره ٢٨٣ (١٩٧٠) ولا سيما الفقرات ١ الى ٨ والفقرة

١١ منه ؛

- ١٠ -- ويطلب الى جميع الدول ، وفاءً بمسؤولياتها تجاه شعب ناميبيا ومع مراعاة الاستثناءات الواردة في الفقرتين ١٢٢ و ١٢٥ من فتوى محكمة العدل الصولية ، القيام بما يلي :
- " (أ) الامتناع عن الدخول في اية علاقات تعاهدية مع افريقيا الجنوبية في جميع الحالات التي تظهر فيها حكومة هذا البلد بمظهر المتصرف باسم ناميبيا أو فيما يخصها ؛
- " (ب) الامتناع عن الاستناد الى المعاهدات ، أو الأحكام من المعاهدات ، التي تتضمن تعاوناً نشطاً من جانب الحكومات والتي تكون افريقيا الجنوبية قد عقدتها باسم ناميبيا أو فيما يخصها ؛ والامتناع عن تطبيق تلك المعاهدات أو الأحكام ؛
- " (ج) إعادة النظر في المعاهدات الثنائية المعقودة بينها وبين افريقيا الجنوبية للتأكد من انها لا تتنافى مع الفقرتين ٥ و ٦ أعلاه ؛
- " (د) الامتناع عن ان ترسل الى افريقيا الجنوبية بعثات دبلوماسية أو خاصة يكون اقليم ناميبيا مشمولاً في ولايتها ؛
- " (هـ) الامتناع عن ارسال ممثلين قنصليين لها الى ناميبيا ، وسحب جميع هؤلاء الممثلين ان كانوا موجودين فيها حالياً ؛
- " (و) الامتناع عن الدخول في افريقيا الجنوبية ، بالنيابة عن ناميبيا أو فيما يخصها ، في اية علاقات أو معاملات اقتصادية أو غيرها قد يكون من شأنها توطيد سلطتها في هذا الاقليم ؛
- ١١ -- ويعلم ان الامتيازات ، أو الحقوق أو أسانيد الملكية والعقود ، المتعلقة بناميبيا والمفوضة من قبل افريقيا الجنوبية لأفراد أو شركات بعد صدور قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) لا يمكن ان تتمتع بالحماية أو الادعاء للذات من قبل الدول التي ينتسب اليها هؤلاء الأفراد أو الشركات في دفع المطالبات قد تتقدم بها اية حكومة شرعية مقبلة في ناميبيا ؛
- ١٢ -- ويطلب من اللجنة الفرعية الخاصة لناميبيا مواصلة دراسة مسألة ناميبيا وفقاً للمهام المسندة اليها بموجب الفقرتين ١٤ و ١٥ من قرار مجلس الا من ٢٨٣ (١٩٧٠) ومع ايلاء الاعتبار ، بصورة خاصة ، الى ضرورة توفير الحماية الفعالة للمصالح الناميبية على المستوى الدولي ودراسة التدابير المناسبة التي تستطيع الامم المتحدة عن طريقها الوفاء بمسؤوليتها تجاه ناميبيا ؛
- ١٣ -- ويطلب الى اللجنة الفرعية الخاصة مراجعة المعاهدات المتعددة الأطراف للتأكد من عدم دخول الدول في اتفاقات تعترف بسلطة افريقيا الجنوبية على ناميبيا ؛
- ١٤ -- ويدعو جميع الدول الى تأييد وتعزيز حقوق شعب ناميبيا والى القيام ، لهذه الغاية ، بتنفيذ أحكام هذا القرار تنفيذاً تاماً ؛
- ١٥ -- ويرجو من الامين العام اعلامه دورياً عن تنفيذ أحكام الفقرة ١٠ أعلاه . "

٢٨٧ — وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فقال ان مقدمي مشروع القرار ، تحلوا منهم بروح التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة ، وحرضا منهم على الحصول على موافقة المجلس الـاجماعية ، لم يضعوا نصا يتضمن جميع العوامل والتدابير العملية التي كانوا يودون ادراجها فيه ، غير انهم ضمنوا النص بعض العناصر التي رأوا لزوم التشديد عليها . واسترعى نظر المجلس ، بصفة خاصة ، الى الفقرات ٣ و ٤ و ٧ و ١٤ من المنطوق .

٢٨٨ — وتكلم ممثل الأرجنتين ، فاقترح ادخال بعض التعديلات على مشروع القرار المشترك ، ومن بينها ادراج نص يعرب فيه المجلس عن تقديره لفتوى محكمة العدل الدولية ، ونص آخر يدعو فيه المجلس افريقيا الجنوبية الى الدخول فورا في مباحثات مع الامين العام او مع هيئة مختصة بالأمام المتحدة بغية اقامة نظام دولي جديد لناميبيا وفقا للفصل الثاني عشر من الميثاق وللمعمل على تمكين شعب اقليم ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير وفقا للقرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) .

٢٨٩ — وتكلم ممثل ايطاليا ، فقال انه ينبغي ادراج عبارة " بشأن مسألة ناميبيا بالذات " في النص الذي يعرب فيه المجلس عن تقديره لفتوى المحكمة ، بالنظر الى ان بعض الوفود أبدت تحفظات بشأن بعض اجزاء الفتوى .

٢٩٠ — وفي الجلسة ١٥٩٧ المعقودة في ١٩ تشرين الاول / اكتوبر ، قدم ممثل الصومال مشروع قرار منقح (S/10372/Rev.1) وصفه بأنه يتضمن معظم الاقتراحات التي قدمها ممثل الأرجنتين باستثناء الاقتراح الراي الى دعوة افريقيا الجنوبية الى الدخول في مباحثات مع الامين العام بغية تمكين الامم المتحدة من تلقتل المسؤولية عن اقليم ناميبيا في اقرب وقت ممكن . وأوضح ان المجموعة الآسيوية الافريقية ، التي لها مفهوما الخاص عن نوع التدابير اللازمة لضمان ممارسة تقرير المصير ممارسة صحيحة كاملة ، رأت ان هذا الاقتراح سيتنافى مع روح الصياغة العامة لمشروع القرار وان لم يكن يختلف مع مضمونه اختلافا مبدئيا .

٢٩١ — وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال انه مهما كان القرار الذي يتوصل اليه مجلس الامن ، فانه ينبغي ترك الباب مفتوحا دوما لاجراء شكل من اشكال المفاوضات التي يمكن ان تؤدي الى الهدف النهائي وهو استقلال ناميبيا ، ولذلك فان بلده بصدده اعداد نص قرار اضافي يفتح الباب لاجراء مثل هذه المفاوضات دون ان يتنافى ، بأى حال ، مع مشروع القرار الرابعي .

٢٩٢ — وفي الجلسة ١٥٩٨ المعقودة في ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ، تكلم ممثل الصومال ، فقال ان مقدمي مشروع القرار الرابعي وافقوا على تعديل الفقرة ٦ من منطوقه باحلال عبارة " يوافق على " محل كلمة " يؤيد " .

٢٩٣ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان وفده لا يستطيع الاقتراع تأييدا لمشروع قرار يقر ضمنا النتائج التي انتهت اليها محكمة العدل الدولية ، ولذلك فانه سيمتنع عن الاقتراع عليه .

٢٩٤ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، فقال ان وفده سيقترح مع مشروع القرار
الرباعي وسيؤيده ، ولكن اقتراعه لا يجب ان يؤول بأنه يشكل اى تقييد في موقفه من القرارات السابقة
التي امتنع عن الاقتراع عليها . و اضاف ليقول ان وفده يفهم كلمة " حركة " ، الواردة في الفقرة
السابعة من لياحة مشروع القرار ، بمعناها السلمي ولا يعتبرها منطوية على تأييد لدعوى أية
جماعة من الناميبين بانها تمثل الاقليم . وقال ، فيما يتعلق بالفقرة ١٠ من المنطوق ، ان حكومته
تري ان الدول حرة في اتخاذ تدابير مناسبة لحماية مواطنيها ومساعدة شعب ناميبيا .

٢٩٥ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان وفده سيمتنع عن الاقتراع على مشروع القرار
المنقح ، بالنظر الى ان المقدمات التي بنيت عليها معظم الاقتراحات الواردة فيه غير مقبولة لديه .
قرار : في الجلسة ١٥٩٨ المعقودة في ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧١ ، اعتمد مشروع
القرار الرباعي بصيغته المعدلة (S/10372/Rev.1) بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع عضوين عن
الاقتراع (فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، فصدر بوصفه القرار
٣٠ (١٩٧١) .

٢٩٦ — وينص القرار على ما يلي :

" ان مجلس الأمن ،

" ان يؤكّد من جديد حق شعب ناميبيا ، غير القابل للتصرف ، في الحرية والاستقلال ، الذي
اعترفت به الجمعية العامة في قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر
١٩٦٠ ،

" وان يدرك ان الامم المتحدة أصبحت لها المسؤولية المباشرة عن ناميبيا على اثر صدور
قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ ، وان على الدول ان
تقيم جميع علاقاتها مع ناميبيا او فيما يخصها على نحو يتفق مع هذه المسؤولية ،

" وان يؤكّد من جديد قراره ٢٦٤ (١٩٦٩) المتخذ في ٢٠ آذار / مارس ١٩٦٩ ، وقراره
٢٧٦ (١٩٧٠) المتخذ في ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٠ ، وقراره ٢٨٣ (١٩٧٠) المتخذ
في ٢٩ تموز / يوليه ١٩٧٠ ،

" وان يشير الى قراره ٢٨٤ (١٩٧٠) المتخذ في ٢٩ تموز / يوليه ١٩٧٠ الذي طلب فيه
من محكمة العدل الدولية اصدار فتوى بشأن السؤال التالي :

" ماهي النتائج القانونية التي تترتب على الدول من جراء استمرار وجود افريقيا الجنوبية
في ناميبيا ، على الرغم من قرار مجلس الامن ٢٧٦ (١٩٧٠) ؟ " ،

" وان يشعر بقلق شديد لرفض حكومة افريقيا الجنوبية الامثال لقرارات مجلس الامن بشأن
ناميبيا ،

" وان يشير الى قراره ٢٨٢ (١٩٧٠) المتخذ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٠ بشأن فرض الحظر على شحن الأسلحة الى حكومة افريقيا الجنوبية ويؤكد على أهمية القرار المذكور بالنسبة لاقليم ناميبيا ،

" وان يعترف بشرعية حركة شعب ناميبيا المناوئة للاحتلال غير القانوني لاقليمه من قبل سلطات افريقيا الجنوبية وبحق هذا الشعب في تقرير المصير والاستقلال ،

" وان يحيط علما بالبيانات التي ادلى بها وفد منظمة الوحدة الافريقية برئاسة رئيس جمهورية موريتانيا بوصفه الرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة المذكورة ،

" وان يحيط علما كذلك بالبيان الذي ادلى به رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ،

" وقد استمع الى البيان الذي ادلى به وفد حكومة افريقيا الجنوبية ،

" وقد درس تقرير اللجنة الفرعية الخاصة لناميبيا ،

" ١ - يؤكد من جديد ان اقليم ناميبيا يدخل في المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ، وان هذه المسؤولية تتضمن الالتزام بتأييد وتعزيز حقوق شعب ناميبيا وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

" ٢ - ويؤكد من جديد الوحدة القومية والسلامة الاقليمية لناميبيا ؛

" ٣ - ويشجب جميع محاولات حكومة افريقيا الجنوبية الرامية الى القضاء على هذه الوحدة وهذه السلامة الاقليمية ، كانشاء البانتوستانات ؛

" ٤ - ويعلن ان استمرار وجود افريقيا الجنوبية غير القانوني في ناميبيا يشكل عملا جائرا من الناحية الدولية واختلالا بالالتزامات الدولية ، وان افريقيا الجنوبية لا تزال مسؤولة امام المجتمع الدولي عن اى خرق لالتزاماتها الدولية او لحقوق شعب اقليم ناميبيا ؛

" ٥ - ويحيط علما مع التقدير بفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ ؛

" ٦ - ويوافق على رأى المحكمة الذي اعربت عنه في الفقرة ١٣٣ من فتاها والقائل بما يلي :

" (١) لأنه بالنظر الى ان استمرار وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا غير شرعي ، فان افريقيا الجنوبية ملزمة بسحب ادارتها من ناميبيا فورا منهية بذلك احتلالها لهذا الاقليم ؛

" (٢) ان جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ملزمة بالاعتراف بعدم شرعية وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا وعدم صحة الاعمال التي تقوم بها بالنيابة عن ناميبيا او فيما يخصها ، وبالامتناع عن اتيان اى اعمال ، وخاصة عن اجراء اى معاملات مع حكومة افريقيا الجنوبية يستفاد منها الاعتراف بشرعية هذا الوجود وهذه الاداية أو تقديم الدعم او المساعدة لهما ؛

- " (٣) ان على الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة ان تقدم مساعدتها ، في نطاق
البند (٢) اعلاه ، للعمل الذي قامت به الامم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا ؛
- " ٧ - ويعلن ان جميع المسائل التي تمس حقوق شعب ناميبيا تهم بصورة مباشرة جميع
أعضاء الامم المتحدة ، وانهم يجب ان يضعوا ذلك نصب أعينهم عند التعامل مع حكومة ما فريقيا
الجنوبية ، وخاصة في اى تعامل ينطوى ظمنا على اعتراف بشرعية مثل هذا الوجود وهذه الادارة غير
الشرعيين او يقدم اليهما التأييد او المساعدة ؛
- " ٨ - ويدعو مرة اخرى افريقيا الجنوبية الى الانسحاب من اقليم ناميبيا ،
- " ٩ - ويعلن ان اى رفض جديد ، من جانب حكومة افريقيا الجنوبية ، للانسحاب من ناميبيا
يمكن ان يوجد أحوالا تضر بصيانة السلم والأمن في المنطقة ؛
- " ١٠ - ويؤكد من جديد أحكام قراره ٢٨٣ (١٩٧٠) ، ولا سيما الفقرات ١ الى ٨
والفقرة ١١ منه ؛
- " ١١ - ويطلب الى جميع الدول ، وفاء بمسؤولياتها تجاه شعب ناميبيا ومع مراعاة
الاستثناءات الواردة في الفقرتين ١٢٢ و ١٢٥ من فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في
٢١ حزيران /يونيه ١٩٧١ ، القيام بما يلي :
- " (أ) الامتناع عن الدخول في أية علاقات تعاھدية مع افريقيا الجنوبية في جميع الحالات
التي تظهر فيها حكومة هذا البلد بمظهر المتصرف باسم ناميبيا أو فيما يخصها ؛
- " (ب) الامتناع عن الاستناد الى المعاهدات ، والأحكام من المعاهدات ، التي تتضمن
تعاوناً نشطاً من جانب الحكومات والتي تكون افريقيا الجنوبية قد عقدتها باسم ناميبيا أو فيما
يخصها ؛ والامتناع عن تطبيق تلك المعاهدات والأحكام ؛
- " (ج) اعادة النظر في المعاهدات الثنائية المعقودة بينها وبين حكومة افريقيا الجنوبية
للتأكد من انها لا تتنافى مع الفقرتين ٥ و ٦ أعلاه ؛
- " (د) الامتناع عن ان ترسل الى افريقيا الجنوبية بعثات دبلوماسية أو خاصة يكون اقليم
ناميبيا مشمولا في ولايتها ؛
- " (هـ) الامتناع عن ارسال ممثلين قنصليين لها الى ناميبيا وسحب جميع هؤلاء الممثلين ان
كانوا موجودين فيها حاليا ؛
- " (و) الامتناع عن الدخول مع افريقيا الجنوبية ، بالنيابة عن ناميبيا أو فيما يخصها ، في
أية علاقات او معاملات اقتصادية أو غيرها قد ييكون من شأنها توطيد سلطتها في هذا الاقليم ؛

" ١٢ — ويعلن ان الامتيازات ، او الحقوق أو أسانيد الملكية والعقود ، المتعلقة بـناميبيا والممنوحة من قبل أفريقيا الجنوبية لأفراد أو شركات بعد صدور قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (٢٢) للسورة لا يمكن ان تتمتع بالحماية او الادعاء للذات من قبل الدول التي ينتسب اليها هؤلاء الأفراد او الشركات في دفع مطالبات قد تتقدم بها أية حكومة شرعية مقبلة في ناميبيا ،

" ١٣ — ويطلب من اللجنة الفرعية الخاصة لناميبيا مواصلة دراسة مسألة ناميبيا وفقا للمهام المسندة اليها بموجب الفقرتين ١٤ و ١٥ من قرار مجلس الامن ٢٨٣ (١٩٧٠) ومع ايلاء الاعتبار ، بصورة خاصة ، الى ضرورة توفير الحماية الفعالة للمصالح الناميبية على المستوى الدولي ، ودراسة التدابير المناسبة التي تستطيع الامم المتحدة عن طريقها الوفاء بمسؤوليتها تجاه ناميبيا ؛

" ١٤ — ويطلب الى اللجنة الفرعية الخاصة لناميبيا مراجعة جميع المعاهدات والاتفاقات المخالفة لأحكام هذا القرار لتحديد ما اذا كانت هناك دول دخلت في اتفاقات تعترف بسلطة افريقيا الجنوبية على ناميبيا ، واعلامه دوريا عن ذلك ؛

" ١٥ — ويدعو جميع الدول الى تأييد وتعزيز حقوق شعب ناميبيا والى القيام ، لهذه الغاية ، بتنفيذ أحكام هذا القرار تنفيذا تاما ؛

" ١٦ — ويرجو من الامين العام اعلامه دوريا عن تنفيذ أحكام هذا القرار . "

٢٩٧ — وتكلم ممثل بلجيكا معللا اقتراحه ، فقال انه رغم ان وفده اقترح بتأييد مشروع القرار ، فانه يعتقد انه لا ينبغي اعطاء الفقرة ١٢ من المنطوق أثرا رهيبا . وأضاف ان بلجيكا ترى انه لن يكون بوسعها تنفيذ الحكم الوارد في هذه الفقرة الا فيما يتعلق بالمستقبل فقط .

٢٩٨ — وبعد ذلك قدم ممثل الأرجنتين مشروع القرار التالي (S/10376) :

" ان مجلس الأمن ،

" وقد واصل دراسة مسألة ناميبيا ،

" وان يدرك المسؤولية والالتزام الخاصين المترتبين على الامم المتحدة تجاه شعب واقليم ناميبيا ،

" وان يؤكد من جديد مرة اخرى حق شعب ناميبيا ، غير القابل للتصرف والتقدم ، في تقرير المصير والاستقلال ،

" وان يؤكد من جديد أيضا ضرورة الحفاظ على الوحدة القومية والسلامة اقليمية لناميبيا ،

" ١ — يدعو الامين العام الى ان يقوم ، بالنيابة عن الامم المتحدة وفي اقرب وقت ممكن ، باتخاذ جميع التدابير الضرورية ، بما في ذلك اجراءات اتصالات مع جميع الاطراف المعنيين ، بغية

تهيئة الأحوال اللازمة لتمكين شعب ذلك الاقليم من ان يمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال بحرية ومع المراعاة التامة لمبادئ المساواة الانسانية ، وذلك وفقا لميثاق الامم المتحدة ؛

” ٢ — ويرجو من الامين العام ان يرفع تقريراً الى مجلس الامن عن تنفيذ هذا القرار . ”

ثم اوضح الممثل ان التدابير المبينة في مشروع القرار لا تتنافى مع التدابير الواردة في القرار الذي اعتمدته المجلس منذ هنيهة . وأضاف ان وفده يرى انه ينبغي تقصي شتى الوسائل الممكنة لتأمين استقلال ووحدة ناميبيا في المستقبل واتاحة الفرصة للمسؤولين عن الاقليم لكي يبرهنوا على سلامة نواياهم .

٢٩٩ — وتكلم ممثل سيراليون ، فاقترح تعديل الفقرة الاولى من الديباجة بحيث يصبح نصها كما يلي : ” وقد واصل دراسة مسألة ناميبيا ، ودون مساس بالتدابير التي ستتخذ بصدور قرارات مجلس الامن الاخرى . ”

٣٠٠ — وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان الفقرة ٢ من المنطوق يجب ان تعدل كيما يطلب الى الامين العام ان يرفع تقريراً في موعد لا يتجاوز تاريخاً محدداً .

٣٠١ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه بالنظر الى ان مشروع القرار الارجنطيني لا يشير أبداً الى اي من قرارات الامم المتحدة السابقة ، فانه يمكن التساؤل عن الأساس الذي يستند اليه الامين العام في التدابير التي يتخذها . وأضاف انه يرى ان النص المقترح يتطلب الثروة والتشاور في الأمر . وحث على اعطاء أعضاء المجلس فسحة من الوقت لاعلام حكوماتهم وتلقي التعليمات اللازمة .

٣٠٢ — وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فقال انه قد يكون من المناسب اضافة فقرة الى المنطوق يدعو فيها المجلس حكومة افريقيا الجنوبية الى التعاون التام مع الامين العام فسي الاتصالات التي سيبدأها .

٣٠٣ — وفي ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ، قدم ممثل الارجننتين النص المنقح التالي لمشروع قرار وفده (S/10376/Rev.1) :

” ان مجلس الامن ،

” وقد واصل دراسة مسألة ناميبيا ، ودون مساس بالقرارات الاخرى التي اصدرها مجلس الامن في هذا الشأن ،

” وان يدرك المسؤولية والالتزام الخاصين المترتبين على الامم المتحدة تجاه شعب واقليم ناميبيا ،

و ” وان يؤكد من جديد مرة اخرى حق شعب ناميبيا ، غير القابل للتصرف والتقدم ، في تقرير المصير والاستقلال ،

" وان يؤكّد من جديد أيضا ضرورة الحفاظ على الوحدة الإقليمية والسلامة الإقليمية لناميبيا ،

" ١ — يدعو الأمين العام الى ان يقوم ، بالنيابة عن الامم المتحدة وفي اقرب وقت ممكن ،
ببدء اتصالات مع جميع الاطراف المعنيين بغية تهيئة الأحوال اللازمة لتمكين شعب ناميبيا من ان
يمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال وحرية ومع المراعاة التامة لمبادئ المساواة الانسانية ، وذلك
وفقا لميثاق الامم المتحدة ؛

" ٢ — ويدعو حكومة افريقيا الجنوبية الى التعاون التام مع الأمين العام في تنفيذ
هذا القرار ؛

" ٣ — ويرجو من الأمين العام ان يرفع تقريراً الى مجلس الامن عن تنفيذ هذا القرار في
موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٧٢ ."

٣٠٤ — وقد واصل مجلس الامن النظر في مسألة ناميبيا خلال الجلسات التي عقدها في
أديس ابابا من ٢٨ كانون الثاني / يناير الى ٤ شباط / فبراير ١٩٧٢ . وللاطلاع على عرض لهذه
المناقشات وللقرارات التي اتخذها مجلس الامن في ذلك الحين ، انظر الفرع الثاني من الفصل
العاشر أدناه .

الفرع الثالث

الرسائل اللاحقة

٣٠٥ — ارسل الرئيس بالنيابة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر
(S/10379) ، احال بها اليه نص التماس خطي بشأن مسألة ناميبيا .

٣٠٦ — وارسل وزير خارجية جمهورية المانيا الديمقراطية الى رئيس مجلس الامن برقية مؤرخة
في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر (S/10379) تم تعميمها بناءً على تعليمات الرئيس . وقد أعلن الوزير
في برقيته ان حكومته ترحب بقرار مجلس الامن ٣٠١ (١٩٧١) وتؤكد انه ستواصل ، وفقاً
للتزامات الدول غير الأعضاء المشار اليها في فتوى محكمة العدل الدولية ، العمل من أجل تأمين
التقيد المطلق بالتدابير التي أقرها مجلس الامن والجمعية العامة فيما يتعلق بناميبيا .

٣٠٧ — وارسل رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني / يناير
١٩٧٢ (S/10538) ، احال بها نص بيان أصدره ، ~~بشؤون~~ من مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، فيما
يتعلق باضراب العمال كان حاصلاً في ذلك الوقت في ناميبيا .

٣٠٨ — وارسل الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني / يناير (S/10527) ، احوال بها اليه نص القرار (٢٨٧) د (٢٦ —) الذي اعتمدته الجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا في دورتها السادسة والعشرين .

٣٠٩ — وارسل رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٨ أيار/مايو (S/10635) ، لفت فيها نظر المجلس الى اتفاق عام في الآراء اعتمدته ، بشأن مسألة ناميبيا ، اللجنة الخاصة في اديس ابابا في ٢٧ نيسان/ابريل ، وأعربت فيه لمن أملها في أن يتخذ مجلس الأمن تدابير فعالة ، وفقا للميثاق ، لتأمين امتثال افريقيا الجنوبية لطلب المجلس بأن تنسحب من ناميبيا .

الفصل الخامس

شكوى زامبيا —

— ٠ —

الفرع الاول

الرسائل الموجهة الى مجلس الأمن وطلب اجتماعه —

٣١٠ - ارسل ممثل زامبيا الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧١ (S/10352) ، طلب فيها عقد اجتماع لمجلس الأمن للنظر في سلسلة من الحوادث والانتهاكات للمجال الجوي والسلامة الاقليمية لزامبيا ، ارتكبتها قوات حكومة افريقيا الجنوبية . وذكرت الرسالة ان الحوادث تقع منذ فترة من الزمن في منطقة الحدود الفاصلة بين زامبيا واقلية ناميبيا الذي تحتفظ فيه افريقيا الجنوبية ، بصورة غير قانونية ، بقوات عسكرية وقوات من الشرطة لقمع حركات التعبير الناميبية . وتضمنت الرسالة ، على وجه التحديد ، اتهاماً بأن هذه القوات قد دخلت اقليم ناميبيا في ٥ تشرين الاول / اكتوبر قادمة من تلك المنطقة ، أى قطاع كابريني في ناميبيا .

٣١١ - وأرسل ممثلو ٤٧ دولة من الدول الاعضاء رسالة مؤرخة في ٧ تشرين الاول / اكتوبر (S/10364) ، أيدوا فيها طلب زامبيا عقد اجتماع لمجلس الأمن وأكدوا على ان الغارة المسلحة الاخيرة التي قامت بها السلطات الافريقية الجنوبية تشكل تهديداً للسلم والأمن في المنطقة . وقالوا انهم يرون ان هذا الحادث قد أثبت ايضا صدق قول الدول الافريقية المستقلة باستحالة التمييز بين الاسلحة المخصصة للقمع الداخلي والاسلحة المخصصة للاغراض الهجومية . ودعوا مجلس الأمن الى اتخاذ تدابير فورية لانهاء الاحتلال غير القانوني لناميبيا والانتهاك الحاصل للسلامة الاقليمية لاحدى الدول الاعضاء .

٣١٢ - وأرسل ممثل ليسوتو الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الاول / اكتوبر (S/10368) ، أعرب فيها ، بالنيابة عن حكومته ، عن تأييده للطلب الذي قدمته زامبيا لعقد اجتماع لمجلس الأمن ، وذلك ايما ناً منها بمسؤولية المجلس عن صيانة السلم في المنطقة وضمان السلامة الاقليمية للدول الاعضاء .

الفرع الثاني

النظر في المسألة في الجلسات ١٥٩٠ الى ١٥٩٢

(٨-١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧١)

٣١٣ - في الجلسة ١٥٩٠ المعقودة في ٨ تشرين الاول / اكتوبر ، قرر المجلس ، بدون اعتراض ، ادراج الشكوى التي قدمتها زامبيا في جدول أعماله . ودعا الرئيس ، بموافقة المجلس ، ممثلي زامبيا ، والجمهورية التنزانية المتحدة ، ونيجيريا ، وأفريقيا الجنوبية ، وكينيا ، وغينيا ، بناء على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق الاقتراع . ووجه المجلس بعد ذلك دعوات مماثلة الى ممثلي يوغوسلافيا ، والهند ، وباكستان .

٣١٤ - وتكلم ممثل زامبيا ، فقال ان المجلس مجتمع للنظر في سلسلة من الانتهاكات المستمرة للمجال الجوي لبلده ولسلامته الإقليمية ، ارتكبتها القوات المسلحة لأفريقيا الجنوبية ، مما أوجده حالة خطيرة في المنطقة . وأوضح ان وحدات من الجيش الأفريقي الجنوبي دخلت ، في ٥ تشرين الاول / اكتوبر ، إقليم زامبيا مستخدمة الزوارق السريعة وطائرات الهليكوبتر بدعوى مطاردة المناضلين في سبيل الحرية ، وامتدت بعض الوقت في داخل زامبيا تبحث عنهم دون جدوى قبل ان تعود الى قاعدتها العسكرية في قطاع كابريفي . وأضاف ان نوايا أفريقيا الجنوبية العدوانية أصبحت واضحة منذ عام ١٩٦٨ حين قال رئيس وزراء أفريقيا الجنوبية ان بلده " سيضرب زامبيا ضربة شديدة لتتساقط ابدانها " . ومضى ممثل زامبيا فقال ان الصحف الأفريقية الجنوبية المؤيدة للفصل العنصري قد ذكرت مؤخرا ان السيد فورستر أعلن امام مؤتمر عقده حزبه الحاكم ان حكومته ستلاحق المناضلين في سبيل الحرية على " طول الطريق حتى لوساكا " . وأكد ممثل زامبيا على ان الحادث الحالي ليس الاول من نوعه ، وأن أفريقيا الجنوبية قد انتهكت باستمرار السلامة الإقليمية لناميبيا . وأشار الى ٢٤ انتهاكا لسيادة بلده ارتكبتها أفريقيا الجنوبية في الفترة بين ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٨ و٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧١ . وقال ان زامبيا تعرضت لهذه الاعمال العدوانية لأن الصدفة شاعت ان تكون متاخمة لاقليم ناميبيا الدولي الواقع تحت حكم الأقلية غير الشرعي ، ولأنها تؤمن باللاعنصرية وتعارض فكرة اجراء حوار مع أفريقيا الجنوبية ، وتعتقد بأن لشعوب الجنوب الأفريقي الحق في تقرير المصير ، وتعارض دعوى سيادة الرجل الأبيض ، ولأنها تتقيد ، بوصفها عضوا مخلصا في الامم المتحدة ، بالالتزامات المترتبة عليها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق . وأكد على ان بلده غير مسؤول عن أعمال المناضلين في سبيل الحرية الذين يقسمون الاضطهاد الأفريقي الجنوبي . وأضاف ان افريقيـــــــــا الجنوبية عمدت الى التدخل في شؤون زامبيا الداخلية عن طريق تمويل المعارضة الداخلية ، وانها حين فشلت في القضاء على وحدة زامبيا بهذه الطريقة لجأت الى الاعمال العسكرية . وأعلن ان زامبيا ترغب في ان يسود السلم والاستقرار على حدودها ، ولكن الحديث عن السلم مع افريقيا الجنوبية

لن يكون واقعيا قبل ان تحل مشكلة الفصل العنصرى . وقال ان بلده قد تعرض للمعدوان ، وانه يأمل في ان يفرق المجلس بين المعتدى وضحية المعدوان ، وانه اذا قرر المجلس ان يرسل الى زامبيا بعثة لتقصي الحقائق ، فان بلده سيرحب بها ويوليها مساعدته ولكن شرط ان يسمح ايضا للبعثة بالدخول الى ناميبيا لكي تتمكن من وضع تقرير متوازن .

٣١٥ - وتكلم ممثل تنزانيا ، فقال ان البيان الذى أدلى به ممثل زامبيا قد أوضح ان الانتهاكات التي تعرض لها اقليم بلده قد نفذت وفق خطة اعدتها افريقيا الجنوبية والسلطات الاستعمارية في لشبونة . وأضاف انه ليس من المستغرب وقوع المعدوان الاخير ، انه لا يتوقع من نظام يخضع أغلبية السكان للقمع المنظم ان يحرص على التزام القواعد الدولية . ومضى يقول ان الاعتداء الذى تعرضت له زامبيا هو جزء من عطية مستمرة ، وان التقاعس عن القيام بعمل سريع لن يؤدى الا الى زيادة حدة المواجهة . وأردف ان بعض أعضاء المجلس ، الذين هم حلفاء للانظمة العنصرية الاستعمارية القائمة في افريقيا لم يبالوا بتحذيرات الزعماء الافريقيين بشأن خطر نشوب نزاع مسلح . واستطرد يقول ان الفارة على زامبيا يجب ان تتيح الفرصة لمجلس الأمن لكي يعيد النظر في موقفه حيال الجنوب الافريقي ، ذلك انه لم يعد ثمة وقت لانصاف التدابير او للقرارات الفاشية . وناشد ، بصورة خاصة ، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ، حلفاء افريقيا الجنوبية ، ان يكفوا عن مساعدة المعتدين . وقال ان استمرار تزويد الانظمة العنصرية بالاسلحة ، بالاضافة الى كونها يشكل انتهاكا لقرار المجلس بفرض الحظر ، يعتبر دعما مباشرا لنظام الفصل العنصرى . وذكر ان افريقيا الجنوبية تريد صرف الانتباه عن أحوالها الداخلية المضطربة ولذلك راحت تبحث عن اعداء خارجيين وهميين . وأكد من جديد تأييد وفده لزامبيا ، وحث المجلس على المطالبة باحترام سلامتها الاقليمية احتراماً تاماً .

٣١٦ - وتكلم ممثل افريقيا الجنوبية ، فقال انه قد وقعت فعلا حوادث في قطاع كابريفيسى بالقرب من الحدود الزامبية في ٤ و٥ تشرين الاول / اكتوبر . ففي ٤ تشرين الاول / اكتوبر ، نسفت سيارة تقل افراداً من الشرطة الافريقية الجنوبية نتيجة انفجار لغم أرضي ، فأصيب أربعة من ركبها بجروح خطيرة . وفي اليوم التالي ، قتل لغم أرضي آخر شرطياً افريقيا جنوبياً كان يحقق في الحادث السابق ، وقد عثر على أثر اقدام أربعة اشخاص قد موا من اقليم زامبيا ثم عادوا اليه . وأضاف المشعل ان رئيس وزراء افريقيا الجنوبية قد حذر مرارا وتكرارا من انه لا يمكن لأى بلد ان يسكت على ارتكاب مثل هذه الاعمال العدائية ضد اقليمه او الاقليم التي تحت سيطرته ، ولذلك قامت قوات الشرطة الافريقية الجنوبية بتتبع الاثر ولكنها لم تعبر الحدود الزامبية . وذكر انه وقعت في الماضي حوادث اجتياز غير مرخص به وغير مقصود للمجال الجوى وللحدود كان الجانبان مسؤولين عنها . وأوضح انه ، ما بين تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٩ وتموز / يولييه ١٩٧١ ، انتهكت زامبيا المجال الجوى لافريقيا الجنوبية الغربية في ١٢ مناسبة ، ومع ذلك فان السلطات هناك لا تزال تسمح للزامبيين بعبور الحدود ، بدون جوازات سفر ، للحصول على العلاج في المستشفيات . وأردف ان الأخطر من ذلك حوادث التسلسل التي قامت بها عصابات مسلحة من زامبيا عبرت الحدود بغية القيام بأعمال تخريبية . وقال انه حدثت

خمسة انفجارات للألغام في عام ١٩٧١، وأن حكومته طلبت من زامبيا اتخاذ تدابير لمنع مثل هذه التسلات ولكنها لم تتلق أى رد على هذا الطلب، وانها مضطرة الى حماية سكان افريقيا الجنوبية وافريقيا الجنوبية الغربية من أعمال الارهاب، ولذلك فهي لن تسكت على مثل هذه الاعمال .

٣١٧ - وتكلم ممثل بوروندى، فقال ان التهديدات التي توجهها افريقيا الجنوبية لزامبيا في هذا الوقت الى تعرض فيه مشكلة ناميبيا على المجلس، تدل على ازدياد رائها المطلق للأمم المتحدة، وان ادعاءها بأن انفجارات الألغام قد سببها الناميبيون الملتجئون الى زامبيا ليس الا ذريعة اخرى لتحقيق أهدافها التوسعية . وأضاف ان الحقيقة هي ان الناميبيين قد نجحوا، على الرغم من الطغيان الذي يتعرضون له في القيام بعملياتهم في داخل الاقليم نفسه، وان المجلس الذي عرضت عليه في الماضي حالات عدوان مماثلة ارتكبتها افريقيا الجنوبية، يتعين عليه مواصلة الدفاع عن مبدئي العدل والحريّة .

٣١٨ - وتكلم ممثل كينيا، فقال ان وفده يعتبر كل عدوان ترتكبه افريقيا الجنوبية على أية دولة افريقية عدوانا على كينيا ذاتها ؛ ولذلك فان كينيا تشجب الاعتداء الاخير وتتوقع من المجلس ان يتخذ تدابير صارمة ضد النظام الحاكم في افريقيا الجنوبية . وأضاف ان وفده يرى ان استمرار حصول افريقيا الجنوبية على الدعم من أعضاء مجلس الأمن الذي كانوا في طليعة عملية استثمار افريقيا، يشكل تهديدا لاستقلال البلدان الافريقية . ودكر المجلس بأنه قد عرضت عليه مؤخرا شكاوى تتعلق بعدوان ارتكبه البرتغال ضد فينيا والسنغال . وأعلن ان محور افريقيا الجنوبية - روديسيا - البرتغال يهدد السلم في افريقيا ووجود الأمم المتحدة ذاته، ولذلك ينبغي على المجلس اتخاذ تدابير حاسمة ضد افريقيا الجنوبية التي ستعتبر سكوت الأمم المتحدة بمثابة ترخيص لها بارتكاب المزيد من العدوان . ومضى يقول ان حكومته تطلب الى المجلس ان يشجب العدوان المرتكب ضد زامبيا، وان يطالب بتقديم اعتذار وبأن تتعهد افريقيا الجنوبية باحترام السلامة الإقليمية لزامبيا ولجميع الدول المستقلة في الجنوب الافريقي .

٣١٩ - وتكلم ممثل نيجيريا، فقال ان وزير خارجية افريقيا الجنوبية قد أكد ان حكومته تنوى نقل الحرب الداخلية الدائرة في ناميبيا الى زامبيا عن طريق ملاحقة المناضلين في سبيل الحريّة . وأضاف الممثل قائلا ان افريقيا الجنوبية لا تملك أى دليل على ان زامبيا كان لها أى ضلع في بسّ الألغام التي اتخذت ذريعة للاعتداء . ومضى يقول انه، بالنظر الى كون المجلس قد تخلف عن اتخاذ تدابير شديدة ضد افريقيا الجنوبية، فان هذا البلد لا يشعر بأى وازع يمنعه من ارتكاب أعمال عدوانية . وأردف قائلا ان الدول الافريقية قد تكون ضعيفة عسكريا ولكن سيأتي الوقت الذي تتمكن فيه من الرد . وأكد ان افريقيا الجنوبية تشكل تهديدا عسكريا لأمن الدول الافريقية وانه ما لم يضغط مجلس الأمن بمسؤولياته، فانه يحتمل ان تعجل افريقيا الجنوبية بنشوب حرب عنصرية . ولذلك يتعين على المجلس ان يحمي السلامة الإقليمية لجميع الدول الاعضاء ويخرج الادارة الافريقية الجنوبية من اقليم ناميبيا .

٣٢٠ - وتكلم ممثل سيراليون، فقال ان وفده يستخلص من الايضاح الذي قدمه وزير خارجية افريقيا الجنوبية ان افريقيا الجنوبية تعترف بأنها انتهكت اقليم زامبيا على أثر استفزازات صادرة عن ارهابيين ناشطين في " افريقيا الجنوبية الغربية " وليس في زامبيا . وأشار الى موضوع الالغام البرية فقال انه كان يجدر بافريقيا الجنوبية ان تحدد مكانها بالضبط وكذلك عددها ومنشأها، لأنه يبدو و لوفده أن هذه الالغام قد زرعتها الافريقيون الجنوبيون أنفسهم . ولا حظ، فيما يتعلق بالتحقيق في حادث عبور الحدود، فقال ان من المتعذر تبين آثار الاقدام في تربة صلبة . وخلص الى القول بأنه يتعين على المجلس ان يطلب من افريقيا الجنوبية ان تكف عن انتهاك السلامة الإقليمية لناميبيا، وان تزيل وجودها من ناميبيا .

٣٢١ - وتكلم ممثل الصومال، فشد على ان السياسة المنصرية التي تطبقها افريقيا الجنوبية تشكل تهديدا لسيادة الدول الافريقية وسلامتها الإقليمية وللسلم في المنطقة كلها . وقال ان على الامم المتحدة ان تعالج مسألة الجنوب الافريقي في اطار برنامج عمل منسق . وأضاف يقول ان الأمين العام قد تحدث عن العوامل المشتركة في منطقة الجنوب الافريقي وطلب من الزعماء الافريقيين ارشاد المجتمع الدولي بشأن كيفية حل مشاكل المنطقة . وأشار الى ان بيان لوساكا تضمن صيغة للحل رفضتها افريقيا الجنوبية وبذلك استمرت الحالة في التردى . وأردف ممثل الصومال يقول ان المعلومات المتوفرة تشير الى ان القوات الافريقية الجنوبية قد دخلت زامبيا بناء على أوامر مباشرة من رئيس الوزراء، وأنه ليس سرا ان افريقيا الجنوبية تضع عددا كبيرا من القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة لها في ناميبيا . وقال ان المجلس أصدر خلال السنوات الثلاث الماضية قرارات تؤكد جميعها لا قانونية وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا ولكن افريقيا الجنوبية تواصل مع ذلك استخدام الاقليم لتهديد زامبيا . ومضى يقول انه بالنظر لفشل سياسة افريقيا الجنوبية فانها تحاول معاقبة زامبيا والضغط عليها لكي تتخلى عن سياستها المستقلة . وأضاف انه ينبغي على المجلس ان يساعد زامبيا ضد السياسة العدوانية التي يتبعها النظام الافريقي الجنوبي، وان يدين افريقيا الجنوبية لانتهاكاتها لسيادة زامبيا، وان يتخذ التدابير اللازمة لضمان توقفها عن القيام بمثل هذه الاعمال .

٣٢٢ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية، فقال ان المجلس ان ينظر في شكوى زامبيا انما يواجه ظاهرة الامبريالية والاستعمار التي أدانتها الامم المتحدة مرارا وتكرارا . وأضاف ان قضية ممثل افريقيا الجنوبية عديمة الأساس لأنها قائمة على سياسة الفصل العنصري ' أبرتهمايد '، وعلى حكم افريقيا الجنوبية غير الشرعي في ناميبيا، وعلى التعاون مع روديسيا والبرتغال، وكلها مسائل سبق ان شجبها المجلس، ولذلك فان على المجلس ان يعمل على تنفيذ قراراته لاعطاء الميثاق معناه . وبعد ذلك، عرض الممثل مشروع قرار (S/10365)، اشتركت في تقديمه بوروندي، والجمهورية العربية السورية، وسيراليون، والصومال، وينص على ما يلي :

"ان مجلس الأمن،

"وقد تلقى رسالة ممثل زامبيا الدائم الواردة في الوثيقة S/103502، وكذلك الرسالة الواردة من ٤٦ دولة من الدول الاعضاء والمتضمنة في الوثيقة S/10364،

"وان يحيط علما بالبيان الذى أدلى به ممثل زامبيا الدائم في جلسته ١٥٩٠ بشأن انتهاكات افريقيا الجنوبية لسيادة زامبيا ومجالها الجوى وسلامتها الإقليمية،

"وان يأخذ بعين الاعتبار أن الانتهاكات لسيادة أية دولة وسلامتها الإقليمية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

"وان يساوره قلق شديد لأن الانتهاكات من هذا النوع تشكل خطرا شديدا على استقلال الدول الافريقية المجاورة وسلمها واستقرارها،

"وان يدرك مسؤولياته بموجب الفقرتين (١) و(٢) من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة،

"١ - يشجب انتهاكات افريقيا الجنوبية لسيادة زامبيا ومجالها الجوى وسلامتها الإقليمية؛

"٢ - ويعلن ان هذه الانتهاكات تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة؛

"٣ - ويدعو افريقيا الجنوبية الى احترام سيادة زامبيا وسلامتها الإقليمية احتراما تاما والكف في الحال عن أى انتهاك لهما؛

"٤ - ويعلن كذلك انه اذا رفضت افريقيا الجنوبية الامتثال لهذا القرار، فان المجلس سيجتمع من جديد لدراسة الخطوات والتدابير المناسبة الاخرى في ضوء أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ."

٣٢٣ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، فقال ان زامبيا قد عرضت على المجلس الحقائق عن استمرار عدوان العنصريين الافريقيين الجنوبيين . وأضاف ان احدا لم ينكر الغارة التي حدثت في تشرين الاول / اكتوبر بل الواقع ان رئيس وزراء افريقيا الجنوبية قد اعترف بوقوعها . ومضى يقول انه واضح ان افريقيا الجنوبية تستخدم اقليم ناميبيا للقيام بأعمال عدوانية ضد زامبيا وبلدان افريقية اخرى، فقد أنشأت قواعد عسكرية ومهابط للطائرات وشبكة صواريخ في منطقة كابريني واستخدمتها لتنظيم نشاطات تخريبية ضد زامبيا . وأردف قائلا انه وان تكن قوة افريقيا الجنوبية العسكرية والاقتصادية ضخمة، فان هذا البلد لن يستطيع معارضة مجلس الأمن اذا تم عزله ولم يعد يتلقى أية مساعدة من تلك البلدان الغربية التي لها مصالح معروفة جيدا في افريقيا الجنوبية . وأضاف انه يذبح على المجلس ان يطلب الى الشركاء الرئيسيين لافريقيا الجنوبية وقف مساعدتهم للنظام العنصرى . واستطرد يقول ان الاتحاد السوفياتي يؤيد قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الصادرة بشأن مشاكل افريقيا الجنوبية وينفذها تنفيذا تاما وهذا ما ينبغي ان تفعله

كل الدول . وقال انه يتعين على المجلس ان يعالج بأقصى درجة من الجدية مسألة وقف العدوان الافريقي الجنوبي ، وان يدين المعتدى ويتخذ تدابير فعالة لمنع تجدد مثل هذه الأعمال .

٣٢٤ - وتكلم ممثل بولندا ، فأشار الى ان المجلس قد بحث سلسلة من المسائل التي طلبت دول افريقية ادراجها في جدول أعماله والتي تتضمن كلها عناصر مشتركة . وقال ان عدوان القوي العنصرية لا يزال مستمرا ، وان اعتداءاتها تتسم بطابع الانتظام وان نطاقها يتسع على نحوهم من منطقة واسعة ، وان العنصريين يتلقون المساعدة الاقتصادية والعسكرية والسياسية من بعض الدول الغربية . وأعلن ان بلده ، تمشيا مع موقفه المعروف ، سيؤيد أية تدابير محدودة وفعالة وفورية تهدف الى انهاء هذه الأعمال العدوانية .

٣٢٥ - وتكلم ممثل زامبيا ، فقال ان البيان الذي أدلى به وزير خارجية افريقيا الجنوبية أكد صحة الاتهامات الزامبية المتعلقة بالمخططات العدوانية لافريقيا الجنوبية . وأعلن الممثل مجددا ان زامبيا ستواصل ايواء اللاجئين الهاربين من الاضطهاد الافريقي الجنوبي .

٣٢٦ - وفي الجلسة ١٥٩١ المعقودة في ١١ تشرين الاول / اكتوبر ، تكلم ممثل غينيا فقال ان الاعتداء على زامبيا في وقت ينظر فيه المجلس في احتلال افريقيا الجنوبية غير القانوني لناميبيا يعتبر اهانة للأمم المتحدة . وأضاف ان افريقيا الجنوبية ، شأن البرتغال ، تستخدم التهديدات والضغط الاقتصادي ، فضلا عن العدوان الصريح ، ضد الدول الافريقية انتقاما منها لتأييدها للمناضلين في سبيل الحرية وبغية اقامة استعمارها الاقتصادي والسياسي . وأشار الى ان الطائرات الافريقية الجنوبية تكثرت من تحليقها فوق اقليم زامبيا ، والى ان رئيس وزراء افريقيا الجنوبية قد هدد بغزو زامبيا . وقال انه يتعين على المجلس اتخاذ تدابير فعالة تجعل من الاستحيل ماديا على افريقيا الجنوبية مهاجمة الدول الافريقية المجاورة ، وان عليه ايضا انهاء احتلال ناميبيا ، بالنظر الى ان هذا الاقليم يستخدم قاعدة لشن مثل هذه الهجمات .

٣٢٧ - وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فذكر المجلس بأن وفده قد أكد مرارا وتكرارا ان محاقلة الاستعمار والفصل العنصري ، المتبقية في الجنوب الافريقي ، تشكل مصدرا لعدم الاستقرار وتهديدا للسلم في المنطقة . وأضاف يقول ان رئيس وزراء افريقيا الجنوبية قد أوعز الى قواته العسكرية بالقيام بأعمال تأديبية ضد لوساكا ، وأن لجوء افريقيا الجنوبية الى التهديد واطهار قواتها العسكرية هو نتيجة للموقف المتساهل الذي تقفه بعض الدول الكبيرة والذي يفسر عجز الامم المتحدة عن معالجة موضوع الفصل العنصري والاستعمار معالجة فعالة . ومضى يقول انه ينبغي على المجلس ان يطلب من افريقيا الجنوبية ان تكف عن عدوانها ، وان يتخذ ، في حال عدم امتثالها ، تدابير اخرى وفقا للميثاق . ان من الواضح انه لا يمكن تأمين السلم في افريقيا مادام الاستعمار والفصل العنصري موجودين فيها .

٣٢٨ - وتكلم ممثل الهند ، فقال ان الوقت قد حان لكي ينظر المجلس نظرة شاملة على ما يحدث في الجنوب الافريقي ، لأنه لم يتمكن حتى الآن من اتخاذ تدابير تخفف من وطأة الأنظمة العنصرية في بريتوريا ، وسالزبورى ، ولشبونة ، رغم ان الأمم المتحدة كلها مستاءة جدا من سياساتها اللاانسانية . وقال ان أسباب هذا التقاعس عن العمل معروفة جيدا ، وأنه ينبغي على المنظمة ان تدرك ان هذا يعرض السلم في المنطقة لمزيد من التهديد . يحدث آثارا سيئة على انماء البلدان الافريقية المستقلة . وأضاف ان زامبيا تشكل هدفا خاصا لافريقيا الجنوبية لأنها تعارض الفصل العنصرى وتقف في طريق المحاولات الرامية الى تجزئة البلدان الافريقية . ومضى يقول انه بالنظر الى ان الجمعية العامة قد اعترفت فعلا بشرعية الكفاح الذى يخوضه المناضلون في سبيل الحرية ، فإنه يتعين على المجلس ان يقبل هذا القول وان يعلن بدوره شرعية الكفاح ضد الاستعمار ، واقترح ان يواصل المجلس دراسة مشاكل الجنوب الافريقي ، وان يجتمع كل ثلاثة أشهر لدراسة مدى فعالية الاجزاء الاقتصادية والتدابير التقييدية الاخرى التي قررها .

٣٢٩ - وتكلم ممثل باكستان ، فقال أن زامبيا ودولا افريقية مستقلة اخرى تتعرض لضغط مستمر من قبل علف سالزبورى - بريتوريا - لشبونة . وأضاف ان افريقيا الجنوبية تستند الى حق الملاعة المستمرة للارهابيين المزعومين ، الذين هم أشخاص يناضلون في سبيل الحرية ويحاربون عدوا للأمم المتحدة ، ولذلك فان من واجب المنظمة الادبي حمايتهم من القمع . ومضى يقول انه بالنظر لعدم قيام المجلس بأى عمل فعال ، فان الحالة في الجنوب الافريقي سائرة في طريق التردى ، وليست الخلافة على زامبيا الا جزءا من عملية مستمرة .

٣٣٠ - وتكلم ممثل الصومال ، فأنتهى الى المجلس ان المشاورات جارية بشأن نص مشروع القرار ، وأنه بالنظر الى الحالة المتوفرة على طول الحدود الزامبية ، فإنه سيكون من المفيد الاسراع في اتخاذ قرار .

٣٣١ - وفي الجلسة ١٥٩٢ المعقودة في ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ، عرض ممثل الصومال نصا منقحا لمشروع القرار (S/10365/Rev.1) ، اشتركت في تقديمه برروندي ، وسيراليون ، والصومال ، وأوضح ان النص الجديد هو نتيجة مشاورات جرت بين الدول الافريقية واعضاء المجلس وأنه لا يفسرط في أى مبدأ وذلك بالرغم من ان المشروع الاصلي كان يبدو متضمنا لمجرد الحد الأدنى من التدابير اللازمة .

قرار: في الجلسة ١٥٩٢ المعقودة في ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧١ ، اعتمد المجلس مشروع القرار بالاجماع ، فصدر بوصفه القرار ٣٠٠ (١٩٧١) . وفيما يلي :

" ان مجلس الأمن ،

وقد تلقى رسالة ممثل زامبيا الدائم ، الواردة في الوثيقة S/10352 وكذلك الرسالة الواردة من ٤٧ دولة من الدول الاعضاء والمتضمنة في الوثيقة S/10364 ،

"وان يحيط علما بالبيان الذي أدلى به ممثل زامبيا الدائم بشأن انتهاكات افريقيا الجنوبية لسيادة زامبيا ومجالها الجوي وسلامتها الإقليمية ،

"وان يحيط علما بالبيان الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية افريقيا الجنوبية،

"وان يأخذ بعين الاعتبار انه ينبغي على جميع الدول الامتناع في علاقاتها عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة من الدول ،

"وان يدرك انه مسؤول عن اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع التهديدات للسلم والأمن وازالتها ،

"وان يساوره القلق ازاء الحالة السائدة على الحدود بين زامبيا وناميبيا ، في منطقة قطاع كابريفي ،

" ١ - يكرر القول ان أى انتهاك لسيادة أية دولة من الدول الاعضاء وسلامتها الإقليمية يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ؛

" ٢ - ويدعو افريقيا الجنوبية الى احترام سيادة زامبيا وسلامتها الإقليمية احتراما تاما ؛

" ٣ - ويعلن كذلك انه اذا حدث انتهاك من جانب افريقيا الجنوبية لسيادة زامبيا وسلامتها الإقليمية ، فان المجلس سيجتمع من جديد لمواصلة دراسة الحالة في ضوء أحكام الميثاق المتصلة بالموضوع .

٣٣٢ - وبعد الاقتراع ، تكلم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية فقال ان البيانات التي القيت امام المجلس بشأن الحوادث موضوع البحث قد تركت بعض الاسئلة محلقة ؛ غير انه من الواضح انه لا يزال هناك توتر وخوف من وقوع حوادث في المستقبل . وأضاف ان هذه الحوادث تشير اهتماما خاصا لأنها وقعت في منطقة اقليم ناميبيا الدولي ، وان وفده يود في هذا الصدد ان يؤكد من جديد تأييده لقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) والنتيجة التي انتهت اليها محكمة العدل الدولية في هذا الموضوع . وأردف انه ينبغي على جميع الاطراف ان يعملوا على عدم تفاقم التوتر عن طريق قيام قوات غير نظامية ، خلافا للميثاق ، بعمليات عبور غير مرخص بها للحدود الدولية . وقال انه كان يفضل لو ان القرار كان أكثر صراحة في هذه الناحية .

٣٣٣ - وتكلم ممثل إيطاليا ، فقال ان وفده لاحظ ان الطرفين سبق لهما ان عالجا عددا من الحوادث السابقة عن طريق تبادل المذكرات وفقا للمادة ٣٣ من الميثاق . وأعرب عن تقديره لمقدمي مشروع القرار لاعادتهم صياغة مشروعهم ولكنه قال ان وفده كان يفضل نصا أدق يتمشى مع المعلومات المقدمة للمجلس . وذكر ان وفده قد اقترح بتأييد القرار لأن هناك خطرا من ازدياد التوتر بسبب حالة القلق السائدة في المنطقة .

٣٣٤ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان القرار قد حقق الهدف المرجو لأنه جاء حازماً ودالاً على اهتمام المجلس بناميبيا . وأضاف ان المجلس ، باعتماده القرار ، قد أكد على تصميمه على حماية سيادة احدى الدول الاعضاء والحفاظ على سلامتها الاقليمية .

٣٣٥ — وتكلم ممثل زامبيا ، فقال ان المجلس باعتماده قراراً يوجه فيه توبيخاً ضعيفاً للمهجة الى افريقيا الجنوبية قد ارتكب ظلماً بحق زامبيا ، فيران وفد ، يرحب مع ذلك بهذا القرار بدافع روح التعاون . وأضاف ان هناك ميلاً لدى بعض أعضاء المجلس الى حماية الأنظمة العنصرية ، وان أمل الدول الصغيرة في قدرة المجلس على حمايتها من العدوان قد تزعزع ، ومع ذلك فان زامبيا ترى انها حققت نصراً بحصولها على تأييد ٤٧ دولة من الدول الأعضاء لشكواها . وذكر انه يفهم من القرار انه اذا حدث عدوان جديد فان المجلس سيدرس امكانية اتخاذ ما يلزم من تدابير اخـ——رى دون استبعاد التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق .

الفصل السادس

المسألة المتعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية

- ٠ -

الفرع الأول

الرسائل الموجهة الى مجلس الأمن وطلب اجتماعه

٣٣٦ - أرسل ممثل زامبيا رسالة مؤرخة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧١ (S/10225) أشار فيها الى الظروف الخاصة المتعلقة بمركز زامبيا الجغرافي والتي أعتترف مجلس الأمن بوجودها في قراره ٢٥٣ (١٩٦٨) و٢٧٧ (١٩٧٠) بشأن تنفيذ الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية، ثم طلب الممثل من الأمين العام اعلام اعضاء المجلس بالصعوبات التي واجهتها زامبيا من جراء تصرفات السلطات البرتغالية. وذكر ان البرتغال منع مرور واردات مختلفة الى زامبيا واحتجزها في المرافئ البحرية التالية: 'بيرا' و'نكالا' و'لورنسو ماركز' في موزامبيق و'لوبيتو' في أنغولا. وأضافت الرسالة ان من بين المؤن التي منع البرتغال مرورها الذرة، وهي السلعة الغذائية الرئيسية لشعب زامبيا، وان زامبيا مضطرة، لكي تعوض المواد التي يحتجزها البرتغال، الى استيراد كميات اضافية عبر طرق غير مألوفة بأسعار تفوق كثيرا التكلفة العادية. وأشارت الرسالة الى ان ثمة واردات اخرى، منها اللوازم الطبية والسيارات والمواد الغذائية القابلة للتلف، تتعرض لتأخيرات طويلة من قبل السلطات في المرافئ الخاضعة لسيطرة البرتغال، والى ان زامبيا ليست في مركز يمكنها من ان تتحمل بسهولة الخسارة المتزايدة التي تعانيها في القطع الاجنبي. وخلصت الرسالة الى انه من المؤسف ان زامبيا لا تتلقى أية مساعدة من النوع الذي ألح اليه المجلس في قراراته.

٣٣٧ - وفي ١٣ تموز/يوليه، نشرت اضافة ثانية (S/10229/Add.2) للتقرير الرابع للجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨)، تتضمن ثلاثة مرفقات اضافية. تحوي احصاءات للواردات من جميع السلع من روديسيا الجنوبية، وللصادرات من جميع السلع من روديسيا الجنوبية، وللتجارة السلعية، وكلها عن عام ١٩٧٠.

٣٣٨ - وتلقى رئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، أو رئيس هذه اللجنة بالنيابة، أربع رسائل مؤرخة فيما بين ٢ تموز/يوليه و٦ تشرين الاول/اكتوبر (S/10249، Corr. 1، S/102988، وS/10312، وS/10355) أحالها بها الى مجلس الامن نصوص ثلاثة قرارات وبيانين يعبران عن الاتفاق العام للآراء، وهي:

القرارات والبيانات التي اعتمدتها اللجنة الخاصة في جلساتها المعقودة في ٢ تموز/يوليه و٢٤ آب/أغسطس، و٩ أيلول/سبتمبر و٦ تشرين الأول/أكتوبر .

٣٣٩ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أحال ممثل الفولتا الأعلى، بوصفه رئيس المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة، نص بيان (S/10385) اعتمدته المجموعة في اجتماعها المعقود في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن القرار الذي اتخذته كونغرس الولايات المتحدة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر للسماح باستيراد كروم روديسيا الجنوبية إلى الولايات المتحدة، مما يشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) . وقد جاء في البيان أن المجموعة الأفريقية تنظر بقلق شديد إلى القرار المذكور إذ أن من شأنه، إذا نفذ، أن يفوض الأساس الذي تقوم عليه مسؤولية الدول فيما يتعلق بالجزاءات الالزامية المفروضة من قبل مجلس الأمن، وترجو من الأمين العام بذل مساعيه الحميدة للفت نظر الولايات المتحدة إلى الآثار التي تترتب على أي خرق لهذه الجزاءات .

٣٤٠ - وأرسل ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى الرئيس رسالة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر (S/10396)، طلب فيها عقد اجتماع لمجلس الأمن في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر أو في أقرب وقت ممكن تال، لكي يتسنى له الادلاء ببيان عن المباحثات الأخيرة التي أجراها في سالزبورج وزير الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في حكومته .

الفرع الثاني

النظر في المسألة في الجلسات

١٦٠٢ إلى ١٦٠٥ و ١٦٠٩ و ١٦٢٢ و ١٦٢٣

(٢٥ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ و ٢ و ٨ و ٢٠ و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١)

٣٤١ - في الجلسة ١٦٠٢، المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله رسالة المملكة المتحدة وكذلك التقرير الرابع للجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨)، ونظر فيهما في سبع جلسات عقدها فيما بين ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر و٣٠ كانون الأول/ديسمبر، ودعي خلالها ممثلو المملكة العربية السعودية، والجمهورية التنزانية المتحدة، وكينيا، وزامبيا، وغانا، واونغاندا، ونيجيريا، والجزائر، والهند، بناءً على طلبهم، إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق الاقتراع .

٣٤٢ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فقال أنه نظراً لأن تسوية مشكلة روديسيا الجنوبية تشغل بال المجتمع الدولي بحق وباستمرار، مع بقائها مسؤولية بريطانية بالدرجة الأولى، فإن حكومته ترى من الصواب والمناسب إعلام مجلس الأمن عن آخر التطورات في نفس الوقت الذي يقوم فيه وزير الشؤون الخارجية بإعلام مجلس العموم عنها . وأكد الممثل على أن التوصل إلى اتفاق على بعض المقترحات ليس إلا خطوة أولى وأنه لا يشكل أي تغيير في الحالة القائمة

قبل ان تتاح لشعب روديسيا في مجموعه فرصة كاملة لبيان ما اذا كانت هذه المقترحات مقبولة لديه . ثم عرض بايجاز تطور الأحداث في روديسيا الجنوبية ، ولا سيما منذ ان منحت المستعمرة الحكم الذاتي الكامل في عام ١٩٢٣ ، لكي يبين ان روديسيا لا تمثل حالة استعمارية عادية بالمعنى التقليدي . وأوضح ان بريطانيا لم تقم ابدا بإدارة روديسيا عن طريق الوجود المادى المباشر ، وان استخدام القوة بعد اعلان الاستقلال غير الشرعي في عام ١٩٦٥ لم يكن أمرا ممكنا ولا مرغوبا فيه . وقد —ال ان جزاءات الامم المتحدة الالزامية التي كانت حكومته قد طالبت بها ومنحتها تأييدها التام قد أحدثت بعض التأثير ، غير انها لم تنجح في ارقام نظام سميت على الاستسلام وقبول تسوية مفروضة عليه . فرضا . وأضاف ان الحالة بالنسبة للافريقيين الروديسيين قد تردت الى درجة أصبح معها الشبه يتزايد باستمرار بين الجو السائد في روديسيا الجنوبية وجو الفصل العنصرى في افريقيا الجنوبية ، وان حكومته ، رغبة منها في عكس هذا الاتجاه نحو التردى ، رأت ان عليها التزاما أكده من جديد مجلس الأمن في قراره ٢٨٨ (١٩٧٠) ، وهو الالتزام بالعمل على ايجاد حل يتفق والمبادئ الخمسة التي ظلت تتمسك بها باستمرار بوصفها مبادئ هادية يتعين مراعاتها في أى حل . ثم عدّ الممثل هـ —هذه المبادئ مرة أخرى ، وأردف يقول ان مقترحات التسوية التي اتفق عليها بين وزير خارجية المملكة المتحدة والسيد ايان سميث في سالزبورى في ٢٤ تشرين الثانى / نوفمبر ، والتي قبلها مجلس الوزراء البريطاني ، ستبلغ الى جميع أعضاء المجلس . وانتقل الى وصف هذه المقترحات بالتفصيل مبينا أوجه التوافق بينها وبين المبادئ الخمسة التي أشار اليها . فذكر ان هناك أولا " اختبار المقبولية " ، أى الاجراءات التي ستتبعها اللجنة التي تشكل برئاسة اللورد بيرس للثبوت بصورة مباشرة من وجهات نظر جميع قطاعات سكان روديسيا ازاء مقبولية المقترحات . وأضاف ان محور هذه المقترحات هـ —و الترتيبات الدستورية التي قال انها تعتبر حيوية من زاوية مبدأ تحقيق التقدم بلا عائق نحو حكم —الأغلبية وانها تشكل تحولا كبيرا عن الحالة الراهنة التي يقرها دستور عام ١٩٦٩ . وأشار الى ان هناك عنصرا هاما جدا هو اعلان الحقوق الجديد الذى من شأنه ان يوفر الحماية للحقوق والحريات الاساسية للفرد ، وأن يمنح كل فرد يدعي حصول مخالفة لأحكام هذا الاعلان حق الرجوع الى المحكمة العليا لزالة هذه المخالفة . وذكر ان العناصر الرئيسية الاخرى تتعلق بتعديل الدستور وبعض الأحكام الاساسية لقانون الانتخاب ، وان هناك ، بالاضافة الى ذلك ، مقترحات تنص على اعـادة النظر في التشريعات الراهنة من قبل لجنة مستقلة تقوم بدراسة مشكلة التمييز العنصرى فضلا عـن المشاكل الاخرى ذات الأثر المباشر على مركز الافريقيين وحقوقهم . وقال ان المقترحات تتضمن ايضا أحكاما هامة تتعلق بالملكية العقارية وبالا نماء ، ومن ضمنها برنامج انمائى تساعد الحكومة البريطانية لزيادة فرص التعليم والعمل امام الافريقيين زيادة كبيرة . وفي ختام كلامه ، أكد ممثل المملكة المتحدة على ان قبول شعب روديسيا الجنوبية بأكمله للمقترحات شرط أساسى للعملية برمتها ، وأن التعقق من هذا القبول سيحتاج الى بضعة أشهر . وأوضح انه اذا لم يقبل الشعب هذه المقترحات فانها تكون قد قدمت بلا طائل ، أما اذا قبلها هذا الشعب واقتنعت الحكومة البريطانية تماما بأن الحكومة الروديسية قد سنة التشريعات اللازمة لوضع المقترحات موضع التنفيذ ، أمكن عندئذ الانتقال الى تنفيذ

المرحلة النهائية وهي مرحلة منح الاستقلال الشرعي لروديسيا الجنوبية ورفع الجزاءات . وأضاف ان المقترحات تتيح للأفريقيين الروديسيين فرصة ممارسة الحرية السياسية والمسؤولية عن تقرير مصيرهم وفرصة القيام بدور كامل ، بل عاسم في نهاية المطاف ، في مجتمع متعدد العناصر . وأعلن ان شعب روديسيا بأكمله هو الذي يعود اليه بيان ما اذا كانت هذه المقترحات مقبولة لديه ، وان المملكة المتحدة لن تغير سياستها تجاه النظام الحاكم حاليا في روديسيا الجنوبية حتى يتم التثبت من رأى هذا الشعب .

٣٤٣ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه يرى لزاما عليه ان يشير الى ان المحادثات التي بدأها وزير الخارجية البريطاني في سالزبورى قد أجريت مع نظام عنصري وغير شرعي سبق ان ادانته الامم المتحدة بوصفه كذلك ، والى انها أسفرت عن اتفاق عقد دون علم أو اشتراك شعب زمبابوى ، خلافا للنداءات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٦٥٢ (د - ٢٥) وفي القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة مؤخرا في دورتها السادسة والعشرين . وأعرب عن أسفه لكون المجلس قد دعي الى الاجتماع قبل ان يحصل الاعضاء على نص الاتفاق ويدرسه ، واستدرك قائلا ان من الواضح مع ذلك ان الاتفاق يهدف الى الابقاء ، الى أجل طويل غير مسمى ، على النظام العنصري السائد حاليا في روديسيا الجنوبية . وأضاف ان المملكة المتحدة ستحاول ان تفرض اتفاق هيوم - سميث على شعب زمبابوى ، وان تسوغ له الأمر بعود بوضع برنامج تعليمي طويل الأجل لتهيئة الأفريقيين للاستقلال ، فير ان هذه النظرية الاستعمارية نظرية عتيقة مشجوبة فندها باسهاب من قبل ممثلو بلدان افريقية عديدة في الامم المتحدة . وأشار الى ان زيارة وزير الخارجية البريطاني للعنصريين الروديسيين الجنوبيين قد تزامن حصولها مع القرار الذي اتخذه كونغرس الولايات المتحدة برفع الحظر المفروض على مشتريات الاحتكارات الامريكية من الكروم الروديسي الجنوبي . وأردف قائلا انه من الواضح تماما ان هناك محاولات تبذل الآن لانقاذ نظام روديسيا الجنوبية غير الشرعي ، وان الحكومة البريطانية لا تكتفي بتجاهل مطالب سكان زمبابوى الاصليين بأن لا يستقل الاقليم قبل تحقيق حكم الأغلبية بل تتجاهل ايضا مطالب افريقيا كلها والرأى العام العالمي وقرارات الامم المتحدة ، وتسعى الى اضافة صفة الشرعية على النظام العنصري غير الشرعي وذلك خلافا للمبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وتحقيقا لمخططاتها الرامية الى اقامة معقل للاستعمار والامبريالية والعنصرية في الجنوب افريقي ، وذلك الى جانب النظام الاستعماري البرتغالي والنظام العنصري في افريقيا الجنوبية ، وبالتعاون مع الولايات المتحدة . وعلق على الانباء الصحفية القائلة بأن السيد جوشوا نكومو ، زعيم الاتحاد الشعبي الافريقي الزمبابوى ، والسيد ن . سيثولي ، زعيم الاتحاد الوطني الافريقي الزمبابوى قد ما مذكرتين الى السير اليك دوفلاس - هيوم ، فقال انه كان ينبغي لممثل المملكة المتحدة اطلاع المجلس على كامل مضمون هاتين المذكرتين . واقترح ايضا دعوة السيد نكومو وسيثولي الى القاء كلمة امام المجلس واطلاعه على آرائهما في اتفاق هيوم - سميث .

٣٤٤ — وتكلم ممثل بوروندي ، فقال انه يتساءل ما اذا لم يكن النظام الانتخابي المقترح معقدا جدا بحيث لا يستطيع شعب روديسيا ان يبدي رأيه فيه ، وان سبب تساؤله هو ان هذا الشعب قد ظل محروما من نيل الاستقلال بحجة انه يفتقر الى التعليم المدرسي اللازم لتمكينه من الاشتراك في استفتاء . وتساءل كذلك عن السرفي سعي زعيم النظام المتمرّد الى ان تكون له سلطة تقديرية فيما يتعلق باطلاق سراح المعتقلين السياسيين والاشخاص المفروضة عليهم الاقامة الجبرية . كما طلب من ممثل بريطانيا ان يوضح الضمانات التي تكفل ان المساعدة الانمائية للبلدان الافريقية التي وعدت حكومته بتقديمها لن تحول لمقاصد اخرى ، وان يبين مدة بقاء النظام المتمرّد والنظام الانتقالي حسب نصوص المقترحات المتفق عليها .

٣٤٥ — وتكلم ممثل المملكة العربية السعودية ، فعدّد الوقائع التي تعرقل في رأيه الوصول الى حل للمسألة الروديسية . ثم أشار الى ان الجزاءات نفسها لم تنجح في الاطاحة بالنظام المتمرّد . وبعد ذلك استعرض للحلول الممكنة الاخرى فاستبعدّها كلها ، الواحد تلو الآخر ، بوصفها غير عملية او بوصفها نظرية محضة . وأوضح انه من غير الواقعي ان ينتظر المرء اتفاق الاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن على استخدام القوة الخارجية ضد روديسيا الجنوبية او على تسهيل اقامة جيش افريقي لهذا الغرض . وذكر انه يمكن اثارة تمرد في داخل روديسيا الجنوبية ، كما يمكن للبلدان الافريقية والآسيوية ، بمساعدة من اصدقائها ، مقاطعة بضائع البلدان التي تتاجر مع روديسيا الجنوبية .

٣٤٦ — وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فاستعلم عن الفترة الزمنية التي تتوقع المملكة المتحدة انها ستلزم لتحقيق التكافؤ ، وعن الكيفية التي تعتمزم بها هذه الحكومة ان تضطلع بمسؤولياتها بوصفها الدولة القائمة بالادارة اذا أسفر اختبار المقبولية عن نتيجة سلبية .

٣٤٧ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، فانكر ان يكون هناك أى تواطؤ بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن روديسيا . وأضاف قائلا ان قرار كونغرس الولايات المتحدة لا يحظى بتأييد حكومة الولايات المتحدة ولكنه يعكس الشعور بعدم فعالية الجزاءات . وأكّد ان الولايات المتحدة لا تشتري الكروم من روديسيا الجنوبية في الوقت الحاضر ، وانها لم تنتهك الجزاءات حتى الآن ولكن غيرها يفعل ذلك .

٣٤٨ — وتكلم ممثل الصومال ، فأعرب عن تأييده للاقتراح القائل بدعوة زعماء الجزيرين السياسيين الافريقيين الرئيسيين في روديسيا الجنوبية الى بيان آرائهما امام المجلس . وسأل عما اذا كانت المملكة المتحدة تعتمزم القيام بحملة مركزة لتنوير الجمهور قبل اجراء اختبار المقبولية ، وما اذا كان الحزبان المحظوران حاليا ، وهما الاتحاد الشعبي الافريقي الزمبابوي والاتحاد الوطني الافريقي الزمبابوي سوف يسمح لهما بالاشتراك في ذلك . واستعلم كذلك عن الجهة التي ستكون مسؤولة عن ضمان الضمانات التي ينص عليها الدستور الجديد ، وما اذا كانت المملكة المتحدة تفكر في اشتراك الامم المتحدة ، على نحو ما ، في اجراء اختبار المقبولية .

٣٤٩ - وفي الجلسة ١٦٠٣ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، تكلم ممثل الجمهورية التنزانية المتحدة فكرر رأى حكومته الذى أعرب عنه رئيس جمهورية بلده في عام ١٩٦٥ ، والقائل بأن المملكة المتحدة تتحمل المسؤولية النهائية عن روديسيا الجنوبية وعن تصرفات حكومة هذا البلد . وأضاف ان المملكة المتحدة قد قررت اضافة صفة الشرعية على اغتصاب السلطة من قبل نظام الاقلية المتمرد في الاقليم ، وان تأويل المملكة المتحدة للاحداث التي أدت الى الحالة الحاضرة يعتبر ، في أحسن الفروض ، اعتذارا عن تقاعسها هي عن العمل وفي اسوأ الفروض ، تبريرا أخرق لغدرها ولجورها الى الكيل بمكيالين مختلفين وعجزها المزعوم عن السيطرة والتأثير على هذه الاحداث . وأعلن ان الافريقيين في زمبابوى قد شجبوا مقدا ، عن طريق حركتهم التحريرية ، كل اقتراح للاستقلال لا يقوم على حكم الاقلية الذى هو مبدأ أكدته من جديد الجمعية العامة في قرارها ٢٧٦٩ (د - ٢٦) المتخذ بأغلبية ساحقة . وطعن في ادعاء المملكة المتحدة ان مقترحات التسوية الجديدة قد استندت على مبادئها الخمسة المعلنة قائلا انه لم يحدث ابدا ان نالت هذه المبادئ القبول بوصفها أساسا للتسوية ، لا من جانب تنزانيا ولا افريقيا ولا بقية المجتمع الدولي . ووصف التسوية المزعومة بأنها تحايي القمع والسيطرة الابيضيين في روديسيا الجنوبية مما يشكل انكارا صارخا لمبادئ الحرية والمساواة الانسانية والعدل والديموقراطية .

٣٥٠ - وتكلم ممثل الصومال ، فاستفسر عما اذا كانت المملكة المتحدة تعتزم نشر نصوص الحرائض التي قد مها الزعماء السياسيون الافريقيون الى السير اليك د وفلاس - هيوم أثنا المحادثات التي جرت في سالزبورى ، وعما اذا كانت المملكة المتحدة ، في حال كونها لا تزال تنوى السير قد ما بعملية اختبار المقبولية ، ستضمن اجراء هذا الاختبار بصورة كاملة وبحرية ونزاهة تامتين ، وذلك بازالة جهاز الدولة البوليسية الذى يقمع النشاطات السياسية للافريقيين في الاقليم . ونادى ايضا بأن يطرح اعلان الحقوق الجديد المقترح على الخبراء القانونيين للأمم المتحدة لدراسته دراسة وافية وتقييمه بدقة .

٣٥١ - ورسالة مؤرخة في ١ كانون الاول / ديسمبر (S/10405) ، أحال ممثل المملكة المتحدة الى رئيس مجلس الأمن نص الكتاب الابيض المعنون : " روديسيا : مقترحات للتسوية " الذى قدمه وزير الخارجية الى البرلمان في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، والذى يتضمن نص المقترحات التي وصفها في الجلسة ١٦٠٢ المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر .

٣٥٢ - وفي الجلسة ١٦٠٤ المعقودة في ٢ كانون الاول / ديسمبر تكلم ممثل الصومال فذكر ان المقترحات التي اتفق عليها بين المملكة المتحدة ونظام سميث تتنافى مع المبادئ التي أعلنتها الامم المتحدة فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية والتي تدعو الى ان يقرر جميع السكان مستقبلهم على أساس من المساواة فيما بينهم . وأضاف ان المقترحات الواردة تحت عنوان " الدستور " تندرج ضمن اطار دستور عام ١٩٦٩ ، الذى هو دستور شجبتة ورفضت منحه أى اعتراف قانوني لا الامم المتحدة وحدها بل المملكة المتحدة ايضا . وذكر ان المقترحات تأخذ بفكرة القوائم الانتخابية المنفصلة

ولا تذكر شيئاً عن مؤهلات المرشحين ، الامر الذى يعتبر اغفالا هاما بالنظر الى ان الدستور الحالي يمنع من الترشيح لمدة خمس سنين كل شخص سبق ان اعتقل أو فرضت عليه الاقامة الجبرية لمدة ستة أشهر أو أكثر ، ومن شأن ذلك استبعاد أغلبية الزعماء الافريقيين من النشاط السياسي . ومضى يقول انه يبحث ، لذلك ، المملكة المتحدة على ان تتخلى عن مقترحاتها ، وان تواصل ، بدلا من ذلك ، توحيد جهودها مع المجتمع الدولي على أساس الاهداف والقرارات التي اعتمدها الامم المتحدة منذ قبل . واستدرك قائلا انه بالنظر الى ان المملكة المتحدة تعتزم المضي قدما في اجراء اختبار المقبولية ، فانه يود ان يقترح ، كأسلوب آخر في معالجة المشكلة ، بعض النقاط بقصد جعل استشارة شعب روديسيا الجنوبية استشارة صحيحة وقائمة على فهم كامل للأمر . فاقترح أولا ان تكون فترة الاختبار من الطول بحيث تمثّل السكان الافريقيين الذين يتألف معظمهم من الاميين من فهم المقترحات عن طريق حملة تثقيفية شاملة ؛ وثانيا ، ان يزال خلال هذه الفترة جهاز الدولة البوليسية وان تتولى المملكة المتحدة المحافظة على النظام العام ، وان يسمح بممارسة النشاط السياسي العادى بما في ذلك النشاط السياسي للافريقيين . وثالثا ان يتم اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والمعتقلين والاشخاص المفروضة عليهم الاقامة الجبرية ، وذلك لكي يشتركوا في الحملة التثقيفية . ورابعا ، ان يتم انفاق القسط الاول من المساعدة الانمائية البريطانية ، فورا وعلى وجه التحديد ، على تثقيف الكبار في القضايا السياسية التي تنطوى عليها التسوية . وأخيرا ، ان تتيح المملكة المتحدة لفريق تابع للأمم المتحدة ان يقوم بمراقبة الاستعدادات التي تتخذ للاختبار وسير الاختبار نفسه .

٣٥٣ - وتكلم الرئيس ، فأشار الى المشاورات التي جرت بشأن الاقتراح الذى قدمه ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأيده ممثل الصومال ، والذى يهدف الى دعوة السيدين جوشوا نكومو و ن . سيثولي الى المشول امام المجلس وابداء آرائهما في المقترحات المتعلقة بروديسيا الجنوبية .

قرار : في الجلسة ١٦٠٤ المعقودة في ٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، أعلن الرئيس انه بالنظر لعدم وجود اعتراض ، فقد قرر المجلس توجيه دعوة الى السيد جوشوا نكومو والسيد ن . سيثولي .

٣٥٤ - وتكلم ممثل المملكة العربية السعودية ، فاقترح ان تقوم منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بوضع برنامج تعليمي عن حقوق الانسان لجميع سكان روديسيا الجنوبية ، أو ان تنشيء الامم المتحدة صندوقا لتشجيع برنامج للعصيان المدني والمقاطعة في الاقليم .

٣٥٥ - وفي الجلسة ١٦٠٥ المعقودة في اليوم نفسه ، تكلم ممثل زامبيا فأشار الى تطورات الحالة في روديسيا الجنوبية منذ نيسان /ابريل ١٩٦٤ ، حين أصبح السيد أيان سميث رئيسا للوزراء ، وأكد على انه ينبغي ألا يكون هناك استقلال قبل حكم الاغلبية . وأضاف ان فريقا من الاقتصاديين البارزين والخبراء في الشؤون الدستورية من جامعات مختلفة قد روا ان التكافؤ في البرلمان الروديسي لن يتحقق قبل عام ٢٠٢٦ وان حكم الاغلبية لن يتحقق قبل عام ٢٠٣٥ ، ولذلك فان وفده خلص

الى ان المقترحات الجديدة انما ترجيء حكم الاغلبية في روديسيا الجنوبية الى أجل غير محدد .
ونكران وفده تلقى رسائل مهربة من السيدين نكومو وسيثولي وردت يرجوان فيها منه اعلام المجلس
رفضهما التام للاتفاق الانجليزى - الروديسي .

٣٥٦ - وتكلم ممثل فانا ، فقال ان المسؤولية فيما يتعلق بحل مشكلة روديسيا الجنوبية —
تقع على عاتق الامم المتحدة مثلما تقع على عاتق المملكة المتحدة ، وهذه حقيقة أكدت بها عدة قرارات
أصدرتها الامم المتحدة بشأن المسألة منذ عام ١٩٦١ ، ومن بينها القرار الذى فرض الجزاءات
ضد الاقليم . واستدرك يقول ان المملكة المتحدة تدعي انها بنت مقترحات هيوم — سميت على المبادئ
الخمسة التى وضعها هي ، هذه المبادئ التى لا يمكن ان تقبل بها لا الامم المتحدة ولا منظمة
الوحدة الافريقية . ونازع المملكة المتحدة ادعاءها بأنها لا تستطيع استعمال القوة ضد النظام
المتحرك في روديسيا الجنوبية ، مع انها استعملت هذا الاسلوب في العديد من مستعمراتها السابقة .
وأعرب عن خشية وفده من أن لا تقتصر المقترحات الجديدة على اضعاف آمال شعب زمبابوى ، بل ان
تؤدى ايضا الى الشعور بالخيبة واليأس ، وان تصبح بالتالى بمثابة دعوة الى العنف والشورى .
وقال انه يناشد لذلك الامم المتحدة ابقاء الجزاءات وتقويتها ، ومد نطاقها الى افريقيا الجنوبية —
والبرتغال ، ورفض أى استقلال لروديسيا الجنوبية لا يقوم على حكم الاغلبية ، والا فان الامم المتحدة
ستواجه بين صفوفها نظام اقلية آخر قائما على الفصل العنصرى ' أبرتهايد ' .

٣٥٧ - وتكلم ممثل كينيا ، فقال ان المقترحات الجديدة لا جراء تسوية لا يمكن ان تقللها
حكومته ، وانها تشكل خيانة مخزية لشعب زمبابوى وانتهاكا صارخا لقرارات الامم المتحدة ، وكذلك
المبادئ والالتزامات المنصوص عليها في الميثاق . واستشهد بالقرارات المختلفة التى اتخذها مجلس
الأمن وأيدتها المملكة المتحدة بصورة طوعية ، والتى أصبحت ملزمة لها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق .
وأضاف ان مفاوضات المملكة المتحدة مع النظام المتحرك في روديسيا الجنوبية قد اجريت دون أية
مراعاة للمبادئ المبينة في قرارات المجلس وفي القرارات التى أصدرتها الجمعية العامة ، ولذلك فان
وفده يعتبر ان المقترحات الجديدة مقترحات تنطوى على انتهاك لقرارات الامم المتحدة ولا تمت لها
بصلة .

٣٥٨ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فرد على بعض الاسئلة التى طرحتها وفود مختلفة .
وقال انه لا يزال ينتظر تعليمات من حكومته بشأن الاسئلة الاخرى . وأكد عزم حكومته على المضي
قدما في اجراء اختبار المقبولية ، ولكنه قال انه يستحيل الاجابة على السؤال عما ستفعله المملكـة
المتحدة ان رفضت المقترحات لأنه سؤال افتراضي بحث . وعدد أسماء ٩٧ ممثلا افريقيا أجـرو
مشاورات مع وزير الخارجية البريطانية أثناء اقامته في سالزبورى ومنهم السيد جوشوا نكومو . وقال ان
الرسائل الخطية وغير الخطية الواردة أثناء هذه الاتصالات ذات طابع سرى ولا يمكن اطلاع المجلس
عليها بدون موافقة مرسلها . اما فيما يخص الضمانات المتعلقة بالاموال الانمائية التى ستقدمها
المملكة المتحدة ، فقد أجاب بأنه ستجرى مشاورات عامة شاملة مع الروديسيين قبل ان يتم اختيار

هذه البرامج او انفاق الاموال عليها . اما فيما يتعلق بالاقتراح القائل بأن يقوم الخبراء القانونيون بالامانة العامة بمقارنة اعلان الحقوق المقترح مع وثائق الامم المتحدة المتصلة بالموضوع، فقد قال ان ذلك يتوقف على نتيجة المشاركات العادية بين الاعضاء وعلى التعليقات اللاحقة التي يتلقاها من حكومته . وأضاف انه يرى ان هذه الدراسة سيكون لها، على افتراض الاضطلاع بها، جدوى أكبر، اذا ما تضمنت المقارنة بالنصوص بحماية حقوق الانسان الواردة في الانظمة القانونية للدول الاعضاء، ولم تقتصر على مجرد معالجة حالة مثالية .

٣٥٩ — وفي ٣ كانون الاول / ديسمبر، قدمت اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الامم — ٢٥٣ (١٩٦٨) تقريراً مؤقثاً (S/10408) الى مجلس الأمن بشأن مسألة استيراد ركاز الكروم من روديسيا الجنوبية . وجاء في التقرير ان الاعضاء الافريقيين في اللجنة المذكورة قد طلبوا منها النظر في أمر اعتماد كونغرس الولايات المتحدة تشريعاً من شأنه السماح باستئناف استيراد الكروم من روديسيا الى الولايات المتحدة بعد ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢، باعتباره ذلك تطوراً من شأنه ان يقوض فعالية الجزاءات التي فرضتها الامم المتحدة . وأضاف التقرير ان ممثل الولايات المتحدة أكد لاعضاء اللجنة ان كميات ركاز الكروم التي يحتمل ان تستوردها الولايات المتحدة ستكون تافهة بالقياس الى كميات الركاز المهرب التي تستوردها بلدان اخرى، وانه أكد من جديد ان الولايات المتحدة تراعي بدقة أحكام الجزاءات وانها لا يمكن على أية حال، وبصرف النظر عن امكان صدور أى قانون، ان تعتبر منتهكة للجزاءات الى ان يتم فعلاً استيراد ركاز الكروم من روديسيا الجنوبية الى الولايات المتحدة . وأردف التقرير ان اللجنة قررت ان تقدم التقرير الى مجلس الأمن على سبيل الاستعجال، وان توصي، فيما توصي، بأن يعمد المجلس الى دعوة جميع الدول الممثلة الامتناع عن اصدار او تنفيذ أى تشريع او اتخاذ أى اجراء آخر يكون من شأنه السماح باستيراد أى من سلع روديسيا الجنوبية الداخلة في نطاق الالتزامات المفروضة بموجب القرار ٢٥٣ (١٩٦٨)، بما في ذلك ركاز الكروم .

٣٦٠ — وفي الجلسة ١٦٠٩ المعقودة في ٨ كانون الاول / ديسمبر، واصل مجلس الأمن — دراسته المسألة، وادرج تقرير اللجنة المؤقت كبنء فرعي في جدول أعماله .

٣٦١ — وتكلم ممثل الصين، فقال ان جوهر مسألة روديسيا الجنوبية هو كفاح شعب زيمبابوى ضد الحكم الاستعماري الاجنبي ومن اجل الاستقلال القومي . وأضاف ان السلطات الاستعمارية في روديسيا الجنوبية، بالتواطؤ مع قوى الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد وبدعم منها، قد اطلقت لنفسها العنان في العمل على فرض حكمها الفاشي، المشيد على غرار الحكم القائم في افريقيا الجنوبية، على شعب زيمبابوى وبتشديد قمعها لكفاح هذا الشعب من أجل الاستقلال القومي، وراحت تمعن في تأمرها العسكري والسياسي والاقتصادي مع الاستعماريين الافريقيين الجنوبيين والبرتغاليين بتنفيذها للتهديدات وحكمها لمختلف مخططات التخريب والعدوان ضد البلدان الافريقية، مما يشكل تهديداً خطيراً للدول والشعوب الافريقية المستقلة . ومضى يقول ان اقتراح تسوية مسألة روديسيا الجنوبية المزعوم الذى وضعته الحكومة البريطانية بالتواطؤ مع السلطات

الاستعمارية لنظام سميث انما هو خدعة هدفها اضعاف صفة الشرعية على الحكم الفاشي والعنصرى الذى يُخضع الاستعماريون من زمرة أيان سميث "شعب زمبابوى" له ، والى تمكين الاستعماريين والاستعماريين الجدد من الغاء "الجزاءات" المفروضة على السلطات الاستعمارية في روديسيا الجنوبية الغاء صريحا . وارف يقول ان الوفد الصينى يؤكد ان الحل الوحيد لمسألة روديسيا الجنوبية هو ان ينال شعب زمبابوى استقلاله القومى . وأعلن ان الحكومة والشعب الصينيين يرفضان كليا هذه الخدعة التى ابتكرتها الحكومة البريطانية والسلطات الاستعمارية في روديسيا الجنوبية ، ويؤيدان بقوة الكفاح العادل الذى يخوضه شعب زمبابوى والبلدان والشعوب الافريقية الاخرى ضد الحكم الاستعمارى في روديسيا الجنوبية ومن أجل الاستقلال القومى .

٣٦٢ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثل سيراليون ، فأعرب عن أسفه لكون الترتيبات الدستورية المقترحة تستند على دستور عام ١٩٦٩ اللائحة وعنه شك وفده في صدق نوايا الزعماء المتمردين فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المقترحات . كما أعرب ، بصورة خاصة ، عن مخاوف وفده بشأن الوعد المتعلقة بتقدم الافريقيين في مجال التعليم ، وتعديلات قانون حيازة الاراضى ، وانهاء التمييز العنصرى ، والضمانات ضد أى تعديل رجعى للدستور . وكذلك أفصح عن أسفه لكون مقترحات التسوية قد جرى التفاوض عليها دون مشاركة فعالة من جانب الزعماء الافريقيين في زمبابوى . وحث المملكة المتحدة على تنفيذ الاقتراح الذى قدمه ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لتسهيل مئول السيدين نكومو وسيثولي امام مجلس الامن .

٣٦٣ - وفي مذكرة مؤرخة في ٢٣ كانون الاول / ديسمبر (S/10470) ، افاد رئيس مجلس الامن انه ، على أثر القرار الذى اتخذه المجلس ، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلى المؤقت ، بدءا السيدين نكومو وسيثولي الى الممثل امامه ، وقد وجه مذكرة الى ممثل المملكة المتحدة بتاريخ ٢ كانون الاول / ديسمبر ، يعرب فيها عن أمله في ان تتخذ المملكة المتحدة بوصفها السلطة القائمة بإدارة الاقليم ، التدابير المناسبة لضمان تنفيذ القرار المذكور . وأضاف رئيس المجلس ان ممثل المملكة المتحدة ذكر في رده على مذكرته ان السيد نكومو معتقل وان السيد سيثولي يقضى عقوبة سجن في روديسيا ، ولذلك فان حكومته تأسف لأنها لا تستطيع ، والحالة هذه ، ان تطلب من السلطات الروديسية السماح للسيد نكومو أو السيد سيثولي بالسفر الى نيويورك .

٣٦٤ - وفي الجلسة ١٦٢٢ المعقودة في ٢٩ كانون الاول / ديسمبر ، تكلم ممثل الصومال فشرح محتويات ورقة عمل من اعداد وفده سبق ان وزعت بصورة غير رسمية ، معربا عن أمل وفده في ان تتخذ اساسا لمشروع قرار . وقد ذكر الممثل ان ديباجة النص المقترح تتضمن ان المجلس يحيط علما بأن مقترحات التسوية لم يجر التفاوض عليها بالتشاور مع الزعماء المعتمدين لشعب روديسيا الجنوبية . وأضاف ان فقرات منطوق مشروع القرار تنص على ان المجلس (١) يقرر ان أحكام المقترحات لا تفي الشروط اللازمة لضمان تمكين جميع سكان روديسيا الجنوبية من ممارسة حقوقهم في تقرير المصير بحرية وعلى قدم المساواة ؛ (٢) ويرفض "مقترحات التسوية" لانها لا تعترف بما لأغلبية سكـان

روديسيا الجنوبية من حقوق غير قابلة للتصرف ؛ (٣) ويرى ان مبدأ الاقتراع العام للراشدين — من سكان روديسيا الجنوبية ، بصرف النظر عن اللون او العرق ، هو المبدأ الذى يجب ان يقوم عليه — أية ترتيبات دستورية وسياسية للاقليم ؛ (٤) ويحث المملكة المتحدة ، عملاً بالفقرة ٣ أعلاه ، على عدم الاعتراف ، بأى شكل كان ، بأية دولة مستقلة في روديسيا الجنوبية لا تكون قائمة على حكم الاغلبية — او على ارادة الاغلبية كما تحدد في اقتراع عام للراشدين ؛ (٥) ويطلب الى المملكة المتحدة ان تكفل ان يكون الاستفتاء السرى على أساس صوت واحد للفرد الواحد ، بصرف النظر عن العنصر او اللون أو اعتبارات التعليم أو الملكية أو الدخل ، هو الاجراء الذى سيتبع في أية عملية للتحقق من رغبات سكان روديسيا الجنوبية بشأن مستقبلهم السياسي ؛ (٦) ويطلب الى المملكة المتحدة كذلك ان تسهل اشتراك فريق مراقبين تابع للأمم المتحدة في الاعداد لأية عملية للتحقق من رغبات سكان روديسيا الجنوبية بشأن مستقبلهم السياسي ، وفي التنفيذ الفعلي لمثل هذه العملية ؛ (٧) ويقرر استمرار الجزاءات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية المفروضة ضد روديسيا الجنوبية حتى يتم انهاء النظام المتمرد في ذلك الاقليم ؛ (٨) ويرجو من حكومة المملكة المتحدة الا تقوم ، في أى حال من الاحوال ، بنقل أى من سلطات السيادة او خصائصها الى مستعمرتها ، روديسيا الجنوبية ، بالشكل الذى تحكم به حالياً ، بل ان تعمل على تأمين نيل ذلك البلد الاستقلال عن طريق اقامة نظام حكم ديموقراطي — وفقاً لآماني أغلبية السكان .

٣٦٥ - ثم انتقل ممثل الصومال الى شرح كل فقرة من فقرات المشروع ، فقال انه يوصي برفض المقترحات رفضاً تاماً لاسباب عدة منها ان المعلومات الواردة بصورة شخصية تشير الى ان السيدين نكومو وسيثولي قد رفضا شروط التسوية ؛ ثم ان الاتفاق الذى جرى التفاوض عليه مع الاقلية البيضاء فقط ودون اشتراك الأغلبية السوداء لن يؤدي الى انهاء النظام المتمرد ؛ والتسوية المقترحة لن تمكن سكان روديسيا الجنوبية من ممارسة حقوقهم في تقرير المصير . وأعلن الممثل ان وفده يعتبر لذلك ان منح الاستقلال لروديسيا الجنوبية ، في ظل مثل هذه الشروط ، سيكون تحدياً للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والرأى العام العالمي وانه ، قبل كل شيء ، سيتضارب مع مصالح الأغلبية فى روديسيا الجنوبية .

٣٦٦ - وتكلم ممثل الارجنتين ، فأشار الى ان المملكة المتحدة تضطلع بالمسؤولية الاولى عن روديسيا الجنوبية ، وأعرب عن ارتياح وفده للجهود التي تبذلها المملكة المتحدة في سبيل الوصول عن طريق المفاوضات الى تسوية للحالة التي أوجدها نظام سميث غير الشرعي ، وللحصول بالجهود الى اختبار المقبولية ، على ضمان عدم فرض التسوية فرضاً على سكان الاقليم . واستدرك يقول ان وفده لديه مع ذلك اعتراضات اساسية بشأن النظام المقترح للاقتراع والتمثيل لأنه لا يقوم على أساس التساوى في الحقوق ، وبشأن الفترة الطويلة غير المحدودة التي ستلزم بموجب الاتفاق ، قبل ان يتحقق التكافؤ .

٣٦٧ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، معلقاً على ردّ المملكة المتحدة بشأن دعوة السيدين نكومو وسيثولي ، فقال ان هذا الردّ لم يأت مفسراً لشيء بل كان مجرد اعلان لرفض هذه الحكومة تنفيذ قرار اصداره مجلس الأمن . ونذكر المجلس بأن المملكة المتحدة قد رفضت أيضاً ان تضع تحت تصرف المجلس المذكورتين اللتين قد مهمما الزعيمان الافريقيان الى وزير خارجية المملكة المتحدة ، وتسائل عما اذا كان موقف المملكة المتحدة دليلاً على عجز سياسي أم على تضامن استعماري عنصري مع النظام اللاشعري الحاكم في روديسيا الجنوبية . وألح على المجلس ان يطالب المملكة المتحدة باحترام وتنفيذ قراراته ، ولا سيما القرار المتعلق بدعوة المجلس للسيدين نكومو وسيثولي .

٣٦٨ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فأعرب عن رأى وفده بأن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) قد عرض ، بصورة وافية ، شروط وكيفية منح الاستقلال للمثليين الشرعيين للشعوب المستعمرة . وقال ان وفده يؤيد لذلك ورقة العمل التي قدمها ممثل الصومال تأييداً تاماً ، وبأسف لتخلف المملكة المتحدة ، التي هي أحد الأعضاء الدائمين في المجلس ، عن تنفيذ قرار المجلس بدعوة السيدين نكومو وسيثولي .

٣٦٩ - وتكلم ممثل نيكاراغوا ، فأشار الى قرار مجلس الأمن ٢٨٨ (١٩٧٠) وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وأعرب عن أمله في ان تواصل المملكة المتحدة بذل جهودها بغية المساهمة في ايجاد حل متفق مع مبادئ الميثاق ومع ارادة شعب روديسيا الجنوبية .

٣٧٠ - وتكلم ممثل اليابان ، فقال ان وفده يعترف بأن المملكة المتحدة هي التي تقع على عاتقها المسؤولية الاولى عن تسوية المسألة الروديسية لتسوية عادلة ، وانه قد أيد باستمرار مبدأ حكم الأغلبية في الاقليم ، غير انه لا يستطيع ان يؤيد استخدام المملكة المتحدة للقوة بغية اطاحة بنظام سميث . وأعلن ان وفده لديه تحفظات بشأن مقترحات التسوية لأنها لا تضمن حكم الأغلبية فـسـي المستقبل القريب ، ولا تقدم ضماناً لتنفيذها سوى افتراض حسن النية في النظام الحالي وفي أى نظام مـشـال يخلفه . واستدرك قائلاً ان المقترحات ، مع ذلك ، جديرة بالثناء ويمكن ، اذا طبقت تطبيقاً كاملاً ، ان تساعد على تحسين مركز السكان الافريقيين . وأكد على أهمية ضمان اجراء اختبار المقبولية بطريقة عادلة ومنصفة . وأيد اقتراح ممثل الصومال بشأن اشتراك مراقبين من الامم المتحدة .

٣٧١ - وفي الجلسة ١٦٢٣ المعقودة في ٣٠ كانون الاول / ديسمبر ، تكلم ممثل بولندا ، فقال ان مسألة روديسيا الجنوبية تمس مبادئ وقرارات للأمم المتحدة ذات أهمية اساسية ، ولكن السـدول القائمة بالادارة تنتهج ، باستمرار وعي عمد ، سياسة مناقضة لها ومنافية لمصالح شعب زمبابوى . فهناك أولاً مبدأ حق تقرير المصير والاستقلال الوارد في ميثاق الامم المتحدة والذي اسهبت الجمعية العامة في ايضاحه وأكد ، مجلس الامن في قراراته ، ولكن مقترحات التسوية التي وضعتها المملكة المتحدة بالاشتراك مع نظام سميث قد رفضتها الجمعية العامة فعلاً فـي قـراراتها

٢٨٧٧ (د - ٢٦) ، بوصفها انتهاكا لهذا الحق ، وبالإضافة الى ذلك رفضها ممثلو الدول الأفريقية في مجلس الأمن والزعماء الأفريقيين لشعب زيمبابوي أنفسهم . وأضاف الممثل يقول ان المملكة المتحدة عمدت ، بدلا من اجراء محادثات مع ممثلي خمسة ملايين شخص ، الى التشاور مع النظام المتمرد وحده ، بغية الاعتراف له علنا بمركز الاستقلال . وأردف قائلا ان الجزاءات التي فرضتها الامم المتحدة لم تكن فعالة بسبب انتهاكها على نطاق واسع وبصورة متعمدة منذ البداية ، الأمر الذي بات يُحتج به الآن لتبرير الغائها . وأخيرا ، أكد الممثل على ان المملكة المتحدة هي المسئولة الاولى عن تمكين شعب روديسيا الجنوبية من الوصول الى تقرير المصير والاستقلال . ووصف مقترحات التسوية بأنها تتناقض وهذا الهدف . ثم أعلن ان وفده مستعد ، بالنظر الى هذه الاعتبارات ، لتأييد مشروع القرار الوارد في ورقة العمل التي قدمها الوفد الصومالي .

٣٧٢ - وتكلم ممثل إيطاليا ، فقال ان بلده قد أيد ، بدون قيد أو شرط ، تدابير مجلس الأمن الرامية الى انهاء النظام الحاكم في سالزبوري ، ولكن الجزاءات وان كانت قد أحدثت بعض النتائج ، لم تمكن المجلس حتى الآن من تحقيق أهدافه . وأعرب عن رأيه بأن الاثر الذي تحدثته الجزاءات ربما كان صرف الاهتمام عن الهدف المرجو ، وهو حصول الاقليم على الاستقلال القومي وتقرير المصير ، بدلا من تسهيله ، ذلك لأنها تعمل على قطع صلة الشعب الروديسي بالعالم الخارجي . وأضاف ان المقترحات الجديدة ، مهما تكن نواقصها ، يمكن ان تساعد على تحسين مركز الأفريقيين وان توصلهم الى تقرير المصير يجعلهم يدركون حقوقهم الاساسية . وأعرب عن أمله في ان تتخذ المملكة المتحدة ترتيبات لشارك الامم المتحدة ، بصورة وثيقة ، في اجراء الاختبار .

٣٧٣ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان المقترحات الجديدة ، وان تكن تتضمن بعض النواقص ، لها مزية هي انهاء الحالة الراهنة واتاحة الفرصة لشعب روديسيا لبدء عملية من شأنها وينبغي لها ان تؤدي الى تطوير مؤسساته ، ولذلك انه ينبغي عدم الحكم سلفا على اختبار المقبولية بل انتظار نتائجه . وأعلن ان اقتراح وفده على مشروع القرار الذي سيقدم في هذا الشأن سيتم في ضوء هذه الاعتبارات .

٣٧٤ - وتكلم ممثل اوغندا ، فعلق على عدة نواح في مقترحات التسوية رأى انها غير قابلة للتطبيق أو لا فائدة منها أو انها لا توفر الضمانات الكافية بل تضر بمصالح أغلبية سكان روديسيا الجنوبية . وأشار الى اختبار المقبولية المقترح ، فقال ان اختبار المقبولية الوحيدة المستخدم حتى الآن طوال التاريخ الاستعماري للملكة المتحدة كان الاقتراع العام ، وان وفده لا يفهم السبب الذي يجب من أجله اعفاء روديسيا الجنوبية من السير على هذا المنوال . وأردف قائلا ان النظام نفسه الذي انتهك الدستور واعتمد القوانين التمييزية هو الذي يراى له ان يجلس الآن ليحكم في أمر تطبيق اعلان الحقوق ، وانه ليس هناك ما يضمن لمجلس الأمن ان الاحكام الخاصة بالحقوق ستنفذ باخلاص . وأضاف ان وفده لا يستطيع ان يفهم سبب رفض المملكة المتحدة استعمال القوة ضد

روديسيا الجنوبية ، بعد ان فعلت ذلك في عدة مستعمرات من مستعمراتها السابقة . وحثّ المملكة المتحدة على الاضفاء لندا ١٩١٨ات برلمانها والرأى العام ومجلس الأمن وذلك بقبول اجراء تعديلات على المقترحات تجعل من المستحيل اضعاف صفة الشرعية على التمرد .

٣٧٥ - وتكلم ممثل نيجيريا ، فقال ان حكومته بعد ان درست بالتفصيل المقترحات الجديدة ، خلصت الى انها لا تتضمن شيئا حميدا بل هي بمثابة اقرار من الحكومة البريطانية للاستبعاد الابدى للسكان السود في روديسيا الجنوبية على يد الاقلية البيضاء . و اضاف ان وزير خارجية نيجيريا قد شجب مقترحات التسوية وعرض بعض التدابير البديلة لحل المسألة الروديسية . وأردف قائلا انه لا ينبغي للامم المتحدة ان تصبح شريكة في المحاولة البريطانية الرامية الى ترك شعب زمبابوى ضحية للاستبعاد الابدى ، وانه اذا كانت المملكة المتحدة لا تريد ان تستخدم القوة ضد روديسيا الجنوبية فان عليها على الاقل ان تمتنع عن وضع العراقيل في طريق شعب زمبابوى بمساعدتهم وتحريضهم لنظام ايان سميث غير الشرعي .

٣٧٦ - وتكلم ممثل الهند ، فقال ان مسألة زمبابوى قد نظر فيها ، طيلة سنوات ، انطلاقا من مقدمات وهمية وهي ان المملكة المتحدة مسؤولة عن ادارة روديسيا الجنوبية ولكن ليس لديها الجهاز الادارى أو السلطة اللازمة لتنفيذ قراراتها ؛ وانه لا يمكن ان يتوقع من أية حكومة بريطانية ان تستخدم القوة ضد أبناء جلدتها ؛ وان الجزاءات تستطيع الاطاحة بنظام سميث دون حاجة الى توسيع نطاقها لتشمل افريقيا الجنوبية وافريقيا الجنوبية الغربية والمستعمرات البرتغالية . وأضاف ان المقترحات الجديدة التي تهدى الحكومة البريطانية تصميمها على فرضها بصرف النظر عما يمكن ان يقرره مجلس الأمن انما هي محاولة لتصفية مسألة زمبابوى . وأردف ان اختبار المقبولية المقترح لا يمكن ان يمثل الاعراب الصحيح عن رغبات شعب روديسيا الجنوبية ما دامت هناك قوانين عديدة سارية المفعول تقيد نشاطه السياسى . وانه لذلك ليس من اللائق اشراك الامم المتحدة في هذه العملية . وذكر ان وفده يوصي بتشديد الجزاءات وتطبيقها على نطاق عالمي وبصورة الزامية ، ولو كان ذلك لمجرد البرهنة لنظام سميث على ان الرأى العام الدولى مصمم على ان لا يكون طرفا في أى اعتراف به .

٣٧٧ - وتكلم ممثل بوروندى فعلق على موقف المملكة المتحدة من دعوة مجلس الأمن للسيد ين نكومو وسيثولي قائلا ان عجز المملكة المتحدة عن احضارهما الى نيويورك يلقى الشكوك على نجاحها ، بوعفها دولة قائمة بالادارة ، في تحقيق الهدف النهائي لشعب زمبابوى وهو الاستقلال .

٣٧٨ - وتكلم ممثل الجزائر ، فقال انه على الرغم من الالتزامات الهامة المترتبة على عاتق المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، فان المسؤولية الاولى والنهائية عن حل المشكلة الروديسية تقع على عاتق مجلس الأمن ؛ وانه ينبغي ، لذلك ، دراسة المقترحات الجديدة في ضوء توصيات المجلس السابقة . وأضاف ان ما تتسم به المقترحات من تعقد مفرط ، وما تتضمنه من

من فجوات من شأنها ان تسمح بالتلمص مما فيها ، وكونها قد تم التفاوض عليها مع الاقلية البيضاء فقط دون اشتراك الاغلبية وزعمائها ، كل هذه تعتبر اسبابا كافية لرفض هذه المقترحات . وأردف يقول ان وفده سيرفض مسبقا الاعتراف بصحة أى قرار تتخذه المملكة المتحدة استنادا الى اختبار للمقبولية لا يقوم على استفتاء يجرى على أساس مبدأ الصوت الواحد للفرد الواحد ويشترك فيه جميع سكان روديسيا الجنوبية . ومضى يقول ان الوفد الجزائري ، بوصفه يمثل احد البلدان الثلاثة التي فوضتها منظمة الوحدة الافريقية ان تتابع المناقشات الدائرة في مجلس الامن بشأن روديسيا الجنوبية ، يحث المجلس على رفض الاتفاق الانجليزي الروديسي باعتباره لا يتماشى مع المبادئ التي حددها .

٣٧٩ - وتكلم ممثل بلجيكا ، فقال ان حرص حكومته الشديد على تطبيق قرارات مجلس الامن بشأن روديسيا تطبيقا دقيقا قد أدى بها الى خسارة اسواق هامة . وأعرب عن ترحيب وفده بالمبادرة التي اضطلعت بها المملكة المتحدة والتي من شأنها ادخال عنصر جديد في حالة سياسية كانت قد تظل لولاها متأزمة بلا علاج . واستدرك قائلا انه لا ينبغي ، مع ذلك ، لمجلس الامن ان ينتحل لنفسه حق املاء او فرض أية تسوية سياسية من وراء ظهر الدولة القائمة بالادارة ، بل الاجدر بالمجلس ان يتابع عن كثب سير اختبار المقبولية . وأعرب عن تحييد وفده لفكرة اشتراك الامم المتحدة ، بشكل من الاشكال ، في اجراء هذا الاختبار ، وكذلك لفكرة استماع مجلس الامن الى مثالي الاتحاد الشعبي الافريقي الزمبابوي والاتحاد الوطني الافريقي الزمبابوي . وأعلن ، فيما يتعلق بمشروع القرار الذي سيطرح على المجلس ان وفده سيمتنع عن الاقتراع عليه لأنه يرى من السابق لأوانه اصدار حكم بشأن تسوية مقترحة لم تصبح بعد حقيقة واقعة .

٣٨٠ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ليلخص موقف وفده ، فقال ان وفدا كثيرة تسعى الى ايجاد حل مثالي ، ولكن حكومته مضطرة الى أخذ حقائق الوضع القاسية بعين الاعتبار . وأضاف انه لا يرى من الضروري والمستصوب ان يتخذ المجلس أية قرارات قبل ان تعرف نتائج اختبار المقبولية ، وانه يعتقد ان مشروع القرار الذي يزعم ممثل الصومال تقديمه ليس عمليا بقاتا ، ولذا فهو يناشد المجلس ان يسترشد في محالجه للمشكلة بستة اعتبارات وهي : ان مركز الافريقيين في روديسيا الجنوبية لم يصل بعد الى الدرجة السيئة التي بلغها في افريقيا الجنوبية ولكنه يمكن ان يتدهور تدريجيا الى فصل عنصري 'ابرتهايد' بمعنى الكلمة ؛ وان المملكة المتحدة لا تستطيع حتى مع تأييد الامم المتحدة لها ، فرض ارادتها فعليا بدون تدخل عسكري ؛ وان التسوية المتفق عليها هي السبيل الوحيد لتفادي الخطر ؛ وانه لا خلاف في أن بعض تفاصيل المقترحات المتفق عليها يمكن ان تكون محل نقد ، ولكن من شأنها ، ان قبلت ، ان تؤدي الى تخير في الاتجاه مرغوب فيه ؛ وأخيرا ، ان الكلمة النهائية بشأن المقترحات لا بد ان تترك للروديسيين أنفسهم الذي سيتم التحقق من آرائهم اثناء عملية الاستشارة .

٣٨١ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان أحدا ممن اشتركوا في المناقشة الحالية بشأن المسألة لم يؤيد الصفقة الاستعمارية المقودة بين الحكومة البريطانية والعنصريين الروديسيين الجنوبيين . وأضاف ان ما يريده شعب زمبابوى هو استقلاله وان هدفه حقيقة لا يحتاج الوقوف عليها الى اجراء أى اختبار ، ولذلك فان على المجلس ان يدرس مشروع القرار الذى يزمع ممثل الصومال تقديمه ، وان يحاول التوصل الى قرار فى الامر باعتداده ، تفاديا للحدود حول الموضوع أو الظهور بمظهر الساكت على الصفقة التى تفتقت عنها قراء العنصريين وحماهم .

٣٨٢ - وتكلم ممثل الصين ، فقال انه لا يوافق على فكرة ارجاء المجلس اصدار حكم فى مسألة روديسيا الجنوبية او انتظاره نتائج أية تجربة من قبيل اختبار المقبولية . وأضاف قائلا انه بالنظر لأن المسألة تمس المصالح الأساسية له ملايين شخص من سكان زمبابوى ، فان من حق المجلس ان يبحث المسألة ويتخذ قرارات بشأنها وهو لا يملك النزول عن مسؤوليته للمملكة المتحدة او ايان سميث . وأضاف قائلا انه ينبغي على المجلس مواصلة مناقشته وايفاء مسؤوليته الادبية والسياسية حيال شعب زمبابوى . وأضاف ممثل الصين ان النظام العنصرى الحاكم فى روديسيا برئاسة ايان سميث يمارس من الناحية الداخلية حكما فاشيا متطرفا وينتهج سياسة همجية قائمة على التمييز العنصرى ، وان هدفه من الناحية الخارجية ، متواطئ مع النظام الاستعمارى الأبيض فى افريقيا الجنوبية ومع الحكومات الاستعماريين البرتغاليين فى قمع حركة التحرير القومى لأهل الجنوب الافريقى . ومضى يقول ان الحكومة البريطانية قد استأنفت ، منذ زمن غير بعيد ، بيع الاسلحة الى افريقيا الجنوبية على الرغم من معارضة شعوب افريقيا والعالم ، وبالرغم من قرار الامم المتحدة بشأن الجزاءات . وقال ان الحكومة البريطانية قد توصلت علنا الى " اتفاق " مزعوم مع السلطات الرجعية فى روديسيا الجنوبية ، وان ذلك يعتبر خطوة جديدة من جانب الحكومة البريطانية للمحافظة على مصالحها الاستعمارية فى الجنوب الافريقى ومساندة النظام العنصرى الأبيض فى روديسيا ، واستفازا خطيرا لشعب زمبابوى البالغ عدده ٥ ملايين نسمة ولشعوب البلدان الافريقية الاخرى . واستطرد يقول ان حكومة الولايات المتحدة قد أقرت علنا ، ودون اكتراث بمعارضة الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء فى الامم المتحدة ، قانونا يسمح باستيراد الكروم من روديسيا ، وان أعمال السلطات الرجعية فى روديسيا قد لقيت مساندة من حكومة الولايات المتحدة . وأضاف ممثل الصينى ان حكومة الصين وشعبها شديدا الاقتناع بأن شعب زمبابوى البطل سيتمكن ، بالتضامن مع شعوب العالم والبلدان المتمسكة بالعدل وبمساندة منها ، من تذليل جميع الصعوبات والعقبات ومن تحطيم جميع مخططات وحيل الاستعمار والاستعمار الجديد ، ومن الحصول فى النهاية على الاستقلال القومى الحقيقى .

٣٨٣ - وبعد ذلك ، عرض ممثل الصومال مشروع قرار (S/10489) ، اشتركت فى تقديمه وفود بوروندى ، والجمهورية العربية السورية وسيراليون . وقد أعد المشروع استنادا الى ورقة عمل كان قد طرحها الوفد الصومالى . وفيما يلي نص مشروع القرار :

"ان مجلس الأمن ،

"وقد درس 'مقترحات التسوية' التي تم الاتفاق عليها بين حكومة المملكة المتحدة والنظام
المتورد في روديسيا الجنوبية بشأن المستقبل السياسي والدستوري للأقليم ؛

"وقد لاحظ ان هذه المقترحات لم يتم التفاوض عليها بالتشاور مع الزعماء السياسيين-----
المعتمدين لأغلبية سكان روديسيا الجنوبية ،

"وان يحيط علما بقرار الجمعية العامة ٢٨٧٧ (د - ٢٦) ،

"وان يؤكّد من جديد قرار مجلس الأمن ٢٨٨ (١٩٧٠) المتخذ في ١٧ تشرين الثاني /
نوفمبر ١٩٧٠ ، وخاصة الفقرة ٢ من منطوقه ، التي يطلب فيها المجلس الى 'المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، ان تتخذ ، ايفاء لمسؤوليتها ، تدابير
عاجلة وفعالة لانهاء التمرد غير الشرعي الذي وقع في روديسيا الجنوبية ، ولتمكين الشعب من ممارسة
حقه في تقرير المصير وفقا لميثاق الامم المتحدة وطبقا للاهداف الواردة في قرار الجمعية العامة-----
١٥١٤ (د - ١٥) الصادر في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ،

"وان يأخذ بعين الاعتبار الشروط اللازمة لاتاحة الاعراب الحر عن حق تقرير المصير ،

"وان يشير الى قرار مجلس الأمن ٢٠٢ (١٩٦٥) المتخذ في ٦ ايار / مايو ١٩٦٥ والذي

أيد فيه المجلس الطلب الذي وجهته الجمعية العامة الى المملكة المتحدة للحصول على ما يلي :

' (أ) اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والمعتقلين والاشخاص المفروضة عليهم-----
الاقامة الجبرية ؛

' (ب) الغاء جميع التشريعات القمعية والتمييزية ولا سيما قانون صيانة النظام العام وقانون
تخصيص الاراضي ؛

' (ج) رفع جميع القيود عن النشاط السياسي و اقرار الحرية الديمقراطية التامة والمساواة
في الحقوق السياسية ؛

"وان يعترف ، دون مساس بالدور الاساسي للدولة القائمة بالادارة ، بالمسؤولية الخاصة-----
المتربة على الامم المتحدة حيال شعب روديسيا الجنوبية لتمكينه من التمتع بحقوقه غير القابلة-----
المتصرف ،

"١ - يقرر ان احكام المقترحات لا تفي بالشروط اللازمة لضمان تمكين جميع سكان روديسيا
الجنوبية من ممارسة حقوقهم في تقرير المصير بحرية وعلى قدم المساواة ؛

"٢ - ويرفض 'مقترحات التسوية' لأنها لا تضمن ما لأغلبية سكان روديسيا الجنوبية من
حقوق غير قابلة للتصرف ؛

٣ - ويقرر ان مبدأ الاقتراع العام لجميع الراشدين من سكان روديسيا الجنوبية بصــرف النظر عن اللون أو العنصر ، هو المبدأ الذى لا بد ان تقوم عليه أية ترتيبات دستورية أو سياسية للاقليم ؛

٤ - ويحث المملكة المتحدة ، عملاً بالفقرة ٣ أعلاه ، على عدم الاعتراف بأى شكل كان ، بأية دولة مستقلة في روديسيا الجنوبية لتكون قائمة على حكم الأغلبية أو على ارادة الأغلبية ، كما تتحدد في اقتراع عام للراشدين ؛

٥ - ويطلب الى المملكة المتحدة ان تكفل ان يكون الاستفتاء السرى على أساس صوت واحد للفرد الواحد ، بصرف النظر عن العنصر أو اللون أو اعتبارات التعليم أو الملكية أو الدخل ، هو الاجراء الذى سيتبع في أية عملية للتحقق من رغبات سكان روديسيا الجنوبية بشأن مستقبلهم السياسى ؛

٦ - ويطلب الى المملكة المتحدة كذلك ان تعتمد ، بعد كفالة قيام الاحوال التى تمكّن سكان روديسيا الجنوبية من ممارسة حقوقهم في تقرير المصير بحرية وعلى قدم المساواة حسب الفئتين ٣ و ٥ أعلاه ، الى تسهيل اشتراك فريق مراقبين تابع للامم المتحدة في الاعداد لأية عملية للتحقق من رغبات سكان روديسيا الجنوبية بشأن مستقبلهم السياسى ، وفي التنفيذ الفعلي لمثل هذه العملية ؛

٧ - ويقرر استمرار الجزاءات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية المفروضة ضد روديسيا الجنوبية حتى يتم انتهاء النظام المتمرد في ذلك الاقليم ؛

٨ - ويقرر من حكومة المملكة المتحدة ان تقوم ، في أى حال من الاحوال ، بنقل أى من سلطات السيادة أو اختصاصها الى مستعمرتها روديسيا الجنوبية بالشكل الذى تحكم به حالياً ، بل ان تحمل على تأمين نيل ذلك البلد استقلاله بواسطة نظام حكم ديموقراطى وفقاً لما يراه أغلبية السكان .

٣٨٤ - وبعد ارجاء الجلسة فترة من الزمن ، طلب ممثل الصومال الاقتراع على حدة على الفئتين الثانية والخامسة من ديباجة مشروع القرار والفقرات ٣ و ٤ و ٥ من منطوقه .

٣٨٥ - وقبل ان ينتقل المجلس الى الاقتراع ، تكلم ممثل الصين فقال ان وفد ، سيقترح بتأييد مشروع القرار ، رغم انه قد قصر في شجب خدعة المملكة المتحدة والنظام المتمرد المتمثلة في الاتفاق المزعوم وفي ادانة المملكة المتحدة والولايات المتحدة لا انتهاكهما السافر للجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية ، وفي ادانة افريقيا الجنوبية والبرتغال لتواطئهما مع النظام العنصرى .

قرارات : في الجلسة ١٦٢٣ المعقودة في ٣٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، اقترح المجلس على مشروع القرار الرباعي (S/10489) ، فكانت النتائج كما يلي :

اعتمدت الفقرة الثانية من الديباجة بأغلبية ١٠ أصوات مقابل لا شيء ، وامتناع ٥ أعضاء عن الاقتراع (ايطاليا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية) .

واعتمدت الفقرة الخامسة من الديباجة بأغلبية ٩٤ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (المملكة المتحدة) .

واعتمدت الفقرة ٣ من المنطوق بأغلبية ٩٤ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (المملكة المتحدة) .

واعتمدت كل من الفقرتين ٤ و ٥ من الديباجة بأغلبية ١٠ أصوات مقابل لا شيء ، وامتناع ٥ أعضاء عن الاقتراع (ايطاليا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية) .

وحصل مشروع القرار في مجموعه على ٩ أصوات مقابل صوت واحد (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، وامتناع ٥ أعضاء عن الاقتراع (ايطاليا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان) ، فلم يعتمد بسبب اقتراع أحد الأعضاء الدائمين في المجلس ضد .

٣٨٦ — وبعد الاقتراع ، تكلم ممثل اليابان فقال ان وفده قد امتنع عن الاقتراع على مشروع القرار في مجموعه لأنه يرى ، رغم شكوكه وتحفظاته الجدية بشأن مقترحات التسوية المزعومة ، انه لا يليق بالمجلس ان يرفض هذه المقترحات قبل التحقق من ارادة شعب زمبابوي . وأضاف انه يؤيد تماما الأفكار التي يتضمنها مشروع القرار ، كما يؤيد مبدأ الاقتراع العام للراشدين وحكم الأغلبية في زمبابوي .

٣٨٧ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فلاحظ ان الامم المتحدة تعالج مسألة روديسيا الجنوبية منذ ست سنوات ، وانها أقرت برنامجا للجزاءات راعته الولايات المتحدة بكل أمانة بينهما كانت المملكة المتحدة منصرفة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، الى التفاوض بشأن مركز الاقليم في المستقبل . وأضاف ان وفده يعتقد انه لا يليق بمجلس الامم اصدار حكم سلبي بشأن مقترحات التسوية قبل ان يأخذ اختبار المقبولية مجراه ، وانه لذلك وجد من الضروري ان يمتنع عن الاقتراع على مشروع القرار في مجموعه . وأردف قائلا ان وفده أيد الفقرتين اللتين جرى بشأنهما اقتراع منفصل لانهما تمثلا مبادئ تؤيدها الولايات المتحدة . وأكد تأييد بلده لحق شعب روديسيا الجنوبية في تقرير مصيره بنفسه .

٣٨٨ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان وفده قد أيد الفقرة ٣ لأنها تؤكد من جديد مبدأ الاقتراع العام كأساس للترتيبات الدستورية اللازمة في روديسيا الجنوبية ، غير انه امتنع عن الاقتراع على الفقرتين ٤ و ٥ وعلى مشروع القرار في مجموعه لأنه بالرغم من التحفظات القائمة بشأن التسوية المقترحة ، يرى ان الاتفاق يتيح فرصة لانهاء الحالة الراهنة ويبعث الحركة في حالة هي الآن راكدة .

٣٨٩ - وتكلم ممثل بلجيكا ، فأعرب عن تأييد بلده التام لمبدأ الاقتراع العام للراشدين بصرف النظر عن اللون او العنصر ، وعن أمله في أن يدخل هذا المبدأ في العرف الدستوري لجميع الدول الاعضاء . وأضاف ان وفده قد اقترح ، لذلك ، بتأييد الفقرة ٣ ولكنه امتنع عن الاقتراع على الفقرتين ٤ و ٥ وعلى مشروع القرار في مجموعه لأنه لا يزال يرى ان الدولة القائمة بالادارة هي التي ينبغي لها ان تحدد طريقة الاقتراع ، والاجراء الانسب لايصال روديسيا الجنوبية الى الاستقلال .

٣٩٠ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فلاحظ وجود بعض المتناقضات في نتائج الاقتراع ، ذلك ان الجميع أعلنوا تأييدهم لحق تقرير المصير في حين أحجم البعض عن تأييد التدابير العملية اللازمة لتطبيق هذا المبدأ . وأضاف ان اقتراع المملكة المتحدة ضد المشروع يدل على تأييدها لنظام الاقلية الذي يرأسه ايان سميث ، ومساندتها لقمع حقوق ٤ أو ٥ ملايين من الافريقيين .

٣٩١ - وتكلم ممثل ايطاليا تعليلا لامتناع وفده عن الاقتراع على الفقرة ٤ ، فقال ان هذا الامتناع لا يرجع سببه الى عدم موافقة وفده على المبدأ الذي تتضمنه الفقرة المذكورة ، بل الى كونه يرى ان اختبار المقبولية ، الذي لا يعتبر بالطبع بديلا عن ممارسة حق تقرير المصير ، هو اختبار يتيح للسكان الافريقيين في روديسيا الجنوبية فرصة لاكتساب الوعي بحقوقهم الاساسية ولا سماع صوتهم في المسائل التي تمس مصيرهم .

٣٩٢ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الامتناع عن الاقتراع معناه معارضة حرية واستقلال ٥ ملايين شخص في زامبابوي ، والمعارضة في ازالة آخر آثار الاستعمار والعنصرية من القارة الافريقية . وأضاف ان وجهة نظر ثلثي أعضاء المجلس الذين يؤيدون العدل والمساواة بين الشعوب لم يكتب لها الفوز بسبب استخدام المملكة المتحدة الجائر لحق النقض (الفيتو) دافعا عن النظام العنصري . وحث المجلس على مواصلة بحث مسألة روديسيا الجنوبية في مطلع السنة القادمة .

٣٩٣ - وتكلم ممثل الصومال ، فأكد على أهمية الطريقة التي يُنتظر ان يجرى بها اختبار المقبولية . وقال ان الحكومات التي امتنعت عن الاقتراع قد نبذت فكرة العمل على اعادة الاحوال السياسية الطبيعية أو تمكين الافراد من الاقتراع في استفتاء سرى ، كما انها أففلت البحث عن حل بديل في حالة رفض شعب روديسيا الجنوبية للمقترحات . وحث المجلس على ان لا يوقف النظر في المسألة بل ان يعتمد ، على العكس الى بحث جميع نواحي مضمونها .

٣٩٤ - وتكلم ممثل بوروندي ، فقال ان المشكلة لن تحل عن طريق القرارات بل عن طريق ارادة شعب زيمبابوي وذلك بالتعاون الحقيقي من جانب المملكة المتحدة .

٣٩٥ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثل سبراليون ، فأكد على التزام حكومته بالعمل على محو الاستعمار بجميع مظاهره من القارة الافريقية ، وعلى انه لا ينبغي السماح ببقاء السيطرة السياسية في زيمبابوي الى الأبد في ايدي قلة من المستوطنين البيض الذين يجردون ٥ ملايين من السكان السود من كرامتهم وكبريائهم . وأضاف ان استمرار هذه الحالة أمر يتوقف على ارادة المجتمع الدولي .

الفرع الثالث

الرسائل الاخرى الموجهة الى المجلس

٣٩٦ - أرسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الامين العام ، رسالة مؤرخة في ٦ كانون الاول / ديسمبر (S/10427) أحال بها اليه نص بيان لوكالة تاس مؤرخ في ٣ كانون الاول / ديسمبر بشأن اعلان الحكومة البريطانية عن الوصول الى اتفاق لـ " تسوية النزاع الدستوري " بين لندن وسالزبورى .

٣٩٧ - وأرسل ممثل نيجيريا الى الامين العام ، رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الاول / ديسمبر (S/10481) أحال بها اليه نص بيان يتعلق بروديسيا أصدره في ٢٣ كانون الاول / ديسمبر مفوض الشؤون الخارجية النيجيري بشأن مقترحات التسوية التي تم الاتفاق عليها .

٣٩٨ - وأرسل الامين العام الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ (S/10520) أحال بها اليه نص القرار ٢٧٩٦ (د - ٢٦) الذى اتخذته الجمعية العامة في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، والذى لفتت الجمعية العامة ، في الفقرة ١٢ منه ، نظر مجلس الامن الى الحاجة الى توسيع نطاق الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية ، والى فرض مثل هذه الجزاءات على افريقيا الجنوبية والبرتغال اللذين لاتزال حكومتاهما مستمرتين في رفض تطبيق قرارات مجلس الامن الالزامية .

٣٩٩ - وأرسل الامين العام الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني /يناير (S/10530) أحال بها اليه نص القرار ٢٨٧٧ (د - ٢٦) الذى اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، لافتا النظر الى الفقرة ٣ من القرار التي تدعو فيها الجمعية العامة مجلس الامن الى النظر في اتخاذ التدابير المناسبة لتمكين الشعب الزيمبابوي من ان يمارس بحرية ودون مزيد من الابطاء ، حقه غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال .

الفرع الرابع

النظر في المسألة أثناء الاجتماعات
التي عقدها المجلس في خارج المقدر

٤٠٠ — درس مجلس الأمن من جديد المسألة المتعلقة بالحالة القائمة في روديسيا الجنوبية أثناء الاجتماعات التي عقدها في اديس ابابا من ٢٨ كانون الثاني /يناير الى ٤ شباط /فبراير ١٩٧٢ . وللاطلاع على بيان لما دار من هذه الاجتماعات ، أنظر الفرع الثاني من الفصل العاشر أدناه .

الفرع الخامس

طلب اجتماع المجلس ، ونظره في المسألة المتعلقة بالحالة في روديسيا وفي تقارير اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ٢٥٣ (١٩٦٨) (S/10229 و Add.1 - 2 و S/10403) في الجلسات ١٦٤٠ - ١٦٤٢ والجلسة ١٦٤٥ (١٦ - ٢٥ و ٢٨ شباط / فبراير ١٩٧٢)

٤٠١ — في رسالة مؤرخة في ١٥ شباط /فبراير (S/10540) ، طلب ممثلو السودان والصومال وفينيا ان يجتمع المجلس ليستأنف النظر في مسألة روديسيا الجنوبية ، وان يوجه المجلس ، وفقاً للمادة ٣٩ ، دعوة الى السيد آبيل موزوريوا ، رئيس المجلس الوطني الافريقي ، لالقاء كلمة امامه .

٤٠٢ — وفي الجلسة ١٦٤٠ المعقودة في ١٦ شباط /فبراير ، ادرج المجلس رسالة الممثلين الثلاثة وكذلك التقرير الرابع (S/10229 و Add.1-2) والتقرير المؤقت (S/10408) للجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الامن ٢٥٣ (١٩٦٨) في جدول أعماله ، وقرر المجلس ، دون اعتراض ، توجيه الدعوة المطلوبة الى السيد آبيل موزوريوا ، وكذلك دعوة ممثل المملكة العربية السعودية ، بناءً على طلبه ، الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون له حق الاقتراع .

٤٠٣ — وقال السيد آبيل موزوريوا في بيانه امام المجلس أن المجلس الوطني الافريقي في زمبابوي هو الهيئة الوحيدة في روديسيا التي لها أي حق في التحدث باسم أغلبية سكان هذا البلد ، وهو منظمة لا حزبية شكلت بصورة تلقائية في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ لشرح مقترحات التسوية التي تم الاتفاق عليها بين السير اليك دوغلاس هيوم والسيد ايان سميث وكشف حقيقتها وتنسيق حملة لرفضها . وأضاف ان أغلبية السكان الافريقيين ، رغم كل التهيب الذي يتعرضون له من قبل أصحاب العمل والحكومة والشرطة ومفوض المقاطعات والحكومة البريطانية ، يحارصون المقترحات معارضة تامة ، الامر الذي نجم عنه ، وفقاً للمعلومات المتوفرة للمجلس الوطني الافريقي ،

مقتل ٣١ شخصا وحبس ٢٥٠ شخصا واعتقال ١٠٠٠ شخص آخرين في أنحاء مختلفة من الاقليم— منذ وصول بعثة بيرس، وذلك خلافا للافادات الصادرة عن السلطات الروديسية والقائلة بحبس ٤ أشخاص فقط وحصول ١٤ حالة وفاة. وأردف قائلاً ان المجلس الوطني الافريقي يرفض المقترحات، وذلك بصورة خاصة، لأنه قد تم التفاوض عليها وتقريرها دون مشاركة ايجابية من السكان الافريقيين— بواسطة الزعماء الذين اختاروهم، ولأنها تهدف الى اضافة الصفة الشرعية على اعلان الاستقلال الانفرادى والدستور الجمهورى غير الشرعى الصادر عام ١٩٦٩، وهذا وضع لا يستطيع المجلس الوطني الافريقي ان يقبل به. وأشار، بالاضافة الى ذلك، الى ان تنفيذ المقترحات يفترض توفر حسن النية والشرف لدى السيد سميث وحزب الجبهة الروديسية الذى يتزعمه، ولكن تاريخ روديسيا الجنوبية عبارة عن سجل طويل مخز من الخيانة والحنث بالوعود. وطلب من الامم المتحدة ان تقبل رفض المجلس الوطني الافريقي لهذه المقترحات بوصفه تعبيراً صادقا عن مشاعر السكان الافريقيين فـسي روديسيا الجنوبية. وناشد مجلس الامن ان يضغط على حكومة المملكة المتحدة لكي تحترم المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)، ونادى بابقاء برنامج الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية والتي هي في سبيلها الى ان تؤدي رغم الانتهاكات الحاصلة لها، الى ايقاف عجلة الاقتصاد في الاقليم. كما ناشد المجلس ان يشدد الجزاءات بفرض حصار على بنائى بيـ—را ولورنسوماركرز البرتغاليين، اللذين لولا منشآتهما لكان النظام المتمرّد قد انهيار منذ زمن طويل. وأعلن ان المجلس الوطني الافريقي يريد حلاً سلمياً لمسألة مستقبل روديسيا، وأنه على استعداد للجلوس والاشتراك في صياغة دستور مقبول لدى جميع الافريقيين والبيض من سكان الاقليم الذين يقبلون بفكرة اللانصرية. ومضى يقول ان المجلس الوطني الافريقي يرى ان اولئك البيض الذين لا يرغبون في الميش تحت حكم الأقلية في روديسيا الجنوبية يستطيعون ان يغادروا البلد. وأشار الى انه يمكن تسهيل عودتهم الى بلدهم الأصلي باستخدام مبلغ الـ ٥ مليون جنيه استرليني الذى وعدت المملكة المتحدة بتقدمه لافراض التنمية لصالح الافريقيين.

٤٠٤ - وقال السيد موزوريا، رداً على بعض الاسئلة التي طرحها ممثل الصومال، ان الافريقيين قبلوا بالجزاءات ثمناً لحريتهم ولذلك لا ينبغي تخفيفها بحجة مساعدة الافريقيين. وأوضح ان الجزاءات، حسب مقصدها الأصلي، انما تضرّ بالمزارعين ومستغلي المناجم والمستورد يـ—ن والمصدرين، وليس بين هؤلاء أى أفريقي. ونفى القول بأن بعض الافريقيين يحاولون بالترهيب حمل رفاقهم الافريقيين على رفض المقترحات وأوضح للمجلس ان المجلس الوطني الافريقي لا يملك استخدام الاذاعة والتلفزيون في جهود، الرامية الى شرح موقفه للشعب.

٥٠٤ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، فقال ان بيان السيد موزوريا وكذلك المعلومات التي قدمها مثلاً الاتحاد الشعبى الافريقي الزمبابوى والاتحاد الوطني الافريقي الزمبابوى الى المجلس أثناء اجتماعاته في اديس ابابا، لا تترك ابداً أية مدعاة للشك في ان افريقيي زمبابوى يرفضون، بصورة قاطعة وبالاتحاد، المقترحات المتفق عليها لأنهم يدركون بجلال انها لاتخدم

الأصلحة العنصريين في روديسيا الجنوبية والاحتكارات الامبريالية للمملكة المتحدة ، ذلك ان تطبيق هذه المقترحات يعني اضافة صفة الشرعية على النظام المتمرد والغاء الجزاءات التي فرضها مجلس الامن على الاقليم . و اضاف ان وفده لا يرى بالتالي اى سبب يحول دون وفاء المملكة المتحدة بتعهداتها ، وذلك بالتخلي فورا عن المقترحات وسحب بعثة بيرس والاخذ بالمقترحات التي قد مهها الافريقيون ومن بينها التدابير الرامية الى تحقيق التقدم السياسي والدستوري عن طريق المحادثات او عن طريق مؤتمر دستوري يشترك فيه الممثلون الحقيقيون لشعب زمبابوى .

٤٠٦ - وتكلم ممثل يوفوسلافيا ، فرحب باستئناف المجلس النظر في المسألة بالنظر الى التطورات الأخيرة ، ولا سيما الانتهاكات الحاصلة للجزاءات . كما رحب بما تضمنه بيان السيد موزورويوا ، الذى أكد ضرورة ابقاء على الجزاءات ، من ايضاحات عن كفاح شعب زمبابوى . وأعرب عن أمله في ان يستطيع المجلس اقناع الولايات المتحدة بأن تلغي قرارها القاضي باستئناف استيراد الكروم من روديسيا الجنوبية . وأشار الى امكانية توسيع نطاق الجزاءات كيما تطبق آليا على الذين ينتهكونها .

٤٠٧ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان السيد موزورويوا ، وان يكن متحدثا بليفا باسم المجلس الوطني الافريقي ، لا يعد بالضرورة متحدثا باسم جميع الافريقيين في روديسيا الجنوبية . وحث المجلس على ألا يأخذ بالادعاء القائل بأن الافريقيين في روديسيا قد رفضوا المقترحات بالاجماع . وكرر القول انه ينبغي للمجلس ان يترتب في اصدار قراره بشأن المقترحات الى ان تعترف نتائج اختبار المقبولية الذى تجريه لجنة بيرس .

٤٠٨ - ثم تكلم السيد موزورويوا ، للرد على سؤال آخر وجهه اليه ممثل الصومال ، فقال ان حوالي ٩٩ في المائة من السكان الافريقيين في زمبابوى يرفضون المقترحات ، وان كان قد أذيع ان شيخا واحدا وعضوا واحدا من أعضاء البرلمان ، على الأقل ، قد أبديا قبولهما لها .

٤٠٩ - وتكلم ممثل المملكة العربية السعودية ، فقال انه بالنظر الى كون الاقتصاء أقوى من السياسة فانه على اقتناع ، بأن الجزاءات لن تنجح في الاطاحة بالنظام المتمرد . وأشار أيضا الى ان المملكة المتحدة وحلفاءها ليسوا على استعداد لاستخدام القوة الخارجية ضد النظام المذكور ، وقال انه لن يليق بالامم المتحدة ، بوصفها اداة للسلم ، ان تفعل ذلك . وحذر من أنه ما لم تتخذ تدابير أخرى أكثر فعالية لمعالجة هذه الحالة ، فان المجلس سيجد ان جهوده ستنتهي دائما الى مجرد خطابة ودعاية غير مجدية .

٤١٠ - وفي الجلسة ١٦٤١ المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ، عرض ممثل الصومال مشروع قرار (S/10541) اشترك في تقديمه السودان والصومال وغينيا . وينص منطوقه على ان مجلس الأمن : (١) يقرر ان تبقى الجزاءات الحالية المفروضة على روديسيا الجنوبية نافذة المفعول تماما الى ان يجرى تطبيق حل يمكّن شعب روديسيا الجنوبية من ان يمارس ، بحرية وعلى قدم المساواة ، حقه في

تقرير مصيره بنفسه : (٢) ويحث جميع الدول على ان تنفذ تنفيذا تاما جميع قرارات مجلس الأمن المتصلة بروديسيا الجنوبية ، وذلك عملا بالتزاماتها وفقا للمصادرة ٢٥ من الميثاق ، ويستنكر موقف الدول التي تستمر في تقديم المساعدة المعنوية والسياسية والاقتصادية الى النظام غير الشرعي ؛ (٣) ويعلن ان كل تشريع تسننه أية دولة أو تدبير تتخذه بغية السماح بأن تستورد اليها من روديسيا الجنوبية أية سلعة من السلع الداخلة في نطاق الالتزامات المفروضة بموجب القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) ، بما فيها ركاز الكروم ، انما يضعف من فعالية الجزاءات ويتنافى التزامات الدول الاعضاء ؛ (٤) ويطلب الى جميع الدول الامتناع عن سن او تنفيذ أى تشريع او اتخاذ أى اجراء آخر من شأنه السماح بأن تستورد من روديسيا الجنوبية أية سلعة من السلع الداخلة في نطاق الالتزامات المفروضة بموجب القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) ، بما في ذلك ركاز الكروم ؛ (٥) ويلفت نظر جميع الدول الى ضرورة تزايد اليقظة في تنفيذ احكام القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) ، ويطلب اليها ، بالتالي ، اتخاذ تدابير أفضل لضمان التنفيذ التام للجزاءات ؛ (٦) ويرجو من اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الامن ٢٥٣ (١٩٦٨) ان تضاعف جهودها بصفة تشجيع تنفيذ الجزاءات ، آخذة بعين الاعتبار قراراتها المتعلقة بأعمالها المقبلة والواردة في القسم التاسع من تقريرها الثالث ، (٥/٩٨٤٤) ؛ (٧) ويرجو من الامين العام ان يقدم الى اللجنة كل مساعدة لازمة لا يفائها مهمتها .

٤١١ - وتكلم ممثل الصومال ، فحث المجلس على ألا يسمح لمقترحات سميث - هيوم بأن تصرف اهتمامه عن المهمة الرئيسية ، وهي الابقاء على الجزاءات الدولية المفروضة على النظام المتمرد في روديسيا الجنوبية وتوسيع نطاقها وزيادة فعاليتها . وناذى بتوسيع ولاية اللجنة لجعلها هيئة فعالة لجمع وتمحيص وتحليل جميع الافادات عن الانتهاكات المعروفة أو المشتبه بوقوعها أيا كان مصدر هذه الافادات . وقال ان السيد موزوربوا قد اتفق مع أغلبية المجلس في رأيها بأنه ينبغي على الامم المتحدة مواصلة الضغط بغية الابقاء على عزلة النظام المتمرد على الصعيد الدولي وارتفاعه على تكبد العناء في سبيل بقاءه الاقتصادي . وأردف ان المسؤولية عن ذلك تقع على عاتق مجلس الامن الذى ينبغي عليه ان يولي اهتمامه الفوري للتوصيات الواردة في التقرير المؤقت الذى أصدرته للجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الامن ٢٥٣ (١٩٦٨) ، بشأن التشريع الأخير الذى يبيح استيراد ركاز الكروم من روديسيا الجنوبية الى الولايات المتحدة ابتداء من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ . وأوضح ان مشروع القرار الثلاثي يستند ، أساسا ، على تلك التوصيات .

٤١٢ - وتكلم ممثل فرنسا ، فأعرب عن رأيه بأن مشروع القرار ، في مجموعه ، جيد في مبادئه ومعناه . وطرح بعض الاسئلة وأبدى بعض الملاحظات بشأن الفقرة الثانية من الديباجة والفقرتين الأولىين من المنطوق . وأشار الى ان الهدف من الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) هو انهاء نظام ايان سميث اللا شرعي . وقال انه يرى ان الاشارة في النص الجديد الى حق تقرير المصير بدلا من الاشارة الى هذا الهدف أمر يمكن أن يؤدي الى تحديد مرونة العمل امام المجلس . وقال انه سيكون من الأنسب حث الدول على تنفيذ جميع قرارات مجلس الامن الالزامية او الاشارة

على وجه التحديد الى القرارات المتخذة وفقا للفصل السابع ، لأنه من الواضح انه لا يمكن تطبيق المادة ٢٥ من الميثاق على القرارات التي تتخذ ضمن هذا الاطار .

٤١٣ - وتكلم ممثل الصين ، فاستعرض نتائج اجتماعات مجلس الامن في افريقيا وأعرب عن تأييد حكومته لقرار منظمة الدول الافريقية الذي يطلب من مجلس الأمن ألا يكتفي بتشديد برنامج الجزاءات فحسب بل ان يوسع كذلك نطاق تطبيقها لكي تشمل البرتغال وافريقيا الجنوبية . وقال ايضا انه ينبغي على المجلس ان يدين بشدة حكومة الولايات المتحدة لسنها تشريعا من شأنه أن ينتهك الجزاءات ، وان يطلب من لجنة الجزاءات ان تحقق بصورة جديدة في جميع الافادات الواردة عن انتهاك الجزاءات . وأعلن ان وفده سيؤيد مشروع القرار الثلاثي .

٤١٤ - وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال ان مشروع القرار المعروض على المجلس يحالج مسألة الجزاءات وانتهاكاتها بصورة محددة وحاسمة وبناءة ، وانه ينبغي اعتماده . وذكر ثلاثة أسباب لتحديد وفده مشروع القرار وهي : أولا ، ان الانتهاكات الراهنة للجزاءات لا ينبغي ان تتخذ سببا لتخفيف هذه الجزاءات ؛ وثانيا ، انه خلافا لادعاءات النظام المتمرد وأصدقائه ، فان بيان السيد موزورويوا قد أظهر بصورة حاسمة انه ليس صحيحا القول بأن الجزاءات انما تضر بالأغلبية الافريقية وحدها ؛ وثالثا ، انه لا ينبغي لمجلس الامن ان يعتبر أى قرار تتخذه أية هيئة حكومية ، مهما كانت عالية المستوى ، بانتهاك الجزاءات قرارا نهائيا وغير قابل للتغيير .

٤١٥ - وتكلم ممثل الهند ، فاستصوب فكرة ادخال بعض التحسين على صياغة مشروع القرار ولا سيما على الفقرات الثلاث الاولى من المنطوق . وأشار الى انه على الرغم من ان الولايات المتحدة قد اتخذت ، بصورة سافرة ، اجراء يمكن ان يفضي الى انتهاكات للجزاءات ، فان هناك افادات اخرى عديدة عن وقوع انتهاكات ، وهي افادات مدعومة باحصاءات الحكومة الروديسية نفسها ، ويتضح منها وجود تعاون ، اما بصورة مباشرة او غير مباشرة ، من جانب حكومات كثيرة . وأردف قائلا انه يرى لذلك انه ينبغي ان يتحقق المجلس ، بصورة أكثر كثيرا ، في دراسة المسألة ، وان يقوى الجزاءات ويوسع نطاقها ويعلن عن كل انتهاك لها ويبدل كل جهد ممكن للكشف عن طرق التهرب من تنفيذها ولسد جميع الثغرات . وأشار الى انه قد يكون من الضروري تحسين جهاز لجنة الجزاءات وأساليب عملها .

٤١٦ - وفي الجلسة ١٦٤٢ المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ، أشار ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى تقريرى اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) (S/10229 و Add.1 و Add.2 و S/10408) قائلا ان المجلس س يواجهه حالة جديدة تشترك فيها الولايات المتحدة مع البرتغال وافريقيا الجنوبية في انتهاك الجزاءات علنا . وأضاف ان البلدين الأخيرين يقدمان الدعم الخارجي للنظام العنصرى المتمرد ، وتشاركهما في ذلك المملكة المتحدة التي هي الدولة التي تتحمل المسؤولية الكبرى والاولى عن الحالة القائمة فى روديسيا الجنوبية ، والولايات المتحدة وبعض حلفائها في منظمة احلف شمال الاطلسي . وأعلن أن

وفده يؤيد التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المؤقت ، ولفت نظر المجلس الى قرارى الجمعية العامة ٢٧٦٥ (د - ٢٦) و ٢٧٩٦ (د - ٢٦) وقرار المجلس نفسه ٢٧٧ (١٩٧٠) ، و نادى بتوسيع نطاق الجزاءات المفروضة على النظام العنصرى المتمرد وفرض جزاءات صارمة على البرتغال وافريقيا الجنوبية وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٩٦ (د - ٢٦) .

٤١٧ - وتكلم ممثل الصومال ، فقدم رسميا النص المنقح التالي لمشروع القرار الثلاثي (Corr. و 10541/Rev.1) الذى جرى تعديله بعد مشاورات اضافية ؛

" ان مجلس الأمن ،

وقد درس التاورات الأخيرة بشأن مسألة روديسيا الجنوبية ،

" وان يشير الى قراراته : ٢١٦ (١٩٦٥) ، المتخذ في ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٥ ، ٢١٧ (١٩٦٥) ، المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٥ ، و ٢٢١ (١٩٦٦) ، المتخذ في ٩ نيسان /ابريل ١٩٦٦ ، ٢٣٢ (١٩٦٦) ، المتخذ في ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٦ ، و ٢٥٣ (١٩٦٨) ، المتخذ في ٢٩ ايار /مايو ١٩٦٨ ، و ٢٧٧ (١٩٧٠) ، المتخذ في ١٨ آذار /مارس ١٩٧٠ ، و ٢٨٨ (١٩٧٠) ، المتخذ في ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٠ ،

" وان يساوره قلق شديد لأن بعض الدول لم تمتثل لأحكام القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) ، خلافا لالتزاماتها بمقتضى المادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة ،

" وان يأخذ بعين الاعتبار التقرير الرابع اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) (S/10229) وتقريرها المؤقت الصادر في ٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧١ (S/10408) ،

" وان يعمل وفقا لقرارات مجلس الأمن السابقة بشأن روديسيا الجنوبية ، المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق ،

" ١ - يؤكد من جديد قراره القاضي بأن تبقى الجزاءات الحالية المفروضة على روديسيا الجنوبية نافذة المفعول ؛ فاذا تما الى ان تتحقق تماما الغايات والأهداف المبينة في القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) ؛

" ٢ - ويحث جميع الدول على ان تنفذ تنفيذا تاما لجميع قرارات مجلس الأمن القاضية بفرض جزاءات على روديسيا الجنوبية ، وذلك عملا بالتزاماتها وفقا للمادة ٢٥ والفقرة (٦) من المادة ٢ من الميثاق ، ويستنكر موقف الدول التي تستمر في تقديم المساعدة المعنوية والسياسية والاقتصادية الى النظام غير الشرعي ؛

" ٣ - ويعلن ان كل تشريع تسنه أى دولة أو تدبير تتخذه بغية السماح ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بأن تستورد اليها من روديسيا الجنوبية أية سلعة من السلع الداخلة في نطاق

الالتزامات المفروضة بموجب القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) بما في ذلك رجاز الكروم . انما يقووض الجزاءات ويتنافى مع التزامات الدول ؛

٤ - ويطلب الى جميع الدول الامتناع عن اتخاذ أية تدابير من شأنها السماح بأى وجهه كان بأن تستورد من روديسيا الجنوبية أية سلعة من السلع الداخلة في نطاق الالتزامات المفروضة بموجب القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) ، بما فيها رجاز الكروم ؛

٥ - ويلفت نظر جميع الدول الى ضرورة تزايد اليقظة في تنفيذ أحكام القرار ٢٥٣ (١٩٦٨) ، ويطلب اليها بالتالي اتخاذ تدابير أفضل لضمان التنفيذ التام للجزاءات ؛

٦ - ويرجو من اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) ان تجتمع على وجهه الاستعجال لدراسة الطرق والوسائل التي يمكن بها ضمان تنفيذ الجزاءات ، وان تقدم الى مجلس الأمن ، في موعد لا يتجاوز ١٥ نيسان /ابريل ١٩٧٢ ، تقريراً يتضمن توصيات في هذا الشأن ، بما في ذلك أية اقتراحات قد ترفع اللجنة في تقديمها بشأن صلاحياتها وبشأن أية تدابير أخرى ترعي الى ضمان فعالية عملها ؛

٧ - ويرجو من الأمين العام ان يقدم الى اللجنة كل مساعدة لازمة لايفائها مهمتها .

وبعد ذلك ، لفت ممثل الصومال النظر الى نبأ صحفي ورد فيه ، أن زعيم النظام المتمرّد ذهب الى انه بمجرد ان تُشعر المملكة المتحدة الامم المتحدة بأنها أضفت صفة الشرعية على الوضع القائم فـسـي روديسيا الجنوبية ، فان الجزاءات التي فرضتها الامم المتحدة بتحريض من المملكة المتحدة ستنهـار بصورة آلية . وأعلن ممثل الصومال انه لا يمكن لوفده ولا لافريقيا كلها قبول وجهة النظر هــذه . وأضاف ان الامم المتحدة مسؤولة عن ضمان انها النظام غير الشرعي وعن تمكين سكان الاقليم من التمتع بحقوقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

٤١٨ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثل السودان ، فتلا نص بيان وجهه الى المجلس المجلس الوزاري لدول منظمة الوحدة الافريقية ، وأعرب فيه الوزراء عن تأييدهم التام للسيد آبيل موزوريوا ، رئيس المجلس الوطني الافريقي ، وعن أملهم في ان يقوم مجلس الأمن ، وبصورة خاصة اعضاؤه الدائمون ، بدراسة مسألة روديسيا الجنوبية مجدداً في ضوء مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/10606 ، وهو المشروع الذي استخدمت المملكة المتحدة حق النقض (الفيتو) ضده في ٤ شباط /فبراير ١٩٧٢ . (أنظر الفرع الثاني من الفصل العاشر) . ثم قال ان تقرير لجنة الجزاءات يشير الى الحاجة الملحة الى العمل على ضمان تنفيذ افريقيا الجنوبية والبرتغال للجزاءات ، كما يبين ان هناك بلداناً أخرى لا تزال تتأجر مع روديسيا الجنوبية . وأردف قائلاً ان على المجلس التزاماً ادبياً وقانونياً بالعمل على بقاء الجزاءات نافذة المفعول الى ان يتمكن شعب روديسيا الجنوبية من ممارسة حقوقه في تقرير المصير والاستقلال بحرية ، وان مشروع القرار انما يهدف الى تجديد الاعراب عن تصميم المجلس في هذا الشأن .

٤١٩ - وفي الجلسة ١٦٤٥ المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير، تكلم ممثل بلجيكا فأوضح ان وفده يعتزم الاقتراع بتأييد مشروع القرار المنقح، وان ذلك أصبح في مقدوره بفضل ما أظهره أصحاب المشروع من حرص على التوفيق. وقال انه يرى ان النص الجديد فيه تحسين أكيد على النص الاصيل، لأنه يشير صراحة الى قرار المجلس ٢٥٣ (١٩٦٨) الذي تقرر بموجبه فرض الجزاءات على روديسيا.

٤٢٠ - وتكلم ممثل اليابان، فأكد من جديد ايمان حكومته الراسخ بحق شعب روديسيا الجنوبية، غير القابل للتصرف، في تقرير المصير والاستقلال، وتأييدها التام للقرارات الملزمة المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق، بما في ذلك قرار فرض الجزاءات الذي تحاول اليابان تنفيذه بأمانة. وقال ان مشروع القرار المنقح جاء متفقا تماما مع مسؤولية المجلس التي تملي عليه التنبه لأي تطور قد يكون من شأنه تقويض فعالية الجزاءات، وانه سيكون بمثابة تذكيرة آتية في حينها للودول بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق.

٤٢١ - وتكلم ممثل فرنسا، فأعرب عن تقديره لأصحاب مشروع القرار لأخذهم باقتراحاته بشأن المشروع، مما سيكسبه، في اعتقاده، المزيد من التأييد والفعالية. وأعلن ان وفده سيؤيد مشروع القرار.

٤٢٢ - وتكلم ممثل يوغوسلافيا، فقال انه يرى انه ينبغي اعتماد مشروع القرار بالاجماع لأنه يعالج الحالة الراهنة بصورة فعلية ومباشرة، ويدل على تصميم المجلس على ابقاء المشكلة قيد نظره حتى ينال شعب زيمبابوي حقه في تقرير المصير والاستقلال. وأضاف ان مشروع القرار، بتأييده من جديد سياسة المجلس في ميدان الجزاءات وبإشارته الى جميع قراراته الاخرى، انما يشدد على ان المجلس لا يزال ثابتا على موقفه المحدد بوضوح بشأن المسألة الروديسية برمتها.

٤٢٣ - وأدلى ممثل الولايات المتحدة ببيان عن موقف حكومته من مسألة الكروم الروديسي، فقال ان قرار استئناف استيراد الكروم الروديسي قد استلزمته اعتبارات حقيقية من اعتبارات الأمن القومي للولايات المتحدة. وأضاف انه على الرغم من ان الركاز الروديسي كان يصدر بكميات كبيرة الى بلدان اخرى، فان الولايات المتحدة ظلت طوال الوقت تنفذ الجزاءات بدقة، وذلك الى حد شراء الكروم أخرى بأسعار تكاد تصل الى ضعف ما كانت عليه قبل الجزاءات. كما أشار الى ان واردات الولايات المتحدة من السلع الاستراتيجية من روديسيا الجنوبية قبل فرض الجزاءات لم تكن تمثل أكثر من ٢ في المائة من مجموع صادرات ذلك الاقليم من تلك السلع في ذلك الحين. وأشار الى ان مستويات صادرات الاقليم من السلع المذكورة خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧١ كانت، فيما قيل، معادلة تقريبا لمستواها في عام ١٩٦٥، وذلك رغم ان الولايات المتحدة لم تكن تستورد ايها من هذه السلع في تلك الفترة. وأردف قائلا ان من الواضح ان تلك السلع كانت تشتريها من روديسيا الجنوبية جهة أخرى مخالفة بذلك برنامج الجزاءات. واقترح ان يُطلب من لجنة الجزاءات

ان تجمع تقارير دورية من الحكومات عن واردتها من المواد الاستراتيجية من جميع المصادر، وان تمكّن اللجنة من اجراء تحاليل كيمائية لعينّات من الشحنات المشتبه في أهرها . وأعلن ان وفده سيتمنع عن الاقتراع على مشروع القرار لأنه يتضمن اجزاءً تمس قوانين يقضي دستور الولايات المتحدة بوجوب تنفيذها .

٤٢٤ — وتكلم ممثل ايطاليا ، فأبرز سجل بلده فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية وتقويتها . ورحب بالتغييرات التي أدخلها أصحاب مشروع القرار في صيغته المنقحة بحيث أصبح أكثر اتساقاً مع قرارات المجلس السابقة .

٤٢٥ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، مستشهداً بمصادر صحفية في الولايات المتحدة ، فقال ان لدى الولايات المتحدة مخزونات كافية من الكروم وانها ليست في حاجة الى أية واردات جديدة منه . وأضاف ان الولايات المتحدة لا تستورد من الاتحاد السوفياتي الا ٥٠ في المائة من وارداتها السنوية من الكروم ، وان بوسعها ، اذا كانت لا تريد الاستمرار في ذلك ، ان تزيد مخزوناتهما باستيراد كميات اضافية من مصادر اخرى غير روديسيا الجنوبية . واستشهد بانباء صحفية مفادها انه يجري الآن في موزامبيق تحميل ٢٥٠٠ طن من الكروم الروديسي على متن احدى السفن الارجننتية المتجهة الى الولايات المتحدة ، فقال ان قرار الولايات المتحدة باستيراد الكروم الروديسي يعتبر انتهاكاً متعمداً ، مرتكباً بمساعدة البرتغال ، للجزاءات التي فرضها المجلس . ورأى انه ينبغي على المجلس ان يصر على التنفيذ التام لقراراته ، كما ينص على ذلك مشروع القرار الثلاثي .

٤٢٦ — وتكلم ممثل الارجننتين ، فقال ان حكومته تحقق الآن ، من تلقاء ذاتها ، في التهم الواردة في نواب نشرته بعض الصحف الايرلندية عن تحركات السفينة الارجننتية المشار اليها . وأضاف ان منشأ الشحنة المعدنية التي تحملها تلك السفينة لم يحدد بعد بصورة قاطعة . ووجد ، اذا تأكد ان منشأ الشحنة هو روديسيا الجنوبية ، بأن تنظر حكومته في فرض عقوبات مناسبة وفقاً للتشريع الارجنطيني المتعلق بالموضوع . وأعلن ان وفده سيقترح بتأييد مشروع القرار المعروض على المجلس .

٤٢٧ — وطلب ممثل الصومال اجراء اقتراع مستقل على الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار .

قرارات : في الجلسة ١٦٤٥ المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٢ ، اقترح مجلس الأمن على مشروع القرار الثلاثي المنقح (S/10541/Rev.1 و Co.r.1) وكانت نتيجة الاقتراع كما يلي :

اعتمدت الفقرة ١ من المنطوق بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لا شيء ، وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) .

واعتمد مشروع القرار بكامله بأغلبية ١٣ صوتاً مقابل لا شيء ، وامتناع عضوين عن الاقتراع (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية) ، فصدر بوصفه القرار

٣١٤ (١٩٧٢) .

٤٢٨ - وبعد الاقتراع ، تكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأوضح ان وفده لم يعارض مشروع القرار لأنه لم يحاول ان يفرض ، خلافا لمشروع القرار المقدم قبل ذلك في اديس ابابا ، أية توجيهات على حكومته فيما يتعلق بايوائها مسؤولياتها ، الا أن وفده امتنع عن الاقتراع لأنه لا يرى ضرورة لاتخاذ قرارات بشأن أية ناحية من نواحي المسألة الرويسية في هذا الوقت .

٤٢٩ - وتكلم ممثل الصومال ، فأعرب عن امتنان وفده لاعتماد مشروع القرار الثلاثي . ولفت الاهتمام بصورة خاصة الى أحكام الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) ، وناشد المجلس ان يُبقي المسألة قيد النظر الفعال والا يهمل نواحيها السياسية .

الفرع السادس

التقارير والرسائل اللاحقة

٤٣٠ - أرسل ممثل الصين الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس S/10556 ، أحال بها اليه نص مقال سعنون " اشاعة غريبة وافتراء خسيس " نشر في صحيفة ' بيبولز ديلي ' . وقد أشار المقال الى ان دعاة المراجعة اصبحوا مؤخرا يرددون ، عن طريق أجهزتهم الدعائية ، اشاعات للافتراء على الصين بأنها تستورد الكروم من روديسيا ، والى انهم ذهبوا الى حد الاختلاق فقالوا ان الصين و " وفدا روديسيا " مزعوما قد " وقعا " منذ زمن وجيز معاهدة في بكين لزيادة صادرات روديسيا الى الصين . وذكر ان الحكومة والشعب الصينيين قد أيدا باستمرار الكفاح العادل الذي تخوضه الشعوب الافريقية ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد ، وأيدا دائما شعب زمبابوي في كفاحه العادل ضد الحكم الاستعماري والتمييز العنصري ومن أجل الاستقلال القومي . وأردف الممثل قائلا ان الحكومة الصينية قد أعلنت رسميا منذ زمن طويل ما يلي : " ان الحكومة الصينية ، تأييدا منها للكفاح العادل الذي يخوضه شعب زمبابوي ، قد امتنعت دائما عن اقامة أية اتصالات دبلوماسية مع النظام العنصري الابيض القائم في روديسيا وقطعت معه منذ زمن طويل جميع العلاقات الاقتصادية والتجارية ، سواء منها العلاقات المباشرة أو غير المباشرة " . ومضى يقول ان الوفد الصيني قد أعلن بعبارة صريحة " انه ينهضي على مجلس الأمن ان يزيد تقوية الجزاءات المفروضة على النظام العنصري الروديسي ويوسع نطاقها ، وان يفرض ايضا جزاءات على افريقيا الجنوبية والسلطات الاستعمارية البرتغالية " . واستطرد يقول ان الحكومة الصينية لم تنحرف ابدا عن هذا الموقف الرسمي ، وأن مكائد مختلقة الاشاعات من دعاة المراجعة السوفياتيين الرامية الى تقويض الصداقة بين الشعب الصيني والشعوب الافريقية لا يمكن ان يؤدي الا الى زياد تكشف ملامحهم البشعة بوصفهم امبرياليين — اشتراكيين .

٤٣١ - وبمناسبة تعميم رسالة ممثل جمهورية الصين الشعبية لدى الامم المتحدة ، المرفق بها مقال من صحيفة ' بيبولز ديلي ' وجهه ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الامم المتحدة —

العام رسالة مؤرخة في ٩ آذار/مارس ١٩٧٢ (S/10559)، ذكر فيها ان العمل الذي قام به الوفد الصيني بتعميمه مقال صحيفة 'بيبولز ديلي' الذي يتضمن افتراءات موجهة ضد الاتحاد السوفياتي لا يمكن ان يعتبر الا محاولة لاخفاء النقطة الاساسية في المسألة. وأوضح ان هذه النقطة الاساسية هي ان عددا من الصحف الدورية الاجنبية قد نشر مؤخرا مقالات عن تجارة الصين مع روديسيا الجنوبية، وان هذه المقالات المأخوذة من صحف دورية افريقية واجنبية أخرى، قد نقلتها الصحف السوفياتية. وأضاف يقول ان مصادر هذه المقالات معروفة جيدا، فقد قدمت الامانة العامة للأمم المتحدة معلومات بشأن هذه المسألة، وهي مقال ورد في عدد ١٤ شباط/فبراير من المجلد الاسبوعية السنغالية 'افريقيا الجديدة' (S/10.15/INF.13)، نشرت تحت عنوان "السياسة الافريقية العجيبة التي تنتهجها الصين الشعبية" وتقرير ورد في عدد ٢٥ شباط/فبراير من الصحيفة البريطانية 'الديلي اكسبريس' (S/10.15/INF.14) تحت عنوان "كيف تتاجر بكين مع سميت". كما أن الصحيفة النيجيرية 'صندى بوست' أوردت، في مقال نشرته في عدد ٢٣ كانون الثاني/يناير تحت عنوان "الصين تتاجر مع العنصريين"، معلومات عن تجارة الصين مع روديسيا الجنوبية. وأورد يقول ان هذه المقالات والتقارير، هي التي نقلتها الصحافة السوفياتية مع اشارة الى مصادرها، وان محاولة الدعاية الصينية عزو هذه المقالات بالى الصحف السوفياتية تعتبر، في ضوء ما تقدم، عديمة الاساس تماما وليست، ليس الا، على المواقف المعادية للاتحاد السوفياتي التي يقفها زعماء بكين وعلى الاساليب غير الشريفة التي يلجأون اليها. وأعلن ان الحملة الافتراضية التي شنتها وقد جمهورية الصين الشعبية جديدة بأن تقابل بأشد الشجب من قبل جميع من يهمهم ان يروا الامم المتحدة تعمل بفعالية.

٤٣٢ - وأرسل رئيس اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) الى رئيس مجلس الأمن، رسالة مؤرخة في ٢١ آذار/مارس (S/10571) لفت فيها النظر الى الحالة التي نشأت عن انعدام الاتفاق بين أعضاء اللجنة بشأن اقتراح يدعو الى تغيير النظام الراهن الذي تنتقل فيه رئاسة اللجنة بالتناوب شهريا الى نظام التناوب السنوي.

٤٣٣ - وفي ٢٩ آذار/مارس، أصدر رئيس مجلس الأمن مذكرة (S/10578) ذكر فيها ان بعض الوفود أبدت، أثناء المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس في موضوع رئاسة اللجنة، تحفظاتها بشأن اقتراح الأخذ بنظام الرئاسة السنوية، ولكن عددا منها اقترح، بغية الوصول الى حل وسط. في هذه المسألة، انتخاب نائبين للرئيس لمساعدته. وعلى ذلك أعلن الرئيس انه بالنظر الى انه لم تقدم له أية مقترحات أخرى أو أى طلب لعقد اجتماع للمجلس، فان الاجراء المذكور أعلاه لا انتخاب أعضاء مكتب اللجنة ينبغي ان يعتبر معمولاً به.

٤٣٤ - وفي ٢٩ آذار/مارس، قدمت اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) تقريراً مؤقثاً ثانياً (S/10580)، قالت فيه أنه بالنظر الى تسليقها معلومات جديدة من ممثل الأرجنتين

بشأن السفينة 'سانتوس فيجا' المسجلة في الأرجنتين والتدابير التي اتخذتها الحكومة الأرجنتينية وتلقيها تأكيدا من ممثل الولايات المتحدة بأن السفينة المذكورة بدأت في تفريغ شحنتها من ركاز الكروم الروديسي بميناء بيرنسايد في ولاية لويزيانا بالولايات المتحدة ، فقد قررت اللجنة ان تطلب من الامين العام ارسال مذكرة الى جميع الحكومات ينيبها فيها الى ضرورة تحذير شركات النقل البحري في بلدانها من الدخول في صفقات تنطوي على شحن ركاز الكروم الروديسي ، كما قررت ان ترفع الى مجلس الأمن تقريراً عن الحالة المذكورة باعتبارها مسألة تتطلب الاهتمام العاجل .

٤٣٥ - وفي ١٠ نيسان/ابريل ، قدمت اللجنة تقريراً مؤقتاً ثالثاً ذكرت فيه أنها نظرت في حالة اخرى تتعلق بسفينة مسجلة في اليونان ، اسمها ' آجيوس جيورجيوس ' كان ممثل الولايات المتحدة قد أكد أنها افرت شحنتها من ركاز الكروم الروديسي في ميناء بيرنسايد بولاية لويزيانا في الولايات المتحدة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٢ . وقال التقرير ان اللجنة قررت ، ازاء هذه الظروف ، ان تطلب الى الامين العام ان يسعى الى الحصول على جميع المعلومات اللازمة من الحكومة اليونانية ، وان يلفت انتباه مجلس الأمن بصورة خاصة الى هذه الحالة باعتبارها مسألة تتطلب الاهتمام العاجل .

٤٣٦ - وفي ١٣ و ٢٧ نيسان/ابريل أصدر رئيس مجلس الأمن مذكرتين (S/10597 و S/10622) أشار فيهما الى أن اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) طلبت تمديد مهلة تقديم التقرير المطلوب في القرار ٣١٤ (١٩٧٢) والتي تنتهي في ١٥ نيسان/ابريل .

٤٣٧ - وفي ٩ ايار/مايو ، قدمت اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) تقريراً خاصاً (S/10632) عملاً بأحكام الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٣١٤ (١٩٧٢) . وجاء في التقرير ان مما نظرت فيه اللجنة ، في ٣٨ جلسة عقدتها في الفترة من ١٣ آذار/مارس الى ٨ ايار/مايو ، أربعة قوائم بمقترحات محددة ، اثنتان منها اشتركت في تقديمها وفود السودان والصومال وغينيا ، وواحدة قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وواحدة قدمتها الصين .

٤٣٨ - ومن بين التوصيات المتفق على تقديمها الى مجلس الأمن بشأن الطرق والوسائل اللازمة لضمان تنفيذ الجزاءات وتأمين فعالية عملها ، توصية من اللجنة بتمكينها من الحصول ، على أساس مستمر ، على مزيد من المعلومات عن حالات الاشتباه بوقوع انتهاك للجزاءات من مزيد من الدول الاعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة وكذلك من امانة اللجنة نفسها ؛ وتوصية بأن تجتمع اللجنة مرتين في الشهر على الأقل ، فضلاً عن اجتماعها في الحالات الطارئة بناء على طلب أى عضو من أعضائها ؛ وتوصية بأن تعتمد اللجنة ، حرصاً على تزويد المجتمع الدولي بالمعلومات بصورة منتظمة ، الى النظر في نهاية كل جلسة في اصدار بيان صحفي عن أعمالها والمسائل مشار الاهتمام العام ، بما فيها حالات ثبوت ارتكاب انتهاكات للجزاءات او النجاح في منع ارتكابها ؛ وتوصية تقول أن ينبغي ، بالنظر الى ما أعلن عن رفض افريقيا الجنوبية والبرتغال التعاون مع مجلس الأمن في تنفيذ الجزاءات ، ان يُفترض في الوثائق الصادرة من افريقيا الجنوبية ومن اقليمي

موزامبيق وانغولا الراقعين تحت السيطرة البرتغالية بشأن المنتجات والسلع التي تنتجها روديسيا الجنوبية أيضا انها وثائق مشتبه في صحتها أصلا ؛ وتوصية بأن يطلب من الأمين العام ان يقدم ، بصورة أكثر انتظاما ، زان امكن مرة كل ثلاثة أشهر ، تقارير عن تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) و ٢٢٧ (١٩٧٠) ؛ وبأن تحاول اللجنة نفسها تقديم تقارير الى المجلس مرة كل ثلاثة أشهر ، على ان يعاد النظر في هذه الممارسة بعد مرور سنة واحدة ، وذلك بالاضافة الى تقديم تقارير مؤقتة كلما استدعى الامر ذلك ؛ وبأن يطلب أيضا من الأمين العام تقديم خبراء يسدون للجنة المشورة بشأن دور شركات التأمين فيما يتعلق بالتأمين على الشحنات المرسلة الى روديسيا الجنوبية أو منها .

٤٣٩ - وتقضي المقترحات التكميلية ، التي أبدت اراءها تحفظات من جانب عدة وفود ، بأن يطلب من مجلس الأمن ما يلي : (أ) ان يؤكد من جديد حقوق شعب روديسيا الجنوبية ، غير القابلة للتصرف ، في الحرية والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛ (ب) ان يطلب من جميع الدول التي لا تزال تحتفظ بأية علاقات مع روديسيا الجنوبية ان تنهي هذه العلاقات ، وأن يدين الدول التي تستمر على انتهاك القرارات ؛ (ج) ان ينظر ، على وجه الاستعجال ، في البير التي ينبغي اتخاذها ازاء رفض افريقيا الجنوبية والبرتغال تنفيذ الجزاءات والتعاون مع المجلس ؛ (د) ان يطلب الى جميع الدول ان تطبق ضد النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية ، التدابير الاضافية المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق ، وذلك وفقا لاحكام قرارى مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) و ٢٧٧ (١٩٧٠) .

٤٤٠ - وفي ٨ أيار/مايو ، أرسل رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منـــح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الى رئيس مجلس الأمن رسالة (S/10634) أحال بها اليه نص قرار بشأن مسألة روديسيا الجنوبية أصدرته اللجنة الخاصة في ٢٧ نيسان/ابريل .

٤٤١ - وفي ٢٣ ايار/مايو ، أرسل ممثل المملكة المتحدة الى رئيس مجلس الأمن رسالة (S/10656) أحال بها اليه نص بيان أدلى به في ذلك اليوم السير أليك د وفلاس - هيوم وزير الخارجية وشؤون الكومنولث امام مجلس العموم البريطاني وكذلك نسخة من تقرير اللجنة المكلفة باستطلاع رأى العام الروديسي التي يرأسها اللورد بيرس . وقد قال وزير الخارجية في بيانه امام مجلس العموم ان لجنة بيرس التي عينت للتثبت مما اذا كانت مقترحات التسوية مقبولة لدى الشعب الروديسي ككل ، قد خلصت الى ان الغالبية العظمى من الاشخاص الذين ابدوا آراءهم للجنة يفهمون محتويات المقترحات والآثار التي تترتب عليها فهما كافيا يمكنهم من اصدار حكم بشأنها ، والى ان المقترحات المقبولة لدى الغالبية العظمى من الاوروبيين ولكن غالبية الافريقيين يرفضونها . وأضاف الوزير ان اللجنة خلصت ، بالتالي ، الى ان شعب روديسيا الجنوبية ككل لم يعتبر المقترحات مقبولة كأساس للاستقلال . وأردف

قائلا ان المقترحات ، رغم انها لم تنل القبول ، لا تزال تعتبر محاولة صادقة لايجاد حل معقول وعادل للمشاكل الاجتماعية والسياسية التي تنفرد بها روديسيا الجنوبية . وأعرب عن أمله في ان تتمكن غالبية الروديسيين ، من افريقيين واوروبيين على السواء ، من الشروع ، رغم كل شيء ، في اجراء مباحثات داخلية ومن العمل معا من أجل اجراء تغيير سياسي بصورة نظامية . وأعلن ان الحكومة البريطانية ترى ان أفضل جو لا جراء مباحثات بناءة سيتوفر بالمحافظة على الحالة الراهنة ، مما فيها تطبيق الجزاءات .

الفصل السابع

الحالة في شبه القارة الهندية — الباكستانية

— ٠ —

الفرع الأول

التقارير والرسائل الواردة الى مجلس الأمن في الفترة الممتدة

من ٢٠ تموز/يوليه الى ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١

٤٤٢ — ارسل ممثل الهند رسالة مؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧١ (S/10273) رد فيها على رسالة من ممثل باكستان مؤرخة في ١٠ أيار/مايو (S/10193)، فذكر ان الوقائع الواردة في رسالته السابقة المؤرخة في ٨ نيسان/ابريل (S/10171) قد أثبتت بوضوح مسؤولية باكستان عن اختطاف وتدمير طائرة هندية، وأوضحت دوافع هذا الاختطاف الذي يمثل تشديدا للسياسة المجابهة التي تتبعها حكومة باكستان بالإضافة الى اخلاله بسلامة الطيران المدني في شبه القارة. وأضاف قائلا ان الهند عمدت، للحيلولة دون امكانية قيام باكستان في المستقبل بتنظيم حوادث أخرى لاختطاف الطائرات خدمة لأغراضها السياسية، الى ايقاف طيران الطائرات الهندية عبر اقليم باكستان، وسحب الاذن الذي منح في عام ١٩٦٦، على أساس خاص ومؤقت، لطائرات باكستان العسكرية والمدنية للطيران عبر الاقليم الهندي. وأردف يقول ان حرص باكستان على التعجيل باستئناف تحليق طائراتها عبر الهند يرجع الى انها تريد ابقاء وتشديد قبضتها العسكرية على شعب البنغال الشرقية خلافا لرغبات هذا الشعب. واستطرد يقول ان الحكومة الهندية ترغب في عودة العلاقات الطبيعية مع باكستان، وتأمل ان توافق حكومة باكستان على العمل على عودة العلاقات الطبيعية مع الهند، وتهيئة الشروط اللازمة لسلامة أمن السفر الجوي في شبه القارة والكف عن تهديد السلم بارهاب شعب البنغال الشرقية.

٤٤٣ — وأرسل ممثل باكستان رسالة مؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر (S/10304) رد فيها على الرسالة الهندية (S/10273) فأعرب عن أسف حكومته الشديد لأن الهند تواصل تبرير الحظر التمسفي غير القانوني الذي فرضته على تحليق طائرات باكستان، متذرة باعتبارات ليست لها أية علاقة بموضوع الخلاف. وأضاف ان باكستان غير مسؤولة بتاتا عن اختطاف الطائرة الهندية وتدميرها، وان الحالة في باكستان الشرقية لا دخل لها في الخلاف الذي هو موضع البحث، وان اثاره الهند لهذه المسألة يعتبر مثالا واضحا على تدخلها العدائي الفاضح في الشؤون الداخلية لباكستان. وأكد أن من الثابت ان التدخل الهندي الظاهر مسؤول عن تفاقم الحالة في الجناح الشرقي لباكستان.

٤٤٤ - وارسل ممثل باكستان رسائل مؤرخة في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر (S/10380) ، و ٤ تشرين الثاني / نوفمبر (S/10383) ، و ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر (S/10390) ، لفت فيها نظر مجلس الأمن الى بعض الوقائع التي وصفها كما يلي : أولاً ، انتهاكات خطيرة لحدود باكستان ولفضائها الجوى من قبل القوات الهندية المسلحة : ثانياً ، حشد الهند للقوات والمدركات على حدود باكستان وزيادتها لقواتها في ولاية جامو وكشمير ، مما يشكل انتهاكا للاتفاق الذي تضمنه قرار الأمم المتحدة الصادر في ١٣ آب / أغسطس ١٩٤٨ ، ولا تفارق خط وقف إطلاق النار بين باكستان والهند ، الموقع في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٩ : ثالثاً ، هجومان كبيران شنتهما القسوات المسلحة الهندية على مواقع في باكستان الشرقية . وقالت الرسالة انه ينبغي النظر الى ما سلف في ضوء بعض التطورات المندرة بالسوء ، ولا سيما التطورات التالية : (أ) اعتراف رئيسة وزراء الهند ، كما روته الصحافة ، بأن هدف الهند هو تحقيق انفصال باكستان الشرقية ، (ب) ورود الأسلحة والمعدات العسكرية ، على نطاق ضخم ، الى الهند من مصدر أجنبي ، (ج) الزيادة الملموسة للمساعدة العسكرية التي تقدمها الهند لقوات العصيان التي تعمل من قواعد في الهند وتشن الغارات المسلحة على اقليم باكستان الشرقية .

٤٤٥ - وأصدر الأمين العام تقريراً مؤرخاً في ٣ كانون الأول / ديسمبر (S/10410) لا حظ فيه حدود ترد خطير جديد للحالة وقدّم ، رسمياً ، الى المجلس بياناً عن الجهود التي بذلها بشأن المشكلة والتي كان يواصل اعلام رئيس مجلس الأمن بها . و اضاف انه يرى ان الأفضل ان تأتي أية مبادرة في هذا الموضوع في مجلس الأمن من الطرفين أو من أعضاء المجلس . وقد أدرج الأمين العام في تقريره نصوص الوثائق التالية بشأن الموضوع :

(أ) مذكرته الى رئيس المجلس المؤرخة في ٢٠ تموز / يولييه ١٩٧١ . وقد أشار في هذه المذكرة الى التطورات السابقة والاعتبارات التي حملته على التحرك ، ثم ذكر أن الجوانب السياسية لهذه المسألة هي من بعد الأثر بحيث لا يجد نفسه في مركز يسمح له باقتراح تدابير عملية محدودة قبل ان يحيط أعضاء مجلس الأمن علماً بالمشكلة . واستدرك قائلاً انه يرى انه ينبغي للأمم المتحدة بخبرتها الطويلة في صيانة السلم وبامكانياتها المختلفة في التوفيق والاقناع ، يجدر بها وينبغي عليها ان تلعب دوراً أوضح في محاولة التلطيف من حدة المأساة الانسانية وفي محاولة الهيلولة دون ازدياد تدور الموقف . واعرب عن رأيه بأن مجلس الأمن في مركز يتيح له دراسة الحالة في شبه القارة بمنتهى الاهتمام والعناية والتوصل الى قرارات متفق عليها فيما يتعلق بالتدابير التي يمكن اتخاذها . وقال ان هدفه الاول هو توفير الأساس وتمهيد الفرصة لاجراء مثل هذه المناقشات والاعراب عن شدة حرصه على ان يستكشف كل الوسائل الممكنة لحل هذا الموقف المفجع .

(ب) مقتطفات من مقدمة تقريره السنوي الى الجمعية العامة لعام ١٩٧١ (A/8401/Add.1 ، الصفحات ٥٤ - ٥٨) ، لفت بها نظر الجمعية العامة الى المشكلة .

(ج) رسالتاه المتماثلتان المؤرختان في ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر اللتان ارسلهما الى رئيسة وزراء الهند ورئيس باكستان وعرض فيهما مساعيه الحميدة في الحالة المشحونة بالخطر القائمة بين البلدين (وهما النصفان اللذان ارسلهما الى رئيس مجلس الأمن برسالة سرية في التاريخ نفسه) .

(د) رد رئيس باكستان المؤرخ في ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ، الذي رغب فيه بعرضه لمساعيه الحميدة .

(هـ) رد رئيسة وزراء الهند المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ ، الذي ذكرت فيه ان أساس المشكلة هو مصير ٧٥ مليون شخص في البنغال الشرقية وحقوقهم غير القابلة للتصرف ؛ وان مشكلة البنغال الشرقية لا يمكن حلها الا عن طريق مفاوضات سلمية بين الحكام العسكريين لباكستان الغربية وبين زعماء البنغال الشرقية المنتخبين والمُعترف بهم ، وان هذا الحل هو وحده الذي يمكن ان يعيد الأحوال الطبيعية الى المنطقة ويوقف تدفق المزيد من اللاجئين على الهند ويسمح للموجودين منهم في الهند الآن بأن يعودوا ؛ وان عرض الأمين العام لوساطته الحميدة يمكن ان يكون له دور هام في هذه الحالة .

(و) ردّه على رئيسة وزراء الهند المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، الذي يوضح فيه مقاصده من عرض مساعيه الحميدة ، ويخلص فيه الى القول ، آسفاً ، انه لا يبدو له أن الأساس اللازم متوفر الآن لهذا هذه المساعي .

(ز) رسالة أخرى مؤرخة في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر واردة من رئيس باكستان ، يشكو فيها من ان القوات الهندية تشن هجمات واسعة النطاق على مواقع مختلفة ، ويدعو فيها الأمين العام الى القيام بمبادرة شخصية .

(ح) ردّه على رئيس باكستان المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر والذي يعلن فيه انه قد اضطر الى ان ينتهي الى النتيجة التالية وهي انه قد ذهب في ظل الظروف القائمة الى اقصى شوط ممكن حالياً في حدود السلطة التي يسمح له الميثاق بها .

(ط) رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر واردة من رئيس باكستان يرجو فيها من الأمين العام أن يدرس امكانية وضع قوات من مراقبي الامم المتحدة في الجانب الباكستاني من حدود باكستان الشرقية .

(ي) رسالته السرية الى رئيس مجلس الامم المؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر التي يعلمه فيها بطلب باكستان ، ويصرب عن رأيه بأنه ينبغي للمجلس ان يدرس ، باهتمام شديد ، الحالة السائدة في شبه القارة .

(ك) ردّه على رئيس باكستان المؤرخ في التاريخ نفسه والذي ارفق به نسخة من رسالته الى رئيس مجلس الامم .

٤٤٦ - وفي اضافة مؤرخة في ٤ كانون الاول / ديسمبر للتقرير المشار اليه أعلاه ،
(S/10410/Add.1)، اعلن الامين العام انه تلقى رسالتين اضافيتين احدهما شفوية وردت فـي
٣ كانون الاول / ديسمبر من رئيسة وزراء الهند ، والثانية كتابية مؤرخة في التاريخ نفسه وردت من
رئيس باكستان . وتشير رسالة كل من الدولتين الى انتشار الأعمال العدائية بين البلدين وتتهم
الدولة الاخرى بالقيام بعمليات عدوانية .

الفرع الثاني

طلب اجتماع المجلس ، ونظره في المسألة في الجلسات من
١٦٠٦ الى ١٦٠٨ (٤ - ٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١)

٤٤٧ - ارسل ممثلو الأرجنتين ، وايطاليا ، وبلجيكا ، وبوروندي ، والصومال ، والمملكة
المتحدة ، ونيكاراغوا ، والولايات المتحدة ، واليابان ، رسالة مؤرخة في ٤ كانون الاول / ديسمبر
(S/10411) ، يطلبون فيها عقد اجتماع فوري للمجلس للنظر في تدوير الحالة مؤخرا على نحو أدى
الى حدوث اصطدامات مسلحة بين باكستان والهند .

٤٤٨ - وقدم الامين العام تقارير مؤرخة في ٤ و ٥ و ٦ كانون الاول / ديسمبر
(S/10412 و 2 - Add.1) زود فيها أعضاء المجلس بآخر المعلومات الواردة من كبير المراقبين
في فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان ، بشأن الحالة القائمة على امتداد
خط وقف اطلاق النار في ولاية جامو وكشمير .

٤٤٩ - وارسل ممثل تونس رسالة مؤرخة في ٤ كانون الاول / ديسمبر (S/10413) ، يؤيد
فيها طلب عقد اجتماع للمجلس .

٤٥٠ - وارسل ممثل الهند رسالة مؤرخة في ٤ كانون الاول / ديسمبر (S/10415) ، احال
بها صورة من رسالة مؤرخة في التاريخ نفسه من القاضي أبو سعيد تشاودري يرحو فيها السماح له
بالادلاء ببيان أمام المجلس بالنيابة عن شعب وحكومة بنغلاديش ، وقد وقع عليها مرسلها كما يلي :
" رئيس وفد بنغلاديش لدى الأمم المتحدة " .

٤٥١ - وقد ادرج المجلس المسألة في جدول أعماله في جلسته ١٦٠٦ المعقودة فـي
٤ كانون الاول / ديسمبر . ودعا الرئيس ، بموافقة المجلس ، ممثلي باكستان والهند الى الاشتراك في
المناقشة دون ان يكون لهما حق الاقتراع . وبناءً على اقتراح سوفياتي بدعوة ممثل لبنغلاديش الى
الاشتراك في المناقشة ، قرر الرئيس ، دون معارضة ، ارجاء نظر المجلس في هذا الموضوع .

٤٥٢ - وتكلم ممثل الصين فأعرب عن معارضته الشديدة للاقتراح السوفياتي بدعوة ممثل
بنغلاديش " المزعومة " . وقال انه يرى ان هذه الدعوة ستكون بمثابة طلب الى مجلس الأمن بأن

"بنغلاديش" المزعومة . وقال انه يرى ان هذه الدعوة ستكون بمثابة طلب الى مجلس الأمن بأن يتدخل بصورة مباشرة في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة .

٤٥٣ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فشد على وجوب دعوة ممثلي بنغلاديش الى الاشتراك في مناقشة المجلس للمسألة . وقال ان المحاولات الرامية الى منع توجيه هذه الدعوة ليست مما يساعد على مناقشة المسألة بصورة ايجابية . و اضاف ان ممثلي بنغلاديش يتكلمون باسم ٧٥ مليوناً من سكان باكستان الشرقية ، وان الذين يحاولون منعهم من الاشتراك في المناقشة مطلقين عليهم وصف " المتمردين " انما يتناسون وجود فكرة توات التحرير القومي وحركات التحرير القومي التي تعترف بها الأمم المتحدة .

٤٥٤ — وتكلم ممثل باكستان بفتح مناقشة المسألة ، فقال ان الهند لم تقتصر على شن عدوان على اقليم باكستان بل انها تطالب علناً بأن تقبل باكستان بتمزيق اوصالها . و اضاف قائلاً ان الحالة المعروضة على المجلس لا تعني باكستان وهذا بل جميع الدول المعرضة لخطر الاجتياح من قبل جيران أكبر وأقوى وأبغى . و اضاف انه اذا تقاعس المجلس عن قمع العدوان فان ميثاق الأمم المتحدة سيتحطم . واستطرد يقول ان مقاطعة باكستان الشرقية تعرضت منذ ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر لهجوم ضخم من قبل القوات النظامية والدبابات والطائرات الهندية ، وان الهجوم الهندي لم يسبقه أى استفزاز ، وانه هجوم منسق واسع النطاق . ومضى يقول ان فهم طبيعة الأعمال العدائية يقتضي تدوّر تفاصيل القتال السابق الذى انتهى الى حرب واسعة النطاق في ٣ كانون الاول / ديسمبر . ثم وصف هذه التطورات بالتفصيل وقال ان باكستان كانت ضحية أعمال تخريبية وهدامة وارهابية ارتكبتها عصابات مسلحة نظمتها الهند . وأوضح ان هذه الأعمال تضمنت غارات على باكستان من قبل عصابات تعمل من الاقليم الهندي ؛ وان أبسط الاعتبارات المتعلقة بالأمن الداخلي لباكستان تستلزم أسر هذه العصابات أو طردها من باكستان . واستطرد يقول ان القوات المسلحة الباكستانية المربطة في الشرق لم تتخذ ، في أى وقت او في أى مكان ، اية تدابير تتجاوز ما تستلزمه حماية حدود الدولة والمحافظة على الامن الداخلي في باكستان . ومضى يقول ان الادعاء الهندي بأن الاعتداءات الهندية على باكستان لها ما يبررها لأنها دعم للقوات الشائرة في باكستان ، يعتبر هو الآخر ادعاءً عابثاً لا مبرر له ، ذلك ان الهند هي التي تقوم بتنظيم تلك القوات ومساندتها وتوجيهها . و اضاف ان الحالة المعروضة على المجلس هي حالة اخلال بالسلم ، اما أزمة باكستان الداخلية فانها ليست مما يعني المجلس . وأشار الى ان من المبادئ الأساسية للمحافظة على السلم انه لا يمكن لأية دولة الاحتجاج بأية اعتبارات سياسية او اقتصادية او استراتيجية او اجتماعية او عقائدية لتبرير تدخلها في الشؤون الداخلية لدولة اخرى ؛ والى انه لا يمكن اتخاذ هذه الاعتبارات ذريعة لعدوان مباشر أو غير مباشر . وقال انه يتبين من سلسلة أعمال التدخل الرئيسية التي حدثت ان الهند تتدخل بصورة فاضحة في الشؤون الداخلية

لباكستان وتقوم بدور سافر في هذه الشؤون . واعلن ان هناك نتيجة واحدة فقط من نتائج الأزمّة الداخلية في باكستان يمكن ان تعتبر ذات طابع دولي حقا ، وهي ذلك العدد الكبير من الأشخاص الذين غادروا باكستان الشرقية والذين هم الآن في الاراضي الهندية . وأضاف ان هذه المشكلة كان يمكن ان تكون مشكلة سياسية لو أن باكستان حرمت هؤلاء الأشخاص المشردين من حق العودة الى ديارهم واستعادة أموالهم والعيش في بلد هم بكل أمن وشرف ، ولكن بالنظر الى أن باكستان ابعد ما تكون عن حرمان هؤلاء من حقوقهم ، بل هي متلهفة جدا لاستقبالهم وهي ترحب بمساعدة الامم المتحدة لتسهيل عودتهم الاختيارية وترغب جدا في ان تعمل على اعادّة تأهيلهم بأسرع ما يمكن ، فان المشكلة تعتبر مشكلة انسانية محضة . ومضى يقول ان الهند ان تحول دون عودّة الأشخاص المشردين الى باكستان ، بصورتها القائمة ، انما تحاول جعل مصير تلك الاعداد الكبيرة من الناس مرتبطا بتمزيق أوصال باكستان . واعلن انه لن يكون هناك ابدا سلم حقيقي بين باكستان والهند ، الا اذا سوى النزاع المتعلق بمركز ولاية جامو وكشمير . وأضاف يقول ان مدى حرص باكستان على تجنب نشوب الاعمال العدائية يتجلى بوضوح في ان حكومة باكستان ردت بصورة ايجابية على كل اقتراح قدّم في سبيل الوصول الى تسوية سلمية للحالة . وأكّد ان على مجلس الامم ايجاد الوسائل اللازمة لحمل الهند على وقف حربها العدوانية . وقال ان الوسائل التي يوجد ها المجلس والتي تكون متفقة مع استقلال باكستان وسيادتها وسلامتها الإقليمية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء هي وحدها التي ستنال تأييد باكستان وتعاونها .

٤٥٥ — وقال ممثل باكستان ، فيما يتعلق باقتراح ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية دعوة ممثل بنغلاديش ، ان هذا الاقتراح بدعوة ممثلين لكيان مزعوم الى الكلام أمام مجلس الامن هو اقتراح غير برئ الا في الظاهر لأن معناه ان المجلس باستقباله لمثل هؤلاء الممثلين المزعومين يكون قد وجه بهذا العمل ذاته ضربة قاضية للسلامة الإقليمية لا حدى الدول الأعضاء ومزق أوصال باكستان .

٤٥٦ — وتكلم ممثل الهند ، فقال ان المشكلة المعروضة على المجلس ذات تاريخ طويل وانها في الأساس مشكلة بين باكستان الغربية وشعب بنغلاديش ، ولذلك لا يمكن توكين فكرة صحيحة عن المشكلة بدون اشتراك شعب بنغلاديش . وأشار الى ان ممثل باكستان حاول اغفال أمر أشخاص هم ممثلون منتخبون لسكان يبلغ عددهم ٧٥ مليوناً ، واصفا اياهم باللاجئين او المتمردين . وأضاف يقول ان من الضروري ان يحضر ممثلو بنغلاديش . وتلا على المجلس مقطعا من تقرير للأمين العام مؤرخ في ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ (S/10412) يشير الى ان مراقبي الامم المتحدة العسكريين قد أبلغوا عن نشاطات عسكرية متنوعة للقوات الباكستانية المسلحة . وأردف قائلا ان الهند ليست هي التي تقوم بتجزئة باكستان ، بل باكستان نفسها هي التي تفعل ذلك وهي توجد أثناء ذلك عدوانا على الهند . وأوضح ان المرحلة الاولى للمشكلة بدأت حين انتخب شيخ مجيب الرحمن على أساس برنامج مكون من ست نقاط ، ونال حزبه ١٦٧ مقعدا من ٣٠٠ مقعد في المجلس ، ثم القي به

في السجن بعد ذلك وبدأ جيش باكستان في تقتيل الرجال والنساء والأطفال . وأضاف قائلاً ان هذه الخلفية لا يمكن نسيانها ، فان عشرة ملايين شخص قد وفدوا على الهند كلاجئين ، وهذا نوع من العدوان لأنه يؤدي الى ارغام الهند على ارهاق هيكلها الاجتماعي ، وتدمير مالياتها ، وتخصيص اقليمها لايواء اللاجئين ، واغلاق مدارسها ومستشفياتها ، وتبديد طاقات ادارتها وهذه كلها نتائج لا تختلف كثيراً عن نتائج اى عدوان تقليدى يسبقه اعلان للحرب . ومضى فقال ان باكستان تدعي ان الهند دخلت اقليم باكستان بعد ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ، وهذا أمر لا تنكره الهند ولكن لم يكن لها فيه خيار . وأوضح ان جيش باكستان كان قد وضع مدافعه على الحدود وراح يضرب السكان المدنيين الهنود بالقنابل . وأردف يقول ان عدد الشكاوى التي وجهت الى باكستان ، منذ ٢٥ آذار / مارس الماضي ، بشأن انتهاك الحدود قد بلغ ثمانمائة وتسعين شكوى قوبلت بالرفض كلها ، وان باكستان واصلت ضرب القرى الهندية وقتل المدنيين ، فكان ان قررت الهند في النهاية اسكات مدافع باكستان وانقاذ سكانها المدنيين . وأضاف ان ذلك كله قد حدث لأن باكستان ، بعد ان فشلت تماماً في قمع ما سمته بالتمرد البنغالي ، عمدت الى دعوة الهند الى التعاون فسي قمع البنغاليين ومعاقتهم ، فرفضت الهند ذلك . واستطرد يقول ان باكستان عمدت ، بعد ذلك ، الى بذل جهود كبيرة لتحويل المشكلة وتحويلها الى نزاع باكستاني - هندي ، وان حكومة باكستان كانت تأمل ، اذا ما نجحت في ذلك ، ان ينسى الناس ما يفعله جيشها في باكستان الشرقية . وعلن ان الهند لا تستطيع استيعاب المزيد من اللاجئين وان الحالة اصبحت لا تطاق . ثم قال انه من المؤكد ان بنغلاديش ستصبح مستقلة لأنه لا يمكن سحق روح ٧٥ مليوناً من البشر . وأضاف يقول ان الكثير قد قيل عن وقف اطلاق النار ، ولكن وقف اطلاق النار معناه اطلاق يد الجنود الباكستانيين لكي ينصرفوا الى اعمال العنف وقتل المدنيين في دكا وتشيتاغونغ وأماكن أخرى . وقال انه يود ان يوجه تحذيراً جدياً قويا الى مجلس الامن بأن بلده لن يكون طرفاً في اى حل من شأنه ان يؤدي الى استمرار قمع شعب باكستان الشرقية . ومضى قائلاً ان باكستان هي التي أججت الحالة العسكرية ، أولاً في الجبهة الشرقية حيث هاجمت القرى الهندية ثم في الجبهة الغربية حيث شنت الهجمات الجوية على المطارات الهندية . وعلن ان الهند لا تحفزها في هذه الحالة الا أنقى البواعث وأخلص النوايا : اى انقاذ شعب بنغال الشرقية مما يعانيه . ثم قال ان مسألة وقت اطلاق النار ليست مسألة بين باكستان والهند بل بين الجيش الباكستاني وشعب بنغلاديش ، ولذلك ينبغي على المجلس ان يستمع الى ممثلي بنغلاديش قبل ان يمضي شوطاً أبعد في المناقشة .

٤٥٧ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان هناك حالة اعمال عدائية سافرة قائمة بين باكستان والهند ، الأمر الذي يمثل تهديداً خطيراً للسلم والاستقرار في آسيا . وأضاف ان الوقت قد حان لكي تفعل الامم المتحدة شيئاً لصيانة السلم . وذكر أن هدف الولايات المتحدة في آسيا الجنوبية كان ، ولا يزال ، بناء صرح للسلم والاستقرار يمكن ، في إطاره ، مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى في المنطقة . وأردف يقول ان الولايات المتحدة بذلت جهداً كبيراً في آسيا الجنوبية لتخفيف الآلام الانسانية الناجمة عن الأزمة الحالية ولمنع وقوع الحرب ، واقترحت ان تقوم

باكستان والهند بسحب قواتهما العسكرية من حدودهما ، فقبلت باكستان هذا الاقتراح ولكن الهند لم تقبل به مع الأسف . واستطرد يقول انه لا يوجد اى مبرر للانتهاكات المتكررة لحدود باكستان الشرقية ، وان الولايات المتحدة تطلب من الامم المتحدة ان تنضم اليها في دعوة باكستان والهند الى انهاء مجابتهما العسكرية وذلك بالاتفاق على وقف اطلاق النار فوراً وسحب قوات كل منهما فوراً من اقليم الآخر . ومضى يقول ان الأمين العام قد عرض ، في عدة مناسبات ، بذل مساعيـه الحميدة لحل مشاكل آسيا الجنوبية ، ولكن الهند لم ترهب ، مع الأسف ، بهذه المبادرة . وعلن ان الوقت قد حان لكي تنضم الهند الى باكستان في قبول عرض الأمين العام بأن يساعد في عملية المصالحة التي ينبغي ان تبدأ . وختم ممثل الولايات المتحدة كلامه بتقديم مشروع القرار التالي (S/10416) :

” ان مجلس الأمن ،

” وقد استمع الى بياني ممثلي باكستان والهند ،

” واقتناعاً منه بأن الأعمال العدائية على امتداد الحدود الباكستانية الهندية تشكل تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين ؛

” ١ - يطلب الى حكومتي باكستان والهند اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف الأعمال العدائية فوراً ؛

” ٢ - ويطلب ان تسحب فوراً الى الجانب الذي يخصها من الحدود الباكستانية - الهندية القوات المسلحة الموجودة في اقليم الطرف الآخر ؛

” ٣ - ويأذن للأمين العام بأن يضع ، بناءً على طلب حكومة باكستان أو الهند ، مراقبين على امتداد الحدود الباكستانية - الهندية للإبلاغ عن تنفيذ وقف اطلاق النار وسحب القوات وذلك بالاعتماد ، حسب الاقتضاء ، على افراد فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان ؛

” ٤ - ويدعو حكومتي باكستان والهند والحكومات الاخرى المعنية الى بذل أقصى جهودها لتهيئة مناخ يفضي الى عودة اللاجئين الاختيارية الى باكستان الشرقية ؛

” ٥ - ويدعو جميع الدول الى الامتناع عن الاتيان بأى عمل قد يعرض السلم في المنطقة الى الخطر ؛

” ٦ - ويدعو حكومتي باكستان والهند الى الرد بصورة ايجابية على اقتراح الأمين العام بذل مساعيـه الحميدة لتحقيق السلم والمحافظة عليه في شبه القارة ؛

” ٧ - ويرجو من الأمين العام اعلام مجلس الأمن ، في أقرب وقت ممكن ، عن هذا القرار . ”

٤٥٨ — وتكلم ممثل إيطاليا ، فقال ان حكومته كانت تتبع تطور الحوادث في شبه القارة الهندية بقلق متزايد . ثم تحدث عن الجهود السابقة التي بذلها ، بوصفه رئيسا للمجلس خلال شهر آب / اغسطس ، من اجل تسوية المشكلة . وأعرب عن اسفه لأن الحالة تتدهور بصورة أسرع من ذي قبل . و اضاف ان هدف إيطاليا هو ان تتفق الحكومتان المعنيتان ، بادئ ذي بدء ، على الوقف الفوري لاطلاق النار ، ووقف النشاطات العسكرية ، وفض الاشتباك .

٤٥٩ — وتكلم ممثل الصومال ، فناشد المجلس ان يطالب بوقف اطلاق النار فورا ، وسحب قوات باكستان والهند فورا ، كل من اقليم الآخر ، واحترام كل من الدولتين للسلامة الاقليمية للاخيرى احتراماً تاماً .

٤٦٠ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان هناك حرباً أهلية قد حولت الى حرب بين دولتين . و اضاف انه ينبغي اولا انهاء القتال وتخفيف آلام السكان المعنيين ثم معالجة أسباب الأزمة بموافقة الطرفين من أجل الوصول الى تسوية سلمية عادلة عن طريق التفاوض .

٤٦١ — وتكلم ممثل اليابان ، فقال انه ينبغي على المجلس اتخاذ تدابير تهدف الى تحقيق الوقف الفوري لاطلاق النار وللموقف الفوري لجميع النشاطات العسكرية من جانب باكستان والهند . و اضاف انه ينبغي اعادة تأكيد القرار الذي اتخذته مؤخرا اللجنة الثالثة للجمعية العامة ، واقترعت بجانبه باكستان والهند ، والذي يرمي الى تهيئة أحوال تفضي الى عودة ملايين اللاجئين الى ديارهم في باكستان الشرقية عودة اختيارية .

٤٦٢ — وتكلم ممثل الصين ، فقال ان حكومة الهند قد أرسلت ، بصورة علنية سافرة ، قواتها لغزو باكستان الشرقية فأثارت بذلك نزاعا مسلحا واسع النطاق وتسببت في تفاقم التوتر في شبه القارة الباكستانية الهندية وفي آسيا كلها . و اضاف ان مسألة باكستان الشرقية مسألة باكستانية داخلية بحيث لا يحق لأحد ان يتدخل فيها . و اردف يقول ان الحكومة الهندية أكدت انها أرسلت قوات الى باكستان الشرقية بقصد " الدفاع عن النفس " ، وهذا منطق يسيير عليه رجال العصابات وحدهم ، فحسب منطق الحكومة الهندية هذا لن تكون هناك اية ضمانة لسيادة شتى البلدان وسلامتها الاقليمية . و اضاف ان الوقائع تدل على ان الهند هي التي ارتكبت عدوانا ضد باكستان لا على ان باكستان " تهدد " أمن الهند . واستطرد يقول ان الحكومة الهندية قد أكدت أيضا ان الغرض من ارسالها قواتها لغزو باكستان الشرقية هو مساعدة اللاجئين من باكستان الشرقية على العودة الى وطنهم ، فاذا صح ذلك ، أفلا يمكن للحكومة الهندية ان تغزو الصين متذرعة بوجود عدد من " اللاجئين " القادمين من التبت في الهند ؟ . ومضى يقول ان حكومة الصين وشعبها يؤيدان تأييدا قويا باكستان في كفاحها العادل ضد العدوان الهندي ، هذا العدوان الذي شن بتأييد من الامبريالية الاشتراكية .

٤٦٣ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فقال انه ينبغي تحقيق وقف فوري للعمليات العسكرية وسحب فوري للقوات باشراف الامم المتحدة . و اضاف قائلا انه يجب احترام وحدة باكستان وسلامتها الاقليمية ولكن على باكستان ان تتخذ فورا تدابير فعالة وشاملة لضمان الاحترام الكامل لحقوق اللاجئين في العودة السلمية والاختيارية ، كما يجب تأمين التنفيذ الكامل والفعال للعفو العام الذي اعلنته باكستان ، وتقديم دعم دولي ضخم للهند لتخفيف اعبائها وتسهيل عودة اللاجئين .

٤٦٤ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الكلام عن الامبريالية الاشتراكية هو خدعة للامبرياليين . و اضاف ان الحالة في باكستان الشرقية هي نتيجة تصرفات السلطات العسكرية الباكستانية ، فبسبب استخدام القوة والارهاب ضد الباكستانيين الشرقيين ، اضطر ملايين الاشخاص الى ان يتركوا وطنهم ويتخلوا عن اموالهم وارضيتهم هاربين الى بلد مجاور هو الهند لسكني يصبحوا لاجئين سياسيين . وهذا العدد الهائل المتدفق من الجانب ، البالغ ١٠ ملايين شخص يعادل في ضخامته سكان بلد بكامله ، بل يفوق عدد سكان ٨٨ دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة . ومضى يقول انه لو احترمت نتائج الانتخابات التي جرت في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ ، لأمكن التوصل الى حد سياسي سلمي للامنة القائمة في باكستان الشرقية ، فقد نالت رابطة عوامي الأغلبية المطلقة من المقاعد في هذه الانتخابات ، ولكن السلطات الباكستانية منعت اشتراك الرابطة في الحكومة ، ومن هنا بدأت المشكلة . وأردف يقول ان ممثل باكستان قد اعترف رسميا بأن هناك ازمة داخلية خطيرة في بلده ، وان الأزمة اكتسبت طابعا دوليا . واستطرد قائلا ان البعض يتساءل عما اذا كان ينبغي لمجلس الامن ان يعالج الأزمة من جذورها ، بالنظر الى ان ذلك قد يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لباكستان ، الا ان المجلس يملك بلا جدال ، بمقتضى الميثاق ، حق دراسة أسباب نشوء الحالات الخطيرة التي تهدد السلم والامن . وأكد ضرورة الوصول ، في باكستان الشرقية ، الى تسوية سياسية عاجلة تسمح للاجئين بالعودة الى ديارهم بسلام وفي جو من الأمن .

٤٦٥ - وتكلم ممثل بلجيكا ، فناشد باكستان والهند أن توقفا الأعمال العدائية فورا . وقال ان من واجب المجلس اسكات قعقة السلاح بسرعة .

٤٦٦ - وتكلم ممثل بوروندي ، فحذّر فكرة اتحان تدابير عاجلة لانتهاء الحرب أولا ، كيما يمكن النظر بعد ذلك في ايجاد حل شامل .

٤٦٧ - وتكلم ممثل بولندا ، فقال انه لا يمكن تصفية مصدر النزاع وقرار السلم الا عن طريق تسوية سياسية في باكستان الشرقية ، تراعى فيها مشيئة شعب البنغال الشرقية .

٤٦٨ - وتكلم ممثل الأرجنتين ، فأيد الاقتراحات الداعية الى اتحان قرار بوقف إطلاق النار فورا كخطوة أولى للوصول الى حل شامل تشترك في وضعه باكستان والهند .

٤٦٩ — وتكلم ممثل نيكاراغوا ، فأعرب عن امله في ان تقبل باكستان والهند الوساطة السلمية التي عرضها مجلس الامن لتجنب آلام حرب قاسية .

٤٧٠ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فقال انه يجب على المجلس ان يستخدم نفوذه لاقرار السلم وانهاء القتال والعمل على تخفيف الآلام . و اضاف انه يرى ان الاجماع ضرورى للوصول الى حل مرض .

٤٧١ — وتكلم ممثل باكستان ، فقال انه لم ينكر ابدا ان باكستان تعاني ازمة داخلية ، غير ان جارة باكستان وجدت في هذه الازمة وسيلة فعالة لتنفيذ مخططاتها الرامية الى تمزيق باكستان . أما فيما يتعلق بالاشخاص المشردين ، فانهم يعتبرون مشكلة دولية وان لم يشكلوا مشكلة سياسية ، بالنظر الى ان باكستان لم تنكر على هؤلاء الناس قط حقوقهم في العودة الى الوطن . و اضاف ان مشكلة اللاجئين ليست مشكلة دولية الا من الناحية الانسانية وحدها .

٤٧٢ — وتكلم الرئيس بوصفه ممثل سيراليون ، فأعرب عن تطلعه الى انتهاء الاعمال العدائية فوراً .

٤٧٣ — وبعد تعليق الجلسة فترة وجيزة ، قدم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مشروع القرار التالي (S/10418) :

” ان مجلس الأمن ،

” وقد درس رسالة الاعضاء التسعة في مجلس الأمن (S/10411) وتقرير الأمين العام (S/10410) ،

” يطلب تحقيق تسوية سياسية في باكستان الشرقية ، الامر الذى لا بد ان يفضي الى وقف الاعمال العدائية ،

” ويدعو الحكومة الباكستانية الى اتخاذ التدابير اللازمة لكي تنهي القوات الباكستانية في باكستان الشرقية جميع اعمال العنف التي ادت الى تدهور الحالة ” .

٤٧٤ — وتكلم ممثل الهند ، فقال ان الاهتمام الرئيسي اثناء المناقشة انصب على وقف القتال فوراً ، وهذا أمر مفهوم ولكنه يتسم بدرجة كبيرة من عدم الواقعية ، فهل لن يمنع الجيش الباكستاني من مواصلة قمعه وارغام مزيد من اللاجئين على الفرار الى الهند ؛ علما بأن الهند لا يمكنها استيعاب مزيد من اللاجئين . واعرب عن أسفه لان قرارات مجلس الأمن تتخذ دون استشارة الشعب الذى يعنيه الأمر مباشرة . وأعلن ان الهند تحتفظ بحقوقها في اتخاذ جميع التدابير المناسبة والضرورية لحماية أمنها والدفاع عن نفسها ضد عدوان باكستان .

٤٧٥ — ثم طرح ممثل الصومال مشروع القرار التالي (S/10419) ، الذى اشتركت في تقديمه الارجنتين ، وبوروندى ، وسيراليون ، والصومال ، ونيكاراغوا :

" ان مجلس الامن ،

" وقد احاط علما بتقرير الامين العام المؤرخ في ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ (S/10410)
و (S/10410/Add.1) ،

" وقد استمع الى بيانات ممثلي باكستان والهند ،

" وان يساوره قلق شديد لنشوب الاعمال العدائية على امتداد الحدود الفاصلة بين باكستان
والهند ،

" واقتناعا منه بأن الاعمال العدائية على امتداد الحدود الفاصلة بين باكستان والهند
تشكل تهديدا مباشرا للعلم والامن الدوليين ،

" وان يدرك ضرورة القيام على الوجه المناسب، في مرحلة لاحقة وفي اطار ميثاق الامم المتحدة،
بمعالجة المسائل التي ادت الى قيام الاعمال العدائية ،

" وان يدرك كذلك ضرورة اتخاذ تدابير اولية للتوصل الى وقف الاعمال العدائية فورا وسحب
القوات المسلحة الى جانبها من الحدود الباكستانية الهندية ،

" ١- يدعو حكومتي باكستان والهند الى ان تتخذا في الحال جميع التدابير اللازمة لوقف
اطلاق النار فورا وسحب القوات المسلحة التابعة لكل منهما والموجودة في اقليم الأخرى الى جانبها من
الحدود الفاصلة بين باكستان والهند ؛

" ٢- ويرجو من الامين العام اعلام المجلس عن الحالة تباعا وعلى وجه السرعة " .

٤٧٦ - وان ذاك يقرر المجلس التصويت على مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة

(S/10416) .

قرار : وفي الجلسة ١٦٠٦ المعقودة في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ ، نال مشروع
قرار الولايات المتحدة ١١ صوتا مقابل صوتين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبولندا)
وامتناع عضوين عن الاقتراع (فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) فلم
يعتمد لاقتراح احد الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ضده .

٤٧٧ - وتكلم ممثل الصين تعليلا لاقتراحه ، فقال انه وان يكن وفده قد اقترح تأييدا لمشروع
القرار فان المشروع كان ناقصا لانه لم يشجب العدوان المسلح الذي شنته الهند على باكستان بمساعدة
الاتحاد السوفياتي ، ولم يعرب عن تأييد الكفاح العادل الذي تخوضه باكستان ضد العدوان .
وأضاف ان الصين لديها تحفظات ، من حيث المبدأ ، على اسلوب ارسال مراقبين للأمم المتحدة
الى مناطق النزاع ،

٤٧٨ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فقال انه وان كان مشروع القرار بعيدا عن
الكمال ، فانه ربط بين النواحي الاساسية الثلاث للمشكلة وهي : حل مشكلة اللاجئين ، ووقف
اطلاق النار ، والانسحاب الفوري .

٤٧٩ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فرفض الاتهامات الموجهة الى بلده ، ولاحظ انه لم يقترح ، في الحقيقة ، الى جانب مشروع قرار الولايات المتحدة الا اثنان من الاعضاء الدائمين في المجلس .

٤٨٠ — وطرح ممثل ايطاليا مشروع القرار التالي (S/10417) الذي اشتركت في تقديمه ايطاليا وبلجيكا واليابان :

" ان مجلس الامن ،

ان يحيط علما بتقريرى الأمين العام (S/10410 و Add.1 S/10412) المؤرخين فى ٣ و ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ ،

وقد استمع الى بيانات مثلي باكستان والهند ،

وان يساوره قلق شديد لنشوب الاعمال العدائية بين باكستان والهند ، مما يشكل تهديدا مباشرا للمسلم والامن الدوليين ،

وان يدرك مسؤوليته المقررة بمقتضى ما يتصل بالموضوع من احكام ميثاق الامم المتحدة ،

١- يدعو الحكومتين المعنيتين الى ان تأمرا ، بدون تأخير وكخطوة اولى ، بوقف اطلاق النار فوراً ووقف جميع النشاطات العسكرية ؛

٢- ويحث الحكومتين المعنيتين على ان تقوما ، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ، بمضاعفة جهودهما من اجل التوصل الى تهئية الاحوال اللازمة لتحقيق عودة ملايين اللاجئين الى ديارهم عودة سريعة واختيارية ؛

٣- ويدعو جميع الدول الى التعاون التام مع الأمين العام بغية تقديم المساعدة السلي هؤلاء اللاجئين وتخفيف محنتهم ؛

٤- ويرجو من الأمين العام اعلام المجلس عن الحالة تباعا وعلى وجه السرعة ؛

٥- ويقرر تتبع الحالة عن كثب والعودة الى الاجتماع بمجرد ظهور ضرورة لذلك " .

٤٨١ — وفي بداية جلسة مجلس الامن ١٦٠٧ المعقودة في ٥ كانون الاول (ديسمبر) ، دعا الرئيس ، بموافقة المجلس ، مثلي تونس والمملكة العربية السعودية ، بناء على طلبهما ، الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهما حق الاقتراع .

٤٨٢ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأثار مسألة دعوة ممثل لبنغلاديش . واشترك في المناقشة التي تلت ذلك ممثلو الصين ، والهند ، وباكستان ، وبولندا ، والارجنتين ، وايطاليا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . فقال ممثل الصين أن هذه المسألة مسألة موضوعية وليست اجرائية ، وان المعاملة السوفياتية تهدف الى جعل مجلس الامن

شريكا في المخطط السوفيياتي ، وان هذا العمل الذي يهدف الى تخريب دولة ذات سيادة وتمزيق اوصالها يتنافى تماما مع ميثاق الامم المتحدة ولا يمكن السماح به ابدا . وقال ممثل الهند ان بنغلاديش طرف رئيسي في المشكلة وطالب بالاستماع الى ممثلها وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت . وقال ممثل باكستان ان هذه الدعوة لن تكون مخالفة للاحكام الاساسية للميثاق فحسب ولكن للمادة ٣٩ ايضا ، لان هذه تنطبق على الافراد وليس على يدعون انهم يمثلون حكومة ليست عضوا . وأيد ممثل بولندا توجيه دعوة وفقا للمادة ٣٩ ، استنادا الى المبدأ القائل بوجوب الاستماع الى جميع اطراف النزاع . وسأل ممثل الأرجنتين هل الاقتراح السوفيياتي تستهدف الى دعوة شخص او ممثل لحكومة ؟ واقترح ممثل ايطاليا اجراء المزيد من المشاورات بشأن المسألة . ورد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيياتية على السؤال الأرجنتيني بقوله ان الوفد السوفيياتي قد اقترح دعوة ممثل بنغلاديش بوصفه الشخص المختص في المسألة الجارية النظر فيها ؛ وأن هذا هو سبب رجوعه الى المادة ٣٩ . كما قال ، ردا على كلمة ممثل الصين ، ان الهدف من تلك الكلمة كان صرف اهتمام المجلس عن السبب الاساسي للنزاع في شبه القارة الهندية والتستر على ما ينزل بملايين لا تحصى من الباكستانيين الشرقيين من موت والام على يد الدكتاتورية الارهابية المفروضة عليهم . وأكد على ان خير من يستطيع ان يروى للمجلس ما يجري في بنغلاديش هم ممثلو بنغلاديش . وقال ان حرمانهم من حق الكلام امام المجلس سيكون بمثابة انحياز الى صف اولئك الذين ارغموا ملايين الناس على الهرب من باكستان الشرقية . وقد ارجأ الرئيس النظر في المسألة الى تاريخ لاحق للسماح باجراء مشاورات جديدة .

٤٨٣ - وقد ممثل الصين مشروع القرار التالي (10421/) :

" ان مجلس الامن ،

" وقد استمع الى بيانات ممثلي باكستان والهند ،

" وان يلاحظ بصورة خاصة ان الهند قد شنت هجمات واسعة النطاق ضد باكستان مقوضة بذلك السلم في القارة الهندية - الباكستانية تقويضا خطيرا ،

" وان يشجب بشدة اعمال الحكومة الهندية الرامية الى خلق " بنغلاديشش " مزعومة والى تخريب باكستان وتمزيق اوصالها وارتكاب عدوان ضدها ،

" يدعو حكومة الهند ، الى ان تسحب من اقليم باكستان ، فوراً وبدون قيد او شرط ، قواتها المسلحة والافراد المسلحين الذين ارسلتهم ، ويدعو حكومة باكستان ان تسحب القوات المسلحة التي ارسلتها الى الاقليم الهندي للقيام بهجمات مضادة ،

" ويدعو باكستان والهند الى ان توقفا الاعمال العدائية وتنسحبا من الحدود الفاصلة بين باكستان والهند ، وتفكرا اشتباكهما تهيئة للظروف اللازمة لتحقيق تسوية سلمية للمنازعات القائمة بين باكستان والهند ؛

”ويدعو جميع الدول الى ان تؤيد الشعب الباكستاني في كفاحه العادل من اجل مقاومة العدوان الهندي ،

”ويرجو من الامين العام ان يقدم الى مجلس الامن ، في اقرب وقت ممكن تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .”

هذا وقد اعرب ممثل الصين ، في معرض شرحه للمشروع ، عن معارضته الشديدة للاقتراح الداعي الى وقف اطلاق النار فقط دون أى ذكر لسحب القوات . واطعن ان طلب وقف اطلاق النار دون طلب سحب القوات الهندية هو في الواقع بمثابة تغاض عن العدوان وتشجيع له واعتراف بشأن استمرار بقاء القوات المعتدية الهندية في اقليم باكستان هو امر مشروع ، مما سيؤدي الى آثار فادحة ونتائج بالغة الخطورة .

٤٨٤ — وتكلم ممثل تونس ، فقال انه مما يدعو الى الاسف الشديد ان مجلس الامن لم يتمكن من اعتماد قرار سريع بشأن الوقف الفوري لاطلاق النار وبذلك قصر مرة اخرى عن ممارسة سلطته . ان وفده يأمل ، مع ذلك ، في ان يتمكن المجلس قريباً من توجيه نداء عاجل الى الطرفين المنسحبين لوقف الاعمال العدائية ريثما يواصل دراسة المسألة بالتفصيل واتخاذ القرارات اللازمة بشأن نواحيها الموضوعية . واطاف ان العودة الاختيارية للاجئين الى وطنهم هي افضل حل ، بل في الحقيقة الحل الوحيد .

٤٨٥ — وتكلم ممثل المملكة العربية السعودية ، فاقترح ان تقوم البلدان الآسيوية الشقيقة لباكستان والهند بمعالجة المسألة ، عن طريق الامم المتحدة ، وبواسطة الامين العام على وجه التخصيص .

٤٨٦ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأكد على ان السبب الاساسي للنزاع العسكري هو العمل الذي قامت به حكومة باكستان ضد سكان باكستان الشرقية . وقال ان الزعم بأن الهند هي التي اوعزت الى هؤلاء السكان بالكفاح ضد السلطات الباكستانية هو محض اختلاق ، لان باكستان ، لا الهند ، هي التي بدأت العمليات العسكرية بغية تحويل الانظار عن عجزها عن معالجة ازماتها الداخلية الخطيرة . وقال ان اية مطالبة بوقف الاعمال العدائية يجب ان تقترن بمطالبة باكستان بأن تزيل السبب الاساسي للنزاع . واطار الى ان موقف الاتحاد السوفياتي من الحالة قد اوضح في بيان لوكالة تاس مؤرخ في ٥ كانون الاول / ديسمبر (S/10422) .

٤٨٧ — وتكلم ممثل باكستان ، فسأل عما اذا كان هناك مبرر لقيام الهند بانشاء قواعد لرجال المعصبات المسلحين ، وبتجهيزهم وتدريبهم واطلاقهم لتنفيذ أعمال التخريب والتدمير في باكستان الشرقية ، ولقيام القوات الهندية المسلحة بهجوم واسع النطاق على باكستان . ثم قال ان باكستان حريصة على ان يعود اللاجئين الى احوال توفر لهم كل سلامة وأمن ، الامر الذي يمكن ان تكون الامم المتحدة شاهداً عليه . واطاف انه قد قيل الشيء الكثير بشأن

ضرورة تحقيق تسوية سياسية في باكستان ، وان باكستان الآن بسبيل وضع تسوية سياسية على ان هذه التسوية لن تكون تسوية ترضى الهند التي تصبو الى تمزيق اوصال باكستان . واستطرد يقول ان احد اسباب قيام الهند باختيار هذا الوقت لشن عدوان ضد باكستان هو الرغبة في تعطيل الجدول الزمني الذي وضعه رئيس باكستان لتشكيل حكومة تمثيلية في باكستان ، وقد كان الموعد المحدد لها بين ٢٠ و ٢٧ كانون الاول / ديسمبر . و اردف يقول ان المجلس لا يواجه حالة عادية او نزاعا عاديا بل حالة حرب ، ولا يمكن تصور اماكن عودة اللاجئين قبل ان يتم اقرار السلم الدولي ، ولن يكون لاي اقتراح لتسوية النزاع اى اثر مالم يضمن وقف التسلل الهندى والعدوان غير المباشر . و اضاف يقول ان مشروع قرار الولايات المتحدة لا يدين الهند بالعدوان ولا يطلب اليها ان تكف عن محاولاتها الرايمة الى تفتيت باكستان ، ولكن باكستان مستعدة للتعاون مع المجلس على اساس مشروع القرار المذكور ، لانه نال تأييد ١١ عضوا من اعضاء المجلس . و اعلن ان هذا هو موقف باكستان الذي ينبغي على المجلس ان يقارنه بموقف الهند التي نفى مثلها امكانية لوقف اطلاق النار وأنذر مجلس الامن بأن حكومته ستستمر في عدوانها على باكستان .

٤٨٨ — وتكلم ممثل الهند فقال ان قائمة الحوادث التي وقعت على حدود البنغال في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر تؤكد عدوان الجيش الباكستاني . و اعلن ان الهند لن تسمح بالتجاوز والعدوان من قبل الجيش الباكستان ، وانه اذا ما استمر هذا الجيش على ذلك ، فان عليه ان يتحمل العواقب . وأشار الى مقال نشر في احدى المجلات الامريكية متضمنا اثباتا لما تشهده باكستان الشرقية من مذابح واهوال ونهب . ونوه بأن المطالبة بالاستقلال لسم تكن قائمة حين اجريت الانتخابات ، ولم تبدأ الا على أثر العمليات العسكرية . و اردف يقول ان حكومة الولايات المتحدة لا تزال تتجنب المشكلة الاساسية وتتخذ موقفا يتسم بالظلم الصارخ ان تحاول تحميل الهند المسؤولية الرئيسية عن النزاع . وقال انه اذا ما اريد ان يكون لتدخل المجلس اى نصيب من النجاح في اقرار السلم بين باكستان والهند ، فانه يتعين على الولايات المتحدة والامم المتحدة الاعتراف بالمسكلة الاساسية القائمة في باكستان الشرقية ومعالجتها . و اضاف ان الهند تعتزم ان تقابل جميع العبارات التي تفوهت بها الصين بعدم الاكتراث لانها لا تتضمن اى جديد . و اعرب عن استغرافه لان يتخذ هذا الموقف بلد يفترض فيه ان يمثل قوى ثورية . و اردف يقول ان امر قبول وقف اطلاق النار أو عدم قبوله لا يرجع الى الهند ، بل ان حكومة بنغلاديش هي التي يرجع اليها تقرير ذلك ، بالنظر الى ان شعبها يقاتل من اجل حريته وحياته .

٤٨٩ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان هناك ازمة جسيمة في شبه القارة تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة ، فلقد حدث غزو ضخم في الشرق وغارات اصغر حجما في الغرب . و اضاف يقول انه ينبغي تحقيق وقف اطلاق النار والانسحاب ، وانه ليس لدى المجلس وقت لاصدار احكام اخلاقية ، بل عليه ان يوقف الحرب . وذكر ان الناس الذين يقولون ان الولايات المتحدة متحيزة لجانب ضد الجانب الآخر مخطئون ؛ اما الذين يقولون ان الولايات المتحدة تصر على رجوع القوات الفازية

الى حدودها فهم مصيبون . وقال ان الأوان ليس اوان الحل النهائي الشامل للمسألة المعقدة برمتها ، ان ان على المجلس اولا ان يوقف الحرب الدائرة .

٤٩٠ - وقد مثل الارجنتين مشروع قرار (S/10423) ليحل محل مشروع قرارين سابقين (S/10417 و S/10419) . وفيما يلي نص مشروع القرار الجديد الذي اشتركت في تقديمه الارجنتين ، وايطاليا ، وبلجيكا ، وبورندي ، وسيراليون ، والصومال ، ونيكاراغوا ، واليابان :

" ان مجلس الامن ،

" ان يحيط علما بتقريرى الامين العام (S/10410 و Add.1 و S/10412) المؤرخين في ٣ و ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ،

" وقد استمع الى بيانات ممثلي باكستان والهند ،

" وان يساوره قلق شديد لنشوب الاعمال العدائية بين باكستان والهند ، مما يشكل تهديدا مباشرة للمسلم والامن الدوليين ،

" وان يدرك ضرورة القيام على الوجه المناسب ، في مرحلة لاحقة وفي اطار ميثاق الامم المتحدة ، بمعالجة المسائل التي ادت الى قيام الاعمال العدائية ،

" واقتناعا منه بضرورة الوصول الى حل مبكر لا قرارا لحوال الطبيعية في منطقة النزاع ولتأمين عودة اللاجئين الى ديارهم ،

" وان يضع نصب عينيه احكام ميثاق الامم المتحدة ، وخاصة الفسقرة ٤ من المادة ٢ منه ،

" وان يشير الى الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي ، وخاصة الفقرات ٤ و ٥ و ٦ منه ،

" وان يدرك كذلك ضرورة اتخاذ تدابير فورية للتوصل الى وقف الاعمال العدائية فورا وسحب القوات المسلحة الى جانبها من الحدود الفاصلة بين باكستان والهند ،

" وان يدرك مسؤوليته المقررة بمقتضى ما يتصل بالموضوع من احكام ميثاق الامم المتحدة ،

" ١- يدعو حكومتي باكستان والهند الى ان تتخذا في الحال جميع التدابير اللازمة لوقف اطلاق النار فورا وسحب القوات المسلحة التابعة لكل منهما والموجودة في اقليم الاخرى الى جانبها من الحدود الفاصلة بين باكستان والهند ؛

" ٢- ويحث على تركيز الجهود من اجل التوصل ، على وجه السرعة ووفقا لمبادئ الميثاق ، الى تهيئة الاحوال اللازمة لعودة لاجئي باكستان الشرقية عودة اختيارية الى ديارهم ؛

" ٣- ويدعو جميع الدول الى التعاون التام مع الامين العام بغية تقديم المساعدة الى الدول اللاجئين وتخفيف محنتهم ؛

٤— ويرجو من الامين العام اعلام المجلس ، تباعا وعلى وجه السرعة على تنفيذ هذا القرار ؛

٥— ويقرر تتبع الحالة عن كثب والعودة الى الاجتماع بمجرد ظهور ضرورة لذلك ؛

واوضح ممثل الارجننتين ان مشروع القرار يهدف ، في آن واحد ، الى امرين هما اولا التوصل الى وقف اطلاق النار فوراً وسحب القوات ، وثانيا تهيئة الاحوال اللازمة لتمكين اللاجئين من العودة الى ديارهم ؛

٤٩١ — ثم لخص الرئيس أمر المشاريع المطروحة على المجلس وهي : مشروع قرار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (S/10418) ، والمشروع الصيني (S/10421) ، والمشروع الثماني (S/10423) . ثم دعا المجلس الى الاقتراع على مشروع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

قرار : في الجلسة ١٦٠٧ المعقودة في ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ ، لم يعتمد مشروع قرار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (S/10418) لانه نال صوتين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبولندا) مقابل صوت واحد (الصين) مع امتناع ١٢ عضوا عن التصويت .

٤٩٢ — وتكلم ممثل بلجيكا تعليلا لاقتراحه ، فقال انه لم يكن في وسعه ان يؤيد مشروع قرار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لان المجلس لن يكون قد وفى بمسؤوليته في هذه الساعة المحزنة اذا عزل النزاع السياسي في باكستان الشرقية عن النزاع المسلح السافر .

٤٩٣ — وتكلم ممثل الصين ، فقال انه اقترح ضد مشروع قرار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لان هذا المشروع كان يمكن ان يشكل تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية لاحدى الدول الاعضاء . وذكر ان العدوان المسلح الذى ارتكبه الحكومة الهندية ضد باكستان قد نفذ بالتواطؤ مع الاتحاد السوفياتي ويتأيد وحماية منه . وأشار الى ان هدف الحكومة السوفياتية من هذا العمل هو السيطرة على شبه القارة الهندية — الباكستانية والمحيط الهندي وتوسيع مناطق نفوذها في نطاق سعيها ، هي ودولة عظمى اخرى ، الى الهيمنة على العالم . وارادف يقول ان هذا هو التكتيك نفسه الذى استخدمته في مسألة الشرق الاوسط . وقال الممثل الصيني ايضا ان مثالي الاحتلال السوفياتي المسلح لتشيكوسلوفاكيا والمؤامرة السوفياتية لقلب الحكومة الشرعية لاحدى البلدان الافريقية ، يبينان ان التصرفات السوفياتية في شبه القارة الباكستانية — الهندية تعتبر استمرارا وامتدادا لهذه السياسة نفسها .

٤٩٤ — ثم طرح الرئيس مشروع للقرار الثماني (S/10423) على الاقتراع .

قرار : وفي الجلسة ١٦٠٧ المعقودة في ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، نال مشروع القرار الذى اشتركت في تقديمه الارجننتين ، وايطاليا ، وبلجيكا ، وبوروندي ، وسيراليون ، والصومال ، ونيكاراغوا ، واليابان ، ١١ صوتا مقابل صوتين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبولندا) ،

مع امتناع عضوين عن التصويت (فرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، فلم يمتد لاقتراح احد الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ضده .

٤٩٥ — وتكلم ممثل فرنسا تعليلا لاقتراحه ، فقال ان وفده قد امتنع عن الاقتراح على المشروعين لانه لم يكن راغبا في الاقتراح ضد نص يتمتع بموافقة عدد كبير من اعضاء المجلس ويمكن ان يتخذ اساسا للوصول الى حل . و اضاف ان وفده لم يكن راغبا ايضا في الاقتراح تاييدا لقرار مصيره الفشل الواضح بسبب اعتراض طرف رئيس من ذوى الشأن . و اردف يقول ان هناك شعورا مشتركا بين اعضاء المجلس يمكن ان يكون اساسا لاتفاق في النهاية ، وهو انه ينبغي وقف جميع الاعمال العدائية والقيام ، في الوقت نفسه ، بتشجيع التوصل الى حل سياسي لكي يتسنى لجميع اللاجئين العودة بصورة اختيارية . و اضاف انه ينبغي للمجلس رفع الجلسة للتشاور واسـ — تضاف مناقشته في اقرب وقت ممكن بغية التوصل الى اتفاق بالنظر لا تسام المسألة بطابع الاستعجال .

٤٩٦ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأشار مرة اخرى الى عدم جدوى القرارات التي تولد ميتة ، وقال انه ما دام هناك اى أمل في التوصل الى قرار اجماعي فانه ينبغي طرق هذا السبيل . و اعرب عن تأييده لاقتراح الممثل الفرنسي الداعي الى رفع الجلسة لمواصلة المشاورات .

٤٩٧ — وتكلم ممثل بولندا ، فقال ان النداءات التي تتجاهل الاسباب العميقة لتردى الحالة بين باكستان والهند لن تسهل الوصول الى حل للنزاع . و اضاف ان بولندا لم تتمكن من الاقتراح بجانب مشروع القرار الثماني لانه ساوى بين باكستان والهند ولكنها اقترعت بجانب مشروع قرار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لانه تناول المشكلة من اساسها .

٤٩٨ — وبعد ذلك ، طرح ممثل ايطاليا مشروع القرار التالي (S/10425) الذى اشتركت في تقديمه ايطاليا ، وبلجيكا ، وتونس ، وسيراليون ، ونيكاراغوا ، واليابان :

* ان مجلس الامن ،

* ان يساوره قلق شديد لنشوب الاعمال بين باكستان والهند ، مما يشكل تهديدا مباشرا للسلم والامن الدوليين ،

* ١- يدعو الحكومتين المعنيتين الى القيام ، في الحال وكخطوة اولى ، بوقف إطلاق النار فوراً ؛

* ٢- ويرجو من الامم العام اعلام المجلس ، تباعا وعلى وجه السرعة ، عن تنفيذ هذا القرار ؛

* ٣- ويقرر مواصلة دراسة التدابير الاخرى التي ينبغي اتخاذها لقرار السلم في المنطقة .

٤٩٩ — وتكلم ممثل الصين لتعليل اقتراحه ، فقال ان وفده قد اقترح بجانب مشروع القرار الثماني رغم ان هذا المشروع ، بتخلفه عن ادانة المعتدين ، لم يتصد للواقع وجها لوجه . و اضاف

ان الفقرة التي تشير الى ضرورة تحقيق حل سياسي مبكر ، لا ينبغي تفسيرها بانها معني التدخل في الشؤون الداخلية لاية دول ذات سيادة .

٥٠٠ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأيد فكرة مواصلة المشاورات . ورد على الانتقادات السابقة التي وجهها ممثل الصين الى الاتحاد السوفياتي ، فقال ان كلمة ممثل الصين بالافتراءات الخبيثة انما تهدف الى ستر الحقيقة الواضحة ، وهي ان الوفد الصيني يدافع عن الظلم والعنف والارهاب ، والى اخفاء فهمه الخاص للامور واعتقاده بأن من الافضل حدوث المزيد من الاضطراب والفوضى والعنف والارهاب ، و اضاف قائلاً أن من المؤسف ان يذكر ممثل الصين حوادث عام ١٩٦٨ في تشيكوسلوفاكيا لان من العار وقوف الصين ومثليها مثل هذا الموقف . و اردف قائلاً انه لو لم تقدم البلدان الاشتراكية ، ولا سيما الاتحاد السوفياتي ، مساعدة اخوية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وللشعب التشيكوسلوفاكي ، لكانت القوى الامبريالية والرجعية قد ابتلعت هذا البلد ، وهذا ما تسعى اليه الصين التي تقوم فلسفتها على انه كلما ساءت الامور كان ذلك من الافضل .

٥٠١ — ورفع الرئيس الجلسة لاتاحة الفرصة لاجراء المزيد من المشاورات ، ملاحظاً ان هناك مشروع قرارين لا يزالان معروضين على المجلس وهما : مشروع القرار الصيني (S/10421) ، ومشروع القرار السداسي (S/10425) .

٥٠٢ — وفي بداية الجلسة ١٦٠٨ التسيي عقدها مجلس الأمن في ٦ كانون الاول / ديسمبر ، أعلن ممثل تونس ان حكومته قد سحبت مشاركتها في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة (S/10425) لاسباب اجرائية وبغية تسهيل اعمال المجلس .

٥٠٣ — وتكلم ممثل نيكاراغوا ، فقالت انه اذا اصبح مجلس الامن مشلولاً بسبب حق النقض (الفيتو) ، فان الجمعية العامة تستطيع اتخاذ التدابير اللازمة . و اضاف انه لا يجوز للمجلس ولا للجمعية العامة ان يبقيا بدون حراك بينما الآلاف من الناس يموتون .

٥٠٤ — وتكلم ممثل فرنسا ، فذكر ان وفده كان قد قام ، بالتعاون مع وفد المملكة المتحدة ، بصياغة قرار يستند الى النصوص التي سبق ان قدمها آخرون ، ولكنه قرر ان لا يطرحه بالنظر الى النتائج التي تمخضت عنها المشاورات التي اجريها .

٥٠٥ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان مشروع القرار الخماسي (السداسي سابقاً) المعروض على المجلس (S/10425) غير كاف بالنظر الى انه لا يأخذ بعين الاعتبار الحقيقة التالية وهي ان وقف إطلاق النار مرتبط ارتباطاً لا ينفصم بتحقيق تسوية سياسية في باكستان الشرقية . ولذلك فان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يقدم تعديلات عليه (S/10426/Add.1) تعترف بالرباط الحيوى القائم بين وقف إطلاق النار والتسوية السياسية في باكستان الشرقية .

٥٠٦ - وتكلم ممثل إيطاليا بالنيابة عن مقدمي المشروع ، فسحب مشروع القرار الخماسي (S/10425) بالنظر لان الحالة قد تغيرت بصورة جذرية ولم يعد المشروع مناسباً في ضوء الاوضاع القائمة .

٥٠٧ - وقرأ ممثل الهند نص بيان ادلت به رئيسة وزراء الهند امام البرلمان ، واعلنت فيه اعتراف الهند بجمهورية بنغلاديش الشعبية . وقال ان الاعتراف ببنغلاديش قد وضع علاقات الهند مع بنغلاديش في اطار قانوني وسياسي ودستوري مختلف تماماً عما سبق . و اضاف انه لا يصح ان توضع الهند في صف واحد مع باكستان وهي لا تستطيع قبول اي قرار يسوى بين البلدين ولا يتناول جذور المشكلة في شبه القارة .

٥٠٨ - وتكلم ممثل باكستان ، فسأل عما اذا كان فشل شيخ مجيب الرحمن في ان يصبح زعيم الاغلبية في الجمعية الوطنية الباكستانية يبرر قيام الهند بتشجيع الحرب الاهلية وشن هجوم مسلح على باكستان . وقال ان الحالة التي تسود فعلاً في شبه القارة الباكستانية - الهندية ناجمة عن الاعمال الهدامة التي قامت بها الهند بتأييدها للانفصال المسلح وتدخلها المسلح وعدوانها . و اضاف ان المسألة المطروحة هي ما اذا كان المجلس يود ان يضيف صبغة الشرعية على ما يسمى الامر الواقع ، وأن يديم الاحتلال وان يؤمن شمار العدوان واستعمال القوة غير الشرعي .

٥٠٩ - وتكلم ممثل الصين ، فكرر معارضته الشديدة لاقتراح الممثل السوفياتي دعوة ممثل " بنغلاديش " الى حضور الاجتماع . وذكر بان الطغمة العسكرية الهابانية شنت في عام ١٩٣١ حرباً غير معلنة ضد الصين ، واحتلت المقاطعات الاربع في شمال الصين الشرقي ، ثم اعلنت اقامة نظام حكم صوري يدعى " مانشوكو " . و اضاف ان الهند تقيم الآن ، بتحريض من الاتحاد السوفياتي وبمساندته وبعد شن حرب عدوانية غير معلنة ضد باكستان ، نظام " بنغلاديش " المزعوم بغية تجزئة باكستان واحتلال باكستان الشرقية . وقال ان بيان وكالة تاس المؤرخ في ٥ كانون الاول / ديسمبر هو اعتراف تلقائي يستدل منه على ان " الحدود الآمنة " للاتحاد السوفياتي قد امتدت على حين غرة الى شبه القارة الهندية الباكستانية والمحيط الهندي . و اضاف ان ما يسمى اليه الاتحاد السوفياتي اليوم هو انشاء امبراطورية عظمى ، كذلك التي كان القياصرة يحلمون بها ولكنهم عجزوا عن تحقيقها ، اي امبراطورية عظمى تسيطر على قارة أوراسيا كلها .

٥١٠ - وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان مبدأ سحب القوات المعادية الموجودة في اقليم بلد آخر لا يمكن ان يكون موضع مفاوضات . و اضاف ان المأساة التي حلت بباكستان الشرقية هي مشكلة تخص في المحل الاول حكومة باكستان وشعبها ، وانه لا ينبغي لاية دولة اخرى ان تفرض حلاً سياسياً على باكستان الشرقية بالوسائل العسكرية . واستطرد يقول ان الوقت قد حان لحالة المسألة الى الجمعية العامة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٧٧٧ ألف (د - ٥) المتخذ في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠ . ثم قدم مشروع قرار اصبح فيما بعد مقدماً من الارجنتين ، وبوروندي ، وسيراليون ، والصومال ، ونيكاراغوا ، واليابان (S/10420) ، وفيما يلي نصه :

" ان مجلس الامن ،

" وقد درس البند المدرج في جدول اعماله كما هو وارد في الوثيقة S/Agenda/1606 ،

" وان يأخذ بعين الاعتبار ان عدم اجماع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن في جلساته

١٦٠٦ و ١٦٠٧ قد منعه من ممارسة مسؤوليته الاولى عن المحافظة على السلم والامن الدوليين ،

" يقرر احوالة المسألة الواردة في الوثيقة S/Agenda/1606 الى الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة ، حسبما نص عليه قرار الجمعية العامة ٣٧٧ ألف (د - هـ) المتخذ في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠ .

٥١١ - وتكلم ممثلا الأرجنتين وبوروندي ، فأيدا ، كلاهما ، عرض المسألة على الجمعية العامة .

٥١٢ - ورد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الملاحظات السابقة التي ابداهها ممثل الصين ، فقال ان الجيش السوفياتي البطل هو الذي حرر منشوريا من الطغمة العسكرية اليابانية ، وان ادعاء الممثل الصيني ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يعتزم السيطرة على هندوستان هو اختلاق وافتراء بشع . ثم قدم مشروع القرار التالي (S/10428) :

" ان مجلس الامن ،

" ان يساوره قلق شديد لنشوب الاعمال العدائية بين باكستان والهند ، مما يشكل خطرا مباشرا على السلم والامن الدوليين ،

" ١- يدعو جميع الاطراف المعنيين الى القيام في الحال وكخطوة اولى ، بوقف اطلاق النار فوراً ووقف جميع الاعمال العدائية ؛

" ٢- ويدعو حكومة باكستان الى القيام في الوقت نفسه باتخاذ تدابير فعالة للوصول الى تسوية سياسية في باكستان الشرقية ، تعترف فوراً بمشكلة سكان باكستان الشرقية كما تجلت في انتخابات كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ ؛

" ٣- ويعلن ان احكام الفقرتين ١ و ٢ من هذا القرار تشكل كلا واحدا ؛

" ٤- ويرجو من الامين العام اعلام المجلس ، تباعا وعلى وجه السرعة ، عن تنفيذ هذا القرار ؛

" ٥- ويقرر مواصلة دراسة التدابير الاخرى التي ينبغي اتخاذها لاقرار السلم في المنطقة " .

٥١٣ - وتكلم ممثلا الولايات المتحدة ونيكاراغوا ، فأيدا احوالة المسألة الى الجمعية العامة .

- ٥١٤ - وتكلم ممثل بولندا ، فأيد مشروع القرار الذى قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (S/10428) لان هذا المشروع يعالج الداء* من جذوره سمعيا الى شفائه .
- ٥١٥ - وتكلم ممثل المملكة العربية السعودية ، فقال ان اى صراع اهلي يجب ان يحسم بواسطة شعب البلد موضوع البحث ، وليس عن طريق قيام قوات دولة من الدول بغزو اقليم دولة اخرى بغية دعم العناصر المتمردة التي يمكن ان تخدم مصالحها القومية . و اضاف انه ينبغي على المجلس ان يتخذ تدابير عاجلة ، خشية ان يصبح شعبا باكستان والهند ضحية للصراع بين عملاقين هما اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين . و اردف قائلا ان احالة المسألة الى الجمعية العامة لن يحل ابدى الوصول الى حل سريع ، بالنظر الى ان مجلس الامن هو الذى يملك سلطة التصرف في مثل هذه الحالات .
- ٥١٦ - وتكلم ممثل باكستان ، فأكد من جديد على المبدأين القائلين أنه لا يمكن الوصول الى حل سياسي ما دام البلد تحت انكساره الغزو ، وان وقف اطلاق النار يجب ان يقترن بسحب القوات .
- ٥١٧ - وتكلم ممثل الهند ، فأكد من جديد على ان بنغلاديش حقيقة واقعة ، وان القضية تمس الامن القومي للهند .
- ٥١٨ - وتكلم ممثل اليابان ، فأيد احالة المسألة الى الجمعية العامة ، بالنظر الى ان مجلس الامن يواجه مأزقا ، والى وجود حاجة عاجلة الى اتخاذ تدابير فعالة من قبل الامم المتحدة .
- ٥١٩ - و اعلن الرئيس ان صاحبي مشروعي القرارين الصيني والسوفياتي (S/10421 و S/10428) لن يصرا على طرحهما على الاقتراع . وانه يزعم طرح مشروع القرار السداسي (S/10429) على الاقتراع .
- ٥٢٠ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه لا يرى ان من الصواب احالة المسألة الى الجمعية العامة ، لان الناحية الموضوعية ولا من الناحية الاجرائية . و اضاف انه لا يمكن الوصول الى تسوية فعلية في شبه القارة الهندوستانية الا عن طريق قرار يتمشى مع الاتجاه المبين في مشروع القرار الذى قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وان كان الوفد السوفياتي لا يريد في الوقت الحاضر ان يصصر على الاقتراع على هذا المشروع .
- ٥٢١ - وتكلم ممثل بلجيكا ، فقال انه ليس هناك اى خيار سوى ان تحال المسألة الى الجمعية العامة .
- ٥٢٢ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان اقتراع عرض المسألة على الجمعية العامة لن يؤدى الا الى تأخيرات جديدة ومسجدات غنية جديدة . و اضاف ان فرنسا لن تستطيع تأييد المشروع ولكنها لن تعارضه .

٥٢٣ - وتكلم ممثل إيطاليا ، فأيد اقتراح إحالة المسألة الى الجمعية العامة .

قرار : في الجلسة ١٦٠٨ المعقودة في ٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، اعتمد المجلس مشروع القرار السداسي (S/10429) بأغلبية ١١ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٤ أعضاء عن الاقتراع (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبولندا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) ، فصدر بوصفه القرار ٣٠٣ (١٩٧١) .

٥٢٤ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة تعليلا لاقتراحه ، فقال ان وفده قد امتنع عن الاقتراع لانه يشك في ان تؤدى المناقشة في الجمعية العامة الى تقدم في طريق التوفيق والسلم .

الفرع الثالث

التقارير والرسائل الواردة الى مجلس الامن

خلال الفترة الممتدة من ٧ الى ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١

٥٢٥ - أصدر الامين العام مجموعة من التقارير (S/10432 و Add.1 الى Add.11) ، واصل فيها اعلام المجلس عن الحالة القائمة على امتداد خط وقف اطلاق النار في كشمير . كما اصدر الامين العام ايضا تقريرا (S/10433) عن الجهود التي بذلها في سبيل اجلاء موظفي الامم المتحدة والموظفين الدوليين الآخرين من داكا ، بسب قلقة على سلامتهم .

٥٢٦ - وارسل ممثل باكستان الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٩ كانون الاول / ديسمبر (S/10440) ، ذكر فيها ان حكومة باكستان قررت قبول الدعوة الى قبول الوقف الفوري لاطلاق النار وسحب القوات ، كما وردت في قرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (د - ٢٦) المتخذ في ٧ كانون الاول / ديسمبر) ، وذلك بالرغم من ان القرار لم يشير الى العدوان الهندي ضد باكستان .

الفرع الرابع

النظر في المسألة في الجلسة ١٦١١

وفي الجلسات من ١٦١٣ الى ١٦٢١

(١٢ - كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١)

٥٢٧ - واستجابة لرسالة من ممثل الولايات المتحدة مؤرخة في ١٢ كانون الاول / ديسمبر (S/10444) ، استأنف المجلس النظر في المسألة في جلسته ١٦١١ المعقودة في ١٢ كانون الاول / ديسمبر . وقد اشار ممثل الولايات المتحدة ، في طلب عقد الاجتماع ، الى قرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (د - ٢٦) الذي يدعو باكستان والهند الى سحب قوات كل منهما الموجودة

في اقليم الآخر ، وقال انه بالنظر الى قبول باكستان لهذا القرار ورفض الهند له ، فان على المجلس التزام بان يقوم ، على وجه الاستعجال ، بوضع نهاية للخطر الذي يتهدد السلم العالمي .

٥٢٨ - وفي اثناء الجلسة ، وزعت رسالة من الهند مؤرخة في ١٢ كانون الاول / ديسمبر (S/10445) ، ترد فيها الهند على رسالة الامين العام التي كان قد احال بها نص قرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (الدورة ٢٦) . وقد كررت رسالة الهند تلخيص وجهات نظرها ، وقالت انـه يمكن تحقيق وقف اطلاق النار وسحب قوات الهند الى اقليمها اذا سحبت باكستان قواتها من بنغلاديش وتوصلت الى تسوية سلمية مع مواطني بنغلاديش . وازادت الرسالة ان الهند تأمل في ان تميز الامم المتحدة بين العدوان وضحاياها ، وان تدرس مرة اخرى حقائق الحالة .

٥٢٩ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال انه طلب ان يعود المجلس الى الاجتماع لانه لا بد له من ان يعالج ، على وجه السرعة وبصورة فعالة ، الخطر الذي يهدد السلم والامن في شبه القارة . ثم قرأ بياناً للحكومة الولايات المتحدة مؤرخاً في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ، نوهت فيه بأن الجمعية العامة قد وجهت ، بقرار اصدرته في ٧ كانون الاول / ديسمبر ، باغلبية ١٠٤ اصوات مقابل ١١ صوتاً وامتناع ١٠ اعضاء عن الاقتراع ، الدعوة الى باكستان والهند لتحقيق وقف فوري لاطلاق النار وسحب قوات كل منهما من اقليم البلد الآخر ، وبأن باكستان قبلت القرار المذكور ولكن الهند رفضته ، واعلنت انه بالنظر الى تحدى الهند للرأى العالمي المتمثل في تلك الاغلبية الساحقة ، فان الولايات المتحدة تعيد المسألة الى مجلس الامن . واستعرض الممثل سياسة الولايات المتحدة بشأن المسألة ، وقال ان الهند ان تواصل باستمرارها في تفضيل استعمال القوة على الوسائل السلمية انما تتحدى الرأى العام العالمي الذي عبرت عنه الجمعية العامة . واردف يقول ان باكستان قبلت قرار الجمعية العامة ، وان على مجلس الامن ان يطلب من الهند الامثال الفوري لهذا القرار ، وان عليه ايضاً ان يصر على ان تقدم الهند تأكيداً واضحاً لالْبَس فيه بأنها لا تعتزم ضم اى جزء من اقليم باكستان اليها او تغيير الحالة الراهنة في كشمير . وختم ممثل الولايات المتحدة كلامه بتقديم مشروع القرار التالي (S/10446) :

ان مجلس الامن ،

- " ان يحيط علماً بتقريرى الامين العام ، المؤرخين في ٣ و ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ وقرار مجلس الامن ٣٠٣ (١٩٧١) الصادر في ٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ،
- وان يحيط علماً بقرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (د - ٢٦) المتخذ في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ باغلبية ١٠٤ اصوات مقابل ١١ صوتاً وامتناع ١٠ اعضاء عن الاقتراع ،
- " وان يحيط علماً كذلك بأن حكومة باكستان قد قبلت وقف اطلاق النار وسحب القوات المسلحة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (الدورة ٢٦) ، وأن الهند لم تفعل ذلك ؛
- " وان يساوره قلق شديد لاستمرار الاعمال العدائية بين باكستان والهند ، مما يشـكل تهديداً مباشراً للسلم والامن الدوليين ،

"وان يدرك ضرورة القيام على الوجه المناسب ، في مرحلة لاحقة وفي اطار ميثاق الاسـم المتحدة بمعالجة المسائل التي ادت الى قيام الاعمال العدائية ،

"واقـتـنـاعـا مـنـه بـضـرـورة الـوصـول الـى حـل سـيـاسـي مـبـكـر لـا قـرـار الـا حـوال الطـبـيـعـيـة فـي مـنـطـقـة النـزاع ولـتـأـمـين عـودـة الـلـاجئـين الـى دـيـارهم ،

"وان يـضـع نـصـب عـيـنـه احـكام الميثاق وخاصة الفقرة ٤ من المادة ٢ منه ،

"وان يـشـير الـى الـاعـلان الـخاص بـتـعـزـيز الـامـن الدـولي وخاصة الفقرات ٤ و ٥ و ٦ منه ،

"وان يدرك كذلك ضرورة اتخاذ تدابير فورية للتوصل الى وقف الاعمال العدائية فوراً بين باكستان والهند وسحب قواتهما المسلحة الى جانبيها من الحدود الفاصلة بين باكستان والهند ،

"وان يـذـكر مـقـاصـد الميثاق ومبادئه ومسؤوليات مجلس الامن المقررة به تقتضي ما يتصل بالموضوع من احكام الميثاق ،

"١- يدعو حكومة الهند الى ان تقبل في الحال وقف اطلاق النار وسحب القوات المسلحة على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (د - ٢٦) ؛

"٢- ويدعو حكومتى باكستان والهند الى ان تتخذا في الحال جميع التدابير اللازمة لوقف اطلاق النار فوراً وسحب كل منهما لقواتها المسلحة الموجودة في اقليم الاخرى الى جانبها من الحدود الفاصلة بين باكستان والهند ؛

"٣- ويحث على تركيز الجهود من الجهود من اجل التوصل ، على وجه السرعة ووفقاً لمقاصد الميثاق ومبادئه ، الى تهيئة الاحوال اللازمة لعودة لاجئي باكستان الشرقية عودة اختيارية الى ديارهم ؛

"٤- ويدعو جميع الدول الى التعاون التام مع الامين العام بغية تقديم المساعدة الى اولئك اللاجئين وتخفيف معنتهم ؛

"٥- ويدعو جميع الاطراف المعنيين الى اتخاذ جميع التدابير والاحتياطات الممكنة لصيانة ارواح السكان المدنيين في المنطقة وتأمين رفاههم ؛

"٦- ويرجو من الامين العام اعلام المجلس ، تباعاً وعلى وجه السرعة ، عن تنفيذ هذا القرار ؛

"٧- ويقرر ابقاء المسألة قيد نظره والعودة الى الاجتماع حسبما تقتضي الظروف .

٥٣٠ - وتكلم وزير خارجية الهند ، فعرض بالتفصيل آراء الهند بشأن الاحداث التي أدت الى الازمة ، وقال ان من الضروري ان يأخذ المجلس هذه الاحداث بعين الاعتبار في سعيه الى ايجاد حل بناءً للنزاع . و اضاف انه بعد اعتداءات باكستان الضخمة على الهند واستفزازاتها

العسكرية لها ، قررت الهند دخول بنغلاديش ورد عدوان باكستان في الغرب . واستطرد يقول ان اعتراف الهند ببنغلاديش كان ضروريا لتهيئة أساس سليم لوجود القوات المسلحة الهندية ولايضاح ان دخول هذه القوات الى بنغلاديش لم يكن بدافع اية نية للتوسع الاقليمي . ومضى يقول ان هناك تفاهما واضحا ورسميا بين الهند وحكومة بنغلاديش على ان لا تبقى القوات المسلحة الهندية في اقليم بنغلاديش الا للمدة التي يطلبها شعب بنغلاديش وحكومتها ويرحبان فيها بوجود هذه القوات . وقال ان نداء الجمعية العامة لوقف اطلاق النار وسحب القوات كان يجب ان يوجه الى حكومة باكستان ، لان الهند لم تعلن الحرب أو تبدأها وليست مسئولة عن تهيئة الاحوال التي أدت الى النزاع المؤسف الحالي الذي يرجع الى الرفض المتعمد المستمر لتلبية أمانى ٧٥ مليون من سكان ذلك البلد الذي كان يؤلف جزءا من باكستان في السابق . واردف يقول ان الهند لم ترتكب أعمال القمع وابداء الجنس والتصرفات الوحشية التي كانت منطلقا لحركة تحرير بنغلاديش التي أدت بشعب هذه المنطقة الى ان يقرر انشاء دولة حرة ومستقلة . واستطرد يقول ان الهند ليست مسئولة عن فترة الاشهر التسعة الطويلة التي كان يمكن خلالها الوصول الى تسوية سياسية معقولة مع زعماء شعب بنغلاديش ، ولقد اعترفت الهند الآن بدولة بنغلاديش الجديدة وليس عمليا والحال هذه ، دعوة الهند الى وقف اطلاق النار دون السماح حتى بمجرد الاستماع الى ممثل بنغلاديش . واستطرد قائلا ان الهند تأمل صادقة في ان تدرس الامم المتحدة مرة اخرى حقائق الحالة ، كيما يمكن ازالة الاسباب الاساسية للنزاع واطرار السلم . واكد ان الهند يمكنها ان تتعاون مع الامم المتحدة في كل محاولة واقعية لمعالجة السبب الاساسي للمشكلة ، ولكن الهند لن يثنيها شيء عن مهمة حيوية بالنسبة لها هي مهمة ضمان سلامتها الاقليمية وأمنها . و اضاف انه اذا اراد مجلس الامن ضمان السلم والامن في الازمة الحالية ، فان عليه أن يأخذ بعين الاعتبار الكفاح كالناجح الذي خاضه ٧٥ مليوناً من سكان بنغلاديش لتوكيد حقهم الاصيل في الحرية والاستقلال . وقال ان اى اقتراح او قرار يتخذه المجلس سيكون عقيما وغير فعال اذا لم يأخذ بعين الاعتبار وجود حكومة بنغلاديش المنشأة بارادة شعبها التي اعرب عنها بطريقة ديموقراطية ، والحقيقة الواقعة التي هي ان هذه الحكومة تسيطر فعلا على اقليمها . وختم ممثل الهند كلامه بقراءة رسالة من حكومة الهند الى الامين العام مؤرخة في ١٢ كانون الاول / ديسمبر () .

٥٣١ - وتكلم نائب رئيس وزراء باكستان ووزير خارجيتها ، فقال ان بلده يقاتل من أجل قضية تمس جميع الدول ، وان من حق كل دولة أن تبقى حرة مستقلة ذات سيادة وان لا تتعرض للتفتيت على يد دولة اقوى . و اضاف ان الحالة تشكل تحديا للامم المتحدة . و اوضح كان المبدأ الاول المعرض للخطر هو المبدأ الذي لا يجوز ، بمقتضاه ، ان تجزأ بالقوة اية دولة متقلة ذات سيادة خرجت الى حيز الوجود بمحض ارادتها ؛ والمبدأ الثاني هو المبدأ القائل ان الامم المتحدة مسئولة عن السلم في العالم . واردف قائلا ان هناك مبدأ اساسيا آخر من مبادئ القانون الدولي لا يقبل التعديل او التبديل هو المبدأ الذي يقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية

للبلدان الاخرى ولكن وزير الخارجية الهندي لم يتحدث عن شيء سوى كل ما يدخل في الشؤون الداخلية لباكستان . ومضى فقال ان المسألة الاساسية ليست ، كما تدعي الهند ، مسألة تقرير مصير ، لانه لو كانت الهند تؤمن حقاً بتقرير المصير لكانت قد سمحت لشعب كشمير ، بعد ٢٤ سنة ، أن يقرر ما اذا كان يريد ان يصبح جزءاً من باكستان او الهند ؛ ولكن شعب كشمير لم يسمح له ابداً بأن يقرر مصيره . و اردف يقول ان الجمعية العامة قررت في ٧ كانون الاول / ديسمبر باقتراع اغلبيّة ضخمة ساحقة من اعضائها على اقرار كان بمثابة استفتاء دولي ، ان باكستان دولة واحدة ويجب ان تبقى واحدة . واستطرد يقول ان هناك بلداناً لا تقوم علاقات دبلوماسية بينها وبين باكستان قد اقترعت بجانب باكستان بالنظر الى تعلق الموضوع بمسألة مبدئية . و اضاف ان باكستان قد اقترعت بجانب باكستان بالنظر الى تعلق الموضوع بمسألة مبدئية . و اضاف ان باكستان اذا ما جزئت فان جراثيم التجزئة سوف تنتشر ، وانه اذا فرضت بنغلاديش على باكستان بالقوة ، فلن تلبث ان تخرج الى حيز مشيالات لبنغلاديش في كل مكان ، في افريقيا وآسيا واوربا . ومضى قائلاً ان على المرء ان يتساءل عن سبب تخلي الهند عن مبادئ عدم الانحياز ، حين وقعت ، في ٩ آب / اغسطس ١٩٧١ ، معاهدة مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فان فائدة هذه المعاهدة بالنسبة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واضحة لانه يريد ميثاقاً للامن الآسيوي ولكن ما هو المقابل الذي حصلت عليه الهند ؟ ورد على سؤاله قائلاً ان هذا المقابل هو تجزئة باكستان . واستطرد يقول أن المشكلة الحقيقية في شبه القارة بدأت تحين عقدت المعاهدة السوفياتية - الهندية ، مما فرض على باكستان ان تواجه هنداً مدعومة بما لدى الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من قوة وهيبة وعزيمة وموارد وتكنولوجيا واسلحة . و اعلن ان باكستان تشكر جميع البلدان التي تؤيد قضية العدل . و اكد ضرورة اتاحة الفرصة لباكستان لكي تقرر بنفسها شؤونها الداخلية ونظامها الاجتماعي وتطورها .

٥٣٢ - وفي الجلسة ١٦١٣ المعقودة في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ، اقترح ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان يستمع المجلس الى ممثل لبنغلاديش ، وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت . و جرت مناقشة لهذه المسألة ، اشترك فيها رئيس المجلس وممثلو الأرجنتين واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والهند وبولندا وباكستان والصين . و اعلن الرئيس قراره بانه لا يستطيع السماح بأن يشترك في المناقشة ممثلو دولة لم تتوفر فيها بعد ، في رأيه ، المعايير اللازمة للاعتراف بها . ولم يطلع احد في قرار الرئيس . وعرض الرئيس ان يطرح على الاقتراع في المجلس اقتراح من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بدعوة القاضي ابو سعيد تشاودري بوصفه شخصاً عادياً مؤهلاً وفقاً للمادة ٣٩ ؛ ولكن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لم يصبر على الاقتراع على اقتراحه ، فاعتبر الرئيس ان هذا الاقتراع قد سحب .

٥٣٣ - وقدّم ممثل الولايات المتحدة نسخة منقحة لمشروع قراره (S/10446/Rev.1) وفيما يلي نصها :

" ان مجلس الامن ،

" ان يحيط علما بتقريرى الامين العام المؤرخين في ٣ و ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ،
وبقرار مجلس الامن ٣٠٣ (١٩٧١) المتخذ في ٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ،

" وان يحيط علما بقرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (٥ - ٢٦) المتخذ في ٧ كانون
الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، الذى اعتمد باغلبية ١٠٤ اصوات مقابل ١١ صوتا وامتناع ١٠ اعضا*
عن الاقتراع ،

" وان يحيط علما كذلك بقبول حكومة باكستان وقف اطلاق النار وسحب القوات المسلحة ،
وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (٥ - ٢٦) ، ورسالة حكومة الهند الواردة في الوثيقة
(S/10445) ،

" وان يأسف لان حكومة الهند لم تقبل بعد وقف اطلاق النار فوراً وبدون قيد ولا شرط ،
والانسحاب على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (٥ - ٢٦) ،

" وان يساوره قلق شديد لاستمرار الاعمال العدائية بين باكستان والهند ، مما يشكل
تهديدا مباشرا للسلم والامن الدوليين ،

" وان يدرك ضرورة القيام على الوجه المناسب ، في مرحلة لاحقة وفي اطار ميثاق الامم
المتحدة ، بمعالجة المسائل التي ادت الى قيام الاعمال العدائية ،

" واقتناعا منه بضرورة الوصول الى حل سياسي مبكر لقرار الاحوال الطبيعية في منطقة
النزاع ولتأمين عودة اللاجئين الى ديارهم ،

" وان يضع نصب عينه احكام الميثاق ، وخاصة الفقرة ٤ من المادة ٢ منه ،

" وان يشير الى الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي ، وخاصة الفقرات ٤ و ٥ و ٦ منه ،

" وان يدرك كذلك ضرورة اتخاذ تدابير فورية للتوصل الى وقف الاعمال العدائية فوراً
بين باكستان والهند وسحب قواتهما المسلحة الى جانبيها من الحدود الفاصلة بين باكستان
والهند ،

" وان يذكر مقاصد الميثاق ومبادئه ومسؤوليات مجلس الامن المقررة بمقتضى ما يتصل
بالموضوع من احكام الميثاق ،

" ا- يدعو حكومتي باكستان والهند الى ان تتخذا في الحال جميع التدابير اللازمة
لوقف اطلاق النار فوراً وسحب كل منهما لقواتها المسلحة الموجودة في اقليم الاخرى الى جانبيها
من الحدود الفاصلة بين باكستان والهند ؛

"٢ - ويحث على تركيز الجهود من أجل التوصل ، على وجه السرعة ووفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه ، الى تهيئة الاحوال اللازمة لعودة اللاجئين باكستان الشرقية عودة اختيارية الى ديارهم ؛

"٣ - ويدعو جميع الدول الى التعاون التام مع الأمين العام بغية تقديم المساعدة الى أولئك اللاجئين وتخفيف محنتهم ؛

"٤ - ويدعو جميع الاطراف المعنيين الى اتخاذ جميع التدابير والاحتياطات الممكنة لصيانة أرواح السكان المدنيين في المنطقة وتأمين رفاههم ؛

"٥ - ويرجو من الأمين العام اعلام المجلس ، تباعا وعلى وجه السرعة ، عن تنفيذ هذا القرار ؛

"٦ - ويقرر ابقاء المسألة قيد نظره والعودة الى الاجتماع حسبما تقتضي الظروف . "

٥٣٤ - وتكلم ممثل نيكاراغوا ، فقال انه يؤيد مشروع قرار الولايات المتحدة المنقح (S/10446/Rev.٢) ، الذي يرى انه يمثل الحد الأدنى الذي ينبغي ان يفعله المجلس لا يفا مهمته بمقتضى الميثاق .

٥٣٥ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان السبب الاساسي للتوتر المتزايد بين باكستان والهند الذي ادى الى نزاع مسلح هو الحالة في باكستان الشرقية التي نشأت عن التصرفات المضادة للديمقراطية وأعمال العنف التي ارتكبتها السلطات الباكستانية ضد الشعب هناك . وأضاف أن الهند لم تكن راغبة في الحرب ولكن النزاع المسلح فرضته عليها التطورات المفجعة للاحداث في باكستان الشرقية . وقال ان جذور النزاع ترجع الى أعمال العنف والقمع التي ارتكبتها باكستان ضد شعب باكستان الشرقية وما تلاها من أعمال ارتكبت ضد الهند وأشار الى اصرار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، منذ بداية المشكلة ، على ان يتم في وقت واحد وقف اطلاق النار ووقف الأعمال العدائية والتوصل الى تسوية سياسية . وادف يقول ان اقتراح الولايات المتحدة الجديد يتجنب هذه المسألة الاساسية ، ولذلك لا يمكن قبوله ، بتاتا ، اما الصين فان موقفها هو العمل على ازكاء نيران النزاع الباكستاني - الهندي والسعي من وراء ذلك الى تحقيق أغراضها التوسعية الشوفينية كدولة كبرى .

٥٣٦ - وقال ممثل بولندا ان بلده سيدعم أى حل واقعي ومنصف وقابل للدم والدم لهذا النزاع الذي ترجو بولندا أن يحل بما يتفق مع الرغبات التي أعلن عنها سكان باكستان الشرقية .

٥٣٧ - وتكلم وزير خارجية الهند ، فقال ان بلده لا يضمن اية نوايا ضد اقليم اوسيا أو سيادة أو سلامة أى من جيرانه . وأضاف انه اذا ما تعرضت اقلية السكان في اى بلد لقمع اقلية متشبهة ، كما هو الحال في بنغلاديش ، يكون لهذه الاقلية حق ، غير قابل للتصرف ، في ان تتخلص من استبداد الاقلية الحاكمة وان تقرر مصيرها وفقا لرغبات شعبها . وادف قائلا ان الهند لم تبدأ الحرب وهي مستعدة لوقفها اذا كانت باكستان ايضا مستعدة لان تفعل ذلك وتزيل جذور النزاع . واكد أن شعب بنغلاديش يجب ان يكون طرفا في أى وقف لاطلاق النار وسحب للقوات . وأعلن أن سيادة دولة بنغلاديش حقيقة واقعة ظاهرة لا عين الجميع . واستطرد يقول ان الهند ليست هي التي سمحت الى تجزئة باكستان ، بل ان النظام القومي القائم في باكستان الغربية هو الذي

جزءاً باكستان بما ارتكبه من اعمال . وقال ان الهند ليست لديها اية نوايا لاكتساب اى جزء من باكستان الغربية او من بنغلاديش، وأنه اذا ما ازال باكستان تهديدها لأمن الهند ، فإن الهند سيسرها أن تدرس أية مقترحات معقولة لوقف اطلاق النار وسحب القوات بصورة متبادلة في اعقاب تسوية سياسية في الشرق تكون مقبولة لدى ممثلي بنغلاديش المنتخبين . و اضاف يقول ان الهند قد ساءها وادهشها ان توزع حكومة الولايات المتحدة اللوم قبل التحقق من الوقائع الصحيحة ، وان تلقي التبعة الاساسية عن الحالة على الهند وليس على باكستان التي تتحمل وحدها المسؤولية كاملة . واستطرد يقول ان مشروع قرار الولايات المتحدة (S/10446/Rev.1) ومتحيز لجانب واحد ، وأنه لا يمكن لاي قرار لا يعترف بوجود بنغلاديش ان يكون فعالاً أو ذا قيمة عملية . وقال انه لكي يمكن معالجة الحالة بصورة فعالة ، ينبغي على المجلس ان يراعي ما يلي : حق شعب بنغلاديش في ان يستمتع اليه في اية مناقشة للمشكلة ؛ وحقه في ان يكون طرفاً في اية ترتيبات تقترح لوقف اطلاق النار ؛ والتوصل الى حل سياسي في بنغلاديش وفقاً لرغبات شعبها كما اعلنها ممثلوه المنتخبون في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠ . وختم كلمته قائلاً انه اذا ما قبلت العناصر الاساسية الثلاثة ككل واحد ، فان الهند واثقة من انه سيكمن تحقيق وقف اطلاق النار من مزيد من الابطاء ، وأنه سيتمكن التوصل ، عن طريق مشاورات مناسبة ، الى سحب القوات المسلحة لباكستان والهند من بنغلاديش فضلاً عن الانسحاب المتبادل لكل من باكستان والهند من اقليم الاخرى .

٥٣٨ — ثم طرح الرئيس مشروع قرار الولايات المتحدة (S/10446/Rev.1) على الاقتراع .

قرار : في الجلسة ١٦١٣ المعقودة في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ ، نال مشروع قرار الولايات المتحدة ١١ صوتاً مقابل صوتين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبولندا) مع امتناع عضوين عن الاقتراع (فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى والاييرلندا الشمالية) ، فلم يعتمد لاقتراع احد الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ضده .

٥٣٩ — وتكلم الممثلون تعليلاً لاقتراعهم ، فقال ممثل الصومال انه اقترح بجانب مشروع قرار الولايات المتحدة المنقح لان هذا المشروع يعكس ، بصورة كاملة تقريباً ، نصوص مشاريع القرارات التي اشترك الصومال في تقديمها في مجلس الأمن والجمعية العامة على السواء . و اضاف أن مشروع قرار الولايات المتحدة المنقح يتميز بنظرته الايجابية الى المشكلة ، ذلك لانه لا يلقي اللوم على احد ولا يستبق الحكم في المسائل ولكنه يعترف بالحاجة الملحة الى تسوية سياسية للحالة القائمة بين حكومة باكستان وباكستان الشرقية وبين باكستان والهند .

٥٤٠ — وقال ممثل بلجيكا انه أيد مشروع القرار لانه يهدف الى انهاء القتال دون تأخير ؛ ولكنه كان يفضل نصاً أقل طموحاً وأكثر واقعية يقتصر في اللحظة الحاضرة على النص على وقف الاعمال العدائية فوراً واحترام اتفاقيات جنيف .

٥٤١ — وقال ممثل الصين انه وان كان قد اقترح بتأييد مشروع القرار المنقح ، غير ان هذا المشروع بعيد جدا عن ان يكون مرضيا لانه لا يميز بين المعتدى وبين ضحية العدوان . واضاف يقول انه لا يجوز ابدا ، ولا بأى حال من الاحوال ، اساءة تفسير نصي الفقرتين ٦ و ٧ من ديباجة المشروع لاتخاذها تكتة للتدخل في الشؤون الداخلية لباكستان .

٥٤٢ — وقال ممثل فرنسا انه امتنع عن الاقتراع لان المشروع لم يكن مقبولا لدى المجلس والاطراف المعنيين .

٥٤٣ — وقال ممثل المملكة المتحدة ان وفده لا يرى اية فائدة عملية في تأييد مشاريع قرارات لا يتوقع لها اى قسط من النجاح ، وحث على مواصلة بذل الجهود في سبيل ايجاد صيغة مقبولة لدى جميع المعنيين .

٥٤٤ — وقال ممثل اليابان انه قد اقترح بجانب المشروع لأنه ، في جوهره ، مماثل للمشاريع التي اشتركت اليابان في تقديمها في المجلس والجمعية العامة . واضاف ان على المجلس مواصلة البحث عن صيغة تكون مقبولة لدى الاطراف المعنيين .

٥٤٥ — وقال ممثل الجمهورية العربية السورية انه قد اقترح بتأييد مشروع القرار المنقح لان وفده يرى ان الفقرتين السادسة والسابعة من ديباجته تؤكدان على ضرورة الوصول الى حل سياسي سريع ، وان الفقرة الثانية من الديباجة تشدد على ضرورة تهيئة الاحوال اللازمة لاعادة اللاجئين .

٥٤٦ — وقال ممثل الأرجنتين انه قد اقترح بتأييد مشروع القرار لانه يهدف الى اقرار السلم في المنطقة استنادا الى النقاط الثلاث التالية : وقف اطلاق النار ، وسحب القوات ، وتهيئة الاحوال اللازمة لعودة اللاجئين . و اضاف ان الأرجنتين ستواصل تأييد كل مشروع قرار من شأنه ان يحل المعضلة المعروضة على المجلس ، والتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة لدى باكستان والهند .

٥٤٧ — وتكلم نائب رئيس وزراء باكستان ووزير خارجيتها ، ممارسا حقه في الرد ، فقال ان الهند بعد ان ارتكبت عدوانا وقحا ضد باكستان ، واعادت على سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ، وتحدثت الامم بصورة علنية وسافرة ، وتجاهلت النداء الحار الذي وجهه اليها ١٠٤ من الدول الاعضاء ، تحاول الظهور بمظهر المتعقل . واضاف انه اذا جردت الحجة الهندية من كل ما فيها من لغو وتظاهر بالتقوى ، لتخصت في القول بان الهند يحق لها غزو باكستان بغية التوصل الى تسوية مشكلة اللاجئين . وقال انه حتى لوغض النظر عن المبدأ القائل بأن الغزو امر لا يمكن تبريره ابدا ، فان الحقيقة التالية تبقى قائمة وهي ان الاعتداء الهندي المسلح قد ضاعف من حدة المشكلة الانسانية في باكستان الشرقية بدلا من تخفيفها ، فقد أسفر هذا الاعتداء عن دمار وخراب كبيرين يسفوقان بكثير ما احدثته الحرب الاهلية ؛ والحق بالهيكال الاساسي لباكستان الشرقية اضرار

يحتاج اصلاحها الى عدة عقود ؛ واحال المصاب الى كارثة . ومضى يقول ان الغزو الهندي يعتبر اداة لظلم فادح يحتاج الى تصحيح ، ويستطيع المجتمع الدولي ان شاء تصحيحه . وارف يقول ان المشكلة الحالية تتضح في ضوء سجل الاعمال العدوانية للتي ارتكبتها الهند ، الواحد تلو الاخرى ، في ضوء ونزعة الهند المدمرة الى اللجوء الى القوة بغية فرض هيمنتها على آسيا الجنوبية ، فلولا هذه السياسة لما امكن لاية مشكلة داخلية في باكستان ، مهما كانت حادة ، ان تؤدى الى انفجار عنيف . واستطرد قائلا ان الهند تجزم بأن باكستان قد كانت تعد لحرب تهدف منها تحويل الانتباه عن ازمة الديمقراطية التي تعانيها ، ولو صح ذلك لما كانت باكستان هي التي تقدمت ، او قبلت ، بكل اقتراح يري الى الحيلولة دون نشوب الاعمال العدائية ، كما تشهد بذلك المحاولات التي بدأتها او ايدتها باكستان خلال الاشهر الخمسة السابقة . وأضاف يقول ان الحالة الراهنة تحتم اتخاذ التدابير التالية : اولا ، وقف اطلاق النار ؛ ثانيا ، سحب القوات الهندية من اقليم باكستان وكذلك القوات المسلحة الاخرى التي دخلت باكستان قادمة من الهند ؛ ثالثا ، وضع مراقبين للام المتحدة بغية الاشراف على وقف اطلاق النار وسحب القوات ؛ رابعا ، ايجاد الوسائل اللازمة لضمان الالتزام الدقيق باتفاقيات جنيف وعدم حدوث اعمال انتقامية في باكستان الشرقية . وقال ان سحب القوات هو التزام متبادل ، ولذلك سيكون على قوات باكستان ايضا ان تنسحب ، في الوقت نفسه ، من الاقليم الهندي . وأعلن ان باكستان على استعداد ، في ظل مفهوم باكستان واحدة موحدة ، لنبذل كل جهد مستطاع في سبيل الوصول الى حل سلمي .

٥٤٨ - ثم تكلم ممثل ايطاليا ، فقال ان السبب الرئيسي لاقتراحه تاييدا لمشروع القرار (S/10446/Rev.1) هو كونه يحتوى على جميع الاحكام الواردة في مشروع القرار الثماني (S/10423) الذى اشتركت ايطاليا في تقديمه ، وفي قرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (د - ٢٦) . واضاف ان ايطاليا واليابان توقعتا سلفا نتيجة الاقتراح على مشروع قرار الولايات المتحدة فقررتا تقديم مشروع قرار سبق توزيعه . ووضح ان هذا المشروع قد نصح من قبل في ضوء المشاورات التي اجريت ولكن مقدميه سيرحبون بالآراء والاقتراحات الاخرى التي قد يود تقديمها اعضاء المجلس والاطراف المعنيون . ثم قرأ النص المنقح لمشروع القرار (S/10451) وهو كما يلي :

ان مجلس الامن ،

" ان يحيط علما بتقريرى الامين العام المؤرخين في ٣ و ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ و بقرار مجلس الامن ٣٠٣ (١٩٧١) المتخذ في ٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ،

" وان يذكر مقاصد الميثاق ومبادئه ومسؤوليات مجلس الامن المقررة بمقتضى ما يتصل بالموضوع من احكام الميثاق ،

" وان يحيط علما بقرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (د - ٢٦) المتخذ في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ،

"وان يحيط علما مع التقدير برد حكومة باكستان على رسالة الامين العام بشأن قرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (الدورة ٢٦) الوارد في الوثيقة S/10440 ،

"وان يحيط علما كذلك برد حكومة الهند الوارد في الوثيقة S/10445 ،

"وان يساوره قلق شديد لاستمرار الاعمال العدائية بين باكستان والهند ، مما يشكل تهديدا مباشرا للسلم والامن الدوليين ،

"وان يدرك ضرورة القيام ايضا في اطار ميثاق الامم المتحدة ، بمعالجة المسائل التي ادت الى نشوب هذه الاعمال العدائية ،

"وان يدرك ان الحل الدائم ينبغي ان يقوم على تسوية سياسية في باكستان تحترم حقوق ومصالح شعبها ،

"وان يشير الى الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي ، وخاصة الفقرات ٤ و ٥ و ٦ منه ،

"وان يدرك كذلك ضرورة اتخاذ تدابير فورية للتوصل الى وقف الاعمال العدائية فورا وسحب جميع القوات المسلحة ،

"١- يدعو جميع الدول الاعضاء ، وفقا لالتزاماتها بمقتضى ميثاق الامم المتحدة ، الى الامتناع عن كل عمل أو تهديد بعمل ، من شأنه ان يؤدي الى تفاقم الحالة في شبه القارة الهندية - الباكستانية أو يعرض السلم العالمي للخطر ؛

"٢- ويدعو جميع الاطراف المعنية الى القيام ، في الحال وكخطوة اولى ، باتخاذ جميع التدابير اللازمة للتوصل الى وقف اطلاق النار فورا ووقف جميع الاعمال العدائية ؛

"٣- ويحث باكستان والهند على القيام بعمليات فك الاشتباك وسحب القوات سعيًا الى انتهاء المجابهة واعادة الاحوال الطبيعية الى منطقة النزاع ؛

"٤- ويدعو الى اتخاذ تدابير فورية تهدف الى تحقيق تسوية سياسية شاملة ؛

"٥- ويدعو جميع الدول الى التعاون التام مع الامين العام بغية تقديم المساعدة الى لاجئي باكستان الشرقية وتخفيف محنتهم ؛

"٦- ويدعو جميع الاطراف المعنية الى اتخاذ جميع التدابير والاحتياطات الممكنة لحماية ارواح المدنيين في المنطقة وتأمين رفاههم ولضمان المراعاة التامة لاتفاقيات جنيف ؛

"٧- ويقرر ان يعين ، بموافقة باكستان والهند ، لجنة مؤلفة من ثلاثة من اعضاء مجلس الامن ، تكلف بمساعدتهما في جهودهما الرامية الى اقرار الاحوال الطبيعية في منطقة النزاع ، وبالصعود الى الى مطلحة وفقا لمبادئ الميثاق ومشيا مع القرارين المذكورين اعلاه ، وباعمال

المجلس عن ذلك ، " وهنا لفت ممثل إيطاليا النظر الى أن مقدمي المشروع ، رغم ادخالهم عبارة " ثلاثة من أعضاء المجلس " في نص الفقرة ٧ من ديباجته ، لا يعتبرون هذا النص نهائيا ، وانهم يعتزمون ذكر أسماء أعضاء مجلس الأمن ، أو وضع أية صيغة أخرى قد يقررها المجلس لإنشاء اللجنة . وأوضح أن الصيغة الحالية هي مجرد اشارة الى ما في اذهان مقدمي المشروع . ثم استأنف ممثل إيطاليا قراءة مشروع القرار كما يلي :

" ٨ — ويرجو من الأمين العام اعلام المجلس ، تباعا وعلى وجه السرعة ، عن تنفيذ هذا القرار ؛

" ٩ — ويقرر ابقاء المسألة معروفة عليه والعودة الى الاجتماع اذا اقتضت الظروف ذلك . "

٥٤٩ — وأرسل ممثل باكستان الى الأمين العام مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ كانون الاول / ديسمبر لفت بها النظر الى ما وصفه بخرق الهند الخطير لاتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب والمؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ .

٥٥٠ — وفي بدء الجلسة ١٦١٤ المعقودة في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ، قدم ممثل المملكة المتحدة اقتراحا بتعليق الجلسة لاتاحة الفرصة لمواصلة المشاورات ، فووفق على هذا الاقتراح . ثم استؤنفت الجلسة بعد ظهر يوم ١٥ كانون الاول / ديسمبر .

٥٥١ — وفي بدء الجلسة المستأنفة ، ناشد الرئيس المجلس التوصل الى قرار ايجابي فسي أقرب وقت ممكن ، بالنظر الى استمرار تدهور الحالة في شبه القارة وضياع الاوراح البريئة .

٥٥٢ — وتكلم نائب رئيس وزراء باكستان ووزير خارجيتها ، فقال ان الوقت قد حان لقول الحقيقة ، وانه كان يأمل في ان يتصرف مجلس الأمن وفقا للمبادئ وأن يضع حدا للعدوان الصارخ الوحشي المرتكب ضد شعب بلده ، ولكن مجلس الأمن لم ينصف باكستان . وأعلن أنه لن يعود من مجلس الأمن حاملا وثيقة استسلام وأنه لن يكون طرفا في اضعاف مظهر الشرعية على العدوان . وأردف يقول أن المجلس قد فشل بشكل مخز لأنه لجأ الى أسلوب المماطلة والتأجيل منتظرا سقوط راکسا . واستطرد يقول انه ما وقع هو أسوأ شكل من أشكال العدوان أي العدوان السافر ، وأن حجة المعتدى كانت : " ان لدينا لاجئين ، ولذلك ينبغي علينا أن نغزو بلدا آخر . " وأكد أن باكستان كانت مستعدة لاسترداد اللاجئين وأنه اذا كان يمكن لسكان الهند أن يزدادوا بمقدار ١٣ مليون نسمة في السنة فمعنى ذلك انها كانت تستطيع ، بكل ما كانت تتلقاه من المعونات والمساعدات لصالح اللاجئين ، الانتظار بعض الوقت ريثما تتشكل في باكستان حكومة مدنية للتفاوض بشأن عودة هؤلاء اللاجئين ، غير أن الهند اتخذت من مشكلة اللاجئين ذريعة لغزو باكستان وتجزئتها . ثم قال ان الانتقادات قد وجهت الى الولايات المتحدة لتأييدها موقف باكستان وهو موقف أيده ١٠٤ من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة . وأضاف أن الولايات المتحدة تصرفت وفقا لتقاليد ها حين أيدت باكستان كدولة مستقلة لها كيانه القومي ووحدتها القومية . وأعرب عن امتنان باكستان ايضا لجمهورية الصين الشعبية للموقف الذي وقفه ، وكذلك للعالم الثالث لتأييده لقضيته العادلة

وأردف قائلاً ان مجلس الأمن قد شل مع ذلك بسبب حق النقض (الفيتو) ، ولذلك فهو يرى أن لا طائل من حضوره لأية جلسات أخرى لمجلس الأمن ويعتزم العودة الى وطنه . وأوضح أنه لا يقاطع المجلس ولكنه لن يكون طرفاً في اضعاء مظهر الشرعية على العدوان والاحتلال العسكري لاقليم دولة عضو في الأمم المتحدة . ثم غادر قاعة المجلس .

٥٥٣ - وتكلم ممثل تونس ، فقال أن حكومتهم تستنكر كل تدخل اجنبي في الشؤون الداخلية لباكستان . وأضاف أن الجمعية العامة قد اقترعت بأغلبية ساحقة بجانب وقف الأعمال العدائية واجلاء القوات وعقد تسوية سلمية ، ولذلك ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار باعتبار ذلك أمراً واجباً على الأمم المتحدة وعلى مجلس الأمن .

٥٥٤ - وفي بدء الجلسة ١٦١٥ المعقودة في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ، دعا الرئيس ، بموافقة المجلس ، ممثل سيلان ، بناءً على طلبه ، الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق الاقتراع .

٥٥٥ - وكان معروضاً على المجلس مشروع قرار (S/10453) وتنتج له (S/10453/Rev.1) كان قد وزعهما في اليوم السابق ممثل بولندا . وفيما يلي نص الصيغة المنقحة :

" ان مجلس الامن ،

" اذ يساوره قلق شديد للنزاع العسكري القائم في شبه القارة الهندية ، مما يشكل تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين ،

" وقد استمع الى بيانات وزير خارجية الهند ونائب رئيس وزراء باكستان ،

" يقرر ما يلي :

١ - في الميدان الشرقي للنزاع ، تنقل السلطة ، بصورة سلمية ، الى ممثلي الشعب المنتخبين بصورة قانونية في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ ؛

" ٢ - وفور بدء عملية نقل السلطة ، توقف العمليات العسكرية في جميع المناطق وتبدأ فترة أولية لوقف اطلاق النار لمدة ٧٢ ساعة ؛

" ٣ - وفور بدء الفترة الأولية لوقف اطلاق النار ، تشرع القوات المسلحة الباكستانية في الانسحاب الى أماكن محددة سلفاً في الميدان الشرقي للنزاع توطئة للجلاء عن هذا الميدان ؛

" ٤ - وعلى النحو نفسه ، يمنح جميع الموظفين المدنيين الباكستانيين الغربيين والاشخاص الآخرون الراغبون في العودة الى باكستان الغربية ، وكذلك جميع الموظفين المدنيين الباكستانيين الشرقيين والأشخاص الآخرون في باكستان الغربية الراغبون في العودة الى ديارهم ، فرصة لفعل ذلك باشراف الأمم المتحدة وبضمانات من جميع السلطات المختصة المعنية بأن لا يتعرض أحد منهم لتدابير قمعية ؛

" ٥ - وفور البدء ، خلال فترة ال ٧٢ ساعة ، بسحب قوات باكستان وتجميعها لهذا الغرض ، يصبح وقف إطلاق النار دائما . وتنسحب القوات المسلحة الهندية من باكستان الشرقية . ويبدأ هذا السحب للقوات بعد مشاورات مع السلطات المنشأة حديثا القائمة نتيجة لنقل السلطة الى ممثلي الشعب المنتخبين بصورة قانونية ؛

" ٦ - واعترافا من حكومتي باكستان والهند بالمبدأ القائل بأنه لا يجوز لأى من طرفي النزاع الاحتفاظ بالمكاسب الإقليمية المحققة عن طريق استعمال القوة ، تبدأ هاتان الحكومتان على الفور مفاوضات بواسطة الممثلين المناسبين لقواتهما المسلحة بغية الاسراع ، الى أقصى حد ممكن ، في تطبيق هذا المبدأ في الميدان الغربي للعمليات العسكرية . "

٥٥٦ - وتكلم ممثل الصين ، فقال أن الحكومة الهندية قد ارتكبت ، بتأييد من الحكومة السوفياتية ، عدوانا سافرا ضد باكستان وقضت على السلم في شبه القارة الهندية الباكستانية . وأضاف أن الشرط المسبق الاساسي لقرار السلم هو قيام باكستان والهند بوقف إطلاق النار فوراً وسحب القوات المسلحة التابعة لكل منهما الى اقليمها . ومضى قائلاً ان الممثل السوفياتي فى مجلس الأمن قد استخدم حق النقض (الفيتو) ، بصورة غير معقولة ، ضد مشروع قرارين ينصان على ذلك ثم أحيلت المسألة الى الجمعية العامة فاقترح ٤ . ١ من البلدان بتأييد قرار يدعو الى وقف إطلاق النار وسحب القوات . واستطرد يقول أن الممثل السوفياتي في المجلس استخدم حق النقض (الفيتو) مرة أخرى ، في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ، ضد مشروع قرار متفق مع رغبة البلدان المائة والاربعة المذكورة ، وبذلك يكون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد أساء استخدام حق النقض (الفيتو) ثلاث مرات ، غير مهال بجميع النتائج ، وهدفه الواضح من ذلك كسب الوقت لستر احتلال باكستان الشرقية . وأعرب الممثل الصينى عن دهشته لمثل هذا السلوك من جانب الاتحاد السوفياتي ووصفه بأنه سلوك وقح وقال ان الحكومة الهندية ، بسماحها للذئب بدخول بيتها ، ستتحمل فى النهاية العواقب الوخيمة التى تترتب على قيامها بتجربة بلد آخر . ثم أشار الممثل الصينى الى مشروع القرار البولندى (S/10453/Rev.1) فقال ان مؤداه هو تجزئة باكستان واضفاء المظهر الشرعى على هذه التجربة ، وانه في جوهره مشروع قرار سوفياتي ، وأكد معارضة الصين له . وأردف يقول ان على مجلس الأمن احترام سيادة باكستان واستقلالها ووحدتها القومية وسلامتها الإقليمية ، وان الصين ستعارض أى قرار يتدخل فى الشؤون الداخلية لباكستان .

٥٥٧ - وتكلم ممثل سيلان ، فقال ان وقف الاعمال العدائية يعتبر الشرط الاول الذى لا غنى عنه لتسوية الحالة القائمة في شبه القارة . وأضاف أنه ينبغي في الوقت نفسه أن تبدأ المفاوضات بين حكومة باكستان وزعماء باكستان الشرقية المعترف بهم . وقال ان الخطوة التالية ستكون سحب القوات المسلحة التابعة لكل من البلدين الى اقليمها . وأكد ضرورة حل المسألة حلا سياسيا ، لا عسكريا ، عملاً بأحكام الميثاق .

٥٥٨ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان ممثل الصين يحاول الهاء الامم المتحدة ومجلس الأمن عن مهامهما عن طريق الاستعاضة عن الحقائق بالتلفيقــــــــــــــــات والافتراءات ضد الاتحاد السوفياتي . وأضاف أن الصين غير مهتمة بالآلام ومصير الملايين من الناس ، وانما ينصب اهتمامها ، على وجه الحصر ، على استغلال الحالة لتقوية مركزها في آسيا الشرقية وشبه القارة الهندية . ومضى يقول ان ممثلي باكستان والصين لم يقدموا تحليلاً للحالة القائمة ولم يقترحوا أى حل لها ، بل عارضوا الاقتراحات العملية المقدمة من أجل التوصل الى تسوية سياسية ، وقد تجلى هذا الموقف في اقتراح الممثل الصيني ضد مشروع القرار السوفياتي . وأردف قائلاً ان الممثل الصيني قد أثار قضية كبيرة حول " حق النقض السوفياتي " ولكنه أغفل ذكر استخدامه هو لحق النقض ضد مشروع القرار السوفياتي الذي يدعو الى تحقيق تسوية سياسية في باكستان الشرقية ، الأمر الذي كان من شأنه أن يؤدي حقا الى وقف الاعمال العدائية . وأردف يقول ان الممثل الصيني قد حال دون اعتماد قرار كان يمكن ان يساعد على الوصول الى تسوية في شبه القارة الهندية . وأضاف أنه لا يمكن التوصل الى حل للمشكلة الا على أساس وقف اطلاق النار المصحوب في الوقت نفسه بتسوية سياسية في باكستان الشرقية ؛ وهذه التسوية السياسية لا يمكن التوصل اليها الا بالاعتراف بارادة سكان باكستان الشرقية الصريحة . ومضى يقول ان هناك شرطاً هاماً آخر لتسوية النزاع الحالي هو تهيئة الاحوال اللازمة لعودة جميع اللاجئين باكستان الشرقية من الهند ، ولن يستطيع تهيئة هذه الاحوال الا السلطات الجديدة المعنية من قبل الممثلين الشرعيين لشعب باكستان الشرقية والمنتخبة من قبل هذا الشعب . وأضاف أن مشروع القرار البولندي يحدد الاسلوب الصحيح الذي ينبغي اعتماده ومن شأنه أن يمهّد السبيل للوصول الى حل للمشكلة وعلق على اشارات الممثل الصيني الى سياسة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الشرق الاوسط قائلاً : ليت الصين تقدم للشعوب الشرق الاوسط أى لشعوب البلدان العربية التي تخوض كفاحاً عادلاً ضد المعتدى الامبريالي ، نفس المساعدة التي قدمها الاتحاد السوفياتي والتي لا يزال يقدمها . وسيستمر على تقديمها . وأشار الى الاستشهاد ، اثناء دورة الجمعية العامة ، بمقاطع من بيانات أدلى بها عرب بارزون يشكرون فيها الاتحاد السوفياتي على المساعدة الضخمة التي يقدمها للشعوب العربية في كفاحها من أجل ازالة آثار العدوان الاسرائيلي . وقال أن الصين امتنعت عن مساعدة الشعوب العربية ، وأن الممثل الصيني قد رفض الاشتراك في المشاورات الدائرة بين الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن بشأن مساعدة بعثة سحب القوات الاسرائيلية من الاقاليم العربية والتوصل الى تسوية سلمية .

٥٥٩ — وتكلم ممثل هولندا فقال ان وفده قد راعى ، في تقديم مشروع قراره (S/10453/Rev.1) الحاجة الى الوصول الى حل سياسي ، ووقف الأعمال العدائية ، وسحب القوات ، وأخيراً العنصر الانساني في الموضوع .

٥٦. — وتكلم ممثل باكستان ، فقال أن القرارات المطروحة في المسألة قيد النظر نالت في مجلس الأمن ، في ثلاث مناسبات ، أغلبية ١١ صوتا ، وأن الجمعية العامة اعتمدت قرارها بأغلبية ١٠٤ من الأصوات مقابل ١١ صوتا . وأردف قائلا أنه ليس من الديموقراطية في شيء أن تفرض أية دولة ارادة الاغلبية التي تجلت بهذا الشكل الواضح والحاسم — وأضاف أن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد تجاوز عن الفوز العسكري الذي قامت به الهند وعن تدخلها في الشؤون الداخلية لباكستان وعن تشجيعها للحرب الاهلية والأعمال الهدامة في شبه القارة ، مما يشكّل تدخلا لم يسبق له مثيل .

٥٦١ — وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال ان المجلس قد سمع مرة أخرى أن وقف اطلاق النار وسحب القوات يجب أن يكونا متزامنين مع التسوية السياسية ، وعقب قائلا ان التوصل الى تسوية سياسية أمر واجب ولكن المجلس لا يستطيع أن يطلب من أى بلد التوصل الى هذه التسوية بالتفاوض في ظل احتلال قوات بلد اجنبي آخر له ، وليست هناك أية دولة من الدول الاعضاء يمكن أن تقبل بمثل هذه التسوية . وأردف يقول ان التسوية السياسية لا غنى عنها ، ولكن ينبغي أولا تحقيق وقف اطلاق النار وسحب القوات .

٥٦٢ — وقدم ممثل الجمهورية العربية السورية مشروع القرار التالي (S/10456) :

" ان مجلس الأمن ،

" ان يساوره قلق شديد للحالة القائمة في شبه القارة الهندية — الباكستانية ، مما يشكل تهديدا مباشرا للسلم ،

" وان يحيط علما بقرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (د - ٢٦) المتخذ في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ،

" ١ — يحث حكومة باكستان على الافراج فورا عن جميع السجناء السياسيين كيما يستطيع الممثلون المنتخبون لباكستان الشرقية استئناف مهمتهم ،

" ٢ — ويقرر ما يلي :

" (أ) وقف اطلاق النار فورا على جميع الجبهات ؛

" (ب) فك اشتباك جميع المشتركين في الاعمال العدائية ، بما في ذلك سحب القوات المسلحة الموضوعة تحت قيادة كل من باكستان والهند الى جانبها من الحدود ومن خط وقف اطلاق النار في جامو وكشمير ؛

" ٣ — ويرجو من الامين العام تعيين ممثل خاص بغية القيام بما يلي :

" (أ) الاشراف على السير المنظم للعمليات المذكورة اعلاه ؛

" (ب) مساعدة الممثلين المنتخبين لباكستان الشرقية ولحكومة باكستان على التوصل الى تسوية شاملة تتمشى مع مبادئ الميثاق ؛

" (ج) تهيئة الاحوال الملائمة لعودة اللاجئين بصورة اختيارية ؛

" (د) اعادة العلاقات الطبيعية بين باكستان والهند ؛

" ٤ - ويرجو من الامين العام اعلام المجلس ، تباعا ، عن تنفيذ هذا القرار :

٥٦٣ - وقدّم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية مشروع قرار (S.10455) بالنيابة عن بلده وفرنسا ، وأشار الى أن هذا المشروع يمثل الموقف الذي توصل اليه البلدان في جهودهما الرامية الى ايجاد صيغة مقبولة من جميع الاطراف . وقال انه وان كان يأمل في أن يتسنى احراز مزيد من التقدم في هذا المجال ، فان الاتفاق لم يتحقق بعد ، ولذلك فهو لا يطلب من المجلس أن يبت في مشروع في الوقت الحاضر . وفيما يلي نص المشروع :

" ان مجلس الامن ،

" ان يساوره قلق شديد للحالة القائمة في آسيا الجنوبية ، مما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ،

" وان يذكر مسؤولياته المقررة بمقتضى ما يتصل بالموضوع من أحكام ميثاق الأمم المتحدة ،

" وان يدرك الضرورة الملحة لمعالجة الاسباب الاساسية للنزاع الحاضر معالجة فعالة ،

" وان يدرك كذلك أن أى حل دائم ينبغي أن يتضمن تسوية سياسية تراعي الحقوق والمصالح الاساسية للسكان ،

" وان يساوره الحزن العميق لجسامة الالام الانسانية التي حلت بالمنطقة في الاشهر

الاخيرة والتي أدت الى تشرد جماعي لملايين من سكان باكستان الشرقية ،

" وان يحرض أبلغ الحرص على أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتأمين حماية الارواح البشرية

ومراعاة اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ،

" ١ - يدعو حكومتي باكستان والهند الى أن تقررا في الحال وقف اطلاق النار فوراً وبصورة مستمرة ، ووقف جميع الاعمال العدائية في جميع مناطق النزاع في الجبهة الغربية ، كما أنه يدعو على النحو نفسه الى وقف اطلاق النار فوراً وبصورة مستمرة ووقف جميع الاعمال العدائية من قبل جميع القوات في باكستان الشرقية ، على أن تظل هذه التدابير نافذة الى أن تتم عمليات فك الاشتباك المؤدية الى سحب القوات في كلتا الجبهتين ؛

" ٢ - ويدعو الى القيام ، على وجه الاستعجال ، بانجاز تسوية سياسية شاملة وفقا لـرغبات السكان المعنيين ، كما أعرب عنها ممثلوهم المنتخبون والمُعترف بهم ، طبقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ؛

" ٣ - ويدعو جميع الدول الاعضاء الى الامتناع عن اتيان أى عمل يمكن أن يزيد الحالة تفاقمًا في شبه القارة أو يعرض السلم الدولي للخطر ؛

" ٤ - ويدعو جميع من يعنيهم الأمر الى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين حماية الأرواح البشرية ومراعاة اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والتطبيق التام لاحكامها فيما يتعلق بحماية الجرحى والمرضى وأسرى الحرب والمدنيين ؛

" ٥ - ويدعو الى تقديم المساعدة الدولية الكاملة من أجل تخفيف الام اللاجئين واعادة تأهيلهم وعودتهم بأمان وكرامة الى ديارهم ؛

" ٦ - ويدعو الأمين العام الى تعيين ممثل خاص يبذل مساعيه الحميدة ، لا سيما من أجل حل المشاكل الانسانية ؛

" ٧ - ويرجو من الأمين العام اعلام مجلس الأمن ، فى أقرب وقت ممكن عن تنفيذ هذا القرار .

٥٦٤ - وتكلم ممثل فرنسا ، فأوضح أن مشروع القرار (S/10455) قدم تلبية لما يشعر به مقدموه من التزامات تجاه المجلس والامم المتحدة والرأى العام العالمى ، وانه محاولة للجمع فى نص واحد بين العناصر الثلاثة التالية : وقف اطلاق النار وسحب القوات المسلحة والتسوية السياسية .

٥٦٥ - وقدم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مشروع قرار (S/10457) وصفه بأنه يؤكد على العلاقة المتبادلة بين وقف الاعمال العدائية والتسوية السياسية . وفيما يلى نص مشروع القرار المذكور :

" ان مجلس الامن ،

" ان يساوره قلق شديد للنزاع القائم في شبه القارة الهندية - الباكستانية ، مما يشكّل تهديدا مباشرا للسلم والامن الدوليين ،

" ١ - يدعو جميع الاطراف المعنية الى اتخاذ تدابير للتوصل الى وقف اطلاق النار فورا ووقف جميع الاعمال العدائية على الجبهتين الشرقية والغربية ؛

" ٢ - ويدعو الى ان تعقد ، في الوقت نفسه ، تسوية سياسية وفقا لرغبات سكان باكستان الشرقية كما أعرب عنها ممثلوهم الذين تم انتخابهم فعلا ؛

٣ - ويدعو جميع من يعنيه الأمر الى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين حماية الارواح البشرية ومراعاة اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ؛

٤ - ويرجو من الأمين العام اعلام مجلس الأمن ، تباعا وعلى وجه السرعة ، عن تنفيذ هذا القرار ؛

٥ - ويقرر مواصلة دراسة التدابير الاخرى التي ينبغي اتخاذها لاقرار السلم في المنطقة برمتها .

٥٦٦ - وفي مطلع الجلسة ١٦١٦ التي عقدها المجلس في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ، ذكر الرئيس أن امام المجلس في تلك اللحظة مشاريع قرارات مقدمة من البلدان التالية : ايطاليا واليابان (S/10451) ؛ بولندا (S/10453/rev.1) ؛ الجمهورية العربية السورية (S/10456) ؛ فرنسا والمملكة المتحدة (S/10455) ؛ الاتحاد السوفياتي (S/10457) كما أشار الى وجود مشروعين آخرين لم يصير مقدماهما على الاقتراع عليهما هما مشروع القرار الصيني (S/10421) ومشروع القرار السوفياتي (S/10423) .

٥٦٧ - وقرأ وزير خارجية الهند نص تصريح أدلت به رئيسة وزراء الهند وأعلنت فيه انه بالنظر الى استسلام القوات الباكستانية المسلحة في بنغلاديش وتحرير بنغلاديش ، فانه لا معنى لمواصلة النزاع . وقد أضاف التصريح أن الهند قد أمرت قواتها المسلحة بوقف اطلاق النار في الجبهة الغربية اعتبارا من الساعة ٢٠ والدقيقة صفر بتوقيت الهند من يوم ١٧ كانون الاول / ديسمبر .

٥٦٨ - وتكلم ممثل المملكة العربية السعودية ، فأعرب عن أمله في أن لا يكون الأوان قد فات لاجتماع ممثلين لباكستان والهند وبلدان آسيوية أخرى في بلد آسيوى يختار لهذا الغرض للبحث عن حل عملي للمشكلة .

٥٦٩ - وفي بدء الجلسة ١٦١٧ المعقودة في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ، تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فقال أنه في ضوء القرار الذى اتخذته الهند بوقف اطلاق النار في كلتا الجبهتين الشرقية والغربية ، فان مشاريع القرارات المقدمة سابقا قد فقدت قيمتها . وسحب مشروع القرار الذى قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمتضمن فى الوثيقة (S/10457) ، وقدم مشروعا جديدا (S/10458) وصفه بأنه يتضمن النقاط التي يعتبرها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مفيدة . وفيما يلي نص هذا المشروع الجديد :

" ان مجلس الأمن ،

" يقصد اقرار السلم في شبه القارة الهندية - الباكستانية ،

١ - يرحب بوقف الاعمال العدائية في باكستان الشرقية ويعرب عن أمله في أن يراعى

الجانبان حالة وقف إطلاق النار ، الامر الذى سيكفل القيام فورا ودون عائق بنقل السلطة الى ممثلي الشعب الشرعيين الذين انتخبوا فى كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ ، والتوصل الى تسوية مناسبة للمشاكل المتصلة بالنزاع القائم في المنطقة ؛

" ٢ - ويدعو الى وقف إطلاق النار فورا ووقف جميع الاعمال العسكرية الاخرى على طول امتداد الحدود الفاصلة بين باكستان الغربية والهند وعلى امتداد خط عام ١٩٦٥ لوقف إطلاق النار في جامو وكشمير . ويرحب في هذا الصدد باعلان الحكومة الهندية قرارها بوقف إطلاق النار بصورة انفرادية وبوقف جميع الاعمال العسكرية الاخرى في هذه المنطقة اعتبارا من الساعة ١٤ والدقيقة ٣٠ بتوقيت غرينش يوم ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، ويدعو ، على وجه الاستعجال ، حكومة باكستان الى اتخاذ قرار مماثل دون تأخير ؛

" ٣ - ويدعو جميع الدول الأعضاء في الامم المتحدة الى تقديم المساعدة الشاملة اللازمة للتوصل الى وقف الاعمال العسكرية بأسرع ما يمكن ، والى الامتناع عن اتخاذ أية تدابير يمكن أن تعرقل إعادة الاحوال الطبيعية في شبه القارة الهندية - الباكستانية . "

٥٧ - وقدم ممثل الولايات المتحدة مشروع قرار جديد بالنيابة عن بلده واليابان (S/10459) عدل صياغته بعد ذلك . وفيما يلي نص الصيغة المنقحة له (S/10459/Rev.1) :

" ان مجلس الأمن ،

" ان يساوره قلق شديد للحالة في شبه القارة الهندية - الباكستانية ، مما يشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين ، وان يحيط علما بقرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (د - ٢٦) المؤرخ فى ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ،

" وان يحيط علما بقول وزير خارجية الهند في الجلسة ١٦١٧ لمجلس الأمن أن بلده ليست لديه أية مطالب اقليمية ،

" ١ - يطلب المراعاة الدقيقة لوقف فوري ومستمر لإطلاق النار ولوقف جميع الاعمال العدائية في جميع مناطق النزاع ، وبقاء هذين التدبيرين نافذين ريثما تتم عمليات فك الاشتباك المفضية الى الانسحاب السريع للقوات المسلحة من جميع الاقاليم المحتلة ؛

" ٢ - ويدعو جميع الدول الاعضاء الى الامتناع عن اتيان أى عمل يمكن أن يؤدي الى تفاقم الحالة في شبه القارة أو تعريض السلم الدولي للخطر ؛

" ٣ - ويدعو جميع من يعينهم الأمر الى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين حماية الأرواح البشرية ومراعاة اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، والى تطبيق أحكام هذه الاتفاقيات المتعلقة بحماية الجرحى والمرضى وأسرى الحرب والمدنيين تطبيقا تاما ؛

" ٤ - ويدعو الى تقديم المساعدة الدولية من أجل تخفيف آلام اللاجئين وإعادة تأهيلهم

وعودتهم في أمان وكرامة الى ديارهم ، وكذلك الى التعاون التام مع الأمين العام لهذا الغرض ؛
" ٥ - ويدعو الأمين العام الى تعيين ممثل خاص يبذل مساعيه الحميدة ، لا سيما من أجل حل المشاكل الانسانية ؛

" ٦ - ويرجو من الأمين العام اعلام المجلس ، تباعا وعلى وجه السرعة ، عن تنفيذ هذا القرار ؛
" ٧ - ويقرر مواصلة دراسة التدابير الاخرى التي ينبغي اتخاذها لاقرار السلم في المنطقة برمتها . "

" ٥٧١ - وأرسل ممثل الجمهورية العربية الليبية الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الاول / ديسمبر (S/10460) أعرب فيها عن قلق حكومته الشديد لاراقة الدماء والدمار الناجمين عما وصفه بأنه العدوان الذي ارتكبه الهند ضد باكستان بدعم من الاتحاد السوفياتي ؛
" ٥٧٢ - وأرسل ممثل الصين الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الاول / ديسمبر (S/10461) ، أحال اليه بها نسخة من البيان الذي أصدرته حكومته في التاريخ نفسه والذي كررت فيه آراء الصين في النزاع الباكستاني - الهندي .

" ٥٧٣ - وأرسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الأول / ديسمبر (S/10463/Rev.1) ، أحال اليه بها نسخة من بيان لوزير الخارجية السوفياتية صادر في التاريخ نفسه كرر فيه الاعراب عن آراء الاتحاد السوفياتي في الموضوع ونادى بالاسراع في اقرار السلم في شبه القارة .

" ٥٧٤ - وفي بدء الجلسة ١٦٢١ المعقودة في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ، قدم الرئيس الى المجلس ، وطرح على الاقتراع ، مشروع قرار (S/10465) اشترك في تقديمه كل من الأرجنتين ، وبوروندي ، وسيراليون ، والصومال ، ونيكاراغوا ، واليابان ، وتم الاتفاق عليه بعد مشاورات مستفيضة مع الاطراف المعنية واعتبر حلا وسطا بين مشاريع القرارات العديدة المطروحة على المجلس . وفيما يلي نصه :

" ان مجلس الامن ،

" وقد درس الحالة الخطيرة القائمة في شبه القارة ، والتي لا تزال تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ،

" وان يحيط علما بقرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (د - ٢٦) المؤرخ في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ،

" وان يحيط علما برد حكومة باكستان المؤرخ في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ،

" وان يحيط علما برد حكومة الهند المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ،

" وقد استمع الى بيانات كل من نائب رئيس وزراء باكستان ووزير خارجية الهند ،
" وان يحيط علما كذلك بالبيان الذى ادى به فى ، جلسة مجلس الا من ١٦١٦ ، وزير
خارجية الهند والذى يتضمن اعلانا انفراديا بوقف اطلاق النار في الجبهة الغربية ،
" وان يحيط علما بقبول باكستان لوقف اطلاق النار في الجبهة الغربية اعتبارا من ١٧ كانون
الاول / ديسمبر ١٩٧١ ،

- " وان يلاحظ أن وقف اطلاق النار ووقف الاعمال العدائية قد أصبحا تبعا لذلك ،
- " ١ - يطلب المراعاة الدقيقة لوقف مستمر لا طلاق النار ولوقف جميع الاعمال العدائية في
جميع مناطق النزاع ، وبما هذين التدبيرين نافذين ريثما يتم بأسرع ما يمكن عمليا ، انسحاب جميع
القوات المسلحة الى اقليمها والى مواقع يتحقق بها الاحترام التام لخط وقف اطلاق النار في جامو وكشمير
الذى يشرف عليه فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان ؛
- " ٢ - ويدعو جميع الدول الاعضاء الى الامتناع عن اتيان أى عمل يمكن أن يؤدي الى تفاقم
الحالة في شبه القارة أو تعريض السلم الدولي للخطر ؛
- " ٣ - ويدعو جميع من يعنيهم الامر الى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين حماية الراح
البشرية ومراعاة اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، والى تطبيق أحكام هذه الاتفاقيات المتعلقة بحماية
الجرحى والمرضى واسرى الحرب المدنيين تطبيقا تاما ؛
- " ٤ - ويدعو الى تقديم المساعدة الدولية من أجل تخفيف آلام اللاجئين واعادة تأهيلهم
وعودتهم فى أمان وكرامة الى ديارهم ، وكذلك الى التعاون التام مع الامين العام لهذا الغرض ؛
- " ٥ - ويأذن للامين العام بأن يقوم ، اذا لزم ، بتعيين ممثل خاص يبذل مساعيه الحميدة
من أجل حل المشاكل الانسانية ؛
- " ٦ - ويرجو من الامين العام اعلام المجلس ، دون تأخير ، عن التطورات المتصلة بتنفيذ
هذا القرار ،

" ٧ - ويقرر ابقاء المسألة معروضة عليه وقيد نظره الفعال . "

قرار : وفي الجلسة ١٦٢١ المعقودة في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، اعتمد مجلس
الامن مشروع القرار السداسي (S/10465) بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع عضوين عن
الاقتراع (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبولندا ، فصدر بوصفه القرار ٣٠٧ (١٩٧١) .

٥٧٥ - وبعد الاقتراع ادى ممثل الصومال ، بالنيابة عن مقدمى المشروع ، ببيان لتوضيح
بعض النواحي في القرار ، فقال انه يود أن يوضح أن القرار قد صيغ بعد مشاورات مستفيضة جدا
مع كلا الطرفين ، وان كلا الطرفين قد وافقا ، بوجه عام ، على جميع ما تضمنه نص القرار . ففي الفقرة
١ من هذا القرار ، لا يكتفى المجلس بأن يطلب من باكستان والهند المراعاة الدقيقة لوقف اطلاق

النار ولوقف جميع الاعمال العدائية فى مناطق النزاع بل يطلب أيضا أن يتم سحب جميع قواتها المسلحة الى جانبها . فينبغي في الجبهة الشرقية ، بالنظر الى ان القتال قد توقف ، سحب القوات المسلحة الاجنبية سحبها كاملا في اقرب وقت ممكن عطيا . أما في الجبهة الغربية ، فان القرار الذى اعتمد قبل هنيهة يدعو الى الشروع في عملية فك الاشتباك التى يجب أن تفضى ، دون تأخير ، الى سحب القوات المسلحة لكلا الطرفين . وأوجز قائلا ان مقدمي المشروع يودون أن تفسر نصوصه التى تتحدث عن سحب جميع القوات المسلحة ، ضمن هذا الاطار . وأشار الى ان مقدمي المشروع قد أحاطوا علما باعلان حكومة الهند أنه ليست لديها أية مطامع اقليمية ، والى انهم يرون أنه يصح للطرفين ، فى تطبيق هذا القرار ، اجراء أية ترتيبات أو تسويات تكون مقبولة لديهما ويريانها ضرورية .

٥٧٦ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية تعليلا لاقتراحه ، فقال انه سعيد لأنه قد أمكن البت فى أمر التسوية الودية ، ولكنه اوضح أنه لم يقترح بجانب القرار الا مع بعض التحفظات الجديدة ، ولا سيما بشأن الفقرة ١ ، لان سحب القوات قد ترك تحقيقه لمستقبل غير محدد .

٥٧٧ - وتكلم ممثل الصين ، فقال انه رغم اقتراحه بجانب المشروع يشعر نحوه بقدر كبير من عدم الارتياح لانه لم يشجب قيام الهند ، لاغراضها التوسعية وبدعم من الحكومة السوفياتية ، بشن عدوان سافر على دولة ذات سيادة وبالمعمل على تفتيتها . وأضاف ان سقوط راجا لا يعتبر أبدا شاهدا مزعوما على انتظار المعتدين ، بل بداية الطريق الذى سيؤدى بهم الى الهزيمة . ومضى يقول ان الاحتلال العسكري لباكستان الشرقية سيؤدى الى مزيد من الاضطراب وانعدام الامن في شبه قارة جنوبي آسيا ، وان المعتدين سيحصلون ، بالتاكيد ، الثمار المرة لأفعالهم وسيدينهم التاريخ .

٥٧٨ - وتكلم ممثل اليابان ، فأعرب عن ارتياحه لان المجلس قد تمكن من الاتفاق على قرار يرجى له النجاح فى فتح الطريق الموصل الى سلم دائم .

٥٧٩ - وتكلم ممثل بولندا ، فقال أنه قد امتنع عن الاقتراح بسبب الاشارة التى وردت فى الفقرة الثانية من ديباجة القرار الى قرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (د - ٢٦) .

٥٨٠ - وتكلم ممثل ايطاليا ، فأعرب عن ترحيبه بالقرار باعتباره تطورا ايجابيا ، وان كان لا يشكل الا خطوة اولى يعود المجلس بعدها الى النظر في المسألة من جديد .

٥٨١ - وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال ان القرار ، وان كان يمثل حلا وسطا ، يعتبر خطوة ايجابية الى الامام .

٥٨٢ - وتكلم ممثل فرنسا ، فقال أنه وافق على القرار لانه ذو قيمة بالنسبة للمستقبل ، ولكنه يأسف لتأخر اعتماده كل هذا التأخير .

٥٨٣ - وتكلم ممثل بوروندى ، فقال ان وفده قد أيد القرار لكي يقوم بدور في التوفيق بين باكستان والهند .

٥٨٤ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأعرب عن ارتياحه لان المجلس تمكن من اعتماد قرار يرنو الى المستقبل .

٥٨٥ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال انه مع أن القرار ينقصه الكمال فان المجلس باتخاذہ قد خرج عن جموده في النهاية وسجل موقفه في مسائل هامة هي وقف اطلاق النار وسحب القوات وحماية الارواح البشرية .

٥٨٦ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان القرار يتضمن أحكاما لا يستطيع وفده ان يوافق عليها ، ولا سيما منها الاشارة في الفقرة الثانية من الديباجة الى قرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (د - ٢٦) الذي اتخذ في ٧ كانون الاول / ديسمبر . ولذلك امتنع وفده عن الاقتراع وان كان يقدر حسنات بعض الاحكام الواردة في القرار المعتمد . وأشار الممثل السوفياتي الى ان العالم كله قد روع للمأساة والالام التي تعانيها باكستان الشرقية ، ولموت مئات الآلاف من الناس ، ولهرب عشرات الملايين من الناس على نحو لم يسبق له مثيل . وأضاف أن جميع أعضاء مجلس الامن ، قد تطرقوا في حديثهم الى هذه المأساة وذلك باستثناء عضو واحد من الأعضاء الدائمين في مجلس الامن ، هو حكومة بكين . ظل مصابا بالعصي والصمم ازاء هذه المأساة ، بل راح ينتهج طريق الدعم غير المشروط للطغيان والارهاب والعنف . واستطرد يقول ان بكين لم تعلن ادانتها للأشخاص المسؤولين ولم تعرب عن شفقتها على الضحايا ، بل جاء أحدث بيان أدلى به الممثل الصيني في مجلس الامن مصاغاً على نحو من شأنه أن يساعد مرة أخرى على تفاقم الحالة في شبه القارة الهندية .

٥٨٧ — وتكلم ممثل نيكاراغوا ، فقال ان وفده اشترك في تقديم القرار المعتمد ، لأنه حاز على رضا الطرفين المعنيين مباشرة .

٥٨٨ — وتكلم ممثل بلجيكا ، فقال ان وفده أيد القرار ليظهر اهتمامه بالوصول الى حل سلمي سريع ، ولكنه لن يخفي خيبة أمله لتقاعس المجلس وشلله عن الحركة من قبل . وأضاف أنه ينبغي دراسة الطرق الوسائل اللازمة لقرار سلطة المجلس وزيادة فعاليته .

٥٨٩ — وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان تمكن المجلس من اصدار القرار لارتياح كبير لديه ، ولكنه يأسف لان المجلس لم يتخذ قراره في وقت أسبق . وأعرب عن قلقه أيضا للتقارير الواردة عن ارتكاب أعمال انتقامية وثأرية ، وقال انه اذا لم تتوقف هذه الاعمال فانه سيتعين على المجلس أن يتصدى لمعالجة هذه المشكلة .

٥٩٠ — وتكلم ممثل باكستان ، فقال ان كون مجلس الامن قد اعتمد ، بعد لأي ، قرارا بشأن الحالة في شبه القارة الهندية - الباكستانية ، لا يصرف الانتباه عن الحقيقة الأهم وهي أن المجلس قد فشل فشلا ذريعا في معالجة هذه الحالة وفقا لمبادئ الميثاق ، فرغم ان المجلس واجه حالة حرب سافرة في شبه القارة وخسارة اعداد لا تحصى من الارواح بسبب عدوان الهند السافر على

باكستان ، فإنه أخفق في منع وقوع هذه الحرب أو في وقفها بالنظر الى الاستخدام التمسف للفيديو من قبل احد الاعضاء الدائمين . وذكر انه وان كان من غير اللائق محاولة تغيير منوى القرار المعتمد قبل هنيهة ، الا انه يود بيان السمات البارزة لموقف حكومته من هذا القرار . وأردف قائلا ان القرار ، أولا ، قرار اعتمدته المجلس ممارسة منه للسلطات المخولة له بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . وثانيا ، ان هذا القرار لا يمكن فصله عن قرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (د - ٢٦) . وثالثا ، ان كلمة الاقليم الواردة في الفقرة ١ لا يمكن أن تعني شيئا آخر الا الاقليم القوي لكل من البلدين بالشكل الذى كان عليه حين خرجت دولة باكستان الى حيز الوجود فى عام ١٩٤٧ ؛ فمعنى الفقرة ١ هو أن على القوات المسلحة الهندية الانسحاب الى الاقليم الهندى من باكستان ، فى الشرق والغرب على السواء . ورابعا ، ان خط وقف اطلاق النار في جامو وكشمير يعني الخط الذى أنشأه اتفاق كراتشي الموقع في ٢٧ تموز (يوليه) ١٩٤٩ والذى كانت باكستان والهند والأمم المتحدة اطرافا فيه ، وهو الاتفاق الذى عقد بموجب الجزء " أولا " لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان المؤرخ في ١٣ آب / أغسطس ١٩٤٨ . وخامسا ، ان المسؤولية عن مراعاة اتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩ تقع ، بصورة خاصة ، على عاتق الهند التي تحتل قواتها المسلحة القسم الشرقي من باكستان . وسادسا ، ان تعيين ممثل خاص للامين العام يبذل مساعيه الحميدة من أجل حل المشاكل الانسانية لا يتوقف على موافقة الطرفين . وسابعا ، ان الوفد الباكستاني يعلق أهمية كبيرة على الفقرة ٧ ويشق بأن المجلس سيفعل ما يقول وبأنه لن يترك هذه الحالة لتصبح نسيا منسيا . واستطرد قائلا ان باكستان تعتبر أن من الخطأ تماما تأويل البيان التفسيري الذى ادلى به ممثل الصومال بأنه يوجد أى تمييز قانونى بين سحب القوات المسلحة الباكستانية والهندية فى الجبهة الشرقية وسحبها فى الجبهة الغربية . وأخيرا ذكر أن القرار لا يتضمن فى الحقيقة أية تسوية وديه للنزاع ، بل يشير الى الاتفاق على مبدئي وقف اطلاق النار وسحب القوات المسلحة وليس الا؛ وهو لا يسوى المشاكل الاساسية التي أوجدتها العدوان الهندى ولا يظهر أى ادراك لعواقب هذا العدوان بالنسبة لباكستان والعالم . واختتم الممثل الباكستاني قائلا انه لا يمكن أن يكون هناك أى سلم حقيقي بين باكستان والهند الى أن تنسحب القوات الهندية المسلحة من كل من باكستان الشرقية والغربية ويتم التوصل الى تسوية عادلة لمشكلة جامو وكشمير ، وفقا لأمانى سكانها .

٥٩١ — وتكلم وزير خارجية الهند ، فقال ان وفده يشك فى سلامة الاشارة الواردة فى القرار المتخذ الى قرار الجمعية العامة ٢٧٩٣ (د - ٢٦) . وأضاف ان الهند مستعدة للتوصل الى ترتيبات متفق عليها لتسوية مشكلة سحب القوات المسلحة والمشاكل الاخرى بطريق التفاوض . وأردف يقول انه لا يمكن تجاهل وجود بنغلاديش وحكومة بنغلاديش . وأعلن أن القوات المسلحة الهندية ستانسحب من بنغلاديش في أقرب وقت ممكن عطيا ، ولكن وجودها هناك ضرورى لاغراض منها حماية القوات الباكستانية التي استسلمت ، ومنع اعمال الانتقام وما شابهها . ومضى يقول ان باكستان لم يعد لها أى حق فى ابقاء أى قوات فى بنغلاديش ، وان أية محاولة تقوم بها

باكستان لدخول بنغلاديش بالقوة ستخلق تهديدا للسلم والا من ، وتعرض السلم والا استقرار للخطر من جديد . وانتقل الى الحديث عن الجبهة الغربية ، فقال ان الحدود الدولية بين باكستان والهند حدود واضحة معروفة ، ولكن بعض المناطق في كل من باكستان والهند تقع الآن تحت سيطرة قوات البلد الآخر . وأضاف أن الهند تقبل مبدأ الانسحاب وهي ترغب في التفاوض وتسوية المسألة مع باكستان في أقرب وقت ممكن . واستطرد يقول ان ولاية جامو وكشمير هي جزء لا يتجزأ من الهند ، غير أن الهند ، رغبة منها في تجنب اراقة الدماء ، احترمت خط وقف اطلاق النار الذي يشرف عليه فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان . وذكر ان من الضروري ابراء بعض التعديلات في خط وقف اطلاق النار ، وأن هذا الموضوع موضوع ستبحثه الهند وتسوى أمره مع باكستان . وأعلن ان الهند ليست لديها أية مطامع اقليمية ان بودها سماع تصريح مماثل من باكستان .

٥٩٢ — وتكلم ممثل باكستان ، فرفض بصورة قاطعة ادعاء ممثل الهند ان باكستان ليس لها حق في الاحتفاظ بقوات فيما يسمى ببـنغلاديش . وقال ان باكستان الشرقية هي جزء لا يتجزأ من اقليم باكستان ، وان فعل العدوان والاحتلال العسكري لا يمكن أن يغير على أى وجه من المراكز القانونية ومن حقوق شعب باكستان غير القابلة للتصرف . ومضى يقول ان سحب القوات العسكرية المحتلة لا يجوز ان يكون مشروطا بالمفاوضات ، وان المفاوضات لا يمكن ان تحدث حقا الا بعد الانسحاب . وأشار الى تصريح ممثل الهند بشأن المطامع اقليمية ، فقال انه ليس لباكستان أية مطامع اقليمية في الاقليم الهندي ، ولكنها تعتبر جامو وكشمير اقليما متنازعا عليه وينبغي أن يسوى مستقبله باتفاق يتم برعاية مجلس الأمن .

الفرع الخامس

التقارير والرسائل الواردة

خلال الفترة من ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١

الى ١٥ حزيران / يونيو ١٩٧٢

٥٩٣ — في ٢١ كانون الاول / ديسمبر (S/10466) ، قام الامين العام بالاعلام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩٠ (د - ٢٦) في اطار تقريره عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٠٧ (١٩٧١) . وقد عرض الامين العام التطورات المتصلة بالموضوع التي وقعت في باكستان الشرقية ، والجهود الانسانية التي تضطلع بها الامم المتحدة هناك .

٥٩٤ — وقدّم الامين العام ، عملا بالفقرتين ١ و ٦ من قرار مجلس الامن ٣٠٧ (١٩٧١) تقريراً مؤرخاً في ٢٢ كانون الاول / ديسمبر (S/10467) عرض فيه آخر المعلومات الواردة من فريق كبير المراقبين في فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان ، وذكر فيه

أنه لا يستطيع افادة المجلس عن المناطق الاخرى بمقتضى الفقرة ١ ، بالنظر الى انه ليس للامم المتحدة اجهزة مراقبة عسكرية في انحاء أخرى من شبه القارة . وفي تقارير لاحقة ضمن السلسلة نفسها ، صدرت فى ٢٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، و ٤ كانون الثاني / يناير ، و ٢٩ كانون الثاني / يناير ، و ١٢ ايار / مايو ١٩٧٢ (S/10467/Add.1-4) ، عرض الامين العام تفاصيل اخرى واردة من فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين فى الهند وباكستان فيما يتعلق بفريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين ، قد أرسل ممثل باكستان بالنيابة رسالة مؤرخة فى ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٧٢ (S/10620 و Corr.1) اتهم فيها الهند بأنها ترفض السماح للفريق بأن يخطلع بمهامه .

٥٩٥ — وأرسل ممثل باكستان الى الامين العام رسالة مؤرخة فى ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ (S/10468) ، أحال اليه بها رسالة من رئيس بلده أرفق بها نسخة من نداء أصدره من أجل بذل المساعي لدى الهند فى سبيل الحث على منع ارتكاب أعمال القتل والفظائع الأخرى فى باكستان الشرقية .

٥٩٦ — وأرسل ممثل باكستان سلسلة من الرسائل الى الامين العام ، بدأت بالرسالة المؤرخة فى ٢٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ (S/10472) ، أحال اليه بها شكاوى عن أنواع مختلفة من انتهاكات وقف اطلاق النار ارتكبتها القوات المسلحة الهندية . وتحمل الرسائل اللاحقة فى الموضوع نفسه التواريخ الآتية : ١٨ كانون الثاني / يناير (S/10516) و ٢٤ كانون الثاني / يناير (S/10524) ، و ٢١ كانون الثاني / يناير (S/10529) ، و ٢٣ شباط / فبراير (S/10545) ، و ٢٨ شباط / فبراير (S/10555) ، و ١٣ آذار / مارس (S/10566) ، و ١٥ آذار / مارس (S/10567) ، و ٢١ آذار / مارس (S/10572) ، و ٢٥ آذار / مارس (S/10575) ، و ٣١ آذار / مارس (S/10588) ، و ٢٧ نيسان / ابريل (S/10623) ، و ٨ ايار / مايو (S/10636) ، و ١٨ ايار / مايو (S/10655) ، و ٣٠ ايار / مايو (S/10669) ، و ٦ حزيران / يونيه ١٩٧٢ (S/10685) .

٥٩٧ — وفي ٢٥ كانون الاول / ديسمبر (S/10473) ، افاد الامين العام انه قام ، وفقا للفقرة ٥ من قرار مجلس الامن ٣٠٧ (١٩٧١) ، بتعيين السيد فيكتوريو وينسبيرى — غويتشياردى خاصا له ، وانه طلب اليه التوجه فورا الى شبه القارة . ثم أرسل الامين العام الى المجلس تقريرين مؤرخين فى ١٧ كانون الثاني / يناير (S/10512) و ٢٦ شباط / فبراير (S/10512/Add.1/Corr.1) ، أعلم فيهما المجلس عن نشاطات الممثل الخاص . وأرسل ممثل باكستان رسالة مؤرخة فى ٢٤ آذار / مارس (S/10567) ، أبلغ فيها عن بعض التعديلات للتصريح المنسوب لرئيس باكستان والوارد فى تقرير الممثل الخاص (S/10512/Add.1/Corr.1)

٥٩٨ — وأرسل ممثل الصين رسالتين مؤرختين فى ٢٤ كانون الاول / ديسمبر (S/10474) و ٢٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ (S/10476) ، طلب فيها أن تتخذ الأمم

المتحدة تدابير لمنع القوات الهندية والمتمردين الباكستانيين الشرقيين من انتهاك قرار مجلس
الامن ٣٠٧ (١٩٧١) بارتكاب أعمال الاضطهاد والمذابح في باكستان الشرقية .

٥٩٩ - وأرسل ممثل باكستان رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ (S/10475)
أحال بها رد وزير خارجية بلده على رسالة الامين العام المؤرخة في ٢٢ كانون الاول / ديسمبر
التي ابلغه فيها نص قرار مجلس الامن ٣٠٧ (١٩٧١) . وجاء في هذا الرد أن باكستان ترحب
بالقرار المذكور ، ولكنها تؤكد على أنه لن يمكن إعادة السلم والاستقرار الى شبه القارة الا بانتهاء
العدوان الهندي .

٦٠٠ - وأرسل ممثل باكستان الى الامين العام مذكرتين شفويتين مؤرختين في ١٥ كانون
الاول / ديسمبر (S/10485) و ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ (S/10486) ، ولكنهما
سلمتا متأخرتين ، شكاً فيهما من بعض " النواحي المؤسفة " في تصرفات الهند ضد باكستان . وقد
اتهمت المذكرة الاولى الهند بتعطيل عمليات الاغاثة التي تقوم بها الأمم المتحدة في باكستان
الشرقية ، وشكت المذكرة الثانية من قيام الهند بضرب السكان المدنيين بالقنابل .

٦٠١ - وأرسل ممثل باكستان الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الاول / ديسمبر
١٩٧١ (S/10487) ، افاد فيها أن رئيس بلده قد بدأ محادثات مباشرة مع شيخ مجيب الرحمن
بشأن ايجاد تسوية سياسية في باكستان الشرقية ، وقال ان حكومة باكستان ستعتبر أى عمل ينطوي
على حكم مسبق على نتيجة هذه المحادثات أو على اساس بهذه النتيجة عملاً عدائياً .

٦٠٢ - وأرسل ممثل الهند سلسلة من الرسائل الى الامين العام ، بدأت بالرسالة
المؤرخة في ٣٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ (S/10488) ، قدم اليه فيها شكوى عن
انتهاكات مختلفة لوقف اطلاق النار ارتكبتها القوات المسلحة لباكستان . وتحمل الرسائل اللاحقة
من هذه السلسلة التواريخ التالية : ٣ كانون الثاني / يناير (S/10493) ، و ٧ كانون الثاني/
يناير (S/10497) ، و ١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ (S/10500) .

٦٠٣ - وأرسل ممثل باكستان الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الاول / ديسمبر
١٩٧١ (S/10490) ، نقل بها اليه قلق حكومته ازاء الانباء الصحفية التي تتحدث عن صدور
تصريحات هندية رسمية تشير الى اتجاه التفكير الى ان تقوم " سلطات بنغلاديش " بمحاكمة بعض
كبار المسؤولين المدنيين في حكومة باكستان الشرقية وأسرى الحرب . وطالب بتدخل الامم المتحدة
في الامر .

٦٠٤ - وأرسل ممثل الهند الى الامين العام رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني / يناير
١٩٧٢ (S/10501) ، نقل اليه بها بعض التعليقات الاضافية لحكومته بشأن مجلس الأمن
٣٠٧ (١٩٧١) ، وفيها تعلن الهند فيما يتعلق بالجبهة الغربية ، أنها ستبدأ مفاوضات
ثنائية مع باكستان وأن القوات الهندية ستسحب من بنغلاديش في أقرب وقت ترى الحكومتان امكان

القيام فيه بذلك عمليا . كما أعلنت الهند أنها ملتزمة باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وانها ستتعاون مع الممثل الخاص للامين العام .

٦٠٥ - وأرسل ممثل الهند الى الامين العام رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ (S/10510) ، ردا على الرسائل الموجهة الى الامين العام من ممثل باكستان والمؤرخة في ٢١ و ٢٧ و ٣٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ (S/10468) و (S/10475) و (S/10467) وقال ممثل الهند ان المزاعم المتعلقة بارتكاب فظائع على نطاق واسع وأعمال قتل جماعي في بنغلاديش هي مزاعم كاذبة ولا سند لها . وأضاف أن عددا من المسؤولين في النظام العسكري الباكستاني السابق في بنغلاديش قد ارتكبوا ، وفقا لبيانات حكومة بنغلاديش ، أعمال القمع والوحشية وابتادة الجنس ، وانهم سيحاكمون وفقا للإجراءات القانونية الصحيحة . وأردف يقول ان هؤلاء الاشخاص لا يتمتعون بالحصانة الممنوحة للجنة الصليب الاحمر الدولية أو للمناطق الحيادية المنظمة برعاية الامم المتحدة أو المنصوص عليها في أية اتفاقية من اتفاقيات جنيف . وأعلن أن حكومة بنغلاديش تسيطر سيطرة فعلية على كامل اقليمها ، وان القوات الهندية موجودة في بنغلاديش بناء على طلب تلك الحكومة .

٦٠٦ - وأرسل ممثل باكستان الى رئيس المجلس رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ (S/10525) ، طلب فيها من الرئيس عقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر في الانتهاكات الهندية لوقف اطلاق النار وفي ضرورة وضع مراقبين تابعين للامم المتحدة لتأمين تطبيق القرار ٣٠٧ (١٩٧١) .

٦٠٧ - وقدم الامين العام تقارير مؤرخة في ١٥ شباط / فبراير (S/10539) و ٢٨ نيسان / ابريل (S/10539/Add.1) ، الجزءان الاول والثاني و ٣١ ايار / مايو ١٩٧٢ (S/10539/Add.2) ، واصل فيها تقديم المعلومات وفقا لقرار مجلس الامن ٣٠٧ (١٩٧١) وقرار الجمعية العامة ٢٧٩٠ (د - ٢٦) بشأن أعمال الاغاثة التي تضطلع بها الامم المتحدة في الهند وفي بنغلاديش .

٦٠٨ - وأرسل ممثل الهند رسالة مؤرخة في ٨ آذار / مارس (S/10550) أحال بها نص بيان أصدرته حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية في ١٤ شباط / فبراير ، مضيفا أن عدد الدول التي اعترفت ، حتى الآن ، ببنغلاديش بلغ ١٥ دولة . وقد هاجم البيان رسالة ممثل باكستان الى الامين العام المؤرخة في ٣٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ (S/10467) واصفا اياها بالكذب .

٦٠٩ - وأرسل ممثل باكستان الى الامين العام رسالة مؤرخة في ١٠ آذار / مارس ١٩٧٢ (S/10560 & Corr.1) ، قدم بها اليه شكوى بشأن اعتداء الحراس الهنود على اسرى الحرب الباكستانيين . وقال ان هذا الاعتداء وقع نتيجة لاستمرار الاحتجاز غير القانوني للاسرى لاستخدامهم وسيلة لاكره باكره باكره . وأضاف ان الهند قد أمنت الافراج عن أسراها هي في باكستان ، وراحت تستخدم الاسرى الباكستانيين لاغراض سياسية ، مما يشكل انتهاكا للمادة ١٨٨ من اتفاقية جنيف

الثالثة . كما قدم ممثل باكستان شكويين مماثلتين عن إساءة السلطات الهندية الهندية معاملة أسرى الحرب الباكستانيين ، وذلك برسالتين مؤرختين في ٢٥ آذار / مارس (S/10574) و ٢٧ آذار / مارس (S/10579) . كذلك أرسل الممثل الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٥ نيسان / ابريل (S/10589) ، رجاه فيها أن يتدخل لدى الهند لا حباط أية محاولات تقوم بها سلطات بنغلاديش لتقديم الاسرى الباكستانيين الى المحاكمة ، ومن أجل السماح بعودتهم المبكرة وفقا لاتفاقيات جنيف وقرار مجلس الامن ٣٠٧ (١٩٧١) .

٦١٠ — وأرسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الامين العام رسالتين مؤرختين في ١٠ آذار / مارس (S/10562 و Corr.1) و ٣٠ آذار / مارس ١٩٧٢ (S/10581) طلب فيها تعميم البيان المشترك للاتحاد السوفياتي وجمهورية بنغلاديش الشعبية المؤرخ في ٣ آذار / مارس والبالغ الباكستاني السوفياتي المشترك المؤرخ في ١٩ آذار / مارس بوصفهما من الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

٦١١ — وأرسل ممثل الهند رسالة مؤرخة في ١٥ ايار / مايو (S/10648) ، طلب فيها تعميم رسالته الموجهة الى الامين العام ورسالته المؤرخة في ١٢ ايار / مايو وهي الرسالة التي أشار فيها الى رسالة مؤرخة في ١٤ شباط / فبراير أعربت فيها الهند عن استعدادها لاجراء محادثات مباشرة مع باكستان . كما أعلم ممثل الهند الامين العام عن التقدم المحرز في طريق اجراء مفاوضات مباشرة بين البلدين ، وأرفق برسالته نص البيان المشترك الذين اصدرته الحكومتان في والبندي في ٣٠ نيسان / ابريل . وذكر الممثل أن الهند قد امتنعت عن ارسال قوائم بانتهاكات وقف اطلاق النار التي ارتها باكستان لا اعتقادها الراسخ بأن المفاوضات الثنائية المباشرة هي أفضل وسيلة لتسوية الخلافات بروح التعاون . وأضاف أن باكستان ادعت بوقوع انتهاكات لوقف اطلاق النار ، ولكنها لم تذكر أبدا الحقيقة التالية وهي أن هناك حوادث كثيرة قد سويت بشكل مرض في الاجتماعات الميدانية التي عقدها .

٦١٢ — وأرسل ممثل باكستان الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٥ حزيران / يونيه ١٩٧٢ (S/10661) ، أشار فيها الى تقرير الامين العام المؤرخ في ١٢ ايار / مايو (S/10467/Add.4) والى رسالة ممثل الهند المؤرخة في ١٢ ايار / مايو (S/10648) ، ثم أوضح أنه لم تعقد أية اجتماعات ميدانية بين القواد العسكريين الباكستانيين والهنود بشأن الحوادث التي وقعت على امتداد خط وقف اطلاق النار في جامو وكشمير . وأضاف أنه ينبغي أن تكون مثل هذه الحوادث موضع تحقيق من قبل فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان وفي اجتماعات ميدانية تعقد برعاية فريق المراقبين المذكور . وأعلن أن الحكومة الباكستانية ترى ان اعادة عمل جهاز فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين على الجانب الهندي من خط وقف اطلاق النار سيفيد في منع الحوادث .

الفصل الثامن

المسألة المتعلقة بجزر أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى

٦١٣ - ارسل ممثلو الجزائر ، والجمهورية العربية الليبية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، والعراق ، الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ (S/10409) ، طلبوا فيها عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في الحالة الخطيرة التي نشأت في منطقة الخليج العربي عن قيام القوات الايرانية المسلحة باحتلال جزر أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر .

٦١٤ - وارسل ممثل العراق الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٧ كانون الاول / ديسمبر (S/10434) ، احال اليه بها نص برقية ، مؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، تلقتها حكومته من حاكم رأس الخيمة ، يتهم فيها الحاكم القوات الايرانية بأنها غزت جزيرتي الطنب الكبرى والطنب الصغرى اللتين تعتبران جزءاً لا يتجزأ من اقليم بلده ، ويطلب من العراق اتخاذ تدابير لرد العدوان وعرض المسألة على مجلس الأمن .

٦١٥ - وقد أدرج المجلس المسألة في جدول أعماله ، في جلسته ١٦١٠ المعقودة في ٩ كانون الاول / ديسمبر . ودعا الرئيس ، بموافقة المجلس ، ممثلي الامارات العربية المتحدة ، وايران ، والجزائر ، والجمهورية العربية الليبية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، والعراق ، والكويت ، بناءً على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق الاقتراع .

٦١٦ - وتكلم ممثل العراق مفتتحاً المناقشة ، فأشار الى البرقية التي تلقتها حكومته من حاكم رأس الخيمة في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر والتي أشار فيها الى قيام القوات الايرانية باحتلال جزيرتي الطنب الكبرى والطنب الصغرى والى مقتل أربعة من رجال الشرطة المحليين وجرح اثنين منهم أثناء مقاومتهم لهذا الغزو . وذكر أن ايران قامت بهذا الغزو انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ، وان هذا الغزو ، بالإضافة الى كونه تعبير عن سياسة ايران التوسعية ، يدل على قيام التواطؤ بين ايران والمملكة المتحدة . وأضاف انه قبل يوم واحد من هذا الاحتلال ، قامت ايران أيضاً باحتلال جزء من جزيرة أبو موسى متذرعة باتفاق مزعوم مع شيخ الشارقة الذي تعتبر هذه الجزيرة جزءاً من اقليم بلده . ومضى ممثل العراق فقال ان هذه الجزر ، رغم مطالبة ايران بها من حين لآخر ، كانت دائماً تحت الولاية العربية . وعلق على استناد ايران الى ما لهذه الجزر من أهمية استراتيجية لها فقال ان البلدان المشاطئة الأخرى للخليج تعتبر أيضاً الجزر ذات أهمية استراتيجية بالنسبة

اليها بالنظر الى كونها جميعا من البلدان المنتجة للنفط . وأضاف ان الخليج هو منفذ العراق التجاري الوحيد الى اعالي البحار ، وبالتالي لا تستطيع ايران الادعاء بأنها الدولة الوحيدة التي يهيمها أمر الأمن والاستقرار في المنطقة ، اللذين لا يمكن تحقيقهما عن طريق التعاون بين جميع الدول المعنية . ثم اتهم ايران بأنها تسعى الى الهيمنة على المنطقة ، وذكّر بأنها ، في عام ١٩٦٩ ، قامت بصورة انفرادية بالفناء المعاهدة المعقودة بينها وبين العراق في عام ١٩٣٧ . وفيما يتعلق بالمملكة المتحدة ، قال انها ملزمة ، بمقتضى معاهدات بمون السلامة الإقليمية لدول ساحل الصلح ، الا انها تنكرت لالتزاماتها الدولية . وناشد المجلس بأن يتخذ التدابير اللازمة لادانة ايران كدولة معتدية وادانة بريطانيا كشريكة لها ، ولتأمين سحب القوات الايرانية من الجزر المذكورة .

٦١٧ - وتكلم ممثل الكويت ، فأشار الى ان بلده قد بذل جهودا لمساعدة الامارات التسع في منطقة الخليج على تكوين اتحاد فيما بينها ، ولكن ايران قاومت هذه الجهود ووضعت لقبولها قيام هذا الاتحاد شرطا هو وضع يدها على جزيرتي الطنب الكبرى والطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى ، وكلها جزر عربية . وأضاف ان حكومته اقترحت ، بغية تخفيف التوتر ، جعل الجزر منطقة منزوعة السلاح في ظل سيادة الامارات العربية المتحدة ، غير أن ايران رفضت هذا الاقتراح وعمدت الى احتلال الجزر متذرة بأهميتها الحيوية بالنسبة لايران . واتهم الممثل الكويتي المملكة المتحدة بعدم ايفاء مسؤوليتها ، وأبدى أسفه لتقاعس الحكومة البريطانية عن الاستجابة الى نداء المساعدة الذي وجهه حاكم رأس الخيمة . وختم كلامه قائلا انه ينبغي على المجلس ، ازاء هذه الحالة ، ان يدعو ايران الى سحب قواتها من الجزر العربية فورا .

٦١٨ - وتكلم ممثل الجزائر ، فأشار الى انه حين احتلت ايران الجزر ، كانت المملكة المتحدة ملزمة ، بموجب معاهدات ، بحماية هذه الأقاليم حتى تصبح قادرة على الدفاع عن مصالحها . وأكد على ان المسألة لا يمكن ان تسوى فيما بين ايران والمملكة المتحدة وحدهما ، وعلى ضرورة التمويل الى حل يتفق عليه جميع الأطراف المعنيين .

٦١٩ - وتكلم ممثل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، فتساءل عن الأهداف الطويلة الأجل التي تسعى ايران الى تحقيقها باحتلالها هذه الجزر ، والقي المسؤولية عن العدوان الأخير على عاتق المملكة المتحدة التي لم تف بالتزامها بالدفاع عن هذه الأقاليم الى نهاية عام ١٩٧١ . وأعرب عن ايمان حكومته الراسخ بوجوب قيام ايران بسحب قواتها من الجزر الثلاث فورا .

٦٢٠ - وتكلم ممثل ايران ، فرفض الاتهامات الموجهة الى بلده باعتبارها عديمة الأسس . وقال ان المسألة في جوهرها مسألة داخلية ، وان المنطقة معروفة منذ أقدم الأزمنة باسم " الخليج الفارسي " . وأضاف ان سياسة بلده تقوم على اساس تهئية الأحوال اللازمة للمسلم والأمن كيما يمكن الدول المشاطئة ان تعمل معا بروح الصداقة والتعاون . وأنكر أن بلده يضرر أطماعا توسعية ، وقال ان سياسة بلده تقضي بتسوية الخلافات عن طريق المفاوضة ، وهي سياسة تجلت في حالة البحرين . وأضاف انه على الرغم من عدم وجود أى شك في ان جزر أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى

تخص إيران ، فإن بلده حاول مع ذلك إيجاد تسوية سلمية للمشكلة . وأشار إلى أن جزيرتي الطنب الكبرى والطنب الصغرى لا تبعدان عن إيران القارية بأكثر من ١٧ و ٢٢ ميلا ، على التوالي ، ولكنهما تبعدان بنحو ٥٠ ميلا عن رأس الخيمة وبآلاف الأميال عن ليبيا التي ذكرت الأنباء أنها تهدد بإرسال قواتها لاحتلالهما . وأعلن أن بلده لن يسمح ، إزاء مثل هذه التهديدات بأي انتهاك لـا قليمه — أو بأي تعدد على حقوقه السيادية على هذه الجزر .

٦٢١ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، فأشار إلى قرار حكومته ، المعلن في ١ آذار/مارس ١٩٧١ ، بأنهاء المعاهدات القائمة بين المملكة المتحدة والبحرين وقطر ودول ساحل الصلح السبع ، وسحب القوات البريطانية قبل نهاية عام ١٩٧١ . وقال إن اهتمام حكومته الأساسي كان منصرفا إلى تأمين الاستقرار في المنطقة عن طريق قيام اتحاد لدول ساحل الصلح وتسوية المنازعات الإقليمية المعلقة في المنطقة . وأردف أن هذه السياسة قد نجحت مع البحرين وقطر اللتين أصبحتا عضوين في الأمم المتحدة ، وكذلك مع دولة الامارات العربية المتحدة التي أصبحت مؤخرا عضوا فيها أيضا ، أما فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى ، فقد تم التوصل في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر إلى اتفاق بين إيران وحاكم الشارقة يمثل حلا وسطا معقولا للتوفيق بين الدعاوى المتعارضة . واستطرد يقول إن الجهود البريطانية المبذولة في سبيل الوصول إلى تسوية عن طريق التفاوض قد تكلفت بالإنجاح فيما يتعلق بالطنب الكبرى والطنب الصغرى كذلك . وأعلن أن بلده حاول إقامة توازن بين الدعاوى المتعارضة للدول المتجاورة وبين واقع الحال ، وأنه على الرغم من أنه يفضل الوصول إلى حلول متفق عليها لجميع المشاكل ، فإن النتيجة الاجمالية التي تم التوصل إليها تعتبر أساسا معقولا ومقبولا لتوفير الأمن للمنطقة في المستقبل .

٦٢٢ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية الليبية ، فذكر أن المناقشات السابقة التي دارت في المجلس قد أظهرت أن الدول الكبيرة تستطيع أن تفعل كل ما تريد طالما ظلت الدول الصغيرة دون حول ولا قوة . وقال إن قيام إيران باحتلال الجزر بالتواطؤ مع البريطانيين هو مثال على ذلك . وأضاف أنه ينبغي لذلك على الدول الصغيرة أن توحد جهودها وتعمل على إسماع صوتها .

٦٢٣ - وتكلم ممثل الامارات العربية المتحدة ، فأعرب عن أسفه الشديد للعمل الذي أقدمت عليه إيران بقيامها باحتلال جزر الخليج بالقوة ، بالنظر إلى أن مثل هذا العمل يخالف الميثاق . ويتنافى مع الصداقة التقليدية القائمة بين الشعبين الإيراني والعربي . واتهم إيران بأنها رفضت جميع الوسائل السلمية وانها لم تكن على استعداد لأن ترضى بأقل من بسط سيادتها على الجزر المذكورة ، وانها رفضت حتى التفاوض مع الامارات العربية المتحدة ، وحاولت أن تحول دون إعلان استقلال الاتحاد الجديد . وأعرب عن أمل حكومته في أن تعيد إيران النظر في موقفها وأن تسلم بامكانية تسوية المسألة بطريقة تليق بمقتضيات حسن الجوار .

٦٢٤ - وتكلم ممثل الصومال ، فلاحظ أن التاريخ مليء بالحالات التي أصبحت معقدة بسبب عدم حل الخلافات الإقليمية ، وقال أنه بالنظر إلى أن جميع أطراف الحالة الراهنة مهتمون برفعه —

سكان المنطقة ، فان من المحتمل عليهم ان يقوموا بتسوية خلافهم بالطرق الودية ضمانا للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة . وأضاف انه ينبغي على المجلس ، حين يعالج مثل هذه الحالات الحساسة ، ان يتصرف دائما وفقا للميثاق بهذا فيه ، ولكنه يرى ان من السابق للأوان في هذه المرحلة ان يوصي المجلس باتخاذ أى تدبير بمقتضى المادة ٣٦ بالنظر الى ان الدول الصديقة قد بدأت اجراءات اتصال حكومية بقصد التقريب بين الطرفين . وأردف يقول انه يقترح ، لذلك ، ان يرجي المجلس دراسته للمسألة الى تاريخ لاحق لكي يتاح لهذه الجهود التي تبذلها الدبلوماسية الهادئة الوقت الكافي لكي تؤتي ثمارها . اما اذا فشلت هذه الجهود ، فان المجلس يمكنه ان يستألف عندئذ دراسته لهذه الشكوى .

قــــــــــــــــرار : قرر المجلس ، بدون أية معارضة ، ارجاء دراسة المسألة الى تاريخ لاحق لافساح الوقت الكافي لكي تؤتي الجهود الوفيرة التي يبذلها الغير ثمارها .

الفصل التاسع
المسألة القبرصية

— ٠ —

الفرع الأول

الرسائل والتقارير الواردة خلال الفترة من
١٦ حزيران/يونيه إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١

٦٢٥ - أرسل ممثل قبرص إلى الأمين العام رسالة مؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ (S/10230) شكا فيها من بيانات أدلى بها مؤخرا بشأن المسألة القبرصية مسؤولون كبار في الحكومة التركية . وقال ان هذه البيانات أثارت قلق حكومته وانه ليس من شأنها ان تساهم في تقدم المحادثات بين الطائفتين .

٦٢٦ - وأرسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه (S/10239) ، رفض فيها أقوال ممثل قبرص باعتبارها أقوالا غير دقيقة تهدف إلى إنكار دور تركيا في الجهود المبذولة لاجاد حل سلمي للمسألة .

٦٢٧ - وفي ١٤ تموز/يوليه ، وجه الأمين العام إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإلى أعضاء الوكالات المتخصصة نداء لتقديم تبرعات (S/10268/Rev.1) من أجل تمويل نفقات قوة الامم المتحدة لسميانة السلم في قبرص خلال الفترة الممتدة من ١٦ حزيران/يونيه إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ .

٦٢٨ - وفي ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريره العشرين (S/10401) عن عملية الأمم المتحدة في قبرص ، الذي يتناول الفترة الممتدة من ٢٠ أيار/مايو إلى ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧١ . وقال الأمين العام في تقريره ان الفترة المذكورة تميزت بتسردى الحالة العامة . وأشار إلى ازدياد التوتر بين الطائفتين ووقوع عدد من الحوادث . وأضاف انه وان كانت قوة الامم المتحدة لسميانة السلم في قبرص قد نجحت حتى الآن في الحيلولة دون تفجر الموقف المتوتر ، غير أن مهمتها أصبحت تزداد صعوبة كما انها لم تستطع احراز أى تقدم في سبيل تأمين حرية التنقل أو إنهاء المجابهة . ومضى يقول ان جو القلق السائد حاليا يرجع إلى الشكوك التي تحيط بالمحادثات بين الطائفتين التي وصلت إلى درب مسدود ، وان اشاعة وجود الجنرال

غريفاً وما رافقها من استئناف حملة " اينوسيس " (الوحدة مع اليونان) قد زاداً من خفض فرص الوصول الى تسوية .

٦٢٩ - واستطرد الأمين العام يقول انه لا يزال مقتنعاً بأن وصول الطائفتين عن طريق التفاوض الى اتفاق بشأن النواحي الدستورية للمشكلة القبرصية هو أفضل سبيل لحل القضية ، غير ان المحادثات بين الطائفتين ، في صورتها الحالية ، قد انتهت الى درب مسدود لا يمكن الخروج منه الا بالاستعانة بقوة دافعة جديدة ، ومضى يقول انه قد أخذ ذلك بعين الاعتبار فقدم في ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧١ مذكرة اقترح فيها على جميع الاطراف المعنيين ان يشترك ممثلوه الخاص في قبرص في المحادثات ، وان توفد كل من حكومتي تركيا واليونان خبيراً في القانون الدستوري لكي يشترك في هذه المحادثات بمهمة استشارية . وأضاف ان الممثل الخاص سيقوم بدوره في اطار المساعي الحميدة للأمين العام وبالنيابة عنه . وأردف الأمين العام يقول ان هذه المقترحات لا تزال قيد النظر الفعال من قبل الأطراف ، وانه يرى انه ينبغي على مجلس الامن ان يسهم بصورة افعال في مساعدة الأطراف في البحث عن حل .

٦٣٠ - وفيما يتعلق بالحالة المالية لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، قال الأمين العام انه يشعر بالقلق ازاء عدم وجود ترتيبات سليمة وفعالة لتأمين التمويل الكافي . وذكر ان العجز قد بلغ ١٦٤ مليون دولار . وأكد من جديد شكوكه في امكانية تمويل مثل هذه العمليات عن طريق التبرعات . وبالنظر الى التوتر الحالي في قبرص ، أوصى الأمين العام بتمديد ولاية القوة حتى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٢ .

الفرع الثاني

النظر في المسألة في الجلستين ١٦١٢ و ١٦١٣
(١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١)

٦٣١ - وفي جلسة مجلس الامن ١٦١٢ المعقودة في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ، ادرج المجلس تقرير الأمين العام (S/10401) في جدول اعماله . ودعي ممثلو تركيا وقبرص واليونان ، بناءً على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق الاقتراع .

٦٣٢ - وأعلن رئيس المجلس انه نتيجة لمشاورة سابقة ، فقد تم التوصل الى اتفاق على نص مشروع القرار التالي (S/10441) .

" ان مجلس الأمن ،

" ان يلاحظ أن تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ يفيء
أن وجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لا يزال في الظروف الحاضرة ضروريا اذا اريد
صيانة السلم في الجزيرة ،

” وان يلاحظ أن الحكومة القبرصية قد وافقت بالنظر الى الأحوال السائدة على أنه من الضروري الابقاء على القوة الى ما بعد ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ،
” وان يحيط علما أيضا بالحالة السائدة في الجزيرة كما يتبين من التقرير ،

١ - بيؤكد من جديد قراراته ١٨٦ (١٩٦٤) ، المتخذ في ٤ آذار / مارس ، و ١٨٧ (١٩٦٤) ، المتخذ في ١٣ آذار / مارس ، و ١٩٢ (١٩٦٤) ، المتخذ في ٢٠ حزيران / يونيو ، و ١٩٣ (١٩٦٤) ، المتخذ في ٩ آب / اغسطس ، و ١٩٤ (١٩٦٤) ، المتخذ في ٢٥ أيلول / سبتمبر ، و ١٩٨ (١٩٦٤) ، المتخذ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٤ ، و ٢٠١ (١٩٦٥) ، المتخذ في ١٩ آذار / مارس ، و ٢٠٦ (١٩٦٥) ، المتخذ في ١٥ حزيران / يونيو ، و ٢٠٧ (١٩٦٥) ، المتخذ في ١٠ آب / اغسطس ، و ٢١٩ (١٩٦٥) ، المتخذ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٥ ، و ٢٢٠ (١٩٦٦) ، المتخذ في ١٦ آذار / مارس ، و ٢٢٢ (١٩٦٦) ، المتخذ في ١٦ حزيران / يونيو ، و ٢٣١ (١٩٦٦) ، المتخذ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٦ ، و ٢٣٨ (١٩٦٧) ، المتخذ في ١٩ حزيران / يونيو ، و ٢٤٤ (١٩٦٧) ، المتخذ في ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٧ ، و ٢٤٧ (١٩٦٨) ، المتخذ في ١٨ آذار / مارس ، و ٢٥٤ (١٩٦٨) ، المتخذ في ١٨ حزيران / يونيو ، و ٢٦١ (١٩٦٨) ، المتخذ في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٨ ، و ٢٦٦ (١٩٦٩) ، المتخذ في ١٠ حزيران / يونيو ، و ٢٧٤ (١٩٦٩) ، المتخذ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ ، و ٢٨١ (١٩٧٠) ، المتخذ في ٩ حزيران / يونيو ، و ٢٩١ (١٩٧٠) ، المتخذ في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ ، و ٢٩٣ (١٩٧١) ، المتخذ في ٢٦ أيار / مايو ١٩٧١ ، واتفاقي الآراء اللذين أعرب عنهما الرئيس في الجلستين ١١٤٣ ، المعقودة في ١١ آب / اغسطس ١٩٦٤ ، و ١٣٨٣ ، المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ ؛

٢ - ويحث الأطراف المعنيين على أن يظهروا أقصى قدر من الاعتدال وان يواصلوا ، ويعجلوا ، بذل الجهود التعاونية الصادقة لبلوغ أهداف مجلس الامن بالاستفادة البناءة مما هو متوفر الآن من مناخ ملائم وفرص مواتية ؛

٣ - ويمدد مرة أخرى أجل مرابطة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم ، المنشأة بموجب قرار مجلس الامن ١٨٦ (١٩٦٤) لفترة اخرى تنتهي في ١٥ حزيران / يونيو ١٩٧٢ ، آملا في ان يتم حتى ذلك الموعد احراز تقدم كاف في سبيل ايجاد حل نهائي على نحو يتيح سحب القـوة أو خفض عدد ها بشكل ملموس . ”

قــــــــــــــــرار : وفي الجلسة ١٦١٢ المعقودة في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، اعتمد مجلس الامن مشروع القرار (S/10441) باغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء ، فصدر بوصفه القــــــــــــــــرار ٣٠٥ (١٩٧١) .

٦٣٣ - وتكلم ممثل الصين ، فقال ان المسألة القبرصية هي ، في أساسها ، مسألة موروثية عن الحكم الاستعماري الامبريالي ، وان الحكومة الصينية ما برحت تنادى بأن تحل المسألة بصورة عقلانية فيما بين البلدان المعنية باجراء مشاورات على قدم المساواة . وأخاف ، فيما يتعلق بقوات الأمم المتحدة ، ان الحكومة الصينية تتمسك دائما بموقفها المبدئي ، ولذلك فان الوفد الصيني يأبى الاشتراك في الاقتراع .

٦٣٤ - وتكلم ممثل قبرص ، فقال ان عملية مجلس الامن لصيانة السلم في قبرص قد نجحت ، في الهيئولة دون تجديد القتال على نطاق واسع عام ، ولكنها لم تنجح في صيانة السلم لأنه رغم استعداد قبرص لقبول تقرير الوسيط ، فان الجانب الآخر لم يبد استعدادا مماثلا . وأضاف ان الجمعية العامة اتخذت قرارا بشأن قبرص ولكن هذا القرار لم ينفذ ، كما ان الاجراءات التي وضعها المجلس لاستخدام المساعي الحميدة للأمين العام لم تطبق أيضا . ومضى يقول ان قبرص حاولت ، خلال السنوات الثلاث الماضية ، ان تحل مشاكلها الداخلية في نطاق المحادثات بين الطائفتين ، ولكن هذه المحادثات لم تسفر عن أية نتائج حتى الآن ، بالنظر الى وجود مسائل هامة لم يتمك — الطرفان من الاتفاق عليها ، وأكد ان الحل الواقعي للمشكلة القبرصية يقتضي قبول مبادئ أساسية تتعلق بسيادة قبرص واستقلالها ووحدتها . وأشار الى ان الأمين العام اقترح ، تسهيلات لتطبيق هذه المبادئ ، استئناف المحادثات والدور الذي يؤديه مثله الخاص . وقال الممثل ان قبرص قد أعربت عن بعض التحفظات على مضمون هذه المقترحات ، وبصورة خاصة على مسألة اشتراك خبراء في القانون الدستوري من تركيا واليونان في المحادثات ؛ غير انها مستعدة لقبول هذه المبادرة بصورتها الراهنة ، بالنظر الى رغبتها في استقصاء جميع الطرق المؤدية الى النجاح . وأضاف ان قبرص توافق على اقتراح الأمين العام بشأن اشراك المجلس في عملية البحث عن حل . وأعلن انه اذا فشلت ، خلال الأشهر القادمة ، هذه الجهود في تحقيق الاهداف المرجوة ، فان قبرص ستطلب من المجلس ان يتصرف وفقا لروح اقتراحات الأمين العام .

٦٣٥ - وتكلم ممثل تركيا ، فقال ان الطائفة التركية في قبرص لا تزال تعيش في جو من الضغط والحرمان ، ولا تحصل على حصتها من ايرادات الدولة ، وان القبارصة الاتراك لا يستطيعون ، في ظل هذه الاحوال المزعزة الاقلال من يقطعتهم . وانتقل الى الحديث عن المحادثات بين الطائفتين ، فقال انها فتحت باب الاتصال وأوجدت منفذا للتوتر ، ورغم انها لم تسفر عن نتائج ملموسة ، فانها تحمل على بعض التفاؤل . وأضاف يقول ان حكومته مقتنعة بأن اتصالات الطرفين المستمرة مع الأمين العام ستؤدي الى استئناف المحادثات ، وانه يرى ان على تركيا واليونان ، كليهما ، مسؤوليات في مجال البحث عن السلم والاستقرار . وأعرب عن امل حكومته في ان ينبذ الأطراف المناقشات العقيمة ويركزوا اهتمامهم على حل المشاكل الحقيقية ، كيما يمكن العثور على السلم قريبا .

٦٣٦ - وتكلم ممثل اليونان ، فقال ان حكومته قد أيدت دائما فكرة الحل السلمي ، ولذلك فانها قبلت المقترحات التي قدمها الأمين العام ، آمل ان تبدأ قريبا مرحلة جديدة من المحادثات .

وأضاف يقول ان حكومته تؤيد أيضا المقترحات التي قدمها السيد كليريدس والتي يمكن ان تتخذ أساسا للوصول الى اتفاق بشأن الادارة المحلية .

٦٣٧ - وتكلم ممثل بلجيكا ، فقال ان تقرير الأمين العام يعبر عما يختلج في النفوس من مخاوف ازاء تردى الحالة في قبرص ، غير ان وفده واثق تماما في قدرة قوة الامم المتحدة لسميانة السلم في قبرص على المحافظة على الهدوء في الجزيرة . وعلق على مقترحات الامين العام فقال ، انه يرى ، في هذه المرحلة ، ان الممثل الخاص يمكن ان يقوم ، في مجال تنشيط المحادثات ، بدور أكثر فعالية من المجلس اذا قام بمبادرة جديدة . وأعرب عن ثقته بأن وجود الممثل الخاص يمكن ان يهيئ أساسا واقصيا لاجراء مشاورات تفضي الى حل مقبول لدى الأطراف المعنيين . وأعلن ان بلجيكا ستتبرع مرة أخرى من اجل تغطية نفقات القوة .

٦٣٨ - وتكلم ممثل اليابان ، فقال ان وفده يؤيد ، على مضض ، تمديد ولاية قوة الامم المتحدة لسميانة السلم في قبرص ، وذلك بالنظر للانتقادات الوجيهة التي تثار بشأن ادامة ولايتها الى امد يبدو غير محدود . ورغب بمبادرات الامين العام على أمل ان تعطي هذه المبادرات زخما لسير المحادثات بين الطائفتين في المستقبل . وأعرب عن امله في ان يتسنى الوصول الى حل في جو تسوده روح التنازل والتفاهم كيما يمكن تخفيض حجم قوة الامم المتحدة لسميانة السلم في قبرص .

٦٣٩ - وتكلم ممثل بوروندي ، فقال ان وفده مقتنع بأن الطائفتين ستعملان معا لتحقيق الوحدة القبرصية ، ولذلك فان وفده يؤيد فكرة البحث عن كيان سياسي يمكن للطائفتين القبرصيتين ان تشتركا في اقامته . وقال ، فيما يتعلق بتقرير الامين العام ، انه ينبغي الافادة من الهدوء السائد لايجاد الحل النهائي الذي لا بد أن يتحقق وينفذ على يد القبارصة انفسهم .

٦٤٠ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فلاحظ انه بالرغم من المحافظة على الهدوء النسبي بفضل جهود قوة الامم المتحدة لسميانة السلم في قبرص فان التوتر بين الطائفتين القبرصيتين قد ازداد . وأضاف ان بقاء المحادثات بين الطائفتين راکدة أمر أدهى من ذلك وأشد . وأعلن ان حكومته ستواصل دعم قوة الامم المتحدة لسميانة السلم في قبرص ولكن لا ينبغي اعتبار هذا الدعم المادي أمرا مسلما به أو غير محدود الأمد . وقال انه يرى ان هناك شعورا عاما ومتزايدا بأن الوقت قد حان لحل المشكلة ، وان هذا ما حمل الامين العام على اقتراح اضطلاع المجلس بدور أفعال في مساعدة الطرفين في بحثهما عن حل ، غير انه سيكون من السابق لأوانه ان يسلك المجلس هذا السبيل ، بالنظر لأن المحادثات تتيح أطيب الفرص للتقدم . واستدرك قائلا ان من الضروري ، على كل حال ، بث روح جديدة في هذه المحادثات وان وفده يؤيد لذلك مبادرة الامين العام . ومضى يقول انه وان تكن المملكة المتحدة لا تزال تحترم معاهدات ١٩٦٠ ، فانها تدرك ان هناك بعض النواحي التي يهتم انهاء لم تعد معبرة عن رغبات جميع الأطراف . وأضاف ان المحادثات بين الطائفتين انما تجرى من اجل تسوية النواحي الداخلية ، وهذا سبب آخر يدعو الى استمرارها .

٦٤١ - وتكلم ممثل فرنسا فقال انه لا يمكن الطعن في فائدة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في ظل الظروف السائدة ، ولكن لا ينبغي ان يسمح لوجودها المستمر بأن يجمد حالة لا ترضي أحدا . وأضاف ان الامين العام قد أشار الى تردّي الحالة العامة كما قدم مقترحات جديدة بشأن البحث عن تسوية ، وذكر أن ازدياد التوتر قد جاء بسبب عدم احرار أى تقدم في المحادثات بين الطائفتين . ورحب ممثل فرنسا بمقترحات الامين العام وقال انها ، في رأيه ، جديدة بتأييد المجلس . وأعرب عن أمله في ان يبرهن الطرفان ، كلاهما ، على حسن نيتهما ، وبصورة خاصة على استعدادهما لانتهار روح التنازل والحرص على الوفاق على نحو يسمح باستئناف المحادثات . وأضاف يقول ان من الواضح ان أمرا إيجاد حل نهائي يعود الى الطرفين ، ولكن يتعين على المجلس ان يعمل على عدم تفويت أية فرصة تسنح لتحقيق تسوية سلمية .

٦٤٢ - وتكلم ممثل ايطاليا ، فقال ان تقرير الامين العام ، في الوقت الذي أكد فيه على الصعوبات التي تعرقل البحث عن حل ، قد أشار الى بعض الامكانيات الايجابية . وأضاف يقول انه لم يتخذ من مقترحات الامين العام ، أملا في ان تفضي الى منطلق جديد للمحادثات بين الطائفتين . من احتمال ازدياد تردّي الحالة ما لم تتخذ الاحتياطات اللازمة ويتم احرار تقدم في طريق الحل . ومضى يقول ان الحالة في قبرص ينبغي ان تحل بطريقة تضمن للأطراف المعنيين احترام مصالحهم الذاتية ضمن اطار استقلال الجزيرة ووحدتها .

٦٤٣ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الموقف الذي اعلنته حكومته من قبل في هذه المسألة لا يزال صحيحا . وأضاف ان المشكلة يجب ان تحل بصورة سلمية على اساس احترام استقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية وبدون تدخل أجنبي ، وانه يتعين سحب جميع القوات الأجنبية وإزالة القواعد العسكرية . ومضى قائلا انه يشارك الامين العام آراءه بأن المحادثات تمثل أفضل طريقة لتسوية الخلافات ، وبأنه يتعين على المجلس نفسه ان يشترك بصورة افعال في البحث عن حل . وأكد على ان عملية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لا ينبغي ان تستمر الى مالا نهاية ؛ وعلى ان الوقت قد حان لكي يعتمد المجلس الى دراسة جميع امكانيات التسوية . وأضاف ان الوفد السوفياتي ، على هذا الاساس ومراعاة منه لمواقف الاطراف المعنيين ، وبخاتمة حكومة جمهورية قبرص لن يعتمد في هذه المرحلة الى اشارة مسألة سحب قوات الامم المتحدة من اقليم قبرص . وذكر ان وفده لم يعارض في اعتماد مجلس الامم للقرار القاضي بتمديد مرابطة قوات الامم المتحدة في قبرص الى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٢ ، على أساس ان من المفهوم ان هذا التمديد يتم مع المراعاة التامة لاحكام القرار ١٨٦ (١٩٦٤) ، والقرارات اللاحقة التي اتخذها مجلس الأمن بشأن المسألة القبرصية ، اى على اساس استمرار المهام الحالية لهذه القوات وطريقة تمويلها القائمة على التبرع الاختياري .

٦٤٤ - وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال ان تقرير الامين العام لا يسمح أبدا للمجلس --- ان يكون صورة متفائلة عن تطور الحالة في الجزيرة ؛ ولذلك فان وفده يؤيد تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وأضاف ، مستدركا ، ان الوقت قد حان لكي يفعل المجلس أكثر من مجرد تمديد ولاية القوة ، ولذلك فانه يؤيد اقتراحات الامين العام .

٦٤٥ - وفي الجلسة ١٦١٣ المعقودة في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ، تكلم ممثل هولندا فقال ان وفده يرى انه لا يمكن اعادة الاحوال الطبيعية الا بالاعتراف الكامل باستقلال قبرص --- وسلامتها الاقليمية وبايلاء الاحترام التام لهما . وذكر ان الاحوال الطبيعية لا بد أن تقوم على أساس التفاهم المتبادل ولا تفاقي بين جميع القبارصة ووقف جميع التأثيرات الامبريالية العسكرية . وأضاف ان وفده يأمل في ان تستأنف قريبا المحادثات بين الطائفتين التركية واليونانية .

٦٤٦ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، فقال ان قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قد اضطلعت بدور لا يقدر بثمن ، بقيامها بمعطية فعالة لا غنى عنها لصيانة السلم . واستدرك قائلا ان أداء القوة لا يعتبر ، مع ذلك ، بديلا للتقدم في طريق التسوية . وأعرب عن أسفه لتردى الحالة ، ولا سيما للنزعة نحو ارتكاب الأعمال العدوانية ونحو الامتناع عن التعاون سعيا الى تعديل الوضع الراهن . وأضاف يقول ان اطياف فرص النجاح تكمن في تنشيط المحادثات الطائفية ، وان وفده يرحب باقتراح الامين العام في هذا الصدد . وحث جميع الأطراف على السعي الى احراز تقدم في مجال اعادة الاحوال الطبيعية بين الطائفتين . ثم انتقل الى الحالة المالية ، فقال ان حكومته قدمت مساندة مستمرة لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وحث الأعضاء الآخرين على المساهمة بدورهم ، وأعلن ان حكومته تقوم الآن باجراء مشاورات مع الدول الاخرى بشأن طرق انهاء العجز وارساء قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على اساس مالي سليم .

٦٤٧ - وتكلم ممثل الجمهورية العربية السورية ، فقال ان عدم احراز أى تقدم في المحادثات بين الطائفتين يرجع الى تعقد المسائل اكثر مما يرجع الى عدم توفر حسن النية . وأضاف ان استئناف المحادثات يعتبر واجبا ملحا ، وانه يرى أن الأحوال ملائمة الآن لاجتماع تقارب بين الجانبين وان في امكان الجانبين الاستفادة من مقترحات الامين العام .

٦٤٨ - وتكلم ممثل نيكاراغوا ، فقال ان وفده قد اقترح بتأييد القرار آمل ان تسمح الأحوال في الجزيرة في القريب العاجل بالاستغناء عن وجود القوة . وأعرب عن أمله في ان يواصل الجانبان محادثاتهما بروح التعاون .

٦٤٩ - وتكلم ممثل الصومال ، فقال انه حين يمدد أجل عملية صيانة السلم ، مقدّر لها ثلاثة أشهر في الأصل ، الى سبع سنوات دون بلوغ السلم ، فمعنى ذلك ان الوقت قد حان لانهاء --- لزوم هذه العملية . ولذلك فان وفده يرحب بمقترحات الامين العام الرامية الى توسيع المحادثات بين الطائفتين . واستدرك يقول انه لا ينبغي للمجلس ، مع ذلك ، ان يتخذ أية مبادرات جديدة

قبل ان تتاح للمحادثات بين الطائفتين فرصة كافية للنجاح ، فاذا لم يتم احراز أى تقدم خلال ستة أشهر من الآن أصبح على المجلس حينئذ ان ينظر في أمر المبادرات الجديدة التي ينبغي ان يقوم بها ، غير انه ينبغي في كل حل يتم الوصول اليه ، ان تحتفظ قبرص بمركزها كدولة واحدة مستقلة ذات سيادة . وأضاف انه يمكن للمجلس ان يوفر الشكليات اللازمة لعملية المصالحة والسير نحو هذا الهدف .

٦٥٠ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثل سيراليون ، فقال انه ، وان لم يبد في الأفق أى أمل حتى الآن ، رغم مرور ثماني سنوات على بدء عملية صيانة السلم ، فانه لا ينبغي السماح بتدهور الحالة . وأعرب عن امله في ان يمكن ايجاد طرق جديدة لتمويل هذه النشاطات الهامة المبذولة في سبيل صيانة السلم . وأضاف ان وفده يعتبر المحادثات بين الطائفتين ضرورية لاحراز أى تقدم ولذلك انزعج لا نقطاعها الظاهر ، وهو يناشد الجانبين أن يستأنفا المحادثات .

٦٥١ - وبعد بيانين أدلى بهما ممثلا تركيا وقبرص ، ممارسة لحقهما في الرد ، تكلم الرئيس ، باسم المجلس ، فناشد الطرفين الاتفاق على الشكليات اللازمة لتنشيط المحادثات وفقا للاقتراحات التي قدمها الأمين العام .

الفرع الثالث

الرسائل والتقارير الواردة خلال الفترة

من ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ الى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٢

٦٥٢ - وجه الأمين العام ، في ١٨ شباط / فبراير ١٩٧٢ ، ندا* (S/10547) الى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في الوكالات المتخصصة ، لتقديم التبرعات من أجل تمويل نفقات قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة جديدة تنتهي في ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٢ .

٦٥٣ - وفي ١٦ آذار / مارس ، قدم الأمين العام الى المجلس تقريرا خاصا (S/10564) عن تطورات الحالة في قبرص يتناول موضوع قيام حكومة قبرص باستيراد كمية من الأسلحة في كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ ، والجهود التي بذلتها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بغية الاقلال مما نجم عن ذلك من زيادة في التوتر بالجزيرة . وقد ذكر الأمين العام في تقريره ، ان ممثلي تركيا واليونان وكذلك السيد كوتشوك ، نائب رئيس جمهورية قبرص ، قد قدموا اليه اعتراضات في هذا الشأن ، وانه قام ، نتيجة لذلك ، بالاعراب عن قلقه لرئيس الاساقفة مكاريوس ، وعرض عليه مساعدة الأمم المتحدة لتسوية الحالة . وأضاف انه قد أوعز الى ممثله الخاص بأن يلفت نظر الحكومة الى ما يخلقه استيراد الأسلحة من صعوبات لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ومضى يقول أن وزير خارجية قبرص والممثل الخاص للأمين العام قد توعدا في ١ آذار / مارس الى ترتيبات بشأن تخزين هذه الأسلحة

ومعانيها في أى وقت من قبل قائد قوة الأمم المتحدة لمراقبة السلم في قبرص . واستطرد يقول ان الحكومة تعهدت ،بالإضافة الى ذلك ، بأن لا توزع الأسلحة المذكورة ولا أية أسلحة أخرى مستوردة . وأنهى الأمين العام الى المجلس أن قائد القوة قام في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٢ بمعاينة هذه الأسلحة في مقر شرطة قبرص .

٦٥٤ - وفي ٢١ نيسان/ابريل ، أصدر الأمين العام اضافة لتقريره (S/10564/Add.1) ذكر فيها ان مثله الخاص وقاعد القوة قد واصلوا المباحثات مع الرئيس مكاربوس ووزير الخارجية كيريانون ، وان هذه المباحثات قد أسفرت عن ترتيبات أفضل لحزن ومعاينة هذه الأسلحة التي تقرر حفظها في منطقة مسورة تقع ضمن نطاق معسكر القوة . وأعرب الأمين العام عن أمله في ان تساعد الترتيبات الجديدة على استئناف المحادثات بين الطائفتين وفق الأسس المبينة في مذكرته المؤرخة في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧١ .

٦٥٥ - وفي ٢٨ نيسان /ابريل ، أصدر الأمين العام اضافة اخرى لتقريره (S/10564/Add.2) ، ذكر فيها ان الترتيبات الجديدة لخزن الأسلحة ومعاينتها قد وضعت موضع التنفيذ ولكن لم يمكن حتى ذلك الحين نزع فتائل الاشعال من بعض المواد الشديدة الانفجار ، ولذلك يجري الآن البحث عن حل تقني تراعى فيه مقتضيات السلامة .

٦٥٦ - وارسل ممثل قبرص الى الامين العام رسالة مؤرخة في ١ نيسان/ابريل - (S/10585 و Corr.1) ، ذكر فيها ان التصريحات التي ادلى بها مؤخرا رئيس وزراء تركيا ووزير خارجيتها بشأن احتمال التدخل العسكري تعتبر تهديدا للسلامة الإقليمية لقبرص ولا ستقلالها وانتهاكا لأحكام القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قبرص . كما وجه ممثل قبرص الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/ابريل (S/10586) ، احال اليه بها نص بيان للرئيس مكاربوس أشار فيه الى اقتراح رئيس وزراء تركيا بأن تقوم الطائفتان القبرصيتان ، في سبيل نزع السلاح ، بتسليم الأسلحة التي في هوزتهما الى الأمم المتحدة ، فأعلن ان هذه التوصيات مقبولة لدى الحكومة القبرصية وان هذه الحكومة على استعداد للتباحث في أمر تخفيض عدد القوات المسلحة ونزع السلاح العام على مراحل .

٦٥٧ - وارسل ممثل تركيا الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٧ نيسان/ابريل (S/10595) ، ردا على رسالة ممثل قبرص (S/10585) ، قال فيها ان قيام القبارصة اليونانيين باستيراد الأسلحة بصورة غير قانونية قد أقام الدليل مرة أخرى على سياساتهم السلبية لأن هذه الأسلحة لا تقتصر على تعريض السلم في الجزيرة للخطر بل تعرض أيضا للخطر فرض استئناف المحادثات بين الطائفتين حسبما ذكر الأمين العام في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧١ .

٦٥٨ - وأرسل ممثل قبرص الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/أيار-----ل
(S/10610)، ردا على مذكرة ممثل تركيا (S/10595)، قال فيها انه يحق لأية دولة مستقلة ان تحصل

على الأسلحة اللازمة لضمان أمنها . وأشار الى ان الرئيس مكاريوس قد اقترح المشروع بمحادثات تهدف الى نزع السلاح العام في قبرص ، وأعرب عن أمله في أن يؤدي استئناف المحادثات المحلية الى اتاحة الفرصة للمصالحة بين الطائفتين .

٦٥٩ - وأرسل ممثل قبرص الى الامين العام رسالة اخرى مؤرخة في ١٩ نيسان/ابريل (S/10613) ، شكا فيها من أن السيد ر. دينكتاش ، المتحدث التركي في المحادثات بين الطائفتين ، قد اقترح ، في مقابلة أجريت معه ، ان تتولى تركيا واليونان بصورة مؤقتة ، المسؤولية عن الأمن الداخلي في قبرص . ووصف ممثل قبرص هذه الخطوة بأنها خطوة من شأنها ان تبطل قرارات الأمم المتحدة وتضع قبرص تحت حكم ثنائي تركي - يوناني .

٦٦٠ - وأرسل ممثل تركيا الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٢١ نيسان/ابريل (S/10618) ، أhal اليه بها نص رسالة من السيد كوتشوك نائب رئيس جمهورية قبرص ذكر فيها ان استيراد الأسلحة قد زاد من حدة التوتر في الجزيرة وأخبر بده المحادثات الموسعة .

٦٦١ - وأرسل ممثل قبرص الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان/ابريل (S/10625) ، أشار فيها الى الرسالة الواردة من السيد كوتشوك ثم قال ان الترتيبات التي توصلت اليها حكومته وقوة الأمم المتحدة لميانة السلم في قبرص بشأن خزن الأسلحة ومعاينتها قد خلقت الجو المناسب لتنشيط المحادثات الموسعة .

٦٦٢ - وأرسل ممثل تركيا الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٢ أيار/مايو (S/10629) ، أhal اليه بها نص رسالة أخرى من نائب رئيس جمهورية قبرص يتهم فيها ممثل قبرص بأنه قد استشهد في رسالته المؤرخة في ١٩ نيسان/ابريل (S/10613) ، بتدمير السيد دينكتاش في غير سياقه الصحيح .

٦٦٣ - وأرسل ممثل تركيا الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٢ أيار/مايو (S/10650) ، أhal اليه بها نص رسالة من نائب رئيس جمهورية قبرص بشأن رسالة ممثل قبرص المؤرخة في ٥ نيسان/ابريل (S/10695) . وقد دافع السيد كوتشوك في رسالته عن صحة اتفاقي زوريخ ولندن وعن جدو الحرية الذي جرى في ظلله التفاوض على هاتين المعاهدتين . وقال ان الادعاءات المخالفة لذلك التي تطلقها الحكومة القبرصية اليونانية تهدف الى تبرير المحاولات الرامية الى الغاء دستور قبرص . وشدد على أهمية مسألة استيراد الأسلحة بصورة غير قانونية ، هذه الأسلحة التي قال بأنها ستستخدم ضد طائفة القبارصة الأتراك .

٦٦٤ - وأرسل ممثل تركيا الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو (S/10659) ، أhal اليه بها نص رسالة أخرى من نائب رئيس جمهورية قبرص ير فيها على رسالة ممثل قبرص المؤرخة في ٢٧ نيسان/ابريل (S/10625) بشأن اقتراح الرئيس مكاريوس لنزع السلاح . وقد أكد السيد كوتشوك ان هذا الاقتراح ، الذي جاء بعد فترة قصيرة من استيراد الأسلحة والمواد الحربية

بصورة سرية ، انما يهدف الى خدمة الأغراض الدعائية والتوصل في نهاية الأمر الى ترحيل القسوة التركية من قبرص . وأضاف يقول ان الحديث عن نزع السلاح لن يكون من الواقعية في شيء ما لم تتدخل الادارة القبرصية اليونانية عن سياستها في استيراد الأسلحة .

٦٦٥ - وفي ٢٦ أيار/مايو ، قدم الامين العام تقريره الهادي والعشيري — (S/10664 و Corr.1) عن عملية الامم المتحدة في قبرص الذي يتناول التطورات التي حدثت في (كان — ون الاول / ديسمبر ١٩٧١) الى ٢٦ أيار/مايو ١٩٧٢ . وقد لاحظ الامين العام ، في موضوع المحادثات بين الطائفتين وبذل مساعيه الحميدة ، أن آخر اجتماع بين ممثلي الطائفتين قد عقد في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ ، غير انه حين اجتمع مجلس الامن في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، أعرب جميع — عن الاطراف عن اهتمامهم باستئناف المحادثات وفق الأسس المبينة في مذكرة سلفه المؤرخة في ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧١ . وأضاف الامين العام انه واصل ، لذلك ، جهوده من أجل الوصول الى اتفاق ، وانه في هذا الصدد قد طلب من الامين العام الوكيل للشؤون السياسية الخاصة أن يزور نيقوسيا وأثينا وأنقرة . وأردف يقول انه تم الوصول ، نتيجة لذلك ، الى اتفاق — حيث المبدأ على تنشيط المحادثات على اساس المذكرة المؤرخة في ١٨ تشرين الاول / اكتوبر — ١٩٧١ ، بموجب صيغة اقترحتها الامم المتحدة وتنطبق على جميع من يعينهم الأمر ، غير أن بدء المحادثات قد تأخر بسبب بعض التطورات التي سبق للأمين العام ان أعلم بها المجلس والتي يمكن تدليلها فيما بعد . واستطرد يقول انه على اثر اتصالات جديدة مع جميع الاطراف ، قدم في ١٨ أيار/مايو مذكرات ذات صياغة متماثلة الى ممثلي تركيا وقبرص واليونان ، وانه في اليوم التالي جرى تسليم نسخ منها الى كل من رئيس جمهورية قبرص ونائبه والى السيدين دنيكتاش وكليريديس المتحدثين باسم الطائفتين في تلك المحادثات . وقد دعا الامين العام في مذكراته جميع الاطراف الى استئناف المحادثات بدون أي تأخير ، وأعرب عن فهمه ان جميع من يعينهم الأمر راغبون في ان تنل المحادثات قائمة على اساس تساوى مركز ممثلي الطائفتين ، وان تكون هذه المحادثات استطلاعية ومقتمرة على الحالة الداخلية في قبرص والمسائل الدستورية المتعلقة بها . وأشار الامين العام في تقريره الى انه بعد ان اعلمه الاطراف بموافقتهم على استئناف المحادثات ، طلب الى مثله الخاص اجراء الاتصالات اللازمة لتمام الترتيبات العملية لذلك .

٦٦٦ - وكذلك أنهى الامين العام الى المجلس انه بالنظر الى ازدياد التوتر السائد في قبرص زيادة كبيرة نتيجة لسلسلة من الأحداث السياسية ، فانه لم يمكن احراز أي تقدم في مسائل — انهاء المجابهة وحرية التنقل والتعاون الاقتصادي والتعجيل بتنشيط المحادثات بين الطائفتين . وقال ان استيراد الحكومة القبرصية للأسلحة في كانون الثاني /يناير كان من بين العوامل الرئيسية لازدياد التوتر ، غير ان الحكومة وافقت على خزن الأسلحة تحت اشراف قوة الأمم المتحدة لمراقبة السلم في قبرص فاستؤنفت على أثر ذلك محاولات تنشيط المحادثات بين الطائفتين . وذكر — ان هذه التطورات قد دلت مرة أخرى على عدم استقرار الحالة في الجزيرة ، وعلى ان التشكيك وعدم الثقة لا يزالان شديدين غير أن الطرفين تجنبنا الوصول في خلافهما الى حد الصراع .

٦٦٧ - وأعرب الأمين العام عن رأيه بأن اتفاق جميع من يعينهم الأمر على تنشيط المحادثات قد أتاح امكانيات جديدة للبحث عن تسوية ولكن لا تزال تعترض الطريق صعوبات عديدة . وأضاف انه يأمل في ان تدور المحادثات وفقا لروح الميثاق وقرارات المجلس وتسفر عن تخفيف التوتر وعودة الحالة العامة الى ممرتها الطبيعية .

٦٦٨ - وتعهد الأمين العام ، فيما يتعلق بالحالة المالية ، بأن يواصل بذل جهوده الرامية الى جعل تمويل عملية صيانة السلم مستندا الى أساس متين والى تصفية العجز . وبالنظر الى استمرار التوتر ، أوصى الأمين العام بتمديد ولاية القوة الى ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ .

٦٦٩ - وأصدر الأمين العام في ٨ حزيران / يونيه إضافة لتقريره (S/10664/Add.1) اعلم فيها المجلس بأن الاجتماع الافتتاحي للمحادثات بشكلها الجديد قد عقد في ذلك اليوم في نيقوسيا وانه قد حضر هذا الاجتماع شخصيا .

الفرع الرابع

النظر في المسألة في الجلستين ١٦٤٦ و ١٦٤٧
(١٥ حزيران / يونيه - ١٩٧٢)

٦٧٠ - في الجلسة ١٦٤٦ التي عقدها مجلس الأمن في ١٥ حزيران / يونيه ، ادرج المجلس تقرير الأمين العام (S/10664 و Corr.1 و Add.1) في جدول اعماله . ودُعي ممثلو قبرص وتركيا واليونان ، بناء على طلبهم ، للاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق الاقتراع .

٦٧١ - وقد أعرب الأمين العام ، في معرض بيانه لنتائج الزيارة التي قام بها مؤخرا لتركيا وقبرص واليونان ، عن أمله في أن يعتمد الأطراف ، حين تبدأ جلسات العمل في تلك المحادثات في تموز / يوليه ، الى معالجة المشاكل بتصميم وشعور بضرورة الاستعجال . وأضاف انه وان كان استئناف المحادثات يعتبر تطورا حميدا ، فان الحالة الحاضرة في قبرص تدعو الى القلق الشديد ، وان قلة الاتصال بين الطائفتين في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وارتبائهما الشديد احدهما بالآخر قد خلقا جوا من التوتر يعتبر خطيرا بالنظر الى وجود ذلك العدد الكبير من الأشخاص الذين يحملون السلاح والى الاطار الجغرافي السياسي الأوسع للمشكلة . ومضى يقول انه لا يجوز ، بالتالي ، ترك الحالة على ما هي عليه بل لابد من ايجاد وسيلة لمساعدة الأطراف على الوصول الى تسوية سلمية وعادلة ودائمة . واستطرد يقول ان المعنيين بالأمر من حكومات وأطراف قد أبدوا ، أثناء محادثاته في نيقوسيا وأنقرة وأثينا ، رغبتهم في مواصلة البحث عن حل سلمي . وأعرب عن أمله في ان يدعم المجلس جهود الرامية الى المساعدة في ايجاد ذلك الحل .

٦٧٢ - وأعلن الرئيس انه قد تم التمويل ، نتيجة لمفاوضات سابقة ، الى الاتفاق على مشروع القرار التالي (S/10699) :

* ان مجلس الأمن ،

* ان يلاحظ ان وجود قوة الامم المتحدة لميانة السلم في قبرص لا يزال في الظروف الحالية ضروريا اذا أريد ميانة السلم في الجزيرة الأمر الذي يتبين من تقرير الامين العام المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٧٢ (S/10664) ،

* وان يلاحظ ان الحكومة القبرصية قد وافقت ، بالنظر الى الأحوال السائدة في الجزيرة ، على انه من الضروري الابقاء على القوة الى ما بعد ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ،

* وان يحيط علما أيضا بالحالة السائدة في الجزيرة كما تتبين من التقرير ،

* ١ - يوكد من جديد قراراته ١٨٦ (١٩٦٤) ، المتخذ في ٤ آذار/مارس ، و ١٨٧ (١٩٦٤) ، المتخذ في ١٣ آذار/مارس ، و ١٩٢ (١٩٦٤) ، المتخذ في ٢٠ حزيران/يونيه ، و ١٩٣ (١٩٦٤) ، المتخذ في ٩ آب/اغسطس ، و ١٩٤ (١٩٦٤) ، المتخذ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ، و ١٩٨ (١٩٦٤) ، المتخذ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٤ ، و ٢٠١ (١٩٦٥) ، المتخذ في ١٩ آذار/مارس ، و ٢٠٦ (١٩٦٥) ، المتخذ في ١٥ حزيران/يونيه ، و ٢٠٧ (١٩٦٥) ، المتخذ في ١٠ آب/اغسطس ، و ٢١٩ (١٩٦٥) ، المتخذ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٥ ، و ٢٢٠ (١٩٦٦) ، المتخذ في ١٦ آذار/مارس ، و ٢٢٢ (١٩٦٦) ، المتخذ في ١٦ حزيران/يونيه ، و ٢٣١ (١٩٦٦) ، المتخذ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦ ، و ٢٣٨ (١٩٦٧) ، المتخذ في ١٩ حزيران/يونيه ، و ٢٤٤ (١٩٦٧) ، المتخذ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٧ ، و ٢٤٧ (١٩٦٨) ، المتخذ في ١٨ آذار/مارس ، و ٢٥٤ (١٩٦٨) ، المتخذ في ١٨ حزيران/يونيه ، و ٢٦١ (١٩٦٨) ، المتخذ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٨ ، و ٢٦٦ (١٩٦٩) ، المتخذ في ١٠ حزيران/يونيه ، و ٢٧٤ (١٩٦٩) ، المتخذ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ ، و ٢٨١ (١٩٧٠) ، المتخذ في ٩ حزيران/يونيه ، و ٢٩١ (١٩٧٠) ، المتخذ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ ، و ٢٩٣ (١٩٧١) ، المتخذ في ٢٦ أيار/مايو ، و ٣٠٥ (١٩٧١) ، المتخذ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١ ، واتفاقي الآراء اللذين أعرب عنهما الرئيس في الجلسة تين : ١١٤٣ المعقودة في ١١ آب/اغسطس ١٩٦٤ ، و ١٣٨٣ المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ ؛

* ٢ - ويحث الأطراف المعنيين على ان يظهروا أقصى قدر من الاعتدال وان يواصلوا ، ويعجلوا ، بذل الجهود التعاونية الصادقة لبلوغ أهداف مجلس الأمن بالاستفادة البناءة مما هو متوفر الآن من مناخ ملائم وفرص مواتية ؛

٣ - ويبدو مرة أخرى أجل مرابطة قوة الأمم المتحدة لميانة السلم في قبرص، المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤)، في قبرص، لفترة أخرى تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، أملاً أن يتم حتى ذلك الموعد احراز تقدم كاف في سبيل ايجاد حل نهائي على نحو يتيح سحب القوة أو خفض عدد ها بشكل ملموس.

قـــرار : في الجلسة ١٦٤٦ المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٢، اعتمد مجلس الامن مشروع القرار (S/10699) بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (الصين)، فصدر بموجب القرار ٣١٥ (١٩٧٢).

٦٧٣ - وقد أدلى ممثل قبرص ببيان بعد الاقتراع، فقال ان الزيارة التي قام بها الامين العام الى كل من نيقوسيا وأنقرة وأثينا كانت بادرة حكيمة تهدف الى تسوية الخلافات وتذليل العقبات. وأعرب عن رأيه بأن السياسة الرامية الى منع قيام أية اتصالات طبيعية بين الطائفتين على الصعيدين الاجتماعي والتجاري هي سياسة تضر ولا تفيد لأن من شأنها ادامة انعدام الثقة وروح الوفاق. وأردف يقول ان استثناءات المحادثات في شكلها الجديد يتيح فرصاً ملائمة وان حكومته ستفعل كل ما في وسعها لتأمين نجاحها، غير انه ينبغي ان تقترن هذه المحادثات بجهود يتضافر في بذلها جميع الأطراف لتشجيع قيام جو من الوفاق والثقة عن طريق الاتصال والاجتماع. وأكد بالتالي على وجوب احراز تقدم في مجال التعاون الاقتصادي، وانهاء المجابهة، وفك الاشتباك العسكري. وقال ان حكومته اتخذت سلسلة من التدابير الرامية الى تهدئة الخواطر وانها على استعداد لتنفيذ مقترحات قوة الامم المتحدة لميانة السلم في قبرص الرامية الى انهاء المجابهة. وذكر أن رئيس جمهورية قبرص اقترح فضلاً عن ذلك نزع السلاح في الجانبين وجمع قبرص منطقة مجردة من السلاح. ولا حائل ان القوة نجحت في ميانة السلم ولكن الجهود المبذولة في سبيل بناء السلم الدائم اكتنفتها الصعاب. وأعرب عن املة في ان تفسح المحادثات المستأنفة فرصاً جديدة لاقامة هيكل متين لدولة مستقلة واحدة مع ايلاء المراعاة اللازمة للمصالح المشروعة لجميع من يحضونهم الأمر، وكذلك لرفاه شعب قبرص بكامله.

٦٧٤ - وتكلم ممثل تركيا، فقال ان مباحثات الامين العام في أنقرة بشأن المسائل التي تهم الجميع قد تمت في جو بناء. وأعرب عن سروره لأن الفترة التي يتناولها التقرير كانت من اهم الفترات من زاوية وقوع الحوادث بين الطائفتين، ولكنه أعرب عن اسفه لقلّة التقدم نحو اعادة الأحوال الطبيعية ولكون الطائفة التركية لا تزال تعيش في أقصى احوال المشقة والحرمان. وأضاف يقول انه بالنظر الى كون حكومته مصممة على تشجيع الوصول الى حل سلمي، فقد شرعت، هي واليونان، في دراسة امكانية استثناءات المحادثات بين الطائفتين، ووافقت على الاقتراح الذي قدمه الامين العام في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧١. واستطرد قائلاً ان الجلسة الافتتاحية التي عقدت في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٢ كانت تطوراً ساراً، ولكن ذلك كان يمكن ان يحدث قبل أربعة اشهر لو لم تقم الحكومة القبرصية اليونانية باستيراد الأسلحة الى الجزيرة بصورة غير قانونية.

وذكر انه مهما كان النزاع السياسي القائم في قبرص صعبا ، فانه يمكن تحقيق نتائج ايجابية اذا عالج جميع الأطراف المشكلة بروح الوفاق وحسن النية . وأعرب عن امله في رؤية قبرص تتحول من جزيرة للصراع الطائفي الى نموذج للمجتمع ذي الطائفتين . وأكد للمجلس ان حكومته لن تألو جهدا في سبيل تحقيق هذه الأهداف .

٦٧٥ - وتكلم ممثل اليونان ، فقال ان مما يدعو الى الارتياح أن الأطراف اتفقوا على انه لا يمكن الوصول الى حل الا عن طريق التفاوض . وأضاف ان حكومته قد قبلت مذكرة الامين العام المؤرخة في ١٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧١ والتي تدعو الى بذل جهود جديدة لحل الناحية الدستورية للمشكلة ، وان اليونان ، تمشيا منها مع هذا الموقف ، قد قبلت أيضا الاقتراح الذي قدمه الامين العام في ١٨ أيار / مايو ١٩٧٢ . وأعرب عن رأيه بأن المرحلة الجديدة من المفاوضات تبشر بالخير ، كما أعرب عن أمله في ان يتوطد الهدوء في الجزيرة . وتعهد بأن تقدم حكومته مزيدا من التبرعات لتغطية نفقات قوة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في قبرص .

٦٧٦ - وتكلم ممثل بلجيكا ، فقال ان قوة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في قبرص قد اضطلعت بدورها في المحافظة على الهدوء في الجزيرة ، وان دورها في تهدئة الأمور كان بارزا في الفترة الأخيرة بصفة خاصة . وأعرب عن ارتياح وفده لحدثين سياسيين رئيسيين وقعوا في قبرص مؤخرا وهما : أولا ، الترتيبات المتعلقة بخزن الأسلحة المستوردة وثانيا ، انعقاد الجلسة الافتتاحية للمحادثات المنشطة . وأعرب عن امله في ان يتم ايجاد حل ضمن اطار نظام دستوري يضمن أمن كلا الطائفتين . وتطرق الى موضوع الحالة المالية لقوة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في قبرص ، فقال ان بلجيكا يدعشها أن لا يتبرع لتغطية نفقات القوة الا أربعة من أعضاء المجلس ، وانها ، فيما يخصها ، ستواصل التسرع ولكن لا ينبغي ان يؤخذ تبرعها على انه مسألة روتينية .

٦٧٧ - وتكلم ممثل الصين ، فأعرب عن أسفه لأن المسألة بقيت بدون حل طيلة هذه المدة . وقال انه يرى ان الخلاف بين الطائفتين قد نشأ بفعل التحريض المبريالي وان المشكلة برمتها مسألة موروثه من الحكم الاستعماري السابق ، ولذلك فانها لا يمكن ان تحل الا بإزالة التدخل المبريالي وبالتشاور ، على أساس المساواة ، بين الأطراف المعنيين . وتطرق الى موضوع قوة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في قبرص ، فقال ان للصين موقفا مبدئيا ولذلك فانها امتنعت عن الاقتراع . ومضى يقول ان الصين تؤيد شعب قبرص في كفاحه العادل من اجل حماية استقلاله وتأمل في ان يسوى خلافه بروح الصداقة المتبادلة .

٦٧٨ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأثنى على جهود الامين العام الدبلوماسية التي أفضت الى استئناف المحادثات بين الطائفتين ، وقال انه امكن الوصول الى هذه النتيجة بفضل ما اضطلع به جميع الأطراف المعنيين من عمل دؤوب وما أبدوه من تفهم . واستدرك يقول ان تنشيط هذه المحادثات ليس ، مع ذلك ، غاية في ذاتها ؛ كما انه لا ينبغي ان يصبح وجود القوة في قبرص بديلا للجهود الرامية الى بناء السلم . وأضاف ان الامم المتحدة تستطيع ان تساعد على المحافظة

على الهدوء ولكن الاطراف المعنيين هم وحدهم الذين يستطيعون الوصول الى تسوية دائمة . وقال ، فيما يتعلق بالحالة المالية ، ان حكومته ستواصل تبرعها لتغطية نفقات القوة ، غير ان الوقت قد حان لكي يقوم مزيد من الأعضاء بالتبرع لكي يصبح تمويل العملية مستندا الى أساس متين .

٦٧٩ - وتكلم ممثل اليابان ، فقال ان وفده قد اقترح تأييدا لتمديد ولاية قوة الامم المتحدة لعميانة السلم في قبرص ، ولكن على مضض ومع بعض التحفظ . وأضاف يقول انه مما يدعو الى الأسف ان التوتر بين الطائفتين وخطر المجابهة قد استمر ولم يحرز أى تقدم في موضوع انهاء المجابهة ، غير انه نلهرت هناك بعض العلائم المشجعة التي تجلت في رغبة الطائفتين في التعاون مع قوة الامم المتحدة لعميانة السلم في قبرص ، كما دل على ذلك الاتفاقى على اشراف القوة على الأسلحة المستوردة . واستدرك يقول ان اهم حدث كان ، مع ذلك ، هو استئناف المحادثات . وأعرب عن امله بلده في ان يمكن ، نتيجة لنجاح المحادثات ، تخفيض حجم القوة وتحقيق وفر مالي ملموس ، وبذلك يمكن تحويل القوة الى فريق مراقبين أو الى جهاز مشابه لعميانة السلم يكون صغير الحجم .

٦٨٠ - وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال انه وان كان وفده لم يتردد في الاقتراع تأييد القرار ، فقد فعل ذلك بدون شعور بالارتياح ، بالنظر لعدم احراز تقدم يذكر نحو عودة الحالة الطبيعية أو نحو حل المشكلة . وأعرب عن ارتياحه لاستئناف المحادثات بين الطائفتين ، وأمله في ان يتم ، بمجرد سير عجلة المفاوضات ، تحقيق تقدم نحو الحل . وقال ان الأمر يحتاج الى اعتدال وروح بناءة . وأعرب عن امله في ان يؤدى اشتراك الممثل الخاص في المحادثات الى اكسابها المزيد من النشاط والشعور بالاستعجال . وأضاف يقول ان وجود دولة قبرص المستقلة المتحدة سيكون افضل ضمانا لسكانها .

٦٨١ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الاتحاد السوفياتي يتتبع عن كثب تطورات الحالة في قبرص . وأشار في هذا الصدد الى البيان الذى ادى به ، في انقرة في ١١ نيسان / ابريل ١٩٧٢ ، رئيس مجلس رئاسة السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والذى أعلن فيه ان الاتحاد السوفياتي يعارض " الوحدة مع اليونان " (اينوسيس) ويؤيد حل المشكلة بالوسائل السلمية دون تدخل خارجي . وأضاف ان وفده يحيط علما مع الارتياح باستئناف المحادثات بين الطائفتين وبدور الامين العام في هذا الصدد . وأعرب عن امله ، بوصفه ممثل دولة مؤلفة من أكثر من ١٠٠ قومية وجماعة سلافية ينتظمها مجتمع قائم على الصداقة والأخوة تتمتع فيه جميع القوميات بحقوق متساوية ، في ان يتم انهاء العداء بين الاتراك واليونانيين في قبرص وتهيئة الاحوال اللازمة لتحقيق المساواة القومية والاحترام المتبادل والتعاون بين الطائفتين . ومضى يقول ان بقاء قوة الامم المتحدة مدة طويلة في الجزيرة ليس أمرا طبيعيا في الظروف الدولية الراهنة ، ولذلك ينبغي على المجلس ان يدرس امكانية تسوية المشكلة القبرصية بغية تحقيق سحب القوة . وادف يقول ان وفده لم يرق ، انطلاقا من هذا الفهم للأمر ، بمعارضة القرار الممدد لوجود القوة ، بالنظر لأن القرار يستند مرة أخرى الى احكام قرار مجلس الامم -

١٨٦ (١٩٦٤) المتخذ في ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ ، ويحتفظ بالمهام الراهنة للقوة وينظام تمويلها القائم على أساس التبرع الاختياري .

٦٨٢ - وفي الجلسة ١٦٤٧ المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ، تكلم ممثل الهند فقال ان التعاون الذي أبداه الأطراف مع الأمين العام من اجل استئناف المحادثات هو عامل يدعو إلى التفاؤل . وذكر انه ما يدعو الى الارتياح ان الحالة العسكرية ظلت هادئة وانه تحقق مزيد من التعاون مع قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ومع المشاريع الانمائية التي ترعاها الامم المتحدة . وأعرب عن امل الهند في ان يؤدي استئناف المحادثات الى زيادة تعزيز هذه الاتجاهات . وقال ان الوقت قد حان لكي يبحث شعب قبرص عن حلول لمشاكله بروح التوفيق . وأشار الى ان الهند تؤيد استقلال قبرص وسلامتها الإقليمية وترى ان اقامة العلاقات المنسجمة بين الطائفتين ضروري لحماية السلم في المنطقة .

٦٨٣ - وتكلم ممثل إيطاليا ، فقال ان وفده قد شعر بالارتياح للزيارة التي قام بها الأمين العام الى قبرص ولتتمكنه من اتخاذ الترتيبات لاستئناف المحادثات . وذكر انه اذا امكن الوصول ، في اطار السيفرة التي وضعتها الامم المتحدة ، الى نتيجة ايجابية ، فان ذلك سيعود بالفائدة على شعب قبرص وعلى جميع البلدان ، بالنظر لأنه سيمهد الطريق للتسوية النهائية للمشكلة القبرصية . وأضاف ان استيراد الأسلحة قد أخر عملية العودة الى الأحوال الطبيعية ، ولكن الحالة مستبعدة عليها الآن وهناك ما يحمل على الاعتقاد بأن الأطراف سينتهزون هذه الفرصة لنجاح المحادثات .

٦٨٤ - وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان وفده يعتبر المشكلة القبرصية مشكلة داخلية وأنه لا ينبغي حصول أية محاولة ، أثناء البحث عن حل ، لتغيير مركز الجزيرة بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة ، كما انه لا ينبغي ان يكون هناك اى تدخل من الخارج . وأضاف يقول انه بالنظر الى ان النزاع السياسي لن يحل بمجرد اعتماد قرار كل ستة اشهر ، فانه يتعين على المجلس ايجاد وسائل عملية لمساعدة الأطراف في ايجاد حل دائم وان تكن المسؤولية النهائية في هذا الصدد هي مسؤولية شعب قبرص .

٦٨٥ - وتكلم ممثل غينيا ، فقال ان المشكلة يجب ان تحل بالوسائل السلمية وعلى أساس الاستقلال والوحدة القومية . وأضاف ان حكومته سترفض أية محاولة لانتهاك سيادة قبرص أو لحل المسألة على اى نحو يخدم المصالح الخارجية . ومضى يقول انه ينبغي ايجاد طريقة لتأمين السحب التدريجي للقوات الأجنبية من الجزيرة . وأعرب عن امله في ان يحدث في نهاية فترة الأشهر الستة تغيير ايجابي في الأحوال السائدة .

٦٨٦ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فهناً الأمين العام والطرفين في المحادثات بين الطائفتين على جهودهم التي تنم عن حماسة سياسية والتي أفضت الى استئناف المحادثات . وناشد كلا الجانبين بذل قصارى جهودهما لحرار تقدم نحو التسوية . وأشار الى أن حوادث اطلاق النار قد تناقصت ولكن لم يحرز أى تقدم نحو عودة الأحوال الطبيعية ، ولا سيما في مواضيع انهاء المجابهة

وحرية التنقل والاقتصاد وتوطين الأشخاص المشردين . وأعرب عن أمله في ان يؤدي استئناف المحادثات الى اعادة الثقة اللازمة للاتفاق على التدابير المؤدية الى عودة الأحوال الطبيعية . وأضاف يقول ان قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قد حالت دون نشوب حرب أهلية جديدة ولكن ليس في وسع المجلس ان يمدد ولاية القوة الى ما لا نهاية ، ولذلك يتعين على الأطر ان يسرعوا في السير نحو التسوية . وأعرب عن أسفه لأن الكلفة التقديرية لتمديد ولاية القوة قد ازدادت بحوالي ٤٠٠ . ٠٠٠ دولار . وأبدى أمله في امكانية تحقيق تخفيض بالنظر الى انه ليس في وسع أية هيئة من هيئات الامم المتحدة ان تعمل على أساس العجز المستمر . وأعلن أن وفده يتعهد بدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام لارساء الحالة المالية للقوة على أساس متين .

٦٨٧ - وتكلم ممثل السودان ، فقال ان قبرص ينبغي ان تكون بلدا متحدا مستقلا . وأضاف ان وفده يعارض أى نوع من أنواع التدخل في شؤون قبرص ، ويأمل في ان تتوطد العلاقات بين الطائفتين وفي ان تتحقق أهداف الأمم المتحدة .

٦٨٨ - وتكلم ممثل باناما ، فأكد على ان لقبرص ، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة ، حقا في ان تحترم كدولة مستقلة دون اى انتقاص من سلامتها الإقليمية او سيادتها . وأعرب عن قلق وفده للوضع الذي قدمه الأمين العام للحالة السائدة هناك ، وعن أمله في ان يتمكن شعب قبرص قريبا من المتمتع بجميع الحقوق الأساسية التي يتطلع اليها جميع البشر .

٦٨٩ - وتكلم ممثل فرنسا ، فأشار الى ان وفده قد سبق له ان اعلن انه لا ينبغي اعتبار تمديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص عملا روتينيا بل يجب ان ترافقه تأكيدات واضحة بأن البحث جار للوصول الى حل . وأضاف يقول ان تطور الحالة يشير الى ان هذا النداء قد لقي استجابة ، ولذلك فهو يعرب عن اغتباطه للجهود التي بذلها كل من الحكومات الثلاث المعنية والأمين العام . واستعرض ممثل فرنسا الحوادث التي وقعت في الفترة المستعرضة ، ثم قال ان البحث عن حل ينبغي ان يستمر بدون أى تأخير . وذكر أن الخطوة الأولى اتخذت حين استؤنف المحادثات بين الطائفتين في نيقوسيا ، ولكن أى تأخير اضافي يمكن ان يشير أزمة جديدة . وأضاف يقول انه بالنظر الى المسؤوليات المترتبة على المجلس ، فانه يتعين عليه التأكد من عدم تفويت أية فرصة للوصول الى تسوية ولاقتناع الأطراف بالاهمية التي يعلقها المجلس على سير المحادثات قد ما .

٦٩٠ - وتكلم الرئيس بوصفه ممثل يوغوسلافيا ، فقال ان وجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قد حفظ السلم في قبرص ، ومع ان هذا السلم واه فان حفله يعد انجازا لا يستهان به . وذكر أن يوغوسلافيا قد مدت دائما ، وستواصل تقديم ، تأييدها الراسخ لجمهورية قبرص الحرة والمستقلة وذات السيادة وغير المنحازة ، التي هي عضو له حقوق متساوية مع سائر أعضاء الامم المتحدة ، وتأييدها الراسخ لوحدة تلك الجمهورية وسلامتها الإقليمية . وقال انه يتعين على المجلس ان يواصل دعم الجهود الرامية الى تسهيل عودة الأحوال الطبيعية والوصول بالتالي الى تسوية نهائية للمشكلة . وأكد على ان الأساس الوحيد الذي يمكن ان يقوم عليه الحل هو التفاهم المتبادل ، واتفاق شعب

قبرص كله بطاغيته ، والاعتراف بحق شعب قبرص في تقرير شؤونه الداخلية بدون ضغط من الخارج . وأعرب عن ارتياح وفده لاستئناف المحادثات وأكد على وجوب عدم الضن بأى جهد في سبيل تأمين نجاح هذه المحادثات ، بالنظر لأن هذا النجاح سيكون له اثر حميد على المنطقة برمتها . كما أعرب عن أمله في ان تسهم كل من تركيا واليونان أيضا ، بصورة ملموسة ، في تيسير حل المشاكل التي لا تزال تواجه قبرص . وأضاف ان وفده يتوقع ان يؤدي نجاح المحادثات الى تسهيل انهاء مهمة قوة الامم المتحدة في الجزيرة .

٦٩١ - وتكلم ممثل قبرص ، ممارسا حقه في الرد ، فقال ان لقبرص ، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة ، حقا أصيلا في السهر على أمنها القومي ، غير أن حكومتها وافقت ، حين أثيرت مسألة استيراد الأسلحة ، على اتخاذ ترتيبات مرضية بالتعاون مع الامم المتحدة . وأعرب عن أمله في ان تصبح قبرص همزة بين تركيا واليونان والعالم كله .

٦٩٢ - وتكلم ممثل تركيا ممارسا حقه في الرد أيضا ، فقال انه يشارك ممثل قبرص شعوره بالاستعجال فيما يتعلق بعودة الأحوال الطبيعية ، وأكد على ان الطائفة التركية هي الضحية الرئيسية للحالة الراهنة . وأعرب عن ارتياحه لاعتراف هذا العدد الكبير من أعضاء المجلس بأهمية استقلال قبرص واتفاقهم على ان قبرص ينبغي ان تصبح جسرا للسلام بين تركيا واليونان .

الفصل العاشر

بحث المسائل المتعلقة بأفريقيا التي هي قيد نظر مجلس الأمن
حاليا وتنفيذ قرارات المجلس المتصلة بها

- . -

الفرع الاول

طلب منظمة الوحدة الافريقية بشأن عقد
اجتماعات للمجلس في احدى العواصم الافريقية

١ - الرسائل الواردة الى المجلس وطلب عقد اجتماع له

٦٩٣ - أرسل الأمين التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٧١ (S/10272) أحال بها اليه نصوص عدد من القرارات التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الثامنة ، من بينها قرار عنوانه "عقد دورة خاصة في افريقيا المجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، تركز للمشاكل المتعلقة بانهاء الاستعارة". وقد أوصى هذا القرار بأن تتقدم منظمة الوحدة الافريقية ، عن طريق المجموعة الافريقية في الامم المتحدة ، بطلب بأن تعقد في اوائل عام ١٩٧٢ دورة خاصة لمجلس الأمن في افريقيا ، تركز ، على وجه الحصر ، للتدابير التي يلزم اتخاذها بغية تنفيذ مختلف قرارات الامم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بافريقيا .

٦٩٤ - وأرسل ممثل غينيا الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٣ كانون الاول / ديسمبر (S/10477) ، وجه فيها الى المجلس دعوة رسمية لعقد اجتماع في كوناكري وعرض ان تضع حكومته تحت تصرف المجلس جميع التسهيلات التقنية والعملية التي سيحتاج اليها في اجتماعاته وان تتحمل النفقات المتصلة بذلك .

٦٩٥ - وأرسل الأمين العام الى رئيس المجلس رسالة مؤرخة في ٢٩ كانون الاول / ديسمبر (S/10480) أحال بها اليه نص قرار الجمعية ٢٨٦٣ (د-٢٦) المتخذ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، ولفت نظره ، بصورة خاصة ، الى الفقرة ٢ منه التي تدعو مجلس الأمن الى النظر في طلب منظمة الوحدة الافريقية بشأن عقد اجتماعات للمجلس في احدى العواصم الافريقية .

٢ - النظر في المسألة في الجلسة ١٦٢٤ - ١٦٢٥ و (١١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢)

٦٩٦ - في الجلسة ١٦٢٤ التي عقدها مجلس الأمن في ١١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ ، أدرج المجلس في جدول أعماله بهذا عنوانه " طلب، منظمة الوحدة الافريقية بشأن اجتماعات للمجلس في احدى العواصم الافريقية " .

٦٩٧ - وتكلم رئيس المجلس ، فأعلن انه انجز مشاوراته الفردية مع اعضاء المجلس بشأن عقد اجتماعات للمجلس في احدى العواصم الافريقية . وقال ان أغلبية الاعضاء وافقوا ، أثناء هذه المشاورات ، على النقاط التالية : (أ) ان يقبل المجلس طلب منظمة الوحدة الافريقية عقد اجتماعات للمجلس في افريقيا في اوائل عام ١٩٧٢ ، ويفضل ان يكون ذلك في أواخر كانون الثاني /يناير واول شباط /فبراير ؛ (ب) ان يعقد المجلس اجتماعاته في عاصمة واحدة فقط ، وان لا تتجاوز الفترة المخصصة لاقامته في افريقيا سبعة أيام من أيام العمل ؛ (ج) ان تكون العاصمة المختارة عاصمة تتوفر لديها مواصلات جوية دولية عادية متواترة ، وامكانيات حسنة لتأمين الاتصالات الدولية البعيدة وفنادق مناسبة ؛ (د) انه يفضل اختيار مكان يكون فيه لأغلبية الاعضاء تمثيل دبلوماسي دائم ؛ (هـ) ان ينظر ، بالاضافة الى إمكان اختيار عاصمة أى من السنغال وزامبيا وغينيا مكانا لهذه الاجتماعات ، في إمكان عقدها في اديس ابابا ، التي هي مدينة تجمع بين توفر المرافق اللازمة للمؤتمرات ، وبين كونها المقر الرئيسي لكل من منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التابعة للأمم المتحدة . وأضاف رئيس المجلس ان الاستقصاءات الأولية أظهرت ان التسهيلات اللازمة للمؤتمرات ستكون متاحة في اديس ابابا بين ٢٤ كانون الثاني /يناير و٤ شباط /فبراير ، ومضى يقول ان الرأي قد اتفق ايضا ، فيما يتعلق بالترتيبات التي تتخذ بشأن الاجتماعات التي يعتزم عقدها في افريقيا ، على مراعاة ما يلي : (أ) ان تحصر الامانة العامة بشدة على ابقاء نفقات الخدمات الخاصة بالمؤتمرات في أدنى الحدود ؛ (ب) ان لا تستخدم كامل الخدمات الخاصة بالمؤتمرات بجميع اللغات . وذكر انه بالنظر الى ان طلب منظمة الوحدة الافريقية يمكن ان يؤدي الى ورود طلبات من المنظمات الاقليمية الاخرى في المستقبل بأن يعقد مجلس الأمن اجتماعات في مناطقها ، فسيكون من المفيد ان يقوم المجلس ، بموجب المادة ٢٩ من الميثاق والمادة ٢٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، بإنشاء لجنة لوضع مبادئ توجيهية عامة يمكن تطبيقها في جميع هذه الاحوال التي قد تنشأ في المستقبل . واقترح رئيس المجلس ان تجتمع اللجنة المذكورة فور انتهاء جلسة المجلس كيمبا يمكنهم ان تدرس جميع المسائل المتعلقة بزيارة المجلس المنتواة لافريقيا ، وان تقدم تقريرها في موعد اقصاه ١٤ كانون الثاني /يناير . وحث الرئيس المجلس على ان يقرر فور الموافقة من حيث المبدأ على طلب منظمة الوحدة الافريقية بأن يعقد المجلس اجتماعات في احدى العواصم الافريقية في اوائل عام ١٩٧٢ ، مع تفضيل عقدها في أواخر كانون الثاني /يناير واول شباط /فبراير وان ينشيء لجنة مؤلفة من جميع اعضاء مجلس الأمن .

٦٩٨ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة، فقال انه يحبذ، مبدئياً، فكرة عقد اجتماعات لمجلس الامن خارج نيويورك من حين لآخر، ولكنه يرى ان هناك عدة نقاط تتطلب مزيداً من الدراسة، ولذلك فهو يؤيد الاقتراح القائل بتحويل لجنة مؤلفة من جميع الاعضاء تقديم توصيات الى مجلس الأمن. وأضاف ان اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة قد قدرت تكاليف اجتماعات المجلس في احدى العواصم الافريقية بمبلغ يتراوح بين ١٥٠.٠٠٠ دولار و ٢٠٠.٠٠٠ دولار. وأردف قائلاً ان من الملائم، قبل ان يتخذ المجلس قراراً نهائياً، دراسة الأمر بالتفصيل، استناداً الى جدول مفصل للتكاليف المتوقعة، وتحديد دقيق لجميع الترتيبات العملية التي ستتخذ. وأشار ممثل الولايات المتحدة ايضاً الى ان أى وفد يود حضور مناقشات المجلس أثناء زيارته لافريقيا، ينبغي السماح له بذلك بدون أية قيود.

٦٩٩ - وتكلم ممثل السودان، فقال ان الجمعية العامة، حين قررت وجوب عقد دورة خاصة لمجلس الامن في افريقيا، دلت على ادراكها الصحيح للخطر الجارى الذى يهدد السلم العالمى والناسي عن الوجود الاستعماري في تلك القارة. وأضاف انه ينبغي العمل على جعل أعضاء المجلس يدركون بانفسهم هذا الخطر الذى يهدد السلم العالمى، بالنظر الى ان المجلس يضطلع بالمسؤولية الاولى عن المحافظة على السلم العالمى.

٧٠٠ - وتكلم ممثل الصين، فقال انه من الطبيعى ان يركز المجلس اهتمامه، في اجتماعاته في افريقيا، على المشاكل الهامة التي تواجه افريقيا، ولا سيما مسألة روديسيا الجنوبية، والجزائر المفروضة على روديسيا الجنوبية، ومسألة ناميبيا، ومسألة الفصل العنصرى 'أبرتهيد'، ومساندة الاستقلال القومى للشعوب الافريقية. وأضاف ان البلدان الاربعة المقترحة لتكون كائناً لا اجتماع المجلس كلها جديدة بالنظر، ولكن لوساكا وكوناكرى تعتبران مكانين مثاليين نسبياً. وأعرب عن موافقته على عقد الاجتماعات بين أواخر كانون الثانى /يناير وائل شباط /فبراير.

٧٠١ - وتكلم ممثل اليابان، فقال ان اليابان توافق، بصورة أساسية، على فكرة عقد اجتماعات لمجلس الامن في افريقيا. وأضاف ان من الضرورى اجراء الاستعدادات والدراسات الدقيقة لجميع النواحي العملية للأمر مثل ذلك الآثار المالية، وتسهيلات المؤتمرات والمواصلات، والفنادق، وبنود جدول الاعمال. وأردف قائلاً ان اليابان تحبذ فكرة انشاء فريق عامل لدراسة هذه المسائل.

٧٠٢ - وتكلم ممثل باناما، فقال ان بلده يحبذ فكرة عقد اجتماعات لمجلس الامن في افريقيا ويرى ان عقد اجتماعات لمجلس الامن في خارج المقر عمل سليم، وانه سينظر في امكانية عقد اجتماعات في العام القادم في مكان ما من امريكا اللاتينية. وأضاف قائلاً ان باناما تعرض، لهذا الغرض، عاصمتها لعقد هذه الاجتماعات.

٧٠٣ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، فقال ان اجتماعات المجلس في افريقيا ستتمكن من دراسة مشاكل ذات أهمية كبيرة لشعوب افريقيا، تتصل مباشرة بمشاكل انهاء الاستعمار في افريقيا. وأضاف ان هذه الاجتماعات ستفعل الكثير في سبيل تنشيط عمل المجلس،

وستتيح للمجلس الفرصة لكي يطلع ، بصورة أوثق ، على اهتمامات شعوب افريقيا وآمانها ، وستمكن المجلس من الاستماع بنفسه الى آراء الاشخاص الذين يمكنهم ان يزود والمجلس بمعلومات هامة ومفيدة من شأنها ان تزيد تفهمه لافريقيا الحديثة . ومضى فقال ان على المجلس ان يقوم ، فسي اجتماعاته في افريقيا ، بدراسة المشاكل العامة المتعلقة بالاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى . واستطرد قائلا انه ينبغي ان لا يغرب عن بال المجلس ان الامم المتحدة قد اعترفت بمبدأ مشروعية كفاح الشعوب من أجل تحريرها القومى واستقلالها ، وهو مبدأ أصبح قاعدة معترفا به . وذكر ان المهام الاساسية في هذا المجال هي القضاء على نظام الاقلية العنصرى في روديسيا الجنوبية ونقل السلطة فورا الى السيد الشرعى للبلد ، أى الشعب الزمبابوى ، وانهاء سياسة الفصل العنصرى اللانسانية في افريقيا الجنوبية ، وتحرير شعبي افريقيا الجنوبية وناميبيا من نير الاستعمار ، وانهاء الاستعمار البرتغالي . وأعلن انه يبرئ تعيين لجنة تحضيرية ولكنه يقترح تحديد مهلة زمنية وجيزة لاعمالها ، بحيث تضع اللجنة في اعتبارها ضرورة عقد دورة للمجلس في افريقيا وضرورة تجنب التأخير . وأضاف ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مستعد للذهاب الى أى من كوناكرى أو لوساكا ، وهما البلدان اللذان ذكرهما رئيس الجمعية في بيانه الافتتاحي .

٧٠٤ - وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال ان الوقت قد حان لعقد اجتماع للمجلس في افريقيا ، وهي قارة ينتمي اليها عدد كبير من الدول الاعضاء التي تساهم بقسط كبير في أعمال الامم المتحدة وتحتل مشاكلها مكانا هاما في جدول أعمال المجلس . وأضاف ان المشاكل المتعلقة بانتهاء الاستعمار وبالكفاح ضد الفصل العنصرى والتمييز العنصرى في افريقيا تتطلب اهتمام المجلس الكامل . وأردف يقول انه ليس هناك أى سبب يدعو الى ان تؤجل بدون مسوغ ، الاجتماعات الاولى التي يعقد هــ المجلس في افريقيا . ومضى يقول ان اجتماع المجلس هناك سيعتبر دليلا على توفر الارادة السياسية الجماعية ، وعلى ان المجلس مستعد لمعالجة المشاكل الافريقية في ارض افريقية .

٧٠٥ - وفي الجلسة ١٦٢٥ المنعقدة ايضا في ١١ كانون الثاني /يناير، تكلم ممثل الهند ، فأعلن ان قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار بأن يجتمع في افريقيا تفي اوائل عام ١٩٧٢ ، أمر سيؤكد من جديد اهتمام المجلس الشديد بالمشاكل الخاصة التي تعانيها افريقيا ، وأهمية هذه المشاكل من زاوية المحافظة على السلم والامن الدوليين . وأضاف انه يوافق على تكليف لجنة بوضع مبادئ توجيهية من أجل ايجاد سابقة ، ليس من الضروري ان تكون ثابتة ولا نهائية ، بل مجرد سبب يسترشد بها في العمل على عقد الاجتماعات الاخرى التي يعقدها المجلس خارج المقر . وناذى بتخفيف العبء المالى المترتب على الامم المتحدة مع ضمان توفير الملازم لحسن سير الاجتماعات . واستطرد يقول انه ينبغي ، قبل كل شيء ، اختيار مكان وزمان الاجتماعات بعناية ، بحيث يكون فسي ذلك تعبير عن وحدة افريقيا وتضامنها المتسمرين ازاء المشاكل التي ستكون موضع البحث .

٧٠٦ - وتكلم ممثل ايطاليا ، فقال ان بلده مستعد لتأييد الاقتراح الداعي الى عقد دورة قصيرة للمجلس في عاصمة افريقية ، ولكن مع بعض التحفظات . وأضاف انه ينبغي ، قبل اتخاذ القرار

بمفادرة المقر، ان تكون هناك فكرة واضحة عن كيفية حل عدد من المشاكل القانونية والتقنية، وكذلك وبصورة خاصة حل المشاكل المالية، وأردف قائلا انه ينبغي، بصورة خاصة، العمل على تمكين المجلس من مواجهة أية حالة مفاجئة قد تنشأ في العالم، وينبغي، في الوقت نفسه، ان تُكفل للمجلس في افريقيا نفس أحوال العمل المتوفرة في المقر. وذكر انه بالنظر الى حالة الامم المتحدة المالية المتدنية، فانه ينبغي عمل أقصى ما يمكن عمله لحصر تكلفة هذه الاجتماعات في حدود المصروفات الدنيا الضرورية. وأضاف ان نهاب المجلس الى افريقيا يجب ان يكون مشروطا بعدم تجاوز هذه الحدود. ورأى ان على اللجنة ايلاء أعلى الاولوية لوضع جدول أعمال اجتماعات المجلس في افريقيا. وأعرب عن شكه في ان يتسنى للجنة، اذا طلب منها ان تقدم تقريرها خلال ثلاثة ايام، ان توصي بمبادئ توجيهية عامة تصلح للتطبيق على جميع اجتماعات المجلس التي تعقد في خارج المقر. وقال ان من الأجدى في هذه المرحلة تركيز الاهتمام على المشاكل العملية المتعلقة بالدورة المعتدلة عقدتها في افريقيا.

٧٠٧ - وتكلم ممثل فرنسا، فقال ان بلده يقبل، عن طيب خاطر، مبدأ عقد اجتماعات لمجلس الامن في افريقيا، وسيساهم في المناقشات التي تدور من أجل إعمال هذا المبدأ. وأضاف انه يوافق على تعيين لجنة التحضير لهذه الاجتماعات ويؤكد على أهمية اتخاذ الاستعدادات الكافية لها، بالنظر الى نجاحها سيتوقف الى حد كبير على الأحوال التقنية والادارية والسياسية المحيطة بعقدتها.

٧٠٨ - وتكلم ممثل الأرجنتين، فقال ان معظم البلدان التي نالت استقلالها في السنوات الاخيرة هي من القارة الافريقية، وان العدد الاكبر من البلدان التي أصبحت اعضاء في الامم المتحدة من هذه القارة ايضا. وأضاف ان افريقيا هي القارة التي تواجه، مع شقيقتيها آسيا وامريكا اللاتينية، أكثر المشاكل في مجال الانماء الاقتصادي والتمتع بحياة الاستقلال الكامل العام. وأردف يقول ان من المنطقي ان تكون افريقيا مكان اول اجتماعات يعقدها مجلس الامن خارج المقر منذ عام ١٩٥١، لأن عقد هذه الاجتماعات في افريقيا ستتيح الفرصة لتدارس المشاكل الافريقية بصورة عامة ولا شعار بلدان هذه القارة بأن الهيئة التنفيذية العليا بالمنظمة على علم كامل بمشاكلها واهتمام بالغ بهذه المشاكل.

٧٠٩ - وتكلم ممثل بلجيكا، فقال ان بلده يقبل بمبدأ عقد دورة لمجلس الامن في افريقيا في عام ١٩٧٢ ويؤيد فكرة قيام فريق عامل تابع للمجلس بدراسة مختلف النواحي والمشاكل التي تطرحها هذه الدورة.

٧١٠ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، فقال انه يدرك أهمية المشاكل الافريقية بالنسبة للامم المتحدة، ويرغب في التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية في تحقيق طلبها المتعلق بعقد دورة لمجلس الامن في افريقيا، ولكنه يرى ان الامر ينطوي، مع ذلك، على مشاكل صعبة. وأوضح قائلا ان هناك مسألة تتعلق بمبدأ هو المبدأ الذي يقضي بأن تراعى

في تنظيم مجلس الامن ضرورة تمكينه من العمل باستمرار . وأضاف انه ينبغي ان يكون بوسع المجلس ان يعالج دائما الحالات الطارئة ، وان المجلس لا يمكن ان يصبح مشغولا عن العمل . وأردف يقول ان بعض الحوادث تتطلب عملا عاجلا وهذه مشكلة لا يمكن تجاهلها . ودعا الي وضع مبادئ توجيهية تسرى على عقد كل الاجتماعات التي تعقد خارج نيويورك ، وقال انه اذا ما أحسن وضع القواعد الاساسية التي توضع للدورة التي تعقد في افريقيا ، فانها ستصبح صالحة للتطبيق بصورة عامة . وذكر ان مسألة التمويل مسألة هامة ، وانه ينبغي لمجلس الامن ، بوصفه أكثر هيئات الامم المتحدة مسؤولية ، ان يتصرف على نحو يتناسب مع مقتضيات الشعور بالمسؤولية وان لا يبدد الاموال . ورأى انه لا ينبغي اتخاذ اي قرار بشأن عقد اجتماعات خارج المقر قبل ورود تقرير اللجنة المكلفة بدراسة المسألة .

٢١١ - وتكلم ممثل غينيا ، فقال ان وفده يؤيد فكرة انشاء لجنة لدراسة مختلف النواحي المتعلقة بعقد اجتماعات لمجلس الامن في افريقيا . وأضاف انه ، أية كانت النتائج التي تخلص اليها اللجنة ، فان غينيا تؤيد من جديد دعوتها لمجلس الامن ان يأتي الى كوناكري ، التي هي مقر كل من اللجنة الفرعية لتحرير افريقيا ، التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة التحرير التي يمثلها الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر ، وعاصمة بلد متاخم للمنطقة التي يتشبث بها البرتغال والتي تجرى فيها أعمال قمع دموية وتصدر منها تهديدات مستمرة لسلم وأمن غينيا وبلدان افريقية أخرى .

٢١٢ - وتكلم رئيس المجلس ، فدعا ، بموافقة المجلس ، ممثل المملكة العربية السعودية ، الى الاشتراك ، بناء على طلبه ، في المناقشة دون ان يكون له حق الاقتراع .

٢١٣ - وتكلم ممثل المملكة العربية السعودية ، فقال ان عقد دورة لمجلس الامن خارج نيويورك لا ينبغي ان يشكل سابقة الا اذا وافق من يطلب عقد دورة مماثلة اخرى ، بلدا كان ام مجموعة بلدان ، على دفع كامل النفقات . واقترح ان يساهم الاعضاء غير الدائمين في نفقات الاجتماعات المعقودة في افريقيا وفقا لاشتراكاتهم المقررة في الامم المتحدة ، وان توزع بقية التكاليف ، بصورة متناسبة ، بين هؤلاء الاعضاء والاعضاء الدائمين الخمسة . وأضاف ان هذا الاجتماع لا ينبغي ان يشكل سابقة ، فقد يتلوه طلب بعقد اجتماع آخر في آسيا أو في امريكا اللاتينية أو في الشرق الاوسط ، ولن يستطیع المجلس رفض مثل هذا الطلب . وأكد على ضرورة الوصول الى تفاهم بشأن الجانب المالي قبل الموافقة على عقد اجتماع خارج المقر .

قرارات : في الجلسة ١٦٢٥ التي عقدها مجلس الامن في ١١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ ، قرر المجلس ما يلي دون اعتراض : (أ) الموافقة ، من حيث المبدأ ، على طلب منظمة الوحدة الافريقية عقد اجتماعات في احدى العواصم الافريقية في اوائل عام ١٩٧٢ ؛ (ب) تفصيل عقد هذه الاجتماعات خلال الفترة ما بين ٢٠ كانون الثاني /يناير و ٢٠ شباط /فبراير ١٩٧٢ ؛ (ج) انشاء لجنة مؤلفة من جميع أعضاء مجلس الامن تدعى 'لجنة مجلس الامن المعنية باجتماعات المجلس التي تعقد خارج المقر'

وتكلف بدراسة المسألة من جميع نواحيها واعداد مبادئ توجيهية عامة يمكن تطبيقها في جميع الحالات المماثلة التي تنشأ في المستقبل .

٣ - تقرير مجلس الأمن المعنية باجتماعات المجلس التي تعقد خارج المقر

٧١٤ - وفي ١٨ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ ، قدمت لجنة مجلس الأمن المعنية باجتماعات المجلس التي تعقد خارج المقر تقريرها الى مجلس الامن (S/10514) . وكانت اللجنة قد عقدت ثمانية جلسات في الفترة الممتدة بين ١٢ و ١٨ كانون الثاني /يناير ، واتفق رأيها على السعي للوصول الى قرارات اجماعية بشأن جميع المسائل المعروضة عليها كما اتفق على انه اذا استحال عليها ذلك فان تقريرها يجب ان يأتي معبرا عن المواقف التي اتخذها جميع اعضائها . كما كان رأى اللجنة قد اتفق على ان تتبع الممارسة المعتادة فتغير رئاستها بالتناوب كل شهر ، كما هو الحال بالنسبة لرئاسة مجلس الامن ، وذلك اذا استمرت اعمالها الى ما بعد كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ ، كما هو متوقع بالنظر الى مشروع اللجنة في العمل على وضع مبادئ توجيهية عامة يمكن تطبيقها في المستقبل . وقد تناول التقرير ، في فصل منه ، المسائل الادارية والتقنية الى دستها اللجنة ، وتناول في فصل آخر المسائل القانونية والسياسية . وتضمن المرفق الاول للتقرير وثيقة عمل تتعلق بتقدير التكاليف ، وتضمن المرفق الثاني ورقة عمل تتعلق بالنواحي القانونية للترتيبات اللازمة لعقد اجتماعات مجلس الامن خارج المقر .

٧١٥ - وقد ذكرت اللجنة في تقريرها ان رئيسها أشار ، في جلستها الاولى ، الى ان رئيس مجلس الامن قدم الى كل من حكومات اثيوبيا وزامبيا والسنغال وفينيا ، التي عرضت ان تستضيف اجتماعات المجلس في افريقيا ، قائمة اسئلة بشأن التسهيلات المتاحة لاجتماع مجلس الامن في عاصمتها .

٧١٦ - وازافت اللجنة في تقريرها ان الامانة العامة زودتها ، بناء على طلبها ، ببيانات عن التمثيل الدبلوماسي الدائم الحالي لاعضاء مجلس الامن في الاماكن الاربعة المذكورة ، وعن عدد اجتماعات مجلس الامن المعقودة في السابق خارج المقر ، وعدد اجتماعات مجلس الامن التي كرسست في السنوات الماضية للمسائل المتعلقة بافريقيا .

٧١٧ - وأردفت اللجنة تقول ، فيما يتعلق بالمناقشة التي جرت بشأن الفترة الزمنية التي ينبغي ان يقضيها المجلس خارج المقر ، ان عدة ممثلين أكدوا على أهمية المبدأ الوارد في الفقرة ١ من المادة الثامنة والعشرين من الميثاق والقائل بأنه ، بالنظر الى مسؤولية مجلس الامن الاولى عن المحافظة على السلم والامن الدوليين ، فان المجلس يجب ان يُنظم على وجه يستطيع معه العمل

باستمرار . كما لفت هؤلاء الممثلون النظر الى أهمية تمكين جميع أعضاء الامم المتحدة من الوصول الى مجلس الامن بسرعة في جميع الاوقات ، والى امكانية حدوث حالات طارئة غير منتظرة من شأنها ارغام المجلس على العودة الى المقر على وجه الاستعجال ، والى أهمية تأمين نجاح اول اجتماعات يعقدها المجلس في عاصمة افريقية .

٧١٨ - وازافت اللجنة انها ، في ضوء جميع المعلومات التي توفرت لها بشأن النفقات المتوقعة والتسهيلات المتاحة في كل من العواصم الاربع المبحوثة ، قد قررت التوصية باديسابابا لتكون مكانا لاجتماعات المجلس على ان تعقد ابتداء من يوم الجمعة الموافق ٢٨ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ وان لا تمتد الى أبعد من يوم الجمعة الموافق ٤ شباط /فبراير ١٩٧٢ .

٧١٩ - واستطردت اللجنة تقول انها قررت كذلك توصية مجلس الامن بأن يطلب من الامين العام الدخول فورا في مفاوضات مع حكومة اثيوبيا بغية عقد اتفاق بشأن المؤتمر وفقا للمبادئ المحددة في وثيقة العمل .

٧٢٠ - وذكرت اللجنة انها توصلت ، فيما يتعلق بجدول الاعمال المؤقت لاجتماعات مجلس الامن التي تعقد في افريقيا ، الى اتفاق اجماعي على ان يصاغ جدول الاعمال المذكور بعبارات عامة الى درجة تسمح لجميع المشتركين بمعالجة أية مسألة من المسائل المتعلقة بافريقيا تكون معروضة على مجلس الامن تكون لها أهمية خاصة بالنسبة اليهم . وازافت ان عدة أعضاء أشاروا الى الرغبة التي أعربت عنها منظمة الوحدة الافريقية ، في قرارها الداعي الى عقد اجتماعات مجلس الامن المذكور ، بأن تخصص هذه الاجتماعات لمشاكل افريقية محددة ، وقد مواعدوا من الصيغ لدراستها . وقد توصلت اللجنة ، بعد مناقشات مستفيضة ومشاورات غير رسمية ، الى اتفاق عام في الرأي ادرجت نصه في مشروع القرار الذي أوصت مجلس الامن باعتماده .

٧٢١ - وانتقلت اللجنة الى مسألة اخرى طرحت هي الاجراءات التي ينبغي اتباعها فيما يتعلق بالطلبات التي ينتظر ورودها للتكلم امام المجلس . وذكرت اللجنة ان رأيها قد اتفق ، بعد مناقشة طويلة ، على توصية مجلس الامن بأن ينشيء ، اذا لزم ، لجنة فرعية مؤلفة من خمسة من اعضائه للنظر في أمر تجميع الدعوات التي ستوجه بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن ، ولتقديم توصيات بشأن هذه الدعوات .

٧٢٢ - وذكرت اللجنة في تقريرها انها قررت ان ترجي الى مرحلة تالية عملها المتعلق بنواحي اخرى من ولايتها ولا سيما عملها المتصل بطلب المجلس منها ان تسعى الى وضع مبادئ توجيهية عامة يمكن تطبيقها في جميع الحالات المماثلة التي قد تنشأ في المستقبل في اطار الفقرة ٣ من المادة الثامنة والعشرين من الميثاق .

٧٢٣ - وأفادت اللجنة انها اتعمدت بالاجماع توصياتها الى مجلس الامن ، بما فيها مشروع القرار التالي :

"ان مجلس الأمن ،

" وقد نظر ، بناء على دعوة من الجمعية العامة ، في طلب منظمة الوحدة الافريقية بشأن عقد اجتماعات للمجلس في احدى العواصم الافريقية (الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٢٨٦٣ (د-٢٦) (S/10480) ،

" وان تشير القرارات التي توصل اليها في جلسته ١٦٢٥ المعقودة في ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ ،

" وان يحيط علما ، مع الامتنان بعروض حكومات اثيوبيا وزامبيا والسنغال وغينيا ان تستضيف مجلس الامن في عواصمها ،

" وقد درس تقرير اللجنة المعنية باجتماعات المجلس التي تعقد خارج المقر (A/10514) ،

" وان يحيط علما ، بصورة خاصة ، بالبيانات المتعلقة بتقدير النفقات والمدرجة في المرفق الاول لتقرير اللجنة ،

" وان يأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي قدمتها اللجنة في الفصل السادس من تقريرها ،

" ١ - يقرر عقد اجتماعات في اديس ابابا ، تبدأ في يوم الجمعة الموافق ٢٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ وتنتهي في تاريخ اقصاه يوم الجمعة الموافق ٤ شباط / فبراير ١٩٧٢ وتخصص لـ :
' بحث المسائل المتعلقة بافريقيا التي هي قيد نظر مجلس الامن حاليا ، وتنفيذ قرارات المجلس المتصلة بها ' ؛

" ٢ - ويحرب عن امتنانه لحكومة اثيوبيا لاعلانها استعدادها لاستضافة اجتماعات مجلس الامن ولتقديم بعض التسهيلات دون ترتيب أية مصاريف على الامم المتحدة ؛

" ٣ - ويرجو الامين العام ان يدخل فوراً في مفاوضات مع حكومة اثيوبيا بخية عقد اتفاق بشأن المؤتمر وفقاً للمبادئ المحددة في المرفق الثاني لتقرير اللجنة " .

٤ - النظر في المسألة في الجلسة ١٦٢٦

(١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢)

٧٢٤ - نظر مجلس الامن في تقرير اللجنة المعنية باجتماعات المجلس التي تعقد خارج المقر (S/10514) في جلسته ١٦٢٦ المعقودة في ١٩ كانون الثاني / يناير .

قرارات : في الجلسة ١٦٢٦ المعقودة في ١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ ، اعتمد المجلس ، دون اعتراض ، التوصيات الواردة في النبذة ٢٩ من تقرير اللجنة (S/10514) ومشروع القرار الموصى به في النبذة ٣٠ منه ، باعتبارها تمثل اتفاقاً عاماً لأراء أعضاء المجلس . وقد اعتمد المجلس ، بالاجماع ، مشروع القرار المذكور ، فصدر بوصفه القرار ٣٠٨ (١٩٧٢) .

٧٢٥ - وبمناسبة اتخاذ المجلس لقراره ، أدلى ممثلو البلدان التالية ببيانات : فرنسا ، والولايات المتحدة ، والصين ، وإيطاليا ، والسودان ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وفينيا ، واليابان ، والهند . كما تكلم رئيس المجلس بوصفه ممثل الصومال .

الفرع الثاني

اجتماعات مجلس الأمن في اديس ابابا

في الفترة الممتدة من

٢٨ كانون الثاني / يناير الى ٤ شباط / فبراير ١٩٧٢

٧٢٦ - عقد مجلس الأمن ، وفقا لقراره ٣٠٨ (١٩٧٢) ، ١٣ جلسة - وهي الجلسات من ١٦٢٧ الى ١٦٣٩ - في اديس ابابا في الفترة الممتدة من ٢٨ كانون الثاني / يناير الى ٤ شباط / فبراير ١٩٧٢ . وكان جدول الاعمال المؤقت لهذه الجلسات ، حسب التوصية الواردة في القرار ٣٠٨ (١٩٧٢) ، هو " بحث المسائل المتعلقة بآفريقيا التي هي قيد النظر مجلس الامن حاليا ، وتنفيذ قرارات المجلس المتصلة بها " . وفي أثناء هذه الجلسات ، تلقى مجلس الامن رسائل من كل من رئيس جمهورية مصر ، ورئيسة وزراء الهند ، ورئيس جمهورية السودان ، ورئيس جمهورية يوفوسلافيا . وقد تلا الرئيس هذه الرسائل لكي تسجل في محاضر المجلس .

٧٢٧ - وفي الجلسة الاولى التي عقدها المجلس في اديس ابابا ، القى كل من امبراطور اثيوبيا ، صاحب الجلالة الامبراطورية هيللا سيلاسي الاول ، ورئيس جمهورية موريتانيا ، صاحب الفخامة مختار ولد دادا ، بوصفه رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الثامنة ، كلمة امام المجلس . واستمع المجلس ، في الجلسة نفسها ، الى كلمتين القاها الامين العام ، ووزير الدولة للشؤون الخارجية في الصومال متحدثا بوصفه رئيس المجلس .

٧٢٨ - وقد أعرب الامبراطور هيللا سيلاسي في كلمته عن سروره لقيام المجلس السنوات القليلة الماضية في الجنوب الافريقي قد أكدت ان اشتداد القمع يؤدي دوما الى اشتداد المقاومة من جانب الشعب الذي يتعرض للقمع ، فيوجد بذلك حالة مفعمة بالعنف ويثير تهديدا للمسلم . ومن ثم فان من واجب مجلس الامن ان يتخذ تدابير فعالة لازالة الخطر الذي يهدد السلم والامن العالميين بسبب الاستثمار والعنصرية ، فيخدم بذلك المصالح الدائمة للانسانية .

٧٢٩ - اما السيد ولد دادا ، فقد ذكر ان قرار مجلس الامن بأن يجتمع في افريقيا للبحث عن وسائل عملية لتنفيذ قراراته العديدة بشأن انهاء الاستعمار والفصل العنصري قد جاء في وقت مناسب ، بالنظر الى ان ابناء افريقيا بدأوا يشعرون بخيبة الامل لعدم احرار الامم المتحدة لأى تقدم في سبيل حل المشاكل الافريقية المختلفة الموكولة اليها . وأضاف انه ينبغي الاخذ بطريقة جديدة توضع على عاتق مجلس الامن ، ولا سيما اعضائه الدائمين ، مسؤولية الاشراف على التنفيذ الكامل

لقرارات المجلس . ففي حالة ناميبيا مثلا ، ينبغي تأليف لجنة من أعضاء مجلس الامن ، ولا سيما الدائمين منهم ، تقوم فورا ، بايجاد الطرق والوسائل التي تتيح الاضطلاع بادارة ذلك الاقليتين وايصاله الى الاستقلال .

٧٣٠ — واستطرد السيد ولد دادا فقال انه ينبغي كذلك على مجلس الامن الايفاء بمسؤوليات تجاه روديسيا . وأضاف انه بالنظر الى انتهاك ما سمي بمحاولات التسوية بين المملكة المتحدة ونظام الاقلية الحاكم في روديسيا الى الفشل ، فانه ينبغي على المجلس ان يعلن بطلان الاتفاق المعقودة بينهما . وذكر ان المملكة المتحدة ملزمة بالشروع في التفاوض مع الممثلين الحقيقيين لشعب زمبابوي الافريقي بغية تحقيق حكم الاغلبية في هذا الاقليم . وقال انه يجب على المجلس ان يواجه كذلك تحديات افريقيا الجنوبية والبرتغال لسلطته ، وان الوقت قد حان لوقف عضوية هذين البلدين في الامم المتحدة . وأوضح ان مثل هذا القرار سيميز بامكانية التطبيق الفوري ، وذلك على نقيض تطبيق الجزاءات الاقتصادية ، الذي هو الآن موضع تفسيرات عشوائية متضاربة . وأعرب عن أمله في ان يتمكن مجلس الامن من ايجاد حلول للاوضاع المحزنة المفروضة على ٣٠ مليوناً من الافريقيين والتي كانت الباعث للدعوة التي وجهها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الى مجلس الامن للاجتماع في افريقيا متمنيا له النجاح الكامل في مهمته .

٧٣١ — وأما الامين العام ، فقد ذكر في كلمته ان دورة مجلس الامن المنعقدة في افريقيا ليست حدثا تاريخيا بالنسبة لافريقيا فحسب ، بل بالنسبة للأمم المتحدة ايضا . فلأول مرة ، انتقل مجلس الامن ليكون بمقره من مسرح الاحداث حيث تُعاني الامم الفعلية من جراء الجروح التي لحقتها الاستعمار والحقتها العنصرية بكيان افريقيا السياسي . وأضاف ان المجلس قد لا يتمكن من شفاء هذه الجروح خلال اسبوع واحد ، ولكنه يستطيع وضع مخطط للشفاء وتعبئة القوى من جميع انحاء العالم للمساعدة على حل مشاكل افريقيا .

٧٣٢ — وأما رئيس المجلس ، فقد قال ان مجلس الامن ، بقبوله دعوى منظمة الوحدة الافريقية الى الاجتماع ، لا ينفذ فحسب مهمة هامة وفقا للفقرة ٣ من المادة الثامنة والعشرين من الميثاق بل يحقق ايضا التعاون مع المنظمات المنصوص عليها في المادة الثانية والخمسين منه للمساهمة في المحافظة على السلم . وأضاف ان المشاكل الافريقية التي سيعنى بها المجلس حاليا هي مشاكل تهدد ، بصورة مباشرة ، السلم في افريقيا ، ويمكنها ان تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . وأردف يقول ان مجلس الامن ، ان قرر الاجتماع في افريقيا ، سيتمكن من القاء نظرة جديدة على هذه المشاكل ومن الاستماع الى وجهات نظر قطاع أكثر من الرأي العام الافريقي . واسترسل قائلاً ان دورة المجلس هذه ، ستساعد ، بالاضافة الى ذلك ، على لفت نظر العالم الى الشرور المتولدة من العنصرية والاستعمار في الجنوب الافريقي ، وان المجلس سيستطيع ، بعد زيادة اتضاح المشاكل التي تهدد السلم الدولي ، ان يحدد التدابير اللازمة لحلها .

٧٣٣ - وفي جلسة المجلس ١٦٢٨ المعقودة في اليوم نفسه، لفت الرئيس النظر الى مذكرة صادرة من الامين العام (S/10600) بشأن القرارات التي اتخذتها ثلاث هيئات من هيئات الامم المتحدة بتعيين ممثلين لها للكلام امام المجلس في دورته المنعقدة في افريقيا، ثم دعا، بموافقة المجلس، ممثل اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري 'ابرتهايد'، ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ورئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا، الى الحضور. كما قام ايضا، بموافقة المجلس، بدعوة ممثلي اثيوبيا، واولندا، وتونس، والجمهورية الجزائرية المتحدة، وزامبيا، وزائير، والسنغال، وغانا، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، ومالاوي، ومصر، والمغرب، وموريس، وبناء على طلبهم، الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق الاقتراع.

٧٣٤ - وفي الجلسة نفسها، تكلم ممثل مصر، فقال ان بلده، الذي عانى من نظرية الإثارة يعرف جيدا ان الفلسفة العنصرية القائمة على فكرة "الشعب المختار" او على مبدأ "تفوق البيض" هي السبب الاساسي الكامن وراء الاعمال العدوانية في الجنوب الافريقي. و اضاف ان السلطات في افريقيا الجنوبية، وروديسيا، والاقليم التي يحتلها البرتغال، التي تعمل بالتعاون فيما بينها، وبمساندة المصالح الاقتصادية الاجنبية، قد لجأت الى العمليات العسكرية لسحق حركات التحرر المشروعة. وفي هذه الظروف، ينبغي ان تؤكد الامم المتحدة من جديد مشروعية الكفاح من أجل التحرر؛ وان تتخذ تدابير فعالية، وفقا للفصل السابع من الميثاق، لتأمين انسحاب افريقيا الجنوبية من اقليم ناميبيا ونقل السلطة الى شعب زيمبابوي بالاستناد الى مبدأ حكم الاغلبية. وقال انه ينبغي ايضا ان يفرض مجلس الامم جزاءات على حكومتي افريقيا الجنوبية والبرتغال اللتين رفضتا، مرارا وتكرارا، تنفيذ قرارات المجلس، منتهكتين بذلك المادة الخامسة والعشرين من الميثاق.

٧٣٥ - وتكلم ممثل زامبيا، فقال ان مقترحات المملكة المتحدة لاجراء تسوية في روديسيا الجنوبية قد أثارت سخط شعب زيمبابوي، وان المظاهرات التلقائية الموجهة ضد لجنة بيرس قد دلت بوضوح على رفضه الكامل لهذه المقترحات. و اضاف انه، بالنظر الى هذا الرفض، ينبغي على المجلس ان يطلب من المملكة المتحدة ان تستدعي لجنة بيرس، وان تعقد فوراً مؤتمراً دستورياً يمثل شعب زيمبابوي كله لتحديد مستقبل هذا الاقليم. و اردف يقول انه ينبغي على المجلس ان يمارس كذلك الاشراف المباشر الفعلي على اقليم ناميبيا، ريثما يمارس الشعب الناميبي في موعد قريب حقه في تقرير المصير، وان من المفيد التذكير، في هذا الصدد، بأن النجاح الذي أحرزه شعب اوفايمو في ناميبيا، يعتبر خطوة هامة في كفاحه من أجل الاستقلال. واستطرد يقول انه يجب على الامم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، وكذلك الدول الاعضاء فيها مواصلة تقديم كل مساعدة ممكنة لاولئك المكافحين ضد الفصل العنصري، ودعم حركة التحرير في الاقاليم التي يحتلها البرتغال. و اضاف انه ينبغي على حلفاء البرتغال في منظمة حلف شمال الاطلسي ان يكفوا عن تقديم المساعدة العسكرية للبرتغال، وهذه المساعدة التي يستخدمها هذا البلد ضد شعب الاقليم الواقعة تحت احتلاله.

٧٣٦ - وتكلم ممثل باكستان بوصفه رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، فقال ان الهيئات الرئيسية الثلاث للامم المتحدة ، وهي الجمعية العامة ومجلس الامن ومحكمة العدل الدولية ، قد أعلنت ان استمرار وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا غير قانوني ، وان افريقيا الجنوبية ملزمة بسحب ادارتها من هذا الاقليم . كما أكدت هذه الهيئات ايضا ان الامم المتحدة تضطلع بالمسؤولية واقعة على عاتق الامم المتحدة ، فان من واجبها العمل على أن لا تؤدي سياسة الفصل العنصري التي تطبقها افريقيا الجنوبية الى المساس بوحدة هذا الاقليم . وأردف يقول انه ينبغي على مجلس الامم المتحدة لناميبيا ان يدير الاقليم الى ان ينال استقلاله ، فيران فعالية هذا المجلس قد ضعفت الى درجة خطيرة لعدم حصوله على تأييد جميع أعضاء مجلس الامن الدائمين . وأشار الى ان الجمعية العامة قد رجحت من الامين العام ، بقرارها (٢٨٧١ د - ٢٦) ، ان يضطلع بمشاورات مع أعضاء مجلس الامن بغية زيادة فعالية مجلس الامم المتحدة لناميبيا . وأعرب عن أمله في ان يتمكن مجلس الامن خلال دورته الحالية في افريقيا ، من تزويد مجلس الامم المتحدة لناميبيا بالوسائل اللازمة لايفاءه بمسؤولياته ازاء هذا الاقليم ايفاء تاما . وبعد ان أشار الى ان حوالي ١٣ . ٠٠٠ عامل ناميبيني مزيون عن العمل منذ ستة اسابيع ، متخذين بذلك نظام توريد اليد العاملة بالمقاولة ، ذكر ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا قد طلب انهاء هذا النظام فورا كما طلب الى الشركات الاجنبية العاملة في الاقليم الكف عن تطبيقه . وأضاف ان اضراب العمال الناميبيين هو أول في النظام الظالم الذي اقامته افريقيا الجنوبية ، وانه يترتب على مجلس الامن ان يتخذ التدابير اللازمة للحيلولة دون سحق هذه الحركة . ومما يمكن لمجلس الامن فعله في المستقبل القريب ، ان يدعو الدول الاعضاء التمس لرعاياها مصالح اقتصادية او مالية في ناميبيا الى ان تطلب من رعاياها الكف عن اتباع نظام توريد اليد العاملة بالمقاولة ورفض الدخول في أى اتفاق مع افريقيا الجنوبية يهدف الى انهاء الاضراب . وقال ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا يتسنى ان يقوم مجلس الامن بدراسة مشكلة خطيرة أخرى ، هي نهب الموارد الطبيعية لناميبيا في ظل احتلال افريقيا الجنوبية غير الشرعي لهذا الاقليم . وختاما أعلن ممثل باكستان انه ، تمكينا للامم المتحدة من ايفاء مسؤولياتها ازاء ناميبيا ، ينبغي أن لا يتردد مجلس الامن في اتخاذ التدابير المناسبة وفقا للفصل السابع من الميثاق لا رغام افريقيا الجنوبية على سحب ادارتها وانهاء وجودها بالاقليم .

٧٣٧ - وتكلم ممثل ترينيداد وتوباغو بوصفه ممثل اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري 'أبرتهايد' ، فأشار الى ان مجلس الامن قد أعلن ، في قراره ١٨٢ (١٩٦٣) ، ان تسوية الحالة الناجمة عن تطبيق سياسة الفصل العنصري تتطلب التطبيق الكامل لحقوق الانسان على جميع سكان افريقيا الجنوبية ، بفض النظر عن العرق أو اللون أو المعتقد . وقال الممثل انه بدلا عن حدوث أى تحسن ، فان حالة السكان غير البيض شقت تردت بصورة تدريجية بسبب سن تشريعات ذات طابع قمعي متزايد . وأضاف ان اللجنة الخاصة قد أكدت مرارا وتكرارا ان المساعدة العسكرية لافريقيا الجنوبية لا تعمل الا على تعزيز قدرة الاوساط الحاكمة في هذا البلد على مواصلة سياستها القمعية . وأوضح انه على الرغم من مرور الزمن على صدور قرارات مجلس الامن ١٨١ (١٩٦٣) ، و ١٨٢ (١٩٦٣) ،

٢٨٢ (١٩٧٠) ، فان الانتهاكات لهذه القرارات مستمرة . وبين ان أعضاء الامم المتحدة ملزمون بقبول وتنفيذ قرارات المجلس الالزامية . وقال ان اللجنة الخاصة يهملها جدا ان لا تتلقى افريقيا الجنوبية مزيدا من المساعدات لتعزيز قدرتها العسكرية . ورأى ان المفيد في هذا الصدد التذكير بأن الجمعية العامة قد دعت مجلس الامن ، في قرارها ٢٧٧٥ (د - ٢٦) ، الى اتخاذ مجلس الامن تدابير اخرى بغية تأمين قيام الدول جميعا بتنفيذ قراره ٢٨٢ (١٩٧٠) بشأن الحظر المفروض على الاسلحة . وأضاف ان الجمعية العامة قد حثت ايضا مجلس الامن على النظر، على وجه الاستعجال ، في الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية بغية اتخاذ تدابير فعالة ، منها التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق .

٧٣٨ - وفي الجلسة ١٦٢٩ المعقودة في ٢٩ كانون الثاني /يناير، تكلم ممثل كينيا فقال ان المقترحات البريطانية المزعومة لاجراء تسوية مع نظام سميث غير الشرعي وما تلاها من تعيين لجنة بيرس لم تثر أى أمل لدى أغلبية شعب روديسيا الجنوبية . وأضاف ان اجراء استفتاء شعبي او انتخابات قومية ، باشراف الامم المتحدة ، امر كان سيفى ، بصورة مرضية ، بمتطلبات الحالة فسي روديسيا الجنوبية . وبالنظر الى انه من الواضح جدا ان بعثة بيرس لن تتمكن من الوصول الى نتائج مقبولة لدى شعب روديسيا الجنوبية ، فانه ينبغي لحكومة المملكة المتحدة ان تجد حجة حقيقية لمشاكل روديسيا الجنوبية . وبالإضافة الى ذلك ينبغي ، بمجرد الوصول الى تسوية ، ضمان تنفيذ هذه التسوية عن طريق وجود عسكري بريطاني في روديسيا الجنوبية .

٧٣٩ - وتابع ممثل ترينيداد وتوباغو كلامه ، فقال ان من الضروري ، تأميننا لحكم الاغلبية ، اعطاء الافريقيين حق التمثيل في المستويات العليا في روديسيا سواء في القوات المسلحة ام في المناصب المدنية الرئيسية . وأضاف انه يلزم عقد مؤتمر طاولة مستديرة برعاية الامم المتحدة يكلّف بوضع تسوية عادلة لمسألة روديسيا الجنوبية . ثم تطرق الى افريقيا الجنوبية ، فقال ان هذه الحكومة قد عمدت ، بغية تحلّيم عزلتها عن المجتمع العالمي ، الى عرض اجراء حوار مع الدول الافريقية الحرة . غير ان هذا العرض ليس صادقا بالنظر الى ان سلطات افريقيا الجنوبية قد رفضت باذراء جميع الحلول السلمية . وأضاف ان أى حوار لن يؤدي الا الى تعطيل حركة التحرير ، والى تشجيع سلطات افريقيا الجنوبية ، بالإضافة الى تشجيع البرتغال والنظام فير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية . وأوضح قائلا انه ينبغي لمجلس الامن في الحقيقة ، ان تدرس ، بصورة جدية ، امكانية التدخل المسلح ، وفقا لمواد الميثاق المتصلة بالموضوع ، بالنظر الى ان الحالة في ناميبيا تهدد ، بصورة خطيرة ، السلم والامن الدوليين . وأعلن ان كينيا تناشد ايضا حلفاء البرتغال في منظمة حلف شمال الاطلسي ان يكفوا عن مساعدة البرتغال عسكريا ، بالنظر الى ان هذه المساعدة تمكّن البرتغال من الاحتفاظ بأقاليمه في افريقيا .

٧٤٠ - وتكلم ممثل الكاميرون ، فقال ان افريقيا الجنوبية ، والنظام الحاكم في روديسيا الجنوبية ، والبرتغال قد تمكنوا ، نتيجة للمساعدة الضخمة المقدّمة اليهم ، من الاحتفاظ بقبضتهم على

الاقليم الافريقية . ولذلك ينبغي لمجلس الامن ان يقوم ، في دورته الحالية المعقودة في افريقيا ، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لكي يعيد الى شعب ناميبيا حقه في تقرير المصير ، وينتهي الفصل العنصرى في افريقيا الجنوبية والحكم الاستعمارى في الاقاليم الافريقية الواقعة تحت السيطرة البرتغالية . وأضاف ان من الضرورى في الوقت نفسه بذل الجهود من اجل الوصول الى تسوية في زمبابوى تتم بالتشاور مع ممثلي أغلبية سكان الاقليم .

٧٤١ - وتكلم ممثل الجمهورية التنزانية المتحدة بوصفه رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فأعلن ان الحالة الخطيرة القائمة في الجنوب الافريقي قد استمرت في التردى وأصبحت تشكل تهديدا للمسلم والا من الدولين . وأضاف ان ١٨ مليوناً من السكان في ذلك الجزء من افريقيا لا يزالون يعيشون تحت السيطرة الاجنبية ، محرومين من أبسط الحقوق الانسانية ، وان هذه الحالة قائمة بسبب المساعدات الاقتصادية والعسكرية الضخمة التي تمكنت الانظمة الحاكمة في الجنوب الافريقي من الحصول عليها . وذكر ان اللجنة الخاصة قد قدمت فعلاً عدداً من المقترحات المحددة لمواجهة هذه الحالة ، وانها ستحث المجلس مرة اخرى على توسيع نطاق الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية وذلك باعلان الزامية جميع التدابير الواردة في المصادرة الحادية والاربعين من الميثاق . وقال ان على المجلس كذلك ان ينظر ، بصورة جدية ، في امكانية فرض جزاءات على افريقيا الجنوبية والبرتغال ، وامكانية اتخاذ تدابير لمنع توريد الاسلحة الى البرتغال الذى يستخدم هذه الاسلحة ، ولا سيما الاسلحة الواردة من شركائه في منظمة حلف شمال الاطلسي ، لقمع حركات التحرير في الاقاليم الواقعة تحت احتلاله . وناشد المجلس ان يحث الدول كافة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين انهاء وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا فوراً ، فيمكن بذلك من التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) فيما يخص هذا الاقليم .

٧٤٢ - وتكلم ممثل السنغال ، فأشار الى ان العدد المتزايد من المشاكل الافريقية التي ينظر فيها مجلس الامن ، والتنفيذ البطيء لقرارات المجلس بشأن هذه المشاكل ، هما السبب الاساسي لطلب منظمة الوحدة الافريقية ان يجتمع مجلس الامن في افريقيا . فمثلاً ، ان عدوان البرتغال على الدول الافريقية وحرمان الاقاليم التي يحتلها من ممارسة حقه في تقرير المصير قد استمر ، على الرغم من الادانات القاطعة الصادرة من مجلس الامن والتي ورد آخرها في القرار ٣٠٢ (١٩٧١) المتخذ في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ . وقال ان مما سهل على البرتغال هذا التحدى العن الذي يلقيه من شركائه في منظمة حلف شمال الاطلسي ، ذلك الى البرتغال عاجز عن تحمل العبء المالي لحربه في غينيا (بيساو) ، وموزامبيق وانغولا غير انه في الوقت الذى يواصل فيه البرتغال تحديه لقرارات مجلس الامن ، تواصل حركات التحرير في الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية بذل جهودها من أجل التحرير والبناء . وأضاف انه تبذل ، في الجزء المر من غينيا (بيساو) جهود ترمي الى انهاء البلد ، وان انتخابات القومية تنظم هناك . وذكر ان الافريقيين يتوقعون من المجلس ان يقدم لحركات التحرير تأييده التام .

٧٤٣ - وتكلم ممثل الكونغو ، فقال ان الممثلين الافريقيين مضطرون الى تكرار اتهاماتهم وطلباتهم ، لأنه ، على الرغم من قرارات مجلس الامن العديدة ، فان الاحوال التي كانت قائمة من قبل ما زالت قائمة في الاقاليم الافريقية الواقعة تحت الاحتلال البرتغالي ، وفي ناميبيا ، وروديسيا الجنوبية ، وفريقيا الجنوبية . ولذلك ينبغي للمجلس ان يضاعف جهوده الرامية الى معالجة هذه الاحوال وان يتخذ التدابير اللازمة لتحرير الاقاليم التي تسيطر عليها الانظمة الاستعمارية - والعنصرية . وأعلن ان الكونغو سيقوم في هذا الصدد ، بتأييد الاقتراح الداعي الى انشاء صندوق خاص لدعم نشاطات حركات التحرير .

٧٤٤ - وتكلم ممثل المغرب ، فقال ان بلده يود ان يتخذ مجلس الامن تدابير عملية تمكّن من تحقيق أهداف قراراته المختلفة في الاقاليم الافريقية الواقعة تحت الحكم الاستعماري او التسي ترزح تحت نير أنظمة الاقليات العنصرية . وأضاف انه ينبغي على المجلس ايضا ان يعيد الاوضاع الشرعية بالعمل على قيام حكومة تمثل الاغلبية في زيمبابوي وتتمتع بكامل السلطات . وأعلن ان التحدى الذي يبسديه النظام الحاكم في افريقيا الجنوبية قد بلغ درجة أصبح يهدد معها السلامة اقليمية للدول الافريقية المجاورة . وناشد المجلس ان يضع فعلا حدا لسياسة التمييز التي تمارسها افريقيا الجنوبية وتمارسها البرتغال في افريقيا .

٧٤٥ - وفي الجلسة ١٦٣٠ المعقودة في ٣١ كانون الثاني /يناير ، دعا الرئيس ، بموافقة المجلس ، ممثل الجزائر ، بناء على طلبه ، (S/10601/Add.1) ومثلي بوروندي وليبيا بناء على طلبها (S/10601/Add.2) الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق الاقتراع . كما انه لفت النظر الى نص رسالة وردت من مثلي السودان والصومال وغينيا (S/10602/Rev.1) ، يرجون فيها دعوة عدد من الافراد ، ذكروا اسماءهم ، الى الكلام امام المجلس وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت . وبعد مناقشة اجرائية وجيزة اشترك فيها ممثلا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ورئيس المجلس ، وافق المجلس ، من حيث المبدأ ، على توجيه دعوات الى الاشخاص المذكورين في الرسالة ، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

٧٤٦ - وفي الجلسة نفسها ، تكلم ممثل زائير فقال ان أغلبية السكان الذين لا يزالون تحت السيطرة الاستعمارية ، والذين يبلغ عددهم ٢٨ مليوناً ، تعيش في الاقاليم الواقعة تحت الاحتلال البرتغالي . فقد منحت معظم الدول الاستعمارية الاخرى الاستقلال لمستعمراتها الافريقية السابقة ، ولكن البرتغال واصل تحديده لمقاصد الميثاق ومبادئه ولمختلف قرارات الامم المتحدة ، مدعياً ان مستعمراته الافريقية هي جزء لا يتجزأ من اقليمه . وزيادة على ذلك ، يتضح من الشكاوى المقدمة مؤخراً الى مجلس الامن ، ان البرتغال ذهب حتى الى حد مهاجمة اقاليم الدول الافريقية المستقلة المجاورة . وأضاف الممثل ان زائير تولي اهتماما خاصا لحركات التحرير في انغولا التي هي أحد الاقاليم الافريقية التي يحتلها البرتغال ، وانها كانت المبادرة الى التوفيق بين حركتي التحرير القائمتين في هذا الاقليم ، وهما الحركة الشعبية لتحرير انغولا والجبهة القومية لتحرير انغولا .

ونذكر ان هناك أكثر من ٦٠٠ . . . انفولي يعيشون في زائير ، مما يرتب على بلد ، عبثا اقتصاديا ثقيل جدا ، وليس هنا من مخرج الا ان يعترف البرتغال بحركة التحرير ويتفاوض مع قادتها على نقل السلطة الى ابناء هذه الاقاليم .

٧٤٧ — وتكلم ممثل أوغندا ، فقال ان المقصد الاساسي لدورة المجلس المعقودة في افريقيا هو اعتماد تدابير ترمي الى ترجمة قرارات الامم المتحدة بشأن انهاء الاستعمار والفصل العنصري الى افعال . فقد حان الوقت ، مثلا ، لكي تُنفذ قرارات مجلس الامن بشأن روديسيا الجنوبية تنفيذًا كاملا ، ولا سيما القرار ٢٨٨ (١٩٧٠) الذي يطلب الى المملكة المتحدة ان تتخذ تدابير فعالة لانهاء التمرد غير الشرعي الذي وقع في روديسيا الجنوبية ، الامر الذي يرتب على المملكة المتحدة ان تمارس سلطاتها بوصفها الدولة القائدة بالادارة ، وان تتخذ تدابير ترمي الى منح روديسيا الجنوبية دستورا مقبولا لدى أغلبية شعبها ، اما فيما يتعلق بناميبيا ، فانه ينبغي على مجلس الامن ان يتخذ تدابير فعلية لإعمال فتوى محكمة العدل الدولية التي أعلنت ان وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا وجود غير شرعي . وادف قائلا انه يجب اقامة الجهاز السياسي الذي يملكه شعب ناميبيا من الوصول الى الاستقلال عن طريق تقرير المصير . وكذلك ينبغي على المجلس ثني حلفاء البرتغال مع قمع حركات التحرير . وأضاف انه اذا لم تتغير السياسة العنصرية التي تتبعها افريقيا الجنوبية ، فان ذلك سيؤدي ، حتما ، الى مذبحه عنصرية ، ولذلك فانه يتحتم على المجلس ، المكلف بمهمة المحافظة على السلم والامن الدوليين ، ان يتخذ تدابير ترمي الى منع نشوب حرب عنصرية في الجنوب الافريقي .

٧٤٨ — وتكلم ممثل الجمهورية التنزانية المتحدة ، فقال انه ليس ثمة شك في ان شعب روديسيا الجنوبية قد رفض مقترحات التسوية التي قدمتها المملكة المتحدة . وأضاف ان الطريق المأمون الوحيد امام المملكة المتحدة هو سحب لجنة بيرس واتخاذ التدابير لنقل السلطة الى ممثلي أغلبية شعب روديسيا الجنوبية . وتطرق الى ناميبيا ، فقال ان على الامم المتحدة ان تتولى فور ادارة الاقليم وانه مما يليق بمجلس الامن ان يتخذ هذا القرار وهو مجتمع فوق ارض افريقية .

٧٤٩ — وتكلم ممثل الصين ، فقال ان الشعب الافريقي البطل لم يرضخ ابدا للاضطهاد الامبريالي والاستعماري ، وانه شن موجات متتالية من المقاومة ضد الغزو الامبريالي والحكم الاستعماري فكتب بذلك فصولا لامعة في تاريخ كفاح شعب العالم ضد الامبريالية والاستعمار . وأضاف ان الفترة التالية للحرب العالمية الثانية قد شهدت يقظة الوعي السياسي لدى الشعب الافريقي ، وتضاعف لم يسبق له مثيل لحركة الاستقلال القومي في القارة الافريقية ، فنالت مجموعة من البلدان الاستقلال ، الواحد تلو الآخر ، وهكذا فان افريقيا التي ظل الاستعماريون الغربيون ، زمنا طويلا يتجنسون عليها بتسميتها " القارة المظلمة " ، أصبحت اليوم معقلا اماميا يشهد كفاحا متأججا ضد الاستعمار . وقال ان الحالة الحاضرة في افريقيا طيبة جيدا ، فان البلدان التي نالت استقلالها تشن اليوم كفاحا متواصلا ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد ، وتبني اقتصادها الوطني وشقاقتها القومية ، وتحرز انتصارات مستمرة . وأشار الى ان عددا متزايدا من البلدان الافريقية تعزز وحدتها

في سبيل المناهضة المشتركة للعدوان والتخريب والسيطرة والتدخل والتعدي من جانب الامبريالية والامبريالية الاشتراكية والاستعمار والاستعمار الجديد . ونذكر ان البلدان الافريقية تضطلع بمسؤولية متزايدة الأهمية في الشؤون الدولية ، وان حركة التحرير القومي في افريقيا هي الآن في سبيلها الى الالتقاء بمشيلاتها في آسيا وامريكا اللاتينية بغية تكوين تيار قوى من الكفاح الثوري بسحق حكام الامبريالية الرجعي . وقال ان تطور الحالة في افريقيا برهان واضح على الاتجاه التاريخي الذي لا يقاوم في عالمنا الحاضر ، وهو رغبة البلدان في الاستقلال ورغبة الامم في التحرر ورغبة الشعوب في الثورة . وأضاف ان قوى الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد لم تسلم بهزيمتها في افريقيا وهي تحاول استعادة مركزها السابق ؛ كما ان الامبريالية الاشتراكية تتغلغل بنشاط في افريقيا وتحاول التنافس مع الاستعمار والاستعمار الجديد على مناطق النفوذ . وأردف يقول ان المناورات الماكرة والتخريبية التي تضطلع بها تلك القوى تشكل تهديدا خطيرا لاستقلال البلدان الافريقية وأمنها ؛ فان الامبريالية والاستعمارية والاستعمار الجديد تقدم المعونة للنظميين العنصريين - الأبيضين الحاكمين في افريقيا الجنوبية وروديسيا ، وكذلك للسلطات الاستعمارية البرتغالية ، بغية القيام بصورة مشتركة باخماد الكفاح الذين تشنه شعوب المنطقة الاصلية من أجل التحرر القومي والعمل على ادامة نهبها الاستعماري للجنوب الافريقي وتوجيه التهديدات العسكرية والاستفزازات المسلحة ضد البلدان الافريقية المستقلة المجاورة . وأردف يقول ان جميع هذه المشاكل هي مشاكل ملحة تواجهها افريقيا في الوقت الحاضر ، وان على الامم المتحدة ، وفقا لمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ، ان تؤيد قضية الشعوب الافريقية العادلة ، وسعيها الى مناهضة الامبريالية - والاستعمار والاستعمار الجديد والى نيل استقلالها القومي وحمايته . وأضاف ان الحكومة الصينية نادت بقوة بوضع حد فعلي للنادرات الماكرة من جانب الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد التي ترمي الى تقويض استقلال الشعوب الافريقية وسيادتها ، وبانهاء النظميين العنصريين الابيضين الحاكمين في افريقيا الجنوبية وروديسيا والحكم الاستعماري البرتغالي انهاء فوراً ، كيما يمكن لشعوب آازانيا وزمبابوي وناميبيا وانغولا وموزامبيق وفينزيا (بيساو) وغيرها نيل استقلالها القومي دون أى تدخل اجنبي .

٧٥٠ - وتكلم ممثل يوغوسلافيا ، فقال ان بلده جاهد ولا يزال يجاهد ، بالاشتراك مع البلدان غير المنحازة وفي إطار الامم المتحدة ، في سبيل تنفيذ مبادئ الميثاق في افريقيا ، بغية تخليص هذه القارة من شرور الاستعمار والتمييز العنصري والاحتلال الاجنبي . وأضاف ان المجتمع العالمي نفسه قد أفاد في الواقع من تحرر افريقيا ومن مساهمة زعمائها في خدمة قضية السلم العالمي ومن حرصهم على ابقاء قسم كبير من هذه القارة بمنأى عن تنافس الكتل السياسية . ومضى قائلاً انه تنبغي الإشارة ، في هذا الصدد ، الى ان المشاكل الافريقية المدرجة في جدول أعمال مجلس الامن ، جميعها تقريبا ، قد نشأت او تفاقم بفعل مؤثرات خارجية ، فان المصالح العسكرية الاستراتيجية وكذلك المصالح الاقتصادية لبعض الدول الاستعمارية هي السبب الاساسي الكامن وراء قيام هذه الدول بدعم النظام

العنصرى القائم في افريقيا الجنوبية وتأييد احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، ووراء الحالة القائمة فسي روديسيا الجنوبية ، واستمرار الحكم الاستعماري البرتغالي في الاقاليم الافريقية . واستطرد يقول ان هذه الانظمة العنصرية والاستعمارية تتلقى المعنونة من الاحتكاريين في بعض البلدان الصناعية الرئيسية . وبين ان الطابع العالمي للمشاكل الافريقية يفرض على مجلس الامن ان يتخذ تدابير فعالة لتأمين التنفيذ الكامل لقراراته المتعلقة بالمسائل الافريقية . وأردف يقول ان يوغوسلافيا تعتقد ان قرار المجلس بالاجماع في افريقيا هو دليل على تصميمه على مواصلة جهوده في هذا المجال الى ان تتحرر افريقيا من الاستعمار والعنصرية . وأضاف ان المجلس ، باجتماعه في افريقيا ، سيستفيد من ميزة الاستماع المباشر الى ممثلي افريقيا الحقيقيين . وأشار الى ان الامم المتحدة ، التي اعترفت منذ أمد طويل بشرعية حركة التحرير في الجنوب الافريقي ، تمنح الآن هذا الحركة تأييدا اضافيا بتسهيل اشتراكها في مناقشات مجلس الامن في اديس ابابا . ومضى فقال ان على مجلس الامن ، في الوقت نفسه ، ان يدرك انه على الرغم من الالتزامات المترتبة على الدول الاعضاء بموجب المادة الخامسة والعشرين من الميثاق ، فان بعض قراراته قد انتهك ، وانه أصبح عليه ان يطبق المبادئ الخامسة والعشرين والثانية والاربعين من الميثاق على الانظمة الاستعمارية والعنصرية الحاكمة في الجنوب الافريقي ، بالنظر الى ان اعمالها تشكل ، بلاشك ، تهديدا للسلم والامن الدوليين . وأضاف انه رغبة في تمكين مجلس الامن من ان يتابع فعلا وباستمرار تنفيذ قراراته المتعلقة بالمسائل الافريقية ، يصح النظر في وضع اجراءات جديدة مثل عقد الاجتماعات الدورية ، وارسال البعثات الى المناطق المعنية ، واستحداث اساليب جديدة لرفع التقارير ومراقبة سير الاحداث ، كما يمكن للمجلس ان يواصل تطوير الهيكل الراهن للتعاون بين منظمة الوحدة الافريقية ومختلف هيئات الامم المتحدة المعنية بالمشاكل الافريقية . واختتم قائلا ان الامم المتحدة يجب ان تصبح فعلا خيرا داة لتحقيق اهداف الشعوب الافريقية .

٧٥١ — وتكلم ممثل الأرجنتين ، فقال ان مسألة انتهاء الاستعمار تكمن وراء جميع القضايا الافريقية المدرجة في جدول اعمال مجلس الامن . وأضاف ان الاستعمار يعتبر مؤسسة وليدة الصدف أصبحت اليوم جديدة بالشجب والاستهجان ، الا ان هذه الحقيقة لم تصبح حقيقة مسلما بها الا بفضل كفاح شارك فيه بلده وبلدان امريكا اللاتينية الاخرى مشاركة فعالة . وأوضح ان بلدان امريكا اللاتينية كانت في طليعة الحركة المناهضة للاستعمار في السنوات الاولى للأمم المتحدة حين كان تكوينها مختلفا جدا عما هو عليه الآن . وأردف يقول ان موقف الأرجنتين المناهض للاستعمار لا يرجع الى ماضي الأرجنتين ومنشئها فحسب بل ايضا الى استمرار بقايا الاستعمار في اقليمها كما يتجلى ذلك في الاحتلال الاجنبي لجزر مالفيناس . وقال ان الأرجنتين تأسف لأن بعض الدول الاستعمارية لم تفهم حتى الآن الاطار التاريخي للعصر الحاضر . وأضاف ان الوفد الأرجنتيني يعتبر الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية في الجنوب الافريقي مفارقة تاريخية ، ويعتقد ان العلاقات الأخوية لا يمكن ان تقوم بين البرتغال والاقاليم الافريقية الا على اساس الاستقلال الكامل . وذكر ان الأرجنتين ، حرصت بعد فترة وجيزة من استقلالها على سن تدابير تشريعية لضمان الحرية الكاملة

لجميع الأشخاص الذين يعيشون في اقليمها ، وانها ، تمشيا مع التقاليد التي رسمتها هذه التدابير التشريعية ، دأبت على استنكار سياسة الفصل العنصرى وكل شكل آخر من أشكال التمييز . وأضاف ان الارجنتين قد أيدت كذلك تطبيق مبدئي تقرير المصير والتساوى في الحقوق تطبيقا تاما في اقليم روديسيا الجنوبية ، ونفذت قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن المتعلقة بهذا الاقليم . وأعلن ان الارجنتين لا يمكنها ان تتصور لمستقبل روديسيا شكلا آخر غير نيل الاستقلال الكامل القائم على حكم الاكثية . وأوضح ان موقف الارجنتين تجاه اقليم ناميبيا يتمشى مع القرارات العديدة الصادرة من مختلف هيئات الامم المتحدة ، وانها تعتبر وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا غير شرعي . واردف قائلا انه على الرغم من القرارات العديدة الصادرة من الامم المتحدة والفتوى الصادرة من محكمة العدل الدولية ، فان النتائج التي أمكن الوصول اليها حتى الآن لا تدعو الى التفاؤل بتاتا . واعلن ان الارجنتين ، التي لا تهدف الا الى ان تنال ناميبيا استقلالها الكامل وتحافظ على سلامتها الإقليمية ، على استعداد لمضاعفة جهودها في سبيل ايجاد حل يحقق هذا الهدف وان هذا هو السبب الذى دعا الوفد الارجنتيني الى ان يقوم في ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧١ ، وبعد التشاور مع الاعضاء الافريقيين في مجلس الامن ، بتقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/10376/Rev.1 .

٧٥٢ - وفي جلسة المجلس ١٦٣١ المعقودة في ٣١ كانون الثاني / يناير ، تكلم ممثل باناما فقال ان بلده يثني على ممارسة عقد اجتماعات للمجلس خارج المقر ، ويود ان ينظر المجلس في امكانية عقد اجتماع له في امريكا اللاتينية . وأضاف ان باناما ، تمشيا مع سياستها التقليدية القائمة على دعم جميع الجهود الرامية الى تحقيق التعاون الدولي ، اشتركت ، الى اقصى ما تسمح به مواردها ، مع منظمة الوحدة الافريقية في تحقيق الاهداف الإقليمية لهذه المنظمة . وذكر ان باناما عارضت دوما جميع المذاهب القائمة على التفوق العنصرى ، وشجبت دائما سياسات الفصل العنصرى التي تضر بمصالح الاكثريات القومية الكبرى المؤلفة من الافريقيين . واستطرد قائلا ان باناما أيدت كذلك شعب زمبابوى وأبناء الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية في كفا حهم من أجل اقرار حقهم في تقرير المصير ، كما أيدت ، فيما يتعلق بناميبيا ، اقتراح رئيس منظمة الوحدة الافريقية الداعي الى قيام لجنة مؤلفة من أعضاء مجلس الامن يتولي ادارة الاقليم والى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان النجاح في ذلك . وقال ان افريقيا الجنوبية تخطي* اذا حاولت الابقاء على الحالة الراهنة . وذكر ان باناما ، بالنظر الى اقتناعها الشديد بضرورة حل جميع المشاكل الناشئة عن الاستعمار عن طريق الجهود الدولية ، تؤيد كذلك الاشارة الى الحالة الناشئة عن وجود الولايات المتحدة في منطقة قناة باناما ، التي تشكل منطقة أجنبية في قلب اقليم باناما الخاضع لولايتها القومية . واسترسل قائلا ان باناما والولايات المتحدة اتفقتا في عام ١٩٦٤ على اصدار اعلان نوه بازالة اسباب النزاع ، ورغم ان خطر المجابهة العنيفة ازداد مع مرور الزمن ، الا ان باناما لا تزال تؤمن بأن المفاوضات الجارية في اطار القانون الدولي هي أنسب طريقة لحل هذه المشكلة .

٧٥٣ - وفي الجلسة نفسها ، تكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فقال ان دورة المجلس في افريقيا تتيح الفرصة لتكوين فكرة واضحة عن حقيقة واقع أولئك المسؤولين عن عدم تنفيذ قرارات مجلس الامن وقرارات الامم المتحدة الاخرى بشأن انتهاء الاستعمار . وأضاف ان البيانات التي أدلت بها الدول الافريقية امام المجلس قد زودت المجلس بمعلومات مفصلة ومقنعة جدا عن الكفاح ضد الاستعمار والعنصرية . ويبين ان الاتحاد السوفياتي قد سعى دائما ، مع غيره من الدول ، الى تنفيذ مبادئ الميثاق المتعلقة باستئصال الاستعمار والعنصرية في العالم . وقال ان من المعلوم جيدا ان الاتحاد السوفياتي ينتهج سياسة ثابتة ترمي الى انتهاء الاستعمار والعنصرية ، بكافة أشكالهما ومظاهريهما ، انتهاء تاما قاطعا وبلا قيد أو شرط ، كما ان شعوب العالم كله تعرف أيضا الدور البارز الذي اضطلع به الاتحاد السوفياتي ولا يزال يضطلع به ، في الكفاح من أجل التحرير القومي للشعوب المستعمرة . وأعلن انه لن يفلح احد في تشويه الموقف المبدئي الذي يقفه الاتحاد السوفياتي من المسائل المتعلقة بحركات التحرر القومي أو في التشكيك في أمر الدور البارز الذي اضطلع به الاتحاد السوفياتي ، ولا يزال يضطلع به ، في الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد ، أو في أمر الدور الذي اضطلع به الشعب السوفياتي في هزيمة أكثر القوى الامبريالية رجعية . وقال انه بناء على مبادرة الاتحاد السوفياتي ، اعتمدت الجمعية العامة اعلانها التاريخي بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وانه في السنوات التي أعقبت اعتماد هذا الاعلان ، احرز كفاح الشعوب المستعمرة من أجل التحرير القومي نجاحا ملموسا أدى الى ادخال ما يزيد عن ٣٠ دولة ذات سيادة في عضوية الامم المتحدة . واستطرد قائلا انه لا يزال هناك ، على الرغم من هذا النجاح ، معقل استعماري عنصري في الجنوب الافريقي يجري استخدامه كرأس جسر لشن هجمات مضادة ضد الدول الافريقية المستقلة . وأضاف ان أعمال الانظمة الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي تشكل تهديدا مباشرا للسلم والامن الدوليين ، الامر الذي اعترفت به مرارا وتكرارا قرارات الامم المتحدة ، كما ان هذه الانظمة تتعدى ، بأعمالها ، على اقليم الدول المستقلة المجاورة وعلى سيادتها ، وقد شجعت مجلس الامن هجماتها المسلحة . وأردف يقول انه قد أثبت في كثير من الاحيان انتقادات بشأن عدم فعالية قرارات المجلس ، غير ان المسؤولية الاساسية في هذا تقع على سياسة العرقلة التي تنتهجها بعض البلدان الاستعمارية ، ولا سيما تلك التي تقدم المساعدة للانظمة الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي . وأوضح ان هناك أمثلة عديدة لهذه المساعدة منها الاتفاق الذي عقد مؤخرا بين المملكة المتحدة والنظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية ، واستئصال تهديد الاسلحة البريطانية الى افريقيا الجنوبية ، وقرار الولايات المتحدة باستيراد ركاز الكروم من روديسيا الجنوبية ، والاتفاق المعقود بين الولايات المتحدة والبرتغال بشأن القواعد العسكرية في جزر الآزور وبشأن تقديم مساعدة عسكرية للبرتغال بمبلغ مجموعها ٥٠٠ مليون دولار تقريبا . وأشار الى ان الاتحاد السوفياتي قد أدان دائما الانظمة الاستعمارية والعنصرية كما شجب دائما المساعدة الاقتصادية والعسكرية التي تقدم لها ، كما عمد في الوقت نفسه ، الى تقديم كل مساعدة ممكنة لحركات التحرير القومي استنادا الى مبدأ أكدته الامم المتحدة مجددا هو المبدأ

القائل بأن للشعوب المستعمرة حقاً ، غير قابل للتصرف ، في الكفاح من أجل حريتها ، واستطرد يقول ان الاتحاد السوفياتي ساند أيضا جهود منظمة الوحدة الافريقية الرامية الى تحرير الاقاليم الافريقية التي لاتزال تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية . وبين ان المجلس سيتمكن خلال دورته الحالية المعقودة في احدى العواصم الافريقية ، من الاستماع الى صوت افريقيا الحقيقي ، وان هذا وحده أمر يبرر عقد هذه الدورة . وأضاف انه بعد أخذ قرارات المجلس السابقة بعين الاعتبار وبعد الاستماع الى بيانات ممثلي الشعب الافريقي ، ينبغي على المجلس ان يتخذ تدابير فعالة بغية القضاء التام على الاستعمار والعنصرية في افريقيا . أما فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية ، فـ ينبغي عليه ان يؤكد من جديد المبدأ القائل بأن أية تسوية يجب ان تقوم على مبدأ الاقتراع العام ونقل السلطات على أساس حكم الأغلبية . وفي هذا الصدد ، يجب على المجلس ايضا ان يؤمن التقيد الدقيق بالجزاءات المفروضة على نظام روديسيا الجنوبية غير الشرعي وان يشمل افريقيا الجنوبية بهـــــــذه الجزاءات وفقا للفصل السابع من الميثاق ، بغية ارغام النظام الحاكم فيها على الانسحاب عن سياسته العنصرية . وأردف قائلا انه يترتب على المجلس ايضا ان يتخذ تدابير دقيقة لانهاء وجود البرتغال في القارة الافريقية ، ووقف حربه الاستعمارية ضد شعوب أنغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) .

٧٥٤ - وتكلم ممثل اليابان ، فقال ان المشاغل التي ينظر فيها المجلس هامة من زاوية المحافظة على السلم والامن الدوليين ومن زاوية حقوق الانسان والحريات الاساسية ، كما انها تمس القيم الاخلاقية التي يؤيدها المجتمع الانساني قاطبة ، والتي تنتهك في الجنوب الافريقي . وأضاف ان اليابان تشارك البلدان الافريقية شعورها بالاشمزاز ازاء التمييز العنصري وتطالب بالقضاء عليه قضاء كاملا ، كما انها تؤيد حق الاقاليم الافريقية الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية في تقرير المصير والاستقلال . وأردف يقول ان أهم قرار اتخذته المجلس بشأن سياسات الفصل العنصري هو القرار الذي نص على حظر شحن الاسلحة الى افريقيا الجنوبية ، وان من الواجب التقيد بهذا القرار بدقة . وأعلن ان اليابان ، فيما يخصها ، سقد نفذت تنفيذ تاما جميع قرارات مجلس الامن المتعلقة بحظر شحن الاسلحة الى افريقيا الجنوبية التي لا توجد بينها وبين اليابان علاقات دبلوماسية . وتطرق الى سياسة افريقيا الجنوبية تجاه اقليم ناميبيا فقال انها تمثل أيضا انكارا لحق تقرير المصير . وأشار الى ترحيب اليابان بالفتوى الصادرة من محكمة العدل الدولية ، التي أكدت صحة القرار الذي اتخذته الامم المتحدة بانها انتداب افريقيا الجنوبية وبتولي المسؤولية المباشرة على الاقليم الى ان ينال استقلاله . وأعلن ان افريقيا الجنوبية ملزمة بالتقيد بقرارات مجلس الامن الصادرة في هذا الشأن . وأعرب عن أمل اليابان في ان يعترف البرتغال بضرورة منح حق تقرير المصير لاقليم أنغولا وموزامبيق وفينيا (بيساو) . وبين ان سياسة البرتغال في هذه الاقليم ليست مناقضة لمقاصد الميثاق ومبادئه فحسب بل انها تشكل أيضا تهديدا للسلامة الاقليمية للدول الافريقية المجاورة ولسيادتها . اما فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية ، فان اليابان ترى انه يمكن العثور على حل لمشاكلها وفقا لمبدأ حكم الاغلبية القائم على أساس الاقتراع العام ، كما ترى انه ليس من المحتمل ان تؤدي المقترحات التي تم الاتفاق عليها بين المملكة المتحدة والنظام الحاكم في روديسيا الجنوبية الى ضمان قيام

حكم الأغلبية هناك في المستقبل القريب، ولذلك فإنه يتعين على مجلس الأمن أن يعلن تحفظه إزاء هذه المقترحات، كما يتعين في هذه الأثناء تنفيذ الجزاءات الاقتصادية التي قررها المجلس لتنفيذها كاملاً.

٧٥٥ - وتكلم ممثل غينيا، فتلا على المجلس نص رسالة واردة من رئيس جمهورية غينيا أعرب فيها عن ثقته بأن مجلس الأمن سيتخذ تدابير فعالة لتأمين إزالة بؤر الحرب من القارة الأفريقية. وأضاف الرئيس الغيني أن هذه التدابير ضرورية لقرار حق أبناء الأقاليم الواقعة تحت الاحتلال البرتغالي وحق شعبي زمبابوي وناميبيا في تقرير المصير والاستقلال التام. وقال إن أبناء القارة الأفريقية يحثون الدورة الحالية لمجلس الأمن على العمل على تقوية قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) عن طريق تحديد موعد أقصى لتنفيذه تنفيذاً كاملاً. أما فيما يخص غينيا، فإن شعبها وحكومتها مصممون على تقديم كل مساعدة ممكنة لتحرير الشعوب التي لا تزال ترح تحت حكم الأنظمة الاستعمارية والعنصرية في أفريقيا. واختتم قائلاً إن غينيا مقتنعة أيضاً بأنه إذا اتحدت جميع الدول الأفريقية، فإن هزيمة الاستعمار في أفريقيا ستكون محققة.

٧٥٦ - وتكلم ممثل نيجيريا، فقال إنه على الرغم من القرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن، فإن المجلس لم يكن ذا تأثير حاسم في تسوية المشاكل الناجمة عن الاستعمار والعنصرية في الجنوب الأفريقي، ولذلك ينبغي على المجلس أن يمارس سلطته بصورة فعالة وفقاً لحكام الميثاق المتصلة بالموضوع. وأضاف أنه ما من شك في أنه لا تزال هناك في الجنوب الأفريقي حالة تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وقال إن هنالك، علاوة على ذلك، العنف الذي يمارسه البرتغال ضد السلامة الإقليمية لدول أفريقية مستقلة وضد سيادة تلك الدول؛ وهكذا فإن البلدان الأفريقية، بدلاً من أن تركز كل طاقاتها للنمو الاقتصادي، تجد نفسها مضطرة لتخصيص مواردها الشحيحة للدفاع عن نفسها ضد القوى الاستعمارية والعنصرية. ومضى يقول إنه يتعين على المجلس أن يتخذ تدابير فعالة لرفع أفريقيا الجنوبية على نيل سياسة الفصل العنصري التي تتبعها وعلى سحب إدارتها من ناميبيا؛ كما ينبغي على المجلس أن يحث البرتغال على إيجاد تسوية متفاوض عليها مع القوى القومية الأفريقية في الأقاليم التي يحتلها؛ وينبغي كذلك حث المملكة المتحدة على تقديم أقصى التعاون للمجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل العمل على فتح الطريق، بصورة عادلة ودائمة، أمام شعب ومبابوي للوصول إلى تقرير المصير والاستقلال.

٧٥٧ - وتكلم ممثل غانا، فأشار إلى أن القضية الأساسية في جميع المشاكل الأفريقية المعروضة على مجلس الأمن هي قضية العنصر وحقوق الإنسان. فعلى الرغم مما يُتظاهر به في أحيان كثيرة في الجنوب الأفريقي من التسامح والتقدم، هناك حقيقة واقعة هي أن البيض لا يزالون يتصرفون استناداً إلى الاعتبارات العنصرية وأنهم يحرمون السود من حقوق الإنسان الأساسية لأسباب عنصرية. وأضاف أن هذه الحالة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى نزاع عنصري، وأن هذا هو الخطر الذي دعــي مجلس الأمن إلى دركه، وأن تدارك هذه الحالة يقتضي من المجلس أن يتخذ تدابير فعالة ومنسقة

ضد افريقيا الجنوبية ، والبرتغال ، ونظام روديسيا الجنوبية غير الشرعي ، لان التدابير المنفردة أو الجزئية قد فشلت فعلا . واقترح ممثل غانا عددا من التدابير التي يمكن للمجلس أن يتخذها في هذا الشأن .

٧٥٨ — وتكلم ممثل الجزائر ، فقال ان جميع الجهود التي تبذلها الدول الافريقية لانماء مواردها ستظل معطلة اذا بقي أى جزء من القارة الافريقية تعاني من السيطرة الاستعمارية والعزل العنصرى والاستغلال الاقتصادى . وأوضح انه على الرغم من أن رأى العام العالمى قد شجب باستمرار سياستي الاستعمار والفصل العنصرى ، كما يتضح ذلك من القرارات العديدة التى أصدرتها الامم المتحدة ، فان التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي قد ظلت غير فعالة بسبب الدعم الذى يقدمه بعض أعضاء هذا المجتمع لافريقيا الجنوبية والبرتغال ولنظام روديسيا الجنوبية غير الشرعي . و اضاف قائلا انه نتيجة لهذا الدعم ، استطاع بلد صغير كالبرتغال أن يحافظ على حكمه الاستعمارى وأن يرتكب علاوة على ذلك ، أعمالا عدوانية ضد دول افريقية مستقلة . وأكد أنه ليس مما يجدى ان تتوصل الى اتفاق مرضع ايان سميث ، رئيس النظام غير الشرعي الحاكم فى روديسيا الجنوبية ، وان اى اتفاق مرضع لا بد وأن يكون لروديسيا الجنوبية . وأردف قائلا أنه من الغنى عن البيان ان الكفاح الذى تخوضه شعوب الجنوب الافريقي من اجل نيل حقوقها الانسانية الاساسية سيستمر بمساندة الدول الافريقية الاخرى . وقال ان شرعية هذا الكفاح ينبغي أن تحظى باعتراف مجلس الامن ، وان هذا الكفاح يجب ان تقدم له كل مساعدة ممكنة .

٧٥٩ — وتكلم ممثل السنغال ، فقال ان الكفاح الذى يخوضه الافريقيون ضد الانظمة الاستعمارية والعنصرية ينبغي أن ينال الدعم الدولى . وأضاف ان انشاء صندوق دولي يهدف الى تعزيز جهود حركات التحرير ، كما اقترح ذلك رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، هو اقتراح أتى فى أوانه بالنظر الى انه سيزود الامم المتحدة بالوسائل اللازمة لتنفيذ قراراتها . وأردف يقول ان السنغال سيؤيد اقتراحها آخر لمنظمة الوحدة الافريقية هو الاقتراح الداعى الى انشاء لجنة مكونة من أعضاء مجلس الامن تكلف بمهمة الاضطلاع بادارة ناميبيا وتطبيق التدابير التي تمكن هذا الاقليم من نيل سيادته واستقلاله الكاملين . وقال انه يجدر بالمجلس كذلك ان يحاول ان يوجد ، بدلا من الاتفاق البريطانى مع نظام ايان سميث اطارا جديدا يضمن حرية التعبير لجميع سكان روديسيا الجنوبية .

٧٦٠ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فأشار الى بيان ممثل باناما وقال ان الحالة فى منطقة قناة باناما لا تشبه في شيء الحالة الناجمة في روديسيا الجنوبية عن الاستعمار والعنصرية وسياسة انكار حق تقرير المصير وحقوق الانسان الاساسية الاخرى . ونبه الى أن ممثل باناما نفسه قد ذكر ان المفاوضات مستمرة من أجل حل الخلافات القائمة فى هذا الشأن بين باناما والولايات المتحدة . ثم اشار ممثل الولايات المتحدة الى ما جاء على السنة بعض المتكلمين بشأن مساعدة بلده للانظمة الاستعمارية والعنصرية فقال ان الولايات المتحدة ترفض هذه التهم رفضا قاطعا .

٧٦١ - وفي الجلسة ١٦٣٢ التي عقدها المجلس في ١ شباط / فبراير ، دعا الرئيس ، بموافقة المجلس ووفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، الأشخاص المذكورة اسماؤهم فـسـى الوثيقتين (S/10602/Rev.2, S/10604) ، بعد مراعاة التعديلات التي ادخلت على نصهما شفويا ، الى الادلاء ببياناتهم .

٧٦٢ - وتكلم ممثل ليبيريا ، فقال ان افريقيا الجنوبية والبرتغال واصلا تحديهما بالنظر الى ان المجلس لم يتخذ التدابير الفعالة اللازمة ضد هاتين الدولتين ، ولذلك ينبغي على المجلس ان يبادر ، دون رضوخ لاية قوى خارجية ، الى ازالة التحدى الذى تواجهه سلطته . وأضاف أنه يتعين على المجلس ، في الوقت نفسه ، ان يتولى ادارة ناميبيا ، وان يتخذ ، وفقا للفقرة ٥ من المادة الثانية من الميثاق ، التدابير اللازمة لا رغام افريقيا الجنوبية على ايفاء التزاماتها بشأن ناميبيا . وفيما يتعلق بروديسيا الجنوبية دعا الى عقد استفتاء مشمول برعاية دولية ، وقال ان من الافضل ان يكون خاضعا لشراف لجنة يعينها مجلس الامن . وذكر ان عقد هذا الاستفتاء أمر من شأنه أن يتيح التحقق مما اذا كانت شروط التسوية الانجليزية - الروديسية مقبولة لدى جميع سكان روديسيا الجنوبية .

٧٦٣ - وتكلم السيد البديوى ، وهو اول الافراد الذين استمع اليهم المجلس وفقا للمادة ٣٩ ، فذكر ان لجنة التنسيق لتحرير افريقيا التي يرأسها هي لجنة أنشأتها منظمة الوحدة الافريقية لتنسيق المساعدات المقدمة لكفاح التحرير . وناشد مجلس الامن ان يطلب صراحة ، من جميع الدول الاعضاء ، ولا سيما الدول الكبرى ، ان تحجب عن الانظمة الاستعمارية والعنصرية أى عون مباشر أو غير مباشر يمكن ان يستخدم لقمع حركات التحرير القوي . وقال أنه يجب أيضا دعوة جميع البلدان الى منح حركات التحرير التي اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية كل مساعدة معنوية ومادية ممكنة . وأردف قائلا ان على المجلس ان يؤكد كذلك ان أية تسوية للمسائل التى هي قيد نظر المجلس حاليا ، ينبغي أن تتحقق بالتفاوض مع ممثلي حركات التحرر القومي . واختتم كلمته قائلا ان اللجنة طلبت منه أن يدعو مجلس الامن الى ارسال بعثة الى المناطق المحررة فسي غينيا (بيساو) وهوزامبيق وانغولا .

٧٦٤ - وتكلم السيد كابرال ، فقال ان المجتمع التعدد العناصر الذى يزعم البرتغال وجوده لا يمثل فى الحقيقة سوى محاولة سافرة لادامة سيطرته الاستعمارية . وذكر ان البرتغال ، وهو دولة ضعيفة عسكريا ، قد تمكّن من المحافظة على سيطرته بفضل الدعم الذى يلقاه من حلفائه ، وانه اصبح من الضروري لذلك ان تقدم الامم المتحدة دعما الكامل لحركة التحرير ، وان تعترف بهزبه ، أى الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر ، بوصفه الممثل الشرعي الوحيد لشعب غينيا وجزر الرأس الأخضر . وأضاف ان المجلس يمكن أن يساعد على ذلك عن طريق تحديد موعد ينسحب فيه البرتغال من الاقاليم الافريقية . وأكد ضرورة دخول البرتغال في مفاوضات مع ممثلي حركة التحرر القومي ، تحقيقا لهذه الغاية ؛

٧٦٥ - وتكلم السيد لوفولو ، فقال ان البرتغال يتلقى ، بالنظر الى الامة الاستراتيجية للاقاليم الافريقية التي يحتلها ، مساعدة عسكرية من حلفاء في منظمة حلف شمال الاطلسي . وأضاف ان القرار الذي اتخذته مؤخرا وزارة خارجية الولايات المتحدة بان تفتح للبرتغال اعتمادا ائتمانيا قدره ٤٠٠ مليون دولار مقابل تجديد الاتفاق المتعلق بالقاعدة الامريكية في لاس-باس ، يعتبر مثالا آخر على هذه المساعدة . وذكر ان مساعدة الولايات المتحدة للبرتغال ليست من قبيل الصدفة ان أن قمعها لحركة التحرر في الهند الصينية مماثل لمحاولات البرتغال الرامية الى قمع حركات التحرر القومي في انغولا وموزامبيق وغيينيا (بيساو) . ومضى السيد لوفولو فقال ان حركة التحرر القومي في انغولا (الحركة الشعبية لتحرير انغولا) ، التي يمثلها هو ، وكذلك حركتا التحرر القومي في غينيا (بيساو) وموزامبيق ، قد أحرزت ، رغم هذا القمع ، تقدما في كفاحها ضد الاستعمار البرتغالي . واستطرد يقول انه اذا كان البرتغال يهتم باقرار السلم في هذه الاقاليم ، فان عليه ان يبدأ مفاوضات مع الممثل الحقيقي لشعب انغولا ، وهو الحركة الشعبية لتحرير انغولا .

٧٦٦ - وتكلم السيد دوس سانتوس ، فقال ان رقعة القتال الدائر تحت لواء حركة التحرر القومي في موزامبيق اصبحت تشمل اكثر من ثلث مساحة البلد ، وان المناطق المحررة تتسع باستمرار . وأضاف ان الاستعماريين البرتغاليين يبذلون قصارا هم لمنع امتداد حركة التحرير الى مقاطعة 'تيته' حيث يبنون سدا كبيرا بمساعدة افريقيا الجنوبية وبعض بلدان أوروبا الغربية ، ولكن الجبهة القومية لتحرير موزامبيق أحرزت تقدما هناك ، وأصبحت قواتها لا تبعد عن منطقة الاشغال البضعة كيلومترات . وأردف يقول ان حركة التحرر القومي تضطلع ، الى جانب اعمالها العسكرية ضد القوات المسلحة للمستعمرات البرتغالية ، بأعمال إنمائية واسعة في المناطق المحررة مثال ذلك اعمالها في ميادين التعليم والطلب والزراعة . وقال ان ذلك أدعى الى الامتناع عن تزويد البرتغال بأيّة مساعدة عسكرية كانت أم اقتصادية ، بالنظر الى ان مثل هذه المساعدات لن تؤدي الا الى تمكينه من مواصلة قمع حركة التحرر القومي في المنطقة التي لا يزال يحتلها .

٧٦٧ - وفي الجلسة ١٦٣٣ المعقودة في اليوم نفسه ، قرر المجلس ، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، توجيه دعوة الى السيد جوني ادواردو ، بناء على الطلب الوارد في الوثيقة (S/10605) .

٧٦٨ - وفي الجلسة نفسها ، تكلم ممثل الجمهورية العربية الليبية فقال ان لجنة التنسيق لتحرير افريقيا قد اجتمعت ، بناء على دعوة من بلده ، في كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ في بنغازي ، وان بلده جدد ، في تلك المناسبة تأييده الكامل لجميع حركات التحرير في مختلف الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الأجنبية . وأضاف ان ليبيا تكرر القول بأن أي قرار يتخذه المجلس سيكون خاليا من كل معنى ما لم يقتزن بتدابير فعالة لتحقيق تنفيذ الكامل . وقال ان الدول الكبرى تقع على عاتقها ، وان عليها أن تتخلى عن سياسة تقسيم العالم الى مناطق نفوذ وان تعتمد ، بدلا عن ذلك ، الى تقديم الدعم الكامل لمحاولات تنفيذ قرارات المجلس .

٧٦٩ — وبعد ذلك استأنف المجلس الاستماع الى بيانات من عدة أفراد للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

٧٧٠ — فتكلم السيد موشيهانج ، فأشار الى انه ليس اول ممثل للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية يتكلم امام المجلس . وقال ان بعض البلدان الرئيسية المتاجرة مع افريقيا الجنوبية استمرت تقدم لهذه الدولة مساعدة عسكرية تمكنها من قمع الافريقيين في ناميبيا وتوفير الحماية للاستثمارات الاجنبية فيها . وذكر انه بالرغم من اعراب الولايات المتحدة عن استعدادها لتطبيق قرار مجلس الامن ٢٨٣ (١٩٧٠) فان الشركات الامريكية تواصل مشاركتها في استغلال ثروة ناميبيا القومية . وأردف قائلا ان العمال الافريقيين في ناميبيا قد هبوا يطالبون بانسحاب افريقيا الجنوبية من اقليم ناميبيا ، وان الشركات الاجنبية العاملة في ناميبيا انما تتجاوز بالاستمرار في العمل هناك وعليها ان تتحمل العواقب . وأشار الى ان الحكومة الافريقية الجنوبية قد اعترفت بوجود ثورة مسلحة في ناميبيا بل انها ذهبت الى حد تهديد الدول الافريقية المستقلة بالقيام بعمل عسكري ضدها . ورأى ان على المجلس ، في هذه الظروف ، ان يتخذ التدابير اللازمة للفصل السابع من الميثاق ، وان يعزز مجلس الامم المتحدة لناميبيا بغية تسكين من ايفاء مسؤولياته بشأن اعداد ناميبيا للاستقلال .

٧٧١ — وتكلم السيد حماد ازريبي فاقتبس من نص رسالة وجهها الى مجلس الامم رئيس حزبه السيد ن . سيتولى ، المسجون لمعارضته نظام سميث . وقد أكد رئيس اتحاد زмбаوى الافريقي الوطني في رسالته ان شعب زмбаوى قد رفض التسوية المزعومة بين المملكة المتحدة ونظام سميث غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية ، وحث على سحب لجنة بيرس . ثم ذكر المتكلم ان هذا الطلب قد تقدمت به أيضا نقابة عمال زмбаوى الافريقيين والمجلس القومي الافريقي . وناشد مجلس الامن ان يحث الحكومة البريطانية على الافراج عن كافة السجناء السياسيين في زмбаوى ، الدخول في مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب وسحب بعثة بيرس .

٧٧٢ — وتكلم السيد لبالو ، فقال ان الامم المتحدة ما برحت تعالج منذ انشائها مسألة قيام النظام العنصري الحاكم في افريقيا الجنوبية بخرمان شعب آزانيا من حقوق الانسان الاساسية ، غير أن جميع جهود الامم المتحدة كانت غير مجدية في نظر المؤتمر الذي يتكلم باسمه بل ان قمع الشعب الازاني قد اشتد . وأضاف ان عدم فعالية الامم المتحدة يرجع ، بصورة أساسية ، الى المساعدة العسكرية والاقتصادية المقدمة لافريقيا الجنوبية من حلفائها الغربيين . واستطرد يقول ان هناك ايضا محاولة لتحطيم وحدة حركة التحرير ، يقوم بها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن طريق منظمة تضامن الشعوب الافريقية — الآسيوية ، ولذلك فهو يناشد ، باسم المؤتمر الافريقي جميع المنظمات الاخرى ، ولا سيما المؤتمر القومي الافريقي ان توحد جهودها لمحاربة نظام افريقيا الجنوبية العنصري . كما أنه يناشد ، في الوقت نفسه ، الامم المتحدة أن تقدم لحركة التحرير الازانية كل دعم سياسي ومادى ومالى .

٧٧٣ — وتكلم السيد نزو ، فقال ان التعاون بين النظام العنصرى الحاكم في افريقيا الجنوبية وبين الامبريالية الدولية قد مكن هذا النظام من ضم ناميبيا وتحدى الامم المتحدة . وأضاف ان سياسة ما يسمى بـ " الحوار مع افريقيا الجنوبية " لن تؤدى ، في نظر منظّمته ، الا الى اضعاف منظمة الوحدة الافريقية وحركة المقاومة في افريقيا الجنوبية . ولذلك ينبغي على مجلس الامن اتخاذ تدابير عاجلة لضمان التنفيذ الكامل لجميع قراراته السابقة واعتماد جزاءات عسكرية ضد افريقيا الجنوبية . وقال ان هذه التدابير يجب ان تطبق تحت اشراف دقيق من مجلس الامن .

٧٧٤ — وتكلم السيد سيلونديكا ، فقال انه يمثل اتحاد الشعب الافريقي الزمبابوى الذى يرى ان المملكة المتحدة قد تعمدت خلق أزمة في زمبابوى . وأضاف ان وزير الخارجية البريطانى ، بدلا من أن يشجب اعمال القتل التي يرتكبها نظام سميث غير الشرعي ، راح يعلن ان حكومتهم لا يمكنها ان تشك في حق النظام الروديسي في استخدام القوة فى الحدود الدنيا اللازمة لاقرار القانون والنظام . واستطرد قائلا انه يتضح من هذا التصريح ان المملكة المتحدة لا يمكنها أن تتصرف بحيدة في زمبابوى . وأردف يقول ان شعب هذا الاقليم قد رفض المناورات البريطانية ، وان على مجلس الامن ان يرفض بدوره المقترحات الدستورية الانجليزية الروديسية .

٧٧٥ — وتكلم السيد ديالوتيلي باسم امانة منظمة الوحدة الافريقية ، فرحب بالمجلس فى أول اجتماع يعقده في احدى العواصم الافريقية . وقال انه يتضح تماما من البيانات المدلى بها أمام المجلس ان على المجلس ، اذا اراد أن يحدث الاثر المنشود ان يتولى بنفسه المسؤولية المباشرة عن تطبيق جميع قراراته . وأردف قائلا ان الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الذين لديهم وحدهم الامكانيات السياسية والديبلوماسية والاقتصادية والعسكرية يتحملون ، في هذا الصدد ، مسؤولية خاصة . وأضاف ان مجلس الامن اذا تولى الاشراف على تنفيذ قراراته ، أعاد بذلك ثقة الشعب الافريقي في سلطته . وقال ان ما تتطلبه الحالة الآن هو التصميم من جانب مجلس الامن على تنفيذ قراراته ، وان العواقب ستكون مؤسفة ولا سيما بالنسبة لمجلس الامن نفسه ، اذا انتهت دورته المعقودة في افريقيا الى الفشل في تحقيق اهدافه بسبب عدم توفر الارادة السياسية اللازمة .

٧٧٦ — وفي الجلسة ١٦٣٤ المعقودة في ٢ شباط / فبراير ، استمع المجلس الى السيد عبدول مينتي والقس برغس كار ، السيد ادواردو ، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

٧٧٧ — ولما تكلم السيد مينتي ذكر انه أرسل الى افريقيا لعرض آراء الصندوق الدولى للدفاع والمعونة ، والحركة البريطانية المناهضة للفصل العنصرى اللتين تريان ان النتيجة الاساسية التي تقضى اليها السياسات التي تنتهجها فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة هيال المسائل الافريقية المدرجة في جدول اعمال المجلس هي تعطيل كل محاولة جديدة يحاول بها المجلس حل هذه المسائل بطريقة مرضية ، ولذلك فمن الجدير بالمرء أن يتساءل عما اذا

كانت هذه الدول الغربية الثلاث تعد نفسها حليفة للبرتغال وافريقيا الجنوبية أم حليفة للشعب الافريقي . وأضاف يقول انه لو شأمت هذه الدول أن تلتزم بالوقوف الى جانب الشعب الافريقي ، فان ذلك سيمكن المجلس من الشروع بايفاء مسؤولياته . واقترح ان يقوم مجلس الامن بتعيين لجنة جديدة تكلف بدراسة جميع المسائل المتعلقة بافريقيا والمدرجة في جدول اعماله باعتبارها تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين .

٧٧٨ - أما القسكار ، فقد أشار الى ان مؤتمر كنائس عموم افريقيا يؤيد كل التأييد طلب اعادة حقوق الانسان الاساسية وحق تقرير المصير الى ٣٠ مليون افريقي محرومين من هذه الحقوق . وأضاف ان المؤتمر يؤيد أيضا موقف الحكومات الافريقية القائل باعطاء الاولوية ، في الاطار العام للجنوب الافريقي ، للحالة في ناميبيا وروديسيا الجنوبية . وفيما يتعلق بناميبيا ، نادى بأن يتولى المجلس ادارة الاقليم وان يعين لجنة رقابة مكونة من خمسة من أعضاء مجلس الامن الدائمين تكلف باعداد تقرير المصير والاستقلال . وفيما يتعلق وروديسيا الجنوبية ، دعا المجلس الى أن يحث المملكة المتحدة على ان تؤكد من جديد التزامها بمواصلة التفاوض في سبيل تحقيق حكم الالغلبية في روديسيا الجنوبية في المستقبل القريب .

٧٧٩ - أما السيد ادواردو ، فقد ذكر ان اقليم انغولا يمر بفترة اضطراب وعنف شديد بين ، بالنظر الى ان شعب هذا الاقليم قد بدأ كفاحا مسلحا من اجل التحرر القوي . وأضاف أن الدول التي لا تزال تؤازر الاستعمار البرتغالي لا تعمل الا على زيادة التهديد الذي يتعرض له السلم والامن الدوليان ، مما يرتب مسؤولية جسيمة على مجلس الامن الذي ينبغي عليه أن يساعد في تحرير الاقليم التي يحتلها البرتغال . وقال ان هذه هي الرسالة التي يحملها الى المجلس من الجبهة القومية لتحرير انغولا .

٧٨٠ - وفي الجلسة نفسها ، تكلم ممثل تونس فقال ان التدابير الدولية التي تتخذ ضد سياسة الفصل العنصري والاستعمار السائدتين في افريقيا الجنوبية لن تكون الا استكمالا للعمل الاساسي الذي تقوم به فعلا الشعوب المتأثرة مباشرة من هاتين السياستين . وأضاف ان تونس ترى ان حركات التحرير في تلك المناطق انما تخوض كفاحا مشروعا جديرا بتأييد المجتمع الدولي .

٧٨١ - وتكلم ممثل بلجيكا ، فقال ان بلده اعترف منذ زمن طويل بحق ابناء الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير ، وأكد أيضا مرارا أن السلامة الإقليمية للدول الافريقية المتاخمة للاقاليم التي يحتلها البرتغال ينبغي ان تحترم بصورة كاملة . وذكر فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية ان الحكومة البلجيكية ترى انه ينبغي الترحيب بالمبادرة التي اتخذتها المملكة المتحدة للتحقق من رغبات شعب روديسيا الجنوبية ، وتأمل ان تتمكن المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة الادارة ، من تمهيد الطريق لقيام نظام جديد في روديسيا الجنوبية على أساس مبدأ حكم الاغلبية . وبعد ان اعرب ممثل بلجيكا عن معارضة وفده لسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية ، أعلن انه رغم ان حكومته قد نفذت بالا خلاص قرار مجلس الامن بحظر شحن الاسلحة الى افريقيا الجنوبية ، فانها لن تؤيد اتخاذ أية خطوة

ترمي الى عزل افريقيا الجنوبية ، الامر الذى يمكن ان يفضي اليه تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق . و اضاف ان بلجيكا تأمل ايضا في امكن نيل موافقة افريقيا الجنوبية على ترتيبات تسمح لشعب ناميبيا بان يمارس ، تجربة ، حقه في تقرير المصير .

٧٨٢ — وتكلم ممثل ايطاليا ، فقال ان بلده يؤيد تمام التأييد ما تطالب به الدول الافريقية المستقلة من ضرورة تحقيق الممارسة التامة لحق تقرير المصير وحقوق الانسان الاساسية ، بالنظر الى ان هذين المبدأين نابعان من التراث الثقافي للحضارة الغربية . و اضاف أن هذا هو السبب الذى حمل بلده على تأييد طلب شعب الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ان يمارس حقه في تقرير المصير وعلى تأييد التدابير التى اعتمدها مجلس الامم لانهاء النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية . وأردف قائلا ان هذه التدابير لم تحقق لسوء الحظ النتائج المرجوة . و اضاف ان المقترحات البريطانية لا اختبار مدى مقبولية شروط التسوية المقترحة يمكن ان تتيح الفرصة للاتصال بالافراد والجماعات في روديسيا كلها ، غير ان اختبار المقبولية لا يمكن ان يعتبر بديلا لممارسة حق تقرير المصير ، ولذلك فان بلوغ الاستقلال المستند على حكم الاغلبية يبقى دائما الهدف النهائي لجهود الامم المتحدة في روديسيا الجنوبية . وفيما يتعلق بناميبيا ، قال ان ايطاليا رحبت بفتوى محكمة العدل الدولية وأيدت قرار مجلس الامم ٣٠١ (١٩٧١) الذى اكد فيه المجلس من جديد ان المسؤولية المباشرة عن اقليم ناميبيا تقع على عاتق الامم المتحدة ، وان هذه المسؤولية تشمل الالتزام بتعزيز حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال . و اضاف ان ايطاليا ايدت أيضا جميع التدابير التي اتخذتها الامم المتحدة لمقاومة آثار سياسة الفصل العنصرى التي تطبقها حكومة افريقيا الجنوبية ، بما في ذلك التدابير المتعلقة بحظر بيع الاسلحة الى افريقيا الجنوبية . وأردف قائلا انه وان كان هناك اتفاق عام على ميدانين أساسيين فيما يتعلق بحل المشاكل القائمة في افريقيا الجنوبية ، هما انهائ الاستعمار والمساواة بين العناصر ، فانه لا تزال هناك حاجة الى تحديد خير طريقة لاستخدام الامم المتحدة في تنفيذ هذين المبدأين . وذكر أن أهم شيء في هذا الصدد هو ان يتخذ المجلس موقفا موحدا في مناقشاته وان يعالج المسائل بمرونة . واستطرد قائلا ان هذا هو السبب الذى حمل ايطاليا على أن تقترح ابقاء جميع السبل مفتوحة لاجراءات اتصالات مع حكومة افريقيا الجنوبية ، و اضاف ان ايطاليا ترى أن مشروع القرار الذى قدمته الارجنتين (S/10376/Rev.١) قد يكون مفيدا في هذا الصدد .

٧٨٣ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في اليوم نفسه ، فقال ان ممثلي حركات التحرر القوي في الجنوب الافريقي ، الذين تكلموا بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلى للمجلس ، قد قدموا عرضا مفيدا جدا عن كفاحهم ضد الاستعمار والعنصرية في اقاليمهم ، وان الوفد السوفياتي يسره ان يلاحظ تقديرهم المتأيد الذى تلقوه من الاتحاد السوفياتي . واستدرك قائلا ان شخصا واحدا ، لا يمثل الا نفسه ، قد اطلق افتراءات ضد الاتحاد السوفياتي . و اضاف ان من الواضح ان هذا الشخص انما كان يكرر الافتراءات التي اختلقها الاستعماريون وغيرهم والتي تمغضت عن سياسة احداث انقسام بين الجبهة المتحدة التي تضم الدول والشعوب الافريقية المناهضة للامبريالية والاستعمار ، وبين شعوب وبلدان المجموعة الاشتراكية .

٧٨٤ — وفي الجلسة ١٦٣٥ المعقودة في اليوم نفسه، تكلم ممثل المملكة المتحدة فقال ان وفده يرى ان الهدف الاساسي لمناقشات المجلس في افريقيا ينبغي ان يكون الوصول الى فهم أعمق لوجهة نظر كل عضو بشأن المشاكل المدرجة في جدول اعمال المجلس، كيما يتمكن المجلس، حين يستأنف مناقشة هذه المشاكل بصورة مفصلة في نيويورك، من ان يفعل ذلك بروح الحوار البناء. وأضاف انه لا يشك في ان هناك اختلافات بين الاساليب التي يود وفده اقتراحها والاساليب التي اقترحتها وفود أخرى، وذلك أدعى الى ان يحاول كل عضو تفهم وجهة نظر الاعضاء الآخرين قبل اتخاذ قرارات نهائية. وأردف قائلا انه بالنظر الى ان وفده لا يلاحظ وجود أى خلاف يتعلق بالهدف في مناقشات المجلس، فانه يود أن يؤكد اعلى أهمية الحوار والمفاوضة بوصفهما افضل طريقة لحل هذه المشاكل، كما يود وفده ان يؤكد أيضا على ضرورة الانماء الاقتصادي بوصفه القاعدة التي تقوم عليها الاستقلال الحقيقي. واسترسل قائلا انه لا يود أن يتناول بالتفصيل جميع المشاكل المتعلقة بافريقيا المدرجة في جدول اعمال المجلس، ولكنه يود ان يعلق على الحالة في روديسيا الجنوبية. وذكر ان حكومة المملكة المتحدة تريد، فيما يتعلق بهذا الاقليم، الوصول الى تسوية تضمن التقدم في السير نحو حكم الاغلبية على أساس يكون مقبولا لدى شعب روديسيا بأسره، ولذلك تقدمت الى مجلس الامن، في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١، المقترحات تقوم بدراستها الآن جميع قطاعات المجتمع في روديسيا الجنوبية، وهذه المقترحات تمثل، في رأى حكومته، افضل وسيلة متاحة لحرار تقدم في طريق الهدف المشترك، وهو اقرار حكم الاغلبية في هذا الاقليم. واستطرد يقول ان وسيلة التحقق من رغبات شعب روديسيا الجنوبية ستكون لجنة بيرس التي اوفدها حكومته الى الاقليم لهذا الغرض. وأضاف انه ليس من المستحسن تغيير هذا المجرى الذي تسير فيه الامور، وان حكومته تأمل في ان لا يؤدى موقف الحكومات الاخرى الى عرقلة المهمة الموكولة للجنة بيرس، وهي الوقوف على الرأى الحقيقي لشعب روديسيا الجنوبية.

٧٨٥ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة، فقال ان حكومته، تمشيا مع تقاليدها، قد أيدت دائما مبدأ المساواة العنصرية وتقرير المصير، وساندت الامم المتحدة في جهودها الرامية الى تطبيق هذين المبدأين في الجنوب الافريقي. واستدرك قائلا انه ينبغي الاشارة الى أن موقف الولايات المتحدة ليس الا عاملا واحدا من العوامل المساعدة على تحرير الجنوب الافريقي من الظلم العنصري والاستعمار، أما العامل الاساسي في هذا المسعى فهو ابناء الجنوب الافريقي أنفسهم. وأضاف انه ينبغي ان يؤخذ أيضا بعين الاعتبار ان مجلس الامن، رغم اتفاقه على المبادئ، غير مجمع على افضل طريقة يمكن أن تطبق بها هذه المبادئ. وأردف قائلا ان اتخاذ قرارات لا يكون لها الا حظ قليل من امكانية التطبيق أمر لا يمكن أن تفضي الى شيء سوى اضعاف سلطة المجلس، على انه لا يمكن، من جهة اخرى، الاقلال من قيمة قرارات المجلس التي تتم الوصول اليها باتفاق عام، ولهذا ترى الولايات المتحدة ان القرارات التي تفرض للجزاءات لن تحدث التغييرات المرجوة. وقال انه يجدر بالمجلس، ناميبيا مثلا، يبحث الطرق العملية لاقامة

اتصالات مع جميع الأطراف المعنيين بغية خلق الاحوال اللازمة لتمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير . واستطرد قائلاً انه ليس هناك ، مع ذلك ، أى شك في صحة ما أعلنته محكمة العدل الدولية من ان افريقيا الجنوبية بتمسكها بالبقاء في ناميبيا بصورة غير شرعية ، تظل مسئولة عن أية انتهاكات لالتزاماتها الدولية فضلا عن أية انتهاكات لحقوق شعب ناميبيا . وانتقل الى مسألة روديسيا الجنوبية ، فقال ان المملكة المتحدة محقة في ارسالها بعثة بريس الى هذا الاقليم ورغبتها في أن تترك لها فرصة انجاز المهمة الموكولة اليها ، وهي التحقق من رغبات شعب روديسيا الجنوبية . وأشار الى الاقليم التي يديرها البرتغال فقال ان بلده يؤيد حق أهلها في تقرير المصير .

٧٨٦ — وتكلم ممثل الهند ، فقال ان زيارة مجلس الامن لافريقيا هي حجة تكفيرية ، وان عظمة أهل هذه القارة قد تجلت في استقبالهم المجلس بحرارة وكرم ، بدلا من ان يحاولوا اظهـار العداء للعالم الخارجي . وأضاف ان البيانات التي ادلى بها امام المجلس ممثلو الدول الافريقية وحركات التحرير المختلفة ، قد أوضحت انه اذا لم تتخذ تدابير سريعة وفعالة ، فان النتيجة ستكون تأجيج العداء العنصرى والصراع المسلح . وأعلن انه يترتب على المجلس ، وقد اجتمع في افريقيا واتيح له الاستماع الى الشهادات التي ادلى بها الممثلون الافريقيون ، ان يسلك ، اذا ما أراد انجاح دورته المنعقدة في اديس ابابا سبلا جديدة لمجابهة التحدى الذى يواجهه فسي الجنوب الافريقى . واستطرد قائلاً ان اهم عنصر في هذا التحدى هو الحكومة الميضاء في افريقيا الجنوبية . وأوضح ان هذه الحكومة مسئولة عن نشر سياسة الفصل العنصرى ، تمكين البرتغال من الاحتفاظ بقبضته الاستعمارية على الاقاليم الافريقية التي يحتلها ، وكذلك عن الحالة السائسة في روديسيا وناميبيا ، ولذلك ينبغى على المجلس اتخاذ تدابير فعالة لاجراء تغيير في سياسة حكومة افريقيا الجنوبية . ثم تناول المسائل المطروحة ، كلا على حدة ، فنادى ، فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية ، بمطالبة لجنة مجلس الامن المعنية بالجزاءات المفروضة على نظام روديسيا الجنوبية غير الشرعي ، بأن تظهر المزيد من الهمة وأن تعلن على الملأ جميع الانتهاكات التي تحدث للجزاءات المقررة . ومضى قائلاً ان جميع اجهزة المواصلات الى روديسيا ومنها يجب أن تقطع ، وان المقاطعة ينبغى ان تمتد الى جميع النشاطات سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو رياضية أو دينية . كما نادى باتخاذ التدابير التي تكفل انسحاب قوات افريقيا الجنوبية من روديسيا الجنوبية . أما فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، فقد اقترح ممثل الهند ان تقوم لجنة الامم المتحدة لناميبيا بفرض ضرائب على الشركات الاجنبية العاملة في ناميبيا ، على ان تدفع هذه الضرائب لصندوق تابع للامم المتحدة تستخدم امواله لمصلحة شعب ناميبيا . وأردف يقول انه يجب النظر ، في الوقت نفسه ، في امكانية وضع سفينة خارج المياه الاقليمية لناميبيا يخول ربانها سلطة اصدار تراخيص الصيد في المياه الاقليمية الناميبية وفي البحار المجاورة لناميبيا . وأضاف يقول انه يمكن توجيه مزيد من الدعاية الى افريقيا الجنوبية ، بما في ذلك بث البرامج الاعلامية واسقاط المناشير . وفيما يتعلق بانهاء الاستعمار في الاقاليم التي يحتلها البرتغال ، اقترح ممثل الهند أن تعلن الأمم

المتحدة فورا ان هذه الاقاليم دول مستقلة . واختتم كلامه قائلا ان المشاكل القائمة في الجنوب الافريقي ، تشكل ، في جوهرها ، تهديدا للسلم والامن الدوليين ، وانه يتعين على مجلس الامن ، الذي يضطلع بمسئولية خاصة في هذا الصدد ، ان يتخذ التدابير اللازمة لمعالجة هذه الحالة .

٧٨٧ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان مجلس الامن ان يحاول ، عن طريق دورته المنعقدة في افريقيا ، ايجاد طرق جديدة للخروج من الطريق المسدود الذي انتهت اليه عملية انهاء الاستعمار بعد حصول ١٦ دولة افريقية على استقلالها . وأضاف ان مجلس الامن والجمعية العامة قد اتخذا منذ عام ١٩٦٠ قرارات تبيلغ عددها ١٢٨ قرارا ، وعينا لجانا عديدة ، وقد بقيت هذه القرارات بدون تنفيذ ، وأصاب الاعياء هذه اللجان . واستطرد يقول ان بعض اللوم يمكن أن يعزى الى تشبث الحكومات المعنية بمواقفها ؛ ولكن ينبغي ان لا يغيب عن البال ان السبب الاساسي الذي ابقى قرارات الامم المتحدة بدون تنفيذ ، هو ان هذه القرارات لم تكن قابلة للتنفيذ . وأردف يقول ان الحالة تجعل من الجلي تماما انه لا يمكن النجاح في انهاء الاستعمار الا وفقا للفصلين الحادي عشر والثاني عشر من الميثاق . وأشار الى ان الدول القائمة بالادارة وافقت ، في الفصل الحادي عشر ، على ان تعمل على النهوض بالاقاليم الواقعة تحت ادارتها وعلى السير بها قدما نحو الحكم الذاتي ، كما أن الفصل الثاني عشر قد أنشأ نظام الوصاية الذي أوصل الكثير من الدول الى الاستقلال ، بتعاون تام من جانب الدول القائمة بالادارة . وأعرب عن أسفه لان البرتغال لم يهذو هذو الدول الاخرى القائمة بالادارة . ومضى يقول ان هناك اتفاقا عاما على ان الاقاليم الافريقية الواقعة تحت سيطرة البرتغال يجب أن تمارس حقها في تقرير المصير ، وكذلك على ضرورة انهاء النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية ، ووجوب نبذ سياسة الفصل العنصري وتسوية الحالة في ناميبيا ، غير ان تعاون افريقيا الجنوبية والبرتغال سيكون ضروريا اذا ما أريد احراز تقدم حقيقي في جميع هذه الاتجاهات ، كما ان تعاون المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية سيكون ضروريا هو الآخر . وأشار الى ان الاقليم الاخير تجرى فيه الآن مشاورات ، وانه ينبغي انتظار نتائج هذه المشاورات . وذكر ان المشاورات يمكن ان تقوم بدور حيوي في حالة ناميبيا ايضا . وقال انه ينبغي ان يقوم الامن العام الجديد للامم المتحدة فورا ، بتكليف من مجلس الامن وبالتشاور الدائم مع الاعضاء الدائمين الخمسة ، باجراء الاتصالات اللازمة لخلق الاحوال التي تسمح لشعب ناميبيا بأن يمارس ، بحرية ، حقه في تقرير المصير .

٧٨٨ — وفي الجلسة ١٦٣٦ ، المعقودة في ٣ شباط / فبراير ، تكلم ممثل بوروندي فقال ان وفده قد شدد ، في مختلف هيئات الامم المتحدة ، ولا سيما في مجلس الامن واللجنة الفرعية الخاصة المعنية بناميبيا ، على العلاقة بين العنصرية والاستعمار . وأضاف ان وفده يود ، فسي هذا الصدد ، ان يقترح عقد مؤتمر عالمي برعاية مجلس الامن بغية تصفية الاستعمار وشروط العنصرية تصفية تامة . وأردف قائلا ان على منظمة الوحدة الافريقية ، في الوقت نفسه ، ان تعد خطة لتحرير افريقيا تقدم ، لدى استكمالها ، الى مجلس الامن . وذكر ان هذه الخطة يجب أن تبقى معروضة

على مجلس الامن الى ان تحصل جميع اجزاء افريقيا على استقلالها الكامل ، وان انتهاء سياسة الفصل العنصرى يجب ان يشكل جزءا لا يتجزأ منها .

٧٨٩ — وتكلم ممثل الصومال ، فذكر انه قد ظهر اتجاه داخل الامم المتحدة يرمى الى الاقلال من شأن جهود المطالبين بأن يستمر الكفاح ضد العنصرية والاستعمار بلا هوادة . وأضاف ان انتقاد هذه الجهود يصدر باستمرار من دول لها مع أنظمة الاقلية القائمة في الجنوب الافريقي روابط اقتصادية واستراتيجية تعتبر من أسباب عدم فعالية جهود الامم المتحدة ، وان هذه الدول لم تتقدم بأى حل بديل ، وبذلك ظل مجلس الامن عاجزا عن تنفيذ قراراته . وأردف يقول ان المسألة الناميبيية هي مثال صارخ على هذا المأزق ، فعلى الرغم من الفتوى الصادرة من أعلى هيئة قضائية في العالم من قرار مجلس الامن الذى تلاها ، لا تزال افريقيا الجنوبية تحتفظ بوجودها غير الشرعي في ناميبيا ، ولذلك فان الوقت قد حان لكي يعلن مجلس الامن ان أى رفض جديد من جانب افريقيا الجنوبية للانسحاب من ناميبيا سيشكل عملا عدوانيا بالمعنى الوارد فى الفصل السابع من الميثاق . ونادى بأن يقدم المجلس لقوات التحرير في الاقليم المذكور جميع المساعدات الضرورية . وأعلن انه نتيجة لفتوى محكمة العدل الدولية أصبح على جميع الدول الاعضاء التزام بقبول احكام المادة الخامسة والعشرين من الميثاق وتنفيذ هذه الاحكام ، وانه لا يمكن لاية دولة عضو أن تستثنى نفسها من تنفيذ قرارات المجلس بشأن ناميبيا . وانتقل الى موضوع روديسيا الجنوبية ، فقال ان الشعب الافريقي في هذا الاقليم قد رفض ، بصورة قاطعة ، مقترحات التسوية البريطانية ، لذلك ان هذه المقترحات قد تجاهلت المبدأ الاساسي القائل ان لا استقلال قبل حكم الاغلبية ، بالإضافة الى ان الاتفاق عليها تم دون أية مشاورة مع ممثلي الشعب الافريقي ، ولا سيما ممثلي حركات التحرير . ومضى يقول ان الهدف الوحيد لحكومة المملكة المتحدة من تقديم مقترحات التسوية المزعومة هو ، فيما يبدو ، مجرد ايجاد صيغة لحفظ ماء الوجه يتم بها منح الاستقلال الشرعي لنظام الاقلية ، خلافا لجميع قرارات الامم المتحدة . وأعلن ان الصومال وغينيا والسودان تتقدم ، فى ضوء هذه الاعتبارات ، بمشروع القرار التالي (S/10606) بشأن الحالة في روديسيا الجنوبية :

" ان مجلس الامن ،

" وقد استمع الى بياني صاحب الجلالة الامبراطورية هيلاسيلاسي الاول والرئيس ولد دادا ، رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ،

" وان يساوره القلق الشديد ازاء الحالة السياسية الخطرة السائدة في روديسيا الجنوبية ،

ولا سيما ما تعرض له كثيرون من الافريقيين من قتل وجرح واعتقال على يد قوات الامن التابعة للنظام غير الشرعي ،

" وان يشير الى قراره : ٢١٦ (١٩٦٥) المتخذ في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٥ ،

وقراره ٢١٧ (١٩٦٥) المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٥ وقراره ٢٢١ (١٩٦٦)

المتخذ في ٩ نيسان / ابريل ١٩٦٦ ، قراره ٢٣٢ (١٩٦٦) المتخذ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٦ ، وقراره ٢٥٣ (١٩٦٨) المتخذ في ٢٩ ايار / مايو ١٩٦٨ ، وقراره ٢٨٨ (١٩٧٠) المتخذ في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ .

" واند يشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ٢٨٧٧ (٥ - ٢٦) المتخذ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ،

" واند يعترف بشرعية الكفاح الذي يخوضه شعب روديسيا الجنوبية لتأمين تمتعه بحقوقه كما نص عليها الميثاق ووفقا لاهداف قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (٥ - ١٥) ،

" واند يلاحظ مع شديد القلق ان التدابير المتخذة حتى الآن قد فشلت في انهاء التمرد في روديسيا الجنوبية ،

" واند يلاحظ كذلك مع شديد القلق ان بعض الدول ، خلافا لقرارى مجلس الامن ٢٣٢ (١٩٦٦) و ٢٥٣ (١٩٦٨) وللالتزامات المترتبة عليها بمقتضى المادة الخامسة والعشرين من الميثاق ، لم تتخذ التدابير اللازمة لمنع التجارة مع النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية ،

" واند يأخذ بعين الاعتبار معارضة الاغلبية الساحقة من الافريقيين في روديسيا الجنوبية لمقترحات " تسوية " مستقبل روديسيا الجنوبية التي تم الاتفاق عليها فيما بين حكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندا الشمالية ، والنظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية ،

" واند يؤكد من جديد ان حكومة المملكة المتحدة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تمكين شعب زمبابوى من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لميثاق الامم المتحدة وعملا بقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (٥ - ١٥) ،

" ١ - يؤكد من جديد ان الحالة الحاضرة في روديسيا الجنوبية تشكل تهديدا للسلم والا من الدوليين ؛

" ٢ - ويأسف لعدم قيام المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، بانهاء التمرد في روديسيا الجنوبية ؛

" ٣ - ويشجب اعمال القتل والجرح والاعتقال التي ارتكبها مؤخرا النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية ضد أشخاص من المدنيين ؛

" ٤ - ويدعو المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، الى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية ارواح الافريقيين في روديسيا الجنوبية ورفاههم من أية اعمال وحشية أخرى أو تدابير قمعية أخرى قد يقدم عليها هذا النظام غير الشرعي المتمرد ؛

" ٥ - ويحث حكومة المملكة المتحدة ، على وجه الاستعجال ، على الكف عن تنفيذ مقترحات التسوية " التي اتفق عليها بين حكومة المملكة المتحدة والنظام غير الشرعي المتمرد ، مراعاة للمعارضة الافريقية الساحقة لهذه المقترحات ؛

" ٦ - ويحرب عن اعتقاده الراسخ بأن حل الحالة القائمة في روديسيا الجنوبية تقتضى ان يجرى ، دون ابطاء ، عقد مؤتمر دستوري يتمكن فيه الشعب الافريقي من المساهمة ، بواسطة ممثليه الحقيقيين ، في وضع مقترحات جديدة لتحقيق تقدم بلده سياسيا ودستوريا ؛

" ٧ - ويحث حكومة المملكة المتحدة على عقد مثل هذا المؤتمر الدستوري على سبيل الاستعجال ؛

" ٨ - ويدعو الدول الاعضاء الى اتخاذ تدابير اشد صرامة لضمان التنفيذ الكامل للجزاءات ولمنع مواطنيها والمنظمات والشركات والمؤسسات الاخرى التي تحمل جنسيتها من التحايل على ما قرره مجلس الامن من قراره ٢٣٢ (١٩٦٦) و ٢٥٣ (١٩٦٨) الذين لا تزال جميع احكامها نافذة كل النفاذ ؛

" ٩ - ويدعو افريقيا الجنوبية الى أن تسحب فوراً قوات الشرطة والقوات العسكرية التابعة لها من اقليم روديسيا الجنوبية ؛

" ١٠ - ويقرر ابقاء هذا البند مدرجا في جدول اعماله بغية اتخاذ جميع التدابير المناسبة الاخرى التي تقتضيها تطورات الحالة ؛

٧٩٠ - وفي الجلسة ١٦٣٧ ، المعقودة في اليوم نفسه ، تكلم الامين العام فقال ان دورة مجلس الامن في افريقيا قد برهنت بصورة ظاهرة جدا ، على فائدة الامم المتحدة في توفير وسيلة للتعبير عن آماني الشعوب ، الامر الذي خلقت المنظمة من أجله وأعرب عن أمله في ان تتمكن الامم المتحدة ، على النحو نفسه ، من البرهنة على فائدتها في ايجاد حلول للمشاكل المعروضة عليها . وأضاف انها اذا اخفقت في ذلك ، يكون الاوان قد آن للتمعن في بحث أمر المسافة التي تفصل بين آماني الشعوب وحقوقها وبين فائدة المنظمة وفعاليتها ، وفي هذه الحالة لن يكفى مجرد ادانة الامم المتحدة بل سيكون من الضروري اجراء تحليل مفصل لاسباب هذا الوضع .

٧٩١ - وفي الجلسة نفسها ، قدم ممثل غينيا مشروع قرار (S/10607) بشأن الاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، اشترك في تقديمه السودان والصومال وغينيا ، وينص منطوقه على ان يقوم مجلس الامن بما يلي : (١) يؤكد من جديد حق شعوب انغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، كما اعترف به قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (١٥ - د) المتخذ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، وشرعية كفاحه لنيل هذا الحق ؛ (٢) ويشجب رفض حكومة البرتغال المستمر تنفيذ القرار ١٥١٤ (١٥ - د) وجميع قرارات مجلس الامن المتصلة بالموضوع ؛ (٣) ويؤكد مرة أخرى ان الحالة الناجمة عن السياسة التي

يتبعها البرتغال ، سواء في مستعمراته أو باستفزازاته المستمرة للدول المتاخمة ، فيها اخلال خطير .
بالسلم والا من الدوليين ؛ (٤) ويؤكد من جديد طلبه الطح الى البرتغال أن يقوم بما يلي :
(أ) ان يعترف فوراً بحق شعوب الاقاليم الواقعة تحت ادارته في تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً
لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، (ب) ان يوقف فوراً الحروب الاستعمارية وجميع أعمال
القمع الموجهة ضد شعوب انغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) ان سحب جميع قواته العسكرية وغير
العسكرية المستخدمة لهذا الغرض ، (ج) ان يعلن عفو سياسياً عاماً غير مشروط ، وان يعيد
العمل بالحقوق السياسية الديمقراطية ، (د) ان يعقد ، على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير
والاستقلال ، مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين لشعوب هذه الاقاليم بغية نقل السلطة الى مؤسسات
سياسية تمثيلية منتخبة بحرية ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، (هـ) ان يمنح ،
بعد ذلك فوراً ، الاستقلال للاقاليم التي يديرها ، وفقاً لما نبي شعوبها ؛ (٥) ويطلب مرة أخرى
الى البرتغال الامتناع عن ارتكاب أية انتهاكات لسيادة الدول الافريقية وسلامتها الإقليمية ؛
(٦) ويطلب الى جميع الدول الامتناع فوراً عن تزويد البرتغال بأية مساعدة تمكّنه من مواصلة قمعه
لشعب الاقاليم الواقعة تحت ادارته واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع بيع وتوريد الاسلحة والعتاد
الحربي لحكومة البرتغال لذلك الغرض ، بما في ذلك بيع وشحن المعدات والمواد المستعملة في
صنع وصيانة الاسلحة والذخائر التي تستخدم في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ؛ (٧)
ويطلب الى جميع الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى الداخلة في مجموعة مؤسسات الامم
المتحدة ان تقوم بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، بتزويد سكان المناطق المحررة من تلك الاقاليم
بجميع المساعدات المعنوية والمادية اللازمة التي تمكّنها من مواصلة كفاحها من أجل اقرار حقها ،
غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ؛ (٨) ويحث كذلك جميع الدول على اتخاذ جميع
التدابير المناسبة لحمل حكومة البرتغال على التقيد بأحكام هذا القرار ؛ (٩) ويرجو من الامين
العام تتبع تنفيذ القرار واعلام مجلس الامن عن ذلك من وقت لآخر .

٧٩٢ - وقدّم ممثل الأرجنتين نصاً منقحاً (S/10376/Rev.2) لمشروع قرار وفده ، وهو
المشروع الذي كان قد قدّمه في الاصل الى مجلس الامن في ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧١ .
وأوضح ان وفده قد بدأ ، على أثر تقديم مشروع قراره الاصل ، مشاورات مستفيضة مع المجموعة
الافريقية والاطراف المعنية الآخرين ، ورئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، والامين العام . وأضاف
ان وفده ، ان يقدم النص المنقح لا يهدف الا الى ايصال شعب ناميبيا الى حالة تقرير المصير
والاستقلال في أقرب وقت ممكن . وأعلن ان هذا المشروع لا يتعارض في شيء مع سائر القرارات التي
سبق أن اتخذها مجلس الامن والتي لا تزال نافذة تماماً والتي هي قرارات يؤيدها وفده كل التأييد .
وينص منطوق مشروع القرار الأرجنتيني على ان يقوم مجلس الامن بما يلي : (١) يدعو الامين العام
الى أن يبدأ ، في أقرب وقت ممكن وبالتشاور والتعاون الوثيق مع مجموعة من أعضاء مجلس الامن ،
بتقرير تشكيلها فيما بعد ، اتصالات مع جميع الاطراف المعنية لايجان الاحوال اللازمة لتمكين شعب
ناميبيا من أن يمارس ، بحرية مع المراعاة التامة لمبادئ المساواة الانسانية ، حقه في تقرير المصير

والاستقلال ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ؛ (٢) ويدعو حكومة افريقيا الجنوبية الى التعاون تعاونا كاملا مع الامين العام في تنفيذ هذا القرار ؛ (٣) يرجو من الامين العام أن يرفع تقريراً الى مجلس الامن عن تنفيذ هذا القرار في موعد لا يتجاوز ٣١ تموز / يوليه ١٩٧٢ .

٧٩٣ - وفي الجلسة نفسها ، قدم ممثل يوغوسلافيا مشروع قرار (S/10608) بشأن الحالة في ناميبيا ، اشترك في تقديمه السودان والصومال وغينيا ويوغوسلافيا . وينص منطوق مشروع القرار المذكور على أن يقوم مجلس الامن بما يلي : (١) يشجب بشدة رفض افريقيا الجنوبية الامثال لقرارات الجمعية ومجلس الامن المتعلقة بـناميبيا ، (٢) ويؤكد من جديد ان استمرار احتلال سلطات افريقيا الجنوبية لناميبيا هو عمل غير شرعي وضار بمصالح شعب ناميبيا ؛ (٣) ويعلن ان موقف التحدي الذي تفقه افريقيا الجنوبية من قرارات المجلس يقوض سلطة الامم المتحدة ؛ (٤) ويشجب بشدة التدابير القمعية المتخذة مؤخرا ضد العمال الافريقيين في ناميبيا ، ويطلب الى حكومة افريقيا الجنوبية انهاء هذه التدابير القمعية فورا والغاء كل نظام للعمل يكون منافيا للاحكام الاساسية للاعلان العالمي لحقوق الانسان ؛ (٥) ويطلب الى جميع الدول التي يمارس رعاياها وشركاتها نشاطا في ناميبيا ؛ على الرغم من الاحكام المتصلة بهذا الموضوع من قرار مجلس الامن ٢٨٣ (١٩٧٠) ، ان تعمل على ان تكون سياسة استخدام العمال النامبيين التي يتبعها هؤلاء الرعايا وتلك الشركات متفقة مع الاحكام الاساسية للاعلان العالمي لحقوق الانسان ؛ (٦) ويعتبر أن استمرار احتلال حكومة افريقيا الجنوبية لناميبيا على الرغم من قرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع وميثاق الامم المتحدة ، يخلق احوالا ضارة بالمحافظة على السلم والامن في المنطقة وتترتب عليه نتائج خطيرة فيما يتعلق بالسلم والامن الدوليين ؛ (٧) ويطلب الى افريقيا الجنوبية أن تسحب فورا قوات الشرطة والقوات العسكرية التابعة لها وموظفيها المدنيين من اقليم ناميبيا ؛ (٨) ويقرر أن يعود ، في حالة تخلف افريقيا الجنوبية عن تنفيذ القرار ، الى الاجتماع فورا لتقرير التدابير الفعالة التي تتخذ وفقا لفصول الميثاق المتصلة بالموضوع لتأمين التنفيذ الكامل والسريع لهذا القرار ؛ (٩) ويرجو من الامين العام أن يقدم الى مجلس الامن تقريراً عن تنفيذ القرار في موعد لا يتجاوز ٣١ تموز / يوليو ١٩٧٢ .

٧٩٤ - وقدم ممثل الهند مشروع قرار (S/10609) بشأن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية ، اشترك في تقديمه السودان والصومال وغينيا والهند ويوغوسلافيا . وينص منطوق مشروع القرار المذكور على أن يقوم مجلس الامن بما يلي : (١) يدين حكومة افريقيا الجنوبية لاستمرارها في اتباع سياسة الفصل العنصري على نحو يشكل انتهاكا للالتزامات المترتبة عليها بمقتضى الميثاق ؛ (٢) ويكرر معارضته التامة لسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة افريقيا الجنوبية ؛ (٣) ويعترف بشرعية الكفاح الذي يخوضه شعب افريقيا الجنوبية المضطهد للتمتع بحقوقه الانسانية والسياسية المبينة في ميثاق الامم المتحدة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ؛ (٤) ويطلب ، على وجه الاستعجال ، الى حكومة افريقيا الجنوبية ان تفرج عن جميع الاشخاص المسجونين أو المعتقلين أو الذين تعرضوا لتقييدات أخرى لسياسة الفصل العنصري ؛

(٥) ويطلب الى جميع الدول أن تلتزم بدقة حظر شحن الاسلحة الى افريقيا الجنوبية وأن تحرم حكومة افريقيا الجنوبية من كل تعاون عسكري ؛ (٦) ويحث الحكومات والافراد على التبرع ، بسخاء وبصورة منتظمة ، لصناديق الامم المتحدة التي تستخدم في أغراض انسانية وتدريبية يفيد منها ضحايا الفصل العنصرى ؛ (٧) ويتثني على المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والافراد للمساعدة التي قدموها لتعليم وتدريب أبناء افريقيا الجنوبية ، ويحث الذين لم يقدموا مثل هذه المساعدة بعد على البدء في تقديمها ، والذين قدموها على مضاعفة جهودهم في هذا المضمار ؛ (٨) ويقرر انشاء لجنة تابعة لمجلس الامم لتكثف بدراسة الوسائل والطرق التي تمكّن من تأمين تطبيق قرارات مجلس الامم المتعلقة بهذا الموضوع ، وتقديم تقرير عن ذلك على وجه السرعة وفي موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٧٢ ؛ (٩) ويرجو من الامم العام أن يقدم الى اللجنة كل المساعدات اللازمة لايفائها لمهمتها .

٧٩٥ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الممثلين الافريقيين الذين تكلموا امام المجلس في اديس ابابا قد اوردوا كثيرا من الوقائع الشاهدة بما تتلقاه الانظمة الاستعمارية والعنصرية الحاكمة في الجنوب الافريقي من بعض البلدان الغربية والاحتكارات الامبريالية من مساعدة وحماية تمكّنها من تحدى قرارات الامم المتحدة بشأن انهاى الاستعمار . وأضاف أن ممثلي بعض الدول الغربية الذين يدعون الشعوب المستعبدة الى التمسك باهداب الصبر انما يتجاهلون القرارات التي تعترف بشرعية الكفاح الذى تخوضه هذه الشعوب من أجل حريتها واستقلالها القومى . ومضى يقول ان وفده يعتزم تأييد مشاريع القرارات المعروضة على المجلس ، وان نتيجة الاقتراع هى التى ستبين بجلاء من حليف من ومن صديق من . وأكد أن المجلس لن يستطيع تبرير الآمال والاماني التى علقت على زيارته لافريقيا باعتماد مشاريع القرارات المذكورة وتطبيقها .

٧٩٦ — وتكلم ممثل الصين ، فقال ان ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد حاولا في خطبيهما اظهار حكومتيهما كما لو كانتا قلقتين كثيرا لآلام الشعب الافريقي ، وكما لو كانتا عدوتين لدودتين للاستعمار والعنصرية ؛ ولكن هذا الكلام المنمق لا يمكن أن يخدع احدا . وشجب الممثل الصينى مواعظهما عن المسالمة وتجنب العنف قائلا ان هدفهما هو ارغام الشعب الافريقي الذى لا يزال تحت الحكم الاستعمارى على ان يقبل بخنوع استعباد الاستعماريين له الى الأبد .

٧٩٧ — وتكلم الرئيس بوصفه ممثل السودان ، فقال ان المناقشات الطويلة المخصصة لناميبيا في مختلف هيئات الامم المتحدة ، وصدور العديد من القرارات ، وفتوى محكمة العدل الدولية ، كل ذلك قد اثبت ، بصورة قاطعة ، ان وجود افريقيا الجنوبية فى ناميبيا غير قانوني ، وأن الدول الاعضاء ملزمة بوقف كل تعامل مع افريقيا الجنوبية تظهر فيه هذه بمظهر المتصرف باسم اقليم ناميبيا . وناشد المجلس ان يتخذ تدابير فعالة لتنفيذ قرارات الامم المتحدة . وقال انه ينبغي ، كما اقترح الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، ان يتولى مجلس الامم ادارة ناميبيا وأن يتخذ جميع

الترتيبات اللازمة لهذا الغرض . وأعلن ، فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية ، انه لا يمكن للسودول الافريقية ان تقبل بالمشاوورات المزعومة التي ستجرى في ظل القيود التي فرضها نظام ايان سميث ، لانه ليس هناك ، في الحقيقة حل يفنى عن عقد مؤتمر دستوري . واستطرد يقول ان هذا الاجراء لن يكون ملبيا لرغبات شعب زمبابوى فحسب بل سيكون متمشيا أيضا مع الموقف العلني للمملكة المتحدة .

٧٩٨ - وفي الجلسة ١٦٣٨ المعقودة في ٤ شباط / فبراير ، بدأ مجلس الامن الاقتراع على مشاريع القرارات الخمسة المعروضة عليه . وبناءً على اقتراح الرئيس ، قرر المجلس البدء بمشروع القرارين المتعلقين بالحالة في ناميبيا (S/1060895/10376/Rev.2) .

٧٩٩ - وتكلم ممثل الصين ، فقال ان حكومته قد أيدت باستمرار شعب ناميبيا في سعيه الى تحقيق استقلاله القومي فوراً ، بمنأى عن كل تدخل خارجي ، غير ان مضمون مشروع القرار (S/10376/Rev.2) لم يأت معبراً عن هذا المبدأ الاساسي . وأضاف ان اعتماد مثل هذا المشروع سيعتبر تراجعاً من جانب مجلس الامن عن موقفه الاصلي من مسألة ناميبيا . ومضى فقال ان سلطات افريقيا الجنوبية لم تتوان عن تحدى وانتهاك جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن بشأن ناميبيا ، وتكليف الامين العام ، في هذه الظروف ، بمهمة بدء الحوار . أمر قد يعرض الامم المتحدة ومجلس الامن ، مرة أخرى ، للازدراء والهوان أمام السلطات الافريقية الجنوبية . وأضاف الممثل الصيني قائلاً انه بالنظر الى ان هناك ، فعلاً ، مشروع قرار شامل نسبياً بشأن مسألة ناميبيا هو المشروع الذي اشتركت في تقديمه غينيا وثلاثة بلدان اخرى ، فانه يشك في ان ثمة حاجة الى اعتماد مشروع القرار المشار اليه آنفاً . وعند طرح مشروع القرار المذكور على الاقتراع ، أعلن الممثل الصيني ، ان الوفد الصيني لن يشترك بالاسباب التي اوضحها في الاقتراع عليه .

٨٠٠ - وتكلم ممثل ايطاليا فاقترح أن تتكون المجموعة المشار اليها في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار الارجنطيني (S/10376/Rev.2) من ممثلي الارجننتين والصومال . وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فاقترح اضافة غينيا والهند ويوغوسلافيا الى هذه المجموعة . ثم أعلن الرئيس ، في وقت لاحق ، ان المشاورات التي جرت أسفرت عن اتفاق على أن تتألف المجموعة المشار اليها في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار الارجنطيني المنقح من الارجننتين والصومال ويوغوسلافيا . وبناءً على ذلك عدل مشروع القرار ليصبح نصه كما يلي :

" ان مجلس الامن ،

" وقد واصل دراسة مسألة ناميبيا ، ودون مساس بالقرارات الاخرى التي أصدرها مجلس الامن في هذا الموضوع ،

" وان يعترف بالمسؤولية والالتزام الخاصين المترتبين على الامم المتحدة تجاه شعب واقلية ناميبيا .

" وان يؤكد من جديد مرة أخرى حق شعب ناميبيا ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ،

" وان يؤكد من جديد أيضا ضرورة الحفاظ على الوحدة القومية والسلامة الإقليمية لناميبيا ،

" ١ - يدعو الأمين العام الى أن يبدأ في أقرب وقت ممكن ، وبالتشاور والتعاون الوثيق مع مجموعة من أعضاء مجلس الأمن مشكلة من ممثلي الأرجنتين والصومال ويوغوسلافيا ، اتصالات مع جميع الأطراف المعنيين لتهيئة الأحوال اللازمة لتمكين شعب ناميبيا من أن يمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال بحرية ومع المراعاة التامة لمبادئ المساواة الانسانية ، وذلك لميثاق الأمم المتحدة ؛

" ٢ - ويدعو حكومة افريقيا الجنوبية الى التعاون التام مع الأمين العام في تنفيذ هذا القرار ؛

" ٣ - ويرجو من الأمين العام أن يرفع تقريراً الى مجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار في موعد لا يتجاوز ٣١ تموز / يولييه ١٩٧٢ ."

قرار: وفي الجلسة ١٦٣٨ المعقودة في ٤ شباط / فبراير ١٩٧٢ ، اعتمد المجلس مشروع القرار المنقح الذي قدمته الأرجنتين (S/10376/Rev.2) بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لا شيء ومع عدم امتناع أحد ، ولم تشترك الصين في هذا الاقتراح ، فصدر بوصفه القرار ٣٠٩ (١٩٧٢) .

٨٠١ - وفي الجلسة نفسها ، قدم ممثل يوغوسلافيا النص المنقح لمشروع قرار الدول الأربع بشأن ناميبيا (S/10608/Rev.1) ، الذي أخذت فيه بعين الاعتبار بعض الاقتراحات التي تلقاها مقدموه أثناء المشاورات . وفيما يلي نص مشروع القرار المنقح : (1972) 310 .

" ان مجلس الأمن ،

" ان يحيط علماً بالبيان الذي ادلى به رئيس جمهورية موريتانيا ، بوصفه رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ،

" وان يحيط علماً ببيان رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ،

" وان يساوره القلق الشديد ازاء الحالة الحاضرة في ناميبيا والتدابير القمعية التي اتخذتها حكومة افريقيا الجنوبية على أثر الاضراب الذي قام به العمال الافريقيون الذين يعملون بالمقاولة في البلد المذكور وانتشار وتزايد مظاهر المقاومة الافريقية لاحتلال حكومة افريقيا الجنوبية غير الشرعي للقليم ،

" واقترعاً منه بأنه ينبغي على مجلس الامن أن يسعى ، على وجه الاستعجال ، الى ايجاد طرق ووسائل تمكن شعب الاقليم من التمتع بحق تقرير المصير والاستقلال ،

" وادرأكا منه لضرورة الحصول ، لهذا الفرض على التعاون التام من جانب جميع الدول الأعضاء ، ولا سيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والمتاجرين الرئيسيين مع افريقيا الجنوبية ، " وان يشير الى قراراته السابقة وقرارات الجمعية العامة المتعلقة بناميبيا ،

" وان يدرك المسئوليات الخاصة التي تضطلع بها الامم المتحدة تجاه شعب واقليم ناميبيا ، " وان يدرك مسئوليته عن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الامثال الدقيق للالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء في الامم المتحدة بمقتضى الاحكام المتعلقة بالموضوع من ميثاق الامم المتحدة ،

" وان يؤكد من جديد حقوق شعب ناميبيا ، غير القابلة للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، " وان يؤكد من جديد أيضا ضرورة الحفاظ على الوحدة القومية والسلامة الاقليمية لناميبيا ، " ١ - يشجب بشدة رفض افريقيا الجنوبية الامثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، المتعلقة بناميبيا ؛

" ٢ - ويؤكد من جديد ان استمرار احتلال السلطات الافريقية لناميبيا هو عمل غير شرعى وضار بمصالح شعب ناميبيا ؛

" ٣ - ويعلن أن موقف التحدى الذى تقفه افريقيا الجنوبية من قرارات مجلس الامن يقوّض سلطة الامم المتحدة ؛

" ٤ - ويشجب بشدة التدابير القمعية المتخذة مؤخرا ضد العمال الافريقيين في ناميبيا ويطلب الى حكومة افريقيا الجنوبية انهاء هذه التدابير القمعية فورا أى والغاء كل نظام للعمل يكون منافيا للاحكام الاساسية للاعلان العالمي لحقوق الانسان ؛

" ٥ - ويطلب الى جميع الدول التي يمارس رعاياها وشركاتها نشاطا في ناميبيا ، على الرغم من الاحكام المتصلة بهذا الموضوع من قرار مجلس الامن ٢٨٣ (١٩٧٠) ، ان تستخدم جميع الوسائل المتاحة لها للعمل على أن تكون سياسة استخدام العمال التي يتبعها هؤلاء الرعايا وتلك الشركات متفقة مع الاحكام الاساسية للاعلان العالمي لحقوق الانسان ؛

" ٦ - ويعتبر ان استمرار احتلال حكومة افريقيا الجنوبية لناميبيا على الرغم من قرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع وميثاق الامم المتحدة يخلق احوالا ضارة بالمحافظة على السلم والامن في المنطقة ؛

" ٧ - ويطلب الى (فرنسي) افريقيا الجنوبية ان تسحب فورا قوات الشرطة والقوات العسكرية التابعة لها وكذلك موظفيها المدنيين من اقليم ناميبيا ؛

٨ - ويقرر ان يعود مجلس الامن ، في حالة تخلف افريقيا الجنوبية عن تنفيذ هذا القرار ، الى الاجتماع فوراً لتقرير التدابير الفعالة التي تتخذ وفقاً لفصول الميثاق المتصلة بالموضوع لتأمين التنفيذ الكامل والسريع لهذا القرار ؛

٩ - ويرجو من الامين العام أن يقدم الى مجلس الامن تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في موعد لا يتجاوز ٣١ تموز / يوليه ١٩٧٢ .

قرائنه وفي الجلسة ١٦٣٨ المعقودة في ٤ شباط / فبراير ١٩٧٢ ، اعتمد المجلس مشروع القرار المنقح الذي اشترك في تقديمه السودان والصومال وغينيا ويوغوسلافيا (S/10608/Rev.1) باغلبية ١٣ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع عضوين عن الاقتراع (فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، فصدر بوصفه القرار ٣١٠ (١٩٧٢) .

٨.٢ - وفي الجلسة ١٦٣٩ ، المعقودة في اليوم نفسه ، تكلم ممثل يوغوسلافيا فقال انه يؤيد مشروع القرار الثلاثي (S/10606) المتعلق بروديسيا الجنوبية . وأضاف انه لا يمكن لوفده أن يؤيد القول بأن على شعب زمبابوى اما ان يقبل مقترحات التسوية التي رسمتها اتفاقات هيوم-سميث أو أن يواجه أهوال الفصل العنصرى في اقليمه . ومضى يقول انه يفهم تماما عدم استعداد شعب زمبابوى لتعليق مستقبله كله على النتائج التي تتوصل اليها لجنة بيرس ، وعلى تفسير الحكومة البريطانية ونظام سميث لهذه النتائج . وأكد من جديد أن الدول الاعضاء ملزمة بمواصلة تطبيق الجزاءات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية ضد النظام العنصرى غير الشرعى الحاكم في روديسيا الجنوبية الى ان يتم اسقاط هذا النظام .

٨.٣ - وتكلم ممثل الصين ، فقال ان لدى وفده تحفظات بشأن الفقرتين ٦ و ٧ من منطوق مشروع القرار الثلاثي المتعلق بروديسيا الجنوبية (S/10606) ، اللتين تنصان على أن يقوم المجلس بحث المملكة المتحدة على عقد مؤتمر دستورى . وأوضح ان الصين ترى ، بدلا من ذلك ، ان على المملكة المتحدة ان تتخذ تدابير فورية لانهاء الحكم الاستعمارى الذى يمثله النظام العنصرى الابيض . واستطرد قائلاً أنه بالنظر الى ان شعب زمبابوى يكافح من أجل استقلاله ، فان على المجلس أن يدعو حكومات وشعوب جميع البلدان الى اسداء مساعدة ايجابية له . وأضاف انه ينبغي أيضا على المجلس ادانة الولايات المتحدة والدول الاخرى لانتهاكها الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية .

٨.٤ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان وفده لا يعتبر مشروع القرار الثلاثي (S/10606) كافياً ، بالنظر الى أنه يتضمن ثغرات كثيرة ، ولا سيما عدم اشارته الى مسئولية المملكة المتحدة عن الحالة الراهنة في روديسيا الجنوبية وعن عدم نيل شعب ناميبيا حقه في تقرير المصير والاستقلال . وأضاف ان الاتحاد السوفياتي يعارض أية صفقة تعقد بين المملكة المتحدة ونظام ايان سميث العنصرى الذى اغتصب السلطة في روديسيا الجنوبية ،

ويرى أن على المجلس ، في هذه المرحلة ، أن يعتمد أكثر التدابير فعالية لانتهاء النظام العنصرى في روديسيا الجنوبية ولتأمين نقل السلطة الى شعب زمبابوى . واستدرك قائلا انه بالنظر الى ان مشروع القرار المذكور هو مشروع مقدم من الاعضاء الافريقيين الثلاثة في مجلس الامن ، ونظرا الى انه يحتل بتأييد عدد هائل من الوفود الافريقية فان وفده سيقترح تأييدا له .

٨٠٥ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان وفده كان يأمل ان يدرك المجلس انه لا يمكن لحكومته ان تقبل أى ايعاز لها بتغيير سياستها في هذا الوقت الذى توضع فيه هذه السياسة موضع التطبيق العملى . وأضاف ان مشروع القرار الثلاثي (S/10606) لا يقتصر على اصدار حكم مسبق على نتائج التحقيق المناط بلجنة بيرس قبل صدور هذه النتائج بل انه يعرض عمل هذه اللجنة للخطر فعلا . وأعلن انه بالنظر الى ان مشروع القرار يوصي بسلوك لا يمكن انتهاجها عمليا فسي الظروف الراهنة ، فانه لا يمكن لوفده ان يقبله :

قرار : وفى الجلسة ١٦٣٩ ، المعقودة في ٤ شباط / فبراير ١٩٧٢ ، نال مشروع القرار الثلاثي الذى اشترك في تقديمه السودان والصومال وغينيا (S/10606) ، ٩ أصوات مقابل صوت واحد . (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، وامتناع ٥ أعضاء عن الاقتراع (ايطاليا ، بلجيكا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الامريكية ، واليابان) ، فلم يعتمد المجلس بالنظر الى اقتراع أحد الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ضده .

٨٠٦ - وبعد ذلك قدم ممثل الهند مشروع قرار منقحا ، بشأن سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها افريقيا الجنوبية اشترك في تقديمه السودان والصومال وغينيا والهند ويوغوسلافيا ، وفيما يلي نصه : (S/10609/Rev.1)

" ان مجلس الامن ،

" ان يلاحظ مع القلق الشديد تفاقم الحالة في روديسيا الجنوبية ، الناجم عن استمرار اشتداد وتوسع سياسة الفصل العنصرى والقمع التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية ،

" وقد استمع الى بيانات الافراد الذين دعوا للتكلم امام المجلس بشأن هذه المسألة ،

" وان يحيط علما ببيان ممثل اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى ،

" وان يأسف لاستمرار حكومة افريقيا الجنوبية في رفض تنفيذ القرارات التي اصدرها المجلس ، تشجيعا للوصول الى حل سلمي وفقا للميثاق ،

وان يساوره القلق الشديد لان الحالة في افريقيا الجنوبية تعذر بصورة خطيرة ، السلم والامن الدوليين في الجنوب الافريقى ،

" وان يلاحظ توسع حكومة افريقيا الجنوبية المستمر فى التسليح فى تعزيز قدرتها العسكرية ،

" واقتناعاً منها بأنه ينبغي على مجلس الامن اتخاذ تدابير عاجلة لضمان تنفيذ قراراته ، وبالتالي تشجيع الوصول الى تسوية للحالة الخطيرة في افريقيا الجنوبية والجنوب الافريقي .

" ١ - يدين حكومة افريقيا الجنوبية لاستمرارها في سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها على نحو يشكل انتهاكا للالتزامات المترتبة عليها بمقتضى الميثاق ؛

" ٢ - ويكرر معارضته التامة لسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية ؛

" ٣ - ويعترف بشرعية الكفاح الذى يخوضه شعب افريقيا الجنوبية المضطهد للتمتع بحقوقه الانسانية والسياسية المبينة في ميثاق الامم المتحدة فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان ؛

" ٤ - ويطلب على وجه الاستعجال الى حكومة افريقيا الجنوبية أن تفرج عن جميع الاشخاص المسجونين أو المعتقلين أو الذين تعرضوا لتقييدات أخرى نتيجة لسياسة الفصل العنصرى ؛

" ٥ - ويطلب الى جميع الدول أن تلتزم بدقة حظر شحن الاسلحة الى افريقيا الجنوبية ؛

" ٦ - ويحث الحكومات والافراد على التبرع ، بسخاء وبصورة منتظمة ، لصناديق الامم المتحدة التي تستخدم في أغراض انسانية وتدريبية يفيد منها ضحايا الفصل العنصرى ؛

" ٧ - ويثني على المنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، والافراد للمساعدة التي قدموها لتعليم وتدريب أبناء افريقيا الجنوبية ، ويحث الذين لم يقدموا مثل هذه المساعدة بعد على البدء في تقديمها ، ويحث الذين قدموها على مضاعفة جهودهم في هذا المضمار ؛

" ٨ - ويقرر القيام ، على وجه الاستعجال ، بدراسة الطرق التي تمكّن من تسوية الحالة الحاضرة الناشئة من سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية ."

قرار: وفي الجلسة ١٦٣٩ المعقودة في ٤ شباط / فبراير ١٩٧٢ ، اعتمد المجلس مشروع القرار الخامس (S/10609/Rev.1) بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لا شيء ، وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (فرنسا) ، فصدر بوصفه القرار ٣١١ (١٩٧٢) .

٨٠٧ - وقد مّمثل غينيا بعد ذلك نصاً منقحاً (S/10607/Rev.1) لمشروع القرار المتعلق بالاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ، اشترك في تقديمه السودان والصومال وغينيا . وقد وافق مقدمو المشروع المنقح على ادماج تعديل في الفقرة ٤ (ج) اقترحه ممثل اليابان شفويّاً ، وأصبح نص مشروع القرار الثلاثي المنقح (S/10607/Rev.1) بصيغته المنقحة ، كما يلي :

" ان مجلس الامن ،

" وقد درس الحالة في الاقاليم الافريقية الواقعة تحت الادارة البرتغالية ،

" وقد استمع الى بيانات الافراد الذين دعوا للكلام امام المجلس بشأن هذه المسألة ،

" وان يحيط علماً ببيان رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

"وان يساوره القلق الشديد لان حكومة البرتغال تواصل تدابيرها القمعية في عملياتها العسكرية ضد الشعب الافريقي في انغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) ، بغية قمع امانى الشعوب المشروعة في تقرير المصير والاستقلال ،

"وان يأسف لرفض حكومة البرتغال تنفيذ القرارات المتصلة بالموضوع التي اتخذها مجلس الامن بشأن مسألة الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية وفقا لمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ،

"وان يأسف كذلك لسياسات وأعمال الدول التي تواصل تزويد البرتغال بالمساعدة العسكرية وغيرها التي يستخدمها لمتابعة سياسته الاستعمارية والقمعية ضد شعوب انغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) ،

"وان يساوره القلق الشديد للانتهاكات المتكررة التي ترتكبها القوات المسلحة البرتغالية لسيادة دول افريقية مستقلة وللسلامة الاقليمية لتلك الدولة ،

"وان يشعر بانزعاج شديد للانباء الواردة عن استخدام البرتغال للمواد الكيميائية في حروبه الاستعمارية ضد شعوب انغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) ،

"وان يعترف بشرعية الكفاح الذى تخوضه حركات التحرر في انغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) للمطالبة بتقرير المصير والاستقلال ،

" ١ - يؤكد من جديد حق شعوب انغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لما اعترفت به الجمعية العامة في قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، ويعترف بشرعية كفاح هذه الشعوب لنيل هذا الحق ؛

" ٢ - ويشجب رفض حكومة البرتغال المستمر تنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) وجميع قرارات مجلس الامن المتصلة بالموضوع ،

" ٣ - ويؤكد مرة اخرى ان الحالة الناجمة عن السياسة التي يتبعها البرتغال ، سواء في مستعمراته أو باستفزازاته المستمرة للدول المتاخمة فيها اخلال خطير بالسلم والامن الدوليين في القارة الافريقية ؛

" ٤ - ويطلب الى البرتغال القيام بما يلي :

" (أ) ان يعترف فوراً بحق شعوب الاقاليم الواقعة تحت ادارته في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

" (ب) ان يوقف فوراً الحروب الاستعمارية وجميع أعمال القمع الموجهة ضد شعوب انغولا وموزامبيق وغينيا (بيساو) ؛

" (ج) ان يسحب جميع قواته المسلحة المستخدمة حاليا في قمع شعوب انغولا وموزامبيق
وغينيا (بيساو) ؛

" (د) أن يعلن عفوا سياسيا عاما غير مشروط ، وان يعيد العمل بالحقوق السياسية
والديموقراطية ؛

" (هـ) ان ينقل السلطة الى مؤسسات سياسية منتخبة بحرية تمثل الشعوب ، وفقا لقرار
الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

" ٥ - ويطلب مرة أخرى الى البرتغال الامتناع عن ارتكاب أية انتهاكات لسيادة الدول
الافريقية وسلامتها الاقليمية ؛

" ٦ - ويطلب الى جميع الدول الامتناع فورا عن تزويد البرتغال بأية مساعدة تمكنه من مواصلة
قمعه لشعب الاقاليم الواقعة تحت ادارته ، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع بيع وتوريد الاسلحة
والعتاد الحربي لحكومة البرتغال لذلك الغرض ، بما في ذلك بيع وشحن المعدات والمعدات
المستعملة في صنع وصيانة الاسلحة والذخائر التي تستخدم في الاقاليم الواقعة تحت الادارة
البرتغالية ؛

" ٧ - ويرجو من الامين العام تتبع تنفيذ هذا القرار واعلام مجلس الامن عن ذلك من وقت
لآخر . "

قرار : وفي الجلسة ١٦٣٩ ، المعقودة في ٤ شباط / فبراير ١٩٧٢ ، اعتمد المجلس مشروع
القرار الثلاثي المنقح (S/10607/Rev.1) بأغلبية ٩ أصوات مقابل لا شيء ، وامتناع ٦ أعضاء
عن الاقتراع (الارجنتين ، وايطاليا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية) ، فصدر بوصفه القرار ٣١٢ (١٩٧٢) .

٨٠٨ - وختم رئيس المجلس دورة مجلس الامن في اديس ابابا بالقاء بيان ، كان المجلس
قد اعتمد باتفاق الآراء ، معربا فيه عن الشكر للبلد المضيف . ورد وزير خارجية اثيوبيا على
كلمات الرئيس ببيان أكد فيه لاجتماع المجلس ان عاهل اثيوبيا وحكومتها وشعبها يعتبرون استضافتهم
للدورة التاريخية التي عقدها مجلس الامن تفي افريقيا شرفا لهم .

الفرع الثالث

الرسائل الاخرى

٨٠٩ - أرسل وزير خارجية جمهورية المانيا الديمقراطية رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون
الثاني / يناير ١٩٧٢ (S/10603) ، رحب فيها بالقرار الذي اتخذه المجلس بالاجتماع في
اديس ابابا لدراسة افعال الطرق والوسائل لتنفيذ قراراته المتعلقة بالاستعمار والعنصرية في
افريقيا .

٨١٠ - وأرسل ممثل الصين رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ (S/10528) ،
أحال بها نص رسالة واردة من وزير خارجية الصين ومؤرخة في التاريخ نفسه مع أربعة مرفقات توضح
المواقف التي اتخذتها حكومته منذ انشائها تأييدا لشعب أفريقيا في كفاحه ضد الاستعمار والتمييز
العنصري .

٨١١ - وأرسل ممثل المملكة المتحدة رسالة مؤرخة في ٧ شباط / فبراير ١٩٧٢ (S/10539) ،
أشار فيها الى قرار مجلس الامن ٣١١ (١٩٧٢) المتخذ في اديس ابابا في ٤ شباط / فبراير
١٩٧٢ وأعلن أنه على الرغم من أن حكومته قد اقترعت تأييدا لهذا القرار ، فان سياستها فيما
يتعلق بالنقطة المشار اليها في الفقرة ٥ من القرار ، مازالت كما هي دون تغيير . وذكر بأن
الممثل الدائم لحكومته وقت اعتماد القرار ١٩١ (١٩٦٤) ، كان قد أبدى تحفظا صريحا بشأن
تفسير ذلك القرار . وأضاف ان حكومته قد أبدت مؤخرا تحفظات مماثلة بالرغم من قيامها طوعا
واختيارا باحداث تضيق جديد في أنواع الاسلحة التي توافق علي تصديرها .

الباب الثاني
المسائل الاخرى التي نثار فيها مجلس الأمن

الفصل الحادي عشر
قبول الاعضاء الجدد

- ٠ -

الفرع الاول
طلب البحرين

٨١٢ - أرسل أمير دولة البحرين رسالة مؤرخة في ١٥ آب / أغسطس ١٩٧١ (S/10291)، قدم فيها طلب البحرين لقبولها في عضوية الأمم المتحدة، مع اعلان موقع منه بقبول الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

٨١٣ - وفي الجلسة ١٥٧٤، المنعقدة في ١٦ آب / أغسطس، أحال رئيس مجلس الأمن طلب البحرين الانضمام الى عضوية الأمم المتحدة، الى اللجنة المعنية بقبول الاعضاء الجدد لدراسته وتقديم تقرير بشأنه، وفقا للمادة ٥٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

٨١٤ - ونظر مجلس الأمن، في جلسته ١٥٧٥ المعقودة في ١٨ آب / أغسطس، في تقرير اللجنة بشأن طلب البحرين (S/10294).

٨١٥ - فيما يلي نص مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة، بصيغته المعدلة بناء على اقتراح ممثل الجمهورية العربية السورية:

"ان مجلس الأمن،

"وقد بحث الطلب المقدم من البحرين لقبولها في عضوية الأمم المتحدة (S/10291)،

"يوحي الجمعية العامة بقبول البحرين في عضوية الأمم المتحدة".

قرار: في الجلسة ١٥٧٥، المعقودة في ١٨ آب / أغسطس ١٩٧١، اعتمد مجلس الأمن مشروع القرار، بصيغته المعدلة، بالإجماع، فصدر بوصفه القرار ٢٩٦ (١٩٧١).

الفرع الثاني

طلب قاتر

٨١٦ - أرسل أمير قطر رسالة مؤرخة في ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ (S/10306) قدم فيها طلب قاتر قبولها في عضوية الأمم المتحدة . وذكر أن حكومته تؤيد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، وأعلن أنها تقبل الالتزامات الواردة فيه .

٨١٧ - وفي الجلسة ١٥٧٧ ، المعقودة في ١٤ أيلول / سبتمبر ، أحال رئيس المجلس طلب قاتر الانضمام الى عضوية الأمم المتحدة الى اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد لدراسة وتقديم تقرير عنه ، وفقاً للمادة ٥٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن .

٨١٨ - ونظر مجلس الأمن ، في جلسته ١٥٧٨ المعقودة في ١٥ أيلول / سبتمبر ، في تقرير اللجنة عن طلب قاتر (S/10318) ، ودعا ممثل اليمن ، بناء على طلبه (S/10316) ، الى الاشتراك في المناقشة . وأوصت اللجنة في تقريرها بأن يعتمد مجلس الأمن مشروع القرار التالي :

” ان مجلس الأمن ،

” وقد بحث الطلب المقدم من قطر لقبولها في عضوية الأمم المتحدة (S/10306) ،

” يوصي الجمعية العامة بقبول قطر في عضوية الامم المتحدة .”

قرار: في الجلسة ١٥٧٨ ، المعقودة في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ ، قرر مجلس الأمن العمل بالفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من نظامه الداخلي المؤقت ، واعتمد بالاجماع مشروع القرار الوارد في تقرير اللجنة (S/10318) ، فصدر بوصفه القرار ٢٩٧ (١٩٧١) .

الفرع الثالث

طلب عمان

٨١٩ - أحال رئيس مجلس الأمن ، في الجلسة ١٥٧٤ المعقودة في ١٦ آب / اغسطس ، طلب عمان قبولها في عضوية الأمم المتحدة ، المقدم في ٢٤ ايار / مايو (S/10216) ، الى اللجنة المعنية بقبول الاعضاء الجدد لدراسته وتقديم تقرير عنه ، وفقاً للمادة ٥٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن .

٨٢٠ - وقالت اللجنة ، في تقرير مؤرخ في ٢٦ آب / اغسطس (S/10294) ، انها قررت في جلستها السادسة والثلاثين المعقودة في ذلك التاريخ ، ان تؤجل دراستها للطلب المذكور ، وأوصت ، دون معارضة ، بأن يلجأ مجلس الأمن في موعد لاحق الى تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من نظامه الداخلي المؤقت .

٨٢١ - ونظر مجلس الأمن ، في جلسته ١٥٨٧ المعقودة في ٣٠ أيلول / سبتمبر ، في تقرير اللجنة اللاحق ، المؤرخ في ٣٠ أيلول / سبتمبر ، بشأن طلب عمان (S/10348) . ودعا المجلس ممثل اليمن ، بناءً على طلبه (S/10348) ، إلى الاشتراك في المناقشة . وقد تضمن تقرير اللجنة مشروع القرار التالي :

" ان مجلس الأمن ،

وقد بحث الطالب المقدم من عمان لقبولها في عضوية الأمم المتحدة (S/10216) ،

يوحي الجمعية العامة بقبول عمان في عضوية الأمم المتحدة . "

قرار : في الجلسة ١٥٨٧ ، المعقودة في ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ ، قرر مجلس الأمن العملي بالفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من نظامه الداخلي المؤقت ، واعتمد بالاجماع مشروع القرار الوارد في تقرير اللجنة (S/10345) ، فصدر بوصفه القرار ٢٩٩ (١٩٧١) .

الفرع الرابع

طالب الامارات العربية المتحدة

٨٢٢ - أرسل رئيس دولة الامارات العربية المتحدة رسالة مؤرخة في ٢ كانون / ديسمبر (S/10420) ، قدم فيها طلب دولة الامارات العربية المتحدة بقبولها في عضوية الأمم المتحدة ، مشفوعاً باعلان موقع من الرئيس بقبول الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

٨٢٣ - وفي الجلسة ١٦٠٨ المعقودة في ٦ كانون الاول / ديسمبر ، أحال رئيس مجلس الأمن طالب دولة الامارات العربية المتحدة بقبولها في عضوية الأمم المتحدة إلى اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد لدراسته وتقديم تقرير عنه ، وفقاً للمادة ٥٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن .

٨٢٤ - ونظر مجلس الأمن ، في جلسته ١٦٠٩ المعقودة في ٨ كانون الاول / ديسمبر ، في تقرير اللجنة بشأن طلب دولة الامارات العربية المتحدة (S/10430) . وقد تضمن التقرير مشروع القرار التالي :

" ان مجلس الأمن ،

وقد بحث الطالب المقدم من دولة الامارات العربية المتحدة لقبولها في عضوية الأمم المتحدة

المتحدة (S/10430) ،

يوحي الجمعية العامة بقبول دولة الامارات العربية المتحدة في عضوية الامم المتحدة . "

قرار : في الجلسة ١٦٠٩ المعقودة في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، قرر مجلس الأمن العمل بالفقرة الأخيرة من المادة ٦٠ من نظامه الداخلي المؤقت ، واعتمد بالاجماع مشروع القرار الوارد في تقرير اللجنة (S/10430) ، فصدر بوصفه القرار ٣٠٤ (١٩٧١) .

الفصل الثاني عشر
التوصية بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة

٨٢٥ — نذر مجلس الأمن ، في جلساته ١٦١٨ و ١٦١٩ و ١٦٢٠ ، التي عقدها ، بصفة سرية ، في ١٧ و ٢٠ و ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، في مسألة توصيته بشأن تعيين الأمين العام للأمم المتحدة .

قرار : في الجلسة ١٦٢٠ المعقودة في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، أصدر مجلس الأمن قراره ٣٠٦ (١٩٧١) .

٨٢٦ — وفيما يلي نص القرار :

” ان مجلس الأمن ،

وقد نذر في مسألة التوصية بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة ،

” يوصي الجمعية العامة بتعيين السيد كورت فالدهايم أميناً عاماً للأمم المتحدة . ”

٨٢٧ — وقد أرسل رئيس مجلس الأمن الى رئيس الجمعية العامة رسالة مؤرخة في ٢١ كانون

الاول / ديسمبر ١٩٧١ (A/8496) ، أحال اليه بها توصية المجلس .

الفصل الثالث عشر

المسألة المتعلقة بعقد اجتماعات للمجلس خارج المقر

٨٢٨ - أثناء نظر مجلس الأمن في طلب منظمة الوحدة الافريقية المتعلق بعقد اجتماعات لمجلس الأمن في احدى العواصم الافريقية (أنظر الفصل العاشر) ، قرر المجلس ، في جلسته ١٦٢٥ المعقودة في ١١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ ، انشاء لجنة تتكون من جميع أعضائه ويطلق عليها اسم ' لجنة مجلس الأمن المعنية باجتماعات المجلس التي تعقد خارج المقر ' لدراسة المسألة من جميع نواحيها ولاعداد مبادئ توجيهية عامة للتطبيق في جميع الحالات المماثلة التي قد تنشأ في المستقبل .

٨٢٩ - وفي ١٨ كانون الثاني /يناير قدمت ' اللجنة المعنية باجتماعات المجلس التي تعقد خارج المقر ' تقريراً (S/10514) الى مجلس الأمن ، وصفت فيه النقاط التي بحثتها في ثمانى جلسات ، بما في ذلك الآثار التقنية والمالية والقانونية والسياسية المترتبة على توصيتها بأن يعقد مجلس الأمن اجتماعات في اديس ابابا ، في الفترة من ٢٨ كانون الثاني /يناير الى ٤ شباط /فبراير ١٩٧٢ . وذكرت اللجنة ان ، نظرا لتكليف المجلس اياها بدراسة جميع نواحي مسألة عقد اجتماعات للمجلس في عاصمة افريقية وتقديم تقرير عنها في موعد لا يتجاوز ١٧ كانون الثاني /يناير ، فقد اتفق رأيها على ان ترجي الى مرحلة لاحقة أعمالها بشأن النواحي الاخرى من ولايتها ، وبخاصة اعداد المبادئ التوجيهية العامة .

الباب الثالث
لجنة الأركان العسكرية

الفصل الرابع عشر
أعمال لجنة الأركان العسكرية

٨٣٠ — مارست لجنة الأركان العسكرية أنشطتها باستمرار ، خلال الفترة المستعرضة ، في ظل مشروع النظام الداخلي ، وعقدت ما مجموعه ست وعشرين جلسة دون النظر في مسائل موضوعية .

الباب الرابع—

المسائل التي لفت نظر مجلس الأمن اليها
ولكنه لم ينظر فيها خلال الفترة المستعرضة

الفصل الخامس عشر

الرسائل المتعلقة بمسألة النزاع العنصرى في افريقيا
الجنوبية الناجم عن سياسة الفصل العنصرى
التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية

٨٣١ - أحال الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن ، برسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧١ (S/10243) ، نص قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٥٩١ (د - ١٩٥٠) المعنون : " سياسة الفصل العنصرى " أبرتهايد ' والتمييز العنصرى " والمتخذ في ٢١ ايار/مايو . وكان المجلس الاقتصادى والاجتماعى قد طلب من مجلس الأمن ، في الفقرة الاولى من القرار المذكور ، ايجساد الوسائل الكفيلة لضمان التنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن نفسه التي طلب فيها الى جميع الدول الأعضاء عدم تزويد افريقيا الجنوبية بالاسلحة .

٨٣٢ - وأرسل الأمين التنفيذى لمنظمة الوحدة الافريقية بنيويورك الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ، احال فيها ، لعلم مجلس الأمن وفقا للمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة ، نصوص القرارات التي أصدرها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الثامنة المعقودة في اديس ابابا في الفترة من ٢١ الى ٢٣ حزيران/يونيه . وأحد هذه القرارات قرار يتعلق بمسائل الفصل العنصرى ' أبرتهايد ' والتمييز العنصرى ، وقد أكد فيه المؤتمر من جديد تأييد منظمة الوحدة الافريقية التام وغير المشروط لشعب افريقيا الجنوبية المضطهد ، في كفاحه المشروع للقضاء على الفصل العنصرى وتحقيق حكم الأقلية . وتضمن قرار آخر اعلانا بشأن ' مسألة الحوار ' انتهى الى نتيجة مفادها أنه لا يوجد أساس لاجراء حوار مجد مع نظام الأقلية العنصرى الحاكم في افريقيا الجنوبية .

٨٣٣ - وأرسل مراقب سويسرا الدائم الى رئيس مجلس الأمن (S/10311) ، في ٨ أيلول/سبتمبر رسالة أشار فيها الى بيان وارد في الرسالة المؤرخة في ٧ ايار/مايو والموجهة من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى (S/10190) ، وقال انه قد يؤدى ببعض الناس الى استنتاج ان سويسرا ما زالت تمد افريقيا الجنوبية بالعتاد الحربى . وأشار في هذا الصدد الى ان حكومته كانت قد حظرت ، في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ ، تصدير العتاد الحربى الى افريقيا الجنوبية . ومع ذلك فان شركة سويسرية قد تصرفت دون علم حكومته وقامت ، انتهاكا للحظر ، بتوريد عتاد حربى الى افريقيا الجنوبية ، ولكن المسؤولين عن هذا الحادث قد صدر ضد هم حكم بالسجن من أعلى هيئة قضائية في سويسرا .

٨٣٤ — وأرسل رئيس الاجتماع التاسع المشترك بين اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى ، واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ومجلس الامم المتحدة لناميبيا ، الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول / سبتمبر (S/10331) ، أحال فيها نص اتفاق آراء كان قد اعتمد في ١٣ أيلول / سبتمبر .

٨٣٥ — وأرسل رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الاول (اكتوبر) (S/10354) ، أفاد فيها بأن اللجنة قد علمت بعقد اتفاق بين الشركة المحدودة لتطوير و انتاج الاسلحة في افريقيا الجنوبية وشركة طائرات فرنسية لصنع طائرات من طراز ميراج ٣ و ف - ١ في افريقيا الجنوبية ، وان اللجنة أعربت عن قلقها للحكومة الفرنسية بواسطة ممثل فرنسا الدائم ، وأكدت ان مجلس الأمن لم يميز مطلقا ، في الحظر الذى فرضه على الاسلحة ، بين الأسلحة الموجهة للقمع الداخلى والأسلحة الموجهة للدفاع الخارجى . أما موقف الحكومة الفرنسية من هذه النقطة ، فكان قد نقل شفويا الى رئيس اللجنة الخاصة ، وقد أورده الرئيس في مرفق برسالته هذه .

٨٣٦ — وقد أشار المتحدث باسم الوفد الفرنسى الى ان ممثل فرنسا أعلن في ٧ آب / افسطس ١٩٦٣ قرار حكومته حظر بيع أية أسلحة الى افريقيا الجنوبية يكون من شأنها ان تستخدم في عمليات الشرطة الداخلية التي تتم بدافع التحيز العنصرى ، وان فرنسا أبلغت مجلس الأمن في ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٣ ، بأنها ستحظر أيضا بيع المعدات والمواد التي يمكن استخدامها في صنع تلك الأسلحة . وذكر ان فرنسا استرشدت ، في وضع قائمة الأسلحة الممنوعة ، بالتمييز الاساسي بين الأسلحة التي يمكن استخدامها في العمليات الموجهة ضد رجال العصابات والأسلحة التي يمكن استخدامها للدفاع ضد التهديدات الخارجية . وذهب المتحدث الفرنسى في بيانه الى ان التمييز بين هاتين الفئتين من السلاح المختلفتين حسب استعمالها قد لقي اعترافا ضمنيا من مجلس الأمن في قراره ١٨١ (١٩٦٣) ، وان المجلس أحاط علما مع الارتياح ، فيما بعد ، بالتأكيدات التي قدمتها الحكومات في اطار القرار ١٨١ (١٩٦٣) ، بما في ذلك تأكيد الوفد الفرنسى الذى ميز بين هذين النوعين من الأسلحة . وقال المتحدث الفرنسى انه مقتنع تماما بأن بيع طائرات الميراج الى افريقيا الجنوبية والترخيص بصنعها فيها ، لن يعزز قدرة افريقيا الجنوبية على محاربة العصابات او يساعداه في القيام بأى عمليات من عمليات القمع الداخلى ؛ وبناء على ذلك فان كل انتقاد يوجه الى الحكومة الفرنسية في هذا الصدد يكون انتقادا لا أساس له .

٨٣٧ — وفي ٦ تشرين الاول / اكتوبر ، اعتمدت اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى تقريرها الى مجلس الأمن والجمعية العامة (S/10366) . وتضمن التقرير استعراضا لأعمال اللجنة الخاصة منذ اعتماد تقريرها السابق في ايلول / سبتمبر ١٩٧٠ . كما تضمن مرفقا يستعرض التأسورات التي حصلت في افريقيا الجنوبية في العام السابق . وتضمن ايضا معلومات عما قامت به الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى من نشاطات في الحملة ضد الفصل العنصرى ، ووصفا لما قامت به اللجنة

الخاصة من استشارات للخبراء واشترك في اجتماعات مع الهيئات الاخرى المهمة بشؤون تدخل في مجال اختصاصها . وتضمن الفصل الأخير من التقرير موجزا لتوصيات اللجنة الخاصة وأغلبها موجه الى الجمعية العامة ؛ الا أن اللجنة وجهت توصية واحدة الى الجمعية العامة ومجلس الأمن معا ، وهي التوصية المتعلقة بالحد من الحظر المفروض على توريد الأسلحة الى افريقيا الجنوبية . وقالت اللجنة الخاصة ان على الجمعية العامة ومجلس الأمن ان يؤكدوا من جديد قرار مجلس الأمن ٢٨٢ (١٩٧٠) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢٤ (٥-٢٥) ؛ وان يستنكروا ويشجبا تصرفات الحكومات التي تقدم المساعدة بأى شكل من الأشكال لتعزيز القوات العسكرية للنظام الحاكم في افريقيا الجنوبية ؛ وان يؤكدوا من جديد ان قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة لا تسمح بأى تمييز بين الأسلحة الموجهة للدفاع الخارجي والأسلحة الموجهة للقمع الداخلي ولا تنص على أى استثناءات من الحظر المفروض على الأسلحة ؛ وان يعلنوا انه لا يمكن قبول أى تبرير لمواصلة التعاون العسكري مع افريقيا الجنوبية ، كالاتحاد الى الالتزامات الناشئة عن اتفاقيات او ترتيبات سابقة مع النظام الحاكم في افريقيا الجنوبية ؛ وان يطلبوا من جميع الدول ان تمارس كل ما لها من نفوذ لدى الدول المعنية لسكي تنهيتها عن انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة ؛ وان يوجهوا نداء رسميا لجميع المنظمات وللرأى العام لشجب كل تعاون عسكري مع افريقيا الجنوبية ولتأييد مجهودات الأمم المتحدة الرامية الى تنفيذ حظر فعال على توريد الأسلحة الى النظام الحاكم في افريقيا الجنوبية . وأوصت اللجنة الخاصة كذلك بأن يعلن مجلس الأمن ان الحظر المفروض على توريد الأسلحة الى افريقيا الجنوبية إلزامي .

٨٣٨ - وقد نظر مجلس الأمن في مسألة سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية ، أثناء الاجتماعات التي عقدها خارج المقر ، في اديس ابابا ، في الفترة الممتدة من ٢٨ كانون الثاني /يناير الى ٤ شباط /فبراير ١٩٧٢ . وللاطلاع على مداولات المجلس في تلك المناسبة أنظر الفرع الثاني من الفصل العاشر أعلاه .

٨٣٩ - وأرسل الأمين العام رسالة مؤرخة في ٩ شباط /فبراير ١٩٧٢ (S/10536) أحال بها الى مجلس الأمن نص قرارى الجمعية العامة ٢٧٧٥ ألف وواو (٥-٢٦) الصادرين في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧١ ، بشأن سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية . ولفت الانتباه الى ان الجمعية العامة تدعو مجلس الأمن الى النظر في الحالة في ضوء التقارير والتوصيات الموجهة اليه من اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى ، وفي ضوء قرارها هي بغية تأمين قيام الدول جميعا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٨٢ (١٩٧٠) تنفيذا تاما ، وانها توصي ، مرة اخرى ، بأن ينظر مجلس الأمن ، على سبيل الاستعجال ، في الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية والجنوب افريقي عامة بغية اتخاذ تدابير فعالة ضد افريقيا الجنوبية ، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

٨٤٠ - ووجهت البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مذكرة الى الأمين العام (S/10577) مؤرخة في ١٧ آذار /مارس تعبّر فيها عن تأييد الاتحاد السوفياتي ، في إطار

قرار مجلس الأمن ٣١١ (١٩٧٢) وقرارات الجمعية العامة ٢٧٧٥ ألف الى حاء (د ٢٦) بشأن الفصل العنصرى ، للقضاء السريع النهائي على أنظمة الحكم الاستعمارية والعنصرية . وأضافت المذكورة ان الاتحاد السوفياتي ، ان يسترشد بالمبادئ اللينينية في السياسة الخارجية ، يعرب عن تأييده القوى المستمر ، في الأمم المتحدة ، للكفاح العادل الباسل الذى تخوضه الشعوب الافريقية من أجل الحرية والاستقلال الوطني . وأشارت الى تقديمه المساعدة المعنوية والسياسية والدبلوماسية والمادية لهذه الشعوب في كفاحها .

٨٤١ - وأرسل وزير خارجية جمهورية المانيا الديمقراطية الى رئيس مجلس الأمن برقية مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٢ وزعت بناءً على طلبه (S/10577) . وقد لفت فيها الانتباه الى بيان صادر عن وزارة الخارجية بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، تؤكد فيه ضرورة قيام جميع الدول بتنفيذ قرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع تنفيذا تاما ومراعاتها حق المراعاة .

٨٤٢ - وأرسل رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصرى الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٥ حزيران/يونيه (S/10680) ، طلب فيها تقديم مذكرة الى مجلس الأمن بشأن التطورات الاخيرة المتعلقة بتعزيز قوات افريقيا الجنوبية العسكرية على نحو مكن النظام الحاكم في افريقيا الجنوبية ، لا من تشديد سياسته العنصرية التعسفية ضد المواطنين غير البيض في ذلك البلد فحسب ، بل أيضا من توسيع نطاق هذه السياسة لتشمل ناميبيا أيضا ، ومن انتهاك سلامة الاقاليم المجاورة وتشكيل تهديد خطير لأمن البلدان الافريقية المستقلة . وأضافت الرسالة ان الأدلة على التوسع الكبير الحاصل ، بمساعدة حكومات وشركات أجنبية ، في صناعة الاسلحة والمركبات العسكرية والذغائر في داخل افريقيا الجنوبية ، تخلق حالة جديدة تضيق معها كل فائدة من الحظر المفروض على الأسلحة . ولذلك ترى اللجنة ، ان على مجلس الأمن ان ينظر في مسألة اتخاذ تدابير محددة لمنع نقل التكنولوجيا المتقدمة والمعلومات العسكرية العلمية التي يمكن ان تستخدم في مثل هذه الصناعة الى افريقيا الجنوبية .

الفصل السادس عشر

الرسائل المتعلقة بالحالة في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية

٨٤٣ - أرسل القائم بأعمال رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة رسالة مؤرخة في ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧١، (S/10312)، أحال بها الى مجلس الأمن نص قرار (A/AC.109/383) كانت اللجنة الخاصة قد اتخذته في ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧١. وقد لفتت اللجنة الخاصة، في الفقرة ٥ من القرار المذكور، نظر مجلس الأمن الى مساس الحاجة الى اتخاذ تدابير فعالة لانهاء حالة خطيرة تهدد السلم والأمن الدوليين هي الحالة الناجمة عن استمرار السلطات القائمة في روديسيا الجنوبية وناميبيا والاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية في تحدى الالتزامات المترتبة عليها بموجب ميثاق الامم المتحدة .

٨٤٤ - وأرسل القائم بأعمال رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة اعلان منح الاستقلال للشعوب المستعمرة رسالة مؤرخة في ١٤ أيلول / سبتمبر (S/10320) أحال بها الى مجلس الأمن نص قرار كانت اللجنة الخاصة قد أصدرته في ١٤ أيلول / سبتمبر (A/AC.109/384) . ولفتت اللجنة الخاصة، في الفقرة ١٠ من القرار المذكور، نظر مجلس الأمن الى ضرورة القيام، على وجه الاستعجال، باتخاذ كل التدابير الفعالة عملاً بأحكام ميثاق الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، لكفالة تنفيذ البرتغال لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-٢٥) وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية، وخاصة منها القرار ١٨٠ (١٩٦٣) المتخذ في ٣١ تموز/يوليه ١٩٦٣، والقرار ١٨٣ (١٩٦٣) المتخذ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٣، والقرار ٥١٨ (١٩٦٥) المتخذ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٦٥ .

٨٤٥ - وأرسل الأمين العام رسالة مؤرخة في ١٨ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ (S/10521)، أحال بها الى مجلس الأمن نص القرار ٢٧٩٥ (د-٢٦) الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ بشأن مسألة الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية . وقد لفتت الجمعية العامة نظر مجلس الأمن، في الفقرة ١٤ من منطوق القرار، في ضوء ازدياد تدهور الحالة في اقاليم انغولا وموزامبيق وفينيا (بيساو) على نحو يهدد السلم والأمن الدوليين بدرجة خطيرة، الى مساس الحاجة الى النظر في اتخاذ كافة التدابير الفعالة اللازمة، وفقاً لأحكام الميثاق المتصلة بالموضوع، لتأمين تنفيذ البرتغال تنفيذاً سريعاً تاماً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-٢٥) ولقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية .

- ٨٤٦ - وأرسل رئيس اللجنة الخاصة رسالة مؤرخة في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٧٢ (S/10624)، أحال بها نص قرار كانت اللجنة الخاصة قد اتخذته في ١٣ نيسان / ابريل ١٩٧٢ (A/AC.109/400)، فضلا عن وثائق أخرى تتصل بالبعثة الخاصة التي كانت اللجنة قد أرسلتها الى المناطق المحررة من فينيا (بيساو) . وكانت اللجنة قد قررت ، في الفقرة ٨ من هذا القرار، ان تلفت نظر المجلس الى الحالة الخائرة القائمة في الاقليم ، ليقوم باتخاذ الاجراء المناسب.
- ٨٤٧ - وأرسل رئيس اللجنة الخاصة رسالة مؤرخة في ٨ أيار/مايو ١٩٧٢ (S/10633)، أحال بها الى رئيس مجلس الأمن نص قرار (A/AC.109/402) كانت اللجنة الخاصة قد اتخذته في ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٧٢ .
- ٨٤٨ - ولفتت اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١٠ من القرار المذكور ، نظر مجلس الأمن الى مساس الحاجة الى القيام ،على سبيل الأولوية ، باتخاذ تدابير فعالة أخرى لضمان امتثال حكومة البرتغال لقرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع، وخاصة قرار مجلس الأمن ٣١٢ (١٩٧٢) .

الفصل السابع عشر رسالة من مالطة

٨٤٦ — أرسل ممثل مالطة الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧١ (S/10246)، أحال بها نص بيان صادر عن حكومته بشأن انباء معينة، كانت قد ظهرت قبل ذلك بقليل في الصحف الأجنبية، عن علاقات مالطة بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وبالولايات المتحدة الأمريكية، وبمنظمة حلف شمال الأطلسي.

٨٥٠ — ونفت حكومة مالطة، في بيانها، الاتهامات الموجهة اليها بانها قامت، بصورة انفرادية، بفسخ اتفاقية الدفاع المفقودة عام ١٩٦٤، قائلة ان هذه الاتفاقية لم تعد قائمة؛ وان مركز القوات البريطانية في مالطة سيخضع، من الآن فصاعدا، لترتيبات جديدة. وفيما يتعلق بمركز قوات منظمة حلف شمال الأطلسي، قالت مالطة ان منظمة حلف شمال الأطلسي ليس لديها سوى ان مؤقت ومحدود. أما الاسطول السادس الأمريكي، فقد ذكر البيان انه ليس له حق الالتجاء الى موانئ مالطة بموجب أية معاهدة او اتفاقية. وأضاف البيان ان حكومة مالطة لا تعتبر زيارات الاسطول السادس لموانئها أمر في صالح مالطة في الوقت الحاضر.

الفصل الثامن عشر

الرسائل الواردة من جمهورية خمير

٨٥١ - وجهت حكومة جمهورية خمير، خلال الفترة المستعرضة، خمس رسائل الى رئيس مجلس الأمن، تشكو فيها من قيام وحدات مسلحة من الفيتكونغ وقوات فييتنام الشمالية بانتهاك سيادتها وسلامتها الإقليمية. وكانت غالبية الشكاوى تتصل بقيام عناصر مسلحة بالتدخل في إقليم خمير، وشن هجمات على مخايفها العسكرية، والاشتباك مع قوات الدفاع الخميرية، واحتلال عدد من الأماكن في البلد. وذكرت الشكاوى ان هذه الهجمات قد أسفرت عن مقتل عشرات من المواطنين الخميريين، من عسكريين ومدنيين، بما فيهم النساء والأطفال. وذكرت ان عددًا من الرهبان البوذيين قد قتلوا وان كثيرين قد فقدوا، كما ان مئات المباني قد اشعلت فيها النار ودمرت. وأكدت بعض الرسائل ان القوات الغازية كانت تستخدم اسلحة حديثة زودتها بها دول صدقة لها.

٨٥٢ - وأعرب ممثل جمهورية خمير، في جميع هذه الرسائل، عن احتجاج حكومته العنيف على الهجمات غير الشرعية والاحتلال غير الشرعي لإقليمها، باعتبارها انتهاكات صارخة، لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واتفاقات جنيف المعقودة في عام ١٩٥٣. وقالت الرسائل ان حكومة جمهورية خمير تعتبر حكومة جمهورية فييتنام الديمقراطية وما يسمى بالحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية مسؤولتين مسؤولية كاملة عن جميع المراقب الشديدة الخطورة الناجمة عن هذه الأعمال، وهي تحتفظ بحق اتخاذ أى اجراء ضرورى للدفاع عن استقلال جمهورية خمير وحيادها وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

٨٥٣ - وفيما يلي قائمة بالرسائل التي أرسلها ممثل جمهورية خمير الى رئيس مجلس الأمن في الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧١ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٢ :

رسالة مؤرخة في ١ تموز/يوليه ١٩٧١ (S/10248) تتضمن تهما بهجمات ومناوشات في الفترة الممتدة من ١٩ - ٢٠ ايار/مايو الى ١ حزيران/يونيه.

رسالة مؤرخة في ٢٣ آب/اغسطس (S/10302) تتضمن تهما بارتكاب أعمال اضطهاد مدبرة ضد الرهبان البوذيين الخميريين، وذلك في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠، و ٣ نيسان/ابريل ١٩٧١، و ٣٠ ايار/مايو ١٩٧١.

رسالة مؤرخة في ٢٧ ايلول / سبتمبر (S/10349) تتهم قوات الفيتكونغ وفييتنام الشمالية بقتل راهب بوذي وأشخاص آخرين في ٢٤ آب (اغسطس) .

رسالة مؤرخة في ٨ كانون الاول / ديسمبر (S/10450) تتهم قوات فييتنام الشمالية والفيتكونغ باستخدام قذائف الغاز السام ضد المواقع الخميرية في مقاطعة كومبرنغ ثوم في ٢٩ - ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر .

رسالة مؤرخة في ١٠ نيسان / ابريل ١٩٧٢ (S/10596) تتهم قوات الفيتكونغ وفييتنام الشمالية بمواصلة الاعمال الاجرامية ضد المدنيين ورجال الدين الخميريين في الفترة من ١ الى ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ .

الفصل التاسع عشر

الرسائل المتعلقة بفيتنام

٨٥٤ — أحوال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، برسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ (S/10406)، نص بيان سوفياتي - فيتنامي مشترك بشأن "الأخوة التي لا تتزعزع بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية فيتنام الديمقراطية". وقد وقع هذا البيان في ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧١ كل من نيقولاى بدغورني، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس اللجنة الرئاسية لمجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بوصفه رئيسا للوفد الحزبي - الحكومي السوفياتي؛ ولي دوان، الأمين الأول للجنة المركزية لحزب العمال الفيتنامي بوصفه رئيسا للوفد الحزبي - الحكومي الفيتنامي، وذلك عقب المحادثات التي جرت أثناء الزيارة التي قام بها الوفد السوفياتي الى ذلك البلد في الفترة من ٤ الى ٨ تشرين الأول / أكتوبر. وقد تناول جزء من البيان الحالة في فيتنام وفي شبه جزيرة الهند الصينية، وأدان الامبرياليين الامريكيين الذين يهايلون أمد الحرب العدوانية في الهند الصينية ويحتمون ويطيسها ويوسعون نطاقها، وينتهكون اتفاقات جنيف المعقودة عام ١٩٥٤ بشأن الهند الصينية واتفاقات جنيف المعقودة في عام ١٩٦٢ بشأن اللاوس. وقد طالب الجانبان بشدة بأن توقف حكومة الولايات المتحدة تدخلها وعدوانها، وبأن تسحب قواتها ومستشاريها وموظفيها العسكريين سحباً تاماً من فيتنام الجنوبية واللاوس وكمبوديا، وأن توقف جميع العمليات العسكرية الأمريكية في شبه جزيرة الهند الصينية، لكي يتسنى لكل بلد من بلدان الهند الصينية ان يسوى شؤونه الداخلية دونما تدخل خارجي. وجاء في البيان، علاوة على ذلك، ان الجانبين يعتبران المقترحات ذات النقاط السبع التي تقدمت بها الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية تشكل أساساً معقولاً ومنصفاً لتسوية المسألة الفيتنامية. وقد اشتملت هذه المقترحات على نقطتين رئيسيتين هما أولاً قيام حكومة الولايات المتحدة بانتهاء الحرب العدوانية وسحب جميع قواتها من فيتنام الجنوبية وإزالة القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة هناك، وثانياً إنهاؤها كل دعم للنظام العميل الحاكم في سايفون.

٨٥٥ — وأرسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رسالة مؤرخة في ٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢ (S/10494) أحوال بها نص أصدرته في ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١، الحكومة السوفياتية واتهمت فيه الولايات المتحدة بأنها قامت مؤخراً بارتكاب أعمال عدوانية جديدة ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية، وذلك بارسال مئات من الطائرات العسكرية لقصف اقليمها بالقنابل

والنيران . وقال البيان ان الولايات المتحدة ، بالرغم من بياناتها المتكررة عن " النعوية السلمية " و " الخفض التدريجي للدور الأمريكي " في النزاع القائم في الهند الصينية ، ما زالت تبني آمالها على تسوية عسكرية للمسألة الفيتنامية . وأعلن ان الاتحاد السوفياتي ، ان يشجب السياسة العدوانية التي تتبعها الولايات المتحدة في الهند الصينية ، يؤيد جمهورية فييتنام الديمقراطية تأييدا تاما ، وسوف يواصل تقديم المساعدة اللازمة لها لصد كل اعتداء على سيادتها واستقلالها .

٨٥٦ - وأرسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رسالة مؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير (S/10544) ، أحال بها نص بيان صادر عن الحكومة السوفياتية في ١١ شباط/فبراير ، تشكو فيه من ان أجهزة الدعاية الامريكية تشن حملة صاخبة بمناسبة ما يسمى بمقترحات حكومة الولايات المتحدة لتسوية الحالة في الهند الصينية وهي المقترحات التي سميت " خطة السلم ذات النقاط الثماني " . وقال البيان ان التحليل الموضوعي لهذه المقترحات يوضح ان واشنطن ترفض تحديد موعد قاطع لسحب جميع القوات الامريكية من فييتنام الجنوبية ، وتحاول ارفام شعب فييتنام الجنوبية على الموافقة على استمرار النظام العميل الموالي للولايات المتحدة والحاكم الآن في سايفون ، وتحاول اقضاء الحكومة الثورية المؤقتة من الهيكل السياسي لفيتنام الجنوبية . وأعرب البيان عن الشجب القوي لعدوان الولايات المتحدة في فييتنام ، وأكد من جديد ان الحكومة السوفياتية ستواصل تأييد شعوب فييتنام واللاوس وكمبوديا في مساعيها لتحقيق تسوية لمشاكل الهند الصينية تكون في صالح هذه الشعوب .

٨٥٧ - وعمم رئيس مجلس الأمن ، بمذكرة مؤرخة في ٧ نيسان/ابريل (S/10592) ، رسالة مؤرخة في ٦ نيسان/ابريل من المراقب الدائم لجمهورية فييتنام ، ضمنها اعلانا صادرا عن الجمعية الوطنية لحكومته ، ومؤرخا في ٤ نيسان/ابريل ، بشأن " الغزو الصريح الذي تقوم به فييتنام الشمالية الشيوعية لجمهورية فييتنام " ، وكذلك بلافا صادرا عن وزارة خارجيته في ٣ نيسان/ابريل . وجاء في الاعلان انه في الايام القليلة الماضية قام الشيوعيون الفيتناميون الشماليون بغزو جمهورية فييتنام ، في منطقة الحدود ، بغية الاستيلاء على البلد عسكريا ؛ وان الجمعية الوطنية لجمهورية فييتنام تشجب بشدة هذا العمل العدواني الصريح الذي ارتكبه الشيوعيون الفيتناميون الشماليون ، منتهكين بذلك انتهاكا صارخا لاتفاقيات جنيف المعقودة عام ١٩٥٤ ، وهي تناشد الامم المتحدة وشعوب العالم تأييدها في كفاحها الشرعي للدفاع عن النفس وارفام الشيوعيين الفيتناميين الشماليين على وقف غزوهم والانسحاب الى شمال خط العرض ١٧° . وتضمن البلاغ الصادر عن وزارة خارجية جمهورية فييتنام احتجاجا على الهجوم الذي تعرضت له المخافر الامامية للجمهورية ، في المنطقة الفاصلة ، والذي وصفه البلاغ بأنه جانب من محاولة العدوان احتلال اقليم جمهورية فييتنام الواقع جنوبي المنطقة الفاصلة . وأضاف ان فييتنام الشمالية لم تعد تختفي خلف قناع " الجبهة الوطنية لتحرير فييتنام الجنوبية " بل راحت تستخدم قواتها النظامية للهجوم على فييتنام الجنوبية . وقال ان جمهورية

فييتنام تشجب بشدة سياسة فييتنام الشمالية القائمة على العدوان المسلح ، والغزو الذي قامت به مؤخرا ، وتناشد جميع الشعوب والحكومات ان تشجب هذا العمل من جانب المعتدين الشيوعيين ، وأن تطالب فييتنام الشمالية بسحب قواتها فوراً الى الشمال .

٨٥٨ — وأرسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رسالة مؤرخة في ٢٠ نيسان/ابريل (S/10621) ، أحال بها نص بيان لوكالة الأنباء السوفياتية (تاس) عن تجدد هجمات الطائرات الحربية الأمريكية التي قصفت بالقنابل والنيران ميناء هايفونغ وضواحي مدينة هانوي في ١٦ نيسان/ابريل فسببت اصابات وخسائر مادية فادحة . وقال البيان ان الشعب السوفياتي يشجب هذه الاعمال العدوانية التي تدل على تمادي الولايات المتحدة في ارتكاب جرائمها ضد شعوب الهند الصينية وعلى تصعيد هائل لتلك الجرائم ؛ وان السبيل الوحيد لحل مشاكل الهند الصينية هو سبيل المفاوضات .

٨٥٩ — وأرسل ممثل الولايات المتحدة رسالة مؤرخة في ٨ أيار/مايو (S/10631) ، أحال بها نص اعلان أذاعه في ذلك اليوم رئيس الولايات المتحدة بشأن التعليمات التي أصدرها للقوات الأمريكية لتقوم ، بالاشتراك مع قوات جمهورية فييتنام ، باتخاذ تدابير اضافية ، بما فيها وضع الألغام في مداخل مواني فييتنام الشمالية ، رداً على الهجمات المسلحة التي شنتها مؤخرا فييتنام الشمالية . وقالت الرسالة ان هذه التدابير للدفاع عن النفس ، بصورة جماعية ، انما تبلغ الى مجلس الأمن عملاً بأحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . وذكر الرئيس في اعلانه ان جيوش فييتنام الشمالية بدأت قبل خمسة أسابيع بشن غزو ضخم لفييتنام الجنوبية ، مستخدمة في ذلك الدبابات والمدفعية وغيرها من الأسلحة الهجومية المتقدمة التي ورد لها الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الشيوعية لهايوان . وأضاف انه عملاً على منع هانوي من الحصول على الأسلحة اللازمة لمواصلة ذلك العدوان ، قد أمر ببت الألغام في جميع مداخل مواني فييتنام الشمالية لاحتواء وصول الى هذه المواني ولمنع أسطول فييتنام الشمالية من مباشرة عملياته منها ، كما أمر باتخاذ التدابير اللازمة لحظر توريد أي لوازم . وأردف الرئيس قائلاً ان هذه التدابير ليست موجهة ضد أية دولة أخرى ، وان البلدان التي توجد لها الآن سفن في مواني فييتنام الشمالية قد أبلغت ان لدى سفنها مهلة هي نهار ثلاثة أيام لتغادر هذه المواني بسلام قبل ان يبدأ مفعول الألغام ، وان كل سفينة تحاول مغادرة هذه المواني أو دخولها بعد هذه المهلة انما تفعل ذلك على مسؤوليتها . وأعلن ان هذه التدابير ستتوقف عندما تتم إعادة جميع أسرى الحرب الأمريكيين ويتحقق وقف إطلاق النار تحت اشراف دولي ، في سائر أنحاء الهند الصينية . وقال انه حالما يتم استيفاء هذان الشرطان ، ستعتمد الولايات المتحدة الى وقف جميع أعمال القوة في سائر أنحاء الهند الصينية والى سحب جميع القوات الأمريكية سحباً تاماً من فييتنام خلال أربعة أشهر .

٨٦٠ — وأرسل ممثل الصين رسالة مؤرخة في ١١ أيار/مايو (S/10638) ، ذكر فيها ان التدابير الجديدة التي أعلن رئيس الولايات المتحدة اتخاذها في فييتنام ، بما في ذلك ببت الألغام

في مداخل مواني جمهورية فييتنام الديمقراطية ، تشكل توسيعا جديدا لنطاق الحرب العدوانيـة التي تشن على فييتنام ، وانتهكا صريحا لحرية الملاحة الدولية . وقال ان هذه الاعمال غير مسموح بها على الاطلاق لافي القانون الدولي ولا في ميثاق الامم المتحدة ، وحيث ان مسألة فييتنام لاصلة لها بالامم المتحدة ، فان طلب ممثل الولايات المتحدة تعميم رسالته والاعلان الصادر عن رئيسـس الولايات المتحدة باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن انما هو طلب لا يستند الى اى اساس قانوني .

٨٦١ - وأرسل ممثل يوغوسلافيا رسالة مؤرخة في ١١ ايار/مايو (S/10640) ، أحال بها نص بيان صادر عن المجلس التنفيذي للاتحادى لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية بشأن التطورات الحاصلة في فييتنام . وجاء في البيان ان يوغوسلافيا تشجب بشدة قرار الولايات المتحدة وضع الالغام في جميع مداخل مواني جمهورية فييتنام الديمقراطية وقصف البلد بالقنابل على نطاق واسع ، الامر الذى يشكل توسيعا لنطاق الحرب وتدويرا لتلك المنطقة ، ويعرض السلم والأمن الدوليين للخطر المباشر وقد يؤدي الى نزاع عالمي جديد . وأضاف البيان ان الحل الوحيد لمشكلة فييتنام يكمن في سحب القوات الامريكية من جميع انحاء الهند الصينية سحباً كاملاً دون أى تأخير .

٨٦٢ - وقال ممثل كوبا ، في رسالة مؤرخة في ١١ ايار/مايو (S/10642) ، ان الحصار غير الشرعي الذى تضربه الولايات المتحدة حول جمهورية فييتنام الديمقراطية يشكل انتهاكا خطيرا لميثاق الامم المتحدة ولا يسهل شرائع القانون الدولي . وأضاف ان الولايات المتحدة لو قبلت المقترحات التي تقدم بها وفد الحكومة الثورية المؤقتة لفييتنام الجنوبية لكان تحقيق السلم في فييتنام قد أصبح أمرا مكفولا منذ زمن بعيد . وأعلن ان الحكومة الكوبية ترفض ادعاء الولايات المتحدة بأنها تتصرف وفقا لميثاق الامم المتحدة وبموجب حق الدفاع عن النفس بصورة جماعية المنصوص عليه في المادة ٥١ ، وانها تشجب بشدة هذا التصعيد للحرب من جانب الاستعماريين .

٨٦٣ - وأرسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رسالة مؤرخة في ١١ ايار/مايو (S/10643) أشار فيها الى رسالة الولايات المتحدة المؤرخة في ٨ ايار/مايو (S/10631) ، فقال ان وضع الالغام في مداخل مواني جمهورية فييتنام الديمقراطية ومحاولة منع السفن الاجنبية من دخول مياهها الإقليمية والداخلية انما يشكلان تهديدا مباشرا لسفن دول عديدة تحمل شحنات من البضائع لسكان جمهورية فييتنام الديمقراطية وتهديدا مباشرا لأرواح بحارتها . كما وصف هذا العمل بأنه يشكل انتهاكا صارخا جدا لمبادئ حرية الملاحة المعترف بها عالميا . وأكد أن الاستناد الى المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة لا أساس له من الصحة مطلقا .

٨٦٤ - وأرسل ممثل الصين رسالة مؤرخة في ١٢ ايار/مايو (S/10644) ، أحال بها نص بيان كانت حكومة جمهورية الصين الشعبية قد أصدرته في ١١ ايار/مايو بشأن التدابير العسكرية الجديدة التي أعلنها رئيس الولايات المتحدة . وجاء في البيان ان اتخاذ مثل هذه التدابير

يعتبر انتهاكا صارخا لحرية الملاحة والتجارة الدوليتين ، وامتهانا مقصودا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العام، واستفزازا للشعب الفيتنامي وحده بل لشعوب العالم أجمع ، تشجب الحكومة الصينية والشعب الصيني بشدة . وذكر البيان ان الولايات المتحدة وصفت عدوانها بأنه مقاومة لغزو من جانب فيتنام الشمالية ، ولكن الحكومة الصينية تؤيد الموقف الذي اتخذته حكومتها جمهورية فيتنام الديمقراطية في بيانها المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ، وتؤكد من جديد ان الشعب الصيني يقدم دعما قويا للشعب الفيتنامي ، وان الرقعة الشاسعة التي يشغلها اقليم الصين هي بمثابة مؤخرة يستطيع هذا الشعب الاعتماد عليها .

٨٦٥ - وأرسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رسالة مؤرخة في ١٥ أيار/مايو (S/10649) ، أhal بها نص بيان صادر عن الحكومة السوفياتية في ١١ أيار/مايو بشأن تصعيد العمليات العسكرية الأمريكية في فيتنام . وجاء في البيان ان الاتحاد السوفياتي يعتبر اعمال الولايات المتحدة التي تهدد حرية الملاحة وأمن السفن السوفياتية وفير السوفياتية في المنطقة أمرا غير جائز على الاطلاق . وأضاف البيان ان هذه الاعمال تنتهك مبادئ حرية الملاحة المعترف بها بوجه عام واتفاقيات جنيف المعقودة عام ١٩٥٨ بشأن قانون البحار والتي كانت الولايات المتحدة احدى الدول الموقعة عليها . وقال ان تصعيد الاعمال العدوانية من جديد لا يمكن ان يحل مشاكل الهند الصينية ولا يمكن ان يحطم ارادة شعب الهند الصينية الذي يقاتل من اجل حريته واستقلاله ، وان السبيل الوحيد لحل مشكلة فيتنام هو احترام حقوق شعب فيتنام في تقرير مصيره بنفسه دون أى تدخل خارجي . واختتم قائلا ان على الولايات المتحدة ، اذا كانت مستعدة لذلك ، ان تعود الى مائدة المفاوضات في باريس .

٨٦٦ - وأرسل ممثل الجمهورية العربية السورية رسالة مؤرخة في ٢ حزيران/يونيه (S/10676) ، أhal بها نص بيان أدلى به المتحدث الرسمي باسم وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية في ١٦ أيار/مايو بشأن التدابير العسكرية التي أعلنت الولايات المتحدة اتخاها مؤخرا في فيتنام . وجاء في البيان ان هذا العدوان السافر وهذا الانتهاك الصريح لميثاق الامم المتحدة لا يهددان السلم في آسيا فحسب بل في سائر انحاء العالم ؛ وان الجمهورية العربية السورية تشجب مثل هذا العدوان على جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وتعلن تضامنها التام مع الشعب الفيتنامي ، وتطالب بوقف العدوان الأمريكي فورا وسحب جميع القوات الامبريالية الاستعمارية من تلك المنطقة وترك الشعب الفيتنامي يختار نظام الحكم الذي يريده وفقا لارادته الحرة .

٨٦٧ - وأرسل ممثل منغوليا رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو (S/10651) ، أhal بها نص بيان كان قد صدر عن حكومة منغوليا في ١٢ أيار/مايو يتهم الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة باتخاذ خطوات جديدة تصعيدا للعدوان المسلح في فيتنام

وبزيادة خطورة الحالة في آسيا الجنوبية الشرقية بتصرفاتها الأخيرة هذه . واللب البيان سحب القوات المسلحة الأمريكية والخليفة فورا وبدون شروط ، واعطاء الشعب الفيتنامي فرصة تقرير مصيره بنفسه دون تدخل خارجي . وطلب ايضا ان تقوم الولايات المتحدة بالقضاء جميع الخطوات التي اتخذتها لحصار السواحل البحرية وقصف المواصلات البرية في جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وبوقف جميع أعمال الحرب ، واحترام التزاماتها المضطلع بها بموجب المعاهدات الدولية واحترام حق حرية الملاحة والتجارة الدوليتين .

الفصل العشرون

الرسائل الواردة من اللاوس

٨٦٨ - أرسل ممثل اللاوس الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ (S/10499 Corr.1)، أhal بها نص رسالة وجهها الى الامين العام، في ٢٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧١، رئيس مجلس الوزراء في مطكة اللاوس . وأرفق بها نسخا من رسالتين بعث بهما، في نفس التاريخ، رئيس الوزراء الى رئيسي مؤتمر جنيف المعقود عام ١٩٦٢ . وطلب الممثل تجميع هذه النصوص نظرا لخطورة الحالة في بلده نتيجة للهجمات المتعمدة التي شنتها قوات جمهورية فييتنام الديمقراطية على القوات اللاوسية مما يشكل انتهاكا صارخا لاتفاقات عام ١٩٦٢ . وذكر رئيس وزراء اللاوس في الرسالة الموجهة الى الامين العام ان حكومة هانوي ترتكب منذ سني— انتهاكات خائفة للقانون الدولي بهجمات على اللاوس . وقال انه بالرغم من ان احتجاجات حكومته المتكررة في الامم المتحدة لم تؤد الى شيء، فان شعب اللاوس مازال يعتقد ان بوسع المنظمة الدولية اتخاذ التدابير اللازمة لنصرة الشعب المحبة للسلم وايجاد الوسائل الكفيلة بتشجيع السلم وفقا لمبادئ الميثاق . وقال رئيس الوزراء في رسالتيه الى رئيسي مؤتمر جنيف المعقود عام ١٩٦٢ ان سهل الجرار يتعرض منذ ١٧ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧١ لهجوم ثلاث فرق من قوات فييتنام الشمالية تحاول السيطرة عليه . واحتج أشد الاحتجاج على هذه الانتهاكات الاخيرة لاقليم اللاوس وعلى تصعيد الحرب في اللاوس . وحث على تنفيذ جميع التدابير المنصوص عليها في اتفاقات عام ١٩٦٢، بما في ذلك السماح للجنة المراقبة الدولية بالتثبت من الوقائع ووقف الغزو الضخم . وقال ان حكومته تتقدم ايضا باحتجاج الى الامم المتحدة ولا ترى ان كون فييتنام الشمالية ليست عضوا في الامم المتحدة يعتبر حجة مائعة صحيحة . وقال ان في اتفاقات جنيف وميثاق الأمم المتحدة امكانيات عديدة للعمل، شريطة التزام جانب الانصاف واظهار الاحترام لسيادة الدول كبيرها وصغيرها .

٨٦٩ - وأرسل ممثل اللاوس الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط /فبراير (S/10548) أhal بها مذكرة بشأن وجود قوات نظامية تابعة لفيتنام الشمالية في اللاوس بشأن الهجمات الاخيرة على مخافر الحكومة التي قامت بها هذه القوات انتهاكا لاتفاقات جنيف المعقودة عام ١٩٦٢ بشأن اللاوس . وتضمنت المذكرة تفاصيل عن عدد قوات فييتنام الشمالية التي استخدمت في هذه الهجمات، والمناطق اللاوسية التي هوجمت وتم الاستيلاء عليها في الفترة من ١٨ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧١ الى ٢١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ .

الفصل الحادي والعشرون
الرسائل المتصلة بمركز أو كيناوا

٨٧٠ - أرسل ممثل الولايات المتحدة الأمريكية رسالة مؤرخة في ١٠ أيار/مايو - ١٩٧٢ (S/10641)، أبلغ بها الأمين العام أن الولايات المتحدة ستتخلى، في ١٥ أيار/مايو، عن كل سلطة لديها على إقليم وسكان جزر ريوكيو ودايتو، وأن اليابان ستتولى هذه السلطة، وفقاً للاتفاق الذي وقعته الحكومتان في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٧١.

٨٧١ - وأرسل ممثل الصين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو (S/10653)، ذكر فيها أن الاتفاق المعقود بين اليابان والولايات المتحدة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٧١ بشأن جزر ريوكيو ودايتو يشمل صراحة جزءاً من إقليم الصين، أي جزيرة تياويو وبعض الجزر الأخرى في "المنطقة الآيلة"؛ وهذا عمل يشكل انتهاكاً خائراً لإقليم جمهورية الصين الشعبية ولسيادتها. وأضاف أن هذه الجزر تشكل جزءاً من إقليم الصين منذ القدم، وأن قيام حكومتي الولايات المتحدة واليابان بنقل السيادة على هذه الجزر على هذا النحو في المباح يعتبر عملاً غير مشروع بتاتا ولا فياً تماماً.

٨٧٢ - وأرسل ممثل اليابان إلى رئيسي مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٤ أيار/مايو، ذكر فيها أن ادعاءات الحكومة الصينية المتعلقة بجزر سيناكو (جزيرة تياويو وجزر أخرى) لا أساس لها من الصحة أبداً؛ وأن هذه الجزر كانت دائماً جزءاً من اليابان، وهذه حقيقة لم يسبق أن نازع فيها أي بلد حتى الآن القريب.

الفصل الثاني والعشرون

التقارير الواردة عن اقليم جزر المحيط الهادى الاستراتيجية المشمول بالصايف

٨٧٣ - أحيل الى مجلس الأمن تقرير مجلس الوصاية بشأن اقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية، عن الفترة الممتدة من ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٧٠ الى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٧١، وذلك في الوثيقة (S/10237) (الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السادسة والعشرون المطلق الخاص رقم ١) .

٨٧٤ - وعلا بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٩٤٩ (١٩٤٩) المتخذ في ٧ آذار/مارس ١٩٤٩، أحال الأمين العام الى أعضاء مجلس الأمن، في ١٨ ايار/مايو ١٩٧٢، التقرير (S/10652) الوارد من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ادارة اقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية، عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٠ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧١ .

الفصل الثالث والعشرون

رسالة بشأن العلاقات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية

٨٧٥ - أرسل ممثلا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية رسالة الى رئيس مجلس الأمن مؤرخة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٧٢ (S/10674) ، أحالا بها وثيقتين تتعلقان بالمفاوضات السوفياتية - الأمريكية التي جرت في موسكو ، في الفترة من ٢٢ الى ٣٠ أيار/مايو ، اثناء الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس نيكسون رئيس الولايات المتحدة والسيدة عقيلتسه الى الاتحاد السوفياتي . وكانت الوثيقة الاولى بعنوان " المبادئ الاساسية للعلاقات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة " ، وفيها ١٢ مبدأ اتفق عليها رئيسا الدولتين . ومن النقاط التي تضمنتها هذه المبادئ ما يلي : (أ) لا يوجد أى بديل ، في العصر النووي ، عن قيام العلاقات المتبادلة بين -هما على أساس التعايش السلمي ؛ (ب) تبذل الدولتان قصاراهما لتفادي المجابهات العسكرية ، والحيلولة دون نشوب حرب نووية ، وتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية ؛ ويعتبر السعي الى الحصول على ميزات انفرادية على حساب الطرف الآخر ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أمرا متنافيا مع تلك الاهداف ؛ والشرا ان الأساسيان للمحافظة على العلاقات السلمية بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتعزيزها هما الاعتراف بمصالح الطرفين الأمنية على أساس مبدأ المساواة ، ونبذ استعمال القوة او التهديد باستعمالها ؛ (ج) على الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن مسؤولية خاصة لبذل كل ما في وسعهم للحيلولة دون ظهور نزاعات او حالات من شأنها زيادة التوترات الدولية ؛ (د) لتتابع الجهود الرامية الى الحد من التسلح على أساس ثنائي ، وكذلك على أساس متعدد الأطراف ، بما في ذلك الحد من التسلح بالاسلحة الاستراتيجية ؛ وان الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يعتبران ان الهدف النهائي لجهودهما هو تحقيق نزع السلاح ، نزعا عاما كاملا واقامة نظام فعال للأمن الدولي وفقا لمقاصد الامم المتحدة ومبادئها ؛ (هـ) لن تطالب أى من الدولتين لنفسها ولن تعترف لغيرها بالمطالبة بأية حقوق او امتيازات خاصة في الشؤون العالمية ، لأن الدولتين كلتيهما تعترفان بالتساوى في السيادة بين جميع الدول ولا توجهان علاقاتهما ضد بلدان أخرى او ضد مصالحها .

٨٧٦ - أما الوثيقة الثانية ، فكانت تحوى نص بلاغ سوفياتي - امريكي مشترك تضمن النقاط التالية : (أ) ان نصوص المبادئ الاساسية المذكورة أعلاه تهيئ امكانيات جديدة لانماء العلاقات

السلمية والتعاون بين الدولتين ، وقد وادتتا العزم على العمل بمقتضاها ؛ (ب) وفيما يتعلق بتخفيف خطر الحرب النووية ، تعتقد الدولتان ان وضع حد للتنافس في الاسلحة الاستراتيجية أمر من شأنه ان يسهم في ذلك اسهاما كبيرا ، وهما تعلقان أهمية بالغة على معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وعلى الاتفاق المؤقت بشأن الحد من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية الذي عقدها ؛ (ج) تنوى الدولتان ان تواصلا مفاوضات الحد من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية بهمة وبروح من احترام كل منهما للمصالح المشروعة للأخرى ومن مراعاة مبدأ التساوى في الأمن ؛ (د) وتحيل الدولتان كلتاهما علما بالتطورات المواتية في تخفيف التوتر في أوروبا ، وتنويان بذل مزيد من الجهود لكفالة مستقبل سلمي لتلك القارة يقوم على احترام السلامة الإقليمية لجميع دول أوروبا ؛ (هـ) وتنوهان بالاتفاق الرباعي المعقود في ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ بشأن القطاعات الغربية من برلين باعتباره مثالا طيبا على التعاون المثمر ، وترحبان بالمعاهدة التي وقعت في ٢١ آب / اغسطس ١٩٧٠ بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، باعتبارها من الأمور التي تساهم في توطيد الثقة فيما بين الدول الأوروبية ؛ (و) والدولتان كلتاهما على استعداد للاسهام بدور في تعزيز الاتجاهات الايجابية الحالية نحو الانفراج الحقيقي للتوتر في أوروبا والتعاون على أساس مبادئ : السلامة الإقليمية وعدم تجاوز انتهاك الحدود ؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ؛ والتساوى في السيادة ؛ والاستقلال ؛ ونبذ استعمال القوة ؛ (ز) وهما متفقتان على وجوب الاعداد بعناية لمؤتمر بشأن الأمن والتعاون في أوروبا ، وعلى ان المشاورات الهادفة الى عقد ذلك المؤتمر يمكن ان تبدأ قريبا ؛ (ح) وهما تؤكدان من جديد تأييدهما لايجاد تسوية سلمية في الشرق الاوسط ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وتؤكدان رغبتهما في الاسهام في نجاح مهمة الممثل الخاص للأمين العام ؛ (ط) وقد أوضح كل جانب وجهة نظره في أمر الحرب المستمرة في فيتنام والحالة في منطقة الهند الصينية عامة ؛ (ي) والدولتان توافقتا كلتاهما على الاشتراك بصورة ايجابية في مفاوضات تهدف الى وضع تدابير جديدة للحد من سباق التسلح وانها ، وتشيران الى انه اذا عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في الوقت المناسب أمكن ان يؤدي دورا في تحقيق نزع السلاح العام الكامل ؛ (ك) وهما تشيران الى انهما تعتبران الامم المتحدة اداة لصيانة السلم والامن العالميين ، وتلافي النزاعات ، وانماء التعاون الدولي ، والى انهما ستبذلان كل ما في وسعهما لتأييد جهود الامم المتحدة في خدمة السلم الدولي .

الفصل الرابع والعشرون

رسالة بشأن العلاقات بين بولندا والولايات المتحدة الأمريكية

٨٧٧ — أرسل الممثلان الدائم لبولندا والولايات المتحدة الأمريكية رسالة مؤرخة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٧٢ (S/10693)، أحالا بها الى رئيس مجلس الأمن نص البلاغ البولندي — الأمريكي المشترك الصادر على اثر المحادثات التي جرت في وارسو، في يومي ٣١ ايار/مايو و ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢ بين رئيس الولايات المتحدة وكبار المسؤولين البولنديين .

٨٧٨ — وكان من بين ماورد في البلاغ المشترك النقاط التالية : (أ) ان الجانبين متفقان على ان انماء التعاون السلمي بين الدول ينبغي ان يقوم على مبادئ السلامة الاقليمية، وعدم جواز انتهاك الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاستقلال، ونبذ استعمال القوة او التهديد باستعمالها ؛ (ب) وهما يؤكدان ان توسيع نطاق العلاقات بين جميع الدول المهمة بالأمن الاوروبي أمر ذو أهمية كبيرة للسلم العالمي، ويرحبان بتوسيع نطاق التعاون في اوروبا بأكملها ؛ (ج) ويرحبان بالمعاهدة التي وقعت في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ بين بولندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية، بما في ذلك النصوص المتعلقة بالحدود، تلك المعاهدة التي اسهمت اسهاما هاما في اقامة الثقة فيما بين الدول الأوروبية ؛ (د) وهما متفقتان على ان تخفيض القوات المسلحة والتسلح على أساس متبادل، في اوروبا الوسطى أولا، سيسهم في تحقيق هدف كفالة الأمن والاستقرار الأوروبيين، وتحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل ؛ (هـ) وهما يعربان عن اعتقادهما بأن عقد مؤتمر اوروبي بشأن الامن والتعاون قد يشكل خطوة هامة في سبيل انفراج التوتر في اوروبا، وبأنه ينبغي الاعداد له بعناية، وبأنه ينبغي بدء مشاورات متعددة الاطراف في هذا الشأن دونما تأخير زائد، وهما مستعدتان للتعاون في سبيل تحقيق هذا الهدف ؛ (ز) وقد ابدى كل من الجانبين وجهة نظره حيال الحرب الدائرة في فيتنام والحالة في الهند الصينية، وكانت الوجهتان متباعدتين في الجوهر، ونوه الجانبان مع الارتياح بازدياد الروابط بين بولندا والولايات المتحدة الأمريكية، الذي هو أمر تزمع الحكومتان تشجيعه ودعمه .

الفصل الخامس والعشرون

رسائل بشأن العلاقات بين ايران والعراق

٨٧٩ - أرسل ممثل العراق رسالة مؤرخة في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٧٢ (S/10615)، اتهم فيها ايران بأنها تتبع، منذ نيسان/ابريل ١٩٦٩، سياسة استفزاز بلده والعدوان عليه. وأشار الى وقوع غارة على الحدود يوم ١١ نيسان/ابريل ١٩٧٢، وحدوث تبادل لإطلاق النار ليلية ١٢/١٣ نيسان/ابريل. واتهم ايران بأنها ألغت معاهدة الحدود العراقية - الايرانية، المعقودة عام ١٩٣٧، بصورة انفرادية وغير شرعية، وبأن لها مطالب توسعية على حساب الاقليم العراقي.

٨٨٠ - ونفى ممثل ايران، في رد مؤرخ في ١ أيار/مايو (S/10627)، الاتهامات العراقية، وقال ان العراق هو الذي يرتكب باستمرار مختلف أعمال العدوان في مناطق الحدود الايرانية. وذكر ان حوادث الحدود التي وقعت في الفترة ١٠ - ١٣ نيسان/ابريل بدأها متسللون عراقيون اختلّفوا بالقوة ثلاثة من رجال الدرك الايرانيين؛ وان القوات العراقية قامت اثر ذلك بمهاجمة مخافر الحدود الايرانية لمدة ثلاثة ايام مستخدمة الدبابات والمدفعية. وأضاف ان الاستفزازات العراقية لم تقتصر على النشاطات الهدامة وحوادث الحدود، بل اشتملت ايضا على ابعاد المواطنين الايرانيين الذين يعيشون في العراق منذ أجيال، بالجملة، وهذه مسألة بحثتها لجنة حقوق الانسان بحثا موقولا في دورتها الثامنة والعشرين.

٨٨١ - وكرر ممثل العراق، في رسالة مؤرخة في ١٠ ايار/مايو (S/10645)، اتهامات حكومته لايران مضيفا اليها ان وحدة من القوات المسلحة الايرانية تسللت في ٢٠ نيسان/ابريل الى محافظة واسط وحاولت مهاجمة مخفر شرطة. وقال ان هذا العمل يهدد السلم والأمن في المنطقة تهديدا زائدا ويشكل انتهاكا سافرا آخر لمبادئ الميثاق. وذكر أن اشارة ايران الى ما أسمته ابعاد المواطنين الايرانيين من العراق بالجملة اشارة مضللة، لأن لجنة حقوق الانسان لم تنتقد بأى وجه كان التدابير المشروعة التي اتخذتها السلطات العراقية.

٨٨٢ - وكرر ممثل ايران، في رد مؤرخ في ٢٢ ايار/مايو (S/10657)، موقف حكومته من التهم العراقية. وقال ان العراق مازال يقدم رواية مشوهة للأحداث التي وقعت نتيجة للموقف العدائي الذي تقفه السلطات العراقية تجاه ايران ونتيجة للاستفزاز المستمر من جانب العراقيين على طول الحدود. اما لجنة حقوق الانسان، فقد قررت، بسبب ضيق الوقت، تأجيل النظر في البند المتعلق بابعاد الايرانيين بالجملة من العراق.

الفصل السادس والعشرون

رسائل بشأن العلاقات بين عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

٨٨٣ - أرسل ممثل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية رسالة الى الأمين العام مؤرخة في ١٢ ايار/مايو ١٩٧٢ (S/10647) ، أحال بها ، للتعميم ، بياناً يتضمن اتهام حكومة عمان والقوات العسكرية البريطانية المراقبة في عمان بالقيام بعمليات استفزاز عسكري وتسليح . وقال البيان ان مثل هذه الاعمال العدوانية ترتكب منذ نالت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية استقلالها ولكنها أخذت تتصاعد منذ منتصف شهر نيسان/ابريل ١٩٧٢ . وأضاف ان آخر هذه الحوادث كان هجوماً على مخافر وقوات الحدود اليمنية في ٤ ايار/مايو ، استخدم فيه القصف الجوي والمدفعية والاسلحة المتوسطة والخفيفة .

٨٨٤ - وأرسل ممثل عمان الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ٢٤ ايار/مايو (S/10658) ، اتهم فيها قوات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بغزو اقليم سلطنة عمان وتدمير نقطة تفتيش تقع على الحدود . وقال ان حكومته تجد نفسها مضطرة ، نتيجة لذلك ، الى اتخاذ كل الاجراءات الضرورية لحماية سيادتها وحدودها .

الفصل السابع والعشرون

رسائل بشأن نزع السلاح

٨٨٥ - أرسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٧١ (S/10236)، أhal بها نص بيان صادر عن حكومته بشأن مسألة عقد مؤتمر للدول الخمس المالكة للأسلحة النووية، تقترح فيه عقد مؤتمر في أقرب وقت ممكن يشترك فيه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية الصين الشعبية، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، للنظر في مسألة نزع السلاح النووي بكاملها. وقال البيان ان التفاهم الذي يتم التوصل اليه في هذا المؤتمر يمكن ان يشمل مجموع تدابير نزع السلاح النووي والتدابير الفردية التي يمكن ان تؤدي تدريجيا الى هذا الهدف.

٨٨٦ - وأرسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ١٨ حزيران/يونيه (S/10250)، أhal بها نص رد، مؤرخ في ٤ كانون الثاني/يناير، من مجلس السوفيات الأعلى الى مجلس الشيوخ المكسيكي بشأن التوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي الثاني لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية. وجاء في هذا الرد ان الاتحاد السوفياتي مستعد للتعهد باحترام مركز المكسيك بوصفها منطقة خالية تماما من الأسلحة النووية، بقدر ما تقدمه الدول الأخرى المالكة للأسلحة النووية من تعهد باحترام هذا المركز؛ وان الاتحاد السوفياتي سيحترم بنفس الدرجة مركز الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية التي تحذر وحذر المكسيك بتحويل أقاليمها الى مناطق خالية تماما من الأسلحة النووية.

٨٨٧ - وأرسل ممثل تشيكوسلوفاكيا الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ٦ تموز/يولي - (S/10252)، أhal بها نص بيان صادر عن حكومته في ٢٤ حزيران/يونيه، تعرب فيه عن التقدير لمبادرة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية باقتراح عقد مؤتمر للدول المالكة للأسلحة النووية للنظر في مسائل نزع السلاح النووي، وعن الأمل في ان يعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

٨٨٨ - وأرسل ممثل المكسيك الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ٢٢ تموز/يولييه (S/10275)، أhal بها نص مذكرة تلخص بعض الحقائق الأساسية المتعلقة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق بها. وقصد بالمذكرة ان تلخص أهم الحقائق الأساسية المتعلقة بالمعاهدة والبروتوكول الإضافي الثاني، لكي يتسنى تكوين فكرة صحيحة عن مسألة برمتها، وذلك في ضوء رسالة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الواردة في الوثيقة (S/10250)، وبمناسبة بحث الجمعية العامة للمسألة في الدورة السادسة والعشرون.

٨٨٩ - وأرسل سثل الصين الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر (S/10397)، أhal بها نص بيان صادر عن حكومته في ٣٠ تموز/يوليه بشأن اقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عقد مؤتمر للدول الخمس المالكة للأسلحة النووية للنظر في مشاكل نزع السلاح النووي في مجموعها . وقال بيان الحكومة الصينية انها لا تستطيع قبول الاقتراح السوفياتي بشأن عقد مثل هذا المؤتمر، لأنه لا يمكنها ان توافق على الاشتراك في محادثات عن نزع السلاح النووي مع الدول المالكة للأسلحة النووية من وراء ظهور البلدان التي لا تملك أسلحة نووية . وأضـاف ان الحكومة الصينية تؤيد باستمرار حظر الأسلحة النووية حظرا تاما وتد ميرها تد ميرا كليا ، وانها لــــن تكون ابداء البادئة باستخدام هذه الأسلحة ، وانها تحبذ دائما عقد مؤتمر قمة يضم جميع البلدان لبحث مسألة حظر الأسلحة النووية حظرا تاما وتد ميرها تد ميرا كليا والاتفاق ، كخطوة اولى ، على عدم استعمالها .

٨٩٠ - وأرسل ممثل الصين الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ١١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢ (S/10503)، أhal بها نص نشرة اخبارية صادرة عن وكالة انباء حكومته في ٩ كانون الثاني /يناير ، تعلن نبأ نجاح الصين في اجراء تجربة نووية جديدة في ٧ كانون الثاني /يناير ، وتكــــــرر الاعراب عن تأييد الحكومة الصينية لحظر الاسلحة النووية حظرا تاما وتد ميرها تد ميرا كليا .

٨٩١ - وأرسل ممثلو بولندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ويوغوسلافيا ، الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٥ نيسان /ابريل (S/10619) ، يطلبون فيها عقد اجتماع لمجلس الأمن للنظر في مشروع قرار مرفق بالرسالة بشأن ' اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية ، وتد مير تلك الاسلحة ' التي امتدحتهم الجمعية العامة في قرارها ٢٨٢٦ (د - ٢٦) . وأشارت الرسالة الى ان الاتفاقية قد عرضت للتوقيع في ١٠ نيسان /ابريل ، وان أكثر من ٧٠ دولة قد وقعت عليها فعلا . وينص مشروع القرار المرفق بالرسالة ، والذي أعرب ممثلو الدول الثلاث الموقعون على الرسالة عن نيتهم في تقديمه الى مجلس الأمن رسميا ، على ان مجلس الأمن يعلن استعداد له للنظر فورا في أية شكوى تقدم بموجب المادة السادسة من الاتفاقية المذكورة ، ولا تخاف جميع التدابير اللازمة للتحقيق في الشكوى ، وابلـاغ الدول الاطراف في الاتفاقية بنتائج التحقيق ؛ وبالبكذلك الى جميع الدول الاطراف في الاتفاقية التعاون في سبيل تنفيذ أحكام القرار .

الفصل الثامن والعشرون

رسالة بشأن الحالة الناجمة عن ازدياد حوادث اختطاف الطائرات التجارية

٨٩٢ - عمم الأمين العام مذكرة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٧٢ (S/10692)، ضمنها محتويات مبادلة برقيات بينه وبين الاتحاد الدولي لمنظمات طياري الخطوط الجوية .

٨٩٣ - وكانت الهيئة الإدارية للاتحاد قد بعثت برقية مؤرخة في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٢ تطلب فيها عقد اجتماع لمجلس الأمن في موعد لا يتجاوز ١٦ حزيران/يونيه لتقرير الاجراء اللازم لتنفيذ القرارات السابقة الصادرة عن الامم المتحدة وعن منظمة الطيران المدني الدولي وخاصة التدابير القهرية ضد الدول التي توفر ملاذا للمغتطفين والمغربين ولا تحاكمهم . وقالت البرقية انه ما لم يحدث ذلك فسوف يعلن الاتحاد الدولي توقيف الخدمات الجوية في سائر انحاء العالم لمدة أربع وعشرين ساعة يوم ١٩ حزيران/يونيه .

٨٩٤ - وأرسل الأمين العام الى رئيس الاتحاد الدولي لطياري الخطوط الجوية ردا برقيا مؤرخا في ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ، أعرب فيه عن قلقه ازاء النزوع الى التعرض غير المشروع للطيران المدني ، وأكد للاتحاد انه سيبذل كل جهد ممكن للمساعدة على حل المشكلة . وأبلغ الاتحاد بأنه قام على الفور بنقل رسالته الى رئيس مجلس الأمن ، وبأن المشاورات بشأن هذا الموضوع جارية بين أعضاء المجلس . وعرض ايضا ان يبحث مع ممثلي الاتحاد امكانية قيام الامم المتحدة بعمل مفيد فسي هذا الشأن .

الفصل التاسع والعشرون

الرسائل المتصلة بتنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

٨٩٥ - أرسل ممثل بولندا الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ (S/10464)، أحال بها نص قرار اتخذته المؤتمر السادس لحزب العمال المتحد البولندي، يؤكد أهمية تعزيز السلم والأمن والتعاون في أوروبا. ودعا القرار الى تصديق جمهورية المانيا الاتحادية، في موعد مبكر، على المعاهدتين اللتين عقدتهما مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبولندا، والى انتهاء المفاوضات الجارية بين تشيكوسلوفاكيا وجمهورية المانيا الاتحادية الى نتيجة مواتية، والى عقد مؤتمر بشأن الأمن والتعاون في أوروبا في موعد مبكر، والى اقامة نظام للأمن الجماعي يشمل جميع أوروبا.

٨٩٦ - وأرسل ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، ورومانيا، وهنغاريا، رسالة الى الأمين العام مؤرخة في ١٥ كانون الاول / ديسمبر (S/10469)، أحالوا بها نص بلاغ صادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو. وجاء في البلاغ ان التطورات المواتية التي تشير الى وجود تحرك ايجابي جديد نحو تحسين الحالة السياسية في أوروبا، تحمل على الخلوصل الى ان الجو سيكون ملائما لعقد مؤتمر اوروبي عام خلال عام ١٩٧٢ لبحث مسألتى الأمن والتعاون. وأضاف البلاغ ان من المستحسن اجراء مشاورات تمهيدية متعددة الأطراف، وان الدول المشتركة في المؤتمر قررت تعيين ممثلين مفوضين لهذه الغاية، وهي تحت حكومات جميع الدول الأوروبية وحكومتى الولايات المتحدة وكندا على المضي دون تأخير فسي اتخاذ الاستعدادات العملية لعقد مؤتمر اوروبي عام بحيث يتسنى عقده في عام ١٩٧٢.

٨٩٧ - وأرسل ممثل تشيكوسلوفاكيا الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ١٠ شباط / فبراير ١٩٧٢ (S/10537)، أحال بها نص اعلان خاص بالسلم والأمن والتعاون في أوروبا، كان قد اعتمدته مؤتمر اللجنة السياسية الاستشارية للدول الاطراف في معاهدة وارسو، المعقود ببراغ في يومي ٢٥ و٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢. ونوه الاعلان مع الارتياح بحصول تقدم جديد نحو السلم والتعاون في أوروبا. ونادى فيه المشتركون في المؤتمر بالقيام، دون مزيد من التأخير، بتسوية مسألة قبول جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية في عضوية الأمم المتحدة. وأعربوا عن تأييدهم لفكرة عقد مؤتمر اوروبي عام في أسرع وقت ممكن لبحث مسألتى الأمن والتعاون، على ان تحضره، على قدم المساواة، جميع الدول الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة وكندا. ودعوا الى الاعتداف بالمبادئ التالية التي يجب ان تشكل المادة الاساسية في جدول أعمال المؤتمر الاوروبي العام،

وتدابيقها ، وهي : عدم جواز انتهاك حرمة الحدود ، وعدم استعمال القوة ، والتعايش السلمي ، وإقامة علاقات حسن الجوار والتعاون لما فيه مصلحة السلم ، وإقامة الروابط ذات الفائدة المتبادلة فيما بين الدول ، ونزع السلاح ، ودعم الأمم المتحدة .

٨٩٨ - وأرسل ممثل الاتحاد السوفياتي الى الأمين العام رسالة مؤرخة في ١٤ آذار/مارس (S/10562) ، طالب فيها تعميم الاعلان المشترك الصادر عن حكومتي الاتحاد السوفياتي وجمهورية بنغلاديش الشعبية عقب زيارة رئيس وزراء بنغلاديش ، الشيخ مجيب الرحمن ، الى الاتحاد السوفياتي في الفترة من ١ الى ٥ آذار/مارس ١٩٧٢ . وجاء في الاعلان ان الحكومتين ، اذ تلاحظان مـسـع الارتياح ان التعاون الودي بين الاتحاد السوفياتي وبنغلاديش ينمو ويتوطد بنجاح ، اتفقتا على اجتماع خبراء من البلدين في المستقبل القريب لوضع مقترحات محددة لزيادة انماء التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية وغيرها ؛ كما اتفق رأيهما ايضا على أنه لا يمكن تحقيق تسوية سياسية حقة في شبه القارة الهندية - الباكستانية الا عن طريق التفاوض بين الدول المعنية مباشرة ، دون تدخل خارجي ومع مراعاة حقائق الحالة الفعلية ، وذلك على أساس الحقوق والمصالح المشروعة لشعوبها . كما جاء في الاعلان ان الحكومتين مقتنعتان بأن تحقيق تسوية سياسية حقة من شأنه ان يساهم في اعادة الحال في شبه القارة الى وضعها الطبيعي ومن شأنه ان يساهم اسهاما كبيرا في كفالة السلم والأمن الدوليين ؛ وان حكومة بنغلاديش تؤيد مساعي الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى الرامية الى عقد مؤتمر اوروبي عام بشأن الأمن والتعاون في أوروبا ، وتؤيد كذلك القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بناء على اقتراح من الاتحاد السوفياتي ، بعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ؛ وان الزعماء السوفيات لاحظوا مع الارتياح البيان الذي أدلى به رئيس وزراء بنغلاديش ومفاده ان حكومته تقر تماما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ، وتتحمل جميع الالتزامات التي يفرضها الميثاق على الدول وان الاتحاد السوفياتي ، تبعا لذلك ، سوف يؤيد طلب جمهورية بنغلاديش الشعبية قبولها في عضوية الامم المتحدة .

٨٩٩ - ووجه رئيس مجلس الأمن الى أعضاء المجلس رسالة مؤرخة في ٣١ آذار/مارس (S/10583) ، يبلغهم فيها بمذكرة مؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٢ تلقاها من الأمين العام فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٢٨٨٠ (د - ٢٦) بشأن تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي . وأشار الأمين العام في مذكرته الي ان الفقرة ١١ من القرار المذكور تـالـب منه ان يقدم تقريرا عن التدابير المتخذة تدابيقا للاعلان ، ولذلك فانه سيكون ممثنا لتلقي معلومات من مجلس الأمن عن هذه المسألة قبل يوم ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٢ . وقال الرئيس في رسالته انه ، بعد التشاور مع أعضاء المجلس ، وضع مسودة لنص موجز لم تقابل بأية معارضة من أعضاء المجلس . وجاء في هذا

النص الموجز ان مسألة تمزيق الأمن الدولي ذات أهمية بالغة ، وأنه ينبغي الرد على رسالة الأمين العام ، وان أعضاء المجلس متفقون ، دون التمسك سلفاً في أمر شكل الرد على رسالة الأمين العام أو الاجراء الذي يتبع في اعداده ، على وجوب اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الصدد . واختتم الرئيس رسالته بالقول بأن المجلس ، وفقاً للنص الموجز المذكور أعلاه ، سيولى المسألة مزيداً من الدرس .

الفصل الثلاثون

الرسائل المتصلة بالممارسات المتبعة في تعميم وثائق مجلس الأمن

٩٠٠ - في ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٢، صدرت وثيقة مجلس الأمن (S/10603)، متضمنة نص رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني /يناير وموجهة من وزير خارجية جمهورية ألمانيا الديمقراطية الى رئيس مجلس الأمن . وتضمنت الوثيقة حاشية تفيد بأنها قد عمت بناءً على تعليمات من رئيس مجلس الأمن .

٩٠١ - وصدرت وثيقة مجلس الأمن S/10563 في ١٣ آذار/مارس ووثيقة مجلس الأمن S/10577 في ٢٨ آذار/مارس . وتحتوي الأولى على نص بترقية مؤرخة في ٦ آذار/مارس والثانية على نص بترقية مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ، والبرقيتان موجهتان من وزير خارجية جمهورية ألمانيا الديمقراطية الى رئيس مجلس الأمن . وتضمنت كل من الوثيقتين حاشية تفيد بأنها عمت بناءً على تعليمات من رئيس مجلس الأمن .

٩٠٢ - وأرسل ممثلو فرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية رسالة الى رئيس مجلس الأمن مؤرخة في ٩ أيار/مايو (S/10637)، أشاروا فيها الى رسالتهم المؤرخة في ٢٩ ايلول /سبتمبر ١٩٧٠ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن (S/9974) بشأن حالات سابقة أوعز فيها الى الامانة العامة رؤساء لمجلس الأمن بتوزيع رسائل من سلطات ألمانيا الشرقية بوصفها من وثائق مجلس الأمن . وأشار الممثلون الثلاثة الى أحدث الامثلة على ذلك - الوثائق S/10603 و S/10563 و S/10577 المذكورة أعلاه - وكرروا الأعراب عن وجهة نظرهم القائلة ان مثل هذه الوثائق لا ينبغي ان يعممها رئيس هيئة من هيئات الامم المتحدة بصفته هذه .

٩٠٣ - وأرسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو (S/10660)، قال فيها ان ممثلي فرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة قد استهانوا ، في رسالتهم (S/10637) بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ومبدأ عالمية المنظمة ، وراحوا يحاولون مرة اخرى الطعن في صحة تعميم البيانات

الفصل الحادي والعشرون

رسالة متصلة بقرار الجمعية العامة ٢٧٨٧ (د - ٢٦)

٩٠٤ - أرسل الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٧٢ (S/10591)، أhal بها نص القرار ٢٧٨٧ (د - ٢٦) الذي اتخذته الجمعية العامة في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١، بشأن البند المعنون: "أهمية الأعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بالنسبة الى ضمان مراعاة حقوق الانسان على الوجه الفعال".

٩٠٥ - وكانت الجمعية العامة قد حثت، في الفقرة ٨ من القرار المذكور، مجلس الأمن والدول الاعضاء في الامم المتحدة او الاعضاء في الوكالات المتخصصة على اتخاذ خطوات فعالة لتأمين تنفيذ القرارات المتصلة بالموضوع التي اتخذتها الامم المتحدة بشأن القضاء على الاستعمار والعنصرية، وعلى اعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها السابعة والعشرين.

تذييلات

التذييل الأول

أعضاء مجلس الأمن خلال سنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢

١٩٧٢

١٩٧١

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
الارجنتين	الارجنتين
ايطاليا	ايطاليا
بلجيكا	بلجيكا
بنما	بوروندي
السودان	بولندا
الصومال	الجمهورية العربية السورية
الصين	سيراليون
غينيا	الصومال
فرنسا	الصين
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا	فرنسا
الشمالية	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الهند	الشمالية
الولايات المتحدة الأمريكية	نيكاراغوا
يوغوسلافيا	الولايات المتحدة الأمريكية
	اليابان

التذييل الثاني

الممثلون والممثلون المساعدون والممثلون المناوبون
والممثلون بالنيابة المعتمدون لدى مجلس الأمن

نورد فيما يلي أسماء الممثلين ونواب الممثلين والممثلين المناوبين والممثلين بالنيابة
المعتمدين لدى مجلس الأمن خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :

السيد ياكوف الكساندروفتش ماليش
السيد الكسي فاسيليفتش زاخاروف
السيد فيكتور ليفونوفتش اسراغليان
السيد فاسيلي ستيبانوفتش سافرونتشوك
السيد نيقولاى دونستانتينوفتش تاراسوف

الارجنتين

السيد كارلوس أورتيغوى روزاس
السيد ارنستوى لا بوارديا
السيد خوليو سيزار كاراساليس
السيد غاستون دى براتغوى
السيد كارلوس اوغوستوماسا (أ)

ايطاليا

السيد بييرو فينشي
السيد البرتو كافاليري
السيد جيوفانتي ميلولو
السيد ماسيمو كاستالدو

بلجيكا

السيد ادوارد لونفريستاي
السيد ميشيل فان أسل

بنما (ب)

السيد أكيلىنوى بوييد
السيد نارسيسو اى غاراي
السيد ديديمو ريوس

بورتوريكو (ج)

السيد نسانزى تيرنس
السيد فيلنيس ماجينجي

بولنديا (ج)

السيد اوجينيوس كولاغا
السيد لسزيبك كازبريك
السيد زد يسلاف لودفيزاك

الجمهورية العربية السورية (ج)

السيد جورج طعمة
السيد رفيق جويجاتي

السودان (ب)

السيد محمد فخر الدين
السيد رحمة الله عبد الله
السيد صلاح احمد ابراهيم
السيد عز الدين حامد
السيد عمر الشيخ
السيد عثمان نافع (أ)
السيد فاروق عبد الرحمن (أ)

سيراليون (ج)

السيد دافيدسون نيگول
السيد اسماعيل باين تيلور - تامارا
السيد فريدي سافاج
السيد شارل ويسلي

الصومال

السيد عبد الرحيم ابي نوح
السيد حسين نور علمي
السيد حسن نايد عبد الله

الصين (د)

قبل اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥٧ (د-٢٦)
السيد ليوتشييه
السيد تشون - منغ تشانغ
بعد اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥٧ (د-٢٦)

السيد «وانغ» وا
السيد تشن شو
السيد يو ياي - وين (أ)

غينيا (ب)

السيد الحاج عبد الله تور
السيد مامادو ديوب

فرنسا

السيد جاك كوشيوستكو - مورزيه
السيد لويس دي غيرنغو
السيد فرنسوا دي لا غورس
السيد غي سكيلا لابر
السيد بول بلان (أ)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

السير كولين كرو
السيد ك. د. د. جاميسون
السيد م. س. ویر
السيد ج. ر. فريلاندر
السيد بي. س. بيتري
السيد م. س. س. وستون
السيد الان كامبيل (أ)

نيكاراغوا (ج)

السيد غويلرمو . سيفيلا - سانشا
السيد غويلرمو لانغ
السيد خوسيه رومان

الهند (ب)

السيد سامارسن
السيد ن . بي جين

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد جورج بوش
السيد كريستوفر فيلبس
السيد تابلي بينيت ، الابن
السيد ويليام شوفيل ، الابن (أ)

اليابان

السيد تورو ناغاوا
السيد موتو أوجيسو
السيد ناغاو يوشيدا

يوغسلافيا (ب)

السيد لازار عويسوف
السيد ميليان نوماتينا
السيد جفوييتو جوب

-
- (أ) عين لجلسات مجلس الامن المنعقدة في اديس ابابا
(ب) بدأت الولاية في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢ .
(ج) انتهت الولاية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ .
(د) انثار المقدمة ، الفقرات ١-٤ .

التدوينات الثالث

رؤساء مجلس الأمن

نورد فيما يلي أسماء الممثلين الذين شغلوا منصب رئيس مجلس الأمن خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير :

الصين (أ)

السيد ليوتشييه (من ١٦ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧١)

فرنسا

السيد جاك كوشيوستكو - مورزيه (من ١ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٧١)

إيطاليا

السيد بيرو فينشي (من ١ الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٧١)

اليابان

السيد تورو ناكاغاوا (من ١ الى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧١)

نيكاراغوا

السيد ويلرمو سيفيلا - سانشا (من ١ الى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١)

بولندا

السيد أجينوس كولاغا (من ١ الى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١)

سيراليون

السيد س. أ. جي. برات (من ١ الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١)
السيد اسماعيل بن تيلور - نامارا

الصومال

السيد عمر عرمة غالب (من ١ الى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢)
السيد عبد الرحيم ابي فرح

(أ) انظر المقدمة ، الفقرات ٤ - ٦ .

السودان

السيد منصور خالد (من ١ الى ٢٩ شباط / فبراير ١٩٧٢)
السيد رحمة الله عبدالله
السيد محمد فخر الدين

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ياكوف الكساندروفيتش مالك (من ١ الى ٣١ آذار / مارس ١٩٧٢)
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
السير تولين كرو (من ١ الى ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٧٢)

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد جورج بوش (من ١ الى ٢ أيار / مايو ١٩٧٢)

يوغسلافيا

السيد لازار مويسوف (من ١ الى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٢)

التذييل الرابع

جلسات مجلس الامن خلال الفترة المستعرضة

من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧١ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٢

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
١٥٦٩	شكوى السنغال : الرسالة المؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٧١ والموجهة من ممثل السنغال الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/10251)	٢١ تموز/يوليه ١٩٧١
١٥٧٠	" " " " "	١٣ تموز/يوليه ١٩٧١
١٥٧١	" " " " "	١٤ تموز/يوليه ١٩٧١
١٥٧٢	" " " " "	١٥ تموز/يوليه ١٩٧١
١٥٧٣	شكوى غينيا : الرسالة المؤرخة في ٣ آب/اغسطس ١٩٧١ والموجهة من ممثل غينيا الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/10280)	٣ آب/اغسطس ١٩٧١
١٥٧٤	قبول الاعضاء الجدد : (أ) الرسالة المؤرخة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧١ والموجهة من رئيس وزراء سلطنة عمان وزير خارجيتها الى الامين العام (S/10216) (ب) الرسالة المؤرخة في ١٥ آب/اغسطس ١٩٧١ والموجهة من امير دولة البحرين الى الامين العام (S/10291)	١٦ آب/اغسطس ١٩٧١
١٥٧٥	قبول الاعضاء الجدد : تقرير لجنة مجلس الامن المعنية بقبول الاعضاء الجدد بشأن طلبي عمان والبحرين الانضمام الى عضوية الامم المتحدة (S/10294)	١٨ آب/اغسطس ١٩٧١

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
١٥٧٦	شكوى غينيا : <u>البعثة الخاصة الموفدة الى جمهورية غينيا عمال</u> <u>بالفقرة ٢ من القرار ٢٤٥ (١٩٧١)</u>	٢٦ آب / أغسطس ١٩٧١
١٥٧٧	قبول الاعضاء الجدد : الرسالة المؤرخة في ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ ، والموجهة من أمير قطر الى الأمين العام (S/10306)	١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧١
١٥٧٨	قبول الاعضاء الجدد : <u>تقرير لجنة مجلس الأمن المصينة بقبول الاعضاء</u> <u>الجدد بشأن طلب قطر الانضمام الى عضوية الامم</u> <u>المتحدة (S/10318)</u>	١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧١
١٥٧٩	الحالة في الشرق الاوسط : (أ) الرسالة المؤرخة في ٣١ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ والموجهة من ممثل الاردن الدائم لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الامن (S/10313) (ب) تقارير الأمين العام (S/8052) ، S/8146 SS/9149 , Add.1. , SS/9537 , SS/10124 , Add.1 , Add.2)	١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧١
١٥٨٠	" " " " " " "	١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧١
١٥٨١	" " " " " " "	١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧١
١٥٨٢	" " " " " " "	٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧١
١٥٨٣	الحالة في ناميبيا : الرسالة المؤرخة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي : اثيوبيا ، واوغندا ، وبوتسوانا ، وبوروندي ، وتشاد ، وتوغو ، وتونس ، والجزائر ، وجمهورية افريقية الوسطى ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وجمهورية الكونغو الشعبية ، ورواندا ، وزامبيا ، والسنغال ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال ، وغابون ، وغانا ، وغينيا ، وغينيا الاستوائية ،	٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧١

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
	وفولتا العليا ، والنامبيرون ، والكونغزو (جمهورية الديمقراطية) ، وكنيا ، وليبيريا ، وليبيا ، ومالي ، ومدغشقر ، ومصر ، والمغرب ، وموريتانيا ، وموريشيوس ، والنيجر ، ونيجيريا (S/10326)	
	(ب) تقرير اللجنة الفرعية الخاصة المعنية بناميبيا (S/10330)	
١٥٨٤	" " " " "	٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧١
١٥٨٥	" " " " "	٢٨ " " "
١٥٨٦	شكوى أوغندا : تقرير البعثة الخاصة لمجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٢٩٤ (١٩٧١) (Corr.LS S/10308)	٢٩ " " "
	شكوى غينيا : تقرير البعثة الخاصة الموثقة من مجلس الأمن إلى جمهورية غينيا والمنشأة عملاً بالقرار ٢٩٥ (١٩٧١) (S/10309)	
١٥٨٧	الحالة في ناميبيا : (أ) الرسالة المؤرخة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي : اثيوبيا ، واوغندا ، وبوتسوانا ، وبوروندي ، وتشاد ، وتوغو ، وتونس ، والجزائر ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وجمهورية الكونغو الشعبية ، ورواندا ، وزامبيا ، والسنغال ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال ، وغابون ، وغانا ، وغينيا ، وغينيا الاستوائية ، وفولتا العليا ، والنامبيرون ، والكونغو (جمهورية) ، والديمقراطية) ، وكنيا ، وليبيريا ، وليبيا ،	٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧١

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
	ومالي ، ومدغشقر ، ومصر ، والمغرب ، وموريتانيا ، وموريشيوس ، والنيجر ، ونيجيريا (S/10326)	
	(ب) تقرير اللجنة الفرعية الخاصة المعنية بنايبيا (S/10330)	
١٥٨٨	" " " " " " " "	٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧١
١٥٨٩	" " " " " " " "	٦ " " " " " " " "
١٥٩٠	شكوى زامبيا : الرسالة المؤرخة في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧١ والموجهة من ممثل زامبيا الدائم لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الامن (S/10352)	٨ " " " " " " " "
١٥٩١	" " " " " " " "	١١ " " " " " " " "
١٥٩٢	" " " " " " " "	١٢ " " " " " " " "
١٥٩٣	الحالة في نايبيا : (أ) الرسالة المؤرخة في ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧١ ، والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي / اثيوبيا ، افندا ، وبوتسوانا ، وبوروندي ، وتشاد ، وتوغو ، وتونس ، والجزائر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وجمهورية التونغو الشعبية ، وداومبي ، ورواندا ، وزامبيا ، والسنغال ، وسوازيلند ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال ، وغابون ، وغانا ، وغينيا ، وغينيا- الاستوائية ، وفولتا العليا ، والناميون ، والكونغو (جمهورية الديمقراطية) ، وكينيا ، وليبيريا ، وليبيا ، ومالي ، ومدغشقر ، ومصر ، والمغرب ، وموريتانيا ، وموريشيوس ، والنيجر ، ونيجيريا (S/10326)	١٣ " " " " " " " "

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
	(ب) تقرير اللجنة الفرعية الخاصة المعنية بناميبيا (S/10330)	
١٥٩٤	تقرير اللجنة الفرعية الخاصة المعنية بناميبيا (S/10330)	٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧١
١٥٩٥	" " " " " " " " " " " "	١٥ " " " " " " " " " " " "
١٥٩٦	النار في تقرير مجلس الامن الى الجمعية العامة (سرية)	١٩ " " " " " " " " " " " "
١٥٩٧	الحالة في ناميبيا :	١٩ " " " " " " " " " " " "
	(أ) الرسالة المؤرخة في ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧١ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من قبل اثيوبيا ، افغندا ، بوتسوانا ، وبوروندي ، وتشاد ، وتوغو ، وتونس ، والجزائر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وجمهورية توزانيا المتحدة ، وجمهورية الكونغو الشعبية ، وداومبي ، ورواندا ، وزامبيا ، والسنغال ، وسوازيلند ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال ، وغابون ، وغانا ، وغينيا ، وغينيا الاستوائية ، وفولتا العليا ، والكاميرون ، والنيجر (جمهورية) الديمقراطية) ، وليبيا ، وليبيا ، والي ، ومدغشقر ، ومصر ، والمغرب ، وموريتانيا ، وموريشيوس ، والنيجر ، ونيجيريا (S/10326)	
	(ب) تقرير اللجنة الفرعية الخاصة المعنية بناميبيا (S/10330)	
١٥٩٨	" " " " " " " " " " " "	٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧١

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
١٥٩٩	شكاوى السنغال : تقرير البعثة الخاصة لمجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٩٤ (١٩٧١) (S/10308)	٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١
١٦٠٠	" " " " " " " " " " " " " " " "	٢٤ " " " " " " " " " " " " " " " "
١٦٠١	" " " " " " " " " " " " " " " "	٢٤ " " " " " " " " " " " " " " " "
١٦٠٢	المسألة المتعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية : (أ) الرسالة المؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ والموجهة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية إلى رئيس مجلس الأمن (S/10396) (ب) التقرير الرابع المقدم من اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) (S/10229 و Add.1 و Add.2)	٢٥ " " " " " " " " " " " " " " " "
١٦٠٣	شكاوى غينيا : تقرير البعثة الخاصة المؤلفة من مجلس الأمن إلى جمهورية غينيا والمنشأة عملاً بالقرار ٢٩٥ (١٩٧١) (S/10309) المسألة المتعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية : (أ) الرسالة المؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ والموجهة إلى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية إلى رئيس مجلس الأمن (S/10396) (ب) التقرير الرابع المقدم من اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) (S/10229 و Add.1 و Add.2)	٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
١٦٠٨	<p>قبول الاعضاء الجدد :</p> <p>الرسالة المؤرخة في ٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ والموجهة من رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الى الامين العام (S/10420)</p> <p>(أ) الرسالة المؤرخة في ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي : الأرجنتين ، ايطاليا ، بلجيكا ، بوروندي ، الصومال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيكاراغوا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان (S/10411)</p> <p>(ب) تقرير الامين العام (Add.1, S/10411)</p> <p>(ج) تقرير الامين العام عن الحالة على امتداد خط وقف النار في <u>كشمير</u> (Add.1, S/10412)</p>	٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١
١٦٠٩	<p>قبول الاعضاء الجدد :</p> <p>(أ) الرسالة المؤرخة في ٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ والموجهة من رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الى الامين العام (S/10420)</p> <p>(ب) تقرير لجنة مجلس الامن المعنية بقبول الاعضاء الجدد (S/10430)</p> <p>المسألة المتعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية :</p> <p>(أ) الرسالة المؤرخة في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ والموجهة من ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الدائم لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الامن (S/10396)</p>	٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
	(ب) التقرير الرابع المقدم من اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) (Add.2, Add.1, S/10229)	
	(ج) التقرير المؤقت المقدم من اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) (S/10408)	
١٦١٠	الرسالة المؤرخة في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي : الجزائر ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية اليمن الديمقراطية (S/10409)	
١٦١١	الرسالة المؤرخة في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ والموجهة من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الدائم لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/10444)	
١٦١٢	الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ ١٩٦٣ والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الأمن (S/5488)	
	تقرير الأمين العام عن عطية الامم المتحدة في قبرص (S/10401)	
١٦١٣	" " " " " " " " " " " " ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١	
	الرسالة المؤرخة في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ والموجهة من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الدائم لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/10444)	
١٦١٤	الحالة في شبه القارة الهندية - الباكستانية ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١	
١٦١٥	" " " " " " " " " " " " ١٥	
١٦١٦	" " " " " " " " " " " " ١٦	
١٦١٧	" " " " " " " " " " " " ١٦	

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
١٦١٨	تعيين الأمين العام	١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١
١٦١٩	" " "	٢٠ " " "
١٦٢٠	" " "	٢١ " " "
١٦٢١	الحالة في شبه القارة الهندية - الباكستانية	٢١ " " "
١٦٢٢	المسألة المتعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية:	٢٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١
	(أ) الرسالة المؤرخة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ والموجهة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية للأمين العام المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/10396)	
	(ب) التقرير الرابع المقدم من اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) (Add.2, Add.1, S/10229)	
	(ج) التقرير المؤقت المقدم من اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) (S/10408)	
١٦٢٣	" " " " " " "	٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١
١٦٢٤	طلب مناداة الوحدة الإفريقية بشأن عقد اجتماعات للمجلس في إحدى المواضع الإفريقية (الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٢٨٦٣ (د-٢٦))	١١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢
	الرسالة المؤرخة في ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ والموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس (S/10480)	
١٦٢٥	" " " " " " "	١١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
	(ب) التقرير الرابع المقدم من اللجنة المنشأة عمداً بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٧) (Add.2, Add.1, S/10229)	
	(ج) التقرير المؤقت المقدم من اللجنة المنشأة عمداً بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) (S/10408)	
١٦٤١	" " " " " ٢٤ شباط / فبراير ١٩٧٢	
١٦٤٢	" " " " " ٢٥ " " "	
١٦٤٣	(الحائقي الشرق الاوسط :	
	(أ) الرسالة المؤرخة في ٢٥ شباط / فبراير ١٩٧٢ والموجهة من ممثل لبنان الدائم لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الامن (S/10546)	
	(ب) الرسالة المؤرخة في ٢٥ شباط / فبراير ١٩٧٢ ، والموجهة من ممثل الدائم بالنيابة لاسرائيل الى رئيس مجلس الأمن (S/10550)	
١٦٤٤	" " " " " ٢٧ شباط / فبراير ١٩٧٢	
١٦٤٥	المسألة المتعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية : (أ) الرسالة المؤرخة في ١٥ شباط / فبراير ١٩٧٢ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي : السودان والصومال وبنينا (S/10540)	
	(ب) التقرير الرابع المقدم من اللجنة المنشأة عمداً بقرار مجلس الامن ٢٥٣ (١٩٦٨) (Add.2, Add.1, S/10229)	
	(ج) التقرير المؤقت المقدم من اللجنة المنشأة عمداً بقرار مجلس الامن ٢٥٣ (١٩٦٨) (S/10408)	
١٦٤٦	الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٣ ، ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٢ الموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/5488) تقرير الامين العام عن عملية الامم المتحدة في قبرص (Add.1 , Cerr.1 , S/10664)	
١٦٤٧	" " " " " ١٥ " " "	

التذييل الخامس

القرارات التي اتخذها مجلس الأمن خلال الفترة الممتدة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧١ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٢

القرار	تاريخ التصديق	الموضوع
٢٩٤ (١٩٧١)	١٥ تموز/يوليه ١٩٧١	شكاوى السنغال
٢٩٥ (١٩٧١)	٣ آب/أغسطس ١٩٧١	شكاوى غينيا
٢٩٦ (١٩٧١)	٨ آب/أغسطس ١٩٧١	قبول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة (البحرين)
٢٩٧ (١٩٧٠)	١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧١	قبول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة (قطر)
٢٩٨ (١٩٧١)	٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧١	الحالة في الشرق الأوسط
٢٩٩ (١٩٧١)	٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧١	قبول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة (عمان)
٣٠٠ (١٩٧١)	٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١	شكاوى زامبيا
٣٠١ (١٩٧١)	٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١	الحالة في ناميبيا
٣٠٢ (١٩٧١)	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١	شكاوى السنغال
٣٠٣ (١٩٧١)	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١	الحالة في شبه القارة الهندية - الباكستانية
٣٠٤ (١٩٧١)	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١	قبول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة (الامارات العربية المتحدة)
٣٠٥ (١٩٧١)	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١	المسألة القبرية
٣٠٦ (١٩٧١)	٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١	تعيين الأمين العام
٣٠٧ (١٩٧١)	٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١	الحالة في شبه القارة الهندية - الباكستانية
٣٠٨ (١٩٧٢)	١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢	البرنامج الوحدة الإفريقية بشأن عقد اجتماعات للمجلس في إحدى العواصم الإفريقية
٣٠٩ (١٩٧٢)	٤ شباط/فبراير ١٩٧٢	الحالة في ناميبيا
٣١٠ (١٩٧٢)	٤ شباط/فبراير ١٩٧٢	الحالة في ناميبيا

الموضوع	تاريخ اتخاذ	القرار
مسألة النزاع العنصرى القائم في افريقيا الجنوبية والناجم عن سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية	٤ شباط / فبراير ١٩٧٢	٣١١ (١٩٧٢)
المسألة المتعلقة بالحالة في الأقاليم الواقعة تحت الإدارة البرتغالية	٤ شباط / فبراير ١٩٧٢	٣١٢ (١٩٧٢)
الحالة في الشرق الأوسط	٢٨ شباط / فبراير ١٩٧٢	٣١٣ (١٩٧٢)
المسألة المتعلقة بالحالة في روديسيا الجنوبية	٢٨ شباط / فبراير ١٩٧٢	٣١٤ (١٩٧٢)
المسألة القبرصية	١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٢	٣١٥ (١٩٧٢)

التذييل السادس

جلسات هيئات مجلس الأمن الفرعية المنعقدة خلال الفترة الممتدة
من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧١ إلى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٢

١ - لجنة مجلس الأمن المعنية بقبول الأعضاء الجدد

رقم الجلسة	التاريخ	رقم الجلسة	التاريخ
٣٦	١٦ آب / أغسطس ١٩٧١	٣٨	٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧١
٣٧	١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧١	٣٩	٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١

٢ - لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) بشأن مسألة روديسيا الجنوبية

رقم الجلسة	التاريخ	رقم الجلسة	التاريخ
٥٩	١٦ حزيران / يونيه ١٩٧١	٦٥	١٥ آذار / مارس ١٩٧٢
٦٠	٦ تموز / يوليه ١٩٧١	٦٦	١٦ آذار / مارس ١٩٧٢
٦١	٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١	٦٧	٢٠ آذار / مارس ١٩٧٢
٦٢	٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١	٦٨	٢٢ آذار / مارس ١٩٧٢
٦٣	٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١	٦٩	٢٤ آذار / مارس ١٩٧٢
٦٤	١٣ آذار / مارس ١٩٧٢	٧٠	٢٧ آذار / مارس ١٩٧٢

رقم الجلسة	التاريخ	رقم الجلسة	التاريخ
٧١	٢٩ آذار/مارس ١٩٧٢	٨٧	٢٤ نيسان/أبريل ١٩٧٢
٧٢	٣٠ آذار/مارس ١٩٧٢	٨٨	٢٤ نيسان/أبريل ١٩٧٢
٧٣	٣ نيسان/أبريل ١٩٧٢	٨٩	٢٥ نيسان/أبريل ١٩٧٢
٧٤	٤ نيسان/أبريل ١٩٧٢	٩٠	٢٥ نيسان/أبريل ١٩٧٢
٧٥	٥ نيسان/أبريل ١٩٧٢	٩١	٢٦ نيسان/أبريل ١٩٧٢
٧٦	٦ نيسان/أبريل ١٩٧٢	٩٢	٢٧ نيسان/أبريل ١٩٧٢
٧٧	٧ نيسان/أبريل ١٩٧٢	٩٣	٢٨ نيسان/أبريل ١٩٧٢
٧٨	١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٢	٩٤	٢٨ نيسان/أبريل ١٩٧٢
٧٩	١٢ نيسان/أبريل ١٩٧٢	٩٥	١ أيار/مايو ١٩٧٢
٨٠	١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٢	٩٦	١ أيار/مايو ١٩٧٢
٨١	١٧ نيسان/أبريل ١٩٧٢	٩٧	٣ أيار/مايو ١٩٧٢
٨٢	١٨ نيسان/أبريل ١٩٧٢	٩٨	٤ أيار/مايو ١٩٧٢
٨٣	١٩ نيسان/أبريل ١٩٧٢	٩٩	٥ أيار/مايو ١٩٧٢
٨٤	١٩ نيسان/أبريل ١٩٧٢	١٠٠	٥ أيار/مايو ١٩٧٢
٨٥	٢٠ نيسان/أبريل ١٩٧٢	١٠١	٨ أيار/مايو ١٩٧٢
٨٦	٢١ نيسان/أبريل ١٩٧٢	١٠٢	١٢ حزيران/يونيه ١٩٧١

٣ — اللجنة الفرعية الخامسة لناميبيا

رقم الجلسة	التاريخ	رقم الجلسة	التاريخ
٥	٨ تموز/يوليه ١٩٧١	١٥	٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧١
٦	٩ تموز/يوليه ١٩٧١	١٦	٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧١
٧	١٧ آب/أغسطس ١٩٧١	١٧	٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧١
٨	١ أيلول/سبتمبر ١٩٧١	١٨	٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٢
٩	٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧١	١٩	٤ نيسان/أبريل ١٩٧٢
١٠	١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧١	٢٠	١٠ أيار/مايو ١٩٧٢
١١	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧١	٢١	٢٢ أيار/مايو ١٩٧٢
١٢	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧١		
١٣	٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧١		
١٤	٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧١		

٤ — اللجنة المعنية باجتماعات مجلس الأمن التي تعقد خارج المقر

رقم الجلسة	التاريخ	رقم الجلسة	التاريخ
١	١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢	٥	١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢
٢	١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢	٦	١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢
٣	١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢	٧	١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢
٤	١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢	٨	١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢

٥ — لجنة الخبراء التي أنشأها مجلس الأمن في جلسته ١٥٠٦

لم تعقد اللجنة المذكورة أعلاه أية جلسة خلال الفترة المستعرضة . وآخر جلسة لها ، هي الجلسة ١١ ، عقدت في ٢٣ نيسان / ابريل ١٩٧١ .

التذييل السابع

الممثلون في اللجنة الأركان العسكرية ورؤساء اللجنة
وأمنائها الرئيسية
ألف — ممثلو كل قوة من كل وفد

من ١٦ حزيران / يونيو ١٩٧١ إلى ١٥ حزيران / يونيو ١٩٧٢

وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

اللواء ف . س . توفما ، الجيش السوفياتي
من ١٦ حزيران / يونيو ١٩٧١ حتى الآن

الصميد البحري ن . آي . روشتشين ، القوات البحرية
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
من ١٦ حزيران / يونيو ١٩٧١ حتى الآن

الحقيد ف . آي . بيريفيرزيف ، القوات الجوية لاتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
من ١٦ حزيران / يونيو ١٩٧١ حتى الآن

الوفد الصيني (أ)

قبل اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)

الفريق الأول وانغ شونغ ومنغ ، القوات الجوية الصينية
من ١٦ حزيران / يونيو ١٩٧١ إلى ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧١

(أ) أنظر المقدمة ، الفقرات ٤ - ٦

اللواء البحري هسينغ تيه شو ، القوات البحرية الصينية
من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧١ الى ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧١

العقيد هوانغ هسينغ شانغ ، القوات الجوية الصينية
وممثل الجيش بالنيابة
من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧١ الى ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧١

بعد اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦)
السيد ليم فانغ ، ممثل الجيش ورئيس الوفد
السيد يانغ منغ - ليانغ ، ممثل القوات البحرية وأمين
الوفد
من ٦ نيسان / ابريل ١٩٧٢ حتى الآن

السيد تشي شو - جانغ ، مساعد رئيس الوفد
من ٦ نيسان / ابريل ١٩٧٢ حتى الآن

الوفد الفرنسي

العميد ر. ج. بي . بي سي ، الجيش الفرنسي
من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧١ الى ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧١

العميد د . دي غيراسيه ، الجيش الفرنسي
من ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ حتى الآن

العميد جي فابيرييه ، القوات الجوية الفرنسية
من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧١ الى ٢٦ آب / أغسطس ١٩٧١

العقيد م . جي اسبييه ، القوات الجوية الفرنسية
الرائد البحري ب . اندرييه ، القوات البحرية الفرنسية
من ٢٦ آب / أغسطس ١٩٧١ حتى الآن

وفد المملكة المتحدة

مشير الجو السير جون لاسلي ، القوات الجوية الملكية
اللواء البحري سي . سي . د . دلوب ، القوات
البحرية الملكية
من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧١ حتى الآن

اللواء البحري و . د . س . سكوت ، القوات البحرية
من ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ حتى الآن

العميد ج . د . ميلز ، الجيش البرياني
من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧١ حتى الآن

وفد الولايات المتحدة الأمريكية

- الفريق أ. ج. راسيل ، القوات الجوية للولايات المتحدة
من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧١ حتى الآن
- الفريق ر. ج. ستلويل ، الجيش الولايات المتحدة
من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧١ حتى الآن
- الفريق البحري أ. ف. شايد ، القوات البحرية للولايات المتحدة
من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧١ الى ١ أيلول / سبتمبر ١٩٧١
- الفريق البحري ه. ل. هارتي (الابن) ، القوات البحرية للولايات المتحدة
من ١ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ حتى الآن

باء - رؤساء الجلسات

من ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧١ الى ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٢

<u>الجلسة</u>	<u>التاريخ</u>	<u>الرئيس</u>	<u>الوفد</u>
٦٧٩	١٧ حزيران / يونيه ١٩٧١	الحقيد ف. س. توفما ، الجيش الروسي	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٦٨٠	١ تموز / يوليه ١٩٧١	مشير الجو السير جون لابسلي ، القوات الجوية الملكية	المملكة المتحدة
٦٨١	١٥ تموز / يوليه ١٩٧١	مشير الجو السير جون لابسلي ، القوات الجوية الملكية	المملكة المتحدة
٦٨٢	٢٩ تموز / يوليه ١٩٧١	العميد الطيار كولتهارد ، القوات الجوية الملكية	المملكة المتحدة
٦٨٣	١٢ آب / أغسطس ١٩٧١	الفريق البحري أ. ف. شايد ، القوات البحرية للولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
٦٨٤	٢٦ آب / أغسطس ١٩٧١	الفريق أ. ج. راسيل ، القوات الجوية للولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
٦٨٥	٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧١	الفريق الأول وانغ شو - منغ ، القوات الجوية الصينية	الصين (أ)

(أ) أنبار المقدمة ، الفقرات ٤-٦ .

الجلسة	التاريخ	الرئيس	الوفد
٦٨٦	٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧١	الفريق الأول دانغ شو - منغ ، القوات الجوية الصينية	الصين
٦٨٧	٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧١	العميد ي . دى فراسيه ، الجيش الفرنسي	فرنسا
٦٨٨	٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧١	العميد ي . دى فراسيه ، الجيش الفرنسي	فرنسا
٦٨٩	١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١	العميد البحري ف . آى روشتشين ، اتحاد الجمهوريات القوات البحرية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الاشتراكية السوفياتية	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٦٩٠	٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١	العميد الطيار كولتهارد ، القوات الجوية الملكية	المملكة المتحدة
٦٩١	١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١	مشير الجو السير جون لا بسلي ، القوات الجوية الملكية	المملكة المتحدة
٦٩٢	٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١	العميد ج . ه . ميلز ، الجيش البريطاني	المملكة المتحدة
٦٩٣	١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧١	الفريق البحري ه . ل . هارتي (الابن) ، القوات البحرية للولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
٦٩٤	٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧١	الفريق أ . جي راسيل ، القوات الجوية للولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
٦٩٥	١٠ شباط / فبراير ١٩٧٢	العميد ل . ر . فولين ، الجيش الفرنسي (ب)	فرنسا
٦٩٦	٢٤ شباط / فبراير ١٩٧٢	العميد ي . دى فراسيه ، الجيش الفرنسي (ب)	فرنسا

(ب) تولى الرئاسة في هذه الجلسة لضياف الوفد الصيني وبناءً على طلب الوفود الأخرى .

الجلسة	التاريخ	الرئيس	الوفد
٦٩٧	٩ آذار/مارس ١٩٧٢	العميد ي. دى غراسيه ، الجيش الفرنسي	فرنسا
٦٩٨	٢٣ آذار/مارس ١٩٧٢	العميد ي. دى غراسيه ، الجيش الفرنسي	فرنسا
٦٩٩	٦ نيسان/ابريل ١٩٧٢	العقيد ف. آى . بيريفيرزيف ، القوات الجوية للاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٧٠٠	٢٠ نيسان/ابريل ١٩٧٢	اللواء ف. س . توفما ، الجيش السوفياتي	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٧٠١	٤ أيار/مايو ١٩٧٢	مشير الجو السير جون لا بسلي ، القوات الجوية الملكية	المملكة المتحدة
٧٠٢	١٨ أيار/مايو ١٩٧٢	مشير الجو السير جون لا بسلي ، القوات الجوية الملكية	المملكة المتحدة
٧٠٣	١ حزيران/يونيه ١٩٧٢	الفريق أ. جي راسيل ، القوات الجوية للولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
٧٠٤	١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٢	العقيد ج. م. آدامز ، القوات الجوية للولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية

جيم — الأمانة الرئيسية للجلسات

من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧١ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٢

الجلسة	التاريخ	الرئيس	الوفد
٦٧٩	٢٧ حزيران/يونيه ١٩٧٢	العقيد ر. ف. سورباجين ، الجيش السوفياتي	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

الجلسة	التاريخ	الرئيس	الوفد
٦٨٠	١ تموز/يوليه ١٩٧١	العقيد سي. ه. م. توبي ، الجيش البرياني	المملكة المتحدة
٦٨١	١٥ تموز/يوليه ١٩٧١	العقيد أ. ج. ه. جوگس ، المشاة البحرية الملكية	المملكة المتحدة
٦٨٢	٢٩ تموز/يوليه ١٩٧١	العقيد س. ه. م. توبي ، الجيش البرياني	المملكة المتحدة
٦٨٣	١٢ آب/أغسطس ١٩٧١	العقيد أ. أ. أولسن ، جيش الولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
٦٨٤	٢٦ آب/أغسطس ١٩٧١	العقيد ج. م. آدامز ، القوات الجوية للولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
٦٨٥	٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧١	العقيد هوانغ هسينغ شانغ ، القوات الجوية الصينية	الصين (أ)
٦٨٦	٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧١	العقيد هوانغ هسينغ شانغ ، القوات الجوية الصينية	الصين (أ)
٦٨٧	٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١	المتقدم ل. ر. فولين ، الجيش الفرنسي	فرنسا
٦٨٨	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١	المتقدم ب. د. آميه ، الجيش الفرنسي	فرنسا
٦٨٩	١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١	العقيد ر. ف. سويرياوين ، الجيش السوفييتي	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٦٩٠	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١	العقيد سي. ه. م. توبي ، الجيش البريطاني	المملكة المتحدة
٦٩١	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١	العقيد أ. ج. ه. جوگس ، المشاة البحرية الملكية	المملكة المتحدة

(أ) أنار المقدمة ، النشرات ٤-٦ .

الجلسة	التاريخ	الرئيس	الوفد
٦٩٢	٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١	المقدم أيار هـ. أ. كيلارد ، القوات الجوية الملكية	المملكة المتحدة
٦٩٣	١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢	النقيب ب. ت. د. وفلاس ، القوات البحرية للولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
٦٩٤	٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢	العقيد أ. أ. أولسن ، جيش الولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
٦٩٥	١٠ شباط / فبراير ١٩٧٢	الرائد البحري ب. اندرييه ، القوات البحرية الفرنسية (ج)	فرنسا
٦٩٦	٢٤ شباط / فبراير ١٩٧٢	العقيد م. ج. جي. اسبييه ، القوات الجوية الفرنسية (ب)	فرنسا
٦٩٧	٩ آذار / مارس ١٩٧٢	المقدم ب. ي. آمبييه ، الجيش الفرنسي	فرنسا
٦٩٨	٢٣ آذار / مارس ١٩٧٢	العقيد ل. ر. فولين ، الجيش الفرنسي	فرنسا
٦٩٩	٦ نيسان / أبريل ١٩٧٢	العقيد ر. ف. سويراجين ، الجيش السوفياتي	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٧٠٠	٢٠ نيسان / أبريل ١٩٧٢	العقيد ر. ف. سويراجين ، الجيش السوفياتي	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٧٠١	٤ أيار / مايو ١٩٧٢	المقدم أيار هـ. أ. كيلارد ، القوات الجوية الملكية	المملكة المتحدة
٧٠٢	١٨ أيار / مايو ١٩٧٢	المقدم أيار هـ. أ. كيلارد ، القوات الجوية الملكية	المملكة المتحدة

(ب) تولى الرئاسة في هذه الجلسة لغياب الوفد الصيني وبناءً على طلب الوفود الآخرين .

(ج) خدم كأمين في هذه الجلسة لغياب الوفد الصيني وبناءً على طلب الوفود الأخرى .

<u>الوفود</u>	<u>الرئيس</u>	<u>التاريخ</u>	<u>الجلسة</u>
الولايات المتحدة الأمريكية	المفتيد أ.أ. أولسن ، جيش الولايات المتحدة	١ حزيران / يونيه ١٩٧٢	٧٠٣
الولايات المتحدة الأمريكية	المفتيد ج.م. آدامز ، القوات الجوية للولايات المتحدة	١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٢	٧٠٤

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o dirijase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
